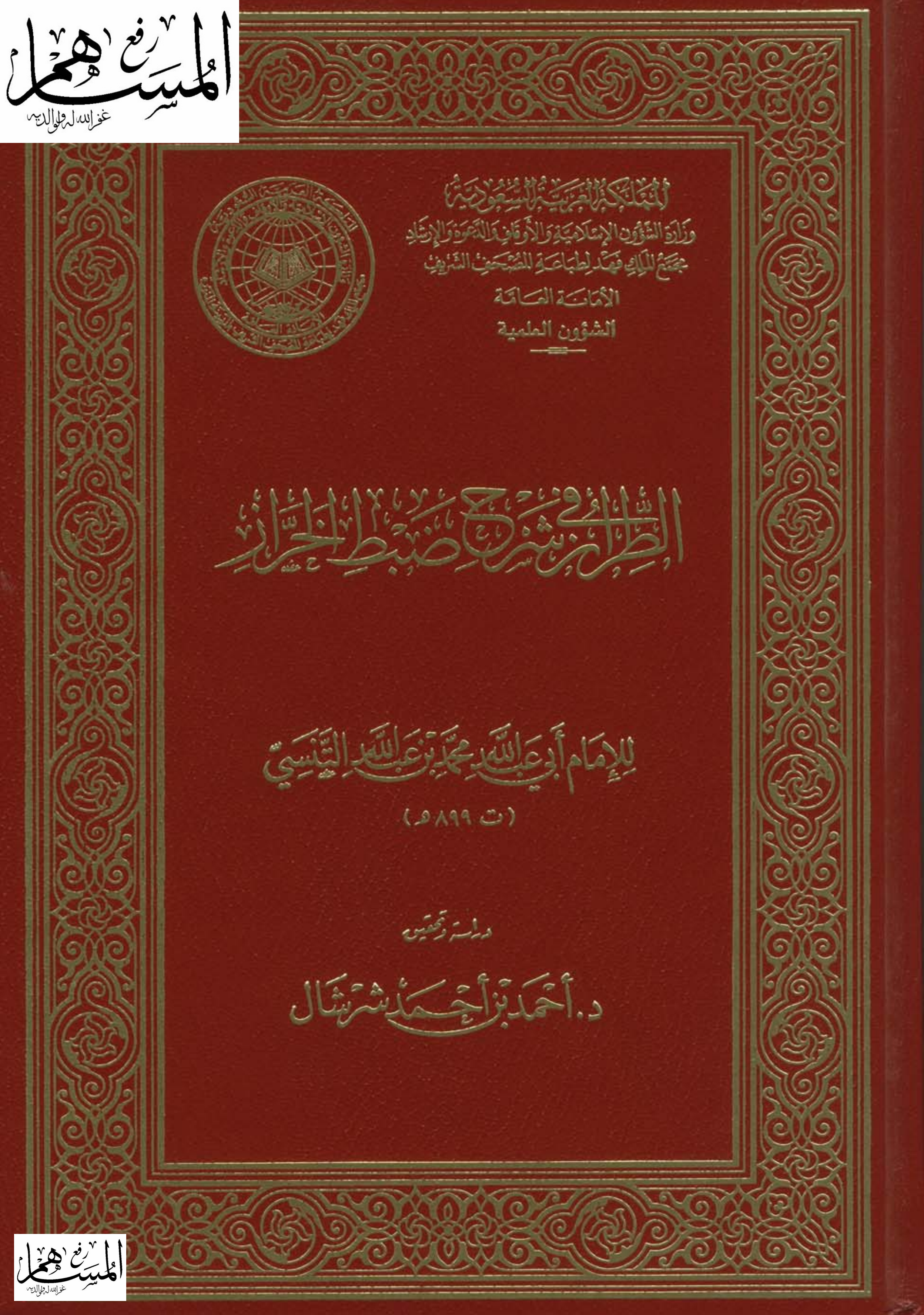
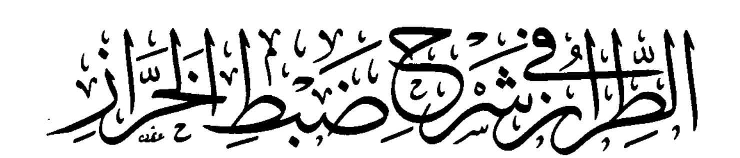

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه
المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية
الطراز في شرح ضبط الخراز
للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي
(ت ٨٩٩ هـ)
دراسة وتحقيق
د. أحمد بن أحمد شرشال



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



الطراز في شرح ضبط الخراز

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي
(ت ٨٩٩ هـ)

دراسة وتحقيق

د. أحمد بن أحمد شرشال

ح مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

التنسي، محمد بن عبد الله

الطراز في شرح ضبط الخراز / تحقيق أحمد بن أحمد شرشال. — المدينة المنورة.

٧٩٢ ص، ١٦×٢٣ سم

ردمك: X-١١-٨٤٧-٩٩٦٠

١- المصاحف - رسم ٢- القرآن - القراءات - التجويد

أ- شرشال، أحمد بن أحمد (محقق) ب- العنوان

ديوي ٢٢٢,٦ ٢٠/٣٢٣٩

رقم الإيداع: ٢٠/٣٢٣٩

ردمك: X-١١-٨٤٧-٩٩٦٠

مقدمة

بقلم معالي الشيخ : صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
المشرف العام على المجمع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- في إيصال الخير إلى عموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . بدءاً بالعناية بكتاب الله ، والعمل على تيسير نشره ، وترجمة معانيه ، وتوزيعه بين المسلمين ، والراغبين في دراسته من غيرهم ، ثم نشر ما يتعلق بعلوم القرآن الكريم ، وكل ما ينفع المسلمين في جميع شؤون حياتهم الدينية والدنيوية .

وعناية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ، فإنه يسرها أن تقدم إلى أهل القرآن وحفظته وإلى الباحثين المعنيين بالدراسات القرآنية هذا السفر الجليل «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» للإمام أبي عبدالله التنسي المتوفى سنة ٨٩٩هـ الذي قام بتحقيقه والتعليق عليه أحد المتخصصين في القرآن وعلومه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال ولا ريب أن الوزارة وهي تعنى بنشر التراث الإسلامي وتحقيقه على أسس علمية ومنهجية ، تسعى في تبصير الأجيال المسلمة بالوقوف على ما بذله السلف الصالح -رحمهم الله تعالى- في سبيل النهوض بخدمة القرآن الكريم ، والعناية برسمه وضبطه .

كما أن هذا النشر يحفزهم على بذل المزيد من الجهود الحثيثة ، ليتصل الخلف بالسلف في استكمال الحلقات المباركة التي تحيط كتاب الله بالرعاية الدائمة ،



وفي ذلك مظهر من مظاهر ما تكفّل به الله عز وجل لحفظ كتابه كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ .

وبهذه المناسبة يسرني أن أشكر الأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وإدارة الشؤون العلمية ، على ما يبذلونه من جهد حثيث للوصول بأعمالهم العلمية إلى منزلة طيبة .

وأدعو الله أن يحفظ لهذه البلاد أمنها واستقرارها في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو النائب الثاني حفظهم الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

○ ○ ○ ○ ○

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة يحرص على إعداد كل ما يتصل بخدمة كتاب الله عز وجل ونشره ، ومن ذلك علوم القرآن الكريم المتنوعة تأليفاً وتحقيقاً مما يعده الباحثون في إدارة الشؤون العلمية أو الأعمال العلمية المعدة ممن لهم اهتمام وعناية بالقرآن الكريم وعلومه .

وقد قام مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بطبع كتاب «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» للإمام أبي عبدالله التنسي ، الذي قام بتحقيقه والتعليق عليه الدكتور أحمد بن أحمد شرشال ، وذلك بعد دراسته وتقويمه من قبل الشؤون العلمية ، إذ الكتاب يعد من أجل الكتب في علم أصول الضبط لكتاب الله الكريم ، وهو عمدة النساخ في نقط المصاحف وضبطها بالشكل ، وكان أساساً لكل المصنفات التي ألفت بعده في هذا الباب ، وقد جاء نص تقرير اللجنة العلمية التي أشرفت على إعداد مصحف المدينة النبوية على أنها «أخذت طريقة ضبطه مما قرره علماء الضبط على حسب ما ورد في كتاب الطراز على ضبط الخراز للإمام التنسي» .

إن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف قد هيأ في سبيل ذلك فريق عمل متخصصاً في القرآن الكريم وعلومه ، ويسره أن يتعاون لتنفيذ مهامه المنوطة به مع العلماء الجادين الذين تهيأت لهم إمكانات علمية وقدرات بحثية للنهوض بالواجبات التي ندبوا أنفسهم للقيام بها .

وفي هذا العمل الجليل الذي تمت طباعته في مطابع المجمع وتحت إشرافه المباشر ، يلمس القارئ هذه العناية العظيمة التي بذلها السلف الصالح في سبيل كتابة القرآن الكريم وضبطه ، وكتاب الطراز في شرح ضبط الخراز حلقة مهمة من هذه الحلقات .



ومما يزيد من أهمية هذا السفر الجليل هذه الدراسة العلمية المتقنة التي عني بها المحقق لإجلاء غوامض هذا الفن وما يلزمه من التحرير والبحث في بعض مسائله ومشكلاته ، ثم يأتي النص محققاً على طائفة من النسخ المخطوطة المعتمدة وفق أسلوب العمل المنهجي في تحقيق التراث الإسلامي ونشره .

وندعو الله عز وجل أن يحفظ لهذه البلاد أمنها واستقرارها في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ، وسمو النائب الثاني حفظهم الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الأمانة العامة
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

○ ○ ○ ○ ○

شكر وتقدير

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

أما بعد :

فعملا بقول الله تعالى : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1] أحمده وأشكره على أن وفقني وجمع لي بين شرفين عظيمين : شرف طلب العلم في القرآن وعلومه ، وشرف المكان في مدينة النبي ﷺ ، ما أعظمها من نعمة! يجب أن نستشعرها .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القائمين على الجامعة الإسلامية -بعامة- التي تقدم لطلابها العلوم النافعة على منهج السلف الصالح من الكتاب والسنة ، وإلى المسؤولين بكلية القرآن الكريم -بخاصة- على رعايتهم لي في دراسة القرآن الكريم وعلومه وما هيؤوه لي من سبل الراحة والتفرغ للتحصيل .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لفضيلة المشرف على الرسالة وللجنة المناقشة لما بذلوه من جهد مشكور في تقويمها وتوجيهاتهم السديدة التي افدت منها .

أسأل الله العظيم أن يوفق الجميع ويسدد خطاهم ، وأن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحقق / المدينة المنورة

في ٢ رجب ١٤٠٨هـ

---

(١) من الآية ٧ سورة إبراهيم



المقدمة



مقدمة
في بعض مظاهر العناية بالقرآن

سلسلة من العناية والتوثيق والرعاية للقرآن الكريم ، ومصحفه الشريف ، في كل الأمصار والأعصار ، بما جد ويجد من وسائل الحفظ والتوثيق في كل زمن على حسب ما تيسر . فتتابعت جهود المسلمين وأئمتهم على العناية برسم المصحف ونقطه وشكله وحفظه وكتابته .

ولم يعرف التاريخ في عمره الطويل كتاباً سماوياً أو بشرياً ، أحيط بعناية وحفظ ، بمثل ما أحيط به القرآن الكريم ومصحفه الشريف . وإذا استعرضنا بعض مظاهر العناية في تاريخه الطويل نجد :

في عهد النبوة : أن الرسول ﷺ نزل عليه القرآن منجما على مدى فترة من الزمن ، ليكون أقرب إلى الحفظ ، وأسهل على الضبط وأمكن في التثبت ، وليكون القلب أوعى له .

قال تعالى : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾[1] .

وقال جل جلاله : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾[2] .

ولقد بلغ من حرص النبي ﷺ على حفظه أنه كان يتعجل بتلاوته ، مخافة أن ينسى شيئاً منه ، فطمأنه ربه بقوله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۞ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾[3] .

---

(١) الآية ١٠٦ الإسراء .

(٢) الآية ٣٢ الفرقان .

(٣) الآيات ١٦-١٩ القيامة .



وكان يبادر جبريلَ حرصاً على الحفظ ، فعلَّمه ربه كيف يتلقى القرآن فقال : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾[1] .

فهذا هو الأصل الأول ، وهو التلقي والمشافهة ، والحفظ في الصدور بالإسناد وهو من خصائص هذه الأمة ، به تلقت القرآن الكريم والسنة النبوية ، ولولا ذلك لقال من شاء ما شاء ، والقرآن لا يُتلقى إلا مشافهة ، ولا يثبت إلا بالتواتر .

وفي الحديث الصحيح عن ابن عباس : «**كان ﷺ أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن**»[2] .

وقالت عائشة وفاطمة -رضي الله عنهما- : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : «**إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة وإنه عارضني العام مرتين ولا أراه إلا حضر أجلي**»[3] .

إذن الطريق الموثوق الذي وصل إلينا منه القرآن هو الإسناد والرواية والمشافهة ، والحفظ في الصدور ، وهذا أمر ملاحظ من أول آية نزلت على المعلم الأول لهذه الأمة ﷺ ، فجبريل ينفث في روعه ويلقنه القرآن بالتلقي والسماع والعرض .

وهو ﷺ ، كان يعلم أصحابه بالطريقة نفسها ، وهكذا حتى وصل إلينا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

الطريق الثاني : طريقة الكتابة في السطور ، لتعاضد الحفظ في الصدور ، فاتخذ ﷺ كُتَّاباً ، فإذا نزل عليه الوحي ، دعا بعض من يكتب ، فقال لمن عنده : «**ادع لي زيداً وليجئ باللوح والدواة ، أو الكتف والدواة**» ثم يقول له : «**اكتب**»

(١) الآية ١١٤ طه .

(٢) فتح الباري ٤٣/٩ ، ١١٦/٤ .

(٣) فتح الباري ٤٣/٩ .



ويملي عليه[1] . وقال أيضاً : «**لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن ، ومن كتب عني شيئاً سوى القرآن فليمحه**»[2] . ويقول : «**ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا . . .**»[3] .

فالقرآن كله كتب على عهد رسول الله ﷺ في الصُّحف والعُسُب واللِّخاف والرِّقاع[4] وعظام الأكتاف والأضلاع ، ولم يجمع في مصحف لما كان يترقبه من النزول وورود بعض الناسخ ، ولم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن كتِب القرآن كله بين يديه على ما تيسر من وسائل الكتابة .

فالقرآن جمِع في عهد النبي ﷺ حفظاً في الصدور وحفظاً في السطور .

ولم تتوقف عناية المسلمين والخلفاء الراشدين بالقرآن عند ذلك الحد بل عظمت رعايتهم للقرآن ، وازدادت بقدر ما جد من أمور ، وما توفر من وسائل الحفظ .

فتولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ وواجهته أحداث ، منها ارتداد بعض القبائل ، ومانعو الزكاة ، ومنهم من اتبع مسيلمة الكذاب ، ودارت الحرب بين المسلمين وهؤلاء المرتدين في موقعة اليمامة سنة ١٢هـ ، واستشهد فيها كثير من قراء الصحابة وحفظتهم للقرآن ، فشق الأمر على المسلمين ، فدخل عمر بن الخطاب على أبي بكر ، وأخبره الخبر ، وأشار عليه بجمع القرآن قبل أن يشتد القتل بباقي القراء والحفاظ ، وفي ذلك يروي البخاري في صحيحه : أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : «أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل

---

(١) فتح الباري ٢٢/٩ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزهد ٢٢٩٨/٤ .

(٣) فتح الباري ٢٢/٩ . سنن أبي داود كتاب الصلاة ٢٠٩/١ .

(٤) العُسُب : جمع عسيب وهو جريدة مستقيمة دقيقة من النخل لا خوص عليها أو كشِط عنها ، واللِّخاف :جمع لَخْفة وهي الحجارة الرقيقة ، والرقاع : جمع رقعة قد تكون من جلد أو ورق . انظر : القاموس المحيط : كل كلمة في مادتها .



اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبوبكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال : إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن ، فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، قلت لعمر : كيف نفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ قال عمر : هذا -والله- خير ، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ فتتبع القرآن فاجمعه .

فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ، ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت : كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال : «هو -والله- خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فتتبعت القرآن أجمعه ، من العُسُب واللِّخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة -التوبة- مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ . . . ﴾(١) ، حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف محفوظة عند أبي بكر حتى توفاه الله ، فانتقلت إلى عمر بن الخطاب ، ثم عند حفصة بنت عمر»(٢) .

وبذلك يكون هذا أول مصحف جمع القرآن بين دفتيه وحظي بإجماع الصحابة (رضي الله عنهم) .

وهكذا استمرت العناية بالقرآن بحفظه وكتابته .

ولما اتسعت الفتوحات في زمن عثمان بن عفان ، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار ، وطال عهد الناس بالرسول والوحي . . .

كان أهل كل مصر يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبيّ بن كعب ، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبدالله بن مسعود ، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري ، فكان بينهم اختلاف في وجوه القراءة ، وخطّأ

(١) الآية ١٢٨ التوبة .

(٢) انظر : فتح الباري ٩/١٠ .



بعضهم بعضا ، وهو أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، بل كان أشد فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، ويقولون قراءتي خير من قراءتك ، ولم يقف هذا الخلاف عند من كان في الأمصار البعيدة ، بل شمل حتى المدينة بين متعلمي القرآن ومعلميه ، فتعاظم ذلك في نفس عثمان بن عفان ، فخطب الناس وقال : «أنتم عندي تختلفون وتلحنون؟! فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشد لحنا . . . ، ثم قال : اجتمعوا يا أصحاب محمد ، فاكتبوا للناس إماما»(١) .

وروى البخاري لما حدث من اختلاف الألسنة عن أنس : أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح «أرمينية» ، و«أذربيجان» مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، وقال لعثمان : «أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى» ، فأرسل عثمان إلى حفصة : «أن أرسلي إلينا الصحف ننسخ منها المصاحف ، ثم نردها إليك» ، فأرسلت بها إليه ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبدالله بن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبدالرحمن بن الحارث ابن هشام فنسخوها في المصاحف . . .

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا ، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرّق»(٢) .

ومن أهم الأمور التي عني بها في جمع عثمان :

الاقتصار على ما ثبت بالتواتر -دون ما كانت روايته آحاداً- وثبت في العرضة الأخيرة ، وإهمال ما نسخت تلاوته ، ولم يستقر في العرضة الأخيرة ، وكتابتها بطريقة تجمع الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، وتجريدها من كل ما ليس قرآنا ،

(١) جامع البيان للطبري ٢١/١ . الإتقان للسيوطي ٥٩/١ .

(٢) فتح الباري ١٠/٩ .



كالذي كان يكتبه الصحابة ، كالتفسير والبيان ، مع تجريدها من النقط والشكل ليحتمل رسمها القراءات المتواترة .

فمجموع هذه المصاحف تشتمل على الأحرف السبعة . فقراءة : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ ﴾[1] ، لم توجد في المصحف المدني ، والشامي ، ولكن وجدت في سائر المصاحف ، وأما الكلمات التي رسمها يحتمل جميع الأحرف ، فكان يكتب برسم واحد في جميع المصاحف . كقوله تعالى : ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾[2] ، لخلوها من النقط والشكل .

وبما أن الاعتماد في نقل القرآن على التلقي والأخذ بالمشافهة والرواية -كما أسلفت- أرسل عثمان مع كل مصحف إماماً قارئا تكون قراءته موافقة لما في هذا المصحف غالباً ، فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمصحف المدني ، وبعث عبدالله بن السائب مع المصحف المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبدالرحمن السلمي مع الكوفي ، وعامر بن قيس مع البصري .

وهكذا تواصلت الطريقتان على مدى العصور والدهور : الحفظ في الصدور والحفظ في السطور ، وهو الجمع الذي بين أيدينا الآن .

ولبث الناس على ذلك ، يتلقون القرآن بالمشافهة والحفظ والسماع إلى زمن التابعين ، ومن تأخر موته من الصحابة الباقين . وظلت مصاحف عثمان حقبة من الزمن يحفظون منها بعد الرواية والمشافهة من المقرئ ، ونسخوا على غرارها مصاحف كثيرة خالية من النقط والشكل حتى كثرت الفتوحات الإسلامية ، ودخل في الإسلام كثير من الأعاجم ، فاختلط اللسان العربي باللسان الأعجمي ، وفشا اللحن على الألسنة ، وشاع بين الناس ، وكان هؤلاء الأعاجم لا يميزون بين حروف الكلمة وإعرابها ، فخشي أمراء المؤمنين وولاتهم أن يفضي ذلك إلى القرآن الكريم ، فعملوا على

---

(١) الآية ١٣٢ البقرة .

(٢) الآية ٦ الحجرات .



تلافيه ، وأحدثوا النقط والشكل لئلا يقع قارئ المصحف الشريف في اللحن والخطأ أو التصحيف والتحريف .

ولقد أحسن الداني في توضيح الأسباب التي دعت السلف إلى نقط المصحف وإعرابه بالنقط . فقال :

«إن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار ، ما شاهدوه من أهل عصرهم ، مع قربهم من زمن الفصاحة ، ومشاهدة أهلها ، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم وتغيّر طباعهم ، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم ، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان من تزيُّد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد ، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه ممن عرض له الفساد ، ودخل عليه اللحن ، لكي يرجع إلى نقطها ، ويصار إلى شكلها عند دخول الشّكول ، وعدم المعرفة ، ويتحقق بذلك إعراب الكلم ، وتدرك كيفية الألفاظ . . .»

ولقد سمع أبو الأسود الدؤلي لحنا في آية التوبة ، فأسرع إلى زياد بعد أن أبى ، وقال : «يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فابعث إليّ بثلاثين رجلا . . .»

ما أشبه اليوم بالبارحة ، امتناع أبي الأسود ، هو امتناع أبي بكر لعمر ، وزيد بن ثابت لهما كما تقدم .

فأحضر زياد ثلاثين رجلاً ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ، وأعرب المصحف كله بالنقط بصبغ يخالف لون الرسم ، حتى لا يُدخِل شيئاً على رسم الصحابة .

وهذه الرسالة التي بين أيدينا ، هي في موضوع النقط والشكل وإعراب المصحف وضبطه ، وكيفية ذلك على تقييد كتاب رب العالمين .

فلما اتسعت رقعة الإسلام طولا وعرضا ، واختلط العرب بالعجم ، وتآخوا في الإسلام ، فضعفت السليقة العربية ، وفشا اللحن في ألسنة القوم لبعدهم من زمن الفصاحة . . .



لم يعد نقط أبي الأسود كافياً لحماية الألسن من اللحن والخطأ ، لأنه يتعلق بإعراب الكلمة وضبطها .

فهب المسلمون وولاة الأمور لتلافي هذا اللحن والتصحيف ، فأحدثوا نقط الإعجام ، وفي ذلك يقول أبو أحمد العسكري ، وحمزة الأصفهاني :

«فإن المصاحف التي استكتبها عثمان رضي الله عنه وفرقها على الأمصار ، غبر الناس يقرؤون فيها أربعين سنة ونيفاً ، وذلك من زمن عثمان إلى أيام عبدالملك بن مروان ، فكثر التصحيف على ألسنتهم . . . ، فلما انتشر التصحيف بالعراق ، فزع الحجاج بن يوسف إلى كُتَّابِهِ وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً . . .»

وقام بذلك نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني ، وفي هذه الرسالة بيان لهذا الموضوع .

وهكذا تتوالى عناية المسلمين ورعايتهم للمصحف الشريف ، ولم تقف عند حد .

فاتبع الناس في زمن دولة بني أمية الإصلاح الأول الذي أدخله أبو الأسود الدؤلي ، والإصلاح الثاني الذي أدخله نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني .

وفي زمن دولة بني العباس ، مال الناس إلى أن يجعلوا الشكل من نفس مداد الرسم تسهيلاً للأمر ، لأنه لا يتيسر للكاتب في كل وقت أن يجد اللونين ، ويشق استعمال قلمين بمدادين ، فوقف في سبيلهم اختلاط الشكل بالإعجام ، لأن كلا منهما نقط مدوّر ، ورأوا أنه لابد من إصلاح ثالث ، إما بتغيير طريقة الشكل ، وإما بتغيير طريقة الإعجام .

وقد عني الخليل بن أحمد بهذا الأمر ، وكان أوسع الناس علماً بالعربية ، فطوّر نقط أبي الأسود الدؤلي بطريقة أخرى ، فجعل للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف ، وجعل للكسرة رأس ياء صغيرة تحته ، وجعل للضمة واواً صغيرة فوقه ، فإن كان الحرف المحرك منوناً ، كرّر الحرف الصّغير معه ، فكتب مرّتين ، وكلها حروف



صغيرة أو أبعاض حروف بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة ، بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه ، فإنها مجرد اصطلاح لم يبن على مناسبة بين الدوالّ والمدلولات ، وبهذه الطريقة أمكن أن يجمع الناسخ للمصحف بين الرسم والإعجام والشكل بلون واحد ، واستعمل الخليل هذه الطريقة في كتب اللغة والأدب دون المصحف ، وسمي عمل الخليل شكل الشعر أو الشكل المطول ، ثم لم يلبث الناس أن مالوا إلى استعمال الشكل في المصحف ، وشاع بين المشارقة ، وتدرج المغاربة مع التحفظ في استعماله ، وبمرور الزمن لم يلبث أن شاع استعماله في المصاحف .

واستمر هذا الضبط والتوثيق في كل زمان وفي كل مكان ، بحيث لا يخلو زمن من وجود جمع كثير يحصل بهم التواتر ، يحفظون كتاب الله في صدورهم بالتلقي والمشافهة ، ولا يخلو زمن من وجود نساخ يكتبون بالرسم العثماني ونقطه وإعجامه وشكله بما جد ويجد في كل عصر من وسائل الحفظ والتوثيق والإحكام .

وهكذا نرى أن كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تقوم بمشروع وتتشرف بتسجيل القراءات المتواترة صوتياً ، فيمكن أن يعد هذا جمعاً رابعاً في تاريخ المصحف الشريف كما أشار إليه بعض الفضلاء .

ولعل هذا الأسلوب أصلح أساليب العصر ، وأكثرها تيسيراً وتناولاً للمسلمين في تلقي الكتاب وتصحيح الألفاظ ، وتحقيق المخارج بعد التلقي المباشر من المقرئ ؛ لأن في القراءة ما لا يمكن إحكامه إلا عن طريق السماع والمشافهة والتكرار .

فمشروع كلية القرآن هذا في تسجيل القراءات صوتيا بالأحرف السبعة وإذاعتها ونشرها ، جدير بالإكبار والإعجاب ، وله أهمية عظيمة في متابعة التطور ، وتأكيد لطريقة النقل الشفوي ، ومفيد للتعليم والإتقان .

ومن حسن الحظ أن تبرز هذه الرسالة : **«الطراز في شرح ضبط الخراز»** -تحقيق ودراسة- بين جهتين قامتا لخدمة كتاب الله ورعايته :

الأولى : مطبعة مصحف المدينة النبوية ، الذي مصدر ضبطه ونقطه : **«الطراز في شرح ضبط الخراز»** للإمام التنسي .



الثانية : مشروع كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ، في تسجيل القرآن بأحرفه السبعة .

الأولى : تتعلق بطريقة كتابة المصحف ورسمه ونقطه وإعجامه .

والثانية : تتعلق بتحقيق المشافهة والسماع بعد التلقي والتوثيق من المقرئ .

وهما الطريقتان اللتان نوهت بهما سلفا في نقل القرآن . وهكذا تتضافر الجهود ، ويتحقق التواتر في خدمة كتاب الله تعالى ونشره بين الناس ، وهي سنة نبوية .

وتتابعت هذه العناية ، واتخذت أنماطاً مختلفة ، وجهات متنوعة ، فشملت رسمه ونقطه وضبطه وإعرابه ، وعد آيه وكلماته وحروفه ، وقراءاته وتفسيره ولغاته . . .

لم يترك علماء الإسلام جانبا من الجوانب في القرآن إلا ولجوه وبحثوه دراسة وحفظا ، فهو المعين الذي لا ينضب ، والسلسبيل الذي لا يغور ماؤه . فالقرآن ما زال غضا طرياً ، ولا يزال محل عناية المسلمين وعلمائهم ، في كل عصر ومصر ، فهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا يشبع منه العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه . . . فكلما زدته تأملاً ودراسة أعطاك ومنحك ، سبحان من أنزل هذا الكتاب المعجز وضمن حفظه . وهذا تحقيق لوعد الله جلّت قدرته : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] .

وقوله جل جلاله : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[2] .

وهذه الرسالة عالجت المراحل الثلاثة الأخيرة وهي :

نقط الإعراب ، ونقط الإعجام ، وشكل الخليل . وكيفية ذلك على تقييد كتاب ربّ العالمين .

والله الموفق المستعان ، والهادي إلى سواء السبيل .

(١) الآية ٩ الحجر .

(٢) الآيات ١٦-١٩ القيامة .



أسـبـاب اختيـاري لهـذا الموضـوع

وقد كان من جملة الحوافز التي دعتني لاختيار هذا الموضوع ، رغبتي وشغفي وولوعي بالقرآن وعلومه ، منذ مراحل الطفولة الأولى ، فقد حبب إلي والدي -حفظه الله- القرآن الكريم حفظا ودراسة ، وذلك بما لمسته في مكتبته التي تتوفر فيها جملة وفيرة من الكتب والمخطوطات الهامة ، مما زاد شغفي بعلوم القرآن ورسمه وضبطه .

ولما تقدمت في الدراسة بالجامعة ، كادت هذه الرغبة تتلاشى لما زاحمني من علوم أخرى بمناهجها ، وما تحمله من أساليب ، ومغريات ومؤثرات ، تصرف الإنسان -عن غير قصد- عن هذه العلوم الإسلامية ، لما لها من صولة وجولة في حياة الإنسان ، الذي لم يكتسب بعد الحصانة والمناعة بالعقيدة من الكتاب والسنة .

ولولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم هجرتي إلى حيث منبع العلم الصافي والعقيدة السليمة ، لضاعت هذه الرغبة وتلاشت ، ولم يساورني أي هاجس في البقاء في كلية الآداب ، ولم أتردد في اختيار كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ، فعادت الرغبة المدفونة في اللاشعور إلى ساحة الشعور ، ولا غرو في ذلك :
﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾[1] .

ومن ثم كنت -والحمد لله- ولا أزال شغوفاً بالقرآن الكريم وعلومه ، فآثرت موضوعاً يتصل بالقرآن اتصالاً وثيقاً وتنازعتني عواطف كثيرة ، تجاه موضوعات مختلفة ، وتملكتني الحيرة ، وبعد استخارة الله سبحانه وتعالى ، ثم جلسات مع شيخنا الأستاذ/ عبدالفتاح المرصفي (رحمه الله) وشيخه الأستاذ/ أحمد عبدالعزيز الزيات (حفظه الله) وافقا فيها على تحقيق ودراسة : (الطراز في شرح ضبط الخراز)

(١) من الآية ٥٨ الأعراف .



للإمام أبي عبدالله التنسي ، سكن قلبي لهذا ، ورحب به الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري رئيس شعبة علوم القرآن والتفسير- حفظ الله الجميع .

الأمر الثاني : أن فروع علوم القرآن قد نالت -على قلة- بعض حظوظ العلماء والباحثين ، في حين أنني لم أر أي كتاب محقق أو رسالة علمية -فيما أعلم- في موضوع نقط المصحف وإعرابه بالشكل .

ولا تزال مصادر هذا الفن مخطوطة ، باستثناء : «المحكم لأبي عمرو» وفيه نقص[1] ، وخاصة إذا علمنا أن (الطراز في شرح ضبط الخراز) للتنسي ، هو عمدة نساخ المصاحف ونقطها بالشكل ، ومصدر للتصحيح والضبط ، وجرى العمل في نقط المصاحف وضبطها بما قرره في شرحه الطراز ، فنال بذلك حظوة العلماء ونساخ المصاحف .

الأمر الثالث : أن الإمام التنسي ، لا تزال مؤلفاته مخطوطة ، لم تلق العناية والتحقيق ، وإبرازها ، إلا لماماً من جانب المستشرق الفرنسي/ بارجيس ، فترجم باباً فقط إلى اللغة الفرنسية ، وحققه الدكتور/ بوعياد ، وهو حوالي أربعين ورقة من جملة كتابه الضخم «نظم الدر والعقيان» ، وجاءت هذه الدراسة تعكس أذواق أصحابها .

أما محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز الناظم ، فالصمت المطبق ضرب عليه ، ومن ثم كانت هذه الرسالة تقدم -من باب التحدث بالنعمة- الجديد والمفيد في مقدمتها التي تناولت بعض مظاهر العناية بالقرآن الكريم ومصحفه الشريف ، وفي دراستها التي تناولت إبراز جوانب كثيرة لشخصية الناظم والشارح ، وفي تحقيقها لموضوع النقط والشكل في «الطراز» .

وبذلك أكون أردت بعض الإسهام في إحياء كتب التراث ، وإخراجها للانتفاع بها ، وإحياء بعض ما كاد يندثر ويندرس .

---

(١) اعتمد محققه على نسخة واحدة ، مبتور منها عشر ورقات مع أنه أشار بعض الباحثين إلى وجود نسخة ثانية كاملة من المحكم في مكتبة المدينة المنورة .
وأيضاً فإن أبا داود قد نقل فصولاً وأبحاثاً من المحكم في كتابه : «التنزيل» لو جمعت لكونت نسخة كاملة ، وسدت الفراغ ، ومحقق المحكم لم يطلع على التنزيل ، ولا على النسخة الكاملة ، ومن ثمّ كان في حاجة إلى عناية أكثر .
وأخيراً عثرت على ثلاث نسخ من «المحكم في علم نقط المصحف وكيفية ضبطه» في الخزانة الحسنية بالرباط رقم ١٥٩٢ مجموع ٧ ، ورقم ١٠٠٠ مجموع ١ ، ورقم ٤٥٥٧ مجموع ٢ .



بيـــان
الخطـة والمنهـج

وبعد النظر في مجموع المادة العلمية وجمعها ودراستها ، اقتضى ذلك تقسيم البحث إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : النص المحقق .

فجعلت الدراسة في بابين ومقدمة .

المقدمة : تناولت فيها بيان بعض مظاهر العناية بالقرآن الكريم ، ومصحفه الشريف ، وأسباب الاختيار ، وخطة البحث ، وعملي في التحقيق .

البـــاب الأول
في التعريف بموضوع الكتاب

وفيه ســتة مباحث :

١- تعريف النقط والشكل والإعجام .

٢- سبب النقط والإعجام .

٣- شكل الخليل وسببه .

٤- أهمية النقط والشكل .

٥- أول من نقط المصاحف .

٦- المؤلفات في النقط والشكل .



الباب الثاني
في حياة المؤلِّفَين وآثارهما

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في حياة الناظم ومصنفاته .

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- شيوخه وتلاميذه .

٣- مؤلفاته .

٤- سبب نظم الرسم والغاية منه .

٥- مصادره وموارده .

٦- منهجه واصطلاحاته .

٧- قيمة نظمه .

٨- الشروح على مورد الظمآن .

٩- دراسة نظمه «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن» .

١٠- التعقيبات والشروح على «عمدة البيان» .

الفصل الثاني : حياة الشارح الإمام أبي عبدالله التنسي ومؤلفاته .

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه

٢- ولادته ووفاته .



٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- مؤلفاته .

٦- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب ووصف نسخه الخطية .

وفيه مباحث :

١- اسم الكتاب وتوثيقه .

٢- توثيق نسبته .

٣- موضوع الكتاب .

٤- منهجه وأسلوبه .

٥- مصادر الكتاب .

٦- منزلته بين شروح الضبط :

أ- قيمته العلمية .

ب- مقارنة بينه وبين أهم الشروح .

ج- أثره فيما بعده .

٧- ملاحظات على شرحه .

٨- وصف نسخه المخطوطة وأماكن وجودها .

بيــان
منهجي في تحقيـق الكتـاب

يجب ألا يغيب عن البال أن الاشـتغال بالعلم ونشره وتعلمه وتعليمه عبادة ، وقربة إلى الله تبارك وتعالى ، ولكن جرى العمل في مثل هذا المقام أن يذكر الطالب عمله .

فأقول -مضطراً- إنني واجهت في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب مصاعب جمّة ، وعقبات شتى ، لا أكاد أنفك من إحداهن حتى أفاجأ بالأخرى . . . لكثرة نسخ الكتاب المخطوطة ، وكثرة الشروح ، ولكون مصادر هذا الفن ومراجعه وشروحه لا تزال مخطوطة .

ولكن -الحمد لله - تجاوزت كل عسير بفضل الله ، ولم أجد نسخة تنقض عملي واختياري على كثرة نسخ الطراز التي أربت على الخمسين ، وحتى وأنا في المراحل الأخيرة من البحث كنت أحصل على النسخة والنسختين ، ولقد استقصيت ذلك حتى النسخ التي يملكها أصحابها ، ولم أجد نسخة أحسن مما اخترته ، وسلكت في ذلك مسلكا علميا إزاء هذا العدد الضخم ، بينته بالتفصيل في مبحث وصف النسخ .

ولقد قمت بوصف بعض النسخ في مقر المكتبات التي زرتها في المغرب وتونس ومصر ، وصورت أربعة من الأزهر ، وواحدة من تونس ، وثنتين من المغرب ، فضلا عن نسخ سيدنا عثمان ونسخة الحرم ونسخة الجامعة ، التي هي في متناول يدي ، ثم طرقت أبواب من لمست فيه معرفة هذا الفن من علماء الأزهر وغيره ، فقابلت بعض المشايخ في منازلهم ، وأهدوني بعض المراجع من تآليفهم ودلوني على بعض آخر ، جزاهم الله خيراً .



* أولا اخترت نسخة «هـ» لأمور ذكرتها في الوصف ، ونسختها ، ثم لما رجعت من الرحلة العلمية ، وجمعت نسخاً كثيرة ، ووصفت نسخا أخرى في عين المكتبات ، وحصلت على أقدم نسخة ، وجميع النسخ -على كثرتها- دونها في أمور مذكورة في الوصف ، أعدت النسخ مرة ثانية على نسخة «أ» وجعلتها أصلا ، وعدلت عن «هـ» وجعلتها تالية للأم .

* حاولت تقويم النص ، وإخراجه بصورة مرضية باعتمادي على مقابلة النسخ وإثبات الفروق ، ولم أدخل على النسخة الأم ، إلا ما لا بد منه ، وحينئذ أضعه بين قوسين معقوفين كالسقط ، وما لا يستقيم المعنى إلا به ، ولم أكتف بذلك ، بل راجعت كل فقرة ، وكل كلمة على المحكم لأبي عمرو ، ومختصر التبيين وذيله في أصول الضبط لأبي داود ، ولم أهمل النسخ المستبعدة ، بل رجعت إليها للتوثيق ، وكذلك شروح الضبط المتقدمة على شرح التنسي ، والمعاصرة له والمتأخرة عنه وقد وضعت العناوين المناسبة ، ولكني لم أقوس عليها .

* وقمت بجعل قوسين معقوفين للسقط من الأصل ، وكذلك من إحدى النسختين -إذا كان السقط كثيرا- لحصره ، وأكتفي بالإشارة بالرقم على موضعه إذا كان السقط قليلا .

* عزوت الآيات إلى سورها ، حسب عدد المدني الأخير غالباً .

* صوِّرت الآيات القرآنية من المصاحف المطبوعة وفق قراءة نافع ، وغالبا على رواية ورش ، وبحسب السياق والمقام على رواية قالون أو رواية حفص .

* ذكرت في الحواشي قراءات الأئمة غير نافع ، وأشرت إلى أن كل من وافق قراءة نافع من إحدى الروايتين يوافقه في النقط والضبط ؛ لأن الإمامين الخراز والتنسي اقتصرا على قراءة نافع ، وفي ذكر القراءات ذكر للضبط والشكل .

* حاولت جاهداً التوفيق بين نقط المشارقة ونقط المغاربة ، إن كان هناك مجال ، وإلا فأختار أحيانا مذهب المشارقة ، وأحيانا مذهب المغاربة ؛ لعلة أذكرها في موضعها ، وبينت ما جرى به العمل .



* خرّجت القراءات من مصادرها المعتمدة ، ورددت القول بالشذوذ أو القول بعدم الشهرة عن بعض القراءات المتواترة .
* قمت بتخريج الأبيات الشعرية ، التي استشهد بها الإمام التنسي ، من مظانها في كتب اللغة ، وإسنادها لقائليها ، وإكمال صدرها أو عجزها .
* عزوت الأحاديث والآثار إلى مصادرها ، وهي قليلة جداً .
* ترجمت لبعض الأعلام التي وجدت تراجمهم ، وأعرضت عن المشاهير .
* وضعت عناوين الأبواب ، التي لم يترجم لها التنسي ، وجعلتها بين قوسين معقوفين ؛ لأن التنسي وصل الشرح بعضه ببعض .
* نسبت الأقوال الواردة في الكتاب إلى كتب أصحابها ، كالمحكم والتنزيل والشروح المتقدمة ، والدرة الجلية ، وأصول الضبط وغيرها ، ورجعت النصوص -التي نقلها التنسي- إلى أصحابها ما استطعت ، واستدعى ذلك الرجوع إلى عدة مخطوطات في هذا العلم وشروح مخطوطة للطراز .
* مناقشة آراء التنسي عند مخالفته لعلماء هذا الفن ، ومقابلة آرائه بأقوال الأئمة السابقين عليه ، والمعاصرين له ، والمتأخرين عنه .
* في المسائل التي تتعلق بالنقط والشكل ، مما يتعلق بصلب الموضوع ، اعتمدت المصادر الموثقة والقديمة ، كالمحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو ، وكتاب النقط له ، ومختصر التبيين وذيله في أصول الضبط ، وكتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين ، على تقييد كتاب رب العالمين وإعرابه بالنقط . . . لأبي داود ، وحلة الأعيان على عمدة البيان للحسن الرّجراجي ، وشرح المجاصي على الضبط ، والدرة الجلية لميمون الفخار ، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ، والجميلة للجعبري .

وإذا كانت المسائل في غير النقط والشكل ، رجعت إلى ما تيسر . . .

* وأخيراً ذيلت الكتاب بمجموعة من الفهارس ، لمساعدة القارئ في الحصول على



بغيته في سهولة ويسر ، فكتبت فهرساً مرتبا للآيات والسور ، على حسب ترتيب المصحف ، وفهرسا للأعلام الواردة في الطراز ، وفهرساً للأبيات الشعرية المستشهد بها ، وفهرساً للقبائل والجماعات ، وفهرساً للمصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة ، وختمت ذلك بفهرس للموضوعات .

○ ○ ○ ○ ○

قسم

الدراسة

وفيه بابان :

١ - **الباب الأول :** في التعريف بموضوع الكتاب .

٢ - **الباب الثاني :** في حياة المؤلفَين وآثارهما .



البـــــاب الأول
في التعريف بموضوع الكتاب

وفيه ســـتة مبـــاحث :

١- تعريف النقط والشكل والإعجام .

٢- سبب النقط والإعجام .

٣- شكل الخليل وسببه .

٤- أهمية النقط والشكل .

٥- أول من نقط المصاحف .

٦- المؤلفات في النقط والشكل .



المبحث الأول
تعريف النقط والشكل والإعجام

قال ابن منظور : نقط الحرف ينقطه نقطاً : أعجمه ، والاسم النقطة ونقط المصاحف تنقيطاً فهو نقاط ، والنقطة فعلة واحدة(١) .

«نقط الحرف ، وعليه نقطاً وضع عليه نقطة أو أكثر لتمييزه . . .

والكتاب : شكله ، نقَّط الحروف : مبالغة في نقطها»(٢) .

وجدنا أن كلمة النقط استعملت في معنيين متقاربين :

الأول : الدلالة على النقط الحمراء ، التي ينسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي ، والتي تمثل الحركات القصيرة ، وتسمى نقط الإعراب أو النقط المدور ؛ تمييزاً له عن المعنى الثاني للنقط ، وهو إعجام الحروف في ذاتها لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة .

ويتحدد المقصود به بحسب ما يضاف له ، فيقال : نقط الإعراب ، ونقط الإعجام ، وهو مركب إضافي ، وتقدم معنى المضاف ، ونأتي إلى بيان معنى المضاف إليه من المعنى الأول .

أقول -وبالله التوفيق- : إن نقط الإعراب هو نقط الحركات ، إذ هو نقط الحروف للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ ، مثل جعل الفتحة نقطة فوق الحرف ، والكسرة نقطة تحت الحرف ، والضمة نقطة أمام الحرف ، يدل على ما يعرض للحرف من حركة أو سكون .

ويقال له : النقط المدور ؛ لكونه على صورة الإعجام الذي

---

(١) لسان العرب لابن منظور ٤١٧/٧ ، القاموس المحيط للفيروزابادي ٣٨٩/٢ .

(٢) المعجم الوسيط ٩٤٧/٢ .



يُرسم نقطاً مدوَّرة ، واستعمله النقاط وأصحاب القراءات لضبط المصاحف أول الأمر ، وهو من وضع أبي الأسود الدؤلي[١] -كما سيأتي- .

قال حفني ناصف : وكانوا يسمون هذا النقط شكلاً ، لأنها تدل على شكل الحرف ، وصورته ، ولولا ذلك لكان الحرف مادة قابلة لأن تتشكل بأي شكل ، فوضع النقطة نص في قصر الحرف على شكل مخصوص ، وهذا هو السبب في تسمية هذه العلامات شكلاً[٢] .

ومعنى الشكل لغة :

قال أبو حاتم : شكلت الكتاب أشكله ، فهو مشكول ، إذا قيدته بالإعراب[٣] .

قال ابن منظور : ويقال أيضاً : أشكلت الكتاب بالألف ، كأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس[٤] .

والشكال : العقال ، والجمع شُكُل ، وشكلت الطائر ، وشكلت الفرس بالشكال .

قال الأصمعي : الشكال : حبل تشد به قوائم الدابة ، وهو الخيط والوثاق .

قال أبو عبيدة : وليس يكون الشكال إلا في الرِّجل ، ولا يكون في اليد ، والفرس مشكول ، وهو يُكره ، وفي الحديث :

«أن النبي ﷺ كرِه الشِّكال في الخيل»[٥] .

وقد أعطى ابن منظور الشكل معنى الإعجام ، حيث قال : وأشكله : أعجمه[٦] ولا غرابة في ذلك فهو يرجع إلى المعنى الأول ، وهو القيد ، وهو عام يشمل كل ما

---

(١) قصة النقط والشكل في المصحف الشريف للدكتور الفرماوي ١٩ .

(٢) حياة اللغة أو تاريخ الأدب لحفني ناصف ٨٥ .

(٣) تهذيب اللغة للأزهري ١٠/٢٥ .

(٤) لسان العرب ١١/٣٥٨ .

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٥/١٧٣٦ .

(٦) لسان العرب ١١/٣٥٨ .



يعين على ضبط الكتابة وقصرها على المراد .

وفي الاصطلاح :

الشكل : هو ما يدل على عوارض الحرف من حركة وسكون ، وهو ما يميز الحرف من جهة كونه متحركاً مع بيان نوع حركته ، من ضمة أو فتحة أو كسرة ، أو من جهة كونه ساكناً ، يزيل إبهامه وإشكاله(١) .

وهي وضع علامات تدل على حركات الحروف ، وقد أطلق عليها القدماء : «النقط» لما أنه كانت في بدايتها في صورة النقط(٢) .

فبين المعنى اللغوي والاصطلاحي مناسبة ظاهرة ، وقد صرح بهذه العلاقة ابن دريد ، حيث قال : «شكلت الكتاب أشكله شكلاً ، إذا قيدته بعلامات من الإعراب ، وإلى شكال الدابة يرجع»(٣) .

لأن تقييد الدابة بالشكال -وهو العقال- لئلا تند أو ترعى حمى الناس ، أي قصرها وحبسها في المرعى ، هو كشكل الحرف بعلامات الإعراب ، فوضع النقطة نص في قصر الحرف على شكل مخصوص ، وهذا هو السبب في تسمية هذه العلامات شكلا(٤) .

والعلاقة بينهما المشابهة ، تشبيه الحرف المقيد بالشكل وقصره على المراد ، بالدابة المقيدة بالشكال ؛ لئلا يحتمل ما لا نقصده ، ويلتبس الأمر .

ومعنى النقط المدور والشكل ، ومؤداهما واحد .

يقول أبو بكر بن مجاهد :

«والشكل والنقط شيء واحد ، غير أن فهم القارئ ، يسرع إلى الشكل أقرب مما

---

(١) منهج الفرقان في علوم القرآن : محمد علي سلامة ١٦٥ ، فصل الخطاب : د . الكومي ، د . محمد القاسم ٦٤ .

(٢) تاريخ القرآن : د .عبد الصبور شاهين ٦٩ ، المدخل لدراسة القرآن الكريم : د . محمد أبوشهبة ٣٨٧ .

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد ٣/٦٨ .

(٤) حياة اللغة أو تاريخ الأدب لحفني ناصف ص٨٥ ، تاريخ الخط العربي للكردي ص٧٧ .



يسرع إلى النقط ، لاختلاف صورة الشكل ، واتفاق صورة النقط ، إذ كان النقط كله مدوراً ، والشكل فيه الضم والكسر والفتح والهمز والتشديد بعلامات مختلفة»[١] .

لكنه خصص بالعلامات التي وضعها الخليل ، وعرفت باسم شكل الشعر واستعمل في كتابات أهل اللغة والنحو ، وقد يعبر عنه بالشكل المستطيل .

قال ابن المنادي : «وإن جعلت بعضه مدوراً ، وبعضه بشكل الشعر فغير ضائر»[٢] .

قال الدكتور الفرماوي : «ولم يتضح الفرق بين نقط الإعجام ، ونقط الإعراب ، إلا بعد أن تمت مراحل نقط المصحف وشكله»[٣] .

أقول : كانوا يميزون بالألوان ، فنقط الإعجام بمداد الكتابة بالأسود ، ونقط الإعراب بصبغ يخالف لون الرسم بالأحمر ، كما جاء ذلك في قصة أبي الأسود الدؤلي[٤] .

وإلى جانب النقط والشكل ، ظهر مصطلح آخر ، وهو علم الضبط ، كمقابل لعلم الرسم ، وقد استعمله الداني ، كمرادف للشكل . حيث قال :

«والشكل أصله التقييد والضبط . تقول : شكلت الكتاب شكلاً ، أي قيدته وضبطته»[٥] ، وتابعه تلميذه سليمان بن نجاح فقال : «ويحتاج الناسخ لكل مصحف يضبطه أن يترك لموضع الحذف»[٦] ، وفي موضع آخر سمي ناقط المصحف بالضابط[٧] .

وقد استعمله الخراز في منظومته فقال :

«هذا تمام نظم رسم الخط   وها أنا أتبعه بالضبط»[٨]

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢ ، الدرة الجلية لميمون الفخار ورقة٤ .

(٣) قصة النقط والشكل : د .الفرماوي ص ٢٠ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ٣٩/١-٤١ ، والمحكم لأبي عمرو ص٤ .

(٥) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٢٢ .

(٦) مختصر التبيين لأبي داود ورقة ٧ .

(٧) المرجع السابق ورقة ٨ .

(٨) ذيل مورد الظمآن للخراز ٤٢ .



وما لبث أن شاع علم الضبط ، أو فن الضبط .

قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه ، ضبط عليه ، وضبطه يضبط ضبطاً ، وقال الليث : لزوم شيء لا يفارقه ، وضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم»(١) .

ومعناه في اصطلاح أهل هذا الشأن : ما يرجع إلى بيان علامة الحركات والسكون والشد والمد والساقط والزائد(٢) ، وهو علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف ، وهي العلامات الدالة على تلك العوارض ، من حيث وضعها وتركها ، وكيفيتها ومحلها ولونها(٣) .

ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي : أن الضبط مراعى فيه إتقان الكلمة ، فيرتفع اللبس عنها ، والضبط مصدر سميت به الأشكال المحدثة ، يقال فيه : الضبط والشكل والنقط ، وهي ألفاظ مترادفة عند أهل هذا الشأن ، ولكن إطلاق الضبط والشكل على النقط حقيقة ، إذ الجميع شكل وضبط ، وأما إطلاق النقط على الشكل والضبط فمجاز ؛ لأن النقط في الحقيقة هو الشكل المدور الصغير الجرم(٤) .

ويعلم مما تقدم : أن الضبط والشكل والنقط كلها تؤدي معنى واحداً ، وهو تقييد الكلمة بحيث لا تلتبس ، ويتحدد المقصود منها ، ولا يحتمل غير ذلك ، وهو ما أشار إليه بعض أهل اللغة : «أن الحروف تضبط بقيد فلا يلتبس إعرابها ، كما تضبط الدابة بالشكال فيمنعها من الهروب(٥)» .

أما الإعجام فقال الجوهري : «العجم : النقط بالسواد ، مثل التاء عليه نقطتان ، يقال : أعجمت الحروف ، والتعجيم مثله ، ولا تقل عجمت»(٦) .

---

(١) لسان العرب ٧/٣٤٠ .

(٢) الطراز للتنسي .

(٣) دليل الحيران للمارغني ٢١٥ ، سمير الطالبين للضباع ١١٩ .

(٤) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ١٧ ، وانظر : مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٢٠٤ .

(٥) صبح الأعشى للقلقشندي ٣/١٦٠ .

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية ٥/٧١٠ .



ومادة الكلمة (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح ، وإذا قلت : أعجمت الكتاب ، فإنما معناه أوضحته وبينته ، وأزلت عنه استعجامه ، فجاءت صيغة «أفعلت» و«فعّلت» للنفي والسلب ، نحو : أشكلت الكتاب ، أي أزلت عنه إشكاله ، وأعجمت الكتاب ، أي أزلت عنه استعجامه[1] .

أما معناه في الاصطلاح : هو النقط الدال على ذات الحرف ، وتمييز الحروف المتماثلة في الرسم من بعضها ، بوضع نقط يمنع العجمة واللبس[2] .

ونقل القلقشندي عن بعض مشايخه قولهم : «الصورة والنقط مجموعهما دال على كل حرف»[3] . وقال محمد طاهر : «بل إن الإعجام الآن صار من بنية الحرف فهي جزء منه»[4] . وقد يراد بالشكل الإعجام -كما سبق- فهذا يدل على أن كلا منهما يطلق على الآخر ، غير أن الاصطلاح -أخيراً- خَص الشكلَ بالحركات ، والإعجامَ بالنقط ، للتمييز بين ما يدل على ذات الحرف ، وبين ما يدل على عوارضه[5] .

ويعلم مما تقدم أن للنقط والشكل والإعجام والضبط معنى عاماً يشمل كل ما يساعد على ضبط الكتابة ، وقصرها على المعنى المراد ، إلا أنه ما لبث أن خصص فيما بعد ، ولم يمنع من بقائه على عمومه ، ويحدد ذلك المقام والقرائن ، لذلك سوف أستعمل جميع التعبيرات على حسب مقتضى المقام ، لأن اللفظ الواحد قد يوحي بدلالات لا ندركها نحن في زماننا هذا ، ولا يعطيها اللفظ المستحدث أو غير المستعمل عند السلف .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٦/١ ومابعدها ، ومقاييس اللغة ٢٣٩/٤ .

(٢) حياة اللغة أو تاريخ الأدب ص٨٨ .

(٣) صبح الأعشى ١٥٤/٣ .

(٤) تاريخ الخط العربي وآدابه للكردي ص ٧٤ .

(٥) منهج الفرقان : محمد علي سلامة ص١٦٧ ، المدخل لدراسة القرآن : د . أبوشهبة ص ٣٨٨ ، فصل الخطاب في سلامة القرآن ص٦٤ .



المبحث الثاني

سبب النقط والإعجام

مضى الصدر الأول من عصر الصحابة -رضي الله عنهم- واللحن[1] لا يلامس عربيتهم، ولا يقارب ساحة القرآن على ألسنتهم، لأنهم كانوا عربا لا يلحنون والقرآن عربي، والعربية لغتهم بالسليقة والطبع، ولا يحتاجون إلى نقط ولا إلى شكل، ولا إلى تفسير، وقد كانوا يعتمدون في قراءة القرآن على حفظه في صدورهم بالتلقي والمشافهة، لا على المصاحف، فقد كانوا في منجاة من التحريف، والتصحيف، واللحن «فأناجيلهم في صدورهم».

ولما اختلط العرب بالأعاجم، وكثرت الفتوحات، وحصل امتزاج بين هؤلاء وأولئك، ظهر اللحن، وفشا على ألسنة العوام من الموالي والمتعربين، ولم ينج منه سراة الناس ووجوههم.

قال أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ):

«واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب، فأحوج إلى التعلم الإعرابُ، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين، من عهد النبي ﷺ فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته، فقال: **«أرشدوا أخاكم فقد ضل»**[2].

وقال أبو بكر رضي الله عنه: «لأن أقرأ فأسقط أحب إليّ من أن أقرأ فألحن»[3].

---

(١) اللحن له معان متعددة، بيَّنها ابن منظور في اللسان، ولكل معنى شاهد، وهو من الأضداد. انظر: لسان العرب مادة لحن. تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٣٧/١.

(٢) وهل كان قبل الإسلام أو بعده؟ انظر: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د. جواد ١٤/٩، واللغة والنحو: حسن عون ١٦٤.

(٣) انظر التفاصيل: اللغة العربية: يوهان فك ٢٣٥، والمقصود به هنا المعنى الشائع في استعمال اللحن بمعنى الخطأ. مراتب النحويين ٢٣.



قال أبو بكر الزبيدي : «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها ، والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين ، من دخلاء الأمم ، بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم ، وفساد كلامهم ، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها ، لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه»(١) .

ولقد أحسن الداني في تصوير ذلك بأبلغ عبارة في أسباب نقط المصاحف ، فقال : «إن الذي دعا السلف -رضي الله عنهم- إلى نقط المصاحف ، بعد أن كانت خالية من ذلك ، وعارية منه وقت رسمها ، وحين توجيهها إلى الأمصار . . . ، ما شاهدوه من أهل عصرهم -مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها- من فساد ألسنتهم ، واختلاف ألفاظهم ، وتغير طباعهم ، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم ، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان ، من ازدياد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد ، ممن هو -لا شك- في العلم والفصاحة ، والفهم والدراية دون من شاهدوه ، ممن عرض له الفساد ، ودخل عليه اللحن ، لكي يرجع إلى نقطها ، ويصار إلى شكلها عند دخول الشكوك ، وعدم المعرفة ، ويتحقق بذلك إعراب الكلم وتدرك به كيفية الألفاظ»(٢) .

ويظهر من كلام الداني والزبيدي ، أن اللحن ظهرت بوادره في زمن التابعين ، أما قبل ذلك فقد يكون نادراً .

ويعلق الرافعي على حديث : «**أرشدوا أخاكم فقد ضلّ**» ، مستدلاً به على أن أولية اللحن كانت على عهد النبي ﷺ ، فيقول : «فلو كان اللحن معروفاً قبل ذلك

(١) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١ .

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني ص ١٨ ، ١٩ .



العهد ، مستقر الأسباب التي يكون عنها لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه ، لأن الضلال خطأ كبير ، والإرشاد صواب أكبر منه ، في معنى التضاد ، بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن ، كان أول لحن سمعه أفصح العرب»(١) .

ويرى ابن تيمية : «أن حدوث اللحن في زمن التابعين»(٢) .

وتتجلى مظاهر اللحن وفساد الكلم في الإعراب ، أكثر منه في بنية الكلم ، وهو ما أشار إليه أبو الطيب في قوله : «إن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعرابُ»(٣) .

والزبيدي في قوله : «ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب»(٤) .

والأمثلة التي تقدمها المصادر على مواقع اللحن ، الأعم الأغلب فيها يظهر في الإعراب ، وبدرجة أقل في بنية الكلمة ، والأول أشد الأنواع على أذن العربي الخالص ، وأخطرها على اللغة الفصحى ، وهو الذي أفزع القوم ، وأنذرهم وحملهم على التفكير في حماية الألسن منه بنقط المصاحف ، ومن أمثلة وقوع اللحن في الإعراب : قصة الأعرابي الذي جاء في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليتعلم القرآن ، فأقرأه رجل سورة التوبة ، وأقرأه : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾(٥) بخفض اللام ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمرَ

(١) تاريخ آداب العرب للرافعي ، ٢٤٢/١ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠٠/١٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، وفقه اللغة : د . صبحي صالح ص ١٢٧ ، اللغة العربية : يوهان فك ص٢٣٥ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٢٣ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ١ .

(٥) من الآية ٣ التوبة .



مقالة الأعرابي ، فأمر عمر بن الخطاب أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة[1] .

وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مرّ بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال : «ما أسوأ رميكم»! فقالوا : «نحن قوم متعلمين» فقال عمر : «لحنكم أشد عليّ من فساد رميكم»[2] .

وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر :«من أبو موسى» فكتب إليه عمر : «سلام عليك ، أما بعد فاضرب كاتبك سوطاً واحداً ، وأخِّر عطاءه سنة»[3] .

ويقص ابن قتيبة أن رجلاً دخل على زياد ، فقال له : «إن أبينا هلك ، وأن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا» .

فقال زياد : «ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك»[4] .

ثم شاع اللحن في العصر الأموي ، حتى تطرق إلى البلغاء من الخلفاء والأمراء : كعبدالملك والحجاج ، والناس يومئذ تتعاير به ، وكان مما يسقط في المجتمع أن يلحن حتى قال عبدالملك -وقد قيل له : أسرع إليك الشيب- : «شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن»[5] .

ويعلم مما تقدم أن اللحن كان يقع في الإعراب ، وحينئذ فيكون سبباً في نشأة الضبط ؛ لأن فساد الإعراب هو الذي حدا بأبي الأسود أن يعرب المصحف بالنقط ، وهذا واضح من كلامه : «ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن» وقصته مع الرجل من عبدالقيس[6] .

---

(١) الأخبار المروية في سبب وضع العربية للسيوطي ص١٦٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤/١ ، ونسبت الحكاية في الخصائص لابن جني ٨/٢ إلى عليّ رضي الله عنه .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٢١/١ .

(٣) مراتب النحويين لأبي الطيب ص٢٣ .

(٤) نزهة الألباء ص٧ ، تهذيب ابن عساكر ١١١/٧ .

(٥) في أصول النحو : سعيد الأفغاني ص ٧ .

(٦) المحكم لأبي عمرو ص ٤ ، إيضاح الوقف والابتداء ٣٩/١ ، ٤٠ ، جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ١٩



ويؤيد ذلك أن اللحون في الأمثلة المتقدمة ، تختص بضبط آخر حرف من الكلمة ، وهو الإعراب بنوعَيه ، حركات وحروف ، ولا يختص مثلاً ببنية الكلمة أو تصريفها ، أو تعريفها وتنكيرها ، أو تقديمها وتأخيرها .

وعليه فإن إعراب القرآن ، أو إعراب المصحف بعبارة أصح هو السبب في نشأة النحو بمفهوم القدماء . وقد ترتب على هذا أن العلامات الإعرابية صارت هي المحور الذي تدور حوله الدراسات النحوية ، فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى بما حظيت به العلامات الإعرابية من اهتمام وعناية ، بل إن الأمر قد وصل إلى أن كتب النحو قد بوبت على حسب الحركات الثلاثة ، وإن اختلفت المعاني ، فالمرفوع في قسم يتبعها المنصوبات ، ثم يليها المجرورات(١) .

إذن حوادث اللحن نبَّهت المسلمين إلى القيام بحفظ القرآن بعد ما اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب بالعجم .

ويمكن حصر أسباب تسرب اللحن إلى اللغة العربية ، في العرب الذين اختلطوا بالأعاجم ، ورغبة هؤلاء الموالي والأعاجم في تعلم العربية وتفهمها ، ليستغلوا مواهبهم في القراءة والكتابة ، وقراءة القرآن لأداء العبادة .

أما سبب الإعجام :

فكانت المصاحف الأولى في صدر الإسلام مجردة من نقط الإعجام ، ونقط الشكل ، وكانت لا ترسم إلا الحروف .

وقد كان هذا الوضع مقبولاً في العصر الأول لقرب الناس من زمن التلقي ، ومشافهة صاحب الوحي ﷺ ولم تكن الصحف التي قيد فيها الوحي بإملاء النبي ﷺ هي مرجع الضبط والحفظ لدى من تلقوا عن النبي ﷺ مشافهة ، بل كان جلّ اعتمادهم على التلقي والمشافهة ، وأيضاً فإن في تجريد المصاحف بقاء السعة والفسحة في الخط الواحد ، وتبقى صورة الكلمة الواحدة في الخط صالحة لكل ما صح وثبت من وجوه القراءات ، ولكن الأمر تطور بعد ذلك إلى أن أصبح بقاء

(١) انظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي : د . أحمد سليمان ص ١٨ .



المصحف مجرداً من النقط والإعجام مصدر خطأ وتصحيف كثير في قراءته ، واشتدت الحاجة إليه حينما اتسعت رقعة الإسلام ، واختلط العرب بالعجم ، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف حتى لشق على الكثير منهم أن يميزوا بين حروف القرآن وقراءته في مثل قوله تعالى : ﴿ننشرها﴾ و﴿ننشزها﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿فتبينوا﴾ و﴿فتثبتوا﴾ .

وإذا كان من شأن عمل أبي الأسود أن يحول دون اللحن في الإعراب ، فإنه ما كان ليحول دون تحريف الكلم ؛ نظراً لتشابه كثير من حروف العربية في رسمها ، فاهتم عبدالملك بن مروان بذلك ، وأمر الحجاج أن يعنى بهذا الأمر الجلل ، فاختار الحجاج -طاعة لأمير المؤمنين- رجلين من خيرة المسلمين هما ، نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني .

قال الزرقاني : «وكلاهما كفء قدير على ما ندب له ، إذ جمعا بين العلم والعمل والصلاح والورع والخبرة بأصول اللغة ، ووجوه قراءة القرآن ، وقد اشتركا أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلي»[1] .

والروايات التي تنير السبيل أمام الباحثين في هذا الموضوع قليلة ، ولا تخلو من غموض وإبهام ، وأقدم الروايات رواية أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) حكاها في كتابه التصحيف ، ونقلها ابن خلكان ، وجاءت هذه الرواية -مع اختلاف يسير- في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ) .

وبيَّن حمزة الأصفهاني سبب وقوع التصحيف أن الذي أبدع صور الحروف لم يضعها على حكمة ، ولا احتاط لمن يجيء بعده ، حيث وضع لخمسة أحرف صورة واحدة ، وهي الباء ، والتاء ، والثاء ، والنون ، والياء ، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى ؛ حتى يؤمن عليه

(١) مناهل العرفان ١/٤٠٧ .

التبـديـل(١)، ثم ذكر سبب إحداث النقط فقال :

«وأما سبب إحداث النقط ، فإن المصاحف الخمسة ، التي استكتبها عثمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وفرقها على الأمصار ، غبر الناس يقرؤون فيها نيّفا وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبدالملك ، فكثر التصحيف على ألسنتهم ، وذلك أنه لما جاءت الباء والتاء والثاء ، أشباها في الاتصال والانفصال ، وكانت الياء والنون ، يحكيانها في الاتصال ، تمكن التصحيف في الكتابة تمكناً تاما .

فلما انتشر التصحيف بالعراق فزع الحجاج إلى كتابه ، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً ، وخالفوا في أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض الحروف ، وبعضها تحت الحروف .

فغبر الناس بعد حدوث النقط زمانا طويلا ، لا يكتبون دفتراً ولا كتاباً إلا منقوطاً ، فكان مع استعمالهم النقط يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، فكانوا يتبعون ما يكتبون بالنقط مع الإعجام ، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف الحقوق كلها ، من النقط والإعجام ، اعتراها التصحيف(٢) .

والقسم الأخير من الرواية أشكل على كثير من الباحثين ، وهو قوله :

«فكان مع استعمال النقط أيضاً يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام فكانوا يتبعون النقط بالإعجام» ، وهذا مشكل استوقف انتباه الباحثين .

ومحل الإشكال جاء في قوله : «فأحدثوا الإعجام» ما هو هذا الإعجام؟! وتساءل كثير من الباحثين عن هذا الإشكال لإيجاد تفسير ، في حين توقف بعضهم أو تجاوزوها دون إشارة إليها رغم أهمية الرواية في تاريخ نقط الإعجام(٣) .

---

(١) كتاب التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ص٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، وقارن بما في شرح مايقع التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ص١٣ ، ورواها ابن خلكان في وفيات الأعيان ١/١٢٥ .

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي : جرجي زيدان ٣ / ٦١ ، ٦٢ ، وتاريخ آدب اللغة العربية له ١ /٢٢٤ ، والمعجم العربي : د . عدنان الخطيب ص ٢٢ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : د . عبدالعال ص ٣٧ .



وآخر من تناول ذلك غانم قدوري الحمد ، وأجاب عن هذا الإشكال بتوجيه فقال : إن المقصود بالإعجام هو الشكل ، أي علامات الحركات ، ثم دفع اعتراض كون الحركات استعملت قبل زمن الحجاج ؛ لأن العلامات التي وضعها أبو الأسود قبل زمن الحجاج لم تستعمل في كتابات الكتاب ، عكس ما جرى في المصحف[1] .

ويرد على هذا التوجيه أن الأمر يتعلق بالمصاحف ، ثم قال : ولعل المقصود بالخطوة الثانية التي تنص عليها الرواية هو عمل الخليل ، وربما دل على ذلك نص الأصفهاني :

«فغبر الناس بعد حدوث النقط زمانا طويلاً ، لا يكتبون دفتراً ولا كتاباً إلا منقوطاً» ثم قد جاء في نهاية الرواية أنه إذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، ولم توف حقها ، اعتراها التصحيف ، فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا فيها إلا الأخذ من أفواه الرجال . فيها دليل على أن العمل الثاني هو الشكل الذي وضعه الخليل[2] .

وأيد قوله بما ذكره ابن سيده في المخصص من قول الخليل : شكلت الكتاب أشكله شكله : أعجمته[3] .

ثم قال : «وإذا كان الشكل يأتي بمعنى الإعجام ، فإن ذلك يسوغ القول بأن الإعجام كان يستعمل بمعنى الشكل أيضاً ، ثم اختص معنى الإعجام في فترة لاحقة بنقط الحروف في سمتها[4] . إذاً ما صنع بعد نصر بن عاصم هو الشكل باتفاق .

وكيف يتفق مع ما جاء في الرواية : «فأحدثوا الإعجام»؟ ذلك ما بينه ابن سيده وابن منظور من أن الإعجام يكون بمعنى الشكل ، وأضيف إليه بينة أراها كافية ، وهي :

جاء في الرواية «فأحدثوا الإعجام» وجاء عقبها : «فإذا أغفل الاستقصاء . . .»

إذا تأملنا إحداث الإعجام وبعده الاستقصاء على الكلمة ، يتضح أن المراد به شكل الخليل ، ويؤكد ذلك ويبينه قوله : «فالتمسوا حيلة فلم يقدروا» ولو كان المراد به

---

(١) رسم المصحف : غانم قدوري الحمد ص ٥٤٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٥٤٢ .

(٣) المخصص لابن سيده ٥/١٣ ، ولسان العرب ٣٨١/١٣ .

(٤) رسم المصحف ص ٥٤٢ .



غير شكل الخليل لقدروا عليه ، ولجاءت عبارة الراوي على غير هذا ، واستقصاء الكلمة ضبطها بالإعجام والإعراب ، حينئذ لم يجدوا بداً من الأخذ من أفواه الرجال ، ولو كانت هناك مرحلة باقية لجاء بها ، وبهذا التفسير والتوجيه تستقيم الرواية ، ويرتفع اللبس ، وتنساق مع التسلسل التاريخي ، والله أعلم .

وبعد تحرير هذه المسألة رأيت الأستاذ مصطفى الرافعي يفسر الإعجام بالشكل مباشرة بدون مقدمات ، فيقول : «فغبر الناس بذلك زماناً لا يكتبون إلا منقوطا ، وكان أبو الأسود قد وضع النقط قبل نقط نصر بن عاصم لضبط الحروف -شكلها- فاشتبه الأمر ، واستمر يقع التصحيف ، فأحدثوا الإعجام ، أي الشكل بالحركات على ما أرادوه في أول التعبير بذلك ، فكانوا يتبعون النقط بالإعجام»(١) .

والقول ما قال الرافعي .

وكان لأبي الأسود فضل السبق وشرف التقدم في نقط الإعراب ، ثم وصل ذلك بنقط الإعجام التالون له ، والآخذون عنه ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومد من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل(٢) .

وأصح الأقوال -فيمن قام بنقط الإعجام- هو أنه نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق ، من قبل أمير المؤمنين عبدالملك بن مروان ، وقد جعلا هذا النقط بلون مداد المصحف ؛ ليتميز عن نقط أبي الأسود .

قال عبدالفتاح إسماعيل شلبي :

وربما كان يحيى بن يعمر يقوم بنقط المصاحف لمن أراد من الناس ، كما فعل لابن سيرين ، وأما نقط نصر بن عاصم ، فربما كان خاصا بجهة رسمية يمثلها الحجاج(٣) .

---

(١) تاريخ آداب العرب ٣٠٧/١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١ ، ٢ بتصرف يسير .

(٣) أبوعلي الفارسي وأثره : شلبي ص ٤٤٩ ، معرفة القراء ١٢٢/١ ، البرهان في علوم القرآن ٢٥٠/١ .



وقد ذكر الدكتور الفرماوي أن لنصر بن عاصم دورين في النقط :

الأول : تعميم نقط أبي الأسود بمفرده على جميع حروف الكلمة .

الثاني : وضع نقط الإعجام مع اللجنة .

ولا تعارض بين ما ذكر هنا وما علم قبلا[١] .

ومن ذلك يعلم أن نقط الإعراب متقدم على نقط الإعجام ، لتقدم زمن زياد وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، والشكل متأخر عن النقط بمعنييه لتأخر زمن الخليل على زمن أبي الأسود ونصر بن عاصم[٢] .

وكان أول ما فعله هؤلاء : نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر والحسن -في بعض الروايات- أن يفارقوا بين نقط الإعراب الذي فعله أبو الأسود ، وهذا النقط الذي هُم بصدده ، وهو نقط الإعجام ، فجعلوا مداد هذا النقط من نفس مداد كلمات القرآن الكريم حتى لا يتشابه النقطان ، ولأن نقط الحرف جزء عنه ، كما قال محمد طاهر الكردي[٣] .

وراعوا ألا تزيد النقط -التي تميز الحروف بعضها عن البعض- عن ثلاث نقط لتمييز الحروف المتشابهة .

وبعد أن نقطوا بعض الحروف ، وأهملوا بعضها الآخر ، اتفقوا على جمع الحروف المتشابهة بعضها بجانب بعض ، ولذلك اضطروا إلى مخالفة الترتيب القديم المألوف عند أكثر الأمم ، وهو ترتيب «أبجد هوز» ، والترتيب الحديث الذي روعي فيه ترتيب المخارج ، واتبعوا ترتيباً آخر وهو ترتيب أ ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز . . . . إلخ .

وأعجمت المصاحف بهذه الطريقة بدون حرج ، وإن خالفت مصحف عثمان ؛ لأن نقط الحرف جزء منه ، وليس له صورة ، فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنا ، وإنما هي دلالات على هيئة المقروء ، فلا يضر إثباتها لمن يحتاج إليها[٤] .

---

(١) قصة النقط والشكل في المصحف الشريف ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) تاريخ الخط العربي وآدابه ص ٨٦ .

(٤) الإتقان للسيوطي ١/١٧١ .



وقد تم إعجام خمسة عشر حرفاً ، وبقيت الحروف غير المتشابهة -وعددها ثلاثة عشر حرفاً- بدون إعجام .

ومما يلاحظ أن الحديث عن ظاهرة إعجام الحروف لم تشغل بال المؤلفين في موضوع النقط والشكل بالدرجة التي تحدثوا فيها عن نقط الحركات ، فقد تحدث الداني عن إعجام الحروف بالسواد في فصل لم يستغرق أكثر من سبع صفحات ، وإن كان قد تحدث في فصل آخر عن حروف التهجي ، وترتيب رسمها في الكتابة . أما بقية الكتاب فقد استأثر به موضوع نقط الحركات ، وشكلها ، ومذاهب النقاط في ذلك ، واختلافهم فيه ، وما يتعلق بهذا الموضوع ، ويبدو أن المؤلفين في موضوع النقط أهملوا معالجة إعجام الحروف بعد الداني ، فلا يشير إليه الخراز (ت ٧١٨هـ) وميمون الفخار (ت٧١٦هـ) في أرجوزتيهما في ضبط المصحف .

والسبب في ذلك هو أن نظام إعجام الحروف في الكتابة العربية قد صار من الشيوع والاستقرار بحيث لا يحتاج إلى من يتكلم حوله ، فالناس يتعلمونه حين يتعلمون حروف الهجاء .

وإلى هذا الحد نطوي الكلام على سبب الإعجام ومباحثه ، ولقد تناوله كثير من العلماء ، منهم : أبو عمرو الداني[١] ، وأبو داود سليمان بن نجاح[٢] ، وحفني ناصف[٣] ، ومحمد طاهر الكردي[٤] ، والفرماوي[٥] وغيرهم .

والله أعلم .

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٣٥ .

(٢) انظر كتابه «أصول الضبط» .

(٣) تاريخ الأدب أو حياة اللغة ص ٩٠ .

(٤) تاريخ الخط العربي وآدابه ص ٨٥ .

(٥) قصة النقط والشكل في المصحف ص ٧٤ .



المبحث الثالث

شكل الخليل وسببه

بعد أن شاع استعمال نقط الإعراب ونقط الإعجام في المصاحف ، تفنن أتباع أبي الأسود في استعمال الألوان المختلفة ، حتى لا يحدث تغيير في الرسم العثماني ، وكان هذا النقط بنوعيه على هيئة واحدة وصفة واحدة ، ولا يميز إلا باللون ، وقد ملئت الصفحات بالألوان المتعددة من حيث إن النقط جميعه كان مدوراً .

وكان من الصعوبة بمكان -على نساخ المصاحف والكتب المصنفة في علوم العربية وما جد من علوم- استعمال النقط في ضبط الكلمات فيما يكتبون ؛ لأنها تحتاج إلى مدادين وقلمين : أحدهما لرسم الحروف ، والآخر لنقط الحركات ، ومن ثم كانت الحاجة إلى تغيير في نقط المصحف وشكله .

وهذا التغيير إما أن يكون في طريقة الشكل ، وإما أن يكون في طريقة الإعجام ، ولكن الأخير لكونه بالسواد كرسم الحرف ، ولا يغير من الرسم العثماني في شيء ، صار من بنية الحرف فهو جزء منه .

فحينئذ اهتدى تفكير الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) إلى أن يجد الحل الأمثل لمثل هذا الخلط في الألوان ، وكان عمله أن يخصص كلَّ حركة بعلامة تختص بها ، ولا ينصرف الذهن إلا لها ، لا كما في النقط المدور .

قال الفرماوي : تسهيلاً للأمر ، وتيسيراً للكاتب الذي قد لا يجد الألوان ميسرة ، فإن وجدها قد لا يجد اليسر في استعمالها ، وفي الوقت نفسه هو تسهيل على القارئ الذي يريد أن لا ينشغل ذهنه إلا بما يتلو ، لا بمصطلحات الكتابة وألوان



الشكل والـنقط[١] .

وتكاد تتفق الآراء أن واضع الشكل هو الخليل بن أحمد ، ولم ينسب لغيره ، ولم يشاركه أحد[٢] .

والتسلسل التاريخي يرجح أيضاً أن الخليل هو واضع الحركات ، فقد وضعت نقط الإعجام أثناء ولاية الحجاج على العراق سنة ٩٥هـ ، فتشابهت هذه النقط مع نقط الإعراب التي وضعها أبو الأسود ، فبحث الناس عن رموز أخرى لحركات الإعراب ، عند ذلك يجيء الخليل وقد ولد سنة ١٠٠هـ وتوفي سنة ١٧٠هـ .

إذن فقد كانت الفترة التي بحث فيها الناس عن رموز أخرى لحركات الإعراب توافق الفترة التي عاش فيها الخليل[٣] .

قال أبو داود سليمان بن نجاح :

« ثم زيد في ضبط المصحف بعد ذلك علامة الممدود والثقيل والخفيف والإسكان والقطع والوصل ، والزيادة والنقص ، لما شاهدوه من أهل عصرهم ، حرصاً منهم على تعليم الجاهل ، وإعراب رسم كلام الله عز وجل ، وإقامة وزنه وهجائه ، ولا كان الشكل أيضاً معروفا حتى اخترعه الخليل بن أحمد» .

ثم قال : «فجعل الخليل سمة الفتح والنصب معاً ألفا مبطوحة فوق الحرف لدلالتها عليها ، إذا أشبعت الحركة ، ومطط اللفظ بها ، وجعل علامة الكسر والخفض ياء تحت الحرف لذلك أيضاً ، وعلامة الضمة والرفع واواً فوق الحرف لذلك أيضاً . ولئلا يشبه الواو المرسومة التي من نفس الكلمة» .

---

(١) قصة النقط والشكل ص ٩٤ ، تاريخ الأدب ، حفني ناصف ص ٩٦ .

(٢) إلاما جاء عن جرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية ١/٢١٩ ، ولايعتد بقوله ؛ لأنه خالف المؤرخين . وانظر : قبس من وحي اللغة : د .شعبان ص ٩٠ .

(٣) انظر : ظاهرة الإعراب : أحمد ياقوت ص ٥٦ ، ٥٧ .



إلا أن الذين جاءوا بعده اختصروا رأس الياء والواو فحذفوهما ، فبقيت مطة الكسرة والخفض تشبه سمة الفتحة الواقعة فوق الحرف ، وبقيت الضمة تشبه الراء(١) .

وزاد على ظالم الدؤليٍّ في الضبط بأن جعل علامة التشديد شيناً مقطوعة التعريق والمط ، وجعل علامةً التخفيف خاء ، أخذهما معا من أول الكلمتين على عادة العرب في منطقهم(٢) .

وقد اختار أبو داود شكل الخليل في الأجزاء والألواح ، وقال : لا أمنعه أيضاً في الأمهات(٣) .

وقال وهو يتحدث عن استعمال علامة الشد دالاً أو شيناً :

«فإن ضُبِط المصحف بالشكل الذي اخترعه الخليل بن أحمد رحمه الله ، أستحب أن يُجعل التشديد على صورة الشين ، واتباع الخليل وسيبويه في الشكل المأخوذ من الحروف الذي يضبط الناس اليوم به في الضروب والأخبار والشعر ، وجعل الشدة على صورة الشين حسن أيضاً غير ممنوع منه في المصحف لفشو ذلك أيضاً ، واستعماله قديماً ، وإقرار الناس ذلك ، ورضاهم به وتركهم إنكاره»(٤) .

وما تقدم لنا مما عمله الخليل يدل على إدراك سليم للعلاقة بين هذه الحركات ، وحروف المد ، ولقد عبر عن هذه العلاقة ابن جني فقال : اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ،

---

(١) كما هو في مصاحف أهل المغرب ، أما مصاحف أهل المشرق فإنها لاتزال فيها واوا صغيرة لم يحذف رأسها ، بخلاف الياء فاتفق أهل المشرق والمغرب على حذف رأسها .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٣٢ ، وانظر أيضاً ورقة ١٢٩ ، وانظر ورقة ٢٩٢ من نسخة أخرى رقمها : ٨٠٨ .

(٣) حلة الأعيان للرجراجي ١٩ ، أصول الضبط ورقة ٢٩٢ .

(٤) أصول الضبط لأبي داود ورقة ٣٠٠ .



فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة ، والكسرة ، والضمة : فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة[١] .

فعمل الخليل وما قاله ابن جني يصور لنا -إلى حد كبير- قرب نقط الخليل بن أحمد إلى ما كان عليه العرب قديما ، فقد كانت تصور الحركات حروفا ، وقد وقع شيء من ذلك في رسم القرآن .

قال أبو عمرو : لأن الإعراب قد يكون بها -الحركات- كما يكون بهن ، فتصور الفتحة ألفاً ، والكسرة ياء ، والضمة واواً ، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاثة -من الفتح والكسر والضم[٢] - وهو رأي الكرماني في العجائب ، ونقله السيوطي[٣] .

ولقد عبر عن هذه العلاقة أدق تعبير الأستاذ حفني ناصف حيث قال -فيما وضعه الخليل- :

«وكلها حروف صغيرة أو أبعاض حروف ، بينها وبين مدلولاتها مناسبة ظاهرة بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه ، فإنها مجرد اصطلاح لم يبن على مناسبة بين الدوالّ والمدلولات»[٤] .

وكان عمل الخليل أن طور نقط أبي الأسود وما عممه نصر بن عاصم على كل حروف الكلمة ، فأبدل به هذه الحركات المختصرة من الحروف فكان على الوجه التالي :

جعل الفتحة ألفاً صغيرة ، توضع مبطوحة أي مبسوطة وممدودة من اليمين

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١٧/١ .

(٢) المحكم لأبي عمرو ص ١٧٦ ، وانظر :حلة الاعيان : الرجراجي ورقة ٥ .

(٣) الإتقان للسيوطي ١٦٨/٢ .

(٤) تاريخ الأدب ص ٩٧ ، ونقله الكردي في تاريخ الخط العربي ص٨٢ .



إلى اليسار ، وجعلت مبطوحة وصغيرة ؛ ليكون الفرع دون الأصل ، إذ لا بد للأصل من المزية على الفرع[1] .

وجعل الضمة واواً صغيرة ، توضع فوق الحرف المتحرك بها أو أمامه أو وسطه .

وجعل الكسرة ياء صغيرة مردودة إلى خلف ، توضع تحت الحرف المتحرك بها ، وتجعل صغيرة لئلا تشتبه بصورة الياء التي أخذت منها .

قال ابن نجاح : إلا أن الذين جاءوا بعده -الخليل- اختصروا رأس الياء والواو فحذفوهما ، فبقيت مطة الكسرة والخفض تشبه سمة الفتحة الواقعة فوق الحرف ، وبقيت الضمة تشبه الراء[2] .

أقول : اتفق الجميع على حذف رأس الياء ، وبقيت تشبه الفتحة ، أما الضمة فذهب أهل المشرق إلى الإبقاء عليها دون حذف ، وذهب أهل المغرب بحذف رأسها وتبقى معوجة كالدال هكذا « د » .

ومما تابع الخليل فيه أبا الأسود علامة التنوين : فجعل أبو الأسود علامة التنوين نقطتين ، أي من علامة الحركة نفسها ، فكذلك فعل الخليل ، فجعل علامة التنوين من علامة الحركة نفسها . ومحل التنوين تابع لمحل الحركة من الحرف ، إلا إذا كانت الكلمة كنحو : ﴿عليما حكيما﴾ فإن مذهب الخليل وسيبويه وأصحابه أن يجعل التنوين على الحرف المتحرك ، وخالف في ذلك أبو محمد اليزيدي ونقاط أهل البصرة والكوفة ، ونقاط أهل المدينة[3] .

قال الخليل : كل ما استقبله من حروف الحلق حرف ، وهو منون نحو : ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾[4] فالنقط على الطول ، وفي نحو ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[5] و ﴿حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾[6] النقط على العرض .

---

(١) حلة الأعيان ورقة ٢٣ ، شرح المجاصي ٦٦ ، الطراز ص ١٨ ، دليل الحيران ٣١٨ ، سمير الطالبين ص ١٢٣ ، السبيل لأبي زيت حار ص ٨ ، إرشاد الطالبين : د . محمد محيسن ص ٨ .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٣٢ .

(٣) المحكم ص ٦٠ .

(٤) من الآية ٤٣ النساء .

(٥) من الآية ٢٠ سورة المزمل .

(٦) من الآية ٥ سورة المسد .



قال أبو عمرو : يريد بالطول : التراكب ، وبالعرض : التتابع[1] .

هذه العلامات التي كان الخليل تابعا فيها لأبي الأسود من حيث التسمية ، ومن حيث محلها ، ولكن مع تحوير ، وتطوير في صورة العلامات .

قال الفرماوي : ولا يخفى مع ذلك أنه متأثر في هذه الخطوة بما فعله أبو الأسود[2] .

ومن العلامات التي أضافها على ما وضعه أبو الأسود ، أن جعل علامة السكون الشديد -وهو ما يصاحب الإدغام- رأس شين بغير نقط ولا تعريق ، يراد به الحرف الأول من كلمة : «شديد» ، فيدل بحرف واحد من الكلمة على ما يدل عليه بالكلمة كلها اختصارا وإيجازا ، ولا يعترض أن علامته سين مهملة ، مع التعبير بالشين المعجمة .

أجيب عن ذلك تنبيها على أن أصله الذي أخذ منه هو كلمة : «شديد» ، والعرب قد تستغني بالحرف الأول عن باقي الكلمة .

قال أبو عمرو : «وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة أصحابهما»[3] .

وقد صرح الخليل نفسه بذلك أيضاً ، فقال : «إن التشديد علامة الإدغام»[4] .

ومن العلامات التي أضافها الخليل بالوضع ، أن جعل للسكون الخفيف : رأس حرف «خاء» بلا نقط هكذا : «ح» فوق الحرف الساكن الذي يقرعه اللسان ، وأراد بذلك الحرف الأول من كلمة «خفيف» .

وقد صرح بذلك أبو داود[5] ، وأشار إليه أبو عمرو[6] ، وميمون الفخار[7] .

ومما وضعه الخليل علامة الهمز ، ولم تكن قبل ذلك لها صورة مميزة ، بل كانت

(١) المحكم ص ٧٢ .

(٢) قصة النقط والشكل ص٩٥ .

(٣) المحكم ص٤٩ ، ٥٠ .

(٤) كتاب العين ١/٥٥ .

(٥) أصول الضبط ورقة ٢٩٨ .

(٦) المحكم ص ٥١ .

(٧) الدرة الجلية ورقة ٨ ، وانظر : حلة الأعيان ورقة ٦٧ ومابعدها .



ترسم لها صورة ألف ، وتكتب بما تؤول إليه عند التخفيف ، وقد كانت في أول الأمر نقطة حمراء أو صفراء ، ثم تغيرت عند الخليل فوضع لها رأس «عين» ؛ للمناسبة التي بينها وبين حرف العين ، وصار يمتحن موضعها بمواقع حرف العين(١) .

قال التنسي : لما كانت الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة ، بل محلها خال ، أحدث من جاء بعد السلف لها هيئة إما نقطة أو عين(٢) .

فنقاط المصحف مجمعون على جعلها نقطة ، والكُتَّاب اختاروا كتبها بالعين(٣) .

وممن صرح بنسبة وضعها إلى الخليل ، ابن درستويه(٤) والسيوطي(٥) .

أما رمز الهمزة القديم فهو الألف ، وإنما كتبت الهمزة واوا مرة ، وياء أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا(٦) .

ومما وضعه الخليل علامة ألف الوصل وهي رأس «صاد» هكذا «صـ» ، توضع فوق ألف الوصل دائماً مهما كانت حركة ما قبلها ، كما ذكره ابن درستويه(٧) والقلقشندي(٨) .

ونسب وضعها إليه حفني ناصف(٩) ، ونقله عنه الكردي(١٠) .

وتعرض الشيخان لذكر أحكام الصلة ولم يذكرا أن علامتها رأس «صاد»(١١) ،

---

(١) المحكم ص ١٤٦ ، الرعاية لمكي ص ١٦٢ ، حلة الأعيان ورقة ١٣٧ .

(٢) الطراز ص ١٨٣ .

(٣) ذيل عمدة البيان ص ٤٦ ، ٤٧ ، الطراز ص ١٨٧ .

(٤) كتاب الكتاب ص٩٩ ، انظر : تاريخ الأدب ٩٦ ، تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(٥) الإتقان في علوم القرآن ١٧١/٢ .

(٦) سر صناعة الإعراب باختصار .

(٧) كتاب الكتاب ص ٩٩ .

(٨) صبح الأعشى ١٧٠/٣ .

(٩) تاريخ الأدب ص ٨٧ .

(١٠) تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(١١) المحكم ص ٨٤ ، أصول الضبط ورقة ١٣٩ .

وتبعهما على ذلك الخراز[1] وميمون الفخار[2] ، ومشى على ذلك شراح نظم الضبط[3] . ونسبها الشيخ الضباع إلى مذهب بعض المشارقة ، وتبعه على ذلك الدكتور محمد سالم والشيخ أبو زيت حار[4] .

ومن العلامات التي ابتكرها الخليل : علامة المد ، وهي «ميم» صغيرة مع جزء من «الدال» هكذا : « ~ » .

قال الرجراجي : ميم مغلقة الدائرة ، ودال مزالة الطرف الأعلى ؛ لئلا يلتبس الفرع بالأصل[5] . وقال الشيخان : إن موضعها فوق حروف المد الثلاثة ، إذا وليها سبب المد[6] .

ونسب وضعها إليه حفني ناصف[7] ، وأشار إلى ذلك الكردي[8] .

ولم يبين الخراز ولا ميمون الفخار علامة المد ، وذلك لأن علامته موافقة للفظه ، فحينئذ لا تحتاج إلى بيان[9] .

ومما ينسب وضعه إليه علامتا الإشمام والروم ، فقال سيبويه :

«ولهذا علامات : فللإشمام نقطة ، وللذي أجري مُجرى الجزم والإسكان الخاء ، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف ، وللتضعيف «شين»[10] .

---

(١) ذيل عمدة البيان ص ٤٨ .

(٢) الدرة الجلية ورقة ١٥ .

(٣) حلة الأعيان ورقة ١٨٣ ، شرح المجاصي ورقة ٧٦ ، الطراز ص ٢٣١ .

(٤) سمير الطالبين ص ١٦٢ ، إرشاد الطالبين ص ٣١ ، السبيل ص ٣٩ .

(٥) حلة الأعيان ورقة ٨١ .

(٦) المحكم ٥٥ ، أصول الضبط ورقة ٣١١ .

(٧) تاريخ الأدب ص ٩٦ .

(٨) تاريخ الخط العربي ص ٨٢ .

(٩) ذيل عمدة البيان ٤٥ ، الدرة الجلية ورقة ٨ .

(١٠) الكتاب ١٦٩/٤ ، ونقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٩ .



إن هذه العلامات التي ذكرها سيبويه هي التي وضعها أستاذه الخليل ، وقد صرح بذلك السيوطي[١] .

والمراد بالإشمام هنا هو إشمام الكسرة الضم ، كما في نحو «قيل» «وغيض» و«سيء» والشكل الدال عليه نقط مدور كنقط الإعجام عند من ضبطه أمام الحرف هكذا : «قـ•ـيل» .

قال الدكتور محمد سالم محيسن : ويحسن أن تكون مربعة خالية الوسط[٢] .

وأما الاختلاس فتوضع فوق الحرف ، إن كان مفتوحاً كنحو : «لا تعدوا» ، وتحته إن كان مكسوراً كنحو : «نعما» ، ونقطة الممال تحت الحرف الممال عوضاً عن الفتحة[٣] .

قال أبو عمرو الداني : ونقط الحركة المخفاة والمرامة كنقط المختلسة سواء ، يجعل في موضعها نقطة[٤] . وفي الإشمام يجعل نقطة حمراء أمام الحرف المراد إشمامه[٥] .

وكل هذا ظاهر على شكل الخليل ، ولو كان على نقط أبي الأسود لم يظهر الفرق بين الحركة المشبعة والحركة المشوبة .

والحاصل أن مجموع ما ابتكره الخليل من علامات سواء بالتجديد أو بالوضع عشر علامات ، وبهذه الطريقة أمكن للكاتب أن يجمع بين الكتابة والإعجام والشكل بلون واحد .

واستعمل الخليل هذه الطريقة في كتب اللغة والأدب دون القرآن ؛ حرصا على كرامة أبي الأسود وأتباعه ، واتقاء لتهمة البدعة في الدين[٦] .

---

(١) الإتقان ١/١٧١ ، انظر : المحكم ص٦ ومقدمته .

(٢) إرشاد الطالبين ص٣٠ ، وانظر : السبيل إلى كلمات التنزيل ص ٢٧ .

(٣) سمير الطالبين للضباع ١٣٧ .

(٤) المحكم ص ٤٦ .

(٥) المصدر السابق ٤٨ .

(٦) تاريخ الأدب أو حياة اللغة : حفني ناصف ص٩٧ ، ونقله محمد طاهر الكردي في تاريخ الخط العربي وآدابه ص٨٢ ، وقصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ص ٩٨ .



ومع أن الخليل قد وضع الشكل المريح ، فإن العلماء غبروا زمناً طويلاً ، لا يجرؤون على استخدامه في ضبط نص القرآن ، ويفضلون عليه نقط أبي الأسود الدؤلي ، اتباعا للسلف ، ويسمون ضبط الخليل «شكل الشعر» ، وكل ذلك لصيانة القرآن الكريم ، عن أن يتعاوره التبديل والتغيير .

وهذا أبو عمرو يبين سبب اختياره نقط أبي الأسود دون شكل الخليل ، فقال : اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف بحضرة الصحابة رضي الله عنهم(١) .

وقال في موضع آخر :

وترك استعمال «شكل الشعر» في المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها أولى وأحق ؛ اقتداء بمن ابتدأ النقط من التابعين ، واتباعا للأئمة السالفين(٢) .

ومع هذه المعارضة الشديدة فقد عمت طريقة الخليل ، واستخدمت كذلك في ضبط النص القرآني ، وإلى ذلك أشار أبو داود فقال :

والشكل في المصحف أسرع إلى فهم المبتدئ ، لأنه هو الذي عرف قبل ، وبه يُعلَّم أولا في المكتب وقال : «ولا أمنع من الشكل المأخوذ من الحروف ، الذي يضبط به الصبيان ألواحهم ويُعلِّمونه في المكتب ، ويضبط به الشعر وغيره»(٣) .

وإن شكل الخليل قد عم جميع حروف الكلمة نتيجة لتعميم نصر بن عاصم لنقط أبي الأسود على غير ما فعله أبو الأسود ، حيث كان عمله قاصراً على أواخر الكلمة لا غير .

وإن الخليل لم يتعرض في عمله لنقط الإعجام ، الذي قام به نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر العدواني الذي ظل على حاله إلى يومنا هذا(٤) .

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٤٢ .

(٢) المحكم لأبي عمرو ص ٢٢ .

(٣) أصول الضبط لأبي داود ورقة ٢٩٢ ، وتقدم عنه في ص ٥٢ ماهو أصرح من هذا .

(٤) انظر : قصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ٩٩ .



إن الذي فعله الخليل في هذه المرحلة الثالثة ، هو الذي كتب له الثبوت والاستقرار ، وهو الذي عليه الناس حتى الآن ، ما عدا تحسينات قام بها أصحابه .

قال حفني ناصف : وقد تفنن أتباع الخليل بحذف جزء من رأس الياء المجعول علامة على الكسرة ، وحذف رأس الميم من علامة المد ، وأجازوا في الضمتين أن تكتبا على الأصل هكذا : « ُُ » ، أو ترد الثانية على الأولى هكذا :« ٌ » وأن توضع كسرة الحرف المشدد تحت الشدة فوق الحرف هكذا : ــٍّــ ، أو تبقى تحت الحرف مع وجود الشدة هكذا : «ــّــِ» ، وفي الهمزة المكسورة أن توضع مع كسرتها تحت الألف هكذا : « إِ » ، أو توضع الهمزة من فوق والكسرة من تحت(١) .

وهكذا تكون مسألة شكل القرآن أسهم فيها ثلاثة رجال وهم زياد بن أبيه ، وأبو الأسود الدؤلي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ولا علاقة لغيرهم بها .

ودور زياد في هذا الموضوع فهو دور الآمر به المقترح له ، ودور أبي الأسود المنفذ لنقط المصحف نقط الإعراب ، وأما دور الخليل فهو دور المحسن والمطور لما فعله أبو الأسود ، وبذلك كله لا نجد عجبا إذا ما كان القرآن هو أوثق المصادر وأصحها وأضبطها في مجال كل علم وفكر ، وبخاصة علوم اللغة بكل أنواعها وفنونها . والله أعلم .

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) تاريخ الأدب أو حياة اللغة حفني ناصف ص٩٧ ، ونقله محمد طاهر الكردي في تاريخ الخط العربي وآدابه ص٨٢ ، وقصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ص ٩٦ .



المبحث الرابع

أهمية النقط والشكل

الأصل في تعليم القرآن وتلقيه المشافهة والسماع ، والعرض والحفظ وهذا أمر ملحوظ من أول معلم لهذه الأمة : محمد رسول الله ﷺ حيث كان يتلقى القرآن من جبريل بالمشافهة والسماع ، ولم ينزل عليه في صحف وألواح[1] .

وعن عائشة -رضي الله عنها- قالت : قال رسول الله ﷺ **«الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه ، وهو عليه شاق ، له أجران[2]»** .

كيف يكون ماهراً لينال الدرجة الرفيعة مع السفرة الكرام البررة من لم يعتن باكتساب المهارة ، عن طريق التلقي والمشافهة أولاً ، ثم بالتكرار والحفظ من المصحف؟

أهمية نقط المصحف وشكله لا تقل أهمية عن كتابته ، فضلا عن تقييد القراءة التي يتعلمها ، وإذا أخلي المصحف من النقط والشكل ، فيحتمل الرسم قراءات ، وقد يكون أحد هذه الاحتمالات ليست قراءة أصلاً .

ومن ثم ساغ لي أن أذكر أهمية نقطه بالإعراب والإعجام والشكل .

الإعراب في تعريف علماء اللغة الإبانة والإفصاح عن الشيء ، يقال للعربي : أعرب لي ، أي بين لي كلامك ، وأعرب الكلام ، أي بينه ووضحه .

---

(١) تقدم في مقدمة الدراسة مايتعلق بأهمية تلقي القرآن عن طريق المشافهة والإقراء .

(٢) رواه البخاري ٥٣٢/٨ ، ومسلم برقم : ٧٩٨ ، والترمذي : ٢٩٠٦ .



وإنما سمّي الإعراب إعراباً ، لتبيينه وإيضاحه ، ومن هنا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام : أعرب .

ويقال : أعرب الأعجمي إعراباً ، أي أفصح وأبان ، ويقال : أعرب كلامه : إذا لم يلحن في الإعراب[1] .

فربطوا بين الإعراب وعدم اللحن ، وذكروا أيضاً أن الإعراب الذي هو النحو ، إنما هو الإبانة عن المعاني والألفاظ[2] .

ورد عن النبي ﷺ الحث على إعراب القرآن ، وعن الصحابة والتابعين ومن تبعهم من علماء السلف .

وأنزله الله تعالى بأفصح لغات العرب وأعربها وأبينها ، فقال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[3] .

قال ابن الأنباري : «وجاء عن النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهم -رضي الله عنهم- من تفضيل إعراب القرآن والحض على تعليمه ، وذم اللحن وكراهيته ، ما وجب به على قراء القرآن ، أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه»[4] .

قال ابن الجزري : «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن ، وإقامة حدوده ، متعبدون بتصحيح ألفاظه ، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية ، التي لا تجوز مخالفتها ، ولا العدول عنها إلى غيرها»[5] .

والسبيل إلى ذلك هو النقط والشكل ، وأوضح من كلام ابن الجزري ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال :

---

(١) تاج العروس مادة «عرب» ٣٧٢/١ .

(٢) المصدر السابق ٣٧١/١ ، لسان العرب ٥٨٩/١ مادة «عرب» .

(٣) من الآية ٣ سورة الزخرف .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١٢/١ .

(٥) النشر ٢١٠/١ ، الإتقان ١٠٠/١ .



«ويجب الاعتناء بإعرابه ، والشكل يبيِّن إعرابه ، كما تبيِّن الحروف المكتوبة للحرف المنطوق ، كذلك يبيِّن الشكل المكتوب للإعراب المنطوق»(١) .

أقول : وما التجويد الذي هو حتم لازم للقارئ إلا إعراباً للقرآن ، وما النحو في قضاياه المتشعبة إلا إعراباً للقرآن وكلام العرب ، والإعراب يتحكم فيه النقط والشكل ، ولا يتأتى إلا به .

ومن ثم قال أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) :

«فالنحو هو معيار جميع كلام العرب ، ما كان منه منثورا ، وما كان منه شعرا ، وغير ذلك من وجوه كلام العرب ، وبالنحو يرتل القرآن ، الذي هو كلام الله عز وجل ، فيعرب كل حرف منه به ، ويُقوَّم عليه ، حتى لا يترك حرف واحد إلا ويعطى حقه من الإعراب»(٢) .

وبهذا المعنى نستطيع فهم ما جاء في الأحاديث والآثار والأخبار من الحث على إعراب القرآن ، أي إظهار حركات الكلم عند القراءة في اللفظ ، فجعلت في الخط موافقة للفظ ، صيانة من اللحن والتحريف ، وهم يعنون بتعلم الإعراب والعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والخفض والجزم والضم والفتح والكسر والسكون ، والتي استعملها أبو الأسود في المصحف .

فإعراب المصحف بالحركات والسكنات والشدات والمدات وغيرها ، هو إعراب للقرآن ، هذا في الخط ، وذاك في اللفظ ، وهما الطريقان اللتان توافرتا للقرآن : حفظه في الصدور ، وحفظه في السطور ، والاعتناء بهذه كالاعتناء بتلك ، فذاك إعراب للقرآن ، وهذا إعراب للمصحف ، وذاك إعراب في اللفظ ، وهذا إعراب للخط ، وهذا لا يتم إلا بنقط الإعجام ، ونقط الإعراب .

وإن أبا الأسود نفسه يقول : « أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن»(٣) ،

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠٠/١٢ ، ١٠٢ ، وانظر أيضاً ٥٨٦/١٢ .

(٢) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي ٧٩/١ .

(٣) كتاب النقط لأبي عمرو ص ١٢٤ .



أي إعـــراب الـمـــصـــحـف ، وتدوين العـــلامـــات ، وإلا فـــالقـــرآن مـــعـــرب .

قال أبو بكر بن مجاهد :

«الشكل سمة للكتاب ، كما أن الإعراب سمة لكلام اللسان ، ولولا الشكل لم تعرف معاني الكتاب ، كما لولا الإعراب لم تعرف معاني الكلام»(١) .

لقد قرأ العرب شعرهم قبل نزول القرآن ، أي الشعر الجاهلي ، قرؤوه معرباً بدليل أن الوزن الشعري لا يستقيم إلا بالإعراب ، بما فيه من حركات وسكنات ، وتنوين .

والقرآن نزل بلغة العرب : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾(٢) ، أي أنه معرب منذ نزوله ، بدليل أن هناك آيات لا يستقيم معناها بدون إعراب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾(٣) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾(٤) ، وكقوله : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(٥) ، هذه الآيات وغيرها ، لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب ، فالخطأ في هذه الآيات يؤدي إلى خطأ أكبر منه ، فمواقع الكلمات بالقرآن لا تترك أثراً للشك في إعرابه ، يضاف إلى ذلك شهادة القرآن نفسه : ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾(٦) .

وأيضاً أنه لم يوجد عند الرسول ﷺ وأصحابه ، فرق هام بين لغة القرآن ولغة العرب ، لذلك لم يكونوا يسألون عن معانيه ، فكانوا يفهمون الخطاب .

إن الإعراب في العربية يدل على المعاني ، والقرآن وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها ، والمكتوب في السطور وصل إلينا أيضاً معرباً ، ويؤيد ذلك وجود

(١) المحكم لأبي عمرو الداني ص ٢٣ .

(٢) من الآية ٣ الزخرف .

(٣) من الآية ٢٨ فاطر .

(٤) من الآية ٣ التوبة .

(٥) من الآية ١٢٤ البقرة .

(٦) من الآية ١٠٣ النحل



الألف في الرسم العثماني في حالة المنصوب المنون ، وأن المصحف يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف نحو :

((المؤمنون ، المؤمنين ، شاهدا ، ومبشرا ، ونذيرا)) .

وتتأكد أهمية الضبط في إزالة اللبس عن الحروف ، بحيث إن الحرف إذا ضبط بما يدل على تحريكه بإحدى الحركات الثلاث ، لا يلتبس بالساكن ، وكذا العكس ، وإذا ضبط بما يدل على تحريكه بحركة مخصوصة ، لا يلتبس بالمتحرك بغيرها ، وإذا ضبط بما يدل على التشديد ، لا يلتبس بالحرف المخفف ، وإذا ضبط بما يدل على زيادته ، لا يلتبس بالحرف الأصلي . . . وهكذا[1] .

وهذا الضبط يتعلق بما يعرض للحروف من الحركة والسكون ، وذلك وصف للحرف . والنقط والشكل يفيد في تقييد الرواية والقراءة التي نريد أن نقرأ بها .

قال الشيخ القاضي : «ولقد كان لهذا العمل المجيد -وهو نقط المصحف وشكله- أحسن الأثر وأجل النفع في حفظ كيان الكتاب الحكيم ، ووقايته من كل تشويه»[2] .

وكثرت الأقوال وتعددت في الترغيب والحث على النقط والإعجام ، وازدادت أهمية النقط بنوعيه ، لحفظ الألسن من الوقوع في الخطأ واللحن في القرآن الكريم .

ونقول : إن القرآن هو صاحب الفضل الأول في ابتكار الشكل والنقط وشيوعه واستعماله ، حيث إن الكتابة العربية في الجاهلية لم تشتهر باستعمال النقط والشكل لعدم حاجتهم إلى ذلك ، لمكانهم من العربية ، ولا عجب في ذلك ، فالعربية لغتهم ، وهم سادتها ، المالكون لزمامها ، يتكلمونها ويقرؤونها صحيحة بالسليقة والطبع .

وأهمية نقط المصاحف وإعرابها لا يماري فيها عاقل ، لا سبيل إلى أداء العبادة إلا إذا أخذت من المصدرين وهما : القرآن والسنة ، ولا يتم ذلك إلا بالنقط والشكل والضبط ، وبضبط القرآن وإعرابه يتوصل العبد إلى القراءة الصحيحة ، ويؤديها أداء مجوداً ، ويكون بذلك مع السفرة الكرام البررة ، لأن الماهر بالقرآن من أداه معرباً مضبوطاً .

---

(١) دليل الحيران ٢١٥ ، سمير الطالبين ص ١١٩ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف : عبدالفتاح القاضي ص ٧٧ .



وقد أدى إهمال النقط والشكل إلى أضرار وأخطاء لا تحمد عاقبتها . ولقد بلغ من شعور السلف بضرورة الضبط ، أنهم لم يكونوا يقتصرون على وضع العلامات والحركات المقررة ، بل لقد كانوا يلجؤون إلى التعبير في المواضع المهمة للكلمات التي يخشون عليها الالتباس ؛ توخيا لدقة الضبط وخشية التصحيف .

قال حفني ناصف : «وقد يتغير المعنى بالإهمال والإعجام ، ويترتب على التساهل في النقط خطأ فاحش في المعنى»(١) .

قال الدكتور محمود تيمور : «وعندي أن الشكل في عصرنا الراهن ضروري كل الضرورة ، وما هو في الواقع إلا حروف ناقصة من الكلمة العربية حقها أن تستوفى»(٢) .

ومما لا شك فيه أن أهمية النقط والشكل عظيمة ، فإهماله يلحق أضراراً خطيرة ، ويفوت فوائد ، وإذا كان سببه شيوع اللحن فيكفي أنه يعصم من الوقوع في الخطأ واللحن ، لذلك رغب فيه وحث عليه كثير من العلماء ؛ لما فيه من البيان والضبط والتقييد ورفع اللبس(٣) .

وهناك بعض المسائل في كتب الفروع ، قام حولها نزاع بسبب إهمال النقط والشكل ، ولو كانت مضبوطة بالشكل والنقط لحسم النزاع ، وفض الخلاف(٤) .

وبعض الفرق الضالة قد ولجت من هذا الباب لتأييد مذهبها ، وقرؤوا ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾(٥) بنصب لفظ الجلالة ، وعند ما جاؤوا إلى قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾(٦) بهتوا .

---

(١) تاريخ الأدب ص ٩٤ .

(٢) مشكلات اللغة العربية ص ١٨ .

(٣) انظر أهميته في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : د . جواد علي ٩/ ١٣ .

(٤) انظر : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية لعياض ص ١٥٠ .

(٥) من الآية ١٦٤ سورة النساء .

(٦) من الآية ١٤٣ سورة الاعراف .



وقد تلافى فيما بعد الإعجام والشكل هذا التصحيف والتحريف ، أو تلافى كثير منه ، فما عاد يقع في الآثار منه إلا القليل .

ويقول ابن فارس : «من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب ، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد»(١) .

ومن فوائد الشكل :

أنه يعين الذهن ويرشده إلى النطق الصحيح السليم ، وإدراكه بسرعة ، والحركات بوضعها الراهن تعين على ذلك ، فالشكل ألطف طريقة لكتابة الحركات وضبط الكلمات . وهو مهم حتى عند المحدثين ، وكانوا يحثون عليه ويعتنون به .

قال عفان : «وكان أبو عوانة صحيح الكتاب ، كثير العجم والنقط» .

وهناك آخرون لم يهتموا بالنقط والشكل وما شابه ذلك ، فأدى هذا إلى الأخطاء والتصحيف في القراءة .

سئل ابن حنبل : «هل كان أبو الوليد ثبتا؟ قال : لا ، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً»(٢) .

وهذا يدل على أن فائدة النقط والشكل وأهميتهما لا تقتصر على نقط المصحف وشكله ، بل لابد منهما للغة العربية عموماً ، والحديث والقرآن خصوصاً ؛ لأنه من متممات الكتابة ، وبدونها يقع اللبس والاضطراب ، حتى

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ص ٨٦ .

(٢) دراسات في الحديث النبوي : د . الأعظمي ص٣٧٨ ، نقلاً من العلل ٣٨٣/١ ، والكفاية ٢٤١ . انظر أيضاً مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤ ، وشرحها التقييد والإيضاح ص ٢٠٤ .



إن بعـضـهم اعـتـبـر النقط والشكل حـروفـاً ناقـصـة . والله أعلم .

والشكل ينبغي أن يشمل جميع حروف الكلمة .

قال القاضي عياض : «وهو الصواب ، لا سيما للمبتدئ ، وغير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميز ما يشكل مما لا يشكل ، ولا صواب وجه إعراب الكلمة من خطئه»(١) .

○ ○ ○ ○ ○

(١) تدريب الراوي للسيوطي ٢/٦٩ .



المبحث الخامس
أول من نقط المصاحف

تذكر المصادر روايات متعددة ومختلفة عن أول من نقط المصاحف، ورسم من النحو رسوما، والأسباب التي دفعت إلى ذلك، حتى لقد جمع منها السيوطي رسالة سماها: «الأخبار المروية في سبب وضع العربية»[1].

وأغلب تلك الروايات تشير إلى أبي الأسود، وأنه أول من وضع العربية ورسم من النحو رسوما، وأنه أول من نقط المصاحف، وبعض من تلك الروايات تنسب الأولية إلى يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعبدالرحمن بن هرمز والحسن البصري وابن أبي إسحاق، والأولون منهم قد عاشوا تقريبا في عصر واحد على التقريب فأبو الأسود توفي ٦٩هـ، ونصر بن عاصم توفي ٨٩هـ، ويحيى بن يعمر توفي قبل سنة ٩٠هـ.

وهؤلاء الثلاثة من أجلة التابعين البصريين[2].

إذن نستطيع أن نقول: إن الرواة متفقون على أن نقط المصاحف كان في عهد التابعين في تلك الفترة المحصورة بين أبي الأسود ويحيى بن يعمر، أي في النصف الثاني من القرن الهجري الأول وهو من القرون المفضلة، كما جاء عن الرسول ﷺ: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»[3].

ولا أقصر الحديث على نسبة نقط المصاحف إلى هؤلاء بل نتجاوز إلى ذكر كل

---

(١) رسالة مطبوعة ضمن رسائل في الفقه واللغة: تحقيق عبدالله الجبوري ط الأولى سنة ١٩٨٢م دار الغرب. انظر: ص١٤٥.

(٢) كتاب النقط ذيل المقنع لأبي عمرو ١٢٥.

(٣) أخرجه في الصحيحين عن عمران بن حصين، العقيدة الطحاوية ٥٣١.



من نسب إليهم لتتضح الصورة جلياً ، ويستبين الغموض الذي اكتنف هذا الأمر ، واختلط الأمر على بعض الباحثين المعاصرين في نشأة النحو ، فزعم بعضهم أن أبا الأسود وضع النحو أولاً . . .(1) .

وقال آخرون : إنه وضع النقط وهو الخطوة الأولى للنحو . . .(2) ، واضطرب الأمر عند هؤلاء ، واكتنف أمر نشأة النحو الغموض ، مما جعل الرافعي يقول : «لا يمكن تحقيقه ألبتة»(3) .

وهل نقط المصحف غريب عن النحو؟ وهل بينهما جفوة وهما أمران؟ ذلك ما سنعرفه من خلال هذا المبحث ، وسبب هذا الاضطراب في رأيي أن استبعاد أمر نقط المصاحف ممن تكلموا على نشأة النحو أوجب هذا الغموض والإشكال .

وقبل مناقشة الخلاف يجب أن أذكر أهم الرواة الذين أثر عنهم القول حول أول من نقط المصاحف .

روى أبو علي القالي : عن المبرد ، أنه قال : أول من وضع العربية ، ونقط المصاحف أبو الأسود .

وروى عمر بن شبة بإسناد له عن عاصم بن بهدلة ، قال : أول من وضع النحو أبو الأسود(4) .

وروى ابن الأنباري (ت ٣٢٢هـ) بإسناده إلى زياد : أنه طلب من أبي الأسود الدؤلي - بعد أن رأى الفساد في اللغة ، وكثرة اللحن فيها- : «لو وضعت شيئاً يصلح

---

(1) أبوالأسود الدؤلي : علي النجدي ناصف ١٤٣ .

(2) اللغة والنحو : د . حسن عون ٢٤٥ ، أبوعلي الفارسي : شلبي ٤٣١ .

(3) تاريخ الأدب للرافعي ٣٢٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ١٢/١ .

(4) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢٤١/٢ ، ومثله في كتاب الجرح والتعديل ق١ مجلد ٥٠٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٨٢/٤ ، وتهذيب ابن عساكر ١٠٧/٧ ، وتهذيب الكمال للمزي ١٥٧٦/٣ ، وطبقات فحول الشعراء ١٢/١ ، والمعارف ٤٣٤/٤ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٠٧/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣ .



به الناس كلامهم ، ويعربون به كتاب الله تعالى ، فأبى ذلك أبو الأسود» ، لكنه عندما سمع رجلاً يقرأ ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾(١) بخفض اللام ، قال لزياد : «يا هذا ، قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن ، فابعث إلي بثلاثين رجلاً ، فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختار منهم ، حتى اختار رجلاً من عبد القيس . فقال له : خذ المصحف ، وصبغا يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتهما فاجعل النقط إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله ، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين ، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره ، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك(٢) .

وقال القفطي : «وقيل : إن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود : إن بني يلحنون في القرآن ، فلو رسمت لهم رسماً ، فنقط المصحف ، فقال : إن الظئر والحشم قد أفسدوا ألسنتهم ، فلو وضعت لهم كلاماً ، فوضع العربية»(٣) .

وروى أبو الفرج الأصفهاني بإسناده عن المدائني أنه قال : أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ، ورسم من النحو رسوما ، ثم جاء بعده ميمون الأقرن ، فزاد عليه في حدود العربية ، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري ، ثم جاء عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه ، ثم جاء الخليل ابن أحمد الأزدي ، وكان صليبة فلَحب الطريق(٤) .

---

(١) من الآية ٣ التوبة .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٩ - ٤١ ، انظر : تهذيب ابن عساكر ٧/ ١١٣ ، والمحكم ص٣ ، وأصول الضبط ورقة ١٢٩ ، نزهة الألباء ص ٩ ، جميلة أرباب المراصد للجعبري ١٩ .

(٣) إنباه الرواة على أنباء النحاة ١/١٦ ، انظر : مراتب النحويين ص٢٦ .

(٤) الأغاني ١٢/٤٤٦٤ ، ونقله السيوطي في الأخبار المروية في سبب وضع العربية ص١٦٦ ، وانظر : البرهان للزركشي ١/٢٥٠ ، والمحرر الوجيز ١/٣٥ .



وروى الداني في ذلك ثلاث روايات :

فقال : اختلفت الرواية لدينا فيمن ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين ، فروينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدؤلي ، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يُقوِّم الناس به ما فسد من كلامهم ، إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم ، فقال : أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن(١) ، ثم قال : وروينا أن المبتدئ بذلك كان نصر ابن عاصم الليثي ، ثم قال : وروينا أن ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر ، وأن يحيى بن يعمر أول من نقطها ، وهؤلاء الثلاثة من جلّة التابعين(٢) .

وقال إبراهيم الجعبري : وأول من نقط المصحف نقط الإعراب أبو الأسود الدؤلي(٣) .

وقال عبدالفتاح القاضي : استظهر الجعبري أن أبا الأسود هو الذي ابتدع النقط بمعنييه : بدأ بنقط الإعراب ، وثنى بنقط الإعجام ثم أخذ عنه العلماء بعد ، فكان له فضل السبق والتقدم(٤) .

وممن نسب الأولية إلى نصر بن عاصم -الذي كان يقال له : نصر الحروف- : الداني وأبو داود والذهبي وابن عطية والزركشي(٥) .

وممن نسب الأولية إلى يحيى بن يعمر أبو بكر السجستاني ، والشيخان ، والإمام البخاري والذهبي ، والحافظ ابن كثير(٦) .

---

(١) كتاب النقط لأبي عمرو ص ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٥ ، ومثله في أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، وصبح الأعشى ١٦٠/٣ .

(٣) جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ١٩ .

(٤) تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٧ .

(٥) انظر : المحكم ص ٥ - ٦ ، أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، سير أعلام النبلاء ٤٤١/٤ ، معرفة القراء ٧١/١ ، المحرر الوجيز ٣٥/١ ، البرهان ٢٥١/١ .

(٦) المصاحف ص ١٥٨ ، المحكم ص ٥ ، أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، وغاية النهاية ٣٨١/٢ ، نقلاً عن البخاري ، تذكرة الحفاظ ٧٥/١ ، والبداية والنهاية ٧٨/٩ .



ويعلم مما تقدم أن هناك روايات تضافرت وتكاد تتفق على أن أبا الأسود أول من نقط المصاحف ، في حين هناك روايات تعزو نقط المصاحف إلى نصر بن عاصم .

وبعض الروايات تنسب هذا العمل إلى يحيى بن يعمر .

ويرى ابن عطية أنهم أربعة بإضافة الحسن البصري إليهم ، ليشارك في تنقيط المصاحف[١] ، وتبعه على ذلك السيوطي[٢] .

وبعض المراجع والمصادر تذكر لابن أبي إسحاق أولية النقط ، بل أبعد من ذلك حيث نُسِب للخليل بن أحمد شيء من ذلك[٣] .

ولتحرير محل النزاع أقول : إن نسبة الأولية في نقط المصاحف للثلاثة الأواخر غير مقبول ، حيث ثبت نقط المصاحف قبل ذلك ، لتأخر زمنهم عن الثلاثة المتقدمين ، والذي ثبت أنهم قاموا بنقط المصاحف على التفصيل الذي سيأتي إن شاء الله .

ولم نجد رواية تذكر للحسن البصري أولية في نقط المصاحف إلا ما ذكره السيوطي وابن عطية ، ويكون المقصود به نقط الإعجام .

وأما من قال : إن أول من نقط المصاحف عبدالله بن أبي إسحاق فهو في غاية البعد ؛ لأن الروايات المستفيضة -التي توارد عليها الرواة نقلا وتدوينا جيلا بعد جيل- تنسب هذا العمل إلى أبي الأسود ، ولم نجد رواية تعزو وضع النقط إلى عبدالله بن أبي إسحاق ، ولو على سبيل التجوز أو المبالغة ، كتلك التي تعزوه إلى ابن هرمز ، ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر .

إن ابن أبي إسحاق كان متأخراً عن أبي الأسود حيث كان وفاته سنة ٦٩هـ ، ووفاة ابن أبي إسحاق سنة ١١٧هـ أو سنة ١٢٧هـ .

---

(١) مقدمة ابن عطية ص٢٧٥ ، والمحرر الوجيز ٣٥/١ .

(٢) الإتقان للسيوطي ١٧١/٢ .

(٣) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٥ ، سمير الطالبين ص ١١٧ ، إرشاد الطالبين : د محيسن ص ٤ .



وإذا كان كذلك ، فإن العزو إلى الخليل أبعد وأغرب ، وإذا لم تثبت الأولية لابن أبي إسحاق ، فأولى ألا يثبت ذلك إلى الخليل ؛ لتأخر زمانه .

أما عبدالرحمن بن هرمز ، روى ابن لهيعة عن أبي النضر أنه قال :

كان عبدالرحمن بن هرمز أول من وضع العربية[1] ، ولم تذكر المصادر أنه نقط المصاحف لكنها أشارت إلى أنه كان من أول من وضع العربية[2] ، وكان يكتب المصاحف[3] . ويقول القفطي : والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود ، وأظهر هذا العلم بالمدينة ، وهو أول من أظهره ، وتكلم فيه بالمدينة ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلا منه ، ولا نقلوه إلا عنه[4] .

وتشير المصادر إلى أن هؤلاء من تلاميذ أبي الأسود ، وعنه أخذوا علم العربية ، وتعلموا النقط منه[5] .

قال أبو عمرو : يحتمل أن يكون يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم أول من نقطاها للناس بالبصرة ، وأخذا ذلك عن أبي الأسود ؛ إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدئ به[6] .

وقال أيضاً : وأكثر العلماء على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدؤلي[7] ، وتبعه على ذلك أبو داود[8] .

---

(١) طبقات الزبيدي ص ٢٦ ، وأخبار النحويين للسيرافي ص ٤٠ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ .

(٢) طبقات النحويين للزبيدي ٢٠ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ .

(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢ .

(٥) طبقات ابن سلام ص ١٣ ، الزينة لأبي حاتم ١/ ٣٧ ، مراتب النحويين ص ٣٠ ، أخبار النحويين ص ٤٠ .

(٦) المحكم ص ٦ ، وهو المفهوم من كلام الذهبي وابن كثير ، انظر : سير أعلام النبلاء ٤٤١/٤ ، والبداية والنهاية ٧٨/٩ .

(٧) كتاب النقط ذيل المقنع ١٢٥ .

(٨) أصول الضبط ورقة ١٢٩ ، ومثله في أخبار النحويين ص ٣٣ .



فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من نقط المصاحف، ووضع العربية[1]، وبعض هذه الروايات لمؤرخين كانوا قريبي العهد إلى عصره، ولا ينفذ إليها شك أو ارتياب.

وفصل الخطاب في ذلك كله، طريقة أبي الأسود نفسها تقيم الدليل القاطع على أنه الواضع الأول لنقط المصاحف، حتى عرف بنقط أبي الأسود واشتهر واستفاض على الألسنة، ويتجلى ذلك في المصاحف المنقوطة القديمة، منها: مصحف مخطوط قد عثر عليه في مسجد عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط وهذا المصحف قد جَمع فيه العملين اللذين قام بهما أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم الليثي، فالشكل الذي وضعه أبو الأسود قد رسم بمداد أحمر بالطريقة التي نسبها الرواة إليه.

وأما نقط الإعجام فقد رسم بمداد أسود بالطريقة التي عرفت كذلك عن نصر بن عاصم[2].

وعليه فإن الأخبار المتواترة تقيم الدليل على ذلك، وطريقته تؤكد صحة النسبة، وترد ما عداها.

فثبت أن أبا الأسود هو الذي وضع نقط الإعراب، فإن الأولية التي تنسب إلى نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ربما أريد بها أنهما أشاعا تلك الطريقة بعد أستاذهما، وربما قصد بذلك أنهما أول من وضع نقط الإعجام في المصاحف[3].

لقد تعرض الدكتور الفرماوي للتوفيق بين الروايات فبدأ بمحاولة الداني، ولكن أخذ عليه أنها محاولة في نسبة الأولية من حيث المكان لا من حيث الزمان، والأولية المطلوبة هي الأولية من حيث الزمان وتحديد نوع النقط، ثم انتقل إلى محاولات بعض المعاصرين وأورد عليها اعتراضات[4].

ومن بين من تعرض للتوفيق بين الآراء الشيخ عبدالفتاح القاضي، فقال: «والذي

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣.

(٢) اللغة والنحو: د. حسن عون ص ٢٣٥.

(٣) المحكم لأبي عمرو ص ١٩، قصة النقط والشكل: د. الفرماوي ص ٧٠.

(٤) قصة النقط والشكل ص ١٠٣.



جنح إليه المحققون من العلماء أن المخترع الأول للنقط بمعناه الأول -وهو نقط الإعراب- أبو الأسود الدؤلي[١] ، ثم بين سبب ذلك ، ثم قال : أما النقط بمعناه الثاني -وهو نقط الإعجام- فقد اختلف في مخترعه الأول كذلك ، وأرجح الآراء في ذلك نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر»[٢] ، وقال : «ويؤخذ من هذه القصة وما قبلها أن النقط بمعناه الأول سابق في الوجود عليه بمعناه الثاني ؛ ضرورة تقدم زمن زياد على زمن الحجاج ، وأن المخترع له بمعناه الأول غير المخترع له بمعناه الثاني»[٣] .

وارتضاه الفرماوي ، وزاده بياناً وتفصيلا[٤] .

وعلى هذا فالأخبار المروية في نسبة الأولية إلى يحيى ونصر والحسن صادقة ؛ إذ أنهم أول من وضع نقط الإعجام ، ولا تعارض بين هذه الأخبار وبين المشهور الثابت من نسبة الأولية إلى أبي الأسود الدؤلي ، صاحب نقط الإعراب ؛ لأن الأولية المنسوبة للجميع غير واردة على محل واحد .

وفي النهاية يمكن أن نقرر : «أن أول من وضع الشكل أبو الأسود الدؤلي بطلب زياد ابن أبيه عامل معاوية ، وأن أول من وضع نقط الإعجام نصر بن عاصم مستعيناً بأستاذه يحيى بن يعمر - أي وضعاه معاً - بطلب الحجاج عامل عبدالملك بن مروان»[٥] .

أما شكل الوقت الحاضر فهو من اختراع الخليل ، ولذلك يجب علينا التفريق بين تنقيط أبي الأسود وبين الإعجام الذي هو تنقيط الحروف المتشابهة ، ثم التفريق بين شكل أبي الأسود وبين شكل الخليل المتبع الآن ، لانتهاء طريقة أبي الأسود في الشكل ، وتخصيص النقط بالإعجام .

---

(١) تاريخ المصحف الشريف للشيخ القاضي ص ٧٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٦ .

(٤) قصة النقط والشكل ص ١٠٩ .

(٥) المرجع السابق ص ١١٠ - ١١١ ، ولقد فاته أن يذكر رواية أبي أحمد العسكري وحمزة الأصفهاني ، فإن بها القول الفصل والبيان الشافي ، وقد ذكرت في مبحث سبب النقط والإعجام .



قال القاضي : وقد يعكر على هذا ما رواه الداني عن يحيى بن كثير أنه قال : كان القرآن مجردا في المصاحف ، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والتاء والثاء ، وقالوا لا بأس به ، هو نور له ، ثم أحدثوا فيه نقطا عند منتهى الآى ، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم(١) .

قال عبدالفتاح القاضي رحمه الله :

فإن هذا الأثر يفيد أسبقية نقط الإعجام على نقط الإعراب ، والجواب على ذلك أن معنى قولهم : «فأول ما أحدثوا فيه . . . إلخ : أن النقط على الباء والتاء والثاء هو أول ما أحدث في المصحف من هذا النوع ، وهو نقط الإعجام فتكون هذه الحروف الثلاثة هي أول ما نقط من الحروف المعجمة ، ثم تموا فنقطوا باقيها ، ويتعين حمل هذا الأثر على هذا المعنى جمعا بين هذا الأثر وبين ما استفيض استفاضة كادت تبلغ حد التواتر ، أن أول من أحدث النقط هو أبو الأسود وأن نقطه كان نقط إعراب(٢) .

وذكر الدكتور عبدالصبور شاهين رواية العسكري وقول من قال : إن أبا الأسود أول من نقط المصحف ، وقال : «غير أن هذين النصين السابقين يتفقان في أمر ، هو أسبقية استعمال النقط على الإعجام في تلك الظروف ؛ لأن الخطأ وقع أولاً في الضبط الإعرابي ، ثم ظهرت الحاجة إلى نقط الإعجام ، وبذلك يمكن أن نقرر نسبة النقط لتمييز ضبط الكلمة إلى أبي الأسود الدؤلي ، ونسبة الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة إلى نصر بن عاصم ، ومن أخذ عنه كيحيى بن يعمر»(٣) .

وكل هؤلاء قد نقطوا ، وأخذ عنهم النقط ، وحفظ وضبط ، وقيّد وعمل به ، واتبع فيه سنتهم ، واقتدي فيه بمذاهبهم(٤) .

وقد تضافرت جهودهم لوضع ما أمروا به من شكل ونقط ، وهم حقيقة أصحاب هذا العمل الجليل ، ولا نتمسك برواية معينة لنثبت العمل لشخص ، وننفيه عن الآخر .

---

(١) المحكم لأبي عمرو ص ٢ .

(٢) تاريخ المصحف الشريف للقاضي ص ٧٧ .

(٣) تاريخ القرآن : عبدالصبور شاهين ص ٦٩ .

(٤) المحكم لأبي عمرو ص ٦ .



المبحث السادس
المؤلفات في النقط والشكل

لما شاع أمر النقط في عصر التابعين ، ونقط أبو الأسود الدؤلي المصاحف ، أصبح له نظام خاص وقواعد وأصول ، وبدأ التأليف فيه .

قال أبو بكر بن مجاهد في كتابه النقط : «وفي النقط علم كبير ، واختلاف بين أهله ، ولا يقدر أحد على القراءة في مصحف منقوط إذا لم يكن عنده علم بالنقط ، بل لا ينتفع به إن لم يعلمه»(١) .

ولهذا كثرت فيه التآليف تيسيراً على الناس ، وخدمة لكتاب الله تعالى ، وحرصاً على عناية القوم بحفظ القرآن تحقيقاً لوعد الله :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(٢) .

قال الداني : «وممن اشتهر من المتقدمين بالنقط ، واقتدي به فيه : من المدنيين عيسى بن مينا قالون ، راوية نافع ، ومقرئ أهل المدينة ، ومن البصريين بشار بن أيوب ، أستاذ يعقوب بن إسحاق الحضرمي(٣) ، ومعلى بن عيسى(٤) ، صاحب الجحدري ، ومن الكوفيين صالح بن عاصم الناقط(٥) ،

---

(١) المحكم ص ٢٤ .

(٢) الآية ٩ سورة الحجر .

(٣) ترجمة يعقوب في غاية النهاية ٣٨٦/٢ ، ومعرفة القراء ١٥٧/١ ، ولم أقف على ترجمة بشار .

(٤) الوراق الناقط ، غاية النهاية ٣٠٤/٢ .

(٥) انظر : غاية النهاية ٣٣٣/١ .



صاحب الكسائي ، ومن الأندلسيين حكيم بن عمران صاحب الغازي[1] بن قيس»[2] .

وكان ممن ألف في النقط والشكل :

* أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، ذكر ابن الأنباري وأبو عمرو الداني : «أنه وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك»[3] ، أي وضع مختصراً في النقط بعد تنقيط المصحف .

* الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ، قال الداني : وأول من صنف النقط ، ورسمه في كتاب ، وذكر علله الخليل بن أحمد ، ثم صنف ذلك بعده -الخليل- جماعة من النحويين والمقرئين ، سلكوا فيه طريقه واتبعوا سننه ، واقتدوا بمذهبه ، منهم :

* أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) .
* ابنه أبو عبدالرحمن عبدالله بن أبي محمد (ت ٢٣٧هـ) .
* وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) .
* وأبو عبدالله محمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ) .
* وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت ٣٣٤هـ) .
* وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) .
* وأبو بكر محمد بن عبدالله بن أشته (ت ٣٦٠هـ) .
* وأبو الحسن علي بن محمد بن بشر (ت ٣٧٧هـ) .

ذكرهم الشيخان وقالا : وجماعة غير هؤلاء[4] ، وذكر ابن النديم

(١) إمام جليل توفي سنة ١٩٩هـ ، غاية النهاية ٢/٢ ، ولم أقف على ترجمة حكيم بن عمران .

(٢) المحكم ص ٩ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤٠،٣٩/١ ، المحكم ص ٤ .

(٤) المحكم ص ٩ ، أصول الضبط ورقة ١٣٠ .



الكتب المؤلفة في النقط والشكل ، ومما زاد عليهما[1] :

* كتاب ابن الأنباري في النقط والشكل .
* وكتاب أبي حنيفة الدينوري في النقط والشكل ، بجداول ودارات .

وزاد القفطي مؤلِّفَين[2] وهما :

* أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ)[3] .
* وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت ٢٤٩هـ)[4] .

ولأبي عمرو الداني كتب في النقط والشكل ، أودع فيها كتب السابقين التي لم تصل إلينا فعوض فقد الأصول ، منها :

* المحكم في نقط المصاحف[5] .

وهو أكبر كتبه في هذا الموضوع ، جمع فيه مذاهب النقاط ، وأورد فيه نصوصاً عن ابن مجاهد ، وابن المنادي ، وابن أشته ، واليزيدي ، والخليل ، وعبدالرحمن بن إسحاق النحوي وغيرهم .

* كتاب النقط[6] بذيل المقنع . . .

---

(١) الفهرست ص ٣٨ .

(٢) إنباه الرواة ١/١٦٧ ، ٢/٢٩٥ .

(٣) انظر : مفتاح السعادة ١/١٦٦ .

(٤) انظر : الفهرست ص ٣٥ ، معجم الأدباء ١/١٦١ .

(٥) حققه د .عزة حسن عن نسخة يتيمة حسب تعبيره ، وفيها نقص مقدار عشرة أوراق أشار إليها ، في حين أشار غانم قدوري الحمد إلى وجود نسخة أخرى من كتاب المحكم في مكتبة المدينة المنورة برقم : (٢٠ نحو) ، ونشر الأوراق الناقصة في مجلة كلية الإمام الأعظم العدد : ٤ ص : ٤٠٣ ، ومن منهج أبي داود في أصول الضبط أنه يقدم كلام أبي عمرو بنصه ، ثم يتبعه بكلامه هو ، وبهذا الاعتبار إذا جمع فيكون نسخة تامة .

(٦) ترجمه إلى اللغة الفرنسية المستشرق الفرنسي «البارون سلفستردي ساسي» ونشرت ترجمته عام ١٨١٠م ، ثم قامت جمعية المستشرقين الألمانية ونشرته بنصه العربي بعناية الأستاذ«أوتوبرتزل» عام١٩٣٢م ، وطبع بتحقيق محمد أحمد دهمان سنة ١٣٥٩هـ ط١ ، وسنة ١٤٠٣هـ ط٢ دمشق .



ذكر فيه ما جاء في المحكم من الموضوعات إلا أنه جاء خالياً من التفصيل .

* كتاب التنبيه على النقط والشكل

ورجح الدكتور عزت أنه كتاب ثالث ، فقال : (فالأغلب أن الذي أشار إليه أبو عمرو الداني في أول كتاب النقط هو «التنبيه على النقط والشكل» ، ولا يمكن أن يكون «المحكم في نقط المصاحف» لما بيناه)(١) .

وأضاف الفرماوي كتابين(٢) :

* عمدة البيان لأبي عبدالله محمد بن محمد الخراز (الناظم) .

* والطراز في شرح ضبط الخراز للإمام التنسي (الشارح) .

ومن توفيق الله أنني قد وقفت على مؤلفات في النقط والشكل لها أهمية كبيرة ، حينما كنت أقرأ وأجمع لبحثي هذا في مخطوطات مكتبات المغرب العربي ، ولم يطلع عليها ، ولا ذكرها من تناول هذا الموضوع ، وإنها لمؤلفين يعتد بهم ، ويعول على أقوالهم في هذا الشأن ، ومن أهم ما وقفت عليه :

* كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين ، مع من تأخر موته من الصحابة الباقين ، على تقييد كتاب رب العالمين ، وإعرابه بالنقط ، وكيفية ذلك على وجه الاختصار ، مما عني بتهذيبه وتلخيصه أبو داود سليمان بن أبي القاسم (ت٤٩٦هـ)(٣) .

هكذا جاء على الصفحة الأولى ، وقد جاء اسمه في الصفحة الرابعة على خلاف ما ذكر ، حيث قال : «هذا كتاب أذكر فيه أصول الضبط لكتاب الله تعالى على قراءة نافع ومن وافقه من سائر الأئمة . . .»(٤) .

---

(١) مقدمة المحكم ص ٢٥ .

(٢) قصة النقط والشكل ص ١٢١ .

(٣) انظر ترجمته في الصلة ١/١٠٠ ، ومعرفة القراء ١/٤٥٠ ، وغاية النهاية ١/٣١٦ .

(٤) أصول الضبط ورقة ١٣١ ، وحرصاً مني على إبراز هذا الكتاب ، وإشاعته بين طلبة العلم جمعت منه نسختين مختلفتين ؛ لأن كلتا النسختين تكمل إحداهما الأخرى في جوانب معينة . الأولى برقم : ٨٩٤٥ ، والثانية برقم : ٨٠٨ ، وهما من المكتبة الحسنية بالرباط ، انظر : فهارس الخزانة الحسنية ١/٦ ، وله نسخ أخرى



وقد جعل كتاب الضبط هذا ملحقاً بذيل «مختصر التبيين» ، وتناول فيه مسائل الضبط ، وفصلها وشرحها ، فهو جم الفائدة ، غزير المادة العلمية .

ومن المؤلفات في النقط لأبي داود :

* كتاب النقط الكبير ، وهو الذي يشير إليه في التنزيل بـ «الكتاب الكبير» نقل اللبيب عنه في مواضع من شرحه على العقيلة[1] .

* ونظم في النقط .

* وكتاب حروف المعجم .

وكان يكثر الإحالة على هذه الكتب في كتابه «أصول الضبط»[2] .

وتضمن كتابه «مختصر التبيين» مسائل مهمة في الضبط ، وإن كان هو في الرسم ، ولكن يتخلله ذكر للنقط والشكل في بعض الأحيان ، لا يغني عنه غيره . وأبو داود أبرع في علم الرسم من أبي عمرو الداني ، وذلك بشهادة علماء هذا الفن[3] .

وقد تبين لي بعد دراسة متأنية لكتب أبي داود[4] مايلي :

- أن كتابه «التبيين لهجاء التنزيل» قد يسميه بـ «الكتاب الكبير» .

- وأن «التنزيل» هو «مختصر التبيين» فبعضهم يسميه «التنزيل» ، وبعضهم يطلق عليه ، «مختصر التبيين» ، وهما كتاب واحد .

---

(١) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٤٦ ، الدرة الصقيلة ورقة : ٤٤ - ٥٥ - ٥٨ ،ولاتكاد تجد مسألة إلا ونقل فيها عن التبيين .

(٢) انظر : أصول الضبط ورقة ١٣٢ .

(٣) انظر : شرح الجاصي على الخراز ورقة ١٥ ، وضبط الأسماء الموصولة في القرآن : محمد بن صالح ملوكة ورقة : ٣٣٧ ، مجاميع الحرم ٨/١٦٩ .

(٤) انظر : فهرس المكتبة الظاهرية علوم القرآن : د . عزة حسن ص ٣٥١ ، فهرس خزانة القرويين بالمغرب ٢٤٢/١ ، ٢٢٦/٢ ، وقارن بما في نسختي الحسنية بالرباط ، قد اتفقت عبارات الأربعة أن مختصر التبيين هو التنزيل .



- وأن الذي قام بالاختصار هو أبو داود نفسه خلافا لما نقله ابن عاشر عن شيخه أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم القصاري[١] .

والدليل ما قاله أبو داود نفسه -وهو يذكر الإحالة- : « . . . المذكورة في كتابنا المختصر الذي هذا ذيله ، وفي كتابنا الكبير الذي هذا ذيله في الهجاء»[٢] .

وبعد عصر الشيخين -الداني وأبي داود- أقبل الناس على نظم الخراز حفظاً ودراسة وشرحاً ، وهجروا كتب الداني وأبي داود وغيرها ، ومن ثم تركز التأليف في النقط والشكل بالشروح والنظم .

ولقد وقفت -بتوفيق الله- على شروح تعتبر من النوادر في بابها ، لذلك سيتصل الحديث عن التأليف في النقط والشكل عند ذكر هذه الشروح ؛ لأن بعض الشروح تعتبر تأليفاً في الرسم والضبط ، ولا تقتصر على شرح النظم .

ومن المؤلفات التي تحتوي على النقط ما أشار إليه اللبيب أبو بكر[٣] :

* درة اللافظ بحكم الناقط . وسبيل المعارف إلى معرفة المصاحف لأبي عبدالله محمد بن سهل ، والمحبر ، وكتاب علم المصاحف لأبي بكر بن أشته ، وبعض هجاء السنة للغازي بن قيس الأندلسي .

وهذه الكتب إن كان الغالب عليها الرسم إلا إنها لا تخلو من ذكر النقط .

* ومن المؤلفات في النقط والشكل : نظم الفقيه الأستاذ المحقق محمد بن سعيد ابن عمارة البينوني بوادي النون[٤] ، تناول فيه رسم وضبط قراءة الشامي والبصري وابن كثير والكوفيين ، وتحتوي على تسعة وخمسين ومائة بيت رسما وضبطاً .

---

(١) فتح المنان ورقة ٤٦ ، وقارن بما جاء في مختصر التبيين ورقة ٢٩١ .

(٢) أصول الضبط ورقة ١٦٦ .

(٣) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ورقة : ٥ .

(٤) لم أجد له ترجمة ، وكتابه مخطوط ، منه نسخة بالمدينة المنورة في مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٩٢ (خ) .



ومنها : كشف الغمام[1] ، وهي أرجوزة في نقط المصاحف لأبي العاصي[2] ، نقل عنه ابن القاضي وغيره[3] .

* ومنها : نظم الإمام شيخ الجماعة في تحقيق رسم البدور السبعة الأستاذ إدريس بن محمد بن أحمد ، المنجرة الفاسي (ت ١١٣٧هـ) سماه : «كفاية الطلاب»[4] ، وذكر فيه الرسم على القراءات السبع ، وأحال في بعض المسائل على ذيل الخراز في الضبط .

* ومنها : رسمية البدور السبعة ، لم يذكر مؤلفها اسمه[5] ، وقد نهج فيها بذكر القراءات السبع ، وضبط القراءة بالشكل التام .

* ومنها : الدرة الجلية[6] لميمون الفخار(ت ٨١٦هـ)[7] .

وهي نظم بديع لمؤلف اشتهر بعنايته بالرسم والضبط نظما وتأليفاً ، وهي أرجوزة طويلة نظم فيها كتب الداني وأبي داود في الرسم والضبط وكتاب التجيبي وغيرها مما

(١) توجد منه نسخة : الباب الثالث منه في الظاهرية رقم : ٨٣٧١ ، فهرس الظاهرية علوم القرآن ص ٣٨٨ .

(٢) لم أجد له ترجمة .

(٣) بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٦ .

(٤) منه نسخة ضمن مجموع ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان ، تحتوي على حوالي ١٠٨ بيت وأخرى في تطوان ، انظرها في الفهرس الشامل لرسم المصاحف ٤٧١ ، وترجمة المؤلف في فهرس الفهارس ٥٦٨ ، وشجرة النور ٣٣٤ .

(٥) منه ثلاث نسخ ضمن مجموع ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان ، بالمدينة النبوية ، والنسخة التي اعتمدتُها هي ماكتبها الهاشمي بن طاهر في محرم ١٢٢١هـ في ٣٩ ورقة ، وله نسخ أخرى . انظر : الخزانة العامة بالرباط ق٣ ج٩/١ .

(٦) مخطوط ، منه نسختان ضمن مجموع برقم : ١٦٨٩ ، ورقم : ١٧٧٥ ، انظر : لائحة مخطوطات دار الكتب الناصرية ، وأخرى في الظاهرية برقم : ٨٣٧١ ، فهرس المكتبة الظاهرية ص٣٦٠ . وقد شرح الدرة الجلية سعيد بن سليمان السلالي ، وسماه «الاستضاءة بالدرة» مخطوط عند الشيخ أحمد بن البشير الموريتاني بقرية اليوسفية بالرباط في ٦٥ ورقة .

(٧) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٣٥٢/٢ .



رآه مستحسناً[1] ، وبعد مطالعتها تبين لي أنه نظم بديع جامع مفيد ، تفوق أهميته المورد للخراز ، ضمنه النقط والشكل لجميع القراء .

* وله المورد الروي في نقط المصحف العلي ، ويقع في اثنين وثلاثين ومائتين بيتاً[2] .

* نظم في الضبط ، لم أقف عليه ، ذكره ابن جابر في تقييداته على مورد الظمآن ، وقال : إن مؤلفه أبو عبدالله محمد بن سليمان القيسي[3] ، وذكره الرجراجي ، وسمي نظمه بـ«الميمونة الفريدة»[4] ، وقد شرحه عبدالرحمن بن محمد المديوني (ت نحو ٨٤٠هـ) أحد تلامذة القيسي[5] ، وبناء على ذلك قد عاش القيسي في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجري .

* ومنها : الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد[6] للمحقق أبي زيد عبدالرحمن بن القاضي (ت ١٠٨٢هـ) ، وعنوانها لا ينطبق على موضوعها ، حيث اقتصر على الضبط فقط ، ففيه إيهام[7] .

* ومنها : تقييد على البدور السبعة[8] للشيخ المحقق محمد الراضي بن

---

(١) انظر : الدرة الجلية ورقة ٢ .

(٢) انظر : سلوة الأنفاس ٣٥٢/٢ ، ثبت أبي جعفر ٤٦٧ ، معجم المؤلفين ٦٦/١٣ ، منه نسخة في دار الكتب الناصرية ضمن مجموع رقم : ١٦٨٩ ، وتحمل النسخة رقم : ١٤٦٧ ، ومعها الدرة الجلية . ومنه نسخة في جامع القرويين ص ٤ ، ونقل منه ابن القاضي في الجامع المفيد .

(٣) انظر : تقييد إصلاحات ابن جابر على المورد ورقة ١ (٦٤٨/١٨٣٥) .

(٤) حلة الأعيان ورقة ٧ ، ٩١ ، ٩٩ ، وانظر بيان الخلاف والتشهير ورقة ٦٨ والجامع المفيد ورقة ٥ ، كلاهما للمحقق ابن القاضي .

(٥) نيل الابتهاج ص ١٧١ .

(٦) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ٢٨٨ سيدنا عثمان ، وأخرى في فهرس الخزانة الحسنية ١٥/١ برقم : ٧٤ .

(٧) انظر : الجامع المفيد ورقة ١ من ٢٨٨ .

(٨) منه نسخة في الخزانة الحسنية ضمن مجموع رقم : ١١/٧٤ من ٣٠٤ إلى ٣٣٧ . انظر : فهرس الخزانة الحسنية للمنوني ١٦/١ .



عبدالرحمن السوسي أصلا التأدلي منشأ[1] ، وبعد مراجعتها تبين لي أن المؤلف استوفى جميع أحكام الضبط والشكل على قراءة غير نافع .

* ومنها : المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع للشيخ عبدالله بن محمد الأمين بن فال بن عبدالله الجكني[2] ، وشرحه أحمد مالك حماد ، وسماه «مفتاح الأمان في رسم القرآن»[3] .

والملاحظ : أن النظم والشرح كلاهما مختصر اختصارا لم يستوف الضبط على وجوهه .

* ومنها : إتحاف الإخوان في ضبط ورسم القرآن[4] للشيخ إدريس بن محفوظ بن الحاج أحمد الشريف (ت ١٣٥٤هـ)[5] .

* ومنها : سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين[6] للشيخ العلامة علي الضباع شيخ المقرئين (ت ١٣٨٠هـ)[7] . ويمتاز بالتركيز والإعراض عن المذاهب الضعيفة ، وتخير فيه أقوال الأئمة المعتبرين أمثال : أبي عمرو الداني ، وأبي داود الأموي ، وأبي إسحاق التجيبي ، والخراز ، وابن عاشر في الرسم ، والتنسي في الضبط . وكل من جاء بعده عالة عليه .

---

(١) لا تعرف له ترجمة غير أنه ذكر أن من شيوخه عبدالرحمن بن القاضي (ت/١٠٨٢هـ) .

(٢) نسبة إلى قبيلة من قبائل العرب المشهورين بالقرآن في «موريتانيا» ، قال الشارح أحمد مالك : لم أقف على تاريخ وفاته ، ولكنه قطعاً من علماء القرن التاسع عشر الميلادي . مفتاح الأمان ص ، ب

(٣) انتهى منه في ١٣٨٣/٢/٢٤هـ الموافق ١٩٦٣م ، طبع في دار الطباعة المحمدية بالأزهر .

(٤) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس برقم : ٣٨٢٩ ، بخط مغربي واضح في الجملة .

(٥) انظر ترجمته في : تراجم المؤلفين التونسيين ١٨٦/٣ .

(٦) مطبوع في طبعته الأولى باهتمام عبدالحميد أحمد حنفي في مصر بتنقيح الأستاذ الجليل محمد علي خلف الحسيني .

(٧) علامة في علوم القراءات . انظر ترجمته في هداية القاري لشيخنا الأستاذ عبدالفتاح المرصفي ص ٦٨٩ - ٦٩٢ .



الباب الثاني
في حياة المؤلِّفَين وآثارهما

وفيه ثلاثة فصول :

١ ـ **الفصل الأول** : حياة الناظم ومصنفاته .

٢ ـ **الفصل الثاني** : حياة الشارح الإمام أبي عبدالله التنسي ومؤلفاته .

٣ ـ **الفصل الثالث** : دراسة الكتاب ووصف نسخه الخطية .



الفصل الأول

في حياة الناظم ومصنفاته

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- مكانته وثناء العلماء عليه .

٣- شيوخه وتلاميذه .

٤- مؤلفاته .

٥- سبب نظم الرسم والغاية منه .

٦- مصادره وموارده .

٧- منهجه واصطلاحاته .

٨- قيمة نظمه .

٩- الشروح على «مورد الظمآن» .

١٠- دراسة نظمه «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن» .

١١- التعقيبات والشروح على «عمدة البيان»

اســـمـه ونســـبـه

هو كما قال في ذيل نظم الرسم : محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي .

وزاد شارحه الأول[1] : ابن محمد بن عبدالله الشريشي ، الشهير بالخراز ، وشهرته بالخراز ، وكنيته : أبو عبدالله .

ونسبه : الأموي والشريشي ، قال الرجراجي : «وهو أموي النسب أي من بني أمية»[2] ، ورده أبو الحسن النزوالي ، فقال : «وهو من قوم يقال لهم : «أميون» وليس هو من بني أمية كما توهم بعضهم»[3] .

ولقد صرح هو بنفسه في آخر نظم الضبط بنسبته إلى بني أمية[4] .

وجاءه اسم الشهرة من كونه كانت صناعته الخرازة في أول عمره .

و«الشريشي» نسبة إلى مدينة بالعدوة الأندلسية ، يقال لها : «شريش» لأنها بلده وأصله منها[5] .

وكان سكناه بمدينة فاس الجديدة إلى أن توفي بها ، ودفن بالجيزيّين منها ، وهو معروف بباب الحمراء[6] .

---

(١) عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطا في : «التبيان» في شرح مورد الظمآن .

(٢) تنبيه العطشان على مورد الظمآن للرجراجي في ديباجته .

(٣) مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن في مقدمته .

(٤) ذيل عمدة البيان للخراز ص ٥٢ ، وهو اليوم ذيل مورد الظمآن .

(٥) مجموعة البيان لأبي الحسن ورقة ٣ ، ونفح الطيب للمَقَّري ٢٨٤/١ .

(٦) مجموعة البيان لأبي الحسن في ديباجته .

وفاته :

لم تتحدث المصادر عن تاريخ وفاته ولا تاريخ ميلاده ، وقال شارحه الأول الصنهاجي ابن آجطا : «كنت أردت أن أذكر تاريخ مولده ووفاته فلم أجد ذلك محققا عند من أثق به»[1] .

وقال ابن عاشر : «وهو ممن أدرك آخر القرن السابع وأول الثامن ، ولم أقف على ذلك»[2] .

أقول : ويؤخذ له ذلك من ذكره تاريخ نظم الرسم المسمى : «عمدة البيان» وذيله ، وتاريخ نظم «مورد الظمآن» ، فالأول انتهى منه سنة ٧٠٣هـ ، والثاني انتهى منه في سنة ٧١١هـ[3] ، وهذا القدر هو المؤكد من تاريخ حياته .

وذكر عبدالعزيز بن عبدالله[4] وعبدالله كنون[5] أن وفاته ٧١٨هـ خلافاً لما توهمه د . عزة حسن . فذكر تاريخ وفاته سنة ٧٠٣هـ[6] ونقله الدكتور الفرماوي[7] ، ويردّه تاريخ نظمه «عمدة البيان» وتاريخ المورد كما سبق بيانه .

مكانته وثناء العلماء عليه :

وصفه الكتاني بقوله : «الإمام العالم ، العلامة المحقق ، الفهامة المقرئ ، كان إماماً في مقرأ نافع مقدّماً فيه إماماً في الضبط عارفا بعلله وأصوله ، بارعاً في فنون شتى» .

---

(١) التبيان للصنهاجي ورقة ١ ، ونقله ابن عاشر في فتح المنان ورقة ٢ .

(٢) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢ .

(٣) انظر : مورد الظمآن للخراز ص ٤١ ، وذيله ص ٥٣ .

(٤) معجم المحدثين والمفسرين والقراء ص ٤٦ .

(٥) النبوغ المغربي لعبدالله كنون ٢١٩/١ .

(٦) مقدمة المحكم : د . عزة حسن ص ٣٤ ، ومورد الظمآن ص ٤١ ، ٥٢ .

(٧) قصة النقط والشكل في المصحف : د . الفرماوي ١٢١ .



واشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن، وكانت -قبل- صناعته الخرازة[1].

وقال ابن الجزري: «إمام كامل مقرئ متأخر»[2].

وأثنى عليه الإمام التنسي، وصوَّب معظم آرائه في الضبط، ومما قال عنه: «اعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت: «ولك في ءأنت أن تعتبره ...» هو من رأيه رحمه الله، إذ لم يتكلم القدماء في ذلك، وكلامه في ذلك صحيح، وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن»[3].

وقال صاحب بيان قاعدة الخراز -بعد بيان ما توهمه الناظم-:

«مع أنه رحمه الله كان محققا فيما ينقله، متقناً في ضبطه، متحرزاً من الغفلات والسقطات»[4].

شيوخه وتلاميذه:

جوانب كثيرة من حياة الخراز يكتنفها الغموض، لكونه لم يحظ بدراسة تكشف عن حياته وآثاره، ولولا نظمه[5] لبقي مغموراً، مع كونه محققا ومصنفا مفيدا، لذلك لم نجد -بعد البحث المستمر- ما نعول عليه في هذا الجانب، إلا ما ذكره أبو الحسن فقال: «وله مشايخ عدة، وكان أكثر اعتنائه بالأستاذ أبي عبدالله القصاب»[6]. وقال

---

(١) اتفق على هذه النعوت والأوصاف جميع شراح المورد. انظر: تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ١. مجموع البيان لأبي الحسن في ديباجته. فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢. سلوة الأنفاس للكتاني ١١٤/٢.

(٢) غاية النهاية لابن الجزري ٢٣٧/٢.

(٣) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ص: ١٢٩.

(٤) بيان قاعدة الخراز غير مذكور مقيدها ورقة ٥٧.

(٥) مورد الظمآن في الرسم، وذيله في الضبط، اشتهر به وذاع صيته كما سيأتي.

(٦) مجموع البيان لأبي الحسن ورقة ٢.



الرجـراجي : «أدرك أشـيـاخـا أجلة أئمـة في علوم القـرآن»[١] . وقـال الكتـاني[٢] : «وعمدته الشيخ المقرئ المحقق المتقن أبو عبدالله بن القصاب»[٣] .

وذكر أبو الحسن : «أنه لقي الأستاذ ابن آجروم[٤] وأخذ عنه»[٥] .

أما تلاميذه : فذكرت المصادر والمراجع أنه : «كان يعلم الصبيان» ، وهذا يدل على أنه أقرأ أناساً كثيرين ، لم يحفظ لنا التاريخ أسماءهم ، وحدد الكتاني منهم واحداً وهو : عبدالله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطا[٦] .

ولكني بتتبعي لرجال السند والرواة في مرويات ابن غازي المكناسي وجدت له تلميذين آخرين[٧] :

الأستاذ المقرئ أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن سعيد ، راوي مورد الظمآن عن الخراز .

والكاتب أبو سعيد محمد بن عبدالمهيمن الحضرمي[٨] ، راوي مؤلفات الخراز . ومن تتبع مثل هذا النمط من الروايات ، فسوف يجد له تلاميذ آخرين . والله أعلم .

تـآليفـه :

قال أبو الحسن : «وله تواليف عدة بين نظم ونثر ، وفتح عليه في النظم والنثر»[٩] .

---

(١) تنبيه العطشان على مورد الظمآن للرجراجي ورقة ١ .

(٢) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ .

(٣) محمد بن علي الفاسي المقرئ ، توفي في حدود ٦٩٠هـ ، غاية النهاية ٢٠٤/٢ .

(٤) محمد الصنهاجي صاحب المقدمة الأجرومية (ت/٧٢٣هـ) انظر : جذوة الاقتبـاس لابن القاضي ١٤٥ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢٣٨/١ ، سلوة الأنفاس ١١٢/٢ .

(٥) مجموع البيان ورقة ٤ .

(٦) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ .

(٧) فهرس ابن غازي ص٩٢ ، نيل الابتهاج ٣٢١ .

(٨) انظر : ترجمته في فهرس الفهارس للكتاني ٣٤٨/١ .

(٩) مجموع البيان ورقة ٤ .



قال الصنهاجي : «وله تواليف ، من أجلها هذا النظم[1] ، وله نظم في الضبط سماه «عمدة البيان» . وله تأليف في الرسم مثل : «مورد الظمآن» منثوراً لا منظوماً ، رأيته وطالعته ، وله شرح على الحصرية[2] أخبرني به رحمه الله ، وله شرح على البرية[3] مشهور معروف عند الناس ، وبه يقرؤونها»[4] .

وأضاف ابن عاشر في جملة مصنفاته -زيادة على ما ذكر- شرح العقيلة ، وقال : «وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه[5] ، لكن لم أعثر عليه»[6] .

وعليه فستكون تصانيفه كالتالي :

* تأليف في الرسم مثل مورد الظمآن ، لكنه منثور .
* مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن[7] .
* عمدة البيان وذيله في الضبط الموصول اليوم بالمورد ، لأنه غيَّر «عمدة البيان» بـ«مورد الظمآن» ؛ لأمور لوحظت عليه ، وترك الضبط على حاله ، وأوصله بالمورد[8] .

---

(١) يعني : مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن .

(٢) الحصرية قصيدة في قراءة نافع لأبي الحسن علي بن عبدالغني القيرواني الحصري (ت/٤٦٨هـ) غاية النهاية ١/ ٥٥٠ .

(٣) نسبة إلى ناظمها ابن بري ، أبي الحسن علي بن محمد الرباضي (ت/٧٣١هـ) ، والنظم هو أرجوزة تسمى : « الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع » انظر النبوغ المغربي ٢١٩/١ .

(٤) انظر التبيان للصنهاجي ورقة ٨ .

(٥) وقد رأيت النقل عنه أيضاً في مواضع من « طرر على مورد الظمآن » لجماعة من الشيوخ ، ورقة : ٢١٥ .

(٦) فتح المنان ورقة : ٢ .

(٧) وسماه ابن الجزري في غاية النهاية ٢٣٧/٢ : « مورد الظمآن في حكم رسم أحرف القرآن» .

(٨) من نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ٣٧د ، وأخرى في خزانة بن يوسف بمراكش ضمن مجموع رقم : ٢/٥٠٣ ، وعليه وضع الرجراجي شرحه :«حلة الأعيان على عمدة البيان» .



* القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع في قراءة نافع[1] .
* شرح قصيدة الحصري في قراءة نافع[2] .
* شرح على العقيلة .

ولم يذكر له غيرها ، ورأيت جماعة من الشيوخ ينقلون عن كتاب له يسمى :

* المهذب المختصر في الرسم ، وهو نظم كما يبدو من قول صاحب الطرر :

«إذ لم يذكرها صاحب التنزيل ، وذكر الثانية ، وكذلك الناظم أبو عبدالله الخراز في «المهذب المختصر» ، حيث قال :

وجاء «خالات» بحذف الآخر»[3] .

سبب نظمه والغاية منه :

لقد بين الناظم نفسه سبب نظمه المورد ، فقال : «لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور[4] وبلغ أربعمائة وسبعة وثلاثين بيتاً ، ثم انتسخ وانتشر ورواه أناس شتى في ذلك ، ثم عثرت فيه على مواضع كنت وهمت فيها فأصلحتها ، فبلغ أربعة وخمسين مع أربعمائة بيت ، فصار الآن يُنيف على ما سبق منه سبعة عشر بيتاً .

(١) لم تذكره الفهارس والمصادر بهذا العنوان ، لأنه ضمن المجاميع ، وفي بعضها باسم : «شرح الدرر اللوامع » . ومنه نسخة ضمن مجموع رقم : ٢٩٤ (خ) سيدنا عثمان ، وأخرى في المحمودية ، وعنها صورة فيلمية برقم : ٥٣٠٣ في الجامعة الإسلامية . ووهم ابن عبدالله في معجم المحدثين والمفسرين ص ٤٦ حيث نسب للخراز الدرر اللوامع ثم ذكر نسخها ، مع أن الدرر لابن بري ، وقد شرحه الخراز .

(٢) وهي منظومة عدد أبياتها ٢٠٩ ، منها نسخة ضمن مجاميع سيدنا عثمان برقم : ٢٩٣ (خ) ، وقد اعتنى بها كثير من القراء فحفظوها وشرحوها . انظر : كشف الظنون ١٣٣٧/٢ ، شجرة النور ٢١٥ ، وقد تصحف فيها اسم الكتاب إلى : « شرح على الحضرمية » ، برنامج شيوخ الرعيني الإشبيلي ص ١٥٢ .

(٣) طرر على مورد الظمآن ورقة ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٩ .

(٤) أي عام (٧٠٣هـ) ، ذيل المورد ص ٥٢ .



فمن قيد منه نسخة فليثبت هذا على آخره ليوقف على صحته»[١] .

أما أبو الحسن النزوالي فقال : كان الناظم نظم رجزا ولم يعين فيه ما انفرد به أبو عمرو ، وما انفرد به أبو داود ، ولا ما انفرد به الشاطبي والبلنسي . فرأى ذلك نقصاً فيه ، وأن كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه ، وتعيين ما انفرد به كل واحد ، فنظم هذا الرجز[٢] المكتتب ، وبين ذلك فيه ، وإن الرجز المنظوم أولاً[٣] قد ذكر فيه الضبط الذي ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع ، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتتم به الفائدة في ذلك[٤] .

وبين الغاية من نظمه بقوله : « . . .تبصرة للنشأة»[٥] .

ويقصد بذلك المبتدئين في العلم ، أي يبصر المبتدئين ، ويعرفهم كيفية كتابة القرآن ورسمه وضبطه ، والحق أنه لا يزال تبصرة للمبتدي والمنتهي معاً ، ونظمه في سنة ٧١١هـ حيث قال :

«في صفر سنة إحدى عشرة   من بعد سبعمائة للهجرة»[٦]

مصادره :

قال الرجراجي : «أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم ، هو هذا الكتاب المسمى : بمورد الظمآن ، فإن ناظمه أتقنه غاية الإتقان ، واختصره من كتب الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن ؛ لأنه جمع فيه أربع كتب ، اثنين منظومين ، واثنين منثورين»[٧] .

---

(١) انظر : التبيان للصنهاجي ورقة : غير مرقمة ، مجموع البيان ورقة ٦٠ ، فتح المنان ورقة ١٢٤ ، دليل الحيران ٣١٢ .

(٢) هو مورد الظمآن .

(٣) هو عمدة البيان وذيله بالضبط .

(٤) انظر : مجموع البيان ورقة ٦٠ ، ومثله في حلة الأعيان ورقة ١٦ ، والطراز ص : ٨ .

(٥) مورد الظمآن ص ٤١ .

(٦) المصدر المذكور ص ٤١ .

(٧) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٢ ، والمنظومتان : العقيلة للشاطبي ، والمنصف للبلنسي ، والكتابان المنثوران : المقنع للداني ، والتنزيل لأبي داود .

المصدر الأول : أجل الكتب المؤلفة في الرسم ، والذي كان مصدراً في المقام الأول لنظم الخراز هو : المقنع وذيله في الضبط ، والذي اعتمد عليه الخراز هو «المقنع الكبير» مقداره ثمانون ورقة ، وعليه اعتمد كثير ممن اعتنى بالرسم والضبط[1] .

و«المقنع الصغير» أقل منه نحو النصف ، مقداره أربعون ورقة ، وكلاهما من تأليف أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) .

المصدر الثاني : عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للشاطبي (ت ٥٩٠هـ) وهي منظومة رائية نظم فيها «المقنع» وزاد عليه كلمات قليلة ، وهي ست كما ذكرها الرجراجي[2] . والمنظومة تقع في ٢٩٨ بيتاً ، وقد حظيت باهتمام العلماء فتوالت عليها الشروح ، وأول من شرحها تلميذ الشاطبي علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)[3] ، ثم أبو بكر بن أبي محمد المشهور باللبيب[4] . ومن أهم شروحها شرح الجعبري (ت ٧٣٢هـ)[5] ، وهو شرح جامع مفيد ، رجعت إليه في التحقيق ، والشروح عليها كثيرة[6] .

المصدر الثالث : التنزيل لأبي داود ، ذكر فيه رسما زائداً ، ليس في المقنع والعقيلة .

---

(١) تنبيه العطشان ورقة ٢ ، ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٧ ، انظر : دليل الحيران : ٢٦ .

(٢) تنبيه العطشان ورقة ٢٦ ، ٢٧ ، ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٧ ، انظر : شرح المجاصي ورقة ١٥ .

(٣) الوسيلة إلى كشف العقيلة مخطوط بدار الكتب المصرية رقم : ٢٩ قراءات ، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية برقم : ١٦٠٩ .

(٤) الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة مخطوطة بالأزهرية برقم : ٢٩٠ ، وأخرى في المكتبة الوطنية بتونس برقم : ١٤٨٤ ، وعندي صورة منها .

(٥) جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد مخطوط بدار الكتب المصرية برقم : ٢٤٩ قراءات ، وصورة ورقية في الجامعة الإسلامية برقم : ٢٦٥١ ، ونسخ أخرى .

(٦) انظر : كشف الظنون : حاجي خليفة ١١٥٩/٢ .



قال ابن عاشر : بلغني أن الجملة التي اشتمل عليها أكثر من الجملة التي اشتمل عليها المقنع والعقيلة ، وإن كان كل قد انفرد عن الآخر بحروف[1] .

وقال أبو عبدالله المجاصي : «نقل وجوهاً كثيرة عن أبي عمرو ، مما يقتضيه الأصل أو القياس ، أو الحمل على غيره أو مما سمعه من غيره»[2] .

وقال أبو الحسن النزوالي : «أكثر عمدته في هذا الرجز على المقنع والتنزيل»[3] .

هذه الكتب الثلاثة هي عمدة الناظم في أرجوزته : «مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن» .

المصدر الرابع : المنصف لأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلنسي (ت٥٦٤)[4] ، نظمه في زمن الأمير عبدالمؤمن ، أول أمراء الموحدين بعد المهدي ، وأكمله في النصف من شعبان سنة ٥٦٣هـ .

ذكر منه الخراز مواضع قليلة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

«وربما ذكرت بعض أحرف   مما تضمن كتاب المنصف»[5]

قال أبو الحسن النزوالي : « والذي زاده من المنصف هو نحو اثني عشر موضعاً»[6] .

والاستقراء يدل على أن عمدة الناظم في هذا الرجز إنما هو على المقنع والتنزيل ، وأكثر نقله من التنزيل ثم المقنع ثم المنصف ثم العقيلة ، وهذا واضح لمن تتبع الكلمات في النظم .

وقال ابن عاشر : «إنه خلص وهذب من تلك الكتب الرسم ، الذي يوافق قراءة

---

(١) فتح المنان ورقة ٤٦ ، تنبيه العطشان ٢٦ .

(٢) شرح المجاصي على الخراز في الرسم ورقة ١٣ .

(٣) مجموع البيان ورقة ١٣ .

(٤) روى عن أبي داود بن نجاح المقرئ ، ولازمه عشرين سنة ، وسمع منه جلّ روايته ، وهو أثبت الناس فيه . غاية النهاية ٥٧٣/١ .

(٥) مورد الظمآن ص ٥ ، ٦ .

(٦) مجموع البيان ورقة : ١٤ .



نافع المدني ؛ لأجل اشتهاره في البلاد ، ولأن تلك الكتب تعرض مؤلفوها لما خالفت فيه المصاحف الرسم القياسي باعتباره قراءة الأئمة السبعة»[1] .

منهجه وما اصطلح عليه :

جعل الناظم مقدمة بين فيها منهجه وما اصطلح عليه ، والطريق الذي سلكه في نظم المورد . ومن أهم ذلك :

أ- الاكتفاء بالحرف الأول مما جاء مكررا ، فإذا كانت الكلمة مطردة اقتصر فيها على ذكر حذف ما وقع أولاً فقط دون غيرها ؛ لاتحاد الحكم في الجميع ، ويعلم من ذلك أن الحذف في ترجمة ، يعمّ فيها وما بعدها دون ما قبلها ، إلا إذا جاء ما يدل على التعميم كتعليق الحكم على ضابط ، نحو قوله :

«وقبل تعريف وبعد لام»[2] ، وقوله : «ووزن فعال وفاعل ثبت»[3] .

ب- اللفظ المذكور بحكم ما ، يعم نظائره[4] ، اقترن بصور كلية أم لم يقترن .

جـ- أن الناظم جعل المتحد قسيما للمنوع ، وجعلهما معا قسمين ، والمتبادر أن الاتحاد إنما هو انفراد اللفظ ، بحيث لم يقع إلا في محل واحد .

قال ابن عاشر : «ولا مشاحة في الاصطلاح»[5] ، والمراد بالمتحد اللفظ المكرر الذي على صورة واحدة . والمنوّع يكون بزيادة سابقة أو لاحقة كالأزواج ، وأزواجهم وأزواج[6] .

أما الكلمات غير المطرد حذفها فإنه يقيدها بقيد يميزها به عن غيرها ، والتقييد بأشياء ، منها :

---

(١) فتح المنان ورقة ١٧ ، تنبيه العطشان ورقة ٢٨ ، دليل الحيران ص ٣٠ .

(٢) مورد الظمآن للناظم ص ١٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥ .

(٤) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٨ .

(٥) المرجع السابق ورقة ١٨ .

(٦) مورد الظمآن للخراز ص ١٤ . وهي قوله : «وكيف أزواج» .



التقييد بالمجاور : كقوله : «إلا الذي مع خلال قد ألف»[1] .

التقييد بالحرف : كقوله : «لابن نجاح خاشعا والغفار»[2] .

التقييد بالسورة : كقوله : «والحذف في الأنفال في الميعاد»[3] .

وسماه ابن عاشر «التقييد ببيان المحل»[4] .

والتقييد بالرتبة : رتبة اللفظ من نظائره ، نحو قوله : «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح»[5] ، وقوله : «وعنهما الصاعقة الأولى»[6] .

وقال ابن عاشر : «وقد يقع الاشتراك في بعض القيود ، فيحتاج إلى قيد آخر يحصل التمييز به»[7] .

ومن أنواع التقييد الإضافة ، وإليها أشار الناظم :

«وكل ما ذكر من مضاف ... عليه فاقتصر بلا خلاف»

أي أنه إذا عبّر بالمضاف كقوله : «أسمائه» فالحكم قاصر على ما ذكر[8] . وأنهى بعضهم أنواع التقييد إلى سبعة ، وهي :

المجاورة ، والحرف ، والإضافة ، والسورة ، والترجمة ، والرتبة ، والحركة .

وجمعها بعضهم في بيت :

«جاور بحرف سورة وترجمة ... إضافة ورتبة وحركة»[9]

---

(١) المرجع السابق ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٤ .

(٣) المرجع السابق ص : ٢١ .

(٤) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٨ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص ١٣ .

(٦) المرجع السابق ص : ١١ .

(٧) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢٠ .

(٨) بيان قاعدة الخراز والمواضع التي أوهم فيها ، نظمها وشرحها صاحبها غير المذكور ورقة ٤٧ .

(٩) تقييد ابن جابر الغساني (ت ٨٢٧هـ) على مورد الظمآن ورقة ١ .

وزاد ابن عاشر ثامنا وهو التجريد نحو : «بلا لام معاً أنبأؤا»[١] . ثم أدخل بعض الأنواع في بعض ، فنقصت ، وقال : إن الحرف والإضافة مندرجان في المجاور ، والجميع من التقييد اللفظي ، وكذلك التقييد التجريدي ، وإن السورة والرتبة من التقييد بالمحل .

وأما التقييد بالحركة فلم يوجد إلا في قوله : «ثم سرابيل معا»[٢] . ولم يعهد من الناظم التقييد بها ، فيحتمل أن الناظم قيد بها مع ضميمة قرينة تدل على قيديتها ، وهي قوله : «معا»[٣] .

وجاء في بيان قاعدة الخراز : « . . .لأننا تتبعنا كلامه ، فوجدناه لا يذكرها إلا عند إرادة اللفظين ، فعلمنا من ذلك أنه اصطلح على ذلك»[٤] .

ومن اصطلاحات الناظم أن يشير بالحكم في حال كونه مطلقا غير مقيد بشيخ منهم فأكثر إلى جميعهم ، سواء على جهة الإخبار نحو : «وحذف ادارأتم»[٥] ، أو على جهة الطلب نحو : «واحذف تفادوهم»[٦] ، ومن المطلق نحو : «وللجميع الحذف في الرحمن»[٧] ، وقوله : «كذاك لا خلاف بين الأمة»[٨] .

ومن اصطلاحاته أيضاً أن ضمير التثنية المجرور بعن ، إذا لم يتقدم له مفسر ، فالمراد به الشيخان ، وذلك لتقرر عهدهما ذهنا ، فإن تقدم معاد الضمير فهو له[٩] .

وكذلك ضمير «عنه» فالمراد به أبو داود ؛ لأنه لم يستعمله في النظم إلا له ، إلا

(١) مورد الظمآن للخراز ص ٣٠ .

(٢) مورد الظمآن للخراز ص ٢١ .

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٩ .

(٤) بيان قاعدة الخراز ورقة ٤٤ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص : ١١ .

(٦) المرجع السابق ص : ١١ .

(٧) المرجع السابق ص : ٧ .

(٨) المرجع السابق ص : ٦ ، ٧ .

(٩) المرجع السابق ص : ٦ .

في موضع واحد ، فإنه للداني[1] ، وإلى ذلك أشار ابن جابر الغساني :

«وكل ما جاء بلفظ عنه فإنه لابن نجاح صنه
إلا الذي مع تكذبان فإنه يرجع قل للداني»[2]

قال ابن عاشر : «لا يحتاج إليه لأنه لا يضمره إلا وقد تقدم معاده»[3] .

ومن منهجه أنه يذكر الألفاظ التي انفرد بها الشاطبي في العقيلة ، وإليها الإشارة بقوله : «وزاد أحرفا قليلة»[4] .

وأيضاً من مذهبه أنه كلما ذكر حكما لواحد من الشيوخ ، وسكت عن غيره ولم يذكر له شيئا ، يدل ذلك على أن هذا الأخير سكت عن هذا الحكم ، وإن ذكره بعكسه يذكره على النحو الذي وجده[5] .

والحاصل أن الناظم ذكر خمس قواعد : قاعدة التكرار ، وقاعدة التقييد ، وقاعدة الإطلاق ، وقاعدة ضمير التثنية ، وقاعدة الإسناد[6] . وهذه القواعد الخمسة ذكرها الناظم تنصيصاً ، وهناك خمس قواعد ذكرها الناظم تلويحاً ، تؤخذ بالاستقراء والتتبع لسياق كلامه ، وهي :

ضمير «عنه» وقاعدة الألف واللام ، وقاعدة المنون ، وقاعدة الإضافة ، وقاعدة الترجمة .

قال الرجراجي : «وهذه عشر قواعد وعليها يدور فهم هذا الكتاب فافهمه»[7] .

---

(١) لم يذكره الناظم ، وإنما عرف بالاستقراء وذكره صاحب فتح المنان ورقة ٢٠ .

(٢) تقييد اصطلاحات ابن جابر على مورد الظمآن ورقة ١ .

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢٠ .

(٤) مورد الظمآن للناظم ص ٢٥ وص ٧ .

(٥) مورد الظمآن للخراز ص ٦ .

(٦) مورد الظمآن للناظم ص ٧ .

(٧) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٣٣ .

وانظر : التبيان في شرح مورد الظمآن لأبي عبدالله الصنهاجي ورقة ٢٨ ، ٢٩ .



قيمة هذا النظم وأهميته :

إن الحكم على أي تأليف ، في أي فن كان ذلك التأليف ، لا يكون دقيقا ومقبولاً وصحيحاً إلا إذا صدر عن أصحاب الخبرة في ذلك الفن نفسه . ويمكن التعرف على منزلة هذا النظم وقيمته من خلال أمور هامة :

١- أنه بالغ في مدحه والثناء عليه جماعة من علماء الرسم والضبط .

٢- توافرهم على درسه وتدريسه لعنايتهم به .

٣- إقبالهم عليه بالشرح والتعليق والحواشي .

٤- نقلهم عنه ، وإسنادهم إليه .

وإذا أمعنا النظر في الأمور المتقدمة نجد أنها توافرت لهذا النظم وتحققت له .

فقد أثنى عليه الصنهاجي[1] وابن خلدون[2] والرجراجي[3] والتنسي[4] وآخرون[5] .

وتسابق شيوخ الضبط والرسم إلى درسه وروايته وحفظه ، فحظي بعنايتهم ، وأقبلوا عليه شرحاً وتعليقاً وتقييداً ، وهجروا به كتب الداني وأبي داود والشاطبي[6] . وبهذا نال حظوة جعلته عمدة نساخ المصاحف ، ومصدر الضبط والتصحيح .

وقد ظهر توفيق الخراز في نظمه واضحا ، وبدا فيه حسن جمع مسائل الرسم والضبط ، وذلك أن الكتب في هذا الفن كانت متفرقة المادة ، ولم تكن مهذبة ، فجاء نظمه حافلا ، وتأليفا بديعا ، عمت به الفوائد فاستوعب ناظمه مسائل هذا الفن ، وجمعها في نظم سهل ميسور .

---

(١) سلوة الأنفاس ١١٤/٢ ، وانظر خطبة كتاب التبيان للصنهاجي .

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٣٨/١ .

(٣) تنبيه العطشان ورقة ٣ .

(٤) الطراز ص ١٥١ ، ١٥٢ :

(٥) انظر : محرر البيان في شرح مورد الظمآن ورقة ٣ .

(٦) كما يقول ابن خلدون في مقدمته ٤٣٨/١ .

الشروح على «مورد الظمآن» :

أذكر بعض الشروح مما وقفت عليه ، أو ذكرته بعض المصادر :

* أول الشروح عليه هو : «التبيان في شرح مورد الظمآن»[1] لأبي محمد عبدالله ابن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا حتى إذا قيل : الشارح الأول ، لا ينصرف إلا إليه . كان حيا سنة (٧٩٤هـ)[2] .

وهذا الشرح له أهمية كبيرة من حيث أنه أول شرح ، ولتلميذ الناظم ، وعليه عول الكثير ممن جاء بعده ، مثل صاحب فتح المنان ، وصاحب مجموع البيان .

* شرح المجاصي على الخراز في الرسم[3] لأبي عبدالله محمد بن شعيب المجاصي (ت ٧٤١هـ)[4] وهو شرح مختصر نقل عنه الرجراجي في «حلة الأعيان على عمدة البيان» .

---

(١) انظر نسخه الخمس في الفهرس الشامل -علوم القرآن ، رسم المصاحف- ص : ٤٤٠ ، وسادسة في الظاهرية برقم : ٨٦٤٩ ، وسابعة بالمغرب في مكتبة خاصة برقم : ٢٢٤ ، المعرض ٩ ص ٢٦ ملك لصاحبه ، وثامنة في معهد اللغات الشرقية في باريس رقم : ١١٥ مجموع ، وتاسعة بالخزانة العامة بتطوان رقم : ٧٣٩/١٨٢٢ .

ولأهمية الشرح الأول اختصره محمد بن خليفة بن شعيب السجلماسي (ت/ نحو ٨٢٥هـ) بعنوان الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن (انظر نسخه في الفهرس الشامل -علوم القرآن رسم المصاحف- ٤٤٧) ، وله نسخ أخرى في تونس ولندن وألمانيا .

واختصره أيضاً أبو عبدالله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة الأروبي النيجي الشهير بالصغير ، قال ابن غازي (ت/٩١٩هـ وهو من تلامذته) : «إنه ذكر لي رحمه الله أنه لم يشدد له زيمة ، وإنما اختصره من شرح أبي محمد آجطا من غير تأمل في الغالب» . فهرس ابن غازي ص ٤٣ .

وتوجد نسخة من شرح مورد الظمآن في سيدنا عثمان برقم : ٢٧٦ (خ) بخط مغربي لم يجر على نسق واحد ، لم يعلم مؤلفه ، ذكر في البداية اسم الناظم ثم قال : «هكذا في نسخته التي كتبها بخط يده ، ونسخت أنا منها النسخة التي عندي وقرأتها عليه» ، وهذه العبارة توجد في مقدمة الشرح الأول ، مما يدل أن المخطوط المذكور إما نسخة أخرى من الشرح الأول مبتور الأول ، أو اختصار للشرح الأول ، فجاءت فيه العبارة المذكورة مبتورة من سياقها ، والله أعلم ، فليحرر بالمقارنة .

(٢) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(٣) منه نسخة في مكتبة الحرم النبوي برقم : ٨/٨٨ ضمن مجاميع .

(٤) انظر ترجمته في أزهار الرياض ٤١/٥ ، نيل الابتهاج ص ١٤١ .



* إعانة المبتدى والصبيان على معاني ألفاظ «مورد الظمآن»[1] للأستاذ أبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي السملالي (ت ٨٢٢هـ)[2] .

* تنبيه العطشان على مورد الظمآن[3] لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ)[4] .

وهو من الشروح المطولة ، وقد اعتمد عليه ابن عاشر في فتح المنان وغيره ، ولم نجد أي إشارة لذلك مما جعل شرحه مغمورا ، في حين وجدته من أهم الشروح .

* شرح مسائل المشكلات في مورد الظمآن[5] للشيخ محمد بن محمد بن العباس التلمساني (كان حيا سنة ٩٢٠هـ) وهو من تلامذة الإمام التنسي[6] .

* «زوائد مورد الظمآن»[7] للأستاذ النحوي العروضي عبدالواحد اللمطي (ت٩٥٤هـ)[8] .

---

(١) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٦ ، ونسبت نسخة الإسكندرية إلى المؤلف (الناظم) خطأ ، كما تبين لي بعد مراجعة النسخة الأصلية ، ومما جاء في آخرها : «قال سعيد بن سليمان السملالي الكرامي عفا الله عنه . . .» انظر ورقة ١١٥ من النسخة المذكورة . وله نسخ أخرى . انظر : فهرس دار الكتب الناصرية بتمكروت ١٥٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في درة الحجال ٢٩٩/٣ ، وقال توفي سنة ٨٩٩هـ ، وجامع القرويين للتازي ٥٠٤/٢ .

(٣) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٤٢ ، وله نسخ أخرى منها في الأزهرية برقم : ٢٧٥ ، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية برقم : ٣٨٦ ، وفي القرويين برقم : ١٠٤١ ، وفي خزانة ابن يوسف بمراكش برقم : ٣٠٠ ، وفي الخزانة العامة بالرباط برقم : ٤٣١٢ د .

(٤) انظر ترجمته في درة الحجال لابن القاضي ٢٤٤/١ .

(٥) ذكره ابن مريم في البستان ص ٢٥٩ .

(٦) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص ٣٣٤ .

(٧) مخطوط ضمن مجموع برقم : ٢٢٩ بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٨) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٦٥/٣ .



* «فتح المنان المروي بمورد الظمآن»[1] للمحقق عبدالواحد بن أحمد بن عاشر الأندلسي (ت ١٠٤٠هـ)[2] .

وقفت عليه واستفدت منه ، ووجدت مؤلفه من المحققين المحررين في باب الرسم والضبط ، وقد أدمج رحمه الله أبياتا من نظمه : الإعلان بتكميل مورد الظمآن ضمن أبيات المورد ، ليكون الرسم شاملا للأحرف السبعة[3] .

* شرح مورد الظمآن[4] للمحقق أبي الحسن علي بن الحسن أبي العافية النزوالي الزرهوني (ت ١٠٧٢)[5] .

* «مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن»[6] لأحد تلامذة أبي الحسن ابن أبي العافية (كان حيا سنة ١٠٧٢هـ)[7] .

---

(١) بلغت نسخه عدداً ضخماً ، انظر الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٦٥ ، وعمل عليه حواشي المقرئ عبدالرحمن إدريس المنجرة (ت/ ١١٧٩هـ) ، منه نسخة بالرباط برقم : ٢٨٤ د ، انظر : معجم المحدثين .

(٢) انظر ترجمته في نشر المثاني ١٥٤/١ ، سلوة الأنفاس ٢٧٤/٢ ، شجرة النور ص ٢٩٩ .

(٣) فتح المنان ورقة ٥٤ ، وانظر : دليل الحيران ص ٤٣٦ فإنه فصل الإعلان عما عند ناظمه ، فشرحه بعد انتهائه من شرح المورد باسم «تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن» .

(٤) ذكره تلميذه صاحب «مجموع البيان» في المقدمة .

(٥) انظر ترجمته في نشر المثاني للقادري ٢٣٧/١ . وصاحب بيان قاعدة الخراز لمجهول ورقة ٥١ .

(٦) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٢ ، وكلها منسوبة لابن أبي العافية إلا نسخة تونس فإنه نسب لمجهول ، وهو الصحيح ، وله نسخ أخرى كثيرة ، منها : في دار الكتب الناصرية بتمكروت برقم : ١٦٨٩/١٤٥٨ .

وقال : «إن مؤلفها من تلاميذ أبي الحسن الزرهوني» وهو الصحيح بدليل ما جاء في خطبة الكتاب .

وقد أحلت عليه في هوامش التحقيق والدراسة منسوباً إلى أبي الحسن ، حسب ما جاء في الفهارس . والله أعلم .

(٧) انظر : مقدمة مجموع البيان .



ذكر الشارح في المقدمة أنه جمع هذا الشرح من شرح أبي الحسن النزوالي ، ومن الشرح الأول لابن آجطا .

* «محرر البيان في شرح مورد الظمآن في رسم القرآن»(١) لمؤلِّف عاش في القرن الحادي عشر(٢) .

وبعد مطالعته تبين لي أنه شرح مركز مفيد ، اختصره من «كتاب التبيان» للشارح الأول و «مجموع البيان» المذكور سابقاً .

* «منهاج رسم القرآن في شرح مورد الظمآن»(٣) للأستاذ أبي الفضل مسعود بن محمد جموع الفاسي (ت ١١١٩هـ)(٤) .

* شرح مورد الظمآن(٥) للأستاذ المريني (ت/قبل ١١٧٢هـ)(٦) .

* شرح المخللاتي على مورد الظمآن(٧) للأستاذ رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت/١٣١١)(٨) .

---

(١) منه نسخة في المحمودية برقم : ٢٧٥٦ ضمن مجموع من ٦٧-٢٢٧ ، كتبت سنة (١١٠٥هـ) .

(٢) كما يظهر من تاريخ النسخ المذكور بالهامش السابق .

(٣) منه نسخ في المغرب العربي ، انظر الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٦ ، ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء ٣٨ ، وفهرس الخزانة العامة بالرباط ق ٣ ج ٧/١ .

(٤) انظر ترجمته في نشر المثاني ١٠٠/٢ ، والأعلام للزركلي ٢٢٠/٧ .

(٥) منه نسخة في جامعة الإمام بالرياض ، كتبت سنة (١١٧٢هـ) .

(٦) كما يظهر من تاريخ النسخ المذكور بالهامش السابق .

(٧) منه نسخة في جامعة الإمام بعنوان «حواش على مورد الظمآن» ضمن مجموع برقم : ٢٥٣٠ من ١٤١-١٥٧ ، هو شرح كتِب على هوامش المتن ، من هنا جاء اسمه المذكور على الورقة الأولى والفهارس .

(٨) وله مصنفات في القراءات والرسم والضبط وعد الآى . انظر ترجمته في الأعلام ٢٧/٣ ومعجم المؤلفين ١٦٥/٤ .



وهو شرح موجز ، اختصر قسم الرسم من شرح ابن عاشر «فتح المنان» ، وقسم الضبط من شرح الإمام التنسي «الطراز» .

* تقريب المبتدي وتذكرة المنتهي(١) للأستاذ سليمان بن محمد بن سليمان الكاتب(٢) .

* ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن(٣) للأستاذ أحمد بن علي بن عبدالملك الرجراجي(٤) .

* فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن للأستاذ بن كيكي محمد بن عثمان بن سعيد الطويسي(٥) .

* شرح مورد الظمآن لأبي إسحاق التادلي الرباطي ، ذكره الأستاذ الجراري في دراسته عنه(٦) .

* شرح مورد الظمآن للشيخ صالح بن إبراهيم الدرعي ، ذكره مؤلف كتاب أعلام درعة .

* هناك شروح لمؤلفين مجهولين(٧) .

* دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن(٨) للأستاذ المحقق

---

(١) منه نسخة في مكتبة خاصة برقم : ٢٤٣ يملكها محمد السعيدي ، انظر لائحة المخطوطات ، المعرض ٩ ص ٢٦ .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) منه نسخة بخزانة أوقاف آسفي في مجموع برقم : ١٢٤ .

(٤) لم أجد له ترجمة .

(٥) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ص ٤٦٥ .

(٦) نشر في دار الثقافة بالدار البيضاء .

(٧) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٧٩ ، فهرس الخزانة العامة بتطوان ص ٨٩ .

(٨) وقد طبع بأقسامه الثلاثة في تونس سنة ١٣٢٦هـ ، وفي القاهرة دار القرآن ١٩٧٤م ، ونشر مكتبة الأزهر سنة ١٤٠٢هـ .



إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي (ت/١٣٤٩هـ)[١] وشرح الإعلان[٢] في آخره وسماه «تنبيه الخلان على الإعلان» .

وأبرز ما جاء في دليل الحيران هو بيان ما جرى به العمل من خلافيات الرسم في البلاد التونسية .

* شرح على مورد الظمآن للأستاذ محمد المكي بن محمد بن علي أبي حامد الرباطي (ت/١٣٥٥هـ)[٣] .

* إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمآن[٤] للعلامة الكبير علي بن محمد بن حسن الضباع (ت/١٣٨٠هـ) .

* لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن[٥] للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار من علماء الأزهر المعاصرين . وهو شرح يناسب طلبة معاهد القراءات في الأزهر ، وفق المنهج المقرر .

دراسة نظمه «عمدة البيان» :

نظم الخراز -أولا- نظما في الرسم سماه عمدة البيان وذيله بالضبط الذي هو اليوم موصول بمورد الظمآن .

قال ابن عاشر : عمدة البيان الذي رأيته للناظم ، إنما هو نظمه الرسمي الذي نظمه قبل مورد الظمآن ، وذيله بالضبط المتصل بمورد الظمآن اليوم ، وعليه بني العدد المذكور في الذيل ، وفيه يقول :

«سمَّيْتُــه بعمـــدة البيـــان ... فـي رَسْم ما قَد خُطَّ في القرآن»[٦]

(١) انظر : ترجمته في تراجم المؤلِّفين التونسيين ٤/٢٢٩ .

(٢) هو الإعلان بتكميل مورد الظمآن لابن عاشر .

(٣) انظر : معجم المحدثين والمفسرين والقراء ص ٣٧ .

(٤) مخطوط ذكره شيخنا الأستاذ عبدالفتاح المرصفي في هداية القاري : ٦٩١ .

(٥) طبع في القاهرة ط ٢ سنة ١٣٨٩هـ ط/محمد علي صبيح .

(٦) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٢ .



ويظهر ذلك جلياً في اختلاف التاريخ والعدد في آخر كل من عمدة البيان والمورد ؛ لأن العدد الذي في الضبط كان جملة للرسم والضبط ، ثم زاد الذي في الرسم ، وبقي عدد الضبط على ما كان عليه[1] .

وأما الزيادة فإنما هي في الرسم ، وأما الضبط فلم يزد ولم ينقص ، فكأنه غفل عن الأول .

فبلغ عدد الرسم والضبط الأول أربعة عشر وخمسمائة بيت ، أنشأه في عام ثلاث وسبعمائة وهو المسمى : «بعمدة البيان»[2] .

قال الجزولي : «فعدد الضبط أربعة وخمسون ومائة بيت ، وبقيت ستون وثلاثمائة بيت للرسم ، هذا عدد الضبط والرسم على الجمع الأول ، وعدد الرسم على الجمع الآخر كما ذكر الناظم[3] ، وبقي عدد الضبط على العدد الأول[4]» .

واستمر هذا الضبط موصولاً بـ«عمدة البيان» إلى سنة ٧١١هـ ، فأوصله بـ«مورد الظمآن» ، ولم يتهيأ له تغيير العدد ، ولذلك تجد جميع شراح الضبط يقولون : «إن المشار إليه في قوله : «هذا تمام نظم رسم الخط . . .»[5] إلى آخر بيت من «عمدة البيان» ، وليس لآخر بيت من «مورد الظمآن»[6] .

من هذا تبين أن نظم الضبط لم يبد له كما بدل الرسم الأول ، وبين سبب ذلك الرجراجي بقوله : «أطلق الأحكام في هذا الرجز المشتمل على الضبط ولم يسندها إلى أربابها ، كما فعل في هذه النسخة الثانية ؛ لقلة الخلاف بينهم في أحكام الضبط

(١) شرح مورد الظمآن لأبي عبدالله المجاصي ورقة ٨٢ .

(٢) مورد الظمآن للناظم ص ٥٢ .

(٣) مورد الظمآن للخراز ص ٤١ .

(٤) إعانة الصبيان على عمدة البيان للجزولي ورقة ٤١ ، شرح مورد الظمآن للمجاصي ورقة ١٦ ، ١٧ ، مجموع البيان لأبي الحسن ورقة ٩٢ ، دليل الحيران للمارغني ص ٤٢٩ .

(٥) أول بيت في الضبط ، انظر : ذيل مورد الظمآن ص ٤٢ .

(٦) شرح المجاصي على الضبط ورقة ١ ، «إعانة الصبيان على عمدة البيان» للجزولي ورقة ٤١ ، دليل الحيران ص ٣١٣ .



بخلاف أحكام الرسم»[1] . ومن ثم أرى تسمية ضبط الخراز بـ«مورد الظمآن» أو ذيله غير وجيه ، فالأولى أن يسمى : «عمدة البيان في رسم ما قد خط في القرآن»[2] ، وهو يضم نظم الرسم الأول مع هذا الضبط الموصول اليوم بمورد الظمآن ، والدليل على ذلك أن كثيرا من علماء الضبط والرسم قاموا بشرحه كالرجراجي وسماه : «حلة الأعيان على عمدة البيان» ، والجزولي وسماه : «إعانة الصبيان على عمدة البيان» ، كما سيأتي .

واعتمد الناظم في نظم ذيل «عمدة البيان» على كتاب النقط وكتاب المحكم كلاهما لأبي عمرو الداني ، وعلى كتاب ذيل مختصر التبيين في أصول الضبط ، وكتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين كلاهما لأبي داود .

قال في الطرر : «اقتصر على مذهب أبي داود ؛ لأنه كثيراً ما يعتمد عليه في هذا الرجز»[3] .

رتب الناظم أرجوزة الضبط على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة ، ولم يصرح بلفظ الباب ، وإنما يلوح له بقوله : «القول في أحكام وضع الحركه» ، «القول في السكون والتشديد»[4] . وفي الخاتمة ذكر بأنه أنشأها عام ٧٠٣هـ ، وذكر عدد الأبيات بأنها ٥١٤ بيتاً ، وهذا لا يصح إلا على اعتبار الجمع الأول ، أي عمدة البيان مع هذا الضبط ، وإلا فعدد الضبط ١٥٤ بيتاً فيكون عدد أبيات عمدة البيان في الرسم ٣٦٠ بيتاً ، وهو ناتج طرح عدد أبيات الضبط الموجودة حالياً من المجموع الذي ذكره في قوله :

«عدته أربعة وعشرة جاءت لخمسمائة مقتفرة»[5]

(١) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ١٦ ، ومثله في الطراز : ص ٩ والناظم نفسه نبه على تغيير النظم الأول كما سبق في ص ٩٤ .

(٢) لأن مؤلفه سماه بهذا الاسم ، انظر دليل الحيران ص ٦ .

(٣) تقييد على الضبط ورقة ٢٥٢ .

(٤) انظر : ذيل مورد الظمآن من ٤٢ ، ٤٤ .

(٥) المرجع السابق : ص ٥٢ ، ٥٣ .

التعقيبات والشروح على «عمدة البيان» :

بلغ من عناية العلماء بهذا النظم أن تركزت حوله الدراسات من جهات مختلفة ، فمنهم شارح مطول أو مختصر ، ومنهم معقب ومستدرك ، وكون المتأخر يستدرك على من سبقه ، لا يطعن في عمله ، ولا يحط من منزلته ، بل إن المصنف قد يستدرك على نفسه عندما يراجع مؤلفاته ، وقد علمنا أن الناظم أعاد النظم مرات[1] ولا ضير في ذلك ، فالجواد يكبو والحسام ينبو :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلُّها ... كفى المرءَ نُبلاً أن تُعدَّ معايبُه

وأهمل الناظم أموراً قيدها جماعة من علماء الرسم والضبط في تصانيف ، وبعضهم وضعها في نظم ثم شرحها ، فأرى أن الاقتصار على ظاهر المورد لا يكفي لتحرير مسائل الخلاف ، ولابد من الوقوف على هذه الإصلاحات والتقييدات ، ومن أهمها :

* تقييد إصلاحات ابن جابر الغساني[2] للأستاذ المحقق أبي عبدالله محمد بن جابر الغساني (ت/٨٢٧هـ)[3] .

تحتوي هذه الأرجوزة على ٩١ بيتاً ، تناول خلالها خمساً وأربعين موضعاً ما بين إصلاح وإيضاح .

* تقييد اصطلاحات على مورد الظمآن[4] لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي (ت/٩١٩)[5] .

---

(١) قال الجزولي : أعاده ثلاث مرات ، إعانة الصبيان على عمدة البيان ورقة ٣٩ .

(٢) منه نسخ : أربعة منها في خزانة تطوان برقم : ٦٤٨/١٨٣٨ ، ورقم : ٣٧١٦/٣٠٠٣ ، ورقم : ٦٤٨/٨٠م ، ورقم : ٦٤٨/١٨٣٥ كلها ضمن مجموع . انظر : المكتبة العامة بتطوان ٨٧ .

(٣) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص ٢٨٦ .

(٤) منه نسخة في خزانة تطوان برقم : ٦٤٨/٧٩ ، وأخرى بالمغرب برقم : ٦٤٨/١٨٣٥ .

(٥) مؤلف إنشاد الشريد في ضوال القصيد . انظر ترجمته في نيل الابتهاج ٣٣٣ ، وفهرس الفهارس للكتاني ٢٨٨ ، ٤٢١ ، ٨٩٠ .



* تقييد طرر على مورد الظمآن[1] ، وتعرف بالطرر الفاسيات ، متلقاة من شيوخ فاس ، قيدها الأستاذ الحافظ المقرئ محمد المدعو : شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني (ت/نحو ٩٢٩هـ)[2] .

قد ورد النقل فيها عن الخراز ، والشارح الأول ، وابن غازي وعن شيخيه : الأستاذ أبي الحسن علي بن أحمد الوهري ، والأستاذ أبي العباس أحمد بن أبي موسى الغيلاني ، مما يدل على أنهم شرحوا نظم الخراز ، والله أعلم ، وورد النقل فيها أيضاً عن غيرهم من علماء الرسم والضبط .

* ثم جاء في خاتمة هذه التقييدات : تقييد على الضبط موصولاً بالأول من شرح أبي زيد عبدالرحمن التنملي القصري الشهير بالفرمي[3] .

ويحتوي على مسائل وتنبيهات في الضبط مهمة جداً ، وإضافات تركها الناظم ، ولأهمية هذه التعليقات أشرت إلى بعضها في هوامش التحقيق .

* تقاييد على نظم الرسم والضبط[4] للأستاذ الحافظ أبي عبدالله محمد بن مجبر المساري (ت/٩٨٣هـ)[5] .

---

(١) انظر نسخه في فهرس الخزانة العامة ق ٣ ج ١ ص ٥ ، فهرس الخزانة الحسنية ٥/١ ، الخزانة التيمورية ٢٩٦/١ ، ولم يذكر اسم الجامع إلا في نسخة الخزانة التيمورية برقم : ٢١٣ . وجاء في بعض نسخ الخزانة العامة أن الجامع من تلاميذ أبي عبدالله بن غازي ، فالجامع هو محمد شقرون الوهراني ، وهو فعلا تلميذ ابن غازي كما جاء في الطرر في مواضع كثيرة .

(٢) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ٢٨٠/٣ ، فهرس ابن غازي ١٠ .

(٣) منه نسخة في الخزانة الحسنية برقم : ٧/٧٤ ضمن مجموع ، وهي موصولة بالأولى خطا وورقا وأسلوبا ، وعليه فلا يبعد أن يكون مؤلفها محمد شقرون ، ومنه نسختان في الخزانة العامة بالرباط . انظر : ق ٣ ج ١ ص ٤ .

(٤) منه نسخة بالمغرب في دار الكتب الناصرية بتمكروت ضمن مجموع برقم : /١٨٧٦ ، الرسم برقم : ١٧٦٣ ، والضبط برقم : ١٧٦٤ .

(٥) ترجمته في فهرس أحمد المنجور ص ٦٣-٦٥ ، نيل الابتهاج ٣٤٠ ، سلوة الأنفاس ١٢٨/٣ .



* «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وما أغفله مورد الظمآن، وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، وما جرى به العمل من خلاف الرسم في القرآن، وربما خالف العمل فخذ بيانه بأوضح بيان»[1] للأستاذ أبي زيد عبدالرحمن بن القاضي (ت/١٠٨٢هـ) ، تناول في هذه الرسالة مسائل مفيدة في الضبط والرسم مستمداً في ذلك من شرح التنسي والدرة الجلية وغيرهما، القسم الأول منه منثور والثاني منه منظوم .

* أرجوزة مكملة لمورد الظمآن، وشرحها[2] كلاهما لمؤلف مجهول، من تلامذة أبي زيد عبدالرحمن بن علي (ت/٩٩٩هـ)[3] .

* البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن[4] ، نظم نجل عمر البيوري[5] .

واستفاد من «الطراز» في إيضاح مسائل قسم الضبط .

* الإعلان بتكملة مورد الظمآن، لابن عاشر (ت/١٠٤٠هـ) .

منظومة تحتوي على ستة وأربعين بيتاً، كمل بها رسم الأحرف السبعة لباقي القراء، شرحها المؤلف نفسه ضمن شرحه على المورد «فتح المنان» ، وشرحها إبراهيم بن أحمد المارغني (ت/١٣٤٩هـ) مستمداً من شرح ابن

---

(١) انظر نسخه في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٨، وقد حققه د. عبدالله بوشعيب البخاري، واستدرك عليه تلميذ المؤلف إبراهيم بن علي الدرعي بزيادة حروف أغفلها الشيخ في كتابه «بيان الخلاف والتشهير» ، منه نسخة في ذيل بيان الخلاف في نسخة الخزانة الحسنية برقم : ٣/٧٤ .

(٢) منه نسخة ضمن مجموع برقم : ٣/٧٤ من ورقة ٤٣ إلى ٦٤ . فهرس الخزانة الحسنية ٢٨/١ .

(٣) ترجمة أبي زيد في نشر المثاني ٤١/١ .

(٤) منه نسخة في الخزانة الحسنية برقم : ٤/٧٤ ضمن مجموع من ٦٦-٧٦ ، وأخرى بدار الكتب الناصرية برقم : ٣٣١٤/٢٧٤٦ ب ، وثالثة بتطوان برقم : ٨٨٩/٢/٨١ .

(٥) لم أقف على ترجمته .



عاشر باسم «تنبيه الخلان على شرح الإعلان بتكميل مورد الظمآن»[1] .

الشروح على «عمدة البيان» :

* شرح المجاصي (ت/٧٤١هـ) على قصيدة الضبط[2] . وهو شرح مختصر جداً .
* تقريب معنى الضبط[3] للأستاذ أبي عثمان سعيد بن سليمان الكرامي (ت/٨٢٢هـ)
* حلة الأعيان على عمدة البيان[4] للرجراجي (ت/٨٩٩هـ) .

واستفاد منه أغلب الشراح ، ولم أجد منهم أية إشارة إلى النقل منه ، وهو شرح مطول ومستوعب لمسائل الضبط ، ولم يند عنه شيء ، إلى جانب كونه قد حفظ أقوال العلماء السابقين .

* الطراز في شرح ضبط الخراز للإمام أبي عبدالله التنسي (ت/٨٩٩هـ) ، سيأتي الكلام عليه بالتفصيل في محله إن شاء الله .
* شرح على ضبط الخراز[5] للأستاذ أبي زيد عبدالرحمن التنملي القصري

---

(١) مطبوع في آخر دليل الحيران سنة ١٤٠٢هـ مكتبة الكليات الأزهرية .

هذا ونسب في الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٤١ تقييد إلى ابن القاضي ، وفي ٤٤٢ تقييدات على المورد لمجهول ، وفي ٤٥٨ طرر على ضبط الخراز لمجهول . ويظهر لي أنها وما نسبت لابن القاضي ليست تقييدات مستقلة ، بل هي نسخ من الطرر الفاسيات . والله أعلم .

(٢) له نسخة وحيدة فيما نعلم برقم : ١٠٤٤ في المكتبة الأحمدية بتونس ضمن مجموع .

(٣) منه نسخة في رامبور بالهند برقم : ٢٩٦ تجويد ٩٠٤٨ (م) ، وفي تطوان رقم : ٩٨٠/٨٢ ، وفي دار الكتب الناصرية رقم : ٣٣١٩ (ز) ضمن مجموع برقم : ٢٧٤٦ ، فهرس دار الكتب ١٥٩/٢ ، وفي الخزانة الملكية برقم : ٦٦٢٦ ، وفي خزانة أوقاف آسفي برقم : ١٢٤ ضمن مجموع .

(٤) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس رقم : ١٠٧٨١ في أكثر من ٣٠٠ ورقة ، فيها نقص بمقدار شرح ١٦ بيتاً ، انتهى المؤلف من تأليفه يوم الجمعة ٢٤ من ذي الحجة عام ٨٤٨هـ .

(٥) الصورة التي عندي من نسخة الخزانة الحسنية رقم : ٧/٧٤ ضمن مجموع ، فهرس الخزانة الحسنية ١٥/١ ، ونسختان في الخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم : ٢٢٤٨وأخرى ضمن مجموع رقم : ٢١٣٨ ، فهرس الخزانة العامة ق١ ج١ ص٣ ، ٤ .



الفرمي ، ذكره صاحب الطرر الفاسيات ، ولم أطلع عليه ، ويدل النقل عنه على أنه متأخر عن الإمام التنسي ، وأن شرحه شرح مطول ، ولأهمية هذا الشرح استخرجت منه تقييدات على قسم الضبط للخراز .

* شرح على ضبط الخراز[1] لمؤلف عاش بعد المجاصي والفخار (ت/٨١٦هـ) ؛ لأنه نقل عنهما ، وهو شرح وسط بين شرح المجاصي وشرح التنسي .

* شرح على ضبط الخراز[2] لمؤلف عاش قبل (١٠٢٧هـ) .

* إعانة الصبيان على عمدة البيان[3] للأستاذ سعيد بن سعيد بن الحاج الجزولي عاش قبل (١١١٢هـ) ، وهو شرح موجز .

* وشرحه محمد بن سعد الكحلاني[4] ، وأبو الحسن علي بن محمد[5] ، وهناك شروح لمجاهيل[6] .

وتقدم ذكر شرح المخللاتي (ت/١٣١١هـ) والمارغني (ت/١٣٤٩هـ) عند ذكر الشروح على مورد الظمآن .

---

(١) منه نسخة في الخزانة العامة رقم : ١٧٤٥ د كتبت عام ١٢٩٨هـ ، فهرس الخزانة العامة بالرباط ق٣ ج١ ص٣ .

(٢) توجد منه صورة فيلمية في مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم : ٥٣٠٣ مصدرها القرويين ضمن مجموع كتبت عام ١٠٢٧هـ ، انظر : خزانة القرويين رقم ١٠٥٥ ، والفهرس الشامل -رسم المصاحف- ص ٤٢ .

(٣) منه نسخة في مكتبة الحرم النبوي ضمن مجموع رقم : ٨/٨٨ كتبت عام ١١١٢هـ ، وفي دار الكتب الناصرية رقم : ١٠١٧/١٥٣٧ ، وفي مكتبة متحف الجزائر رقم : ٤٠٥ (٢٩٧-٥٨٨) .

(٤) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ١٩٥/٤ ، وأخرى برقم : ١٢٥ ، لائحة المخطوطات الحبسية المحفوظة بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٥) منه نسخة ضمن مجموع رقم : ٣٦٦ بخزانة ابن يوسف بمراكش .

(٦) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٥٥ و٤٥٦ .



* فــتح الرحــمن وراحــة الكســلان في رسم القــرآن[1] للأســتــاذ أبي زيد (ت/١٣٢٣هـ) .

والملاحظ عليـه أنه لم يأت بأبيـات الناظم ولا بما يدل على معناها إلا في قـسم الضـبط ، وشرحـهـا في إيجاز شـديد مسـتـمدا من «الطراز في شـرح ضـبط الخـراز» للتنسي .

* السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل[2] للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار ، ألفه وفق المنهج المقرر لطلاب معاهد القراءات . وقد ظهرت استفادته من «الطراز» للإمام التنسي جلية ، ولقد بين فيه ما عليه عمل المشارقة في ضبط المصحف ، ولم نجد للمشارقة المعاصرين في هذا المجال غير سمير الطالبين للشيخ الضباع ، وإرشاد الطالبين للدكتور محيسن ، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل للشيخ أحمد محمد أبي زيت حار ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الكتب فيمااستقر عليه عمل نقط المصاحف .

هذا ما تيسر لي جمعه . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

○ ○ ○ ○ ○

(١) رسالة طبعت في مصر ، طبع حجر سنة ١٣١٥هـ ، الخزانة التيمورية رقم : ٤٤٤ ص : ٢٩٨ تفسير ، انظر فهرس الأزهرية رقم : ٣١٤ (٢٢٣٢١) ج١ ص١١٨ .

(٢) طبع في القاهرة ط٢ سنة ١٣٩٠هـ ، مطبعة محمد علي صبيح .



الفصل الثاني

حياة الشارح

الإمام أبي عبد الله التنسي

ومؤلفاته

وفيه مباحث :

١- اسمه ونسبه .

٢- ولادته ووفاته .

٣- شيوخه .

٤- تلاميذه .

٥- مؤلفاته .

٦- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

اسمه :

هو محمد بن عبدالله بن عبدالجليل الأموي ثمّ التَّنَسِي[1] ، بفتح التاء المشددة والنون وكسر السين ، هكذا ثبت بخط المؤلف في بعض كتبه[2] ، ولم أقف على خلاف في اسمه في كتب التراجم وممن تكلموا عليه ، إلا فيما أورده الدكتور عزت ، فأدرج «ابن يونس» بعد «محمد» وتبعه الدكتور الفرماوي[3] .

ومصنف الفهارس وضع مكانها «ابن علي»[4] في نسخة الطراز .

وهذا مدفوع بإجماع المصادر وكتب الإمام التنسي المخطوطة التي رجعت إليها ، وكلها تشير إلى أن اسمه ما ذكرت[5] .

---

(١) ومما يجب التنبيه له أن كثيرا ما تلتبس مدينة «تنس» بمدينة «تنيس» كسكين ، بكسر التاء والنون وتشديدها ، لأن كثيرا من أهل العلم ينسب إلى هذه ، فيقال : «التّنّيسي» ، كما ينسب إلى تلك ، فيقال : «التنسي» ، فيختلط مدلول النسبة لتشابه الكلمتين في مادة الحروف ، لذا وجب التمييز بينهما ، فالأولى تقع على شاطئ البحر المتوسط غرب العاصمة الجزائرية ٢٠٤كلم ، وأسسها المهاجرون الأندلسيون ، ولا تزال الثانية قرب دمياط بمصر ، وهي بحيرة أغرقها الماء .

تاج العروس للزبيدي ٤٨٤/١٥ ، الأنساب للسمعاني ٨٦/٣ ، معجم البلدان للحموي ٨٤/٢ .

(٢) نقل الزركلي صورة بخط الحافظ التنسي ، جاء فيها : «كمل السفر الثامن من كتاب فتح الباري . . .» ، نسخ جميع الديوان المذكور لنفسه بخطه : العبد الفقير . . .» ، وذكر اسمه المتسلسل .

الأعلام للزركلي المستدرك الثاني صورة رقم ١٦٤٧ ، ونص الإجازة في ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣١٨ ، والأسفار الثمانية لفتح الباري بخط الحافظ التنسي لا تزال موجودة في مكتبة القرويين . الفهرس ١١٨/١ ، ١١٩ ، ١٢١ .

(٣) مقدمة المحكم لأبي عمرو : د . عزة ص٣٤ ، قصة النقط والشكل في المصحف الشريف : د . الفرماوي ص ١٢١ .

(٤) الورقة الأولى من نسخة الطراز رقم : ١٤٦٥ ، فيلم مكتبة المخطوطات الجامعة الإسلامية ، مصدرها الهند .

(٥) انظر : ديباجة وخاتمة مؤلفاته ، مثل نظم الدّر والعقيان .



أصله ونسبه :

النسبة التي لم يعرف إلا بها هي : نسبته إلى «تنس» لكن جاء في بعض كتب التراجم منسوباً إلى مغراوة[1] ، وإلى بني أمية ، وإلى تلمسان[2] وانفرد الونشريسي بقوله : «المزالي»[3] ، والذي عليه أكثر العلماء هو الأول .

ونسبته إلى مغراوة انفرد بذكرها تلميذه المجاز أبو جعفر البلوي[4] ، وجاءت هذه النسبة باعتبار خضوع «تنس» لقبيلة مغراوة[5] .

أما نسبته إلى بني أمية ، فلعل أصله منهم ، أو من مواليهم في الأندلس ونزحوا إلى «تنس» ، كما قال البكري[6] . ونسبته إلى تلمسان ، لأنه نزلها واستقر بها ، كما قال أحمد المقّري[7] ، وشذ الونشريسي بذكره «المزالي» ، ولعلها خطأ في النسخ ، ويؤكد ذلك أن أحمد بابا نقل كلام الونشريسي ، ولم يذكر هذه النسبة[8] .

ويبدو لي من جراء تسلسل الأحداث التاريخية أن أجداده من الأندلس من بني أمية أو مواليهم ، فنسب إليهم ، وهاجروا إلى «تنس» ، وعند ما خضعت لقبيلة مغراوة نسب إليها ، وتبقى نسبة مولده هي الأشهر والمعروف بها .

---

(١) العبر لابن خلدون ٧/٢٤ .

(٢) نفح الطيب للمقّري ٢/٥٧٤ ، ٣/١١٣ .

(٣) وفيات الونشريسي ص ١٥٣ ، ٢٧٤ .

(٤) ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣١٨ .

(٥) تاريخ المغرب العربي : لسان الدين بن الخطيب ص ١٥٦ .

(٦) المسالك والممالك للبكري ص ٦١ .

(٧) نفح الطيب للمقّري ٦/١٩٥ .

(٨) نيل الابتهاج لأحمد بابا ص ٣٢٩ .



مولده ووفاته :

لقد بحثت في تضاعيف كتب التراجم والمصادر عن مولده ، فلم أجد له ذكرا ، وهو أمر أغفله المؤرخون لكثير من العلماء ، لأنه لا يعرف ما سيكون من أمرهم .

وعن طريق الاستنتاج وملابسات الحال والقرائن ، قرّب تاريخ مولده الدكتور بوعياد ، حوالي سنة ٨٢٠هـ[(١)] ، وأكد نتيجة استدلاله بكلام للسخاوي في ترجمته للتنسي ، حيث قال : «بلغني في سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، بأنه حي مقيم بتلمسان جاز الستين»[(٢)] .

واعتمد في ذلك بما جرت به العادة أن الطالب بعد حفظه القرآن الكريم ، وبعض المتون ، يلتحق بالشيخ لأخذ العلم ، وعمره يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ سنة ، ومن المؤكد أن بعض الشيوخ الذين أخذ عنهم التنسي قد توفوا في العقد الخامس من القرن التاسع ، ومنهم : «ابن مرزوق» الحفيد المتوفى سنة ٨٤٢هـ[(٣)] ، وقد تتلمذ التنسي عليه ، فاستنتج ما تقدم .

أقول : العادة لا تطرد ولا تبنى عليها أحكام ؛ لأنها قد تنخرم ، وطلب العلم لا تحده السنون والأعوام .

والواقع الذي اتفق عليه أن التنسي توفي سنة ٨٩٩هـ[(٤)] ، وبلغ خبره السخاوي في سنة ٨٩٣هـ ، أنه جاز الستين ، فينتج من تاريخ وفاته أنه يكون جاوز الست والستين ، فيكون تاريخ ميلاده قبل سنة ٨٣٣هـ ، هذا القدر المؤكد .

---

(١) مقدمة تاريخ بني زيان للدكتور بوعياد ص١١ .

(٢) الضوء اللامع للسخاوي ٨/١٢٠ .

(٣) سيأتي ذكره ضمن شيوخ التنسي ص ١٢٨ .
نيل الابتهاج ٢٩٣ ، فهرس الفهارس ١/٣٩٤ .

(٤) وفيات الونشريسي ص١٥٣ ، ٢٧٤ ، نيل الابتهاج لأحمد بابا ٣٢٩ ، شجرة النور الزكية لمخلوف ٢٦٧ ، تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي ١/١٦٤ .

وفيما قبل ذلك ، وما ذكره الدكتور بوعياد يبقى مجرد تخمين وظن ، والله أعلم .

أما تاريخ وفاته : فلم يغفله واحد ممن تعرضوا لترجمته ، فقال أحمد الونشريسي : «توفي الفقيه الحافظ التاريخي ، الأديب الشاعر ، أبو عبدالله التنسي في جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وثمانمائة»(١) . (الموافق لـ ١٤٩٤م) .

نشـــأتـه وأســرتـه :

لم تسعفنا المصادر بأخبار شافية عن نشأته وحياته الأولى ، ولم نجد في كتب التراجم والتاريخ التي بين أيدينا ما يشير إلى أسرته وعشيرته الأقربين .

فالغموض يحيط بجوانب كثيرة من حياة الحافظ التنسي ، إلا ما صرح به أبو العباس الـمَقَّري ، فأورد سنده في رواية البخاري ومسلم عن طريق عمه سعيد ، وهو عن الحافظ أبي عبدالله التنسي ، وهو عن والده المذكور ، حيث يذكر أن والده كان من رواة الحديث ، ووصفه مرة بالعلم(٢) ، ومرة بالحبر(٣) ، ومرة بالإمام(٤) ، وأخرى بأنه قد أفاد الجمع(٥) .

(١) وفيات الونشريسي ص١٥٣ ، ٢٧٤ .

وانظر ترجمته في : نيل الابتهاج لأحمد بابا ص٣٢٩ ، البستان في ذكر علماء تلمسان ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، شجرة النور الزكية لمخلوف ص٢٦٧ ، فهرس الفهارس للكتاني ٢٦٧/١ ، كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٠٩ ، الضوء اللامع للسخاوي ١٢٠/٨ ، دائرة المعارف الإسلامية ج٥ حرف ت ص٤٩٨ ، تاج العروس للزبيدي مادة تنس ، توشيح الديباج للقرافي ص٢٧٠ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٢٢/١٠ ، الأعلام للزركلي ١١٦/٧ ، تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي ١٦٤/١ ، معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض ص١٥٩ ، ثبت أبي جعفر البلوي ٣١٨ ، ٣٦٠ ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث لمحمد الميلي ص ٨٦٧ ، تاريخ تلمسان لمحمد بن عمر ص٢٢٥ ، تاريخ الأدب الجزائري لمحمد الطمار ص ٢٨١ .

(٢) نفح الطيب لأبي العباس الـمَقَّري ٥٧٤/٢ ، فهرس الفهارس للكتاني ٢٦٨/١ .

(٣) نفح الطيب للـمَقَّري ٦٨١/١ .

(٤) أزهار الرياض للـمَقَّري ٣٤١/٤ .

(٥) نفح الطيب للـمَقَّري ٤٣٨/٢ ، انظر : نزهة الأنظار للورجليني ص ٤٢٦ .



ونظم ذلك في إجازة[1] :

«وقد أخذت جامع البخاري عن عمّي الإمام ذي الفخار
سعيد الذي نأى عن دنس عن شيخه الحبر التّنسي
أعني أبا عبدالله وهو عن والده محمد راوي السنن»

ونظم مثل ذلك في روايته للبخاري ومسلم ، وقال : وأروي أيضاً كتاب الشفا ، عن مولانا العم ، عن شيخه الإمام أبي عبدالله التنسي ، عن والده شيخ الإسلام الحافظ . . . التنسي[2] .

أما ابنه الثاني فقد انفرد بذكره أبو جعفر أحمد البلوي ، فقال :

«وسمعت عليه شيئاً عن البيوع من كتاب مسلم بقراءة ابنه أبي الفرج»[3] .

شيوخه :

توافر للحافظ التنسي طائفة من العلماء وكلهم من ذوي التصانيف في مختلف العلوم ، نظما ونثرا ، وكل منهم وصف بالفضل والعلم ، ونعتوا بالرواية والدراية وقد ألف فهرساً ، ذكر فيه مشايخه ، وقد ذكرها عبدالحي الكتاني فقال[4] : «وله فهرسة نرويها بأسانيدنا إلى أبي العباس المقّري[5] ، وسعيد قدورة»[6] .

---

(١) نظمها بدمشق لعالم يدعى : «يحيى المحاسني» ، نفح الطيب للمقّري ٤٣٨/٢ ، تعريف الخلف ٤٩/١ .

(٢) أزهار الرياض للمقّري ٣٤١/٤ .

(٣) ثبت أبي جعفر البلوي ص ٣٢٠ ، ولم أجد له ترجمة ولا ذكرا فيما بحثت .

(٤) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ج١ ص١٩٤ .

(٥) مؤلف كتاب «نفح الطيب» المتوفى ١٠٤١هـ ، تعريف الخلف للحفناوي ٤٨/١ ، معجم أعلام الجزائر لنويهض ص ٤٢ .

(٦) أصله من تونس ، ونشأ في الجزائر ، وولي الإفتاء بها ، وتوفي سنة ١٠٦٦هـ : هدية العارفين للبغدادي ٣٩٣/١ ، نشر المثاني للقادري ٦٠/١ ، معجم أعلام الجزائر لنويهض ص ٧٥ .

ولقد بحثت في فهارس مكتبة عبدالحي في الخزانة العامة ، فلم أعثر عليها ، لذلك سأعمد إلى ما ذكرته بعض المصادر ، إذ كثيرا ما يذكر المترجمون شيوخ المترجم لهم وتلاميذهم ، وما خلفوه من مصنفات .

ومن هؤلاء أحمد بابا ، لقد ذكر بعض العلماء الذين أخذ عنهم الحافظ التنسي فقال : «أخذ عن الأئمة : أبي الفضل بن مرزوق ، وقاسم العقباني ، وابن الإمام ، والإمام الأصولي محمد النجار ، وإبراهيم التازي ، والإمام ابن العباس ، وغيرهم»(١) .

ونضيف على ما ذكر : أحمد بن زاغو التلمساني(٢) ، ومحمد بن منظور الأندلسي الغرناطي(٣) ، والحسن بن مخلوف الشهير بأبركان(٤) .

وأرى من الأنسب المفيد أن أخصّ كل واحد منهم بكلام موجز ، مشيراً إلى أهم الملامح البارزة التي ساعدت على تكوين شخصية التنسي العلمية .

١- محمد بن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت/٨٤٢هـ)(٥) :

فقيه ، أصولي ، مفسر ، ناظم ، محدث ، مقرئ مجود ، حامل لواء السنة ، وداحض شبه البدعة ، سيف الله المسلول على أهل البدع الذائعة .

أخذ بالقاهرة عن ابن خلدون ، والفيروز آبادي وابن حجر وغيرهم ، وممن أخذ عنه : الثعالبي(٦) ، ويحيى المازوني(٧) ، والحافظ التنسي ، وله مصنفات في التفسير والحديث وغيرهما .

---

(١) نيل الابتهاج لأحمد بابا ص ٣٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٧٨ .

(٣) نيل الابتهاج ٣٢٣ ، أجاز الحافظ التنسي .

(٤) المرجع السابق ١٠٩ .

(٥) انظر ترجمته في : رحلة القلصادي ص ٩٦ ، نيل الابتهاج ص ٢٩٣ ، الضوء اللامع ٧/٥٠ ، والأعلام ٦/٢٢٨ .

(٦) صاحب الجواهر الحسان في تفسير القرآن (ت/ ٨٧٥هـ) انظر : تعريف الخلف ١/٦٨ ، معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض ٨٨ .

(٧) هو ابن أبي عمران المازوني (ت/٨٨٤هـ) ، نيل الابتهاج ٣٥٩ ، تعريف الخلف ١/١٨٩ .



٢- أحمد بن زاغو التلمساني (ت/٨٤٥هـ)[١]

فقيه مالكي ، مفسر ، أخذ عن أبي عثمان سعيد العقباني[٢] ، وعن المفسر أبي يحيى الشريف[٣] وغيرهما ، وأخذ عنه : ابن زكري[٤] ، والحافظ التنسي ، ويحيى المازوني . له مصنفات في التفسير والفقه والفرائض .

٣- محمد بن إبراهيم بن الإمام أبو الفضل التلمساني (ت/٨٤٥هـ)[٥]

فقيه إمام مفسر من بيت علم وجلال وفضل ، أحد أقران الإمام ابن مرزوق الحفيد .

٤- محمد بن النجار التلمساني (ت/٨٤٦هـ)[٦]

فقيه ، أصولي ، من أعيان فقهاء تلمسان ، أخذ عنه القلصادي ، وقال : «كانت له مشاركة في العلوم النقلية والعقلية»[٧] ، وذكر علوماً كثيرة ومتنوعة قرأها عليه ، كالتفسير والأصول والمنطق والبيان وغيرها .

٥- قاسم بن سعيد العقباني التلمساني ، يكنى أبا الفضل وأبا القاسم (ت/٨٥٤هـ)[٨]

من أشهر الأسر الماجدة والبيوتات النابهة في العلم ، سلسلة العلم سلفا وخلفا .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٧٨ ، توشيح الديباج للقرافي ٦٢ ، الفكر السامي للحجوري ٩١/٤ ، معجم أعلام الجزائر ٣٩ .

(٢) نسبة إلى «عقبان» قرية من قرى الأندلس ، انظر : درة الحجال ٦٣/١ .

(٣) هو عبدالرحمن بن محمد ، مفسر تلمسان (ت/٨٢٦هـ) . انظر : نيل الابتهاج ١٧١ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن زكري التلمساني (ت/٨٩٩هـ) . انظر : ثبت أبي جعفر ٤١٨ ، شجرة النور ٢٦٧ .

(٥) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٣٠٦ ، تعريف الخلف ٣٣٨/٢ ، درة الحجال ٢٨٩/٢ ، معجم أعلام الجزائر ٢٧ .

(٦) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٢٤١ ، تعريف الخلف ٥٧٣/٢ ، تاريخ تلمسان ٣٤ .

(٧) نقله ابن مريم في البستان ٢٢١ ، وصاحب شجرة النور ٢٥٥ ، ورحلة القلصادي ١٠٢ .

(٨) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٢٢٤ ، وتعريف الخلف ٩١ ، والمعيار المعرب ٣٠٣/٤ ، ٣١٣ .



٦- محمد بن العباس بن محمد ، العبادي ، أبو عبدالله بن العباس (ت/ ٨٧١هـ)(١)

الفقيه ، النحوي ، العالم ، المحقق ، المفسر .

٧- الحسن بن مخلوف ، الشهير بـ «أبركان» (ت/٨٥٧)(٢)

اتصف بالزهد والتصوف ، وذكر ابن مريم العلوم التي كان يتقنها ، منها : الحديث ، وعلم الفرائض ، والحساب ، وعلم الفقه .

٨- إبراهيم بن محمد بن علي ، أبو إسحاق ، أبو سالم التازي (ت٨٦٦هـ)(٣)

نزيل وهران متصوف مشهور ، له قصائد تنطوي على معان صوفية(٤) ، كان إماما في علوم القرآن ، حافظا للحديث ، بصيراً بالفقه وأصوله ، آية في الفصاحة والتجويد .

تلاميذه :

انقطع الحافظ التنسي للعلم والتدريس والتصنيف ، حيث إنه كان يشغل جل وقته في المدرسة اليعقوبية(٥) ، وبمسجده ، وفي بيته(٦) ، ولا شك أن من كان هذا شأنه يلتف حوله طلاب العلم ، وقد رحل إليه طلاب من الأندلس(٧) ، وليس من السهل

---

(١) انظر ترجمته في : أزهار الرياض ٣٣٩/٤ ، البستان ٢٢٣ ، معجم المؤلفين ١٢١/١٠ .

(٢) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ١٠٩ ، البستان ٨٧ ، وفيات الونشريسي ١٤٥ ، ٢٥٥ ، ومعنى «أبركان» في لغة البربر : الأسود .

(٣) انظر ترجمته في : شجرة النور ٢٦٣ ، درة الحجال ١٧٩/١ ، سلوة الأنفاس ٢٤/١ ، و«التازي» نسبة إلى مدينة «تازا» في المغرب التي ولد فيها ، انظر : وصف أفريقيا للوزان ٣٥٤/١ .

(٤) حيث جعل أحكام وأوجه الاستعاذة والبسملة والوصل والسكت لقراءة قصائده ، انظر : ثبت أبي جعفر ٣٢٧ ، والبستان ٦٠ .

(٥) وهي التي بناها أبو حمو موسى الثاني سنة ٧٦٣هـ بتلمسان ، انظر التعريف بابن خلدون ٦٤ ، نظم الدر والعقيان ١٨٠ .

(٦) ثبت أبي جعفر ٣٢٠ ، ٣٧٠ .

(٧) مثل أحمد بن داود الأندلسي .



حصرهم ؛ لتفرقهم في مختلف المصادر ، وأخص بالذكر طائفة منهم :

١- أحمد البرنسي الشهير بـ «زرّوق» (ت/٨٩٩هـ)[١]

كان واسع المعرفة في القراءات والحديث والفقه ، وله مصنفات عديدة .

٢- أحمد بن محمد بن محمد بن الحاج التلمساني(ت/في حدود ٩٣٠هـ)[٢]

تتلمذ على الحافظ التنسي ، وكان إماماً فاضلاً ، مقرئا ماهراً ، وله مؤلفات .

٣- أحمد بن علي بن داود البلوي[٣]

الفقيه المتفنن ، المشارك المصنف ، الناثر الأديب ، الناظم البليغ ، أخذ عن والده ، والحافظ التنسي وغيرهما ، لم تعرف وفاته ، إلا أن والده أبا الحسن المقرئ توفي ٨٩٨هـ .

٤- محمد بن صَعَد ، أبو عبدالله التلمساني (ت/٩٠١هـ)[٤]

الإمام العلامة المؤرخ ، صاحب «النجم الثاقب» في تراجم المغاربة والمشارقة[٥] .

٥- محمد بن محمد بن العباس التلمساني (كان حياً في حدود ٩٢٠هـ)[٦]

الفقيه ، النحوي ، الإمام ، المحقق ، أخذ عن علماء تلمسان وغيرهم ، ولازم الحافظ التنسي عشرة أعوام ، وله شرح في المسائل المشكلات في مورد الظمآن ، أجاب عنها .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٥ ، البستان ٤٥ ، توشيح الديباج ٦٠ ، تاريخ الأدب : عمر فروخ ٦٧٣/٦ . كان جده أزرق العينين فلقب «زرّوق» .

(٢) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٨ ، تعريف الخلف ٤٣/٢ ، معجم أعلام الجزائر ٤١ .

(٣) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٩٠ ، شجرة النور ٢٧٣ ، توشيح الديباج ٥٤ ، وذكر محققه أنه توفي سنة ٨٣٠هـ ، وهو وهم وخطأ صريح .

(٤) مترجم في شجرة النور ٢٦٨ ، والبستان ٢٥١ ، ومعجم المؤلفين ٣٠٨/٨ .

(٥) مخطوط في ٨ أسفار بالمكتبة الملكية رقم : ٢٤٩١ ، ونسخة أخرى برقم : ٥٧٢١ ، وبالخزانة رقم : ١٢٩٢ كلاهما بالرباط .

(٦) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٣٣٤ ، والبستان ٢٤٩ ، وشجرة النور ٢٧٦ .



٦- أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق الكفيف[١]

أخذ عن والده الكفيف، والحافظ التنسي وغيرهما، كان نجيبا صالحاً من أهل تلمسان، ولم يذكروا تاريخ وفاته .

٧- محمد بن مرزوق السبط (ت/بعد ٩٢٠هـ)[٢]

أخذ عن خاله، والإمام التنسي وغيرهما، له مشاركة في الفقهيات والأصول وغير ذلك .

٨- بلقاسم بن محمد الزواوي (ت/٩٢٢هـ)[٣]

فقيه مالكي، أخذ عن الحفيد ابن مرزوق وقاسم العقباني والحافظ التنسي وغيرهم .

وهناك تلاميذ للتنسي أغفلتها بعض المصادر التي ترجمت للإمام . بينما ذكروا من بين تلاميذه عبدالله بن جلال[٤]، وتبين عند التحقيق أنه ولد سنة ٩٠٨هـ، أي بعد وفاة الحافظ التنسي بتسع سنوات، وتوفي سنة ٩٨١هـ، وعلى هذا لا يمكن أن يكون من تلاميذه[٥]، إلا أن يكون غيره، والله أعلم .

مؤلفاتـه :

شارك التنسي في عدة فنون وبرز فيها، وصنف وتفنن وأجاد، وخلّف كتباً ورسائل ذات شأن ومكانة في علم الضبط، والأدب، والتاريخ، والفقه، وهذه المصنفات قامت على استيعاب العلوم الإسلامية، في اللغة والأدب والتاريخ والنظم، ويدل لذلك المجموع الذي صنفه، وضمنه ألوانا من المعارف، وأشتاتاً من ضروب المعرفة، وتشمل مجالات مختلفة .

---

(١) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ٨٨، البستان ٥٢، توشيح الديباج ٥٦، انظر : مقدمة المسند الصحيح له ص١٦ .

(٢) انظر ترجمته في : ثبت أبي جعفر ٤٤٧، نيل الابتهاج ٣٣٤، نفح الطيب ٤١٨/٥ .

(٣) انظر ترجمته في : نيل الابتهاج ١٠٢، ٣٢٩، والبستان ٧١، ٢٤٨، وشجرة النور ٢٦٧ .

(٤) شجرة النور ١٦٧، نيل الابتهاج ٣٢٩، البستان ٢٤٩ .

(٥) انظر ترجمته في : درة الحجال ٢١٤/٢، لقط الفرائد لابن القاضي ٣١٢، وفيات الونشريسي ٢٠٤ .



وأذكر فيما يلي هذه المؤلفات مستمدا من المصادر والمراجع ، وأخص كل كتاب بشيء من البيان ؛ لأن عنوان بعضها قاصر جداً عما هو في الكتاب :

١- الطراز في شرح ضبط الخراز :

شرح فيه قسم ضبط الخراز المتصل بذيل مورد الظمآن ، وسيأتي الكلام على هذا الكتاب مفصلا ؛ لأنه بيت القصيد ، وما وضعت هذه الدراسة إلا من أجله .

٢- راح الأرواح فيما قاله المولى أبو حمو من الشعر ، وقيل فيه من الأمداح ، وما يوافق ذلك على حسب الاقتراح : ويتبين من عنوانه أنه كتاب جمع فيه التنسي شعر أبي حمو الزياني ، وأضاف إلى ذلك ما مدحه به الشعراء(١) ، وكان المؤلف قد وعد بتأليف هذا الكتاب في كتابه الكبير «نظم الدر والعقيان»(٢) ولقد بحثت -فيما تيسر لي- عن هذا الكتاب ، فلم أجده ، وقد سبقني إلى ذلك كثير من الباحثين ، ولكن بدون جدوى(٣) .

٣- فهرسة بأسماء مشايخه :

وقد ذكرها عبدالحي الكتاني(٤) .

٤- تعليق على مختصر ابن الحاجب في الفقه : قال أحمد بابا : «سمعت أن له تعليقاً على فرعي ابن الحاجب»(٥) ، وهو نفسه لم يتحقق من صحة الخبر ، ولم يذكره غيره(٦) .

---

(١) نيل الابتهاج ٣٢٩ ، نفح الطيب ٥١٣/٦ ، ٥١٥ .

(٢) نظم الدر ورقة ١٦٦ ، والباب الذي حققه الدكتور بوعياد ١٧٨ .

(٣) فهو في حكم المفقود ، انظر تاريخ بني زيان مقدمة المحقق ٢٧ ، تاريخ دولة الأدارسة من نظم الدر ، مقدمة المحقق د . عبدالحميد ١٨ .

(٤) فهرس الفهارس ١٦٨/١ ، ٤٢٣ ، ولم نعثر عليها في مكتبته بالخزانة العامة بالرباط ، ولا الدكتور بوعياد كما في مقدمة تحقيق الباب السابع من نظم الدر ٢٤ .

(٥) نيل الابتهاج ٣٢٩ ، تعريف الخلف ١٦٤/١ .

(٦) مقدمة تحقيق الباب السابع ص ٢٥ ، والكتاب في حكم المفقود ، انظر : مقدمة تاريخ دولة الأدارسة ١٨ . وأرى أن يستمر البحث ، ولا سيما ضمن المجاميع .



٥- كتاب في إسلام أبي طالب :

وقد انفرد بذكره السخاوي بصيغة التمريض[١] ، ولم يذكره غيره ، ولا وجدناه في آثار المؤلف المخطوطة ، بل ورأيته قد بيّن فساد مذهب الشيعة في نظم الدر[٢] ، إلا أنه ذكر فيه عن أبي طالب :

أنه صدق بقلبه ، ولم يصرح بالشهادتين ، ثم قال : فلا يبعد أن يحكم له بالإيمان على أحد القولين الذين ذكرهما عياض وغيره فيمن صدق بقلبه ، ويكون عاصيا بترك الشهادة غير مخلد ، ويكون ما روي في الحديث عنه ﷺ فقال : **«هو في ضحضاح من نار»** ، إنما كان لعصيانه في ترك التصريح بالشهادة[٣] .

وهذا لا يصح ، لما جاء في الصحيحين عن سعيد بن المسيب : **«وكان آخر ما قال أبو طالب : هو على ملة عبد المطلب»**[٤] . ولنصوص أخرى معروفة لدى أهل العلم[٥] .

٦- رسالة مطولة عن مسألة يهود «توات»[٦] :

عندما شيد يهود توات بيعة لهم في «تمنطيت» : أكبر قصور توات ، أمر الشيخ محمد بن عبدالكريم المغيلي[٧] (ت/٩٠٩هـ) بهدمها ، فعارضه بعض العلماء ، واشتد الخلاف فيما بينهم ، فراسلوا كبار علماء البلاد يستفتونهم في القضية ، وقد كان الإمام التنسي من بين العلماء الأجلاء الذين قصدهم الفريقان ، وقد أرسل المغيلي

---

(١) الضوء اللامع ٢١٠/٨ .

(٢) انظر : ورقة ٥٩ و٦٥ .

(٣) نظم الدر ورقة ٢٧ .

(٤) تيسير العزيز الحميد ٣٠٠ ، فتح الباري ١٦٨/٨ ، وصحيح مسلم (مع النووي) ٤٠/١ .

(٥) انظر : الآية ١١٣ من التوبة وتفسيرها عند ابن كثير ٤٠٧/٢ ، والآية ٥٦ من القصص في تفسير ابن كثير ٢٥٥/٦ ، والآية ٢٦ من الأنعام وتفسيرها عند ابن كثير ٢٤٢/٣ .

(٦) «توات» ناحية على وادي الساورة في وسط صحراء الجزائر ، تضم عدة واحات أو قصور ، كما يسميها سكان الجنوب ، وأهمها في القديم «تمنطيت» ، وأهمها اليوم «أدرار» . انظر : العبر لابن خلدون ٥٦/٧ .

(٧) الداعية الكبير الذي قاوم اليهود وهدم بِيَعهم ، كان صلبا في الحق لا يتوانى ولا يجامل ، رحمه الله . انظر ترجمته : في نيل الابتهاج ٣٣٠ ، والبستان ٢٥٣ ، وأعلام الجزائر ١٥٧ .



كتابا[١] إلى العلماء في فاس وتلمسان وتونس ، ووردت عليه ردود مختلفة ، فاعتمد على فتوى التنسي المطولة وحطم هو وأتباعه بِيَع اليهود[٢] .

٧- نظم الدر والعقيان في التعريف بسلف بني زيان ، ومن سلف من ملوكهم الأعيان[٣] : وهو في مجلدين يضم خمسة أقسام أو أجزاء ، وكل قسم يعتبر كتابا مستقلا في مضامينه وحجمه .

ألفه للملك محمد المتوكل[٤] في مقابل الإحسان الذي أحسن إليه ، حيث مكنه من التدريس في المدرسة اليعقوبية وفي المسجد وفي المنزل ، فصنف له تصنيفاً ملوكيا لحمله على النصح للرعية والعدل[٥] .

وجاء في دائرة المعارف : «وقد ألف هذا الكتاب على غرار مصنفات ذلك العهد فهو ليس تاريخاً فحسب ، وإنما هو ديوان شعر وأدب وحِكم وملح ونوادر أيضاً»[٦] .

فقد ذكر في القسم الأول نسب الملِك ، وفضل العرب وقريش ، وشرف بني هاشم وفضل علي وأولاده وخصوصاً الحسن والحسين ، وشرف عبدالله الكامل وبنيه ، وخصوصاً الأدارسة منهم ، وشرف بني زيان ، وتتبع دولهم إلى دولة المتوكل فخر الزمان ، (في سبعة أبواب)[٧] .

---

(١) اسمه : «مصباح الأرواح في أصول الفلاح» ، حققه الأستاذ رابح بونار ، طبعته الشركة الوطنية بالجزائر .

(٢) انظر نص الفتوى بكامله في : المرجع السابق ، وفي المعيار ٢١٨/٢ .

(٣) جاء العنوان في بعض المخطوطات بزيادة أو حذف واختصار ، ولقد اخترت هذا ؛ لأنه الأنسب والأوعب لمضامين الكتاب ، وكذا ذكره تلميذه -وهو الأعرف بشيخه- في ثبت أبي جعفر ٣٧٢ . وما اختاره بعضهم غير سديد ، انظر : مقدمة الباب السابع ص ٣٧ .

(٤) كان المؤلف قد وعد أن يؤلف كتاباً في ذكر مناقب السلطان محمد المتوكل ، لكنه لم يؤلف هذا الكتاب كما كان ينوي ، لخلو المصادر والمراجع عن ذكره ، والله تعالى أعلم . انظر : نظم الدر ، الباب المحقق ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٥) انظر : ورقة ٣ .

(٦) دائرة المعارف ٤٩٨/٥ .

(٧) انظر ورقة ٤ ـ ٥ إلى ١٣-١٩-٣٢-٦٤-٨٢-١٢٤ .



وذكر في القسم الثاني خصال المِلك المحمودة ، من الجود والشجاعة والحلم والعدل ، (في ثلاثة أبواب)[1] .

وذكر في القسم الثالث ملحاً ونوادر مستظرفة رويت عن أصناف الناس المختلفة من الملوك والخلفاء ، والشعراء والصلحاء ، والصبيان والنساء ، والمغنين والمغفلين والنهماء ، وغيرهم من طبقات الناس ، (في ستة عشر باباً)[2] .

وذكر في القسم الرابع محاسن الكلام المنثور والمنظوم من حيث البلاغة والفصاحة ، (في ثمانية أبواب)[3] .

وذكر في القسم الخامس المواعظ والحكم عن الأنبياء والحكماء ، (في أربعة أبواب)[4] .

فعنوان هذا الكتاب -كما ترى- قاصر جداً عن بيان محتوياته . ذكره تلميذه أحمد ابن داود ضمن مؤلفاته ، ثم قال : «احتوى على فنون من الأدب جمة ، وأفرد فيه للبديع باباً ، استوعبه فيه استيعاباً ، وهو -بالجملة- من أدل الدلائل على فضل الرجل وحفظه واتساع باعه»[5]

وحُقق أجزاء من هذا الكتاب[6] ، وتُرجم الباب السابع -شرف بني زيان- إلى اللغة الفرنسية[7] .

---

(١) انظر ورقة ١٢٥-١٤٢-٢٣٥-٢٤٨ .

(٢) انظر ورقة ١٠٢-١١٨-١٢٧-١٣٧-١٥٣-١٥٨-١٦٤-١٨٢-٢٠٨-٢٢٥ .

(٣) انظر ورقة ٢٣٣-٢٥٨-٢٦٢-٢٧٨-٢٨٥-٢٩٧ .

(٤) انظر ورقة ٣٠٤-٣٠٩-٣٢٢-٣٢٨ .

(٥) ثبت أبي جعفر ٣٧٢ .

(٦) حقق الدكتور عبدالحميد حاجيات الفصل الثاني من الباب السادس قسم الأدارسة من ورقة ٧٤ إلى ٨٢ معتمداً على خمس نسخ ، ليس منها النسخة التي عندي ، وطبع بالجزائر .

(٧) قام بالترجمة القسيس الأب «بارجيس» الفرنسي ، ثم حققها الدكتور بوعياد من ورقة ٨٢ إلى ١٢٤ في رسالة الدكتوراه معتمداً على نسخ ليس فيها النسخة التي عندي ، وطبع بالجزائر سنة ١٤٠٥هـ .



٨- مختصر التلمسانية[١] ، منظومة :

ذكرها تلميذه ، وقال : حذف فيها حشوها ، وقال لي : ولكني لم أخرجه لما سمعت بنظم شيخنا الإمام محمد بن مرزوق الذي اختصرها فيه ، يعني : المسمى بـ «منتهى الأماني»[٢] .

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

كان التنسي شخصية علمية مشاركا في كل العلوم ، مصنفا أديبا مقرئا ، مفسرا ، وأعجب به علماء أجلاء في عصره وما بعده ، ونعتوه بأوصاف علمية ، بوأته مكانا عاليا في عيون معاصريه ووثقوا بعلمه ، حيث كان له أكثر من مجلس للتدريس والإفتاء .

فاهتم بدراسة القرآن تفسيرا وقراءة ، والحديث والفقة والعربية ، حتى نال شرف لقب الإمامة والحفظ ، ولا تخلو كتب معاصريه ، ومن جاء بعدهم ، من الاستشهاد بأقواله ، ورواياته .

قد تبين لي من خلال آثاره المخطوطة ، وبعد الوقوف على جوانب منها ودراستها ، أن الإمام التنسي نبغ في ميادين شتى من العلم والمعرفة ، وصار من العلماء الذين لهم مشاركة في أكثر من فن ، وقد ساعده على تقدمه وعلو شأنه في مختلف الفنون ، ونبوغه في أكثر من ميدان -إلى جانب ما كان يحظى به من ذكاء وحفظ واطلاع واسع- وجود العلماء البارزين كـ «بني مرزوق ، والعقبانيين» وهجرة علماء الأندلس إلى تلمسان مما مكنه من الأخذ على أئمة كثيرين منهم .

وبعد استقراء وفحص لمخطوطاته ، لا يسعني إلا أن أقول : إن الإمام التنسي كان موسوعة علمية وأدبية بدون منازع ، ويشهد لذلك مجموعه الضخم ، المسمى : «نظم الدر والعقيان» . فقد كتب في التاريخ والسيرة ، والأدب -بنوعَيه المنظوم والمنثور- ، والسياسة والأخبار ، والمواعظ والحِكم والشعر ، والفرائض ، والقصص ، والفتاوى ،

---

(١) التلمسانية أرجوزة مشهورة في الفرائض للفقيه المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني (ت/٦٩٠هـ) ، تعريف الخلف ١/٣ ١ الديباج لابن فرحون ٩٠ .

(٢) ثبت أبي جعفر ٢٩٣ ، ٣٧٣ .



والضبط ، لم يدع صنفا من صنوف المعرفة إلا كتب فيه ، كما يتضح في آثاره .

وإن انقطاعه للتدريس في المدرسة اليعقوبية ، وفي مسجده ، وفي منزله ، وملاحقة طلاب العلم له ، يدل على غزارة علمه ، وتمكنه منه ، فمعينه لا ينضب ، وكان يستفيد منه العالم والمتعلم ، كما في قضية توات ، ولا يمكن حصر الأقوال التي قيلت فيه ، من حيث التبجيل والتقدير .

والألقاب العلمية التي خص بها ، كل وصف ولقب له ما يبرره ويدل عليه ، كما تلمس ذلك في آثاره .

وصف الونشريسي الإمام التنسي بقوله : «الفقيه الحافظ التاريخي الأديب الشاعر»(١) .

ومن أهم الصفات التي لازمته هي : «الحافظ» ، بحيث إذا أطلقت في المغرب ، لا تنصرف إلا إليه ، فقد سمّاه المقَّري : «حافظ عصره»(٢) ، وسماه «حافظ المغرب» .

ومن تأمل فتواه في قضية يهود «توات» علم أنه حافظ للأحاديث والآثار ومذاهب الفقهاء .

وقال الشيخ محمد الميلي : «وانتهت رئاسة الحديث وسائر الفنون في القرن التاسع إلى الحافظ التنسي»(٣) .

ومن عنايته بالحديث وعلومه أنه نسخ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، نسخه في ثمانية أجزاء ، حيث جاء في نهاية السفر الثامن ما نصه : «وبتمام هذا السفر المبارك ، كمل جميع الديوان المذكور . . . لنفسه بخطه العبد الفقير إلى الله تعالى : محمد بن عبدالله بن عبدالجليل الأموي ثم التنسي ، ينفعه الله به دنيا وأخرى ، وحفظه من شر كل شر ، وجعله من أهل العلم والعمل آمين»(٤) .

---

(١) نيل الابتهاج ٣٢٩ .

(٢) نفح الطيب ٥٧٤/٢ .

(٣) تاريخ الجزائر له ٨٦٧ .

(٤) فهرس المخطوطات خزانة القرويين ١١٨/١ ، ١١٩ ، ونقل منه الزركلي في الأعلام صورة خطية رقم : ١٦٤٧ ، المستدرك الثاني .



فهو «الفقيـه» ويدل على ذلك رجوع كبار العلمـاء في عصره إليـه باستفتـاء في قضية يهود توات .

ونبغ في علم التفسير بشخصية مستقلة ، لذلك خصص له أياماً سماها تلميذه «أيام التفسير»[1] . وهذا يدل على تمكنه في علوم القرآن والتفسير .

وقد وصف بالتاريخي ، ويتبين ذلك من خلال كتابه «نظم الدر والعقيان» .

وقد وصف بالشاعر ، حيث نظم قصائد على غرار شعر القدماء ، وأورد في نظم الدر من شعره قصيدة في مدح المتوكل وأولاده ، تحتوي على أربعة ومائة بيت من البحر الطويل ، على نمط القصيدة العربية ، وقد يظهر ذلك جليا من خلال كتابه : «راح الأرواح» ، حيث أضاف إلى ما رواه من الشعر مما هو على وزنه ورويّه . وكان له بصر بالنقد ، حيث انتقد لسان الدين بن الخطيب في قصيدته :

«أطَلعْن في سدَف الفروع شموسا ضحِك الظلامُ لها وكان عبوسا»

وقال : «إن لسان الدين ، قد حذا في هذه القصيدة حذو أبي تمام في قصيدته :

«أَقَشيب ربعهمُ أراك دَرِيسا تَقْري ضيوفَك لوعة ورَسِيسا»

واختلس كثيراً من ألفاظها ومعانيها[2] .

وقد وصف بالأديب المطلع خاتمة الأدباء ، وهذا الوصف يتجلى في كتابه المسمى : بـ«نظم الدر والعقيان . . .» حيث بان فضل الرجل وقوة بيانه في الأدب ، وبراعته في علوم اللغة التي هي قوام التأليف والتصنيف .

وأعجب بشخصيته العلمية علماء أجلاء في عصره ومن بعدهم ، ووثقوا بعلمه وعملوا بفتواه ، وتحاكموا إليه عند النزاع ، لصلابته في الحق وشجاعته ، وتضافرت أقوالهم وشهاداتهم من معاصريه ومن جاء بعدهم على توثيقه وتعديله ، وعلى الاعتراف بعلمه الغزير ، واطلاعه الواسع ، وعلى الثناء عليه لتقواه وورعه ، وزكوا

---

(١) ثبت أبي جعفر ٣١٩ ، البستان ٢٤٩ ، تاريخ الأدب : د . عمر فروخ ٦/٦٨٠ .

(٢) نفح الطيب ٦/١٩٥ ، أزهار الرياض ١/٢٥٧ .



خلقه وعلمه ، وإيمانه الناصع ، وعدم المداهنة ، وكان لا يلتفت -لشدة إيمانه- لما يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وعلى حرصي الشديد وتتبعي أقوال العلماء فـيـه ، في المصـادر والمراجع ، لم أجـد إلا الثناء الحـسن والاعـتـراف بفـضل الرجل وتوثيقه ، ولم يتهم ببدعة ولم يغمز بحال ، واستقصيت ذلك في المصادر والمراجع وفي الدوريات ، لم أجد إلا عبارات التبجيل والإكرام ، حتى المستشرق : «شيربونو» الفرنسي ، أعجب بالتنسي وقال : «لأنه كتب في عصر ساد فيه الحكم المطلق» ، وقال : «إن فكرته الرئيسية تتمثل في إظهار ما امتازت به العبقرية العربية عن سواها ، وإنه لم يقرأ أجمل من القسم الرابع من الكتاب -نظم الدر- منذ تأليف د . ساسي عن بلاغة المسلمين»[1] .

وهكذا اتفق السلف والخلف على تعديله وتوثيقه إلا أن بعض من تناول الإمام التنسي بالدراسة ، ذكره وجرحه «بإفراطه في التملق لبني زيان» بحجة أنه«سكت عن بعض الجرائم التي ارتكبها الملوك أو أبناؤهم»[2] . وزعم أنه كان يتكسب بقصائده في مدح الملوك والأمراء[3] . وحول هذا يدندن الدكتور أبو القاسم سعد الله[4] .

ولكني أرى وصم الإمام التنسي بالتملق كبيرة في حقه ، بل هو وهم ، وقد بيَّن في مقدمة «نظم الدر والعقيان» أنه ألفه للسلطان محمد المتوكل ، وقال في آخره : «بل كان أوفر الدواعي إلى جمعه ، والأسباب الحاملة على وضعه إتحاف ذوي الألباب بما فيه من الملح المستغربة ، وتحريكهم إلى استعمال ما تضمنته حكاياته وأشعاره المستعذبة ، من أخلاق شريفة ، ومحاسن ظريفة ، وشيم حسنة ، وخلال مستحسنة ، تحمل على التخلق بالخلق الحسن . . .»[5]

---

(١) تاريخ الجزائر الثقافي : د . أبو القاسم ٦٣/١ .

(٢) مقدمة الباب السابع المحقق : د . بوعياد ص ٦٠ ، ٦٢ .

(٣) المرجع السابق ٧٥ .

(٤) تاريخ الجزائر الثقافي ٦٣/١ .

(٥) نظم الدر والعقيان ورقة ٣٣٩ .



لقد جاء هذا الوهم في النظر في باب واحد ، فلو حقق الكتاب كله جملة واحدة لم يبق هناك سبيل للطعن ، ولرفع الوهم وأزيل اللبس ، فحينئذ يعرف فضل الرجل ومنزلته العلمية . فإن المؤلف ذكر في القسم الثاني -من الكتاب- ما يختص بالملك من الخلال ، وما يليق به من حسن السيرة وجميل الخصال في ثلاثة أبواب .

ومما أورد فيه قوله تعالى : **﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾**(١) .

وقوله ﷺ **«كل أمير لم يحط رعيته بالنصيحة لهم لم يـَرَح رائحة الجنة»**(٢) .

وانظر أيضاً ما قال في باب العدل والجور ، وهو أعظم أبواب الكتاب وأهمها في نظري . ومن الإنصاف وقول الحق ما قاله الشيخ محمد الميلي السلفي : «من تأمله -أي الكتاب- علم مكانة الرجل في العلم والكياسة ، ونصح سلطانه وتنبيهه إلى ما فيه صلاح الدولة ، بأسلوب لا يشعر معه السلطان بتدخل في شؤونه ، أو انتقاد لحكومته ، واسم الكتاب قاصر جدا عن مغزاه ، ولعل قصوره مما اقتضته كياسة المؤلف»(٣) .

أقول : هذا أسلوب تربوي درج عليه الكتاب والأدباء ، ومنه الأدب الرمزي ، بحيث إذا طالعه الأمير تحرج من الخروج عليه ، ويحمله ذلك النصح والتوجيه على الاقتداء بسياسة الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين .

ومن جهة أخرى فإن طبيعة العصر غير العصر ، والمفاهيم غير المفاهيم ، فلا نحاول أن ننظر بمفاهيمنا ومقاييسنا ، وتصوراتنا وما يخيل إلينا ، وما رسب في عقولنا ، ونجعل ذلك معياراً نقيس به أحوال المتقدمين ، ومن الإنصاف لمن يريد تقويم شخص ما ، وتقدير فكره وعمله أن يضعه في إطاره التاريخي الخاص ، لا يعدو به زمانه ومكانه إلى زماننا نحن ومكاننا .

---

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) نظم الدر والعقيان ورقة ١٢٥ إلى ٢٤٩ ، انظر : صحيح البخاري (ط أديب) ٩٧/٦ .

(٣) تاريخ الجزائر ص ٨٦٧ .



وأيضاً شهادة معاصريه له -أمثال الشيخ عبدالكريم المغيلي والإمام السنوسي- بالشجاعة ، وبعدم المداهنة والخوف ممن يخاف شره ، وتتقى شوكته ، تنفي مزاعم الدكتورين من القول بالتملق والتكسب ، وتبيِّن أن ما زعماه فيه بعيد عن الصواب ، مجاف للحقيقة .

والحقيقة أن المتأمل لنص الفتوى[1] يتبين موقف التنسي الصلب الشجاع في قضية يهود «توات» . ولولا مكانته العلمية ، وشجاعته ومجاهرته بالحق ما توجه أحد من فقهاء عصره إلى استفتائه في القضية ، واعتماد فتواه .

هذا ما أردت إيضاحه بمقتضى الأمانة العلمية بعيداً عن التعصب الذي يعمي ويصم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

❍ ❍ ❍ ❍ ❍

(١) انظر نص الفتوى بكامله في : المعيار المعرب للونشريسي ٢/٢٥٢ .

الفصل الثالث

دراسة الكتاب ووصف نسخه

وفيه مباحث :

١- اسم الكتاب وتوثيقه .

٢- توثيق نسبته .

٣- موضوع الكتاب .

٤- منهجه وأسلوبه .

٥- مصادره في كتابه .

٦- منزلته بين شروح الضبط :

أ- قيمته العلمية .

ب- مقارنة بينه وبين أهم الشروح .

جـ- أثر الإمام التنسي فيمن بعده .

٧- ملاحظات على شرحه .

٨- وصف نسخه المخطوطة وأماكن وجودها .

اســـم الكتـــاب :

قال المؤلف في صدر مقدمته : وسميته بـ «**الطراز في شـرح ضبـط الخـراز**» ، وهو الذي ذكره تلميذه أحمد بن داود(١) .

وقد اتفقت جميع النسخ وأصحها على هذه التسمية على كثرتها ، وهو الصحيح .
وجاء ذكره في بعض نسخ الطراز بعنوان : «السراج في شرح ضبط الخراز»(٢) ، وهو تصحيف .

كـمـا أن هناك من الناقلين من تصرف في اسم الكتـاب ، وذكره باسم : «شـرح الضبط»(٣) ، أو باسم : «تأليف في الضبط»(٤) . وذكره نساخ المصاحف باسم : «الطراز على ضبط الخراز»(٥) وكل هذا جار على سبيل الاختصار ، والصواب ما تقدم .

توثيـق نسـبتـه إلى مصنفــه :

لقد حظي شرح التنسي المسمى : «الطراز في شرح ضبط الخراز» بعناية العلماء واهتمامهم به ، وهو معروف لديهم قديماً وحديثاً .

وسـأشـيـر إلى بعض الدلائل التي تثبت أن هذا الشـرح من تأليف الإمـام أبي عبدالله محمد بن عبدالجليل التنسي ، منها :

* اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسـبة هذا الشـرح إليه ، وخاصة أهل الضبط والرسم منهم ، وتقدم ذلك في ذكر اسم الكتاب .

---

(١) ثبت أبي جعفر ٣٧٣ .

(٢) انظر : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٦٩ .

(٣) انظر : دليل الحيران ص ٥ .

(٤) انظر : نيل الابتهاج ٣٢٩ ، والبستان ٢٤٨ ، وتعريف الخلف ١٦٤/١ .

(٥) كما في : «تعريف بهذا المصحف الشريف» في آخر المصاحف .

* تصريح المؤلف نفسه في ديباجة مقدمة الشرح على اسمه الكامل، وورد ذلك في جميع النسخ المخطوطة على كثرتها، وكذلك في فهارس المكتبات، مما يزيد من توثيق اسمه ونسبته إلى المؤلف.

* ذكرته كتب الضبط والرسم القديمة والحديثة، ونقلت منه وأشادت به، وقل أن يخلو كتاب منها من النقل عنه، وستجد ذلك عند أئمة الرسم والضبط من المحققين بدءاً من تلاميذه حتى المؤلفين المعاصرين[1].

ولقد قمت بمقابلة هذه النقول على شرح الإمام التنسي فإذا هي نفسها.

* ومما يزيد في تأكيد نسبته إليه أسلوبه في الشرح، وفي بقية كتبه الأخرى يجري على نمط واحد، وتلمس ذلك جيداً حتى في شعره، واستعمال بعض الكلمات وتكرارها.

ومما جاء في قصيدة يمدح فيها محمد المتوكل:

«فطورا يرى وضع الحروف مبينا وطوراً ترى الأشكال والمط والنقط»

إلى أن قال:

«فمن ذا الذي يسطيع حصر خصالهم وإن دام منه البحث والجد والضبط»

وتكرر ذلك في مواضع[2]، فإن استعمال كلمات الرسم والضبط والنقط جارية على لسانه حتى في إنشاده الشعر، وفي مواضع هي أبعد ما تكون بينها مناسبة لذكر النقط والشكل[3].

فالشرح إذن من حيث نسبته إلى المؤلف لا شبهة فيه، وما تقدم دليل كاف لإثبات ذلك.

---

(١) ثبت أبي جعفر ٣٧٣، فتح المنان لابن عاشر ورقة ٩٩، ١٠١، ١٠٣، بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ورقة ٧٠، ٧٦، تقييد إصلاحات ابن جابر ورقة ١٢.

(٢) نظم الدر والعقيان ورقة ١٢٣.

(٣) المصدر السابق ورقة ٢٧٤ وما بعدها.



موضوع الكتاب :

موضوع الكتاب هو شرح ضبط الخراز ، المسمى بـ «عمدة البيان» المتصل اليوم بذيل : «مورد الظمآن» .

وبين الإمام التنسي في مقدمته الغاية من شرحه ، ثم ذكر سبب تغيير الخراز نظم الرسم ، ولم يغير نظم الضبط ، وبين فائدة اتباع الضبط الرسم ، والفرق بين علم الضبط والرسم .

وبين سبب اختياره نقط الخليل وهو الشكل المطول ؛ لكونه اشتهر في عصره ، وهو اختيار أبي داود ، خلافاً لأبي عمرو فإنه اختار نقط أبي الأسود ، وحث عليه ، وترك شكل الخليل .

وهذا ما يجب أن نلحظه من البداية ، لأن الناظم كثيرا ما يقتصر في بعض المسائل على مذهب أبي داود ، ويعتمد عليه كثيراً في هذا الرجز[1] ، وتبعه على ذلك الإمام التنسي .

والملاحظ أن موضوع الشرح هو موضوع النظم ، لذلك فإن موضوعات الشرح هي موضوعات النظم نفسها ، إلا أن النظم لم يساعد ناظمه على استيعاب جميع المسائل والأوجه ، وعزو الخلاف ، وخاصة إذا علمنا أن الناظم لم يغير قسم الضبط على غرار ما فعل في نظم الرسم ، فالشارح كمل هذه الجوانب وأضاف في كل باب وفصل تتمات مما لم يذكره الناظم ، وهو من صلب الموضوع كما يتبين في الفقرة التالية .

منهجه وأسلوبه :

مما لا شك فيه أن منهج الشرح لنظم ما ، يرجع إلى طبيعة النظم ، وإلى اختيار الشارح هدفا معينا من شرح النظم ، ومن ثم تتعدد المناهج في مجال الشروح حتى

---

(١) انظر : تقييد على الضبط من شرح الفرمي ورقة ٢٥٢ .

في كتاب واحد كما حصل في نظم الخراز ؛ نظرا لاختلاف وجهات النظر لدى الشارحين ، وتباين أهدافهم .

وإن الإمام التنسي تحدث في مقدمة شرحه عن الأسباب التي دعته إلى القيام بعمل شرح على نظم الخراز في الضبط ، وأشار إلى بعض منهجه وغايته في ذلك ، وذكر من بين تلك الأسباب ما لمسه واطلع عليه عند بعض الشراح من الاختصار المخل ، والتطويل الممل ، فعزم على شرحه شرحا يكون متوسطا بين الاختصار والتطويل ، وهذا أدعى للفهم والقبول وأنشط للقارئ ، وقد صرح بذلك في مقدمته فقال :

«فإني لما رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبدالله الشريشي ، الشهير بالخراز ، وجدتهم بين مختصر اختصاراً مخلاً ، ومطول تطويلا مملاً ، فاشتاقت نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا ، يكون أنشط لقارئه ، وأقرب لفهم طالبه»[1] .

وهناك أمر آخر ملحوظ في شرحه ، وإن لم يشر إليه أن الشراح أغلب ترجيحاتهم واختياراتهم مخالفة لما عليه أهل هذا الشأن بخلاف المؤلف ، لذلك نال شرحه القبول والرضا ، واعتماده في ضبط المصاحف .

ولقد وقفت -بحمد الله- على أشهر الشروح وأهمها ووجدت الاختصار المخل ، والتطويل والإطناب الممل ، فمن الأول شرح أبي عبدالله المجاصي البكاء ، ومن الثاني شرح حلة الأعيان للحسن بن علي الرجراجي ، كما سيأتي .

وإني من خلال دراستي لشرحه حاولت تلخيص منهجه وأسلوبه فيه ، وظهر لي ذلك في النقاط الآتية :

١- كان يستعمل أسلوب السجع ، وهو قليل جاء منه في أول باب الهمز ، وأول باب النقص من الهجاء ، خاليا من التصنع والتكلف ، وباقي أسلوبه مرسل مع جزالة الألفاظ وحسن الاختيار ، وجودة التركيب ، ليس فيه غموض أو تعقيد ، وشرحه مفهوم واضح ،

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ص : ٥ ، ٦ .



وهذا لسعة علمه ودقة فهمه ، وتمكنه من هذا الفن وكونه أديباً عالما مفسرا مقرئا .

٢- قام بتفسير ألفاظ الناظم وتوضيحها ، وتبيين المراد منها ، وبذل جهده في إخراج محترزات الناظم ، كما جاء عنه في أثناء الحديث عن ضبط الهمزة المسهلة أو المبدلة حرفا متحركا ، فإنها تجعل نقطة حمراء ، فقال : «وأخرج بقوله : «أو بالبدل إذا تحرك» مواضع ، منها : «أريت ، ءآلله عند من يقرأها بإبدال الهمزة حرف مدّ فإنها لا تجعل في موضعها نقطة»[(١)] .

وقيد مطلق كلام الناظم ونبه عليه ، فقال :

«أطلق الناظم في قوله : «أو بالبدل إذا تحرك» ، ولابد من تقييده إذا ما يؤدي الإبدال فيه إلى الإدغام ، وليس حكمه ذلك ، بل لا تجعل فيه نقطة أصلاً ، وذلك مثل : «النسيّ» لورش ، و«النبيّ» في حرفي الأحزاب لقالون[(٢)] .

وذكر الوجوه التي يحتملها نظم الخراز ، ولم يفته أن ينبه على ما جاء زائدا لغير فائدة ، وتلحظ ذلك في رده على أبي عبدالله المجاصي حيث جعل كلام الناظم دالا على ثلاثة أوجه ، فقال التنسي : « . . . ووجهان لم يقل بهما أحد من أئمة النقط ، وكلام الناظم بعيد عما ذكر»[(٣)] .

وكان هذا في ضبط نحو : «من وّال»[(٤)] .

٣- قام الإمام التنسي بالتعليل والتوجيه لأغلب الأحكام ، وتلمس ذلك واضحا جليا في شرحه ، ولقد صرح هو نفسه بذلك فقال : «ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة إلا شيئا يسيرا أدى إليه تحري الصواب مما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، لا إلى تغيير حكم مما في الكتاب . . .»[(٥)] .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المرجع السابق ص : ٧٦ .

(٤) المرجع السابق ص : ٧٣ .

(٥) المرجع السابق ص : ٤٧٣ .



ولقد حذف هذه الأبحاث والتعاليل الإمام المارغني في كتابه : دليل الحيران ، حيث اختصر شرح التنسي[1] ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

٤- تعرض لتتمات أمور أهملها الناظم ، أو لم يشر إليها أو لم يفصل القول فيها ، وإن هذه الأمور لم تفت الإمام التنسي ، ونبه عليها بقوله : «تنبيه» أو «تنبيهان» أو «تنبيهات» ، وهذا شائع في الشرح لا يحتاج إلى مثال[2] .

٥- أنه التزم بإيراد الأبيات كاملة ، واتبع في ترتيبها على حسب ما رتبها ناظمها ، وقد لاحظ ذلك المحقق الحسن الزياتي ، فقال : إن ترتيبه في بعض النسخ :

«فكلما الألف . . .» البيتين ، «وزيد ما في مائة . . .» البيت ، «وزيد أيضاً ياء من ءاناءي . . .» البيت ، «وآخر الياءين من بأييد . . .» البيت ، ثم «وبعد واو الفرد» .

وفي بعض النسخ كترتيب التنسي ، وحكم عليه بالصواب ، لأنه على الترتيب الطبيعي ؛ إذ تكلم على المواضع التي زيدت فيها الألف حتى فرغ منها ، ثم تكلم على ما زيدت فيه الياء ، بخلاف الصنيع الآخر[3] .

وقد خالف هذا الترتيب الرجراجي في شرحه ، وهو مخالف للصواب[4] .

٦- وأيضاً فإنه استعمل في شرحه الحوار -وهو أسلوب القدماء- فهو عندما يقرر المسألة ، يورد عليها ما يمكن أن يعترض به عليه ، ثم يجيب على هذا الاعتراض ، ويعتمد على عبارة «فإن قيل» ، لذكر الرأي المخالف أو المتوقع إيراده ، ويجيب عليه بقوله : «قلت» .

وعندما لا تُرضيه بعض أقوال الشراح أو تعليلاتهم ، يقول : «وفيه نظر» ، أو «لم ينص عليه القدماء» أو «هو رأي فاسد» .

---

(١) دليل الحيران : المارغني ص : ٥ .

(٢) انظر : مثلا : الطراز ص : ١٢٢ .

(٣) حواشي الزياتي ورقة ٣٥ .

(٤) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢٧٧ .



٧- اهتم بالإعراب حيث كان لا يفوته أن يعرب كلام الناظم ؛ لأنه يترتب عليه توضيح المعنى ، ويحرص على الاستشهاد بأبيات من الشعر ، وغالبا ما يكون ذلك في آخر شرح البيت .

٨- عنايته بأقوال علماء السلف ، ورد كلام المتأخرين وتكرر ذلك منه في مواضع كثيرة ، حيث يهتم بكلام القدماء ، ويشتد على أقوال المتأخرين ، وقد صرح بذلك في أول باب الهمز فقال :

«ونحن -إن شاء الله- نبيّن بحسب الاستطاعة من كلامه المقصود ، معتمدين في ذلك على ما عند أبي عمرو ، وأبي داود إذ هما في هذا الشأن أعظم قدوة ، وعليهما اعتمد مَن بعدهما وبهما الأسوة ، إلا ما لابد منه مما ذكر غيرهما مما نراه تتميماً لما عندهما ، وكلّ ما خالف ما لهما في ذلك من الأغراض ، فجدير بالإنكار والإعراض ، وإن وقع منهما الوهم في التافه القليل ، فمن عدت سقطاته فهو النبيل»[1] .

ولقد وفى بما صرح فكان أكثر اعتماده على أبي عمرو ، وأبي داود والناظم وآراء القدماء ، ولم يخالف في ذلك إلا في أمور قليلة اجتهادية ، أداه إليها نظره واجتهاده فيما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، كما سبق بيانه .

والتزم النقل من المحكم ، وذيل المقنع للداني ، والتنزيل وذيله لأبي داود ، ولم يخرج عنهما في أغلب ترجيحاته واختياراته إلا في الأقل ، حيث يوافق الداني مرة ، وأخرى أبا داود ، وإذا وجد مندوحة فيما ظاهره الخلاف بين أبي عمرو وأبي داود ، فإنه يوفق بينهما ويجمع بين الرأيين ، ويظهر ذلك في حديثه عن ضبط : «يلوون» ، فذكر كلام أبي عمرو وأبي داود ، ثم قال : «فرأى بعضهم فيه ثلاثة أوجه ، والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني ، فليس فيه إلا وجهان»[2] .

وإذا جاء كلام القدماء فيه بعض ما يراه مخالفا يتأول ذلك ويحمله على

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ١٥٢ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٧٢ .



الصـواب ، كـمـا فـعـل عند ضـبـط : ﴿لنسـفـعـاً﴾ ، ﴿ليكونا﴾ ، ﴿إذاً﴾ قـال : «ولو قـدم هذا البيت على ما قـبله ليـدخل فـيـه الخلاف كـمـا دخل في غـيـره لكان أحسن» ، وحمله على ذلك ظاهر لفظ الداني وأبي داود ، فإنهما قالا فيه : «النقاط متفقون على جعل النقطتين -التنوين- على الألف» .

والمحققون حملوا كلامهما على حذف مضاف ، أي على اختيار جعل النقطتين .

وهكذا تراه شديد التمسك بأقوال علماء السلف من أول الشرح إلى آخره . وهذا أمر ملحوظ حتى في باقي مؤلفاته .

٩- من الواضح الجلي في هذا الشرح أن مصنفه الإمام التنسي كان شديد التأثر بصاحب النظم الخراز . ظهر ذلك وتجلى في تصويبه لمعظم آرائه ، ورده على كل الاعتراضات التي أوردها الشراح عليه .

ومن ذلك قوله : «واقتصر على اندراج هذا -أئفكا وأؤنبئكم- في عموم التسهيل بين بين الذي يكتفى فيه بالنقطة ، وذلك منه حسن جدا ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[1] .

ومنه قوله : «واعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت -ولك في ءأنت أن تعتبره- هو من رأيه -رحمه الله- إذ لم يتكلم القدماء في ذلك ، وكلامه في ذلك صحيح ، وفيه دليل على تمكنه في هذا الفن»[2] .

أما الاعتراضات التي أوردها الشراح على الناظم والقدماء لم يتركها ويمر عليها ، بل يناقشها ويردها بحجج قوية ، معتمداً في ذلك على رسوخ قدمه في هذا الفن ، وغزارة علمه ، وهذا ملاحظ في جميع الشرح وفي كل الاعتراضات ، ونختار مثالا يبيِّن شدة تأثره بالناظم ، لأن الرد كان فيه بعض الشطط .

فمن ذلك أن بعض الشراح قال : «ترك الناظم حكم صلة ميم الجمع إذا لم يقع بعدها همز ، فتركه لها غفلة وسهو» .

قال الإمام التنسي : «وعندي أن قائل هذا هو أولى بوصف الغفلة والسهو ؛ لأن

(١) الطراز للإمام التنسي ص : ٤٤ ، ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ص : ٢٢٩ .



الناظم إنما تكلم على مقرأ نافع ، ووصل الميم قبل غير الهمز ، لم يثبت إلا من طريق الحلواني عن قالون ، وهي غير مشهورة ، فلذلك أعرض عنها ، بخلاف غير الناظم ممن تكلم على السبعة ، فإنه يلزمه ذكرها لثبوتها في قراءة ابن كثير باتفاق»[١] . وهو المثال الوحيد الذي رأيت فيه بعض الوهن في رد الاعتراضات ، حيث اعتذر للناظم والتمس له عذراً حتى قال : «وهي غير مشهورة»[٢] .

ولو قال : داخلة في حكم الصلة لكان أسلم ، والقول بعدم الشهرة غير صواب ، بل هي مشهورة[٣] .

أما ردوده على سائر الاعتراضات فكانت تنبئ عن غزارة علم ، وتمكن في الفن ، وطول نفس في المناقشة .

وفي مقام رده على اعتراضات المتأخرين على كلام القدماء قال : «نقض جماعة من المتأخرين قاعدة القدماء في قولهم : مهما كان ثالث همز الوصل مضموما ضما لازما ، ضم الساكن قبله ، عند من يستثقل الخروج من كسر إلى ضم بأن قالوا : يلزمهم الضم في مثل : ﴿كذبت عاد المرسلين﴾ من المنون ، وفي مثل : ﴿إن الحكم إلا لله﴾ ، من غير المنون ، وقالوا : إنما الصواب أن يقال : إذا ضم ثالث همز الوصل المضموم ، فلا يرد حينئذ النقض المتقدم .

قلت : والذي عندي أن كلام القدماء صحيح ، وهذا النقض غير لازم ؛ لأن ما نقضوا به ليس المضموم فيه بثالث لهمزة الوصل ، وإنما هو أول كلمة أخرى ، وهمزة الوصل فيه لا ثالث لها ألبتة ؛ لأن كلمتها ثنائية ، والله أعلم»[٤] .

وهكذا لم يسلم لأي اعتراض يرد على الناظم وكلام القدماء ، بل يناقشه ويرده ،

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص : ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص : ١٣٢ .

(٤) المرجع السابق ص : ٢٤٣ .



ولم يمنعه ذلك من إبداء رأيه في بعض مقولات الناظم ، ومناقشته فيها ، والاستدراك عليه ومخالفته[1] .

أما موقفه من شراح نظم الخراز ، فكانت له معهم مواقف شديدة في المناقشة ، والرد بالأدلة والبراهين ، لكنه التزم إزاء ذلك الصمت المطلق عن التصريح بأسمائهم ، أو بمؤلفاتهم ، وبتوفيق من الله اهتديت بعد البحث والمقارنة والموازنة والتتبع إلى من كان يعنيه منهم بقوله : «وزعم بعضهم» ، وكان قسِياً في الردِّ عليه .

ومن أمثلة ذلك عند ذكره جرة النقل لورش ، وقرر أن تجعل الجرة في محل الهمزة فقال : «وزعم أبو العاصي في الكشف أن تجعل في موضع المفتوحة فتحة ، وفي موضع المضمومة ضمة ، وفي موضع المكسورة كسرة ، حتى اغتر به كثير ممن لا معرفة عنده ، ولا تحقيق معه ، وذلك غير صحيح ، إذ ليس في الحركات دلالة على السقوط ، بل تفيد نقيض المراد ، إذ تدل على أن ذلك الحرف محرك ، فيلزم ثبوته وصلا ووقفا»[2] .

ويقصد بذلك أبا عبدالله المجاصي في شرحه على الضبط ، لأنه استحسن وصوب ما قاله صاحب الكشف[3] .

ومثال آخر يبيِّن موقفه من الشراح ، عند ذكرما تحتمله زيادة الياء في نحو : ﴿من نبإى﴾ قال في الرد على من جمع بين العلامتين : علامة التحقيق وعلامة التسهيل قال : «وأما جعل علامتين لحرف واحد على قراءة واحدة ، فشيء لا يعقل ، وخرَّج بعضهم هنا وجوها أخرى ، كلها هوس بني على ظن فاسد»[4] .

ويقصد بذلك الحسن بن علي الرجراجي ، فذكر الوجوه الثمانية المنصوص عليها في المحكم ، وزاد سبعة أوجه بالقياس[5] .

---

(١) كما فعل عند قول الناظم : «مستنبطا من زمن الخليل» ، الطراز ص : ١٤ .

(٢) الطراز للإمام التنسي ص : ٢٥٢ .

(٣) شرح الضبط لأبي عبدالله المجاصي ورقة ٧٦ ، وانظر حلة الأعيان للرجراجي ورقة ١٧١ .

(٤) الطراز ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٥) حلة الأعيان ورقة ٢٦٤ .



وتبرز شخصية الإمام التنسي قوية في شرحه من خلال المناقشات التي يرد بها على شراح قسم الضبط ، ويظهر طول باعه في الرد على الحسن بن علي الرجراجي ، حيث جعل الألف في الألفاظ الثمانية الآتية زائدة وتلزمها الدارة ، وهي : «لكنا» و«ابن» و«أنا» و«إذا» و«لنسفعا» و«ليكونا» و«لأهب» على قراءة الياء ، و«لإيلاف» على قراءة ابن عامر بإسقاط الياء .

وتناول الإمام التنسي بالتفصيل كل لفظ على حدة وبيَّن ما توهمه الرجراجي ، ورد ذلك بأدلة وبراهين(١) .

١٠- ومما يلاحظ في منهجه أنه التزم التوسط والاعتدال والتركيز في الشرح ، فلا يوجد عنده إطناب ممل ، كما عند الرجراجي ، ولا اختصار مخل ، كما عند المجاصي والجزولي ، بل هو جامع بين الإيجاز والإطناب ، فهو في مقام الحاجة إلى البيان يتكلم كلاماً يفي بالمقصود ، وفي مقام البيان والوضوح يتكلم كلاماً مختصراً وافيا بالغرض غير مخل بالمعنى .

١١- ومن منهجه أنه سلك منهج أبي عمرو الداني وأبي داود ، فأخذ آراء القدماء ، وأعرض عن الآراء الضعيفة والأقوال الواهية ، وإذا نقلها ناقشها وبيَّن ضعفها ، وذكر الراجح والمختار منها .

مصادره :

لقد بيَّن المؤلف الإمام التنسي مصادره في ديباجة باب الهمز ، فقال :

«ونحن إن شاء الله نبيِّن بحسب الاستطاعة من كلامه المقصود ، معتمدين في ذلك على ما عند أبي عمرو وأبي داود ، إذ هما في هذا الشأن أعظم قدوة ، وعليهما اعتمد مَن بعدهما ، وبهما الأسوة ، إلا ما لابد منه مما ذكر غيرهما ، مما نراه تتميماً لما عندهما ، وكل ما خالف ما لهما في ذلك من الأغراض ، فجدير بالإنكار

(١) الطراز ٤٠٧ .



والإعراض ، وإن وقع لهما الوهم في التافه القليل ، فمن عُدَّت سقطاته فهو النبيل»[1] .

وقال في خاتمة الشرح : «وقد تحرينا فيه الصواب جهد الاستطاعة ، ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة إلا شيئاً يسيراً ، أدى إليه تحري الصواب مما يرجع إلى التوجيه والتعليل»[2] .

ونلاحظ أن الإمام التنسي قد استوعب هذين المصدرين ، وأفاد منهما ، ولم يبيِّن أسماء المؤلفات ، بل اكتفى بذكر الشيخين ، ولا شك أنه يعني بقوله : «ما عند أبي عمرو وأبي داود» ما يلي :

١- المحكم في نقط المصاحف ، وذيل المقنع ، لأبي عمرو .

٢- التنزيل ، وأصول الضبط ، لأبي داود .

هذا ما صرح به التنسي ، بل صرح بالمؤلِّفَين فقط ، ومن خلال المقارنة والموازنة تبين أنه يقصد هذين الكتابين ، ولقد استوعب المصدرين ، ولم يفته شيء منهما في كل مسألة من مسائل الضبط ، فعندما يتعرض لشرح البيت يذكر كلام أبي عمرو وأبي داود ، وما ذهب إليه كل منهما ، وهذا أمر ملحوظ من أول الشرح إلى آخره ، ونقل عبارات وجملاً من المحكم لأبي عمرو ، وأصول الضبط لأبي داود ، تارة بالمعنى ، وتارة بالحرف ، وتارة يناقش ويوازن بين المصدرين ويختار .

* ومن المصادر التي راجعها وأفاد منها ، ولم يشر إليها ، واكتفى بذكر المؤلف فقط : أبو إسحاق التُّجِيبي ، ولا يخلو كتاب في الرسم والضبط من ذكر هذا الشيخ ، وكان الرجراجي يشير بقوله : «الأشياخ» إلى الداني وأبي داود والتجيبي .

وكان اعتماده عليه قليلا ، حيث تابعه على قوله في : «لنسفعا ، وليكونا ، إذا» من إجرائه مُجرى المنصوب المنون فيدخل فيه الخلاف المذكور[3] .

(١) الطراز ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق ٤٧٣ .

(٣) المصدر السابق ٤٥ .



وكان يناقشه ويرد قوله غالباً ، كما فعل عند النقل لورش[1] . ولم يذكر مؤلفاته .

ومن المصادر التي جاء ذكرها في الشرح :

* أبو العاصي وكتابه الكشف ولم يشر إليه إلا في موضعين ، وهو المؤلف الوحيد الذي ذكره وذكر كتابه ، وكان ذلك في مقام الرد والمناقشة على ما ذهب إليه من جرة النقل وهو رأي غريب ، وقد تقدم ذكره في منهجه .

والحاصل أن الإمام التنسي لم يصرح باعتماده إلا على أبي عمرو ، وأبي داود . وجاء ذكر أبي إسحاق التجيبي وأبي العاصي عرضا ، وإن كان الأول أفاد منه أكثر .

وفيما عدا ذلك لم نجد أي تصريح أو تلميح إلى ذكر المصادر ، أو ما يستدل به على استعمال بعض المصادر ، وإن كان ذلك يكفيه ، ففي كلام أبي عمرو وأبي داود غناء ، وكل من جاء بعدهما عالة عليهما .

إلا أنك تلمح من كلامه : «لما رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبدالله الشريشي ، الشهير بالخراز ، وجدتهم بين مختصر اختصارا مخلاً ، وبين مطول تطويلاً مملاً ، فاشتاقت نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا»[2] .

أنه اطلع على شروح كثيرة : المطولة والمختصرة التي سبقته ، ويتأكد ذلك في مناقشاته وردوده .

إذاً مما لا شك فيه أنه استفاد من الشروح السابقة عليه ، ولكنه التزم الصمت والسكوت المطبق ، ولن تجد أي إشارة أو لفتة إلى الشروح التي سبقته ، مما أفاد منها أو رد عليها وناقشها ، ولم يذكر لا أسماء الشروح ولا أسماء مؤلفيها ، وستجد في ذلك التحفظ المطلق ، واكتفى بقوله :

«وزعم بعضهم» ، و«قال بعضهم» ، و«توهم بعضهم» ، و«جماعة من المتأخرين» ، و«بخلاف ما توهمه بعضهم» ، و«حتى اغتر به كثير ممن لا تحقيق معه» .

وهذا يقابلك من أول الشرح إلى آخره ، وستجد ذلك غالبا في مقام الرد

(١) الطراز ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) المصدر المذكور ٥ .



والمناقشة ، وتفنيد آرائهم ، وهذا ما أوجب لي صعوبة كبيرة في عزو الأقوال إلى أصحابها ، وتخريج كلام الشارح ، وهذا سبب قلة ذكر الأعلام ، ولكن -بتوفيق الله- لقد وقفت على أهم الشروح التي كان يشير إلى مؤلفيها بقوله : «وزعم بعضهم . . . إلخ» ، بضمير الغيبة ، سواء كانت من الشروح المطولة أو المختصرة ، وأهمها :

١- حلة الأعيان على عمدة البيان للحسن بن علي الرجراجي ، وإياه كان يعني بقوله : «وزعم بعضهم» ، وله معه مناقشات طويلة ، وإياه كان يعني بقوله : «تطويلاً مملاً» ، وأشرت إلى ذلك في هوامش التحقيق . ولا شك أنه استفاد من هذا الشرح الكبير استفادة ظاهرة .

٢- شرح ضبط الخراز لأبي زيد عبدالرحمن القصري الشهير بالفرمي ، ومن القرائن التي تدل أنه قد اطلع عليه واستفاد منه أن الفرمي نص على إلحاق حرف المدّ في نحو : ﴿يحى الموتى﴾ ، مما بعده سكون ويكتفى عنه بالمط ، فقال : «و﴿يحى الموتى﴾ وبابه يلحق ويكتفى عنه بالمط قياسا على : ﴿تراءا الجمعان﴾ ، إذا حذف الثاني .

قال المقيد : وأخرجه الفرمي من قاعدة بناء الضبط على الوصل ، فإنه مقيس على المستثنيات من تلك القاعدة»[1] .

فرد ذلك الإمام التنسي ، وإياه كان يعني بقوله : «فلا يلحق لإجماعهم على أن النقط مبني على الوصل إلا مواضع مستثناة ، ولم يذكر هذا فيها ، ولا يلتفت إلى من زعم أنه يلحق ، إذ لم يقل به أحد من القدماء»[2] .

٣- ومن الشروح التي اطلع عليها وسكت عنها :

شرح أبي عبدالله المجاصي على الضبط ، وهو من الشروح المختصرة . وقال عنه الرجراجي : «شيخنا مقتدى به في هذا الشأن»[3] . وصرح بنقله منه ، وهو من

(١) تقييد على الضبط من شرح الفرمي ورقة ٢٥٢ .

(٢) الطراز ص ١٣٥ .

(٣) حلة الأعيان ورقة ٥٩ .



المتقدمين على التنسي والرجراجي . ومما يدل على اطلاع التنسي على شرحه أنه كان يعنيه بقوله : «اختصاراً مخلاً» وإياه أراد بقوله : « . . . خلاف ما زعمه من لم يفهم كلام المصنف . . .»(١) .

٤- ومن الشروح التي وصفها الشارح بالاختصار المخل : إعانة الصبيان على عمدة البيان للشيخ محمد بن سعيد الجزولي ، ولم نجد أي إشارة من المؤلف ، أو تلميح أو قرينة تدل على استفادته منه .

٥- منظومة ابن بري في نظم قراءة نافع ، استفاد منها ولم يصرح بها ؛ لأنه ضمَّن شرحه بعض الأوجه في قراءة نافع ، وتبين لي ذلك من اعتذار الشارح للناظم - عندما أغفل ذكر صلة ميم الجمع- بأن صلة ميم الجمع لم تثبت إلا من طريق الحلواني وهي غير مشهورة(٢) .

وإذا قارنت بينه وبين ما جاء في نظم ابن بري في قراءة نافع تجد أنه اقتصر على ذكر رواية أبي نشيط لقالون ، ولم يذكر الصلة في نظمه ، حيث قال :

«وكلها سكنها قالون ... ما لم يقع من بعدها سكون»(٣)

وتابعه على ذلك بعض الشراح ، ومنهم يحيى بن سعيد السملالي ، فقال : «سكن ميم الجمع قالون لأجل تخفيف اللفظ في جميع القرآن في الرواية المشهورة عنه ، وهي رواية أبي نشيط»(٤) .

وهذا يدل عنده وعند الشارح أن رواية ضم ميم الجمع غير مشهورة ، ولذلك قال التنسي : «غير مشهورة» تابعا لهما .

ومن الأدلة على أن مصدره في القراءات نظم ابن بري ، حيث ذكر أن المشهور

(١) الطراز ٧٦ ، وانظر : شرح الجاصي ورقة ٦٩ ، وحلة الأعيان ورقة ٥٩ .

(٢) الطراز ١٣٢ .

(٣) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع للمارغني ٣٥ .

(٤) تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع : يحيى بن سعيد السملالي الكرامي ورقة ١٩ .



في مد البدل لورش التوسط ، فإذا رجعت إلى الدرر اللوامع تجد الكلام نفسه ، حيث قال : «وعن ورش توسط ثبت»(١) .

قال الشارح : «هو المشهور المختار»(٢) .

وأيضاً فإن الإمام التنسي ذكر وجه التسهيل في نحو : «ءالله» وجعله شاذا وستجد ابن بري اقتصر على البدل فقط ، ولم يذكر وجه التسهيل .

وذكر الشارح : «أنه اقتصر على وجه البدل ؛ لأنه هو المشهور»(٣) .

وفي كل ما ذكره لم نجد له تصريحا ، وإنما بالمقارنة ومقابلة النصوص تبين أنه اعتمد على منظومة ابن بري في قراءة نافع ، وتساهل في بعض الأوجه ، ووصفها بعدم الشهرة وحكم على بعضها بالشذوذ . والله أعلم .

منزلته بين شروح الضبط :

١- قيمته العلمية .

٢- مقارنة بينه وبين أهم الشروح .

٣- أثره فيمن بعده .

١- قيمته العلمية :

لم ينل نظم الخراز في الضبط اهتمام الإمام التنسي وحده ، بل نال اهتمام وعناية علماء الرسم والضبط ، فكثرت عليه الشروح ، والحواشي والتعليقات ، والتعقيبات والاستدراكات .

وعلى الرغم من كثرة هذه الشروح على ضبط الخراز ، فإن شرح الإمام التنسي قد حظي بالاعتناء البالغ ، واحتل مكانة رفيعة بين شروح الضبط ، ونال إعجاب علماء الرسم والضبط ، فمدحوه وأثنوا عليه ، فمن ذلك قال تلميذه أحمد بن داود

(١) تحصيل المنافع ورقة ٢٦ .

(٢) المرجع السابق ورقة ٢٧ .

(٣) المرجع السابق ورقة ٣٩ .



الأندلسي : «وكتاب الطراز في شرح ضبط الخراز أجاد فيه وأفاد ، وأحسن ما شاء وأراد»[1] .

وبما جاء في النظم :

«وكـــل مـبـدل مـحـرك فـضــع   تحــريكه من غـيــر تفـصــيل تطع

ولا تضع علـى المســـهـل ســوى   نقـط العــلامـة على الذي روى

إمامنـا التنســـي فـي طـــرازه   فاشحــذ قريحتك في امتيازه»[2]

ومما يدل على إبراز قيمة شرح الإمام التنسي أنه بلغت مخطوطات هذا الكتاب عدداً ضخماً ، وأحصيت له عددا كبيرا يدل على شهرته ، وأهميته ، وانتشاره ، وعم به النفع سائر الأقطار ، وما ذلك إلا لعظم مكانته ، وكثرة فوائده وحسن وضعه ، فشرقت نسخه وغربت .

ومما يزيد في أهمية كتاب الطراز أنه تناول الضبط على قراءة نافع من الروايتين : قالون وورش ، وبقية ضبط القراء العشرة في غالب حاله لا يخرج عن ضبط ورش وقالون ، لأن الضبط قوانين وكليات لجميع القراءات . وقال جماعة من الشـيوخ :

«ولذلك لم يعترض عليه في اشتراطه إبقاء الغنة من النون والتنوين عند الواو والياء ؛ لأن الضبط عنده لا يختص بقراءة نافع»[3] .

ولذلك اعتمده نساخ المصاحف على كل القراءات ، واستفاد منه علماء الضبط والرسم ، واقتبسوا منه ، واستشهدوا بأقواله وآرائه في مؤلفاتهم نظما ونثرا ؛ نظرا لما يحويه شرحه من آراء واختيارات وترجيحاتٍ شخصية لم يُسبق إليها ، فاستحق بذلك أن يكون عمدة المتقدمين والمتأخرين .

واعتبره الدكتور عزة «كتابا نادرا في موضوع النقط ، وأكبر كتاب وضع في موضوع

---

(١) ثبت أبي جعفر ص ٣٧٣ .

(٢) إصلاحات الإمام أبي عبدالله بن جابر الغساني ورقة ٩ .

(٣) طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ورقة ٢٥٨ .



النقط بعد كتاب المحكم وفيه فوائد كثيرة تشرح ما جاء في «محكم» أبي عمرو وتُتمِّمه ، وتزيده بياناً»(١) .

أقول : وكذلك ما جاء في كتاب التنزيل وذيله في أصول الضبط ، وتخير فيه أقوال أبي عمرو وتلميذه ابن نجاح ، وزاد عليهما ما استحسنه من غيرهما من التوجيه والتعليل والترجيح ، فاستحق بذلك قيمة علمية اختص بها من بين سائر الشروح ، والكتب المؤلفة في هذا الشأن ، فغدا بذلك عمدة في نسخ المصاحف وضبطها ، وحتى الذين نقطوا على قراءة غير نافع اختاروه ؛ لأنه حوى مسائل الضبط في أسلوب موجز في عبارات دقيقة ، وفيه سمة الاعتدال والتوسط بين الشروح ، وأغلب ترجيحاته تتفق مع كلام علماء السلف ، كأبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح .

وزاد من أهمية الكتاب أنه سهل العبارة ، واضح المعاني ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، وافٍ بالمقاصد الأصلية والثانوية في شرح النظم .

ولما كان بهذه المكانة وهذه القيمة ، اعتمد عليه علماء محققون من أهل الضبط والرسم ، أمثال : المحقق عبدالرحمن بن القاضي ، والحسن الزياتي ، وعبدالواحد بن عاشر ، وإبراهيم المارغني ، وعبدالرحمن بن إدريس المنجرة ، ورضوان المخللاتي ، وعلي محمد الضباع .

وكل هؤلاء من شيوخ القراءات والضبط والرسم ، ومن أهل هذا الفن . وسأشير إلى كل ما تقدم فيما يأتي لأقيد الكلام بدليله .

٢ - دراســـة مقارنـــة :

ومن تمام البحث أن تجرى موازنة بين شرح التنسي ، الذي اشتهر قديما وحديثا ، وقامت عليه الدراسات من بعده ، وبين أهم الشروح المطولة : كحلة الأعيان على عمدة البيان لحسن بن علي الرجراجي الشوشاوي ، والمختصرة : كشرح الضبط لأبي

(١) مقدمة المحكم : د . عزة ص : ٣٥ .



عبدالله المجاصي البكاء ، وسأركز على الأول منهما ، والقصد من ذلك إبراز قيمة شرح التنسي بطريقة علمية ، وذلك بمقارنته بأبرز الشروح ، لنتعرف على عمل كل منهما ، وما هو الجديد لديهما؟ وهل كان الإمام التنسي مجرد ناقل ، أم أن له مشاركة في تأصيل هذا الفن؟ ، وما هي قيمة كتابه؟ .

وأول ما يلاحظ أن المؤلِّفَين : الرجراجي والتنسي عاشا في النصف الثاني من القرن التاسع ، وكانت وفاة التنسي سنة ٨٩٩هـ ، ووفاة الرجراجي قيل : آخر القرن التاسع[١] ، وكان المغرب موطن الرجلين ، وعاشا في بيئة واحدة وزمان واحد ، فكل منهما شرح قسم الضبط ، فيشتركان في وحدة الموضوع ، وكلا الكتابين مخطوط .

ومنذ الإعداد لهذه الرسالة والاشتغال بها ، فقد كنت أعرض كلام التنسي على كلامه ، أو العكس ، كما ظهر ذلك في الحواشي .

* وأول ما يلفت النظر أن حلة الأعيان للرجراجي لم يكن محظوظا ، فلم يشتهر ، ولم يعتن العلماء به ، بل ولم يعرفوه ، على كثرة حرصي على متابعة ذلك في الشروح المتقدمة والمتأخرة ، لذلك لم نجد من أشار إليه ، أو لمح إليه بنقل أو غيره ، أو حتى لمحة خاطفة ، فقد ضرب عليه الصمت والسكوت ، ونسخه قليلة جداً[٢] .

والعجيب من أهل هذا الفن من شيوخ الضبط والرسم ، أمثال : عبدالرحمن بن القاضي ، وابن عاشر ، والمنجرة ، والزياتي ، والمارغني ، وغيرهم أنهم لم يشيروا إليه ، ولم يذكروه في مؤلفاتهم على كثرة النقل عن غيره .

بينما لقي شرح التنسي حظوة بالغة من لدن العلماء وأهل الضبط ، فأشادوا به ، واقتبسوا منه ، وعلقوا عليه ، واختصروه ، واستشهدوا بأقواله وآرائه في الكتب التي جاءت بعده ، وأصبحت له طريقة ومذهباً . وبلغت نسخه عددا ضخما في الشرق والغرب .

---

(١) انظر : ترجمته في نيل الابتهاج ص : ١١٠ ، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ٢٤٤/١ .

(٢) نسختان فيما نعلم : نسخة في تونس ، وأخرى في المغرب .



وبلغ من عناية العلماء به أن عملت عليه حاشيتان : إحداهما : للمقرئ ، المحقق الحسن الزياتي ، والثانية : للمقرئ عبدالرحمن المنجرة الصغير ، وسيأتي الكلام عليهما .

* يختلف الكتابان في منهج البحث ، فالإمام التنسي خصص كتابه لشرح نظم الضبط للخراز على قراءة نافع ، ولم يزد على ذلك تبعا للناظم ، وإذا جاء عن الناظم ما يفيد أو يشير إلى قراءة أخرى لم يرتض ذلك منه ، كقول الناظم :

«هــذا إذا أبقـيت عنـد اليـــاء والــواو غنــــــة لــدى الأداء»

فنبه على ذلك التنسي ، وقال : «اشتراط الناظم إبقاء الغنة ، الظاهر أنه لا يحتاج إليه ؛ لأن كلامه على ضبط مقرأ نافع ، ولم يرد عن نافع قط الإدغام التام في الياء والواو ، وإنما يُروى عن حمزة من طريق خلف»[1] .

ولم يزد على كلام الناظم ، ولم يعتن بالتقسيم والتبويب ، ثم يشرع في الشرح من أول النظم إلى آخره بدون تمهيد وتقديم ، فشرحه متصل الحلقات .

بينما نجد الرجراجي في شرحه تجاوز شرح النظم إلى ذكر الضبط على القراءات السبع ، وبما خرج عن السبع ، وقدم لشرحه بعشرين فصلا في أمور مهمة ، تتعلق بضبط ونقط المصحف وتاريخه ، تكاد تكون جزءا مستقلا ، ثم يشرع في شرح كلام الناظم .

يبدأ في شرح البيت بحصر وتحديد نقاط البحث في شكل أسئلة يقدمها قبل الشرح ، ثم يجيب عليها ، وفي كل ذلك يعتني بذكر الباب وما يشتمل عليه من فصول أو مطالب ، ويستوعب كل ما يتعلق بالبيت مستقصيا في كل مسألة ما تحتاج إليه من بيان ، ثم يأتي إلى كلام الناظم .

ونلحظ دقة الرجراجي في تحديد عناصر البحث وحصرها في نقاط ، ثم الكلام عليها واحدة واحدة ، في حين نجد أن التنسي لا يهتم بذلك .

* كذلك نجد أن الرجراجي يتطرق لشرح بعض القضايا التي قد لا يكون لها

---

(١) الطراز للتنسي ورقة ٥٩ .



علاقة بموضوع الناظم[1] ، بخلاف التنسي فإنه مع الناظم لا يتقدم عليه ولا يتأخر ، والرجراجي أبعد عن كلام الناظم ، بل إن النظم وناظمه ضاعا في خضم التوسع والاستطراد والتطويل ، ولم يعودا بارزين .

* التزام الإمام التنسي وعنايته بأقوال علماء السلف ، وقد صرح بذلك ولم يخرج عما عند أئمة هذا الشأن إلا ما يرجع إلى التوجيه والتعليل ، وردوده على المتأخرين ومناقشته الشديدة لهم ، ورد اعتراضاتهم على الناظم .

في حين نجد أن الرجراجي لم يلتزم بذلك ، بل توسع وقاس الأشباه والنظائر على المنصوص ، وذكر الأوجه الكثيرة وركب هذه الأوجه حتى خرج عن حد الاعتدال ، حيث ذكر في ضبط ﴿ءامنتم﴾ ستين وجهاً ، وفي باب «ماء» تسعة وخمسين وجهاً[2] .

ولتوسعه في ذكر الأوجه القياسية والتعاليل والأبحاث عناه التنسي بقوله : «تطويلاً مملاً» ، ورد هذه الوجوه بقوله : «كلها هوس بُني على ظن فاسد» .

* ومما نلاحظه في شرح الرجراجي غزارة المادة التي حشدها في شرحه ، وهي تكاد تعم الشرح كله ، فهو يزخر بالقراءات وضبطها وعللها ، وبسط الخلاف فيها ، وعزو الأقوال إلى أصحابها ، ومن ثم اختلف حجم الكتابين .

بينما نجد أن الإمام التنسي يقتصر على شرح الأبيات ، ويزيد على ذلك بما يجلي المعنى ، ويوفي بالمقصود ، واقفا عند أبي عمرو وأبي داود .

* والصفة الغالبة التي نلمسها في شرح الرجراجي هي : الشمول والاستقصاء ،

---

(١) انظر : ورقة ٢٢ جره الحديث عن تبرع الناظم بشيء فذكر أدلته من القرآن والسنة ، فذكر : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ . . .﴾ ، وذكر قول الرسول ﷺ حين سئل عن طهارة ماء البحر ، فقال : «**الطهور ماؤه ، الحل ميتته**» ، ثم قال : «وإنما المذموم أن يترجم المؤلف لشيء ثم لم يأت به» وأطال .

(٢) حلة الأعيان ورقة ٣٩ .



فقد استقصى جزئيات المباحث ، وتتبع القضايا ولو كانت بعيدة عن الموضوع ، فهو يكون بذلك أكثر إحاطة بالموضوع ، وأكثر تمكنا في الاستقراء ، فكان شرحه أوسع من كل شرح على ضبط الخراز ؛ لأنه استوعب فيه جميع مسائل الضبط ، في حين لم يعتن الإمام التنسي بذلك .

* ومن الأمور المهمة في الشرحين ، أن شرح الرجراجي لا يعول عليه فيما ذهب إليه من ترجيحات واختيارات ، وهي مخالفة لما ذهب إليه أئمة هذا الفن ، ولما عليه العمل في نقط المصاحف ، مثل وضع علامة الزائد على «أنا» و«لأهب» . في حين نجد أن التنسي لا يخرج في ترجيحاته عن علماء الضبط والرسم ، وعليها جرى عمل نقط المصاحف وضبطها ، فاستحق بذلك أن يكون عمدة نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح .

* لم أتمكن -حتى الآن- أن أحدد بدقة أيهما سبق صاحبه بالشرح ، لكن هناك ما يمكن أن يستأنس به في ذلك ، وإن لم تكن دلالة صريحة ، وهي مقابلة الردود القوية من التنسي على بعض أوجه الضبط عند الرجراجي ، وقد ذكر ذلك بضمير الغيبة بقوله : «وتوهم بعضهم» ، وأيضاً وصفه بالتطويل الممل . وأيضاً لو كان شرح التنسي أسبق لذكره الرجراجي ؛ لأن عادته أنه يصرح بالمصدر في مقام الرد أو النقل والاستفادة ، على عكس التنسي الذي أحجم عن الإشارة إلى بعض الشروح ، وقد خلا شرحه من تاريخ التأليف ، في حين ذكر الرجراجي أنه انتهى من تأليفه في ٢٤ من ذي الحجة سنة ٨٤٨هـ .

وبهذا يمكن الجزم بأنه المتقدم والسابق على شرح التنسي .

والحق الذي لا مرية فيه أن شرح الرجراجي شرح عظيم ، جمع هذا الفن فأوعى ، واستوعب مسائله ، والمادة العلمية التي تضمنها لا تتوفر في أي كتاب آخر ، فهو شرح فريد في منهجه وأسلوبه وعرضه ، لم يسبقه إليه أحد ، ومن ثم أجد صعوبة بالغة في الحكم بتفوق أحدهما على الآخر ، بحيث تجد عند كل منهما إضافات جديدة ، ويلاحظ أن الرجراجي شرح الرسم والضبط كليهما .



* هناك فـرق ظاهر بين الكتـابين من حـيث المنهج العـام ، وتنظيم المادة في كل منهـمـا ، فإن كـلا منهـمـا اتبع ترتيـبـا مغـايرا لما عند الآخر ، وترتيب التنسي كـان هو الصواب والطبيعي ؛ لأنه ذكر زيادة الألف حتى فرغ منها ، ثم أتبعها بذكر زيادة الياء . أما الرجراجي فلم يكمل مواضع زيادة الألف ، ثم أتى إلى ذكر مواضع زيادة الياء ، ثم أكمل مواضع زيادة الألف ، وهي في البيت :

«وبعـد واو الفـرد ثـم تفـتـؤا وبابــه وفـي الربـوا وفي امـرؤا»

وفيه مخالفة في الترتيب المنطقي ، حيث ذكرها بعد بيتين .

* من الملاحظات التي تسترعي الانتباه دقة التنسي في فهم مقصود الناظم ، في حين أن الرجراجي أبعد عن ذلك .

* حمل التنسي على الرجراجي ووصفه بالهوس ، وبأنه لا يعتمد على أهل هذا الشأن ، ورد عليه ردودا كثيرة وناقشه وخطأه ، كما تلاحظ في هوامش التحقيق ، وكل ذلك بطريق الكناية .

* شرح الإمام التنسي جاء مركزا وسطا بين الإيجاز والتطويل ، فلا تشعر بالملل إزاءه ، فهو من باب السهل الممتنع ، بينما تتيه في شرح الرجراجي ؛ لتوسعه وتطويله ، ويغلب عليه صفة العرض والحشد الواسع لأشتات هذا الفن . . . فضاق به ذرعاً الإمام التنسي ، وكان سببا في شرحه شرحا متوسطا .

* ومما يمتاز به شـرح الإمـام التنسي أنه يعـرض عن الأقـوال الضـعـيـفـة والآراء الواهية ، ويقف عند حد علمـاء السلف ، في حين نجد ركـامـا وحشـدا من ذلك في شرح الرجراجي وغيره ، حيث ذكر في ضبط ﴿ءامنتم﴾ ستين وجهاً ، وسردها وجها وجها ، وقال في الأخير :

«فيكون جملة الجميع ستين وجها وكلهــا طريقـــة ورش»[1]

في حين ذكر التنسي خمسة أوجه منصوصة للقدماء ، ثم قال : «وللمتأخرين في

---

(١) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ١٦٥ .



المسهلة وجوه كثيرة مفرعة على التلفيق ، وعلى إبدال الثانية ، وعلى إشباع مد الثالثة ، ومخرج بعضها على نقط تحقيق الثانية ، ذكر بعضهم منها -وهو صاحب كشف الغمام- نحواً من خمسين وجها ، أضربنا عنها كلها ؛ لعدم تعرض القدماء لشيء منها ، ولبطلان بعضها ، وضعف بعضها ، واقتصرنا على ما نص عليه القدماء من أئمة هذا الشأن ، رضي الله عنهم . والله الموفق»(١) .

* اهتم الرجراجي باللغة ، فكان دأبه أن يشرح الكلمات شرحاً لغويا ، ثم يبيِّن المقصود منها في نظم الخراز ، وكذلك ظهرت بعض المسائل الأصولية كما تلحظ ذلك عند كلامه على قول الناظم : «القول في أحكام وضع الحركه» :

شرح معاني القول وإطلاقاته ، ثم تكلم على قوله «أحكام» وقسم الحكم إلى أربعة أقسام لغوي وشرعي ، وعادي وعقلي(٢) .

ومن الشروح المختصرة : شرح الضبط لأبي عبدالله محمد بن شعيب المجاصي ، عالم لغوي أديب مقرئ ، جليس التنزيل ، ويسميه أهل مكة البكّاء(٣) ، له شرح على ضبط الخراز فرغ منه سنة ٧٤٣هـ .

وبذلك يكون من أوائل الشروح المتقدمة ، وقد ورد النقل عنه في كتب الرسم والضبط ، ونقل عنه الرجراجي ورد عليه في بعض ما ذهب إليه ، وقال : «وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن»(٤) .

وأول ما نلحظه بين الشرحين أن شرح المجاصي متقدم وقريب من عهد الناظم ، وورد النقل عنه كثيرا في الكتب اللاحقة ، وأن شرحه مختصر جدا ، حيث اقتصر على شرح ألفاظ الناظم بما يرادفها ، ولم يتعرض لكلام أبي عمرو وأبي داود ، ولم يعر أي انتباه للخلاف .

---

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ٢١٢ .

(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان للرجراجي ورقة ٢١ .

(٣) انظر : أزهار الرياض للمقري ٥/٧٤ ، ونيل الابتهاج لأحمد بابا ص : ١٤١ .

(٤) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٤٤ .



ومن آرائه التي خالف بها الشراح ، قوله : «أن تجعل التنوين في وسط الألف في الألفاظ : «لنسفعا» «ليكونا» «إذا» ، والمشهور على رأسه ، ذكره البلنسي في فريدته ، لأن الألف عوض من التنوين فجعلت الحركات في موضعها لو أثبتت . . . لأن الأصل في هذا كله النون[1]» .

وقد يكون هو المراد من الناظم لأنه قال في عبارة التنوين : «هما عليه» وقال في هذه : «في الألف» والشيوخ الثلاثة : أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق قال كل منهم : «تجعلان على الألف» ، وقد رد هذا الرجراجي[2] والتنسي[3] .

وأرى فيما ذهب إليه أبو عبدالله المجاصي توجيها حسنا بجعلها على الألف .

ومن آرائه الغريبة في قول الناظم : «ركبتهما» ، قال : «تجعل الأولى حركة والأخرى نونا مركبة عليها ، هكذا : ﴿عَلِيماً حَكِيماً﴾»[4] ، ورد هذا الرأي التنسي .

ونلاحظ في شرحه كثيرا ما يذكر بعض التوجيهات الحسنة فيما يذهب إليه ، ولم يلتفت للإعراب كما عند غيره من الشراح .

وكان الإمام التنسي يعنيه بقوله : «الاختصار المخل» وكان شديدا عليه في المناقشة والرد ، بخلاف الرجراجي فإنه كان يرد على المجاصي ، ويجلُّه ويحترمه ، وقد سبق القول أنه رد عليه كلامه ، وقال : «وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن» وهناك أوجه من التشابه في الشروح الثلاثة تلمسها في مادة الكتاب وأسلوب العرض والمنهج .

---

(١) شرح الضبط للمجاصي ورقة ٦٧ .

(٢) حلة الأعيان ٤٤ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٤٤ .

(٤) شرح المجاصي على الضبط ورقة ٦٨ .



والحاصل من هذه الموازنة بين أهم شروح الضبط المختصرة والمتوسطة والمطولة ، أن للتنسي مشاركة فعلية في علم الضبط ، وتتمثل هذه المشاركة في كونه استعرض كتب وأقوال السابقين ، وتخيّر منها ما اعتمده أهل هذا الشأن وطرح ما عداه ، فجاء شرحه : «الطراز» صحيحا موثقا مختارا بعبارة موجزة وأسلوب رفيع .

٣ - أثر الإمام التنسي فيمن بعده :

ومما يجب أن نتعرف عليه ، هو مدى تأثير هذا الشرح فيمن جاء بعده ، وماذا كان موقف العلماء منه؟ هل تقبلوه وأقبلوا عليه ، واستفادوا منه؟ أم ردوه ، وأعرضوا عنه ، وناقشوه؟

كل ذلك سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث ، وليكن اعتمادي على من بدا أثره فيه بارزا ، ممن يعول عليهم في النقط والضبط من أئمة هذا الشأن ، ولسوف نرى العناية الكاملة بشرح الإمام التنسي والاهتمام البالغ به ، في حين لا نرى ذلك مع بقية الشروح .

* الحسن بن يوسف بن مهدي الزياتي العبد الوادي (ت/١٠٢٣هـ)[١] : مقرئ ، إمام في القراءات .

من عنايته أنه كتب حاشية على شرح الإمام التنسي[٢] .

ولقد حرصت على مقابلتها على شرح التنسي كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، كما

(١) أصله من عبدالواد أحد قبائل زناته المشهورة ، فنبغ في علوم العربية والقراءات ورسم القرآن وضبطه ، صاحب تآليف وحواش وشروح . توفي في ٢٤ رمضان ١٠٢٣هـ .

انظر ترجمته في : التقاط الدرر لمحمد بن الطيب القادري ٦٦/١ ، نشر المثاني له ١٩٨/١ ، النبوغ المغربي كنون ٢٦٤/١ ، هدية العارفين ٢٩١/١ .

(٢) توجد نسختان من هذه الحواشي في المكتبة الملكية رقم : ٦٥٥٩ ورقم : ٤٣٥٩ ، وقابلت بالأخيرة تحتوي على ٤٢ ورقة من الحجم الكبير .

وانظر : معجم المحدثين والمفسرين والقراء : عبدالعزيز بن عبدالله ص : ١٩ .



تلاحظ في هوامش التحقيق ، وتتبعت ما جاء فيها ، لأجد ما يستحق التنويه مما يستدرك على الإمام التنسي ؛ لكونه أغفله أو أسقطه أو رجح مرجوحا . . . أو غير ذلك ، فلم أجد ، وإن كل ما جاء فيها هو ما يتعلق بالإعراب وتوضيح كلام الشارح وتفسيره والاستشهاد له ، وعزو بعض الأقوال -وهي نادرة جداً- والأبيات الشعرية ، ولم أجد ما يستحق أن يذكر في مجال الضبط ، بل لقد جاء ما يفيد أن الإمام التنسي محقق بارع في شرحه فقال الحسن الزياتي المقرئ :

«وبهذا تفهم ما حققه التنسي هنا ، وتفهم أيضاً منشأ وهم من توهم» ، وكان هذا في حديثه عن ضبط الإدغام الناقص والخالص .

وأيضاً قوله : «وإذا تأملت كلام التنسي هنا وجدته يقرب من هذا أو هو نفسه»[1] ، وكان هذا في حديثه عن إطلاق لفظ التنوين على العلامة أو النون .

وأبعد من ذلك أنه كان يترك ما أخذه عن شيوخه ويأخذ برأي التنسي ، فقال : «قلت : الذي أخذنا به عن الشيخ القدومي عدم الحركة ، قائلا المخففة ذهبت بحركتها ، والذي أرى الآن ما قاله التنسي»[2] .

وقد يستفاد من تصريحه في خاتمته أنه لم يجد ما يؤخذ على التنسي ، وكان قصده في ذلك أن يعين على فهم كلامه ، فقال :

«كمل ما قيدناه على التنسي إعانة على فهم كلامه»[3] .

ومن الأمثلة على ما تقدم ، فإن الإمام التنسي له رأي في ضبط الإدغام الناقص حتى لا يلتبس بالإخفاء كما عند غيره . فقال :

«لو قيل هنا يستدل على كون الإدغام ناقصا بتشديدهما -الواو والياء- وجعل التنوين مركبا لكان له وجه»[4] .

---

(١) حواشي الزياتي على الطراز ورقة ٦ .

(٢) المرجع السابق ورقة ١٥ .

(٣) المرجع السابق ورقة ٤٢ .

(٤) الطراز للتنسي ص : ٥٨ .



فقال الحسن الزياتي : «بيانه أن الشد ينحو لخلوص الإدغام ، والتركيب ينحو للإظهار حسبما سبق ، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة ، وهو الإدغام الناقص ، وهو المطلوب ، وإن شئت قلت : لأن نون التنوين لما بقي صوتها شابهت المظهر ، فركب التنوين ، ولما انعدم لفظها لعدم فرعها ، أشبهت ما أدغم إدغاما خالصا ، فشدد ما بعدها ، فهي مظهرة من حيث صوت الغنة ، مدغمة من جهة عدم قرع اللسان لها فجاء اللفظ[1] منبها على الأمرين بنحو هذا وجه التنسي»[2] .

ومن الأدلة على ما قلته ، أن بعض العلماء رأى أن هذه الحاشية لا تكفي ، فكتب حاشية أخرى على شرح التنسي ، وهو ما نخصه بالحديث التالي :

* عبد الرحمن بن إدريس بن محمد بن أحمد المنجرة الإدريسي الحسني التلمساني (ت/١١٧٩هـ)[3] .

فكتب حواشي على شرح التنسي[4] ، فقال : بعد حمد الله والصلاة على النبي ﷺ : «هذه الحواشي كنت قيدتها على شرح التنسي لذيل مورد الظمآن ، تأليف أبي عبدالله الخراز ، والله أسأل أن ينفع به الكاتب ، والمطالع»[5] .

ثم استأنف تعليقاته على الشرح من أوله إلى آخره .

لقد تتبعتها كلمة كلمة ، وحرفا حرفا ، وقابلت ذلك مع شرح التنسي كالعمل

---

(١) الصواب : الخط .

(٢) حواشي الزياتي على الطراز ورقة ٥ .

(٣) الشهير بالمنجرة الصغير ، لاحتراف والده النجارة ، وهو المنجرة الكبير ، وكلاهما إمام في القراءات ، والمنجرة الصغير ، هذا إمام مفسر مقرئ من كبار علماء المغرب ، صاحب تآليف .

انظر : معجم المحدثين والمفسرين : ابن عبدالله ص : ٢٢ ، معجم أعلام الجزائر : نويهض ٨٤ ، الفهارس للكتاني ٥٦٩ ، سلوة الأنفاس للكتاني ٢/٢٧٠ ، والمصادر العربية لتاريخ المغرب ١/٢٢٧ .

(٤) من نسخة في المكتبة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم : ١٥٣٢ د .

(٥) حواشي المنجرة ورقة ١ .



نفسه مع الحاشية الأولى ، كما تلمس ذلك في هوامش التحقيق ، ورغم كل ذلك فإني لم أجد ما يستحق الذكر في مسائل الضبط ، وكل ما فيها تنبيهات وتوجيهات وتعليلات ، فيما يتعلق بالإعراب ، وطريقة الشرح وتخريج بعض أبيات الشعر ، ونقل صاحبها شيئا قليلا من الحاشية الأولى مشيرا إليها .

وهي أقل حجما من حواشي الزياتي -السالفة الذكر- ولكنها أكثر تركيزا ودقة وتتبعا واستدراكا ، وهو قليل .

ومن أمثلة ذلك -سبق لنا الكلام في منهج التنسي- أنه حرص على التوفيق بين أبي عمرو وأبي داود فيما ظاهره الخلاف ما أمكن ، كما في المثال التالي : «أن الداني نص على الوجهين في نحو : ﴿يلوون﴾ إلحاق الواو الثانية ، أو ترك إلحاقها ؛ لدلالة الضمة عليها ، وقال أبو داود : بالوجهين ، ولكن في الثاني تجعل في موضعها مدّا فرأى بعضهم فيه ثلاثة أوجه»(١) .

فقال التنسي : «والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني فليس فيه إلا وجهان»(٢) .

قال عبد الرحمن المنجرة معقبا على هذا الكلام : «الصواب إبقاء كلام الداني على حاله ؛ لأنه أصح نظرا ، إذ القول بجعل المد في محل الملحق هنا ملتبس بالإشباع»(٣) .

والشيء الذي يحمد لصاحب هذه الحواشي أنه نبه على القراءات وصححها ، فيما تساهل فيه التنسي ، فحكم عليه : «بالشذوذ ، أو بعدم الشهرة» ، كما سنبينه في المآخذ عليه ، وفي هوامش التحقيق .

وقد لفت نظري أن هذا الإمام في مقام الرد والمناقشة كان شديدا عليه ، وفي مقام الصواب يجله ويكبره ، ويقول : «هذا منه جيد» ، أو يقول : «ولا غبار على كلام

---

(١) حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢١٠ ، الطراز للتنسي ص : ٢٧٣ .

(٢) الطراز في شرح ضبط الخراز ص : ٢٧٣ .

(٣) حواشي المنجرة على شرح التنسي ورقة ١٢ .



التنسي» ، مما يدل على نزاهته وتحليه بالعدل والإنصاف ، وقد بيَّن أمورا ذات قيمة ، وستقابلك في هوامش التحقيق .

هذان الشيخان المحققان من شيوخ القراءات والضبط والرسم ، كلاهما عمل حواشي على شرح التنسي ، مما يدل على أهميته عندهم ، ووثوقهم به ، ومكانته بين الشروح على كثرتها ، في حين خلت من ذلك جميع الشروح التي وقفت عليها .

* ويظهر أثر الطراز ومصنفه في كتب الحافظ الحجة المحقق قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية ، الشهير بـ «ابن القاضي» ، ويقال له : عبدالرحمن ابن القاضي المتوفى سنة ١٠٨٢هـ .

أثنى عليه الكتاني ، فقال : «هو المعول عليه في أحكام القراءات ومعرفة توجيهها ، وحفظ مذاهب أئمتها ، فلا تجد أستاذا بالمغرب إلا وقد روى عنه ، أو عن تلاميذه ، وكان شيخاً حافظا ، وحجة محققا لافظا مجودا إماما»(١)

---

(١) من أبدع مصنفاته :

أ ـ قراءة ابن كثير ورسمها وضبطها وتوجيهها نظماً ونثرا ، المكتبة العامة رقم : ١٥٣٢ ، بالرباط ، ضمن مجموع ، وأخرى رقم : ١٣٠٣ .

ب ـ الإيضاح لما يَنبَهِمُ على الورى في قراءة عالم أم القرى ، نسختان في الخزانة العامة ، ونسختان في الملكية .

ج ـ علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة سيدنا عثمان رقم : ٢٥٩ ، بالمدينة النبوية وست نسخ في الملكية بالرباط .

د ـ الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد سيدنا عثمان رقم : ٢٨٥ ، بالمدينة النبوية ، وفي المكتبة الملكية : ١/٧٤ ، وفي الخزانة العامة : ٢٤٦٥ د ، ومنظومة في القراءات ، المكتبة الملكية : ٦٤٧٩ .

انظر قراءة ابن كثير لابن القاضي ورقة ١٦١ ، والفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع ، الزاوية الحمزية رقم : ٥ ـ ٥١٠ . انظر : فهرس الزاوية الحمزية ص : ١١٠ .



داني الزمان وجعبري العصر ، قدوة المقرئين ومرشد المنتهين[1] .

ومن مؤلفاته التي ظهر فيها أثر التنسي وشرحه بارزا «بيان الخلاف والتشهير ، والاستحسان ، وما أغفله مورد الظمآن . . .»[2] . وجعله قسمين الأول : نثراً ، والثاني : نظماً .

وهذه الزيادات والتحريرات التي جاء بها وأدرجها في النظم هي من شرح الإمام التنسي .

من ذلك ما قال : «العمل جرى بعدم ضبط المبدل مطلقا ، وبه قال في التحفة[3] ، وفي الطراز للتنسي خلافه وهو الأولى»[4] . وقال أيضاً :

«ونحو : «يحى الأرض» ياؤه حذف	من غير إلحاق على الأصل ألف
فالضبط مبني على الوصل جرى	كغيره من الحروف سطرا
وذاك بالإجماع عند القدماء	متفق عند جميع العلماء
ونصه في عمدة البيان	كذاك في الطراز خذ بياني»[5]

وهكذا تجد أن ابن القاضي قد استفاد في نثره ونظمه من شرح التنسي .

* وقد جاء التصريح بالاستفادة من شرح الطراز للإمام التنسي في نظم نجل عمر

(١) انظر ترجمته في نشر المثاني ١/١٨١ . ومعجم المؤلفين ٨/١٢٣ .

(٢) ومنه نسخ كثيرة انظرها في : الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٤٣٨ وقد حققه الدكتور عبدالله بوشعيب البخاري .

(٣) الصواب : «في الدرة» ؛ لأن التحفة نظم في قراءة نافع ، والدرة الجلية في الضبط ، وكلاهما لـ «ميمون الفخار» . انظر : الدرة الجلية ورقة ١٦ .

(٤) بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ، انظر القسم الأول منه .

(٥) بيان الخلاف لابن القاضي ورقة ٧٦ .



البيوري المسمى : «البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن»[1] : في فصلين : الأول : فيما أغفله مورد الظمآن ، وذكر القيود والقواعد والحذف والإثبات ، والترجيح فيما جاء فيه الخلاف وختمه بقوله :

«هنا انتهى ما قد جرى به العمل ... فيما فيه في المورد الخلف حصل»

ثم بدأ في الفصل الثاني فقال :

وهاك في الضبط مسائل أتت ... والأموي في ذيله عنها سكت

ذكرها التنسي في الشرح على ... ضبط الإمام الأموي فحصلا

ونصها لم يأت بالتصريح ... في كتب الضبط على الصحيح[2]

وهذا لا يحتاج إلى بيان .

* ومن العلماء الذين اختصروا شرح التنسي : رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت/١٣١١هـ) ، من علماء القراءات والضبط والرسم ، وله تآليف في ذلك[3] . ولم أجد له تصريحا أو إشارة حول تسمية مختصره ، بل شرع في الاختصار مباشرة ، وجاء في آخره : «هذا آخر ما تيسر جمعه»[4] .

والملاحظ في هذا الاختصار أنه حذف الخلاف والأقوال والتوجيه والإعراب ، وأبقى على كلام التنسي بلفظه ومعناه ، ولم يتصرف بأدنى تصرف ، ولم يشر إلى الشارح إلا مرة واحدة في آخره ، وفيها تصحيف ، وكان هذا عند الحديث عن ترتيب النظم ، حيث أخّر بيت : «وبعد واو الفرد» ، عن موضعها المناسب ، وقال : «والصواب تقديم قوله : «وبعد واو الفرد» ، البيت عليهما ، كما شرح عليه التونسي[5] .

---

(١) منه نسخة ضمن مجموع في المكتبة الملكية بالرباط رقم : ٧٤ ، فيه ورقة بخط دقيق مغاير . وجاءت تسميته فيه : تحفة الصبيان في حكم خلف مورد الظمآن .

(٢) البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن : نجل عمر البيوري ورقة ٧٥ .

(٣) انظر : معجم المؤلفين ١٦٥/٤ .

(٤) المختصر الورقة الأخيرة .

(٥) المختصر ورقة ١٦١ ، والصواب : التنسي .



ولقد كنت حريصا أن أجد له رأيا أو توجيها أو ردا يستحق أن يذكر في هوامش التحقيق ، فلم أجد ، ومن أجل ذلك خلت هوامش التحقيق من ذكره ، وما ذاك إلا لأنني وجدت تطابقا في الألفاظ والمعاني والأسلوب . وقد يكون من باب وقع الحافر على الحافر . والله أعلم .

* ومن هؤلاء العلماء الذين بدا أثر التنسي في مصنفاتهم :

الشيخ محمد أبو زيد المتوفى سنة ١٣٢٣هـ ، في رسالة تسمى : «فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن»[١] .

وقد رتبها على حروف المعجم ، ذكر فيها الرسم والضبط ، وحذف بعض الأبيات[٢] .

والكلام الذي قيل مع الخللاتي ، يقال هنا ، ظهرت آراء الإمام التنسي واضحة جلية في الكتابين[٣] .

وأقول تأدبا : إن اختصار شرح التنسي من طرف الخللاتي وأبي زيد ، يدل عندهما على عظيم قيمته واعتباره مرجعا رئيسا لكل من تناول نظم الخراز .

* ومن العلماء البارزين الذين أسهموا في اختصار شرح التنسي :

العلامة المحقق إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت/١٣٤٩هـ)[٤] ، وسماه : «دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن» :

تناول فيه : شرح مورد الظمآن في رسم القرآن ، اختصره من فتح المنان

---

(١) طبعت بمصر سنة ١٣١٥هـ ، فهرس الخزانة التيمورية ، تفسير ص : ٢٩٨ رقم ٤٤٤ .

(٢) لم يذكر أبيات المد والممدود .

(٣) قارن بين الرسالة «فتح الرحمن» ص ٣٥ ، والطراز ورقة ١٢٧ ، ومختصر الخللاتي ورقة ١٥٧ ، وغيرها .

(٤) ترجمته في : تراجم المؤلفين التونسيين ٤/٢٢٩ .



لابن عاشر ، وشرح الضبط اختصره من شرح التنسي[1] كما تقدم .

وقد صرح العلامة المحقق المارغني بالتزام المتابعة للإمام التنسي في شرحه[2] وهذا يعفينا من تكلف الموازنة والمقارنة وضرب الأمثلة .

إلا أن شرحه تميزت فيه شخصية المؤلف فأضاف وأفاد ، وبين ما جرى به العمل .

ومن ملازمة اتباعه تجد تشابها واضحاً في مادة الشرحين وأسلوب العرض ، وربما وجدت عبارة في شرح التنسي بعيدة عن الصواب ، فإذا هي موجودة في دليل الحيران حاملة الخطأ نفسه ، ومثال ذلك :

قال التنسي : روي عن نافع شذوذا إبقاء غنة النون عند اللام والراء[3] وقد تابعه على ذلك المارغني وذكر الكلام نفسه[4] .

هذه أهم الكتب التي بدا أثر التنسي فيها واضحا جلياً ، واستفاد العلماء منه ، وأقبلوا على دراسته والعناية به ، بخلاف الشروح الأخرى .

وهكذا نرى اسم الإمام التنسي يتردد كثيرا في كتب القوم مثل : «فتح المنان لابن عاشر» ، فقد نقل منه بعض التوجيهات[5] .

ولم تخل كتب المعاصرين من الاستفادة منه ، والاستشهاد بأقواله وآرائه أمثال : الشيخ علي محمد الضباع ، حيث ذكر في توجيه جعل علامة التنوين على الحرف الذي قبل الألف في نحو : ﴿عليما﴾ ، فقال : «ووجهه أن الحرف المحرك يستدعي حركته لملازمتها له ، فلزم تبعية علامة التنوين لها ، إذْ لا يفترقان ، ورجح الحرف المتحرك جريا على الأصل ، وهو بناء الضبط على

(١) انظر دليل الحيران ٣٣٣ .

(٢) المرجع السابق ص : ٥ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٦٠ .

(٤) دليل الحيران للمارغني ص ٣٣٣ ، وهي واردة من طريق النشر لابن الجزري ، وهو وجه صحيح ٢٧/٢ .

(٥) فتح المنان لابن عاشر ورقة ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ . . . وغيرها .



الوصل ، والتمسك بالأصل ما أمكن أولى»[1] . وإذا رجعنا إلى الطراز فنجد الكلام نفسه[2] ، وتكرر ذلك ، وتلحظ ذلك أيضاً عند الشيخ أبي زيتحار ، كان الطراز مرجعه وأفاد منه كثيراً [3] ، ولا يحتاج الأمر إلى بيان .

ملاحظات على الطراز :

إن ما بينته من قيمة الكتاب ، وما ذكرته من محاسنه لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات التي عنت لي ، فالجواد يكبو ، والحسام ينبو ، وكما قال الشاعر :

«وَمَن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها ... كَفى المرءَ نُبلا أن تُعدَّ معايبُه»

منها :

١- لم يشر المؤلف إلى مصادره التي استقى منها مادة كتابه ، ولم يصرح إلا باعتماده على ما عند أبي عمرو وأبي داود ، وإن كان فيه غناء عن غيرهما ، وقد التزم بهما ووفى بما وعد ، ولكنني أقصد شراح ضبط الخراز لم يصرح ولم يشر إلى واحد منهم ، لا باسم الشرح ، ولا باسم مؤلفه ، مما أوجب صعوبة كبيرة في معرفة المتقدم والمتأخر ، وتخريج كلامه ، وكان يشير إليهم بضمير الغيبة ، كقوله : «زعم بعضهم» «توهم بعضهم» ونحو ذلك ، ولكن -ولله الحمد والمنّة- وفقت في الوقوف على مفسر الضمير في الغالب ، وقد يكون معذورا في ذلك ؛ لأن الردود كانت متجهة إلى الأقوال الضعيفة ، لا إلى أصحابها ، ولكنه لا يعذر في نظري في السكوت عن ذكر مصنفاتهم .

---

(١) سمير الطالبين للشيخ الضباع ص : ١٢٦ .

(٢) الطراز للتنسي ص : ٣٨ .

(٣) قارن بين السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيتحار ص : ٣٣ ، والطراز للتنسي ورقة ١٨٩ .



٢- تســاهله في القراءات إلى حدّ القول بالشـذوذ ، أو بعدم الشـهرة ، وصحح بعض الوجوه الضعيفة ، ويبدو لي أنه غير دقيق في القراءات وذلك من تعبيراته ، حيث عبّر عن الرواية بالطريق ، وبالرواية عن القراءة ، ويقول : « روي عن نافع وقالون ، وورش » ، وقد يكون من النساخ ، فمن القراءات التي تساهل فيها مايلي :

أ- جعل الإخفاء عند الخاء والغين شاذة[١] ، وهي قراءة عشرية متواترة ، قرأ بها أبو جعفر المدني[٢] .

ب- جعل الغنة عند الراء واللام شاذة[٣] . وقال ابن الجزري : «وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء ، وصحت من طريق كتابنا نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص ، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى ابن وردان وروح وغيرهم»[٤] .

جـ- ومن القراءات التي تساهل فيها قراءة التسهيل في نحو : ﴿ءالله﴾ فقال : «ولجميع القراء فيه قراءتان : البدل حرف مدّ وهو المشهور ، والتسهيل بين بين ، وهو الشاذ»[٥] ، ويكون بذلك اقتصر على ما جاء في نظم ابن بري في الدرر اللوامع ، ولكن تعقبه الشارح المارغني وقال : «الوجهان جيّدان صحيحان مقروء بهما ، نص عليهما غير واحد كالداني والشاطبي ، والإبدال مقدم في الأداء[٦] .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ٦٦ .

(٢) النشر لابن الجزري ٢/٢٧ .

(٣) الطراز للتنسي ص : ٦٠ .

(٤) النشر لابن الجزري ٢/٢٤ .

(٥) الطراز للتنسي ص : ٢٢٣ .

(٦) النجوم الطوالع للمارغني ص ٧٨ ، الحرز للشاطبي ص ١٨ .



د- وقال في صلة ميم الجمع : «لم تثبت إلا من طريق الحلواني عن قالون ، وهي غير مشهورة»[1] ، ويكون بذلك التزم بما جاء في الدرر اللوامع لابن بري ، حيث اقتصر على طريق الإسكان ، والطريق الثاني الضم مطلقا ، والطريق الثالث التخيير في الوجهين ، وصرح به الشاطبي بقوله : «وقالون بتخييره جلا» .

وقال المارغني : «والقراءة بالوجهين لقالون مع تقديم السكون في الأداء ؛ لكونه الأشهر عنه»[2] .

هـ- ومن الأوجه الضعيفة التي صححها الإمام التنسي : الجمع بين ألف الإدخال والمدّ . فقال : «وأجاز المتأخرون الجمع بينهما ؛ بناء على أن المد مشبع وهو صحيح»[3] .

ومذهب الجمهور عدم الإشباع إلا بمقدار ألف تامة ، وحكى أبو بكر ابن مهران الإجماع . وقال الجزري : « وهذا هو الأولى بالقياس والأداء »[4] ، والله أعلم .

و- ومما يلاحظ عليه أنه يحتاج في بعض الأحيان إلى ضرب أمثلة ، كما في نحو : «مائة» ، فيأتي بأمثلة من غير الرسم العثماني ، وبما ليس في القرآن ، فذكر أن زيادة الألف في «مائة» للفرق بينها ، وبين «ميّة» اسم امرأة .

والحقيقة أن موضوع الكتاب خاص بالرسّم العثماني ، فهذا منه غير مقبول عند علماء هذا الشأن ، لذلك رده كثير من الشراح .

---

(١) الطراز للتنسي ص : ١٣٢ .

(٢) النجوم الطوالع للمارغني ص ٣٥ ، وانظر : النشر ٢٧٣/١ .

(٣) وتبعه على ذلك ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٠ ، الطراز للتنسي ص : ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) النشر لابن الجزري ٣٥٣/١ ، غيث النفع للصفاقسي ص ٧٨ .



وقال الصولي : «إنه قول مرذول»[1] ، وافترض التنسي هذا الاعتراض وأجاب بتكلف[2] .

ز- ومما يؤخذ عليه أيضاً أنه لم يعتن بالتقسيم والأبواب والفصول ، أوصل الكلام بعضه ببعض ، دون أن يميز الشرح بالعناوين ، كما فعل الرجراجي في حلة الأعيان ، مما يسهل الرجوع إلى بعض المباحث .

على أن تلك الملاحظات تتلاشى تجاه المحاسن التي انطوى عليها ، وهي لا تحط من قيمته ، ولا تنقص منه ، وقد يكون له فيها وجهة نظر ، وحسبه أن نال إعجاب نساخ المصاحف ، وجعلوه عمدتهم في استنساخ المصاحف وضبطها وتصحيحها . والله أعلم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ،،،

○ ○ ○ ○ ○

(١) أدب الكتاب للصولي ٢٤٦ .

(٢) الطراز للتنسي ص : ٣٤٦ .



وصف النسخ
المخطوطة للشرح

حرصت على جمع كل نسخ الكتاب المخطوطة ، فتمكنت من إحصاء أكثر من خمسين نسخة ، في المكتبات العامة والخاصة في العالم[1] ، لم ينص عليها بروكلمان ولا غيره ممن لهم عناية بذلك ، وخاصة تلك التي توجد ضمن المجاميع فإنه لا ينتبه لها ، وخاصة إذا كانت ناقصة الورقة الأولى .

إزاء هذا العدد الضخم لمخطوطات الكتاب ، سلكت طريقة علمية وفرت لي بعض الجهد ، وأغنتني عن جمع كل المخطوطات ، فصورت من كل مكتبة ما رأيته مهما ، ودرست ووصفت بعضها الآخر في نفس المكتبة التي توجد فيها المخطوطة ، وكان هذا خلال رحلتي العلمية إلى كل من مصر ، وتونس ، والمغرب ، وعدت منها بمجموعة كبيرة من الشروح والمصادر الأولى في فن الضبط والرسم ، واكتفيت بالإشارة إلى البعض منها .

فيكون عملي هذا أن جعلت نسخا أصلية اعتمدتها في المقابلة ، ونسخا ثانوية صورتها ، ورجعت إليها للمراجعة والتوثيق والتأكيد ، ونسخا قمت بوصفها ودراستها في نفس المكتبة التي توجد فيها ، ونسخا لم أستفد منها ، لعدم التمكن من الحصول على بعضها ؛ لكونها ملكا لأصحابها ، أو لغناء ما حصلت عليه عن بعضها ، أو لانتفاء الحاجة إليها ، ومن بين هذا العدد الضخم لم نتمكن من الحصول على نسخة المؤلف ، وتأتي نسخة الخزانة الحسنية بالرباط

---

(١) وجدت ١٩ نسخة في الحسنية بالرباط ، ونسختين في الجزائر ، ونسخة في الخزانة العامة بالرباط ، وفي خزانة القرويين ، وفي مكتبة ابن عباس بالطائف ، انظر أيضا الفهرس الشامل -رسم المصاحف- ٥٧ .



في الدرجة الأولى ؛ لأنها من أقدم النسخ ، تليها النسخة الهندية في الأهمية ، حيث إن لها صلة بنسخة المؤلف من قريب أو بعيد ، ثم نسخة الحرم ، ثم نسخ المغرب ، ثم نسخ تونس ، ثم نسخ سيدنا عثمان ، ثم نسخ الأزهر ، حسبما ظهر لي . والله أعلم .

ولقد اخترت نسخة الخزانة الحسنية رقم : ٥/٧٤ ، وجعلتها أصلا في التحقيق ، لما وجدت فيها من مميزات لم تتوافر في غيرها ، فهي أقدم النسخ ، ولم تدانها أي نسخة أخرى ؛ لأنها مصححة ومقروءة من قبل علماء الفن .

ورمزت لها بالرمز «أ» .

وجعلت نسخة الهند في المرتبة الثانية ، حيث إن لها صلة بنسخة المؤلف ، حيث جاء في أولها : «يقول العبد الفقير . . . لطف الله به» ، وهذا كلام المؤلف بخلاف النسخ الأخرى ، ولو بأضعف الملابسة إلى جانب كونها بخط مقروء واضح ، وأشرت إليها بالرمز «هـ» .

وأضفت نسخة الحرم للاستئناس بها ورقمها : ٢١١/١٩ ، وأشرت إليها بالرمز «ح» .

فاكتفيت بالثلاثة عن الباقي ، لعدم الحاجة إليها ، وفيها غناء عن غيرها . وكلما عثرت على نسخة من «الطراز» -حتى وأنا في المرحلة الأخيرة من البحث- أجدها أقل أهمية مما اخترت . والحمد لله على التوفيق .

والأمر الجدير بالذكر أن المحقق الحسن الزياتي من علماء الرسم والضبط وله مؤلفات في ذلك ، كتب حواشي على شرح التنسي ، واطلع على جل النسخ ، وكان في حواشيه يشير إلى الاختلاف بين النسخ ، وبالغ في ذلك ، حتى ولو لم يترتب عليه تغيير في المعنى ، ويثبت نص النسخ الصحيحة ويصوبه ، وينبه على التصحيف .

ولقد عرضت حواشيه على شرح التنسي ، ووجدت أنه كلما أشار إلى الصواب والصحيح في النسخ ، وقابلته على النسخ المختارة أجده متطابقا معها[1] ، ولم أجد التصحيف والخطأ الذي أشار إليه .

---

(١) انظر ورقة ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، وقارن بما في الطراز على سبيل المثال .



وحتى لو كان التصحيف في نسخته ، وأشار إليه فإني لا أجده في النسخ المختارة[1] ، وهذا يؤكد اعتمادي على النسخ الثلاث ، ويعفيني من جمع النسخ الكثيرة ، ويغنيني عن الباقي وإثقال الحواشي بالخلافات ، وتراكم الفروق التي هي من النساخ .

فأكون بهذا العمل قد صورت نسخة من الطراز من الخزانة العامة بالرباط رقم : ١٥٣٢د ، وأخرى من الخزانة الحسنية رقم : ٥/٧٤ ، وصورت نسخة من المكتبة الوطنية بتونس رقم ٣٨٦٣ ، وصورت أربع نسخ من المكتبة الأزهرية رقم : ٢٨٤ ، ورقم : ٢٨٣ ، ورقم : ١٦١ ، ورقم : ١٥٤ ، ونسخ سيدنا عثمان بالمدينة رقم : ٢٨٨ ، ورقم : ٢٤٥ ، ورقم : ٦٦٢ ، وصورت نسخة الحرم النبوي رقم : ٨/١٠٧ ، وصورت النسخة الهندية رقم : ١٤٦٥ .

ففي هذا غناء عن غيرها ، وخاصة أنها تشترك في بعض الأوصاف .

فحاصل مجموع النسخ التي راجعتها : «ثلاث عشرة» نسخة ، اخترت منها ثلاثة -كما ذكرت- وفيما يلي وصف كامل للنسخ المعتمدة ، مع وصف موجز للباقي منها .

١- من نسخ «الطراز» نسخة محفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط رقم : ٥/٧٤ ضمن مجموع من ص ٧٧ إلى ص ٢٠٣ في ٢٦ سطرا ، و١٥ كلمة بالتقريب ، وهي التي جعلتها أصلا في التحقيق ، كما تقدم .

جاء في أولها : «قال الشيخ الفقيه الإمام العالم المتفنن الحافظ الجليل ، الصدر الأعرف المحقق الأوحد ، المدرس المفيد ، المرشد الخطير الشهير ، الأفضل الأكمل ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي رحمه الله تعالى» .

بخط مغربي قريب من المتوسط ، ويصعب أحياناً قراءته .

---

(١) انظر ورقة ٢٠ .



وهذه النسخة كاملة جيدة، حيث إنها مقروءة من لدن علماء الرسم والضبط، فأضاف القارئ ما سها عنه الناسخ، ووضع عليه علامة: «صح» على عادة النساخ المتقنين، وعليها بعض البيانات والتعليقات فوق السطور، وعلى الهوامش، كالتفسير مثل: قال التنسي: «والنظم الذي أراد، هو ما نظمه أولا» فكتب القارئ فوق «أولا»: أي قبل هذا النظم الذي هو موجود الآن، مما يدل على صحتها وسلامتها من الأخطاء، وبعض الكلمات مشكولة بالضبط، وبعض الكلمات فيها ساقطة، وهو نادر، وعليها بعض التعليقات، وفاته نقص سطر ونصف في ورقة ١٨٨. قال محمد المنوني: «خال من تاريخ النسخ واسم الناسخ، وقع الفراغ من تأليفه في ١٣ شوال ٩٩٨هـ»، وهذا مشكل؛ لأن مؤلفها التنسي توفي سنة ٨٩٩هـ.

وهنا لا مناص من أحد أمرين: إما أن التاريخ المذكور هو تاريخ النسخ، ولم يذكر الناسخ اسمه، أو هو فعلا تاريخ التأليف، ويكون وقع فيه تصحيف، لأنه فعلا في آخر الورقة كما ذكر المنوني، ولكنني أرجح أنه تاريخ النسخ، لأن التنسي ذكر قبل، فقال: «قد كمل بعون الله وانتهى» ولم يذكر تاريخ التأليف، و«كمل» الثانية من كلام الناسخ، ويكون آخر كلام التنسي: «وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين» كما في سائر النسخ، ويستبعد أن يكرر التنسي قوله: «كمل». وعلى كلا الأمرين، فإنها أقدم النسخ وأجودها، ضمت كلاما صحيحا مصححا، إلا ما وقع في مقول القول، فإن به بياضا في ص ٢٢ اشتركت فيه جميع النسخ.

٢- ونسخة من «الطراز»، محفوظة في مكتبة رضا برامفور في الهند، ومنها صورة فيلمية في الجامعة الإسلامية رقم: ١٤٦٥.

أولها: بعد البسملة والصلاة على النبي ﷺ «يقول العبد الفقير إلى الله تعالى: محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي لطف الله به».



وخطها واضح مستحسن في ٩٢ ورقة من ورقة ٢٥٥ إلى ٣٤٧ أ .

سطورها ١٩ ، كلماتها ١٠ تقريبا . نسخة جيدة ، بها بعض ما سقط على الهوامش ، عليه كلمة «صح» .

سقط سطر في ورقة ٣٢١ ب ، وورقة ٢٩٥ وفيها بعض التقديم والتأخير . وفي الأوراق الأخيرة طمس بعض الكلمات .

وفيها السقط الذي وقع في جميع النسخ ، وهو مقول القول ، وتُرك بياضا في النسخ الأخرى ، وأما في هذه فقد كتب في محله ما يلي في ورقة ٢٨٩ : فإنه يقول : اتفقت النسخ على عدم المنقول هنا انظر ما سببه ، وما بين المعقوفين هو بياض في النسخ الأخرى .

وهي ناقصة من الأخير انتهت إلى قوله : «وقد تحرينا فيه الصواب جهد الاستطاعة» ، والباقي ما يساوي ستة سطور من الخاتمة .

وهي خالية من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وهذه النسخة جيدة ، ولقد نسختها كلها ، ثم لما حصلت على النسخة الحسنية ، وهي أقدم النسخ أثناء رحلتي العلمية ، أعدت ما كتبته من النسخة الهندية على النسخة الحسنية ، ورمزت للنسخة الهندية بالرمز «هـ» .

٣- ونسخة من «الطراز» محفوظة في مكتبة الحرم النبوي الشريف تحت رقم : ٨/١٠٧ ضمن مجموع .

أوله : «قال الشيخ الفقيه العالم المتفنن ، المدرس الحافظ الأعرف أبو عبدالله محمد ابن عبدالله بن عبدالجليل التنسي رحمه الله ورضي عنه» .

بخط مغربي لا بأس به من ورقة ١٢٦ أ إلى ١٦٤ أ .

عدد سطورها : ٣٢ ، وكلماتها بين ١٥ و١٨ كلمة .

فيها بعض السقط ، لكنه مستدرك في الهوامش ، وعليه علامة «صح» مما يدل على أن الناسخ راجع ما كتبه وصححه ، وفاته بعض الشيء ، حيث سقط سطر في



ورقة ١٤٤ ، وورقة ١٥٠ب ، وورقة ١٥٣ب ، وورقة١٥٧ب ، وبعض الكلمات وبعض التقديم والتأخير .

وهي نسخة كاملة فيما عدا ذلك والنزر اليسير مما هو جار على الأقلام .

وجاء في آخرها : «كمل هذا الشرح . . . على يد كاتبه . . . عبيد ربه أبي العباس ابن محمد بن محمد بن أحمد بن جامع الولتمي الزروالي» .

ووافق الفراغ من هذا الكتاب في ضحى يوم الخميس الحادي والعشرين من صفر عام ثلاثة ومائتين وألف .

وأشرت إلى هذه النسخة بالرمز «ح» .

وفيما يلي وصف موجز لبقية النسخ التي راجعتها :-

٤- نسخة من «الطراز» ، محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٢٨٨ (خ) ، بالمدينة المنورة في الرتبة السابعة .

بخط مغربي دقيق ، تحتوي على ٢٩ ورقة ، و٣٧ سطرا ، و١٨ كلمة تقريبا . وميز كلام الناظم بخط كبير ، وفيها تعليقات في الهوامش ، وتشطيب مثل ورقة ٢٧ ، وفي ورقة ٢ سقط كبير ، استدركه الناسخ في الهوامش ، ولم تسعه هوامش الورقة فبقي ناقصا أيضا مقدار شرح بيتين ، وفيها أيضا سقط في ورقة ١٠ ، وهو مقول القول تشترك فيه جميع النسخ .

ولم يجر الخط على نسق واحد ، فتغير في ورقة ٢٨ ، ٢٩ والأوراق الأولى ، والخط رديء ودقيق .

فرغ الناسخ منها عند صلاة العصر من يوم الاثنين وسط شهر عرفة عام ١١١٧هـ ، وقال : «نسختها من نسخة جيدة ببلاد البرانص من جوار مدينة تازا بجامع السيد الفقيه الأستاذ المحقق أبي الناصر بن أحمد الفقوس ، ثم الكاتب ، يقرأ عنده ، وهو محمد بن إحسان بن عاصم بن عامر البرنوصي ، ثم الطائفي ، ثم السقروذ ، ثم الصنهاجي ، جيران السيد أحمد زروق .



٥- وفي ضمن هذا الكلام ما نستفيد منه نسخة ثانية من «الطراز» للتنسي .

٦- نسخة من «الطراز» ، محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٢٤٥ (خ) ، بالمدينة المنورة في الترتيب الأول .

تحتوي على ٦٥ ورقة و٢٢ سطرا و١٤ كلمة . بخط جميل مغربي ، والأبيات بالمداد الأحمر متآكلة الأطراف من الزاوية العليا ، وبلغ ذلك إلى المتن في ٨ أوراق وبعدها لم يصل إليه ، وفيها تعليقات كما في ورقة ١١ ، ٢٨ ، ٣٢ ، وفيها بعض السقط استدركه الناسخ في الهوامش مثل ورقة ٣٢ ، ٥٠ . وهي ناقصة من الأخير بمقدار ١٥ سطرا ، ووجدت فيها نقصا بمقدار شرح ١٢ بيتا ، وهو نقص كبير .

٧- نسخة منها محفوظة في مجموعة سيدنا عثمان ضمن مجموع رقم : ٦٦٢ (خ) بالمدينة المنورة ، ترتيبها الثاني ، في ٣٩ ورقة ونصفا ، و١٣ سطرا ، و١٧ كلمة تقريبا ، بخط مغربي كتبت عام ١٠٠٥هـ ، على يد علي بن محمد بن عياد الزوري .

٨- ومنها المحفوظة في الأزهرية رقم : (١٦١) ١٦١٩٩ - ٩٥ ورقة ، و٢١ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، وعليها تعليقات لبعض العلماء ، كتبها حسن بن علي بن أحمد الفيومي في ١١/٤/ ١٣١٦هـ بخط مقروء .

هذه النسخة متأخرة كما يلاحظ من الورق والخط والتاريخ .

٩- ومنها المحفوظة في الأزهرية أيضاً برقم : (١٥٤) ١٦١٩٢ ضمن مجموع من ورقة ٢٩٦ إلى ٣٨٢ ، ٢٦ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، فيها نقص في الأخير ، خالية من اسم الناسخ والتاريخ .

١٠- ومنها المحفوظة في الأزهرية رقم : (٢٨٣) ٢٢٢٩٠ في ٩٣ ورقة في ٢٣ سطرا ، و١٠ كلمات غالبا ، كتبت في ١٢٥٤/٦/٧هـ ، واسم الناسخ لا يقرأ وهي من كتب المرحوم باشا ، وأفاد أخوه أن التعليقات بالهوامش بخطه ، والراجح عندي أن رقم : (١٥٤) من الأزهرية منقولة من هذه . والله أعلم .

١١- ومنها المحفوظة بالأزهرية رقم : (٢٨٤) ٢٢٢٩١ في ٣٢ ورقة مختلفة الأسطر



والكلمات بخط مغربي لا بأس به ، وهي مليئة بالأخطاء ، وفيها بياض في أوراق مختلفة ونقص في الخاتمة مقدار خمسة أسطر ، وعليها تعليقات في الهوامش خالية من اسم الناسخ والتاريخ . وقد سبق ذكر هذه النسخة في توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

١٢- ومنها المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم : ١٥٣٢د ضمن مجموع من ورقة ٤٤ إلى ١١٧ سطورها ٢٥ ، وكلماتها ١٤ تقريبا ، كتبها محمد بن محمد الحابس الهواري في ١١١١/٧/٢٩هـ ، وفيها مسح وبياض ، وسقط في بعض الأوراق مستدرك في الهامش .

١٣- ونسخة من «الطراز» في المكتبة الوطنية بتونس رقم : ٣٨٦٣ في ٦٥ ورقة مختلفة الأسطر ، بخط الناسخ عثمان بن أحمد الحداد في ذي الحجة من عام ١٢٩٩هـ ، فيها أخطاء كثيرة ، وبياض في ورقة ٣١ ، وتصويبات بالهوامش .

○ ○ ○ ○ ○



نماذج من مخطوطات

الطراز

في شرح ضبط الخراز

الورقة الأولى من نسخة (أ)



الورقة الأخيرة من نسخة (أ)

الورقة الأولى من نسخة (هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يقول العبد
الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي لطف الله به
الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد إلا له. والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا
محمد المبعوث بختم الرسالة صلوة وسلاما يخصانه. ويعمان صحبه وآله
وبعد فإني رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبد الله الشريشي
الشهير بالخراز وجدتهم بين مختصر اختصارا مخلا ومطيل تطويلا
مملا فتشوفت نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا يكون أنشط
لقارئه. وأقرب لفهم طالبه. فشرعت فيه مستعينا بالله تعالى
وسميته بالطراز في شرح ضبط الخراز فنسأل الله أن يجعله خالصا
لوجهه الكريم. وأن ينفع به النفع العميم إنه رحمان رحيم قال

هذا تمام نظم رسم الخط وها أنا أتبعه بالنقط

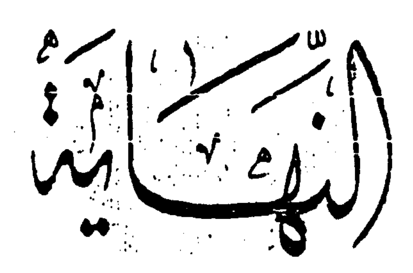
لفظة هذا مركبة من هاء التي للتنبيه وذا التي للإشارة فأما لفظة
التنبيه فمعناها تيقظ واحضر ذهنك وشأنها أن ينبه بها القريب

أو من في حكمه قيل ولذلك لم تجتمع مع لام البعد في نحو ذلك وقيل
لم يجتمعا كراهة كثرة الزوائد وأما ذا فيشار بها إلى القريب أو من في حكمه
وأشار بها الناظم إلى آخر بيت من نظم الرسم الذي هو قوله صلى عليه
رب البيت ويحتمل أن يكون أشار به إلى آخر لفظ من هذا البيت وهو
قوله أولى ويحتمل أن يعود على فصل الختم كله من قوله قد انتهى إلى
قوله أولى وذا ثلاثي الوضع عند أكثر البصريين أي ذي والألف
زائدة مثلها في أنا عند الكوفيين والسيرافي والفه أصل مثلها في ما عند
السيرافي وجماعة وهو الظاهر وعلى الأول قيل محذوف العين وقيل
محذوف اللام وهو الظاهر وعليه قيل متحرك العين وقيل مفتوحها
وهو الظاهر وعينه واو ولامه ياء حملا على باب طوى لكثرته وقلة
عكسه وهو باب حيي مما اتحد فيه وهو باب قوة وتمام معناه
انقضاء وفراغ وهو إما مصدر أو اسم مصدر لأتم وتمم وهو خبر
عن المبتدأ الذي هو هذا وقوله نظم النظم عند النحويين وهو الكلام الموزون
الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية وهو في الأصل مصدر نظم
والمراد به هنا اسم المفعول كضرب الأمير حيث يراد به الدرهم وأصله
التأليف مأخوذ من نظم العقد وهو تأليف جواهر على وجه
يستحسن وكأنه يقول بهذا تمت القصيدة المنظومة في رسم الخط
والنظم الذي أراده هو ما نظمه أولا وجعل هذا الضبط من صلاته
فعيب عليه إذ لم يعرف فيه بالفتح ولا بالتذييل ولا بالنصف

الورقة الأخيرة من نسخة (هـ)

[illegible] شوقا إليه مثل أنه [illegible] وما نعت الدنيا
نعيم صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى
تقوم الساعة ولا يتناول كلام الناظم الآخرة لاستحالة الدنف
فيها المرض بسبب كثرة الشوق والدنف في كلام الناظم بكسر النون
[illegible] قام به الدنف بفتحها والحنين في الشيء هو الميل إليه حبا ومعنى فكأنه
قال اللهم صل على محمد صلاة دوام حنين المريض من محبته شوقا إليه والنون
نعت لسيد ومحمدا بدل منه وذي نعت لمحمد والموئل نعت للشرف وزينا
بدل من لآله وعلى متعلقة بصلي وما ظرفية مصدرية والعامل فيها صلي
ودانف فاعل لحن وشوقا مفعول من أجله وإليه متعلق بحن ويضعف تعلقه
بدانف ويمنع تعلقه بشوقا لما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله والله
تعالى أعلم وهذا آخر ما أردناه من هذا المجموع وقصدنا إلى ذكره في شرح هذا
الموضوع قد كمل بعون الله تعالى وانتهى وجاء بعون الله على وفق [illegible]
المنتهى فحمدا لله تعالى على ذلك حمدا يفوق حمد الحامدين حمدا كثيرا طيبا
متصلا إلى يوم الدين ونصلي ونسلم على أشرف الخلق كافة عند الله سيدنا
ومولانا محمد بن عبد الله المبعوث إلى كافة الخلق بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله
بإذنه وسراجا منيرا والرضى عن آله وصحبه الحائزين لأشرف الخصال
ما تعاقبت البكر والآصال ونسأله تعالى أن يجعل هذا الموضوع خالصا
لوجهه الكريم وأن ينفع به النفع العميم وأن يحلنا بمنحات النعيم
[illegible]

قسم تصوير المخطوطات



الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

الرقـــم : ٢٠ تاريخ التصوير :
العنــوان : الطراز في شرح ضبط الخراز
المؤلــف : التنسي [illegible] محمد بن [illegible] (ت: ٨٩٩ هـ)
الأجــزاء : الفــن : قراءات
الأوراق : ٩٢ (٥٥/٣٤٦=) الأسطر : المقاس :
المصــدر : مكتبة رضا رامفور - الهند

الورقة الأولى من نسخة (ح)

الورقة الأخيرة من نسخة (ح)

لو جمع الكتب وان ينفع به النفع العميم، وان يجعلنا به جنات النعيم، انه رحمان رحيم، جواد كريم، ووفر

[illegible] الصواب جهد الاستطاعة، ولم [illegible] عن الابن [illegible] الصناعة، الا [illegible]

[illegible] الى نحو الصواب [illegible] التوجيه والتعليل [illegible] الكتاب، فان كان ما قلت [illegible]

من ذلك صادف محض الصواب، فلله الحمد والشكر على التوفيق [illegible] الجواب، وان [illegible]

ذلك فالانسان [illegible] والله تعالى [illegible] والفضل والاحسان [illegible]

[illegible] بالصفح والاغضاء [illegible] لنا وله ولجميع المسلمين، واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

كمل هذا الشرح المبارك بحمد الله تعالى وحسن عونه والتوفيق

كله [illegible] بفضله واحسانه وصلى الله وسلم على سيد المرسلين ونبينا ومولانا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم تسليما على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله بعده عبيد ربه

تعالى واقل عبيده [illegible] المعترف بالعجز والتقصير [illegible] الراجي من ربه

العفو والرحمة والتوبة والغفران انه واسع [illegible] والفضل

والكرم والتجاوز والاحسان [illegible] ابي العباس احمد بن محمد ابن

احمد بن [illegible] الوليشي [illegible] كان الله له وغفر له ولوالديه ولما

[illegible] واشياخه واحبابه ولمن له حق عليه ولجميع المسلمين والمسلمات

والمسلمات والمومنين والمومنات الاحياء منهم والاموات وصلى الله

على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين والحمد لله

رب العالمين

ووافق الفراغ من هذا الكتاب [illegible] يوم الخميس

[illegible] خلت من [illegible] والعشرين من

شهر الله [illegible] عام [illegible]

[illegible] اسال الله [illegible]

[illegible] ووفقنا الله [illegible]

بفضله امين والحمد

لله رب العالمين

لله يا من وقع منه النظر في هذا الشرح ان

وجدتم فيه [illegible] او خطا او نقصا [illegible]

[illegible] معرفة [illegible] سألتك بالله الذي

خضعت له المخلوقات وهو الواحد البارئ

متى [illegible] لكاتبه

[illegible]

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



الطراز في شرح ضبط الخراز

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي
(ت ٨٩٩ هـ)

دراسة وتحقيق

د. أحمد بن أحمد شرشال

قسم التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الفقيه الإمام، العالم المتفنن، الحافظ الجليل، الصدر الأعرف، المحقق الأوحد، المدرس المفيد، المرشد الخطير الشهير، الأفضل الأكمل[1] :

«أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي»

رحمه الله تعالى[2] قال :

المقدمة

الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد إلا له، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد، المبعوث بختم الرسالة، صلاة وسلاما يخصانه ويعمان صحبه وآله .

وبعد :

فإني لما[3] رأيت من تكلم على ضبط الأستاذ أبي عبدالله الشريشي الشهير

---

(١) بدأت النسخة هـ : يقول العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي لطف الله به .

وبدأت النسخة ح : قال الشيخ الفقيه العالم، المتفنن المدرس، الحافظ الأعرف، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالجليل التنسي ـ رحمه الله ورضي عنه . والأولى تدل على صلتها بنسخة المؤلف .

(٢) ناقصة من : ح .

(٣) ناقصة من : هـ .



بالخراز، وجدتهم بين مختصر اختصارا مخلاً[1]، ومطول تطويلا مملا[2]، فاشتاقت[3] نفسي إلى أن أضع عليه شرحا متوسطا، يكون أنشط لقارئه وأقرب لفهم طالبه، فشرعت فيه مستعينا بالله تعالى، وسميته بـ: «**الطراز في شرح ضبط الخراز**» نسأل الله [سبحانه][4] أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم، إنه رحمن رحيم. قال رحمه الله ورضي عنه[5]:

«هَـذَا تمامُ نَـظْمِ رَسـمِ الـخَـطِّ وَهَـا أَنَـا أُتْبِـعُـه بالضَّـبطِ»

لفظة: «هذا» مركبة من «هـا» التي للتنبيه، و«ذا» التي للإشارة، فأما لفظة التنبيه فمعناها تَيَـقَّـظْ، وأحضِرْ ذهنك، وشأنها أن[6] ينبه بها القريب، أو من[7] في حكمه، قيل: ولذلك لم تجتمع[8] مع لام البعد في نحو: ذلك، وقيل: لم يجتمعا[9] كراهة كثرة[10] الزوائد[11]، وأما «ذا» فيشار[12] بها إلى القريب أو من في حكمه.

(١) من بين هؤلاء المختصرين أبو عبدالله المجاصي، ومثله الجزولي، وتقدم ذلك في الدراسة.
(٢) ومن بين هؤلاء حسن بن علي الرجراجي صاحب «حلة الأعيان على عمدة البيان» وتقدم في الدراسة.
(٣) في ح: «فتاقت». وفي هـ: «فشاقت».
(٤) الزيادة من ح.
(٥) ناقصة من: ح، هـ.
(٦) في ح: «أن هـا». وفي هـ: «أنها».
(٧) في ح: «ومن»، ويصح الاستعمالان.
(٨) في الأصل: «تجمع». وفي هـ: «يجتمع». وما أثبته من: ح.
(٩) في ح: «تجتمعا».
(١٠) في ح: «كثيرة».
(١١) يقول صاحب الحواشي: «والتعليل الثاني هو الصواب ورد الأول». حواشي الزياتي ورقة ١، حواشي المنجرة ورقة ١.
أقول: التعليل الأول هو الظاهر؛ لأن اللام تدل على بعد المشار إليه، والهاء تدل على قرب المشار إليه، فلا يجمع بين متضادين، وإليها أشار ابن مالك: «واللام- إن قدمت ها- ممتنعة» شرح ابن عقيل ١٣٢/١.
(١٢) في ح: يشار.



وأشار بها الناظم إلى آخر بيت من نظم الرسم ، الذي هو قوله : «صلى عليه ربنا» البيت(١) ، ويحتمل أن يكون أشار به إلى آخر لفظ من هذا البيت وهو قوله : «أو أفل»(٢) ، ويحتمل أن يعود على فصل الختم كله من قوله : «قد انتهى» إلى [قوله](٣) «أفل»(٤)

و«ذا» ثلاثي الوضع عند أكثر البصريين إفرادي ، والألف زائدة مثلها في «أنا» عند الكوفيين ، ثنائي وألفه أصل مثلها في «ما» عند السيرافي(٥) وجماعة وهو أظهر ، وعلى الأول قيل : محذوف العين ، وقيل : محذوف اللام ، وهو أظهر ، وعليه قيل : ساكن العين وقيل : مفتوحها ، وهو أظهر ، وعينه واو ، ولامه ياء حملا على باب : «غوى» لكثرته وقلة عكسه ، وهو باب : «حيي» . وما اتحدا(٦) فيه ، وهو باب : «قوة»(٧) . وقوله : «تمام» معناه انقضاء وفراغ ، وهو إما

---

(١) تمام البيت :

«صلى عليه ربنا عز وجل وآله ما لاح نجم أو أفل»

(٢) في هـ : «أول» وسقوط «أو» قبلها وهو تصحيف .

(٣) الزيادة من : «هـ» ، وهو آخر بيت من نظم الرسم .

(٤) إعادة اسم الإشارة على ما ذكر لا تصح ، إلا إذا نزل «مورد الظمآن» منزلة «عمدة البيان» المبدل منه هذا الرسم ، بدليل اختلاف العدد ، والتاريخ ، وتقدم سبب ذلك ، فالإشارة تعود على البيت الأخير من الرسم الأول ، وهو عمدة البيان ، ثم جعل مكانه : «مورد الظمآن» وترك الضبط على حاله ، ولم يصلح التاريخ والعدد . وقد ذكر ابن عاشر أنه رأى «عمدة البيان» الذي نظمه قبل مورد الظمآن ، وذيله بالضبط المتصل بمورد الظمآن اليوم . فتح المنان ورقة ٤ ، حلة الأعيان للرجراجي ١٦ .

(٥) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) .

انظر ترجمته في : مقدمة أخبار النحويين للسيرافي : د . محمد إبراهيم البنا ص ٧ .

(٦) في ح : «اتخذه» . وفي هـ : «اتحد» . وهو تصحيف ، ومفسر ضمير التثنية العين واللام .

(٧) مذاهب النحاة في أصل «ذا» يراجع للتفصيل فيها : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٦٧٠/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣ ، شرح التصريح للأزهري ١٥٠/١ .



مصدر[١] «تمّ» ، أو اسم مصدر : «أتم أو تمم» . وهو الخبر عن المبتدإ الذي هو «هذا» .

وقوله «نظم» : النظم[٢] : ضد النثر ، وهو الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ، وهو في الأصل مصدر : نظم ، والمراد به هنا اسم المفعول ، كضرب الأمير حيث يراد به الدرهم ، وأصله التأليف مأخوذ من نظم العقد ، وهو تأليف جواهره على وجه يستحسن ، وكأنه يقول : بهذا تـمّمت[٣] القصيدة المنظومة في رسم الخط .

والنظم الذي أراد هو ما نظمه أولا ، وجعل هذا الضبط موصولا به[٤] ، فعيب عليه إذ لم يعين فيه ما للمقنع[٥] ، ولا ما للتنزيل[٦] ، ولا ما للمنصف[٧] ، ولا ما[٨] للعقيلة[٩] ، فبدل أكثره حتى بيّن[١٠] ما لكل كتاب منها من

---

(١) في ح : مصدري .

(٢) في ح : «والنظم» .

(٣) في ح : «تمت» .

(٤) هذا هو الصحيح ، لا ما ذكره قبل في معاد الإشارة ، وهو المسمى بـ : «عمدة البيان» . ومنه نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم : ٣٧ د . وتكون الإشارة عائدة على آخر بيت من نظم عمدة البيان . انظر : شرح المجاصي في الضبط ورقة ٦٦ ، وحلة الأعيان للرجراجي ورقة ١٦ .

(٥) اسمه الكامل : المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ، مطبوع بتحقيق محمد أحمد دهمان ، وقبله بعناية المستشرقين .

(٦) التنزيل في هجاء المصاحف لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ) ، وهو أجل أصحاب أبي عمرو . ومنه نسخة في الخزانة الحسنية رقم : ١/٤٠ بعنوان : «مختصر التبيين» ، وفي آخرها تم كتاب التنزيل ، وأخرى رقم : ٨٠٨ ، وأخرى في الظاهرية رقم : ٥٩٦٤ ، وأخرى في القرويين .

(٧) كتاب المنصف وهو منظوم للإمام أبي الحسن علي بن محمد المرادي الأندلسي البلنسي (ت ٥٦٤هـ) .

(٨) ساقطة من : ح .

(٩) اسمه : عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للإمام أبي القاسم الشاطبي ، صاحب الحرز (ت ٥٩٠هـ) ، نظم فيه كتاب : «المقنع» للداني وزاد أحرفا يسيرة .

(١٠) في الأصل : «تبين» . وما أثبت من : ح ، هـ .

الأحكام ، وتَرك الضبط على حاله ؛ لأن أحكامه متفق عليها في الأكثر .

وقوله : «رسم الخط»[١] اعلم أن الخط هنا واقع على الخطوط التي هي المصاحف ، وهي يتكلم عليها بوجهين :

أحدهما : ما يرجع إلى بيان الزائد والناقص ، والمبدل وغيره ، والموصول وغيره ، وهو المسمى بـ : «علم الرسم» ، وفيه نظم المؤلف ما تقدم .

والوجه الثاني : ما يرجع إلى علامة الحركة والسكون ، والشد والمد ، والساقط والزائد ، وهو المسمى بـ : «علم الضبط» ، وفيه نظم المؤلف هذا ، الذي نتكلم[٢] عليه .

وقوله : «وها أنا» أنا ضمير المتكلم وهو أعرف المعارف كنى به[٣] المؤلف عن نفسه ، وهو ثنائي عند البصريين ألفه زائدة[٤] ، وثلاثي عند الكوفيين ، الأفصح إثبات ألفه وقفا لا وصلا[٥] . وتميم يثبتونها[٦] فيهما[٧] ، وقد تبدل ألفه هاء ، فيقال : «أَنَهْ»[٨] ،

---

(١) في ح : في رسم الخط .

(٢) في الأصل : «يتكلم» وما أثبت من : ح ، هـ .

(٣) في هـ : كناية .

(٤) وهي الألف الأخيرة ، يؤتى بها لبيان الحركة في الوقف ، كهاء السكت .

انظر : الكشف لمكي ٣٠٦/١ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٣٥٩/٢ ، الحجة لابن خالويه ص ٩٩ ، إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ص ١٠٨ .

(٥) وبه قرأ العشرة -ما عدا المدنيين- فيما إذا كان بعد «أنا» همز مفتوح أو مضموم ، واختلف عن قالون فيما إذا وقع بعدها همز مكسور . النشر لابن الجزري ٢٣٠/٢ ، الإتحاف للدمياطي ٢٣٤ ، والتيسير للداني ٨٢ .

(٦) في ح : «بثبوتها» .

(٧) في الوقف والوصل ، قال الشيخ أحمد الدمياطي : «وعليها تحمل قراءة المدنيين» : أقول : قبل الفتح والضم للهمزة التي بعد (أنا) ، وقالون بالخلف قبل الكسر .

الإتحاف ص ١٦٢ ، النشر ٢٣٠/٢ ، التيسير ص ٨٢ ، وانظر : همع الهوامع للسيوطي ٦٠/١ .

(٨) وجاء في الخزانة : أن من العرب من يقول : «أَنَهْ» إذا وقف ، وهي لغة جيدة ، وهي في عليا تميم وسفلى قيس ، الخزانة للبغدادي ٤٩٢/٤ .



وقد تقدم على النون . فيقال : « ءان »[١]، وقوله : « أتبعه بالضبط » هو بضم همزة المتكلم ، لأن ماضيه رباعي بهمزة التعدية ، فلذلك يطلب مفعولين بنفسه : أحدهما : «الهاء» والثاني : «بالضبط» والباء زائدة مثلها في قوله تعالى : ﴿تُنبِت بالدهن﴾[٢] عند من ضم التاء وكسر الباء[٣] . قال :

«كَيْما يَكونُ جامِعاً مُفِيدا عَلى الَّذِي أَلْفَيتُه مَعْهُودا»

«كي» هنا تحتمل وجهين :

- **أحدهما** : أن تكون حرف جر بمعنى لام التعليل .

- **والثاني** : أن تكون مصدرية ، بخلاف ما إذا دخلت عليها لام الجر ، فإنها تتعين للمصدرية لامتناع دخول حرف الجر على مثله[٤] ، فإن جعلناها حرف جر تعلقت بـ «أتبعه» ، وجاز في «يكون» الرفع على جعل «ما» مصدرية والنصب على جعلها زائدة ، وأن مقدرة بعدها ، وإن جعلناها مصدرية قدرت لام الجر قبلها متعلقة بـ «أتبعه» ، وجاز في «يكون» النصب على زيادة «ما»[٥] والرفع على جعلها كافة ، واسم «يكون» ضمير عائد على التأليف ، و«جامعا» خبرها أي

(١) وقد اتخذ ضمير المتكلم في لهجات القبائل العربية صورا متعددة ، ولبسط الموضوع يراجع : شرح التصريح للأزهري ١٢٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ ، حاشية الصبان ١٠٠/١ ، همع الهوامع للسيوطي ٦٠/١ ، الضمائر في اللغة العربية : د .جبر ٢٣ ، اللهجات العربية : د . الجندي ٥٠٣/٢ .

(٢) من الآية ٢٠ سورة المؤمنون .

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس ، والباقون من العشرة بفتح التاء وضم الباء . النشر لابن الجزري ٣٢٨/٢ ، والتيسير للداني ص ١٥٩ .

(٤) الكوفيون لا تكون عندهم إلا حرف نصب . الإنصاف للأنباري ٥٧٠/٢ ، وانظر : حواشي الزياتي ورقة ٢ .

(٥) هنا كلمة مقحمة بعد «ما» وقبل «الرفع» «وهو الأكثر» في هامش ح . عليها العلامة «صح» .

جامعا لعلم(١) الرسم والضبط(٢) ، و«مفيدا» أي فائدة(٣) تامة ، وهو خبر بعد خبر ، أو حال من ضمير «جامعا» ، أو(٤) هو الخبر و«جامعا» حال .

وقوله : على الذي ألفيته معهودا ، «ألفيت» هنا بمعنى أصبت(٥) ، وليست بقلبية ، فلا تطلب إلا مفعولا واحدا وهو ضمير الغيبة ، و«معهودا» حال منه ، و«على الذي» متعلق بـ «أتبعه» أو بمحذوف على أنه حال من الضبط ، و«معهودا» معناه متعارف . قال :

«مُسْتَنبَطاً مِنْ زَمَنِ الْخَلِيلِ مُشْتَهِراً فِي أَهْلِ هَذَا الْجِيلِ»

الاستنباط : الاستخراج والاختراع ، و«مِنْ» بمعنى «في»(٦) ، مثلها في قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾(٧) .

والخليل هذا هو(٨) ابن أحمد شيخ سيبويه ، المرجوع إليه في كلام العرب لغة ونحوا ، وتصريفا وعروضا ، ورسما وضبطا . وكان عابدا زاهدا ، ورعا(٩) ،

(١) في ح ، هـ : «العلمي» .

(٢) وذكر الرجراجي : «أنه يحتمل أن يكون جامعا للمقنع والمحكم ؛ لأن المؤلف يعتمد على المقنع والمحكم كثيرا ، والتأويل الأول أولى» ورقة ١٨ ، وما اقتصر عليه التنسي أعم وأشمل .

(٣) في ح : إفادة .

(٤) في ح : وهو .

(٥) معناها : وجدت ، وجاء في لغة القرآن : ﴿ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ ﴾ من الآية ١٦٩ البقرة .

(٦) قال المرادي : وكونها بمعنى : «في» منقول عن الكوفيين . الجنى الداني ص ٣١٩ ، والبرهان للزركشي ٤/٤٢٠ ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن : د . محمد عواد ص ١٢١ ، مغني اللبيب لابن هشام ص ٤١٩ .

(٧) من الآية ٩ سورة الجمعة . وفي هـ : أثبت أول الآية . وزدت على محل الشاهد جواب الشرط ؛ ليتم المعنى .

(٨) كلمة : «الخليل» زائدة بين «هو» و«ابن» . في ح .

(٩) في الأصل : «وارعا» . وما أثبت من هـ ، ح .



يذكر أنه صلى الصبح بوضوء العتمة أربعين سنة ، وهو المُستنبِط الثاني للنقط[١] .

واختلف في المستنبط الأول ، فقيل : يحيى بن يعمر[٢] ، وقيل : نصر بن عاصم[٣] .

وقيل : ابن أبي إسحاق[٤] ، والصحيح أنه أبو الأسود[٥] ، وسبب ذلك أن زياد[٦] ابن أبي سفيان كان له ابن اسمه : عبيدالله[٧] ، وكان يلحن في قراءته ، فقال زياد لأبي الأسود : إن لسان العرب دخله الفساد ، فلو وضعت شيئاً يصلح الناس به

---

(١) أي اخترع الشكل المطول وهو الحركات -كما تقدم في الدراسة- وقد روى الحروف عن عاصم ابن أبي النجود ، وعبدالله بن كثير ، توفي سنة ١٧٠هـ ، وقيل ١٧٧هـ .

غاية النهاية لابن الجزري ٢٧٥/١ ، مراتب النحويين لأبي الطيب ٥٤ ، أخبار النحويين للسيرافي ص ٥٤ ، طبقات الزبيدي ص ٤٧ .

(٢) يحيى بن يعمر العدواني ، أخذ القراءة عرضا عن أبي الأسود ، وسمع ابن عباس ، وابن عمر وغيرهما -رضي الله عنهم- ، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء ، وعبدالله بن أبي إسحاق ، وغيرهما ، وهو أول من نقّط المصاحف . توفي قبل سنة ٩٠هـ . انظر : غاية النهاية لابن الجزري ٣٨١/٢ ، معرفة القراء للذهبي ٦٧/١ ، مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٥٠ .

(٣) نصر بن عاصم الليثي ، ويقال الدؤلي البصري ، تابعي ، ويلقب بـ «نصر الحروف» ؛ لأنه أول من نقط المصاحف . توفي سنة ٩٠هـ .

انظر ترجمته في : غاية النهاية ٣٣٦/٢ ، معرفة القراء ٧١/١ ، أخبار النحويين للسيرافي ص ٣٨ .

(٤) هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي ، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم . توفي سنة ١٢٩هـ وقيل ١١٧هـ ، انظر : غاية النهاية ٤١٠/١ ، مراتب النحويين ٣١ ، أخبار النحويين ٤٢ .

(٥) هو ظالم بن عمرو الدؤلي ، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره ، قرأ على عليّ ، وروى عن عمر ، وأُبيّ بن كعب ، وابن مسعود ، وأبي ذر ، رضي الله عنهم توفي سنة ٦٩هـ .

انظر : معرفة القراء ٥٩/١ ، وغاية النهاية ٣٤٥/١ .

(٦) وزياد هذا : كان واليا .

(٧) في ح ، هـ : عبدالله .



كلامهم، ويعرفون به القرآن، فأبى عليه أبو الأسود، فأمر زياد رجلا يجلس في طريق أبي الأسود، فإذا مر به أبو الأسود[١] قرأ شيئاً من القرآن، وتعمد اللحن، فقرأ الرجل عند مرور أبي الأسود به[٢]: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ إلى قوله ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣]، بخفض رسوله، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله، فرجع من فوره إلى زياد، وقال: «قد أجبتك إلى ما سألت»[٤].

فاختار رجلا عاقلا فطنا[٥]، وقال له: خذ المصحف وصباغا يخالف لون المداد، فإذا فَتحتُ شفتي فانقط فوق الحرف نقطة، وإذا ضممتُهما فانقط أمامه، وإذا كسرتُهما فانقط تحته، فإذا أتبعتُه بغنة فانقط نقطتين[٦] يعني التنوين، هكذا حتى جاء على آخر المصحف[٧]، فكان نقط[٨] أبي الأسود نقطا مُدوَّراً كنقط الإعجام، إلا أنه مخالف له في اللون.

---

(١) ساقطة من: هـ، ح.

(٢) ناقصة من: ح.

(٣) من الآية ٣ سورة التوبة.

(٤) والقصة بأكملها رواها الأنباري عن العتبي، ورواها أيضا أبو عمرو عن العتبي، وحذف منها الإمام التنسي بعض الألفاظ. انظر الرواية بأكملها في: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري ٣٩/١، المحكم لأبي عمرو ص ٣، وأصول الضبط لأبي داود ١٢٩، والأخبار المروية للسيوطي ص ١٦٤.

(٥) في ح: «فاطنا». والروايات المتقدمة تعيِّن الرجل من عبدالقيس بعد اختيارهم وامتحانهم، قال أبو العباس المبرد: «فلذلك كان النقط بالبصرة في عبدالقيس إلى اليوم -يومه-». المحكم ص ٧، أصول الضبط ورقة ١٢٩.

(٦) في هـ: نقتتين، وهو تصحيف.

(٧) انتهى كلام العتبي من الروايتين المتقدمتين، وقد تصرف التنسي في الرواية.

(٨) في هـ: ضبط، وكلاهما يفيد المقصود.



وأخذ ذلك عنه ميمون الأقرن[١] ، وعنبسة الفيل[٢] ، وابن أبي إسحاق ، وأخذه الخليل عن هؤلاء .

ثم إن الخليل اخترع نقطا آخر يسمى المطول ، وهو الأشكال الثلاثة المأخوذة من صور حروف المد ، وجعل مع ذلك علامة الشد شينا ، أخذها من أول «شديد» ، وعلامة الخفة «خاء» ، أخذها من أول «خفيف» ، ووضع الهمز[٣] والإشمام والرّوم فاتبعه الناس على ذلك إلى زمن[٤] المؤلف ، فلذلك اختاره في نظمه هذا -كما أشار إليه- عن نقط أبي الأسود[٥] ، إلا أن عبارته لم توف بالمقصود[٦] من كون ما ارتضاه :

---

(١) في ح : الأزرق ، وفي هامشها : «الأقرن» عليها علامة «صح» ، ذكره أبو الطيب ضمن الذين أخذوا عن أبي الأسود .

انظر ترجمته : مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٣٠ ، طبقات الزبيدي ص ١١ ، إنباه الرواة للقفطي ٣/٣٣٧ .

(٢) عنبسة بن معدان ، فإن معدان رجل من أهل «ميسان» قدم البصرة وأقام بها ، وكان لعبدالله ابن عامر بن كريز -الأمير الأموي- «فيل» بالبصرة ، فأتاه معدان فتقبَّل به ، وبنفقته وفَضْل ، في كل شهر ، فكان يدعى : «معدان الفيل» ، فنشأ له ابن يقال له : «عنبسة» ، فتعلم النحو وروى الشعر . انظر : أخبار النحويين للسيرافي ص ٤٢ ، طبقات الزبيدي ص ٢٩ ، مراتب النحويين لأبي الطيب ص ٣٠ .

(٣) في هـ : الهمزة .

(٤) في ح ، هـ : «زمان» .

(٥) وهو مذهب أبي داود ، حيث اختار نقط الخليل في الأجزاء والألواح ، وقال : «لا أمنعه أيضا في الأمهات» . وقال الرجراجي : «لشهرته في زمانه ، ولكونه أوضح وأبين في إعراب الكلام» . فنقط الخليل بينه وبين مدلولاته مناسبة ظاهرة بخلاف علامات أبي الأسود وأتباعه ، فإنها مجرد اصطلاح ، لم ينبن على مناسبة بين الدوال والمدلولات . انظر : أصول الضبط لأبي داود ٢٩٢ ، حلة الأعيان للرجراجي ١٩ ، تاريخ الخط للكردي ٨٢ ، تاريخ الأدب : حفني ٩٧ .

(٦) في هـ : بقصده .



هو مـا اسـتنبطه الخليل[١] ؛ لأن لفظه لا يدل إلا على كـونه مُسـتَـنبَـطا في زمن الخليل ، ولا يدل على أن الخليل هو الـمُستَنبِط ، قالوا : والخليل هو أول من ألف في الضبط[٢] . وعبر المؤلف بـ «الجيل» عن الزمان ، وأراد زمانه ، والمعروف عند اللغويين أن الجيل الصنف من الناس . و«مستنبطا» حال إما من مفعول «ألفيته» ، أو من ضمير «معهودا» ، و«مشتهرا» كذلك ، أو حال من «ضمير» «مستنبطا» . قال[٣] :

«فَـقُلْتُ طَالِبـاً مِـنَ الْـوَهَّـابِ عَـوناً وتَـوْفِـيـقـاً إِلَى الصَّـوابِ»

القول إذا لم يضمن[٤] معنى الظن يتعدى عند غير سليم[٥] إلى مفعول واحد بشـرط أن يكون مـقـولا ، فـإذا وقـعت بعـده جـملـة محكيـة فـهـي مفعـولـه والمحكي هنـا بـ «قلت» : هو قـوله : «القـول في أحكام وضع الحركـه» إلى آخـر الكتاب[٦] ، وعبّر المؤلف بالماضي في موضع المسـتقبل تنزيـلا لـه منزلـة الواقع لقـوة الرجـاء ، أو تفـاؤلا[٧] ، و«طالبـا» حـال من الفـاعل في : «قلت» . و«من الوهاب» متعلق بـ «طالبا» ، و«الوهـاب» من أمثلـة المبالغـة ، وهو من أسـمـاء

---

(١) احترز من الضبط المستنبط من أبي الأسود الذي اختاره أبو عمرو .

(٢) قاله أبو عمرو في المحكم ص ٩ .

(٣) في ح : «ثم قال» . وهكذا استمرت في كل ما يأتي .

(٤) في ح : «يتضمن» .

(٥) ونقل في الكتاب : «أن أناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت» كتاب سيبويه ١٢٤/١ .

عبارة التنسي فيها تجوز ، لأن لغة سليم إجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا بلا شرط ، ومذهب عامة العرب أن لا يجري مجرى الظن إلا بشروط أربعة . انظر : شرح ابن عقيل ٥٨/٢ ، والنحو الوافي لعباس حسن ٥٢/٢ ، حواشي الزياتي ورقة ٢ .

(٦) يقصد بـ «آخر الكتاب» : آخر النظم .

(٧) يجوز التعبير بالماضي عن المستقبل ، أو بالعكس ، وكلاهما وارد في القرآن . فمن الأول قوله تعـالى : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ . ومن الثـاني : قـوله تعـالى : ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ .



الله تعالى[١] المتفق عليها[٢] ، ومعناه الكثير العطاء تفضلا[٣] . و«عونا» مفعول بقوله : «طالبا» ؛ وذلك لاعتماده على صاحبه وهو الفاعل ، ولكونه بمعنى الحال ، و«توفيقا» عطف على «عونا» والعون التقوية ، وهو خلق القدرة على فعل المراد ، والتوفيق خلق القدرة على الطاعة ، وعبر به هنا على الهداية إلى الصواب[٤] في نظمه هذا[٥] ، و«إلى الصواب» متعلق بـ «توفيقا» . قال :

ｏ ｏ ｏ ｏ ｏ

(١) ناقصة من : ح .

(٢) وقد ورد في قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ من الآية ٨ آل عمران .

(٣) من غير استحقاق عليه ؛ لأن إعطاءه تبارك وتعالى على سبيل التفضيل والإفضال ، لا على سبيل الوجوب واللزوم ، كما ذهب إليه قوم ، يعطي ما يشاء لمن يشاء .

(٤) ومنه قول الشاعر :

«إذا لم يكن عون من الله للفتى ... فأكثر ما يجني عليه اجتهاده»

وقال آخر :

«إذا لم يكن عون من الله للفتى ... أتته الرزايا من طريق الفوائد»

(٥) بدليل التعدية بحرف الجر وهو : «إلى» .



بـــــاب

«القـول في أحكـام وضـع الحركــة»

«الْقَـولُ فِي أَحْكَــامِ وَضْـعِ الْـحَرَكَــه　　　فِي الْـحَرْفِ كَـيفَمَا أَتَتْ مُحَرَّكَه»

إنما ابتدأ بالكلام على الحركة ؛ لأنها أول ما استنبط من أحكام الضبط ، ولذلك أتبعها بذكر التنوين ، كما تقدم في قضية أبي الأسود .

و«القول» خبر مبتدأ محذوف تقديره : «هذا» ، و«في أحكام» متعلق بـ «القول» ويروى بكسر الهمز وفتحها ، فبكسرها هو مصدر بمعنى الإتقان ، وبالفتح جمع حكم والمراد الصفة ، أي في صفات وضع الحركات ؛ لأن المراد بالحركة الجنس الشامل للفتح والضم والكسر .

وقوله : «في الحرف» يحتمل أن تكون «في» للظرفية ، لكن على المجاز لا على الحقيقة مثلها في قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[(١)] أي فيما دار بينهم ، وكذلك هنا ، وتحتمل المصاحبة مثلها في قوله تعالى : ﴿ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ ﴾[(٢)] ، وزعم[(٣)] بعضهم أنها بمعنى «من» وفيه بعد . ولا يصح جعلها ظرفية حقيقة[(٤)] ؛ إذ يلزم عليه جعل الحركات في نفس الحرف ، ولا قائل به[(٥)] ،

---

(١) الآية ٧ سورة يوسف .

(٢) من الآية ٣٦ سورة الأعراف .

(٣) ونقله الرجراجي ولم ينسبه لشارح معين . حلة الأعيان ورقة ٢١ .

(٤) ناقصة من : «ح» .

(٥) اختاره الرجراجي ، وقال : «في» ها هنا متروكة على أصلها من الظرفية ، وقدر الكلام على حذف مضاف ، أي وضع الحركة في جهات الحروف ، وجهاته : فوق وتحت وأمام ، وهذا التأويل أولى وأقرب . حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢١ .

أقول : الحروف ينوب بعضها عن بعض والأمر فيه سعة في الاستعمال ، ومذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلا ظرفية حقيقة أو مجازا ، وما أوهم غير ذلك ردّ بالتأويل إليه . انظر : الجنى الداني للمرادي ص ٢٦٨ .



ولا جعلها للاستعلاء ؛ إذ يلزم عليه جعل الحركة فوق الحرف .

و«أل» في «الحرف» للاستغراق ، فيدخل فيه أوائل السور كما نص عليه الداني[١] . و«كيفما» شرطية ، و«أتت» شرطها ، والجواب محذوف دل عليه ما تقدم ، والتقدير : كيفما حركت الحروف[٢] ، فهذا القول[٣] يبيِّن صفة وضع حركاتها ، ويبعد أن تكون هنا استفهامية كما زعم بعضهم[٤] وفاعل : «أتت» ضمير عائد على جنس الحروف التي دل عليها الحرف ، و«محركة» حال منه ، وصح ذلك نظرا إلى المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾[٥] معناه : أو الأطفال . لأن المعنى : القول في أحكام وضع الحركات في الحروف كيفما جاءت[٦] تلك الحروف محركة أي بالضم أو الفتح أو الكسر . قال :

«فَفَتْحَةٌ أَعْلَاهُ وَهْيَ أَلِفُ مَبْطُوحَةٌ صُغْرَى وَضَمٌّ يُعْرَفُ»

«وَاواً كَذَا أَمَامَهُ أَوْ فَوقَا وَتَحْتَهُ الكَسْرَةُ يَاءٌ تُلْقَى»

أشار في هذين البيتين إلى صفة الحركات الثلاث ، وإلى محالها[٧] من الحروف على مذهب الخليل الذي اختاره لجري العمل به كما ذكر ، وإن كان الداني[٨]

---

(١) ذكره في مذاهب متقدمي أهل العربية وتابعيهم من النقاط . انظر : المحكم لأبي عمرو ٢٢٠ . وسيأتي بيانه .

(٢) في ح : «حركة الحرف» .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) ويعني به الرجراجي في حلة الأعيان ورقة ٢٣ .

(٥) من الآية ٣١ سورة النور ، ويدل لإرادته هذا وصفه بالجمع . انظر : البحر ٤٤٩/٦ ، القرطبي ٢٣٦/١٢ .

(٦) في هـ : «كيف جاءت» .

(٧) في ح : «محلها» .

(٨) في ح : «الذي» . وهو تصحيف ظاهر .

اختار نقط أبي الأسود(١) .

فأشار بقوله «أعلاه» إلى محل الفتحة يعني أنها توضع فوق الحرف ، وأشار بقوله : «مبطوحة صغرى» إلى صفتها ، وجعلت مبطوحة ؛ لئلا تلتبس بأصلها ، وجعلت صغيرة ؛ لتظهر مزية الأصل على الفرع(٢) ، والفاء جواب شرط مقدر ، أي إن تسأل عن محل الحركات من الحروف ففتحة أعلاه ، وهذه الفاء أو التنويع(٣) هو المسوغ للابتداء ، بـ «فتحة» ، و«أعلاه» خبر ، و«مبطوحة» و«صغرى» نعتان «للألف» ، أو «صغرى» حال من ضمير «مبطوحة» .

وزعم بعضهم أنهما خبران آخران وهو غير صحيح(٤) ؛ لأن فائدتهما موقوفة على «ألف» فهو الخبر قطعا . وأتى بلفظ «صغرى» مؤنثا مع التجريد وذلك ممنوع عند علماء العربية ، وقد فعل مثل(٥) ذلك أبو نواس ، فنسب إلى

---

(١) وعلل الداني اختياره بقوله : «اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف بحضرة الصحابة» إلى أن قال : «فاتباع هذا أولى ، والعمل به في نقط المصاحف أحق» . المحكم ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) وقد حددها بعض الشراح بمقدار ثلاث نقط موصولة . شرح الضبط لمجهول . وقال أبو داود : فجعل الخليل سمة الفتح والنصب معا ألفا مبطوحة فوق الحرف ؛ لدلالتها عليها إذا أشبعت الحركة ، ويمطط اللفظ بها . أصول الضبط ١٣٣ . أما ابن جني : فيجعل الحركات أبعاض حروف المد واللين ، ونقل عن متقدمي النحويين أنهم يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة . انظر : سر الصناعة لابن جني ١٧/١ .

(٣) قال المنجرة : زَعْمه أن المسوغ هنا ، هو التنويع ، ليس بسديد ؛ لأن شرط التنويع المسوغ ، أن يكون واقعا في نفس المبتدأ . والصواب أن يكون المسوغ للابتداء بـ «ففتحة» اقترانه بالفاء الفصيحة . حواشي المنجرة ورقة ٣ .

(٤) وهو يقصد الرجراجي ، لأنه قال : يصح أن يكونا خبرين ، فيكون المؤلف أخبر عن «الفتحة» بثلاثة أخبار ، وهي : «ألف» و«مبطوحة» و«صغرى» ، وذكر فيها أربع احتمالات . انظر : حلة الأعيان للرجراجي ورقة ٢٥ .

(٥) ناقصة من : ح .



اللحن[١] وإن كان ابن مالك التمس له وجها لم يقبل منه [٢] .

وقوله : «وضم يعرف» إلى آخره ، أشار إلى صفة الضمة بقوله : «واوا كذا» أي صغيرة ، كما ذكر في الفتحة ، وأشار إلى محلها بقوله : «أمامه أو فوق» أي أنت مخيّر في جعل الضمة أمام الحرف ، أو فوقه[٣] ، واختار المبرد وجماعة الفوقية ؛ لئلا تلتبس بالواو المتلوة[٤] . و«ضم» مبتدأ سوغ[٥] الابتداء به التنويع[٦] ، وخبره «يعرف» وهو العامل في «أمام» وما عطف عليه ، و«واوا» حال من ضمير «يعرف» . وأعرب بعضهم هذا الكلام بوجوه غير هذه[٧] تبعد عند التأمل[٨] . ونصب «فوق» وإن كان مقطوعا

---

(١) وذلك في قوله :

«كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب»

وهو من البحر البسيط . انظر : ديوان أبي نواس ٧٢ ، الأشموني ٨/٣ ، شرح الألفية للمرادي ١٢٥/٣ ، مغني اللبيب لابن هشام ٤٩٨ ، خزانة الأدب : للبغدادي ٥٣/٤ .

(٢) قد يرد أفعل التفضيل مجردا خاليا من معنى التفضيل كقوله تعالى : ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ﴾ ، وأجاز المبرد استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه ، وحينئذ يجوز تأنيثه . انظر : حواشي الزياتي ورقة ٣ ، شرح التصريح للأزهري ١٠٢/٢ ، المقاصد النحوية للعيني ٥٣/٤ .

(٣) وأعرض عن القول الثالث لضعفه ، وهو أن توضع في نفس الحرف . ذكره المارغني والضباع ، والشيخ أبو زيت حار ، والدكتور محيسن ، وأشاروا إلى ضعفه ، وذكر الشيخان أن محلها الوسط أو أمام . انظر : المحكم للداني ص ٤٢ ، أصول الضبط لأبي داود ١٣٣ ، دليل الحيران : للمارغني ٣١٨ ، سمير الطالبين للضباع ١٢٣ ، إرشاد الطالبين ص ٨ ، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل لأبي زيت حار ص ٨ .

(٤) وعليه العمل في نقط المصاحف . دليل الحيران ٣١٨ ، سمير الطالبين ص ١٢٣ ، إرشاد الطالبين ص ٨ .

(٥) في ح : «وسوغ» .

(٦) في ح : «للتنويع» .

(٧) في ح : «هذا» .

(٨) انظر هذه الوجوه الإعرابية في : حلة الأعيان ورقة ٢٨ .



عن الإضافة ، إما لأنه نوى لفظ[١] المضاف إليه ، كما في قراءة من قرأ : ﴿لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾[٢] بالخفض بلا تنوين[٣] ، فالألف حينئذ للإطلاق ، أو لأنه نكرة ، كقراءة ﴿من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ في الآية[٤] بالتنوين[٥] ، فالألف بدلا من التنوين .

وقوله : «وتحته الكسرة ياء تلقى» أشار بتحته إلى محلها[٦] ، وبقوله : «ياء» إلى صفتها ، وفيه حذف النعت لدلالة ما قبله [عليه][٧] تقديره : «صغيرة» ، و«تحته» متعلق بـ «تلقى» . و«الكسرة » مبتدأ خبره «تلقى» ، و«ياء» حال من نائبه ، ومعنى «تلقى» توضع . وقدم الفتحة على الضمة والضمة على الكسرة ؛ اقتداء بأبي الأسود ، ومن قضيته[٨] أخذت أسماء هذه الحركات ومحالها[٩] .

---

(١) في ح : «اللفظ» بلام التعريف .

(٢) من الآية ٤ سورة الروم .

(٣) وهي قراءة شاذة ، وتعزى للفراء ، وأنكرها النحاس وردها . إعراب القرآن للنحاس ١٥٧٨/٢ ، إعراب القرآن للعكبري ١٨٤/٢ ، الخصائص لابن جني ٣٦٥/٢ ، معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ .

(٤) ناقصة من : ح .

(٥) ونسبها في البحر لأبي السماك والجحدري وعون العقيلي ، وهي قراءة شاذة . انظر : البحر ١٦٢/٧ ، القرطبي ٧/١٤ .

(٦) إذا كانت الحروف معرقة ، كالنون فإنها تجعل في أول التعريق .

انظر : المحكم للداني ص ٢١٧ ، سمير الطالبين للضباع ١٢٤ ، دليل الحيران للمارغني ٣١٨ .

(٧) الزيادة من «هـ» .

(٨) الواو في قوله : «ومن» للعلة ، والتقدير : «إذ من قضيته أخذت» ، وقضيته تقدمت ، وهي قوله للرجل من عبدالقيس : «فإذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف ، وإن ضممتهما فانقط أمامه ، وإن كسرتهما فانقط تحتها» ، فعبر بالفتح والضم والكسر على المواضع . انظر : حواشي الزياتي ورقة ٣ ، وحواشي المنجرة ص ٣ .

(٩) في ح : «ومحلها» ، وهنا أشار المحقق الحسن الزياتي إلى أنه رأى في جل النسخ ما ذكر في المتن ، وحكم عليه بالصحة والوضوح وأشار إلى نقص في بعض النسخ . حواشي الزياتي ورقة ٣ .

وظاهر كلام المصنف وغيره أن الضمة لها رأس ، وكذلك[١] الكسرة وهو الصحيح[٢] ، وأجاز بعض المتأخرين إسقاط رأسيهما كما أسقط بعض الألف وهو صحيح أيضا[٣] وفي كلام الداني وغيره ما يشعر به[٤] ، وأنكره بعضهم ، وزعم أنه لا مستند له من كلام القدماء[٥] ، وليس كما زعم .

ولم يلتفت الناظم إلى قول من جعل الفتحة أمام لضعفه[٦] ، كما لم يلتفت إلى

---

(١) في ح : كذلك .

(٢) اتفق المشارقة والمغاربة على إسقاط رأس الياء ، وتبقى جرتها فقط كالفتحة . واختلفا في الواو ، فعند المشارقة تبقى الواو بكمالها ، وعند المغاربة تفتح دارتها وتبقى كالدال «د» . انظر : دليل الحيران للمارغني ص ٣١٩ ، سمير الطالبين للضباع ص ١٢٤ .

(٣) نص أبو عبدالله المجاصي على أن الضمة واو مغلوقة الدائرة ، والكسرة ياء محذوفة الرأس ، وقال الرجراجي : «قالوا ليس للمجاصي متقدم في ذلك» . انظر : شرح المجاصي ٦٦ ، حلة الأعيان ١٩ .

(٤) إن الداني قد اتبع نقط أبي الأسود المدور ، وآثره على نقط الخليل فحينئذ ليس فيه ما يشعر بذلك ، بل جاء عنه الكلام عليها بالإطلاق ، فذكر أنها : ياء مردودة صغرى وواو صغرى . انظر : المحكم للداني ص ٤٢ ، ٤٥ وذيل المقنع ص ١٢٦ .

(٥) وناقش الرجراجي هؤلاء المنكرين ونقل كلام المجاصي وابن جني ، دليلا على ما ذهب إليه ، حلة الأعيان ١٩ ، ٢٦ ، ٢٩ ، شرح المجاصي ورقة ٦٦ ، سر الصناعة لابن جني ١٧/١ ، وذكر أبو داود : «أن الذين جاءوا بعد الخليل اختصروا رأس الياء والواو» . أصول الضبط ١٣٢ .

(٦) قال ابن أشته : «رأيت في مصحف إسماعيل القسط -إمام أهل مكة- الضمة فوق الحرف ، والفتحة قدام الحرف ضد ما عليه الناس» . المحكم ص ٩ ، أصول الضبط ١٣٠ .



قول من جعل الضمة في نفس الحرف[١] ، وقد تبع المؤلف والداني أبا الأسود في الاقتصار على ذكر[٢] الحركات الثلاث[٣] وذلك حسن ؛ لأنهم رأوا شمولها لحركات البناء والإعراب وغيرهما من حركات التقاء الساكنين والإتباع والنقل ، وإن كان بعضهم خصها[٤] بحركات غير الإعراب[٥] ، وليس بسديد . قال :

«ثُمَّتَ إِنْ أَتْبَعْتَهَا تَنْوِينَا فَزِدْ إِلَيهَا مِثْلَهَا تَبْيِينَا»

الغالب في ثم أن تكون للترتيب والمهلة ، وقد تخرج عن الترتيب كقول الشاعر :

---

(١) انظره مع قوله قبل : «ولا قائل به» ، واعتذر له المحقق الزياتي فقال : «لما كان من الضعف بحيث لم يلتفت إليه ، نزله منزلة العدم ، فلذلك قال قبل : ولا قائل به» . انظر : حواشي الزياتي ورقة ٣ .

ولعل سبب الخلاف في محل الفتح والضم هو اختلاف تعبيرات الرواة عن أبي الأسود ، فمثلا في حالة الضم : فرواية أبي بكر بن الأنباري : «إلى جانب الحرف» ، ورواية الداني عن المبرد : «أمام الحرف» ، ورواية السيرافي عن أبي عبيدة : «بين يدي الحرف» ونحوها لأبي الطيب اللغوي ، وقيل مثل ذلك في التعبير عن حالة الفتح ، أما الكسر فلا خلاف فيه . انظر : مراتب النحويين ص ٢٩ ، المحكم ص ٦ ، الإيضاح للأنباري ٣٩/١ ، أخبار النحويين ٣٥ .

(٢) في ح : «ما ذكره» .

(٣) إن أبا الأسود لم يقتصر على الحركات الثلاث ؛ لأنه عبر باصطلاح اللغويين باعتبار انكسار الشفتين وضمهما وفتحهما فتندرج حركات الإعراب ، والخليل هو الذي سمّى حركات الإعراب . المدارس النحوية شوقي ضيف ٣٥ .

(٤) في ح : «قد خصصها» ، والضمير فيها للحركات التي ذكرها الناظم .

(٥) قد عبَّر أبو داود وأبو إسحاق التجيبي ، باصطلاح النحويين فقالا : «النصب والفتح ، والرفع ، والضم ، والخفض ، والكسر» . انظر : أصول الضبط ٢٧ ، حلة الأعيان ٢٧ .

إن مـــن ســـاد ثـــم ســـاد أبـــوه[١]

وعن المهلة كقول الشاعر :

جـــرى فـــي الأنابيـب ثم اضطـرب[٢]

وكذا[٣] إذا قصد ترتيب الأخبار ، ومنه كلام المصنف فلا مهلة فيه ، وزاد عليها تاء التأنيث ، وذلك جائز فيها اختيارا ، وفي «رب» وفي «لا»[٤] ، فتقول : «ربّت»[٥] ، «ولات»[٦] .

والمفعول في «أتبعتها» يحتمل عوده على الحروف المحركة بالحركات المذكورة ، أي إن[٧] أتبعت النطق بالحروف النطق بالتنوين ، فزد إلى الحركات مثلها[٨] ، ويحتمل

---

(١) وعجزه :

«ثم قـــد ســـاد قبل ذلك جـده»

البيت لأبي نواس ، ديوانه ٤٩٣ ، رصف المباني للمالقي ٢٥٠ ، الجنى الداني ٤٠٧ .

وقال المحشيان : «ولا يتعين خروجها عن الترتيب في هذا البيت» ، حواشي الزياتي ٤ ، وحواشي المنجرة ٣ ، وانظر : ما تقدم .

(٢) وصدر البيت :

«كهـزِّ الـردَيـنـيِّ تحـت العَجَــاجِ» .

البيت لأبي دؤاد الإيادي «جارية بن الحجاج» ، والقصيدة في ديوان حميد بن ثور ص ٤٣ . انظر : المغني ص ١٦٠ ، همع الهوامع للسيوطي ١٣١/٢ .

(٣) في هـ : «وكذلك» .

(٤) سقطت «في» من : هـ .

(٥) ذكر في حقيقتها ابن هشام ثلاثة مذاهب . انظر : الكشف لمكي ٢٨٤/٢ ، المغني ٣٣٤ ، رصف المباني ٣٣٤ ، الجنى الداني ٤٥٢ .

(٦) ذكر المرادي فيها سبع عشرة لغة . الجنى الداني ٤٢٤ ، رصف المباني ٢٦٩ ، المغني ١٨٤ ، شرح الكافية للرضي ٢٩٦/١ .

(٧) ناقصة من : ح .

(٨) ويؤخذ من كلامه وكلام الناظم تقديم الحركة على التنوين ؛ لأن المتبوع سابق ، والتابع لاحق ، ويقتضي ذلك أن الحركة هي التي تلي الحرف مطلقا رفعا وخفضا ونصبا ، إتباعا وتركيبا . انظر : حلة الأعيان ٣٣ .



عوده[١] على الحركات المذكورة ، وهو أظهر ؛ لئلا يؤدي إلى تفكيك الضمائر ؛ لأن ضمير «إليها» وضمير «مثلها» عائدان على الحركات بلا نزاع ، ولأن الحركات مقدّرات بعد الحروف ، فهي أقرب إلى التنوين من الحروف[٢] .

و«تنوينا» مفعول ثان و«فزد» جواب «إن» ، وهو العامل في «إليها»[٣] و«مثلها» ، ونصب «تبييناً» إما على أنه مفعول له[٤] ، أو مصدر في موضع الحال من فاعل «زد» ، والتقدير : فزد إلى الفتحة فتحة[٥] ، وإلى الضمة ضمة ، وإلى الكسرة كسرة ، لتبين بذلك ، أو مبينا بذلك أن بعدها في اللفظ نونا تسمى «تنوينا» .

ولما كانت هذه النون لا تأتي إلا بعد تمام الكلمة ، وكان غيرها لا يأتي كذلك ، بل في أول الكلمة ، أو وسطها ، أو متمما لها ، فرق بينهما في التعبير : فقيل : لما هو من نفس الكلمة نون على الأصل ، وعبّر عن هذه بالتنوين تنبيها على ذلك ، ولما حصل الفرق بينهما في التعبير ، جاء الخط تابعا لذلك ، فرسمت تلك نونا على الأصل ، ولم ترسم هذه ، ولما لم ترسم احتاج أهل الضبط أن يجعلوا لها علامة تنبه عليها ، وكان الأصل[٦] أن ينبه عليها بعلامة

---

(١) في ح : «عودها» .

(٢) قال المحقق الزياتي : «لأن الحرف يسبق الحركة عند النطق إلى الاستقرار إلى مخرجه الذي يخرج منه ، ولكن ذلك دقيق جدا ، قل أن يتفطن له» . حواشي الزياتي ٤ ، وعلق عليه المقرئ عبدالرحمن المنجرة بقوله : «لا يصح هذا . . . ، ولا عادة ، إذ لو سبق نطق الحرف قبل الحركة لكان حينئذ ساكنا ، وهو محال ؛ إذ الموصوف لا يتجرد عن صفته ، والسكون والحركة وصفان يتعاقبان على الحرف ، ولا يجتمعان ، والمركوز في الطبائع اقترانهما عند النطق» . حواشي المنجرة ورقة ٣ .

(٣) بتضمينه معنى «ضم» ونحو ذلك . حواشي الزياتي ٤ .

(٤) في الأصل : «إما أنه على مفعول له» . ترتيب العبارة من : ح ، هـ .

(٥) في هـ : بعد : «فتحة» كلمة : «أخرى» .

(٦) في ح : الأنسب ، وكذا في دليل الحيران ٣٢٠ .

السكون لكونها ساكنة ، لكن الناقط الأول لما[1] لم يجعل للسكون علامة ، إذ ترك العلامة عنده علامة ، ورأى أن التنوين حرف صحيح[2] يحتاج إلى علامة تدل عليه ، جعلها من جنس ما اخترعه[3] ، فجاء كل من بعده مقتفيا له في ذلك ، هذا أشبه ما يوجه به ، وقد وجه بغير هذا عن كونه لا يأتي إلا بعد الحركة ولزومه الآخر ، كما لزمت الحركة أو اللفظ وثبوتهما[4] وصلا ، وحذفهما[5] وقفا . قال :

«وَإِنْ تَقِفْ بِأَلِفٍ فِي النَّصْبِ هُمَا عَلَيْهِ فِي أَصَحِّ الْكُتْبِ»

لما أشعر كلامه قبل هذا بأن حركة الحرف ملازمة له ، وأن علامة التنوين ملازمة

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) والدليل على أنه حرف صحيح لزوم التغيير الذي يلحق جميع الحروف السواكن له من التحريك ، والنقل والحذف والإدغام ، فلولا أنه كسائر السواكن ، لم يلحقه ما يلحقهن . المحكم للداني ص ٥٧ ، بتصرف ، حلة الأعيان ٣٢ .

(٣) وذلك أن أبا الأسود قال للكاتب : «فإن أتبعتُ شيئا من هذه الحركات غنة ، فانقط نقطتين» . انظر : المحكم ص ٥٨ .

(٤) في ح : وثبوتها ، وهو تصحيف .

(٥) في ح : وحذفها ، وهو تصحيف .

وقد ذكر الوجهين أبو عمرو :

١- أنه لما كان مخصوصا بمتابعة الحركات دون السواكن ، جعلوا علامته في النقط علامتهن .

٢- أن الحركة لما لزمت أوائل الكلم ، ولزم التنوين أواخرهن ، واجتمعا معا في الثبات في الوصل ، والحذف في الوقف ، تأكد ما بين الحركة والتنوين بذلك ، فجعلت علامته علامتها . المحكم ٥٩ ، ومثله في حلة الأعيان ورقة ٣٣ .

لحركة الحرف الذي تبعه التنوين[١] ، سواء في ذلك المرفوع والمنصوب والمجرور ، وكان بعض المنصوبات مخالفا لذلك ، احتاج[٢] إلى التنبيه عليه ، فأشار إلى أن[٣] المنصوب[٤] المنون على قسمين :

قسم دل عليه منطوق كلامه ، وهو ما يوقف عليه بالألف ؛ لكونه كتب بها على مراد الوقف[٥] ، كقوله تعالى : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[٦] .

وقسم دل عليه مفهوم كلامه ، وهو ما لا يوقف عليه بالألف ؛ لكونه لم يكتب بها ، وهو ما كان منصوبا منونا من تاء التأنيث اللاحقة للأسماء[٧] ، كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾[٨] .

ومنه احترز بالشرط ، والحكم فيه الاندراج فيما قبل هذا من جعل الحركتين على الحرف المحرك[٩] ، وحركته منهما هي التي تليه في التركيب ، وأما في

---

(١) وذلك من قوله : «ففتحة أعلاه» ، وقوله : «ثمت إن أتبعتها تنوينا» .

(٢) في ح : يحتاج .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) ونبه المحقق الزياتي أن المراد بالنصب في البيت النصب اللفظي لا الإعرابي ،ليدخل فيه ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ ،و﴿ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾ مما لفظه منصوب ،وهو مرفوع أو مخفوض . حواشي الزياتي ورقة ٤ .

(٥) وعلله أبو عمرو بقوله : لخفته ، وكذلك جاء مرسوما في الكتابة دلالة على ذلك . المحكم ص ٦٠ .

(٦) من الآية ٩٥ سورة النساء .

(٧) وعلل ذلك أبو عمرو بقوله : فإن النقطتين معا تقعان في ذلك على الهاء التي هي : «تاء» في الوصل لا غير ؛ لامتناع إبدال التنوين فيه في حال الوقف ، بامتناع وجود التاء التي يلحقها مع حركة الإعراب هناك . المحكم ٦٦ ، أصول الضبط ورقة ١٣٥ .

(٨) من الآية ١٠ سورة الكهف .

(٩) في البيت الذي قبل هذا : «ثمت إن أتبعتها تنوينا» .

الإتباع فهي السابقة ، وأما حيث يوقف بالألف فقال : إن الحركتين تجعلان معا على الألف التي يوقف عليه بها ، يعني وهما منفصلتان عنها ، وصورة ذلك هكذا : ﴿غَفُوراً رَّحِيماً ﴾[١] ، وإذا كانتا مركبتين فيحتمل أن تكون العليا هي التنوين ، ويحتمل أن تكون هي السفلى[٢] ، وأما في التتابع[٣]

---

(١) من الآية ٢٣ سورة النساء .

(٢) يكون التركيب قبل حروف الحلق ، والتتابع في غيرها .

(٣) وجه الأول : الحمل على ما لا يوقف عليه بالألف ، نحو : «رحمة» . وجه الثاني : لتتصل الحركة بأختها وهي الألف ، إذ كلاهما علامة التنوين ، الألف وقفا ، والحركة وصلا . أفاده المحقق الزياتي في حواشيه ورقة ٤ ، ووجهه عبدالرحمن المنجرة بقوله : «أن الألف علامة على التنوين وقفا ، والحركة علامة عليها وصلا ، فاتصلت به ، إذ كلاهما علامة . حواشي المنجرة ورقة ٣ .

أي : فلا يفصل بين علامتي التنوين بحركة الحرف . انظر : حلة الأعيان ورقة ٣٦ ، ونص أبو عمرو وأبو داود على أن الحركة هي التي تلي الحرف وتباشره طولا وعرضا ، المحكم ٦٨ ، ٦٩ ، أصول الضبط ١٣٣ هذا كلام العلماء في المسألة واضح لا غبار عليه .

والذي أراه -والله أعلم- : ما كان ينبغي للإمام التنسي أن يثير هذا الاحتمال في التركيب ؛ لأن الشيخين وغيرهما لم يرد عنهم هذا الاحتمال ، بل ورد النص في أكثر من موضع أن الحركة هي الأولى والثانية هي علامة التنوين ، ونقل هذا الاحتمال عن التنسي الشيخ الضباع ، والشيخ أبو زيت حار ، وأطلق القولين الدكتور محمد محيسن .

ومقتضى القواعد والحس ، وكلام الشيخين ، والناظم ، أن علامة الحركة هي الأولى ، وعلامة التنوين هي الأخيرة ، ويؤخذ من قول الناظم : «فزد» ، ومن قوله : «أتبعتها» ، ويعلم من ترتيب الكلام أن علامة التنوين هي الأخيرة ، ليطابق الخط اللفظ ، لأن اللفظ بالتنوين هو الأخير ، فحينئذ تكون علامته هي الأخيرة ، وكذلك في تعريفاتهم للتنوين : « . . . تلحق آخر الاسم» ، فثبت أن علامة التنوين هي الأخيرة التي تباشر الحرف مطلقا طولا وعرضا وإذا تقرر هذا نأتي إلى ما جرى عليه نقط بعض المصاحف في الموقوف عليه بالألف نحو : ﴿ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ =

= ولنأت بأمثلة تبين المقصود ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ فإن لتركيب التنوين بهذه الصورة إحداهما فوق الأخرى سببا معقولاً ، وتوجيها حسنا ، وإشارة إلى الإظهار لبعد المخرجين : مخرج حروف الحلق عن مخرج النون ، فجاء الخط موافقا للفظ ، وفق مقتضى القواعد .

في حين نرى ذلك مخالفا في غير حروف الحلق ، لا وجه له من نقل وعقل ، مثال ذلك في قوله تعالى : ﴿ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ ، فإن إبعاد علامة التنوين عما يليها ليس صحيحا وهي أشد ما تكون قربا إلى حرف «الراء» ، لتدغم فيه إدغاما تاما ، فاللازم أن تقرب إلى نحو ما يليها لقرب المخرجين ، وأيضا توهم بوضعها الحالي وما لوحظ في الإظهار أنها أبلغ في الإظهار ولا قائل به ، وإذا قيل : إن علامة التنوين هي السفلى لتتصل بعلامة الوقف ، وهي الألف ، فهذا مردود من وجوه :

الأول : أن الضبط مبني على الوصل ، وأيضا أن الوقف عارض .

الثاني : وهو أبلغ ، هذا مردود باختيارهم مذهب الخليل في كونهما على الحرف الذي من قبل ولو جعلوهما على الألف بالصفة التي ذكروا ، وبالتوجيه الذي وجهوا لكان مقبولا .

الثالث : ينتقض عليهم في نحو : ﴿ ءَايَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ فإبعاد علامة التنوين مع شدة الاتصال بالإدغام التام غير مرضي .

الرابع : وعلى فرض التسليم ، فإنه يلزمهم التناقض فيما إذا كان التنوين بالكسر مثل : ﴿ ءَلاَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ ﴾ حيث يلزمهم في الخفض ما لزمهم في النصب في نحو : ﴿ ءَلاَيَةً لِّلْمُومِنِينَ ﴾ ؛ لأنه يجري في كل الحالات والنظائر .

فتقريب علامة التنوين من الحرف الذي بعدها من غير حروف الحلق هو الصواب ، وهو مقتضى الضبط وعليه نص أبو عمرو ، وأبو داود ، وميمون الفخار ، وهو الجاري عليه العمل في مصحف ورش وقالون بالمغرب ، فإبعاد علامة التنوين في غير حروف الحلق مع شدة الاتصال في الإدغام التام والقرب في الإخفاء لا وجه له وغير مستساغ ومخالف لما وضع له النقط والشكل ، ويتنافى مع تشديد ما بعده ، ولا يتناسب معه .

وإلى ذلك أشار ميمون الفخار :

«إن تبع التنوين شكل الجر ... والرفع والنصب كما في الذكر

ركبهما قبل حروف الحلق ... الشكل من تحت وذا من فوق =



فالأخيرة[١] بلا ريب . و«تقف» شرط ، وبه يتعلق المجروران معا ، و«هما عليه» مبتدأ وخبر في محل جواب الشرط ، وحذف منه الفاء[٢] ضرورة ، كقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها[٣]

و«في أصح» يتعلق بمتعلق الخبر ، وأشار بقوله : «في أصح الكتب» إلى أن ثم غير هذا القول ، وسيصرح به ، ويروى بفتح الكاف على أنه مصدر كتب ، ومعناه بيِّن[٤] ، ويروى بضمها على أنه جمع كتاب[٥] ، لكن لابد فيه من تقدير مضاف ، وجعل «أل» بدلا من ضمير يعود على الضبط[٦] ، أي في أصح أقوال كتب الضبط .

= «رفعا ونصبا عكسه في الجر   الشكل من فوق به عن خبر
احكم لشكل الحرف بالتباشر   في كلها الحالات في النظائر»

وقال في موضع آخر :

«لكنها العليا بغير الكسر   وهي به السفلى تفطن وادر»

والله أعلم . انظر : الدرة الجلية ورقة ٢٠ ، المحكم ص ٦٨ ، ٦٩ ، أصول الضبط ١٣٣ ، السبيل ص ١٧ ، سمير الطالبين ١٢٦ ، دليل الحيران ٣٢٤ ، حلة الأعيان ورقة ٣٣ ـ ٣٦ .

(١) في ح : فالآخرة ، ويقصد بها علامة التنوين .

(٢) في ح : تقديم وتأخير «الفاء منه» .

(٣) شطر بيت ، عجزه :

«والشر بالشر عند الناس مثلان»

نسب إلى حسان بن ثابت في الكتاب ٣/٦٤ ، ١١٤ ، ونسب إلى عبدالرحمن بن حسان في : النوادر ٢٠٧ ، الخصائص ٢/٢٨١ ، سر الصناعة ١/٢٦٤ ، والجنى الداني ١٢٥ ، شرح التصريح للأزهري ٢/٢٥١ ، ديوان حسان بن ثابت : تحقيق د . وليد عرفات ١/٥١٦ .

(٤) وهو الرسم والخط والكتابة .

(٥) في ح : كتب .

(٦) ساقطة من : هـ .



واختياره لهذا الوجه اقتداء فيه بالداني[١]، وأبي داود[٢]، وهو مذهب أبي محمد اليزيدي[٣]، وجرى به[٤] عمل الجمهور، وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة[٥]، ووجهه أنه لما تقررت ملازمة التنوين للحركة بحيث لا يفترقان، وكان الألف علامة التنوين في الوقف استدعى كون علامة التنوين من الحركتين عليه، إذ هي علامة الوصل، وهو علامة الوقف[٦]، والحرف يستدعي كون حركته فوقه، والفرض أن الحركة والتنوين متلازمان فلم يكن بد من تعرية أحدهما، وجعل الحركتين على الآخر، فاختير جعلهما على الألف[٧] محافظة عليه؛ لئلا يتوهم فيه

(١) اختاره الداني، وقال: «وذهب إليه أهل التحقيق والضبط، واستعمله الجمهور من أهل النقط». المحكم ص ٦٤.

(٢) ونصه: «والذي أستحسن منها وأختاره: أن تجعل النقطتان معا على الألف». أصول الضبط ورقة ١٣٤.

(٣) ونصه: «ولكنني أنقط على الألف؛ لأني إذا وقفت قلت: ﴿عليما﴾، فصار ألفا على الكتاب». المحكم للداني ص ٦٤.

(٤) في ح: «وجوابه»، تصحيف ظاهر.

(٥) قال أبو عمرو: «ولم نر شيئا من المصاحف يختلف في نقطه عن ذلك، وهو الوجه، وبه العمل، وقال أبو محمد اليزيدي: «ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: ﴿عليم﴾ يعني بغير ألف»، يقصد نحو: ﴿عليما﴾. انظر: المحكم ص ٦٤، ٦٥، وحلة الأعيان ٦٩.

(٦) قال الداني: «وإنما لزم الأطراف خاصة، من حيث كان مخصوصا بمتابعة حركة الإعراب التي تلزم ذلك الموضع وتختص به». المحكم ص ٥٨.

(٧) فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف التنوين بعد الضمة والكسرة، ويسكن ما قبل التنوين، وأن يبدل ألفا بعد الفتحة. شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٩. وانظر: الكتاب ١٦٦/٤ شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢، ظاهرة التنوين: د. عوض ٦٤.



الـزيـادة(١) ، إذ لا وجود له في الوصل ، وتعرية الحرف(٢) المحرك(٣) لا يتوهم معها سوى احتمال كونه ساكناً ، وذلك يندفع(٤) بالتنوين ، إذ الجمع بين الساكنين ممتنع . قـال :

«سَـوَاءٌ إِن رُسِـم أَوْ إِن جَـاءا وَهُـوَ مُلْحَـقٌ كَنَحْـوِ مَـاءا»

يعنـي أن الحكم بجعـل الحـركتين على ألـف التنوين لا فـرق فيـه بـين كـون الألـف ثابتـة فـي الرسـم ، أو محذوفـة وألحقـت بالحمـراء ، ومثـال الأول : ﴿ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾(٥) ، ومثـال الثـانـي : ﴿ مَآءً ﴾(٦) ، ﴿ وَنِسَآءً ﴾(٧) .

ولم يمثل المصنف للأول لوضوحه ، ومثل للثاني لتوهم خفائه ، ويحتمل أن يكون مثاله قصد به التمثيل لهما جميعا ؛ لأن في ضبطه على ما ذكره أئمة النقط ثلاثة أوجه : أرجحها عندهم -لكون النقط مبنيا على الوصل- أن تجعل الهمزة نقطة صفراء بعد الألف الكحلاء والنقطتان على الهمزة ، ولا يلحق بعدها شيء وصورته

(١) وقال أبو عمرو : «فإن الألف المرسومة بعد الحرف المنفرد بالنقطتين ، تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رسمت فيبطل معنى الرسم بذلك» . المحكم ص ٦٣ ، انظر : حلة الأعيان ورقة ٣٤ .

(٢) في هـ : «الألف» . وهو تصحيف .

(٣) في ح : «المجرد» . وهو تصحيف .

(٤) في ح : «وذا لا يندفع» . وهو تصحيف .

(٥) من الآية : ١١ سورة النساء .

(٦) من الآية ٢١ سورة البقرة .

(٧) من الآية ١ سورة النساء .

ونحو «ماء» سيأتي له أن المختار والمشهور عدم الإلحاق ، وكلام الناظم لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه ؛ لأنه غير صحيح بالنسبة إلى الملحق ، ولذلك أصلح بعضهم ، فقال :

«هـذا إذا مـا كـان ثـابت الألـف ونحـو «مَـاءً» فـوق همـزة ألـف»

تقييد من شرح الفرمي ورقة ٢٤٧ ، تقييد إصلاحات الغساني ورقة ١٣ .



هكذا : ﴿مَآءَ﴾[١] ، والثاني : مثله وتلحق ألف حمراء بعد الهمزة ، والنقطتان على هذه الألف ، بناء على قول اليزيدي[٢] ، وإلى هذا الوجه أشار الناظم ، وصورته هكذا : ﴿مَآءًا﴾ ، والثالث : جعل الألف حمراء قبل الكحلاء ، والهمزة بينهما ، والنقطتان على الألف الكحلاء وصورته هكذا : ﴿مآءاً﴾ فألف التنوين في هذا الوجه ثابت فيصح أن يكون مثالا للثابت[٣] .

---

(١) قال أبو عمرو : «فإن الاختيار عندي في نقط ذلك أن تجعل النقطتان معا على الهمزة» ، وأجاز الوجهين الآتيين . المحكم ص ٦٥ .

وقال أبو داود : «يحتمل أن تكون المحذوفة ألف النصب ، وأن تكون الأولى هي المحذوفة ، وتكون المرسومة ألف النصب ، والأول أقيس . مختصر التبيين لأبي داود ورقة ٢١ . وكلامه في أصول الضبط فيه اضطراب (نسخة ٨٠٨) ، وأطلق الأوجه الثلاثة في نسخة (١/٤٠) . وهو من النساخ ، لأن الرجراجي قال : «المشهور الحذف من غير إلحاق قاله الأشياخ الثلاثة» . حلة الأعيان ٣٧ .

(٢) مذهب اليزيدي ، إنما هو في الكلم اللائي رسمت الألف المبدلة من التنوين فيهن ، ولم نجد له عزواً في نحو : «ماء» إلا أن يحمل كلامه على العموم . انظر : المحكم ص ٦٤ ، ٢١٨ .

وقال أبو داود : «بهذا الوجه أنقط دون الأول ، وإليه أميل» . وقال : «وإلى الوجه الثاني من هذه الأوجه الثلاثة أميل ، وبه أنقط ولا أمنع من غيرها» أصول الضبط ١٣٥ .

أقول : اختياره هنا مخالف لاختياره في مختصر التبيين ، ولعله الصواب ، والأول دخله التصحيف .

(٣) اختلف علماء الرسم والضبط في أي الألفين هو المحذوف في باب «ماء» قيل : الألف الذي بعد الهمزة وهو المشهور ، وقيل : هو الألف الذي قبل الألف السوداء ، ولكل حجته ، ذكرها في حلة الأعيان (٨) وبيَّن الأوجه الجائزة ، المنصوصة والمقيسة ، وأوصلها إلى تسعة وخمسين وجها ، واختار الأول منها . وقال الشارح الأول الصنهاجي : «الأصل فيه ثلاث ألفات : الألف المرسومة ، وصورة الهمزة ، وألف التنوين . وقال الفرمي : «والمشهور عدم الإلحاق ، وجعل الحركتين على الهمزة كما قال الداني وأبو داود . ونحوه لصاحب كشف الغمام . تقييد من شرح الفرمي ٢٤٧ . ورجح أبو العباس المهدوي : «كون الألف المرسومة =

و«سواء» خبر مقدم، والمبتدأ «إن» وما دخلت عليه، والتقدير: سواء في ذلك رسمه ومجيئه ملحقا، كما هو التقدير في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾[1] أي وعظك، وكما هو مصرح به في قوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[2].

وقوله: «وهو ملحق» جملة في محل الحال من فاعل جاء. وقوله: «كنحو ماء» الأقرب فيه أن يكون نعتا لمصدر محذوف أي إلحاقا كائنا «كنحو ماء»، ويحتمل غير ذلك. قال:

«وَإِن يكُن يـَّاءً كَنَحْوِ مُفْتَرَى هُمَا عَلَى الْيَاءِ كَذَا النَّصُّ سَرَى»

يعني وإن يكن[3] الألف الموقوف عليه في النصب، مكتوباً في الخط[4] ياء

= التي قبل الهمزة الأولى، لوجودها في الوصل والوقف، فهي لازمة، وليست المعوضة من التنوين لازمة. هجاء مصاحف الأمصار ورقة ١١٠، ورجحه أبو داود أيضا في مختصر التبيين ٢١. انظر: جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ٣٤، نشر المرجان لمحمد غوث ١١٧/١، جامع الكلام في مصحف الإمام ٦١.

(١) من الاية ١٣٦ سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٠ سورة الجاثية.

(٣) ساقطة من: ح.

(٤) وقد حصرها علماء الرسم والضبط في خمسة عشر لفظا، وجمعها الحسين بن علي في هذين البيتين:

«أذى هدى غزى ضحى مصلى فتى سوى عمى قرى ومولى
مثوى ومفترى مصفى وسدى كذا مسمى كملت ذا العددا»

وذكرها صاحب إتحاف الإخوان في ضبط القرآن في باب الإمالة، ونظمها ابن عاشر في بيتين في فتح المنان، ونظمها القصري في بيتين من البحر الطويل في شرحه على الضبط، ولتعيين الألفاظ في آياتها يراجع المعجم المفهرس. انظر: تقييد على شرح الفرمي ٢٤٧، فتح المنان ١١٢، حلة الأعيان ٤٥.



-وبنينا(١) على المختار، وهو مذهب الحافظ(٢)- فإنك تجعلهما(٣) على الياء كما كنت تجعلهما(٤) على الألف(٥)، ولا تلحق هنا ألف؛ لكون النقط مبنيا على الوصل، ولا وجود لها فيه لوجود التنوين، إذ جمع الساكنين ممتنع، ومثل(٦) ذلك بقوله: ﴿مُفْتَرًى﴾ وصورة ضبطه على ما ذكره الحافظ(٧) هكذا: ﴿مُفْتَرًى﴾ وظاهره سواء كان مرفوعا نحو ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾(٨) أو منصوبا نحو: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾(٩) أو مجرورا نحو: ﴿فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾(١٠).

وذلك صحيح لإجماع المصاحف على كتبها بالياء في كل موضع.

وإنما الخلاف في الألف الموجودة في اللفظ وقفا، فقال المازني(١١): هي(١٢) ألف

---

(١) في ح: «ينبنا» بتغيير أماكن النقط.

(٢) في ح و هـ: «اليزيدي»، وبالرجوع إلى المحكم تبين أن المقصود بالحافظ أبو عمرو، واختياره أن التنوين على الياء كما كان التنوين في ﴿عليما﴾ على الألف. المحكم ص ٦٠.

(٣، ٤) في هـ: «تجعلها». (في الموضعين).

(٥) قال المنجرة في حواشيه (٣): «وجه جعلهما على الياء إعطاؤها حكم ما حلت في محله».

(٦) في ح: ومثال.

(٧) ساقطة من: هـ، وهو أبو عمرو الداني.

(٨) من الآية ٣٦ سورة القصص.

(٩) من الآية ٦٠ سورة الأنبياء.

(١٠) من الآية ١٤ سورة الحشر.

(١١) بكر بن محمد بن عثمان، أبو عثمان المازني النحوي المشهور، روى القراءة عن أبي عمرو الجرمي عن سيبويه، وروى عنه القراءة المبرد. توفي سنة ٢٤٩هـ بالبصرة وقيل توفي سنة ٢٣٦هـ. انظر: غاية النهاية للجزري ١٧٩/١.

(١٢) في هـ: «هو».

التنوين مطلقا[١] . وقال الكسائي[٢] : هي المنقلبة عن الياء مطلقا[٣] .

وقال سيبويه بالتفصيل قياسا على الصحيح ، ففي المنصوب هي ألف التنوين ، وفي غيره هي بدل الياء[٤] .

وقوله : «كنحو مفترى» صفة لياء . وقوله : «هما على الياء» مبتدأ وخبر في محل جواب الشرط ، سقطت منه الفاء ضرورة كما تقدم[٥] . وقوله : «كذا النص سرى» حشو مستغنى[٦] عنه ، كمل به البيت . ومعناه كذا شاع النص بين النقاط في هذه المسألة[٧] ، «النص» مبتدأ ،خبره «سرى» وبه يتعلق «كذا» ، ويحتمل أن يكون

---

(١) في حالة الرفع والنصب والجر ، تكون لام الكلمة حينئذ هي المحذوفة ، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني . وتكون بمنزلة : «زيد» في قولك : «رأيت زيدا» . انظر : ظاهرة التنوين : د . عوض ٧٢ ، وحاشية الصبان ٢٠٤/٤ ، وحواشي الزياتي والمنجرة ٤ ، ٣ .

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي ، الإمام المقرئ النحوي (ت ١٨٩هـ) . معرفة القراء للذهبي ١٢٠/١ .

(٣) وهي لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي ، وابن كيسان والسيرافي ، وابن مالك ، وقال أبو حيان : «إنه الأرجح» . انظر : شرح التصريح للأزهري ٤٢٣/٢ ، همع الهوامع للسيوطي ٢٠٥/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ .

(٤) مذهب سيبويه إذا وقف على نحو : «مفترى» ، وعلى نحو : ﴿في قرى﴾ ، فالألف هي الأصلية نظير الدال من «زيد» وإذا وقفت على نحو : ﴿سمعنا فتى﴾ فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف من : «رأيت زيدا» . انظر : حاشية الصبان ١٩٠/٣ ، حاشية الخضري ١٧٥/٢ ، ظاهرة التنوين : د . عوض ٧٢ . وذكر المذاهب الثلاثة الرجراجي في حلته ، ورقة ٤٠ .

(٥) تقدم في ص : ٣٠ .

(٦) في ح : مستغنيا .

(٧) قال الرجراجي : وهذا بالنسبة إلى المتقدمين ، وأما بالنسبة إلى المتأخرين ، فإن الوجه الفاشي عندهم هو جعل العلامتين على الحرف الذي من قبل . حلة الأعيان ورقة ٤٢ . وسيأتي في قول الناظم : «وقيل في الحرف الذي من قبل» .



«كذا» خبرا ، وجملة «سرى» حال من ضمير متعلق الخبر . ولم ينبه المؤلف على ما إذا كتب بالواو على أحد القولين في قوله تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾[١] ، كما لم ينبه عليه غيره لأن المشهور عندهم كتبه بالألف[٢] ، ومن أراد كتبه بالواو على الشاذ ، فالقياس أن يجري فيه [٣] جميع ما في المكتوب بالياء من الأقوال[٤] إذ لا فرق بينهما . والله أعلم ، وصورته[٥] هكذا «ربوا» . قال :

«وَقِيلَ فِي الحَرْفِ الذِي مِن قَبلُ حَسَبَمَا الْيَومَ عَلَيهِ الشَّكْلُ»

يعني : أن جميع ما تقدم ، مما تقف عليه[٦] بالألف في النصب ، فيه قول آخر

---

(١) من الآية ٣٨ سورة الروم . قال أبو داود : «وكتبوا في بعض المصاحف : ﴿وماء اتيتم من ربا﴾ بالألف ، وفي بعضها بالواو وألف بعدها» ، وهو كلام الداني نفسه . مختصر التبيين ورقة ٢١٥ ، والمقنع ٨٣ .

(٢) ونقل اللبيب عن الدر المنظوم في معرفة المرسوم لعطاء بن يسار أن الأشهر فيها رسمها بألف من غير واو ، وقال المارغني والعمل على رسمه بألف ثابتة بعد الياء ، وهو قول ابن عاشر وابن القاضي . الدرة الصقيلة ورقة ٤٣ ، دليل الحيران ص ٢٨٥ ، بيان الخلاف والتشهير ورقة ١٤ .

(٣) في هـ : زيادة «مجرى» ، وعليه خط .

(٤) لا نص فيه للأشياخ ، وحكمه حكم المقصور فتجعل العلامتان على الواو على القول الأصح ، كما تجعلان على الياء ؛ لأن الواو عوض الألف ولا يلحق الألف على الواو في ﴿ربوا﴾ كما لا يلحق الألف على : ﴿هدى﴾ وهذا على القول برسمه بالواو ، وأما الألف الأخيرة فقد زيدت لحمله على واو الجمع . قاله الرجراجي في حلته ورقة ٤٢ .

(٥) في هـ : وصورة ذلك .

(٦) في ح : أتفق ، وفي هـ : تقف فيه .

[وهو](١) أنك تجعل الحركتين على الحرف المحرك ، الذي قبل موضع التنوين سواء كان في موضع التنوين ألف ثابتة(٢) نحو : ﴿عَلِيمًا﴾ ، أو ملحقة(٣) نحو : ﴿مَآءً﴾ ، أو ياء نحو : ﴿مُفْتَرًى﴾ ، وهكذا ذكر الداني هذا القول في مواضع الثلاثة(٤) ، وإن كان أبو داود لم يعرج عليه في نحو ﴿مفترى﴾ اكتفاء منه بما تقدم(٥) ، وصورة ذلك في الألف الثابتة هكذا ﴿عَلِيمًا﴾ ، وفي الملحقة هكذا : ﴿مَآءً﴾ ، وفيما كتب بالياء هكذا : ﴿فَتًى﴾(٦) وفيما كتب بالواو على ذلك القول هكذا : ﴿رِبًواْ﴾ وهذا القول هو مقابل الأصح عند الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه واختيار التجيبي(٧) .

ووجهه أن الحرف المحرك يستدعي حركته(٨) لملازمتها له ، فلزم تبعية علامة التنوين لها إذ لا يفترقان ، ورجح عندهم الحرف المحرك جريا على الأصل ، وهو بناء النقط على الوصل ، والتمسك بالأصل ما أمكن أولى(٩) . وأشار الناظم بقوله : «حسبما اليوم عليه الشكل» إلى أن العمل في زمانه ، جار(١٠) على هذا القول .

---

(١) الزيادة من ح .

(٢) في ح : ثابت . والمقصود الألف المرسومة بالسوداء .

(٣) في ح : محذوفة ، وكلاهما يفيد المقصود .

(٤) الألف الثابتة والملحقة والمرسومة ياء . انظر : المحكم ص ٦٠ ، وما بعدها .

(٥) ذكر أبو داود الألف الثابتة نحو : ﴿عليما﴾ ، والملحقة نحو ﴿ماء﴾ . أصول الضبط ورقة ١٣٤ .

(٦) في هـ : ﴿مفترى﴾ وهو المثال الوارد في النظم .

(٧) وينسب هذا القول إلى النحاة ، والقول الأول إلى الكُتَّاب ، وحكاه ابن المنادي عن الخليل قوله : ﴿عليمًا حكيمًا﴾ بنقطتين فوق الميم طولا ، واحدة فوق الأخرى ، وقال ولا أنقط على الألف ؛ لأن التنوين يقع على الميم نفسها . المحكم ص ٦٤ ، ٢١٨ ، وردَّه في ص ٦٢ .

(٨) في ح : حركة .

(٩) في ح : أولا .

(١٠) في ح : جاري .



وقوله «في الحرف» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هما، و«في» بمعنى «على» بدليل قوله: «عليه الشكل»، كما كانت[١] في قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٢]. وبنى[٣] «قبل»؛ لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه، وتقدير[٤] المضاف إليه المحذوف: ما ذكرنا أن الحركتين عليه من ألف ثابتة أو ملحقة، أو ياء. و«ما» في قوله «حسبما» مصدرية، وحسب معناه: مثل، وهو منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف دل عليه العامل في الخبر، والتقدير: وقيل: هما مستقرتان على الحرف الذي قبل ما ذكرنا، استقرارا مثل استقرار الشكل اليوم [عليه][٥]. و«الشكل» مبتدأ، وعبّر به عن النقطتين[٦]، وخبره «عليه»، و«اليوم» متعلق بما تعلق به الخبر، وعبر باليوم على[٧] زمانه، وذلك من باب تسمية الكل باسم البعض، وهو سائغ[٨]، واقتصر الناظم على القولين اللذين ذكرا؛ لأنه ذهب إلى اختيار كل واحد منهما ذاهب كما قدمنا[٩].

---

(١) ناقصة من: ح.

(٢) من الآية: ٧١ سورة طه.

(٣) في هـ: وبناء.

(٤) في هـ: وتقد، وهو تصحيف.

(٥) الزيادة من هـ، ح.

(٦) قال الزياتي: «إنما المراد بالشكل الضبط»، أي الفن بأجمعه، وهو على حذف مضاف أي: عمل أهل الضبط، والهاء في «عليه» تعود على القول، لا على الحرف الذي من قبل، كما يظهر من كلامه. حواشي الزياتي ورقة ٤.

(٧) في ح: عن.

(٨) في ح: شائع.

(٩) ذهب الرسام والكتاب وأهل النقط إلى الأول، وعليه نقاط أهل البصرة والكوفة ونقاط أهل المدينة، واختاره الشيخان، وعليه عمل المغاربة. وذهب النحاة كالخليل وأصحابه إلى الثاني، وعليه عمل أهل المشرق. المحكم ٦٠، أصول الضبط ١٣٤.

وفي المسألة قولان آخران : أحدهما : أن تجعل الحركة على حرفها الذي يستدعيها ، وعلامة التنوين على ما يستدعيها ، وهو الألف أو ما(١) يقوم مقامه وصورة ذلك هكذا : ﴿عليمَاَ ، مَـآءَاَ﴾ ، ﴿ قُرَىَ﴾ .

[وقال الداني](٢) : ولا ملازمة عند هذا القائل بين التنوين والحركة إلا حيث لا داعي للتنوين(٣) .

والآخر : جعل حركة الحرف عليه لاستدعائه إياها ، ثم تعاد مع التنوين لتلازمهما(٤) ، فتجعلان على المستدعي للتنوين ، وصورة ذلك هكذا : ﴿عليمَاً﴾ ، ﴿ مَآءَاً ﴾ ، ﴿ قُرَىً ﴾(٥) .

قال الداني : وذهب إلى هذين المذهبين قوم من متأخري النقاط ، لا إمام لهم فيما علمناه(٦) . قال :

---

(١) في الأصل : «وما» ، والأنسب ما أثبت من : ح ، هـ .

(٢) الزيادة من : ح ، هـ .

(٣) ذكره بالمعنى ، ونصه : «فإن ما بين التنوين والحركة ، من الارتباط والملازمة والاتصال والاشتراك في الإثبات والحذف يذهب ويبطل بذلك» . المحكم ص ٦٣ .

(٤) في ح : لتلازمها .

(٥) قال الداني : «وغير جائز أن يحرك حرف بحركتين ، وأن تجمعا له ، ويدل بهما عليه ، هذا مع الخروج بذلك عن فعل السلف ، والعدول به عن استعمال الخلف» . المحكم ص ٦٣ .

(٦) في أ ، هـ ، ح : «علمت» . وما أثبت من المحكم ص ٦١ ، وضعف الوجهين أبو داود أيضا ، فقال : «وهذان الوجهان أضعف الوجوه» . أصول الضبط ورقة ١٣٤ . وردهما الجعبري فقال : «فإن أبدل منه ألفا جعلت الخطين -التنوين- فوقه ، لا عليهما توزيعا خلافا لمدعيه» . جميلة أرباب المراصد ورقة ٧٢ ، ولقد بين سبب الخلاف الرجراجي في حلة الأعيان ورقة ٦٩ .



«وَفِـي إِذاً ثُـمَّـتَ نُـونٍ إِن تَـخِـفْ لَنَسْـفَـعًـا وَلَيَكُونًا فِي الأَلِفْ»

لما ذكر حكم علامة التنوين في جميع محالها[١] ، أشار هنا إلى حكم علامة نونين ، أجريتا مُجراهما ، لكتبهما[٢] ألفا ، على مراد الوقف : إحداهما[٣] : نون «إذاً» كقوله تعالى : ﴿ وَإِذاً لَّا يَلْبَثُونَ ﴾[٤] والأخرى[٥] نون ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾[٦] ، ﴿ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[٧] .

فأما نون ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ ، ﴿ وَلَيَكُوناً ﴾ فهي نون التوكيد الخفيفة المختصة بالأفعال ، وحقها أن ترسم[٨] نونا كغيرها ، لكن لما كانت ساكنة زائدة في الطرف ملازمة للحركة ، وتبدل في الوقف ألفا بعد الفتح ، وتحذف بعد غيره أشبهت التنوين ، إذ هذا شأنه فرسمت في جميع المصاحف ألفا لذلك[٩] .

---

(١) في ح : حالهما .

(٢) في هـ : لكتبها .

(٣) في ح : أحدهما .

(٤) من الآية ٧٦ سورة الإسراء .

(٥) في ح : والآخر .

(٦) من الآية ١٥ سورة العلق .

(٧) من الآية ٣٢ سورة يوسف .

(٨) في ح ، هـ : «الرسم» .

(٩) قال أبو داود : «والقراء مجمعون على إبدال النون فيهما في الوقف ألفا ، كالتنوين الذي يلحق الأسماء» . أصول الضبط ورقة ٢٩٤ ، وهو قول الحافظ الداني في المحكم ص ٦٧ ، وذكر الرجراجي أوجه شبهها بتنوين النصب في خمسة أشياء وهي : السكون ، والطرف ، وانفتاح ما قبلها ، والبدل في الوقف والزيادة . حلة الأعيان ورقة ٤٣ ، المقتضب للمبرد ١٧/٣ ، شرح الرضي ١٩٨ .

وأما «إذاً»(١) فأشار النقاط(٢) إلى أن نونها أصلية فكان القياس كتبها نونا، لكن أشبهت النون الخفيفة(٣)، في كونها ساكنة في الطرف، مفتوحا ما قبلها، مبدلة في الوقف ألفا، كتبت في جميع المصاحف ألفا لذلك، وهذا منهم بناء على مذهب الأكثرين أن «إذا» حرف(٤).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها ظرف لازم للإضافة، وحذف ما أضيف إليه فلحقه تنوين العوض، فهو على هذا القول منون، فكتب بالألف على القياس(٥)،

---

(١) فهو كثير في القرآن. ومنه: ﴿فَإِذاً لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾ ٥٢ سورة النساء.

(٢) في ح: الناقط.

(٣) وقد اتبع في ذلك الداني وأبا داود، حيث شبها نون «إذا» بالنون الخفيفة، واعترض عليه صاحبا الحواشي. فقال المنجرة: الذي يقتضيه كلام أهل العربية أن الحامل على كتبها ألفا هو مشابهتها التنوين في لزوم السكون في الطرف بعد الفتح كما يشعر به قول ابن مالك:

«وأشبهت إذاً منونا نصب».

وأقول: لا منافاة بين القولين، لأن كلاً منهما نون. انظر: المحكم ٦٧، أصول الضبط ٢٩٤، حواشي المنجرة والزياتي ٤، ٤، شرح ابن عقيل ١٧١/٤.

وقال الرجراجي: «وحمله على النون الخفيفة أولى من حمله على المنصوب المنون للمناسبة التي بينهما في أصل البناء؛ لأن أصل البناء للحروف والأفعال، وهذا القول هو ظاهر كلام أبي عمرو وأبي داود، وهو مذهب الكتاب». حلة الأعيان ٤٣.

(٤) وهو الظاهر من كلام الداني وأبي داود، واختاره الرجراجي. المحكم ص: ٦٧. أصول الضبط ١٣٥، حلة الأعيان ٤٣.

(٥) وذكر السيوطي أنه سمع هذا القول من شيخه الكافيجي، واستحسنه. انظر: الإتقان للسيوطي ١٥٠/١، والبرهان للزركشي ١٨٨/٤.



وعلى هذا الخلاف اختلف النحويون في كَتْبه ، فعند الأكثر بالنون[١] ، وعند البعض بالألف وهو الصحيح[٢] ، وعند بعضٍ بالنون إذا عمل فقط[٣] ، وكأنه يرى أن الأصل الألف ، إذ هو تنوين[٤] لكن إذا نصب المضارع أشبه[٥] «إن» ، فكتب[٦] بالنون كـ «أن»[٧] .

و«في» من قول الناظم : «في الألف» بمعنى «على» كما تقدم في قوله : «وقيل في الحرف الذي من قبل» . صرح بذلك الداني وغيره[٨] ،

---

(١) وهو قول المازني والمبرد في غير القرآن . السيوطي ١/١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) وقال السيوطي : «الإجماع في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنها اسم منون لا حرف آخره نون» . الإتقان ١/١٥١ . وقال ابن هشام : «فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف» المغني ٣١ .
وأقول : رسم المصحف حجة على غيره وركن من أركان القراءة ، واحتج به القراء والنحاة لغة وإعرابا وتصريفا . انظر : رسم المصحف والاحتجاج به : د . عبدالفتاح شلبي .

(٣) وهو مذهب الفراء وتبعه ابن خروف . رصف المباني ١٥٥ ، الجنى الداني ٣٥٩ .
وسبب الخلاف في الوقف عليها ، هو الخلاف في حقيقتها ، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون ، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف . حاشية الصبان ٣/١٩٠ ، حاشية الخضري ٢/١٧٦ ، والمعول عليه هو اتباع رسم المصحف (كما سبق) .

(٤) قال المنجرة : «ليس بتنوين ، إذ الحرف لا ينون ، وإنما هو نون من حرف ثلاثي ، فعوملت معاملة التنوين لما ذكر» . حواشي المنجرة ٤ .

(٥) في ح : أشبهه .

(٦) في ح : يكتب .

(٧) في ح : كلن .

(٨) وذلك قوله في المحكم (٦٧) : «والنقاط متفقون أيضا على جعل نقطتين بالحمرة على تلك الألف» ، ونقله تلميذه أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٣٥ .



وليس المراد جعلها في نفس الألف، كما يتوهمه من لا علم له بنصوص الأئمة(١).

وهو خبر عن مبتدأ محذوف تقديره: «هما»، و«في إذاً» متعلق بما تعلق به الخبر، وهو(٢) حال من الألف و «إن» تروى بفتح الهمزة وكسرها، فعلى الكسر هي(٣) شرطية، حذف جوابها؛ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: إن تخف النون، وأبدل منها الألف(٤) فالنقطتان على الألف. وعلى فتح الهمزة يكون «تخف» صفة لنون، و«أن» زائدة بناء على رأي الأخفش أن زيادتها لا تختص بموضع(٥)، ولابد من تقدير مضاف قبل نون ﴿لَنَسْفَعاً﴾، ﴿وَلَيَكُوناً﴾ في موضع البدل، من ذلك المضاف إلى «نون» وسبك البيت بمقدراته هكذا: وهما أي النقطتان على الألف الكائن في «إذا» وذي نون خفيفة الذي هو ﴿لَنَسْفَعاً﴾، ﴿وليكوناً﴾.

واقتصر المؤلف في هذا الموضع(٦) على هذا القول، ولو قدم هذا البيت على

---

(١) يقصد بذلك أبا عبدالله المجاصي، حيث انفرد بهذا الرأي، فقال في قول الناظم: «في الألف»: «أي في وسط الألف»، ووجهه بقوله: «لأن الألف عوض من التنوين -ومراده النون-، فجعلت الحركة في موضعها لو أثبت». شرح الضبط للمجاصي ورقة ٦٧. ورده الرجراجي بقوله: «وهذا الذي قاله المجاصي مردود لمخالفته الأئمة قبله...، وحَمل كلام الناظم على ما قاله الأشياخ أبو عمرو، وأبو داود، والتجيبي أولى». حلة الأعيان ورقة ٤٤.

(٢) في هـ: «أو هو».

(٣) ناقصة من: هـ.

(٤) في ح: ألف.

(٥) وأما الجمهور: فتطرد زيادتها عندهم بعد «لما»، كقوله تعالى: ﴿فلما أن جاء البشير﴾. وبعد القسم مع لو، كقول الشاعر:

«أنا والله أن لو كنت حرا».

وتشذ فيما سوى ذلك رصف المباني ١٩٧، حواشي الزياتي والمنجرة ورقة ٥، ٤، المغني ٥١.

(٦) في ح: «المضاف»، هو تصحيف.



الذي قبله لكان أحسن ؛ ليدخل فيه الخلاف ، كما دخل في غيره . وحمله على ذلك -والله أعلم- [ظاهر][١] لفظ الداني وأبي داود ، فإنهما قالا فيه : النقاط[٢] متفقون على جعل النقطتين على الألف ؛ لاشتراك ما أبدلت منه مع التنوين فيما تقدم[٣] .

والمحققون حملوا كلامهما على حذف مضاف ، أي على اختيار جعل النقطتين . وتعليلهما مشعر بذلك ، إذ جعلا سبب ذلك المشاركة مع التنوين في الأمور التي سبق ذكرها . والتنوين ليس ذلك معينا فيه[٤] ، بل مختار ، وقد صرح التجيبي في هذا الموضع[٥] بالقولين المتقدمين[٦] ، وفي كلامه ما يشعر

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) في ح : «الناقط» لا يتفق مع السياق ، وهو في المحكم كما أثبت . المحكم ص ٦٧ .

(٣) من الزيادة والبدل والرسم ومصاحبة الفتحة . انظر : المحكم ص ٦٧ ، أصول الضبط ورقة ١٣٥ .

هذا معقول ، ويبدو أنه الصواب من وجهين : أحدهما : موافقته لنصوص الشيخين (كما سبق) . والثاني : أن الألف عوض من نون ، فلازمه أن تجعل العلامتان على المعوض ، كما وجهه أبو عبدالله المجاصي في شرحه على الضبط (٦٧) ، لا كما قال : «تجعل في وسط الألف» . والناظم غاير بين العبارتين ، قال في عبارة التنوين : «هما عليه» ، وقال في عبارة النون الخفيفة : «في الألف» ، وجرى عليه نقط مصاحف المغرب . انظر : المصحف برواية ورش ، ورواية قالون ، الطبعة التونسية والثعالبية ، دليل الحيران ص ٢٢٤ .

(٤) في هـ ، ح : متعينا .

(٥) في ح : في هذه المواضع .

(٦) الأول : «هما عليه» . والثاني : «على الحرف الذي من قبل» .



بجريان الأقوال الأربعة فيه[١] ، فإنه قال : وما رسمت فيه النون الخفيفة ألفا ، يجرى[٢] مجرى المنصوب المنون[٣] .

تنبيه :

جميع ما تقدم من قوله : «وإن تقف بألف في النصب» إلى هنا ينقسم قسمين :

أحدهما : ﴿ماءً﴾ ، وبابه ، والآخر : ما سواه من المنون الثابت الألف ، وباب ﴿مفترى﴾ ، وباب ﴿إذاً﴾ ﴿وليكونا﴾ .

فأما باب ﴿ماءً﴾ فقد قدمنا فيه عن النقاط ثلاثة أوجه :

أحدها : جعل نقطتين على همزة بعد الكحلاء ، لا إلحاق بعدها ولا يتنوع .

والثاني : إلحاق ألف بعدها ، ويتنوع إلى أربعة ، باعتبار جعل النقطتين عليها أو على الألف ، أو التفريق دون إعادة ، أو معها على ما تقدم[٤] .

---

(١) وهما الاثنان المتقدمان ، والثالث : توزع العلامتان ، والرابع توزع وتعاد على الألف ثانية وهما أضعف الوجوه .

(٢) في هـ : «يجرى فيه ما يجري في» .

(٣) ونقل نصه الرجراجي ثم قال : «وظاهر كلام المؤلف ما قاله أبو عمرو وأبو داود : إن محل العلامتين هو الألف لا غير ، ولا يجعل شيء على الحرف الذي قبل الألف» . حلة الأعيان ٤٤ . وذهب نقاط أهل المشرق إلى مذهب التجيبي وأجروه على نمط واحد كالمنون المنصوب ، وعليه جرى عمل نقط مصاحفهم ، والأمر فيه سعة . انظر : سمير الطالبين ص ١٢٨ ، إرشاد الطالبين ص ١٠ ، السبيل ص ١٦ .

(٤) هكذا : « مَآءً » أو «مَآءاً» أو « مَآءَاَ » أو « مَآءَاً » ، والأخيران ضعيفان . ويلاحظ التتابع والتراكيب . وقد تقدم في ص : ٢٩ وسيأتي في ص ٤٨ .



والثالث : إلحاق حمراء قبل الكحلاء بينهما همزة ، ويتنوع إلى أربعة كالذي قبله(١) .

ثم كل واحد من هذه الأربعة الأخيرة يتنوع إلى ثلاثة ، نظرا إلى المحذوفة : هل تلحق ويجعل [عليها](٢) المد ، أو يكتفى بالمد عنها ، كما يقوله المؤلف في محله ، أو يكتفى بها عن المد(٣) ، ولم يذكره المؤلف وذكره الداني(٤) عن عامة أهل العراق ، فيبلغ هذا الوجه إلى اثني عشر مضافة إلى الأربعة في الذي(٥) قبله تكون ستة عشر مضافة إلى الواحد الذي قبلهما(٦) فتلك سبعة عشر ، وكلها تتصور على نقط الخليل(٧) ، ومثلها على نقط أبي الأسود(٨) ، فيتحصل في ضبط [باب](٩) «ماء» أربعة وثلاثون وجها(١٠) .

وأما القسم الثاني(١١) وهو المنون الثابت الألف ، وما ذكر معه ، فيتنوع بحسب افتراق النقطتين واجتماعهما إلى أربعة كما تقدم ، وتبلغ إلى ثمانية باعتبار نقط الخليل ونقط أبي الأسود(١٢) فتأمله فإنه مأخوذ من أصولهم ، والله الموفق . قال :

---

(١) مثال ذلك : «مَأَءًا» ، أو «مَأَءاً» ، أو « مَآءَاَ » أو « مَآءَاَ » . مع ملاحظة التركيب والتتابع .

(٢) الزيادة من هـ ، ح ، وهو الأنسب .

(٣) هكذا : «مَأَءاً» أو «مَـءًا» أو «مَاءاً» .

(٤) ذكره في المحكم ٥٦ . وسيأتي التفصيل ص١٢٥ .

(٥) في ح : التي .

(٦) في ح : قبلها .

(٧) وهو استعمال الحركات المأخوذات من الحروف .

(٨) وهو استعمال النقط المدور الذي هو في صورة نقط الإعجام .

(٩) الزيادة من : هـ ، ح .

(١٠) أوصلها الرجراجي إلى تسعة وخمسين وجها ، وخرجها في حلة الأعيان كما تقدم .

(١١) ناقصة من : ح .

(١٢) انظر : المحكم ٦٠ ، وأصول الضبط ١٣٤ .

«وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ رَكَّبْتَهُمَا وَقَبْلَ مَا سِوَاهُ أَتْبَعْتَهُمَا»

تكلم هنا على محل علامة التنوين من الحركة ، هل هو معها طولا ، وهو[١] المعبر عنه بالتركيب ، أو عرضا وهو المعبر عنه بالإتباع[٢] .

[فأشار إلى أنه إن جاء بعده حرف من حروف الحلق[٣] ، فالحكم التركيب ، وإن جاء بعده حرف ليس بحلقي ، فالحكم الإتباع][٤] .

وعلة ذلك أن حروف الحلق لما بعدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان[٥] ، كان حكمها عندهنّ في اللفظ الإظهار ، فجاء النقط[٦] مشعرا بذلك ، إذ تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطا ، كما كان بعيدا [منها][٧] لفظا ، ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين

---

(١) في ح : «أو هو» الألف مقحمة .

(٢) وهو من تعبيرات الخليل فعبر بـ «الطول» عن التركيب ، وعبر بـ «العرض» عن الإتباع . نقله أبو عمرو في المحكم ص ٧٢ ، وص ٢١٨ .

(٣) حروف الحلق ستة عند الجمهور : الهمزة ، والهاء ، والحاء ، والعين ، والخاء ، والغين . قال الجزري : «أربعة بلا خلاف ، وهي الأربعة الأولى . والحرفان الأخيران اختلف فيهما ، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما» النشر ٢٢/٢ . وعليه فيراعى ضبط قراءة أبي جعفر ، فيركب التنوين عند الأربعة ، ويتبع في الباقي .

(٤) ما بين المعقوفين من قوله : «فأشار» . . . إلى قوله « . . . الإتباع» ساقط من ح .

(٥) وعلله أبو عمرو بقوله : «لبعد المسافة التي بينه وبينهن في المخرج» . المحكم ٦٩ ؛ لأن حروف الحلق تخرج من الحلق على مراتب ، ولذلك تنسب إلى الحلق .

انظر : قصيدتان في تجويد القرآن . شرح : د . عبدالعزيز القارئ ص ٥٦ ، والرعاية لمكي ٢٦٣ ، والنشر ٢٢/٢ . والنون تخرج من طرف اللسان مع التصاقه بأصول الثنايا العليا ، والتنوين هو نون لا فرق بينهما إلا في الخط والوقف . انظر : قصيدتان في تجويد القرآن ص ٢٨ .

(٦) في ح : مصححة بـ «النطق» ، وعليها علامة «صح» في الهامش .

(٧) الزيادة من : هـ ، ح . والمقام يقتضيها .



[مثل][١] بعد حروف الحلق ، بل منها ما قرب جداً ، ومنها ما قرب فقط ، كان حكمها عندهنّ الإدغام في بعض[٢] ، والإخفاء في بعض[٣] ، والقلب في بعض[٤] فجاء النقط مشعرا بذلك ، إذ إتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطا ، كما كان قريبا منها لفظا[٥] ، وصورة ذلك [مع الحلقي][٦] هكذا : ﴿عَلِيماً حَكِيماً[٧] ، سَمِيعٌ عَلِيمٌ[٨] ، جُرُفٍ هَارٍ[٩]﴾ ، وفي غير الحلقي هكذا : ﴿قَوْماً صَالِحِينَ[١٠] ، مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ[١١] ، عَلِيمٌ بِمَا[١٢]﴾ على أحد الوجهين فيه[١٣] .

وأطلق في حرف الحلق فتدخل الهمزة ، أما إن كانت محققة ، فلا فرق بينها وبين

---

(١) الزيادة من : ح .

(٢) وهي حروف «يرملون» ويكون الإدغام ناقصا عند حروف «ينمو» ، وكاملا في اللام والراء ؛ لبقاء الغنة في الأول وذهابها في الثاني .

(٣) وحروف الإخفاء مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت :

«صف ذا ثناكم جاد شخص قد سما دم طيبا زد في تقى ضع ظالما»

ويضاف لها الغين والخاء على قراءة أبي جعفر . انظر : تحفة الأطفال للجمزوري ص ١٢ .

(٤) في ح : «في موضع» ، وهو حرف الباء ، وعلى هذا يجعل التنوين متتابعا عند غير حروف الحلق ؛ للعلة المقتضية لذلك وهي القرب الموجب للإتباع .

(٥) انظر : حلة الأعيان ٤٦ .

(٦) الزيادة من : هـ ، ح ، والسياق يقتضيها بدليل قوله بعد : «وفي غير الحلقي» .

(٧) من الآية ١١ سورة النساء .

(٨) من الآية ١ سورة الحجرات .

(٩) من الآية ١٠٩ سورة التوبة .

(١٠) من الآية ٩ سورة يوسف .

(١١) من الآية ٥٥ سورة القمر . ولو قدمها لكان لفا ونشرا مرتبا ، إذ قال أولا : الإدغام في بعض ، والإخفاء في بعض ، والقلب في بعض .

(١٢) من الآية ٣٦ سورة يونس .

(١٣) سيأتي له الوجه الثاني في قوله :

«وعوضن إن شئت ميما صغرى منه لباء إذ بذاك يقرا»



غيرها من حروف الحلق[1] ، وأما إن ذهبت بسبب نقل حركتها على ما عند ورش ، فالحكم عندهم كذلك أيضا[2] ، إما مراعاة للأصل[3] عند من يعتبره ، وإما لظهورها لقرع اللسان لها بالتحريك المبعد لها عن الإدغام ، وما يقرب منه[4] عند من لا يعتبر الأصل ، وشمل كلامه أيضاً : الخاء ، والغين المعجمتين ، وذلك بناء على المشهور من أن حكم النون والتنوين عندهما الإظهار[5] ، وأما على ما جاء شاذا عن نافع[6] ، وعن قالون[7] من الإخفاء ، فالحكم الإتباع .

وظاهر كلامه أن الحكم مع ما سوى الحلقي الإتباع ، وإن كان ساكنا ، نحو :

---

(١) في هـ : الخلق سقطت نقطة على الخاء .

(٢) قال أبو عمرو : «وكذلك الهمزة ، أظهِرت محققة أو ألقي حركتها على ساكن قبلها ؛ لأنها مع ذلك في النية والتقدير» . المحكم ص ٦٩ .

وقال الرجراجي : «وإن حذفت لفظا وخطا فهي في حكم الوجود . قاله أبو عمرو وأبو داود» .

ولأبي إسحاق التجيبي رأي في الهمزة المنقولة الحركة : «فتجعل حركتها مكان التنوين من اللفظ السابق ، مثل : ﴿ رَّحِيمٌ ـ ءَاشْفَقْتُمْ ﴾ . وسيأتي مناقشة التنسي له في باب النقل : «وإن يكن مسكن من قبل» ص ٢١٢ ، ٢٥٠ .

(٣) في ح : الأصل . .

(٤) أي بعدها عن الإدغام ، وعن ما يقرب من الإدغام وهو الإخفاء .

(٥) لقد سبق بيان أن أبا جعفر يقرأ بالإخفاء عندهما . النشر ٢٢/٢ .

(٦) قال ابن الجزري : «وهي رواية المسيبي عن نافع ، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو» . النشر ٢٣/٢ ، التعريف لأبي عمرو ورقة ١٦٥ أ .

(٧) قال ابن الجزري : «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط ، عن قالون بالإخفاء أيضا عند الغين والخاء . النشر ٢٢/٢ ، ٢٣ ، وقد أشار أبو عبدالله بن غازي إلى ذلك فقال : «وذاك للغين وللخاء أخفى» .

انظر : تفصيل عقد درر ابن بري في الطرق العشرة لنافع ورقة ٣ .

﴿مَحْظُوراً * انظُرْ كَيْفَ﴾[١]، ﴿رَّحِيماً * النَّبِيُّ﴾[٢] ولا نص فيه للقدماء[٣]، والمحققون من المتأخرين حكموا بالتركيب قياسا على ما تحرك بنقل الحركة، لتحصن[٤] التنوين في الموضعين بالحركة المبعدة له مما بعده، والدلالة على البعد إنما تحصل بالتركيب، واستثنوا من ذلك: ﴿عَاداً الأُولَى﴾[٥]، فحكموا فيه بالإتباع[٦]؛ لأنه لم يتحرك فيه التنوين، ولذلك أدغم[٧].

وقوله: «ركبتهما» أكثر الروايات فيه فتح الكاف، وسكون الباء بعدها تاء[٨] على أنه فعل ماض وفاعل، ولفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾[٩]، وفي قولهم: صلى الله على محمد، [و][١٠] رحم الله زيداً، وغفر الله لنا[١١]، ويقع في بعض الروايات بكسر الكاف، وفتح الباء بعدها نون التوكيد ساكنة، ومعناه ظاهر،

---

(١) من الآية ٢٠، ٢١ سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٥، ٦ سورة الأحزاب.

(٣) وهو حكم التنوين مع همزة الوصل، ونقل فيه الرجراجي جواز الوجهين من جهة النظر، لا من جهة النص. حلة الأعيان ٤٦.

(٤) في ح: لتخص.

(٥) من الآية ٤٩ سورة النجم.

(٦) قال المنجرة في حواشيه (٤): لم يدخل فيما تحرك حتى يستثنى، بل هو داخل في عموم «وقبل ما سواه أتبعتهما»؛ لأنه ساكن محرك ما بعده، قريب منه قربا يوجب الإدغام».

(٧) ويكون الإتباع على قراءة النقل والإدغام لنافع وأبي جعفر، وأبي عمرو ويعقوب، والتركيب للباقين. انظر: النشر ٤١٠/١، التيسير ٢٠٤.

(٨) في ح: «بعدها وفتح تاء»، بزيادة: «وفتح».

(٩) من الآية ٢٣١ سورة البقرة.

(١٠) الزيادة من: هـ، ح.

(١١) معناه: اللهم صل على محمد ﷺ، اللهم ارحم زيدا، اللهم اغفر لنا.

وبمثل[1] هذين الوجهين ، يروى قوله : «أتبعتهما» ، وكل واحد من الطرفين يتعلق بالفعل الذي بعده ، و«مـا» موصولة ، أو نكرة موصوفة ، أو زائدة . قال :

○ ○ ○ ○ ○

(١) في ح : ويحتمل .

حكـم الحـروف

الواقعـة بعـد التنويـن

«وَالشَّـدُّ بَعْـدُ فِي هِجَـاءِ لَمْ نَرَا وَغَـيْـرُهُ فَـعَـرِّهِ كَـيْفَ جَـرَى»

اعلم أن من أحكام التنوين ما يختص به ، وقد تقدم أكثرها[1] ، ومنها ما يظهر أثره في غيره ، وإليه أشار هنا ، ويعني أنه إذا وقع بعد التنوين أحد الحروف الأربعة التي جمعها هجاء «لم نر» وهي اللام والميم والنون والراء[2] . نحو : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [3] ، ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [4] ، ﴿يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [5] ، ﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾[6] فإن ذلك الحرف[7] يشدد[8] بعلامة التشديد[9] ، إما شين أو دال على ما سيأتي إن شاء الله[10] ، وسبب ذلك التنبيه على أن لفظ التنوين أدغم في ذلك الحرف إدغاما تاما ، قلب لأجله التنوين ، وصار

---

(١) إنما قال : «أكثرها» ؛ لأن قوله : «وعوضن إن شئت» من هذا القسم .

(٢) عقد لها أبو داود فصلا في أصول الضبط وكيفيته ورقة ١٣٣ .

(٣) من الآية ١ سورة البقرة .

(٤) من الآية ٤ سورة البقرة .

(٥) من الآية ٨ سورة الغاشية .

(٦) من الآية ٢٣ سورة النساء ، فيه لف ونشر مرتب لقوله : «لم نر» .

(٧) في ح : الحروف .

(٨) في ح : تشدد .

(٩) إعلاما وإشعارا بأنه مشدد في اللفظ ؛ لأن الخط مبني على اللفظ .

(١٠) ذكر الأول في قوله : « . . . والتشديد حرف الشين» . والثاني في قوله : «وبعض أهل الضبط دالا جعله» ص ٩٤ ، ١٠١ .



من جنس ذلك الحرف ، ولأجل ذلك سمي هذا النوع بالإدغام الخالص[١] .

«والشد» مبتدأ وأراد به علامته ، وخبره في المجرور[٢] ، و«بعد» مضاف في الأصل إلى ضمير عائد على التنوين[٣] ، وهو في موضع الحال من هجاء «لم نر» ، كما هو الأظهر في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[٤] أنه حال مقدم على صاحبه المجرور بالحرف .

وقوله : «وغيره فعره» أراد بـ «غيره» باقي حروف المعجم ، وهي حروف الإظهار نحو : ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[٥] وحروف الإخفاء[٦] نحو : ﴿ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾[٧]

---

(١) وهو لغة الإدخال مأخوذ من قول العرب أدغمت اللجام في فم الفرس ، أي : أدخلته وغيبته فيه . القاموس : «مادة دغم» . وفي اصطلاح القراء : تغييب الحرف المدغم في المدغم فيه ، بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا .

وأشار إلى ذلك الناظم :

«حقيقة الإدغام فيما قالوا ... الستر والتغييب والإدخال
وحقه في مقتضى اللسان ... أن تدخل الأول لفظ الثاني
لكن إدخالا يرى كليا ... متمما مستوعبا وفيا
فيقرع اللسان حرفا واحدا ... وواحد عمله لا زائدا»

ميمون الفخار ورقة ١٦ .

(٢) و«في» بمعنى «على» ، أي وعلامة الشد كائنة على هجاء «لم نر» . حواشي الزياتي ٥ .

(٣) قال الزياتي : «ظاهر سياقه أنه عائد على الحركتين ، ولا يرد عليه أن المدغم هو التنوين ، لا الحركتان ؛ لأنا نتكلم في الضبط ، لا في اللفظ (ورقة ٥) .

(٤) من الآية ٢٨ سورة سبأ .

(٥) ناقصة من : ح ، وهي من الآية ٢٦ سورة النساء ، وزادت : ح ، مثلا للإظهار ، وهو : «جرف هار» .

(٦) الخمسة عشر أو السبعة عشر عند أبي جعفر .

(٧) من الآية ٣٠ سورة فاطر .



وحروف [١] القلب نحو: ﴿عَلِيمُۢ بِمَا﴾ [٢]. وحروف[٣] الإدغام الناقص وهما الياء والواو[٤] نحو: ﴿قُلُوبٌ يَوۡمَئِذٖ وَاجِفَةٌ﴾[٥] ومراده أنك تعري جميعها[٦] من الشد الذي كلامه فيه. وأما الحركة فلابد من جعلها، إذ لا موجب لذهابها، بل ربما أوقع[٧] عدمها في اللبس.

«وغيره» مفعول بفعل محذوف، يفسره الفعل المشغول بالضمير، والفاء زائدة، كما هي في قوله تعالى: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[٨]، و «كيف» حال من ضمير «جرى»[٩]، أي مدغما جرى على لسانك أو غير مدغم، والأقرب أن[١٠] «كيف جرى» مستغنى[١١] عنه.

---

(١) في هـ: «حرف»، وهو حرف واحد فجمعه إما باعتبار تكرار وقوعه، وإما أنه من باب المشاكلة، وهي أن يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في مصاحبة ذلك، ولا شك أن لفظ الجمع غير لفظ الفرد. انظر: حواشي الزياتي ورقة ٥.

(٢) من الآية ٣٦ سورة يونس.

(٣) في ح: «وحرفين». وفي هـ: «وحرفا». قال الزياتي في حواشيه (٥): «وعبر بالجمع، إما مراعاة للقول بأن أقل الجمع اثنان، وإما لوقوعه في مصاحبة ما يعبر عنه بالجمع (كما تقدم). وقال المنجرة في حواشيه (٤): «جمعه باعتبار تعدد محاله».

(٤) في ح: تقديم وتأخير.

(٥) الآية ٨ سورة النازعات.

(٦) في ح: «جيمها»، وهو تصحيف.

(٧) في ح: «وقع» ولا يتناسب.

(٨) من الآية ٥١ سورة النحل.

(٩) قال الزياتي في حواشيه (٥): «الذي يظهر لي أن جملة: «جرى» هي الحال على تقدير». وأنا مع الإمام التنسي، ومما حفظته في الصغر غير منسوب:

«إن قدمت كيف على اسم فخبر ... وإن على فعل فحال تعتبر»

(١٠) ساقطة من: هـ.

(١١) في الأصل، و«ح» «مستغنيا»، والمثبت من «هـ» وهو الصواب.



قـال :

«هَذَا إِذَا أَبْقَيتَ عِندَ الْيَاءِ ... وَالْوَاوِ غُنَّةً لَدَى الْأَدَاءِ

كَانَا كَبَاقِي الأَحْرُفِ الْمُعْرَاة ... مِنْ غَيرِ فَرْقٍ وَلَدَى النُّحَاةِ

الفَرْقُ بَينَ مُدْغَمٍ وَمُخْفَى ... هَذَا مُشَدَّدٌ وَهَذا خَفًّا»

يعني أن ما ذكر[1] عن شمول التعرية لجميع الحروف المغايرة لهجاء «لم نر» حتى الواو والياء[2] ، إنما يتناول الياء والواو ، إذا كانت غنة التنوين في الأداء -أي في التلاوة[3]- باقية عند اجتماعه معهما[4] ، فإن الإدغام حينئذ غير تام ، ولأجل ذلك سمي هذا النوع بالإدغام الناقص .

فالإدغام إذا على قسمين : خالص ، وهو ما ذهب فيه لفظ المدغم وصوته[5] ، وناقص وهو ما ذهب فيه لفظه ، لا صوته ، وسيأتي حكم الخالص والناقص في غير التنوين ، وتقدم حكم الخالص فيه[6] وتكلم هنا على حكم الناقص فيه ، فذكر أن حكم الياء والواو عند أهل النقط إذا أبقيت عندهما صوت التنوين - وهو الذي

---

(١) في ح : «ما ذكره» .

(٢) أي الإشارة والشرط راجعان لعموم قوله : «وغيره فعره» الشامل للواو والياء .

(٣) في ح : «التلاوة» .

(٤) في هـ : «معها» ، وضمير التثنية للواو والياء .

(٥) مراده بالصوت : الغنّة . ويرد على كل من التعريفين إدغام النون في النون ، والميم في الميم ، فإنه تام خالص من غير خلاف من غير بقاء صوت المدغم ، وهو غنّة النون والميم المدغمين ، نص على ذلك ابن المجراد عند قول ابن بري : «وأدغموا في «لم يرو» . حاشية الزياتي ورقة ٥ . والصحيح ما قاله مكي من أن الغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول ، فالغنّة باقية فيها على كل حال ، لأن الأول حرف تلزمه الغنّة . انظر : الكشف ١٦٢/١ ، والرعاية ص ٢٦٢ .

(٦) فيه يعني في التنوين ، وتقدم في قوله : «والشد بعد في هجاء «لم نر» .

انظر : ص ٥٣ . وهو القسم المتفق عليه بوضع الشد .



عبّر عنه بالغنّة - أن يكونا عاريين من علامة التشديد كباقي الأحرف التي لا تشد، وهي حروف الإظهار[١] والإخفاء، والقلب، إذ لا فرق بين الجميع لوجود صوت التنوين[٢] مع الجميع[٣].

وأشار بقوله: «ولدى النحاة» إلى آخره، إلى أن مذهب النحويين هنا مخالف لمذهب النقاط، فإن النحويين يقولون لا فرق بين الإخفاء والإدغام[٤]، إلا وجود علامة التشديد، وعدم وجودها، فمتى وجدت أعلمتنا بالإدغام، ومتى عدمت أعلمتنا بالإخفاء، فلابد على مذهبهم من جعل علامة التشديد على الواو والياء وإن بقيت الغنة.

والنقاط رأوا أن جعل علامة الشد[٥] عليهما يلتبس بالإدغام الخالص؛ لأنه قرئ فيهما[٦] معهما، وغاية ما يتقى إذا لم يشددا[٧] أن يتوهم أن الحكم عندهما الإخفاء، فيمكن أن يجاب عنه بأن ذلك يحرزه[٨] شهرة عدد حروف الإخفاء[٩] إذ

---

(١) ساقطة من: ح، ومصححة في الهامش عليها علامة «صح». انظر المحكم ص ٧٠.

(٢) في هـ: «النون».

(٣) وهذا لا يوضع عليه الشد باتفاق، وحروفه: ستة للإظهار، وخمسة عشر للإخفاء، وواحد للقلب، فتبلغ اثنان وعشرون حرفا.

(٤) مصححة في هامش ح، عليها «صح».

(٥) في ح، هـ: «التشديد».

(٦) أي في الإدغام الكامل والناقص، «معهما» أي مع الغنة وتركها، في «ح» «فيها» وفي «هـ» «بهما»، وكذا في هامش الأصل، واضطرب المنجرة في تفسير الضمائر. انظرورقة: ٤.

(٧) في الأصل، وفي ح: «يشدد». والصواب ما أثبت من: هـ.

(٨) في ح: بجرزة. وهو تصحيف.

(٩) حتى قال بعضهم: «لا خلاف بين القراء جميعا في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند حروف الإخفاء . . . وتم الإجماع في القلب والإخفاء». ظاهرة التنوين: د. عوض ص ٤٩.

لم يعد أحد فيها الياء والواو[١] ، على[٢] أنه لو قيل هنا : يستدل على كون الإدغام ناقصا بتشديدهما ، وجعل التنوين مركباً لكان له وجه[٣] .

وأما [على][٤] ما ذهب إليه النحاة ، فإنه يلتبس معه الخالص بالناقص قطعا ، ولذلك اقتصر الداني في المحكم على الأول[٥] ولم يعرج على مذهب النحاة أصلا ، وذكر في المقنع الوجهين[٦] وكذلك فعل أبو داود والتجيبي[٧] ، لكنهم لم يخصوا الثاني بالنحاة كما فعل الناظم .

وقوله : «هذا» إما مبتدأ محذوف الخبر ، أو بالعكس أي هذا الحكم ، أو الحكم هذا ، أي تعرية غير هجاء «لم نر» ، والظاهر أن هذه الجملة هي دليل جواب «إذا» ، ثم إن المصنف أتى بجواب «إذا» ، وهو قوله[٨] : «كانا» إلى آخره[٩] ،

---

(١) فيه تقديم وتأخير في : هـ .

(٢) في ح : «وعلى» .

(٣) بيانه أن الشد ينحو لخلوص الإدغام ، والتركيب ينحو للإظهار ، حسبما سبق ، واجتماعهما يقتضي حالة متوسطة ، وهو الإدغام الناقص ، وإن شئت قلت : لأن نون التنوين لما بقي صوتها شابهت المظهر ، فركب التنوين ، ولما انعدم لفظها لعدم قرعها ، أشبهت ما أدغم إدغاما خالصا فشدد ما بعدها فهي مظهرة من حيث صوت الغنة ، مدغمة من جهة عدم قرع اللسان لها ، فجاء النقط منبها على الأمرين .

حواشي الزياتي ٥ . وهذا مما انفرد به التنسي ، ولم أره لغيره ، ولم يرد عليه أي اعتراض .

(٤) الزيادة من : هـ .

(٥) وهو وضع علامة التشديد في الإدغام التام وعدم وضعها في الإدغام الناقص .

انظر : المحكم ص ٧٠ ، دليل الحيران ص ٣٢٧ .

(٦) المراد به : «كتاب النقط» المطبوع بذيل المقنع ، وقد ذكر الوجهين فيه ص ١٣٢ .

(٧) انظر : أصول الضبط ورقة ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٨) ناقصة من : ح .

(٩) في ح : كانا كباقي الأحرف . . . إلخ .



واجتماع دليل الجواب والجواب في كلام العرب غريب أو معدوم[١] . و«من غير فرق» الأقرب أن يكون نعتا لمصدر [٢] محذوف ، مأخوذ من معنى الكاف ، أي كانا مماثلين لباقي الأحرف ، مماثلة كائنة من غير فرق ، ويحتمل -على بعد- أن يتعلق بـ «كانا» ، و«لدى» بمعنى عند ، وهي خبر عن قوله : «الفرق» ، و«بين» متعلق بـ «الفرق» . والإشارة من قوله : «هذا مشدد وهذا خف»[٣] لا يصح عودها على «مدغم» و«مخفى» ، وإنما تعود على ما دل عليه مدغم ومخفى ، وهو المدغم فيه والمخفى فيه ، إذ لابد للمدغم والمخفى مما يدغم فيه ، أو يخفى فيه[٤] . و«خف» فعل ماض مفتوح الأول . ولا يصح ضمه ؛ لأنه لازم . ولا يبنى للنائب إلا المتعدى ، وألفه للإطلاق .

تنبيهات :

الأول : اشتراط الناظم إبقاء الغنة ، الظاهر أنه لا يحتاج إليه ؛ لأن كلامه على ضبط مقرأ نافع ، ولم يرد عن نافع قط الإدغام التام في الواو والياء[٥] ،

---

(١) قال المنجرة في حواشيه (٤) نقلاً عن الزياتي : «بل هو تفسير للمراد من الإشارة ، وليس بجواب» .

(٢) في الأصل : «مصدر النعت» ، والصواب العكس ، وهو المثبت من : هـ ، ح .

(٣) هذه الجملة تفسير لقوله : «الفرق بين مدغم ومخفى» .

(٤) الأحسن أن يعبر بـ «يخفى عنده» .

(٥) قال المنجرة في حواشيه (٤) : «بل هو تبرع حسن» . وقال الفرمي : «الضبط قوانين وكليات لجميع القراءات ، ولم يعترض عليه في اشتراطه إبقاء الغنة عند الواو والياء» . تقييد من شرح الفرمي ٢٥٨ .

وإنما يروى عن حمزة من طريق خلف[١] ، وإنما يحسن الإتيان بهذا الشرط ممن تكلم على الضبط لجميع القراء كالداني[٢] وغيره ، فيقول : إن قرأت بطريق فلان فضبطه كذا ، وإن قرأت بطريق غيره فضبطه كذا بخلاف الناظم .

الثاني : روي عن نافع وعن ورش وعن قالون شذوذا إبقاء[٣] غنة النون والتنوين[٤] عند اللام والراء[٥] ، فحكمهما على هذه الرواية ، حكم الواو والياء بلا فرق .

---

(١) بل هي رواية خلف عن حمزة . حرز الأماني ٢٦ ، التيسير ٤٥ ، النشر ٢٤/٢ .

(٢) في المحكم ، وأبي داود في أصول الضبط ، ومحمد البينوني في رسم القراء السبعة ، وكذا في كفاية الطالب للحسني ، ورسمية البدور السبعة .

(٣) في ح : بقاء .

(٤) ناقصة من : ح .

(٥) في هـ : تقديم وتأخير .

قال ابن الجزري : «وقد وردت الغنّة مع اللام والراء عن كل من القراء ، وصحت من طريق كتابنا ، نصا وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص . وقرأت بها من رواية قالون ، وابن كثير ، وهشام ، وعيسى ابن وردان ، وروح ، وغيرهم . النشر ٢٣/٢ ، ٢٤ .

وقال المنجرة : «لا شذوذ بل صحيح متواتر عن ابن إسحاق في اللام ، وعن الأصبهاني في اللام والراء . حواشي المنجرة ورقة ٤ .

وأقول : ليست شاذة عن قالون ، وعن ورش من طريق الأصبهاني بل ثبتت الغنة عنهما ، لكن شاذة من طريق الأزرق ؛ لقولهم : «والأزرق ما تلا بها» ، في تحرير قول ابن الجزري :

«وأدغم بلا غنة في لام ورا ... وهي لغير صحبة أيضاً ترى» :



الثالث: قال ابن مطروح: اختلف في حكم النون والتنوين عند الميم، فقيل: الإدغام ناقص، وصوتهما باق(1)، فحكم الميم أيضا على هذا القول حكم الواو والياء، وقيل: الموجود صوت الميم المبدلة منهما(2)، وقيل: صوت الميم(3) المدغم فيها(4) وقيل: صوتهما معا(5) وعلى هذه الثلاثة الإدغام

شرح طيبة النشر لابن الجزري ص ١٢٧.

ونبه ابن الجزري على أن من ذهب إلى الغنة في اللام، ينبغي تقييده بما إذا كان منفصلا رسما نحو: ﴿فإن لم تفعلوا﴾. قال: «وهو اختيار الداني وغيره من المحققين، وأما إذا كان متصلا رسما نحو: ﴿فإلم يستجيبوا لكم﴾ مما لم ترسم فيه النون لا غنة فيه، وجملة المرسوم بالنون عشرة مواضع». النشر ٢٩/٢، دليل الحيران ٢٨٥، على خلاف في موضع الأنبياء الآية ٨٧، واستحب أبو داود فصله. مختصر التبيين ١١٩، وقد أشار إلى ما سبق ابن غازي المكناسي. فقال:

«ونجل إسحاق والأصبهاني   للام غنّة يبقيان

وزاد هذا الراء حيث تلفى   وذاك للغين وللخاء أخفى»

نشر طرق المدني العشر. له ورقة ٣. وانظر: التعريف لأبي عمرو ورقة ١٦٥.

(1) صوت النون والتنوين، وذهب إليه أبو الحسن بن كيسان النحوي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وغيرهما. النشر ٢٥/٢.

(2) قاله أبو عمرو الداني، كما في حلة الأعيان ٥١، والنشر ٢٥/٢.

(3) ناقصة من: ح.

(4) قاله أبو سعيد الصيرفي. قال ابن الجزري: «وذهب الجمهور إلى أن تلك الغنّة غنة الميم، لا غنة النون والتنوين، لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين، وهو الصحيح؛ لأن الأول قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنطق بين «مِن مّن»، وبين «أم مّن». النشر ٢٥/٢، ٢٦.

(5) أي المبدلة والمدغم فيها، و«معا» ساقطة من: «ح»، ونسبه صاحب الحلة إلى ابن مجاهد خلافا لما في النشر.

خالص[١] ، كالنون ، خلاف ما توهمه بعضهم في الثاني والرابع أنه ناقص ، وليس كما زعم[٢] . قال :

«وَعَوِّضَنْ إن شِئْتَ ميماً صُغْرَى مِنْهُ لِبَاءٍ إذْ بِذَاكَ يُقْرَا»

حق هذا البيت أن يذكر إثر ذكر حكم التركيب والإتباع ؛ لأنه من أحكام التنوين[٣] المختصة به ، ويعني به أن التنوين إذا لقي الباء ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : جعل النقطتين متتابعتين بلا تغيير ، كما تجعلان مع الفاء وغيرها حسبما دلّ عليه قوله قبل هذا : «وقبل ما سواه أتبعتهما»[٤] لأن

---

(١) ويكون الضبط أن تعري النون من علامة السكون ، وتضع علامة التشديد على الميم ، وعلى الأول يكون ضبط النون والميم الواقعة بعدها وبعد التنوين ، كضبط النون والواو والياء الواقعين بعدها وبعد التنوين . انظر : دليل الحيران للمارغني ص ٣٣٤ .

(٢) الذي توهم هو الرجراجي في حلة الأعيان . انظر ورقة ٥١ .

وتعرض المقرئ الزياتي لما ذكره الإمام التنسي ، ثم قال : «وبهذا تفهم ما حققه التنسي هنا ، وتفهم أيضا منشأ وهم من توهم» ورقة ٦ . وحاصله : أنه متى وجدت الغنة كان الإدغام غير محض ناقص التشديد ، سواء قلنا إنها للمدغم أو للمدغم فيه ، ومقتضى كلام الجعبري أنه محض كامل التشديد مع الغنة ، حيث كانت للمدغم فيه لا للمدغم ، قاله الدمياطي في الإتحاف ص ٣٢ .

انظر : الكشف ١٦٢/٢ ، والنشر ٢٥/٢ ، ٢٦ ، حلة الأعيان ٥١ ، والمنجرة ورقة ٥ ، دليل الحيران ص ٣٣٤ .

(٣) لأن قلب التنوين ميما من أحكام التنوين ، وليس من أحكام الحروف الواقعة بعد التنوين . يطلق التنوين بالاشتراك على النون الساكنة الزائدة التي تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطا ، ويطلق على العلامة ، وهو حقيقة في الأول ، مجاز في الثاني ، ولكنه شاع بين أهل الرسم حتى صار كأنه حقيقة عرفية . حواشي الزياتي ٦ .

(٤) تقدم في ص : ٤٨ .



الباء[١] داخلة[٢] فيما سوى حروف[٣] الحلق ، وصورة ذلك هكذا[٤] : ﴿ عَلِيمٌ بِمَا ﴾ .

والثاني : أنك تصور من علامة التنوين ميما صغيرة[٥] .

وأشار بقوله : «إن شئتَ» إلى أنك مخيّر في هذين الوجهين ، وعلّل[٦] الثاني بقوله : «إذ بذاك تقرا» ، أي أن[٧] التنوين عند الباء يقلبُ ميما في التلاوة ، فيكون كتبه ميما في النقط مشعرا بذلك[٨] ، وصورته هكذا : ﴿عَلِيمُۢ بِمَا ﴾[٩] . واقتصر الداني في المحكم على الأول[١٠] ، وذكر أبو داود الوجهين ، واختار الثاني[١١] . والناظم يحتمل أن يكون الأول عنده هو المختار ؛

(١) ناقصة من : ح .

(٢) في ح : داخلت .

(٣) في هـ : حرف .

(٤) ناقصة من : هـ .

(٥) ميما صغيرة غير مطوطة حمراء لا كحلاء ،لئلا تلتبس بالأصلية ، مطموسة الدور . حواشي المنجرة ٥ .

(٦) في ح : «وعلى» . وهو تصحيف .

(٧) ناقصة من : ح .

(٨) وعلله أبو عمرو بقوله : «وقلبت ميما في اللفظ ؛ لمؤاخاة الميم النون في الغنّة ، وقربها من الباء في المخرج . المحكم ص ٧٥ .

(٩) من الآية ٣٦ سورة يونس .

(١٠) اقتصر الداني في المحكم على الأول ص ٧٠ . ولكنه ذكر الوجهين في كتابه النقط ، بدأ بالأول ، ثم ذكر الثاني واستحسنه . ذيل المقنع ص ١٢٨ .

(١١) بدأ أبو داود بالوجه المختار عنده ، وهو جعل علامة التنوين ميما صغيرة ، ثم ذكر الثاني وهو : أن يجعل علامة التنوين متتابعا . ثم قال : «والأول أختار وبه أنقط» . أصول الضبط ١٣٤ .
وقال أيضاً : «وأستحب أن تجعل مكان علامة التنوين ، إذا أتى بعدها الباء ميما صغيرة ليدل بذلك على انقلاب التنوين ميما» . أصول الضبط ١٤٤ . وبه جرى نقط المصاحف ليطابق الخط اللفظ ، وقد جاء في شرح الفرمي : «نصوا على أن المختار التعويض» فلو قال :
«واختير تعويضك ميما صغرى» لوفى . تقييد من شرح الفرمي ٢٤٨ .

لتقدمه في كلامه ، ويحتمل الثاني ، لأمره به وتوكيده بالنون ، ولتعليله .

وأتى الناظم بـ «صغرى» مجردة وفيه ما قدمنا من البحث عند قوله : «مبطوحة صغرى»[١] .

والضمير في قوله : «منه» عائد على التنوين ، وأراد به علامته[٢] التي هي [كصورة][٣] الحركة ، ولذلك قيل : إنك إذا صورته ميما ، لا تجعل على ذلك الميم علامة السكون ؛ لأن ذلك بمنزلة[٤] الحركة ، فكما[٥] أن السكون لا يجعل على الحركة لم يجعل على ما تنزل منزلتها[٦] . ولفظ «تقرا» يصح ضبطه بياء مثناة من أسفل مضمومة ، أي بذلك يقرأ التنوين ، ويصح أن يكون بتاء مثناة من فوق مفتوحة ، أي بذلك تقرؤه أنت ، ولا يصح ضم التاء ، لأن الضمير حينئذ مؤنث ، فيمتنع عوده على التنوين[٧] ؛ [لأنه مذكر ، ولا يقال إنه يعود على نون التنوين][٨] ، لأن امتناع إضافة[٩] الشيء إلى نفسه يرده[١٠] . قال :

---

(١) تقدم في ص : ١٩ .

(٢) في ح : علامات .

(٣) في الأصل : «صورة» . وما أثبت من : هـ ، ح .

(٤) في الأصل ، ح : «ذلك الميم بمنزلة لفظة الميم» . والصواب من : هـ .

(٥) في هـ : كما .

(٦) قال أبو زيت حار : «وقد ذهب بعض المشارقة إلى التلفيق بين مذهبي الداني وأبي داود ، فوضع ميما صغيرة على الباء هكذا : ﴿عَلِيمٌ بِـمَا﴾ وهو ضعيف ؛ لأن الميم وضعت عوضا عن التنوين ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص ١٩ ، وقال المنجرة : «ومحلها محل التنوين» حواشي المنجرة ورقة ٥ .

(٧) قال المحشي الزياتي : «بل لا يمتنع ، ويكون أنث باعتبار المعنى ؛ لأنه نون» ، وذكر له شواهد شعرا ونثرا . حواشي الزياتي ٦ .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ح ، من قوله : «لأنه . . .» إلى قوله : « . . . التنوين» .

(٩) في ح : إضافتي . وهو تصحيف .

(١٠) وأجاب عنه الزياتي (٦) ، والمنجرة (٥) . بأن الاضافة بيانية .



حكم النون الساكنة

«وَحُكْمُ نُونٍ سَكَنَتْ أَنْ تُلْقِي ... سُكُونَهَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ»

لما فرغ من أحكام التنوين أتبعه بالكلام على أحكام النون الساكنة ؛ لمشاركتها للتنوين في أكثر الأحكام[1] ، فأشار في هذا البيت إلى أن حكم[2] النون الساكنة إذا لقيها أحد حروف الحلق الستة أن تلقى[3] على النون ، أي تضع[4] عليها علامة السكون ، إما ما اختاره من الدارة ، وإما غيرها على ما يأتي[5] -إن شاء الله- ، وإنما كان ذلك لأن حكم النون عند حروف الحلق الإظهار في اللفظ ، لبعد مخرجها من مخرجهن ، فلما كانت يقرعها اللسان في اللفظ ، جاء النقط منبها[6] على ذلك ، فصوروا سكونها دلالة على قرع اللسان لها لفظا ، كما هو الشأن في كل ما يقرعه العضو المعتمَد[7] عليه لفظا ، حسبما نص عليه الناظم بعد هذا في قوله :

---

(١) إذ كلاهما نون ساكنة ، والفرق بينهما هو في الخط والوقف ، فالنون الساكنة تكتب خطا ، وتثبت وقفا ، بينما نون التنوين لا تكتب خطا وتسقط وقفا ، ويفترقان في بعض الأحكام منها قوله :

«والواو والياء إذا أبقيتا ... غنتها عندهما أثبتا»

حواشي الزياتي ورقة ٦ .

(٢) في ح : أحكام .

(٣) في ح : تلق .

(٤) في الأصل ، هـ «توضع» والمثبت من : ح ، وكذا في دليل الحيران ٣٢٩ .

(٥) ذكرها في قوله : «فدارة علامة السكون» ، أو دالا ذكره في قوله : «وبعض أهل الضبط دالا جعله» . وسيأتي في ص ٩٤ ، ١٠١ .

(٦) في ح : «منها» .

(٧) بصيغة اسم المفعول ؛ لأنه يعتمد في اللفظ ، والمراد بالعضو مخرج الحرف ، والحرف هو يعتمد على مخرجه ، ونص التنسي بعد : «أنه لما كان الحرف المظهر يقرعه العضو الذي يخرج منه في اللفظ جاء الخط مبينا لذلك» . حواشي الزياتي ٦ .



«فمظهر سكونه مصور»[١] ، كما كان تركيب التنوين قبل هذا دالا[٢] على ذلك ، فتصوير السكون هنا بمنزلة التركيب في التنوين ، وسواء في ذلك كانت معهن في كلمة واحدة ، أو كانت هي في كلمة وهنّ في أخرى ، وصورة ذلك في الموضعين هكذا : ﴿ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[٣] ، ﴿ مِّنْهُ ﴾[٤] ، ﴿ مِّنْ غِلٍّ ﴾[٥] ، ﴿ وَيَنْـَٔوْنَ ﴾[٦] وشبهه .

وكذلك ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٧] لقالون ، وأما ورش فهي عنده محركة ، فمن أخذ بقراءته ينقطها بالحركة لا بالسكون[٨] ، وهذا الحكم في غير الغين والخاء المعجمتين[٩] متفق عليه . وفيهما كذلك على المشهور ، وأما على رواية الإخفاء الشاذة[١٠] ،

---

(١) سيأتي في ص ١٣٧ .

(٢) تقدم في ص ٤٨ .

(٣) من الآية ٧٧ سورة النساء .

(٤) من الآية ٢٦٧ سورة البقرة .

(٥) من الآية ٤٣ سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٢٧ سورة الأنعام .

(٧) من الآية ١٨ سورة التوبة . لقالون وغيره ما عدا ورشا .

(٨) وهو النقل يسقط السكون وينقل حركة الهمزة إليه ، ويجعل في محل الهمزة جرة . وسيأتي في بابه ص ٢١٢ ، ٢٥٠ .

(٩) لأن أبا جعفر أخفى النون الساكنة عندهما أيضا ؛ لأن الغين والخاء قريبان من حرفي أقصى اللسان : القاف والكاف . النشر ٢٣/٢ .

(١٠) قال المنجرة (٥) : «لا شذوذ ، بل هو طغيان قلم ؛ إذ هي رواية أبي جعفر يزيد بن القعقاع ، ومحمد بن إسحاق المسيبي . وهي قراءة متواترة قرأ بها أبو جعفر ، وهي رواية المسيبي عن نافع ، النشر ٢٢/٢ ، ٢٣ . وقال الدكتور عوض مرسي جهاوي : «ولعل الإظهار مطلقا أجود وأحسن ؛ لأن الخاء والغين من حروف الحلق . . . إلخ . ظاهرة التنوين ٣٩ .

أقول : إن القراءة سنة متبعة لا يدخلها استحسان ولا قياس : «وما لقياس في القراءة مدخل» ، ولذلك كان السلف يتحفظون من هذه الزلات ، ويتجنبون الكلمات المشعرة =



فحكمها[١] عندهما، كحكمها[٢] عند سائر حروف الإخفاء، حسبما يأتي إثر هذا البيت.

و«حكم» مبتدأ، وخبره «أن» وما دخلت عليه، و«سكنت» في محل الصفة لـ «نون»، و«تلقي» منصوب بـ «أن»، لكن سكنه[٣] للوقف، وبه يتعلق الظرف، و«سكونها» مفعول بـ «تلقي» على حذف مضاف أي علامة سكونها. قال:

«وَعِندَ كُلِّ مَا سِوَاهَا تُعْرَى وَإِن تَشَأْ صَوَّرْتَ مِيماً صُغْرَى

مِن قَبلِ بَاءٍ ثُمَّ شَدٌّ يَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا التَّنْوِينُ فِيهِ يُدْغَمُ»

يعني أن حكم النون الساكنة[٤]، إذا لقيها حرف غير حلقي[٥] أن تعرى من علامة السكون، وإنما كان ذلك؛ لأن النون عند غير حروف[٦] الحلق غير[٧] موجودة في اللفظ وصلا؛ لكونها مدغمة[٨]، أو مخفاة[٩]، أو مقلوبة[١٠]، فلما كان اللسان لا

= بذلك، بل كانوا يقولون: أختار، أو الاختيار عندي كذا، ولا أمنع من غيره. وإذ كان ولابد من التعليل، فأقول: إن حروف الحلق ليست على مرتبة واحدة، ووجه إخفاء أبي جعفر عندهما؛ لقربهما من مخرجي القاف والكاف، كما تقدم عن النشر.

(١) في هـ: فحكمهما.

(٢) في هـ: كحكمهما.

(٣) في ح: سكنت.

(٤) في ح: الساكن.

(٥) في ح: خلقي.

(٦) في ح: حرف.

(٧) ساقطة من: ح.

(٨) في حروف «يرملون».

(٩) عند حروف الإخفاء الخمسة عشر.

(١٠) في ح: «مقلوبها». وتقلب عند الباء.

يقرعها في اللفظ ، جاء النقط منبها على ذلك ، فعري النون من علامة السكون ؛ ليدل على عدم قرع اللسان له ، كما كان إتباع التنوين قبل هذا دليلا على ذلك ، فتعرية النون هنا بمنزلة الإتباع في التنوين[١] .

وشمل قوله : «ما سواها» أي : ما سوى حروف الحلق[٢] : حروف[٣] الإخفاء متصلة معها ، نحو : ﴿أَنتَ﴾[٤] أو منفصلة عنها نحو «أَن كَانَ»[٥] ، وحروف[٦] القلب متصلة[٧] معها نحو : « مُّنۢبَثًّا »[٨] ، أو منفصلة[٩] عنها نحو ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾[١٠] ، وحروف الإدغام المنفصلة خاصة ، نحو : ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾[١١] ، ﴿مِن وَالٍ[١٢]﴾ ، ولا يريد المتصلة نحو :

(١) وهذا من الأحكام التي تتفق فيها النون الساكنة والتنوين .

(٢) قال الزياتي : «عام يشمل حتى الواو والياء في كلمة أو كلمتين هنا ولكن ذكره بعد الياء والواو من كلمتين دليل عدم إرادتهما . حواشي الزياتي ٧ .

(٣) في هـ : حرف .

(٤) من الآية ١١٧ سورة المائدة ،

(٥) في ح : ساقطة «كان» . وهي من الآية ١٤ سورة القلم .

(٦) في هـ : حرف ، تعبيره بحروف باعتبار تكراره في الألفاظ ، أو من باب المشاكلة .

(٧) في هـ ، ح : متصلا .

(٨) من الآية ٦ سورة الواقعة .

(٩) في هـ ، ح : منفصلا .

(١٠) من الآية ٢٦ سورة النجم .

(١١) من الآية ٢ سورة الكهف .

(١٢) من الآية ١٢ سورة الرعد .

قال المحشي الزياتي : «صوابه أن يمثل بغير هذا اللفظ الذي هو ﴿من وال﴾ ؛ لأن الواو والياء ليسا مرادين هنا للناظم» . حواشي الزياتي ٧ ، ونحوه للمنجرة ٥ .

﴿ ٱلدُّنْيَا ﴾[١] ، ﴿ قِنْوَانٌ[٢] ﴾ ؛ لأن النون حينئذ مظهرة ، فحكمها تصوير سكونها ، وكلام الناظم يقتضي تعريتها لعمومه ، وليس كذلك[٣] ، وإن كان بعضهم[٤] أجاب عنه ، بأن قوله بعد هذا : «فمظهر سكونه مصور»[٥] ، يرفع هذا[٦] الإيهام ؛ لأن ذلك الكلام في غير النون[٧] .

و«عند» يتعلق بـ «تعرى» . والأظهر في «ما» أنها نكرة موصوفة بمعنى حرف ، وقوله : «وإن تشأ صورت ميما صغرى من قبل باء» يعني به أن النون الساكنة إذا لقيت الباء ، جاز لك فيها وجهان :

أحدهما : تعريتها من علامة السكون حسبما دل عليه العموم السابق وهو اختيار الداني .

والثاني : وهو اختيار أبي داود أنك تصور ميما صغيرة تنبيها على أن[٨] النون انقلبت

---

(١) من الآية ٨٥ سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٩ سورة الأنعام .

قال الزياتي : محل إيراد (الدنيا) و (قنوان) عند قوله : «والواو والياء إذا أبقيت» .

(٣) قال المنجرة : «لو زاد الناظم بعد : «وحكم نون سكنت» البيت نحو :

«مثل ذاك عند واو أو يا كنحو قنوان ونحو الدنيا»

لوفى بالمراد . حواشي المنجرة ورقة ٥ .

(٤) يقصد به الرجراجي ، وهو الذي أجاب عن الاعتراض ، حلة الأعيان ورقة ٥٦ ، قال الزياتي : «وإن وقع هذا الجواب ، لأنه غير مخلص» ، حواشي الزياتي ورقة ٧ .

(٥) سيأتي في باب الإظهار والإدغام ص : ١٣٧ .

(٦) ناقصة من : ح .

(٧) قال الزياتي (٧) : «هو بيان لكون هذا الجواب ، لا يدفع ما أورده على الناظم أولا .

(٨) ساقطة من : ح .



في اللفظ ميما لـمؤاخاتها[١] النون في الغنة ، وقربها من الباء في المخرج[٢] .

ولم يبين الناظم موضع هذه الميم ؛ لأنه رأى بين كلام الداني -إن حمل على ظاهره- وكلام أبي داود [في ذلك][٣] اختلافا . ونص كلام[٤] أبي داود بعد ذكره الوجه الأول : «والذي[٥] أختار[٦] أن تجعل على النون ميما صغيرة مكان السكون»[٧] ، ونص أبي عمرو : «وحكم النون عند الباء أن تعرى من علامة السكون ، وإن جعل[٨] على[٩] النون ميم صغيرة بالحمرة[١٠] كان حسنا ، والاختيار عندي الأول»[١١] .

---

(١) في ح : لمواخذتها ، وهو تصحيف .

(٢) وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر ، ومشاركة للباء في المخرج ، فأبدلت منها ليزداد اللفظ خفة على اللسان ، لأن النون من طرف اللسان ، والميم والباء كلاهما من بين الشفتين ، للمناسبة التي بين الميم وبينهما ، لأن الميم مشاركة للنون في الغنة ، ومشاركة للباء في المخرج . قال الدكتور محمود سيبويه : ويمكن أن يقال إن الميم مؤاخية للنون في جميع الصفات .
انظر : المحكم ص ٧٥ ، والرعاية ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ١٩٣ لمكي ، التمهيد لابن الجزري ١٥٧ ، حلة الأعيان للرجراجي ٥٧ ، حواشي الزياتي ٥٧ .

(٣) الزيادة من : هـ ، ح .

(٤) ناقصة من : ح .

(٥) في ح : الذي .

(٦) ناقصة من : ح .

(٧) ونصه في أصول الضبط : «وأختار أن يجعل على النون ، إذا أتت بعدها الباء ميما صغرى مكان الساكن ؛ ليدل بذلك على أن النون انقلبت عندها ميما» ٣٠٧ . وقال في موضع آخر : «وهو الأحسن» ورقة ١٤٥ ، وقال : «الأول أختار وبه أنقط» ١٣٤ .

(٨) في ح : تجعل .

(٩) في الأصل ، هـ : «في موضع» . وما أثبت من : ح . وسيترتب عليه إشكال سيأتي الإجابة عليه .

(١٠) في ح : بالحمراء ، وناقصة من : هـ .

(١١) ذكره مختصرا ، ونص كلامه : «وإن جعل على النون ميم صغرى بالحمرة ليدل بذلك على انقلابها إلى لفظها كان حسنا ، غير أن الأول هو الذي أختار وبه أقول» . المحكم ٧٦ .



فأبو داود صرح بجعلها مكان السكون ، وظاهر كلام أبي عمرو أنها تجعل في موضع النون[١] ، إلا أن النون تكون كحلاء ، وهذه الميم حمراء ، وعلى الخلاف حمل الأكثرون كلامهما ، ثم اختاروا مذهب أبي داود . وتأول بعضهم كلام أبي عمرو على حذف مضاف ، أي وإن جعل في موضع سكون النون[٢] ، وقد يتأول على جعل «في» بمعنى «على» فيتفق مع[٣] كلام أبي داود ، ويكون كلام أبي داود تفسيرا لكلام أبي عمرو ، وقد يقال : إن مذهب الناظم فيه كمذهب أبي داود ؛ لأن كلامه في هذا الفصل كله ، هل يجعل على النون شيء أم لا؟ . وأتى المصنف بلفظ «صغرى» مجردا[٤]

(١) لعل قوله : في موضع النون في المحكم تصحيف من النساخ ؛ بدليل وجوده كذلك في النسخة التي حققها الدكتور عزة حسن ، حيث قال : «في الأصل المخطوط : في موضع النون ميم صغرى . وفي الهامش : صوابه : على النون ميم صغرى» . وقد يكون الإمام التنسي قد اطلع على النسخة التي فيها هذا التصحيف فصرف الكلام عن ظاهره ، وقد وقع لصاحب الحلة مثل ما وقع للإمام التنسي ، وقبلهما نَظَمَ نصٌّ عبارتِه ميمون الفخار فقال :

«عبارة الداني مكان النون وابن نجاح موضع السكون»

وبناء عليه حملوا كلامه على غير ظاهره ، وتأولوه .

وأنا أستبعد أن يكون أبو عمرو قصد ذلك ، لما عرف من حرصه الشديد على التمييز بين الضبط والرسم ، وعدم تجويزه تغيير الرسم ، وإذا استقرأت كلامه تبين لك ذلك ، وما صوب في النسخة المحققة على هامشها هو الصواب ، وحينئذ لا حاجة للتأويل . وأيضا فإن أبا داود لم يذكره عن شيخه ، كما جرت عادته ، ولو كان لذكره ، وذكر وجه مخالفته . وأيضا فإنه نص في ذيل المقنع : «أن تجعل في موضع علامة التنوين» . فلم يبق إلا أن يكون ذلك تصحيفا أو سهوا أو خطأ . انظر : المحكم ٧٦ ، حلة الأعيان ٥٧ ، المقنع ص ١٢٨ ، أصول الضبط ١٤٥ ، ١٣٤ ، الدرة الجلية ١٣ .

(٢) وهو صاحب الحلة ورقة ٥٧ .

(٣) في ح : على .

(٤) في ح : مجريا . وهو تصحيف .



على عادته ، وقد تقدم منعه[١] . و«من قبل باء» متعلق بـ صورت[٢] .

وقوله «ثم شد يلزم» . . . إلى آخره .

لما فرغ من أحكام النون الخاصة بها ، أشار هنا إلى [أحكامها التي يظهر أثرها في غيرها ، وسيشير إلى ما هو مشترك[٣] ، فذكر هنا][٤] أن الشد يلزم فيما كان يدغم فيه[٥] التنوين ، وعبر بذلك مسامحة عما يلزم تشديده بعد التنوين ، وهو ما تقدم له في قوله : «والشدّ بعد في هجاء لم نر»[٦] .

ولما كان الشدّ بعد التنوين خاصا بهذه الأحرف[٧] عنده ، وكانت الياء والواو[٨] لا تشددان ، جعل التنوين ليس مدغما فيهما ، وكأنه عنده مخفى ، وخصّ الإدغام بهجاء «لم نر» ؛ لظهور الأثر فيها ، ولأن الإدغام إذا أطلق حمل على الخالص[٩] ، ومثال ذلك : ﴿ مِّن لَّدُنْهُ ﴾[١٠] ، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾[١١] ، ﴿مِّن رِّزْقٍ ﴾[١٢] ، ﴿مِن نِّعْمَةٍ ﴾[١٣] .

---

(١) في ح : معناه ، وهو تصحيف . وتقدم في ص ١٩ .

(٢) في أ ، ح : صورة . وما أثبت من : هـ .

(٣) يذكره في قوله :

«والواو والياء إذا أبقيتا غنتها عندهما أثبتا»

ص ٧٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من : ح ، من قوله : «أحكامها» إلى قوله : «هنا» .

(٥) في هامش الأصل : «وهو حروف لم نر» .

(٦) تقدمَ ذكره في ص ٥٣ .

(٧) في هـ : الحروف .

(٨) في هـ : تقديم وتأخير .

(٩) قال الزياتي : «هو توجيه ثان لتعبير المصنف» . حواشي الزياتي ٧ .

(١٠) من الآية ٢ سورة الكهف .

(١١) في ح ، هـ : «من ملك» . وما أثبت من الآية ٢٦ النجم .

(١٢) من الآية ١٥ سورة سبأ ونحوه .

(١٣) في ح ، هـ : تقديم وتأخير . الآية ١٩ من سورة الليل .

و«شد» مبتدأ وهو على تقدير[١] مضافين[٢] ، أي ووضع[٣] علامة التشديد ، وخبره «يلزم» ، وبه يتعلق المجرور[٤] ، وسوغ الابتداء بالنكرة التنويع ؛ لأنه نوعه إلى لازم في هجاء «لم نر» ، وإلى جائز في الواو والياء . والأظهر في «ما» أنها نكرة موصوفة بمعنى حرف و«التنوين» مبتدأ و«يدغم» خبره ، وبه يتعلق المجرور . قال :

«وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا أَبْقَيتَا غُنَّتَهَا عِندَهُمَا أَثْبَتَّا
عَلاَمَةَ التَّشْدِيدِ والسُّكُونَا إِن شِئْتَ أَوْعَرِّهِمَا وَالنُّونَا»

تكلم هنا على الحكم المشترك بين النون وما بعدها ، إذ تشديد الحرف ملازم لتسكين النون ، وتعريته ملازم لتعريتها ، ومراده أن الواو والياء إذا أبقيت عندهما غنة النون ، وأدغمت[٥] فيهما إدغاما ناقصا ، فإن الحكم في النون ، وفيما لقيته منهما ، التخيير بين وجهين :

أحدهما : تسكين النون وتشديد ما بعدها من واو أو ياء ، [و][٦] هذا معنى قوله : «أثبت علامة التشديد والسكونا» ، وهذا الوجه هو اختيار الدّاني[٧]

(١) في ح : «حذف» .

(٢) بعد «مضافين» كلام مقحم في : ح ، لا لزوم له .

(٣) في هـ : وضع .

(٤) والظاهر أنه متعلق بـ «وضع» المقدر ، و«في» بمعنى «على» ، أو يضمن «يلزم» معنى «يوضع» لزوما فيتعلق به ، والكلام في الضبط لا في اللفظ فافهم . وعلى ما ذكرناه من «التضمين» لا يحتاج الكلام إلى حذف مضافين ، بل لا حذف أصلا . حواشي الزياتي ورقة ٧ .

(٥) في ح : «أدغمت» .

(٦) والزيادة من : هـ ، ح .

(٧) ذكر أبو عمرو الوجهين : وجه التعرية ، ووجه إثبات السكون والتشديد ، ثم قال : «وهذا المذهب في الاستعمال أولى ، وفي القياس أصح ؛ لما ذكرناه» ، واستحسنه في المقنع . المحكم ص ٧٤ ، كتاب النقط بذيل المقنع ص ١٣٢ .

وأبي داود[١] ، وقد يفهم ذلك عن الناظم من تصديره به ، ومن تصريحه بذلك في الطاء عند التاء بعد هذا ، إذ هما سواء[٢] . ووجهه أن النون لما بقي صوتها أشبهت المظهرة ، فسكنت ، ولما انعدم لفظها ، لعدم قرع اللسان لها ، أشبهت ما أدغم إدغاما خالصا ، فشدد[٣] ما بعدها ، فهي مظهرة من جهة صوت الغنة ، مدغمة من جهة عدم قرع اللسان لها ، فجاء النقط منبها على الأمرين معا[٤] .

[والوجه الثاني][٥] : أنك تعري النون من السكون والواو والياء[٦] من التشديد لا من الحركة ، وهذا معنى قوله : «أو عرهما والنون» ، أي عر الواو والياء[٧] والنون ، ووجهه[٨] أن تعرية النون تشعر بانعدام لفظها في قرع اللسان ، وتعرية ما بعدها من

---

(١) وقال أبو داود سليمان بن نجاح : «وأختار في الياء والواو ما قدمته ، وذلك أن يشددا ، ويجعل على النون قبلها علامة السكون» . أصول الضبط ٣٠٧ . وبهذا الوجه جرى عمل نقط مصاحف أهل المغرب . دليل الحيران ص ٣٣٢ .

(٢) ذكره في قوله :

«صور سكون الطاء إن أردتا وشددن بعده حرف التا»

وسيأتي في ص ١٤٣ .

(٣) في ح : «فشد» .

(٤) قال أبو داود بعد أن ذكر اختياره المتقدم مبينا وجه ذلك بقوله : «فرقا بين ما يدغم إدغاما صحيحا ، وبين ما يبقى صوته» . وهو تعليل أبي عمرو نفسه . أصول الضبط ٣٠٧ ، المحكم ص ٧٤ .

(٥) الزيادة من : هـ ، ح .

(٦) في ح : تقديم وتأخير .

(٧) في ح : تقديم وتأخير .

(٨) في أ : ووجه . وما أثبت من : هـ ، ح .

الشد تشعر بأنها لم تدغم فيه إدغاما خالصا[١] .

إلا أن هذا الوجه يلزم عليه الالتباس بالإخفاء ، إلا أن يجاب عنه بانحصار حروف الإخفاء ، كما قدمنا في التنوين[٢] ، وصورة ذلك على الوجه الأول هكذا : ﴿مِنْ يَّوْمٍ[٣]﴾ ، ﴿مِنْ وَّالٍ[٤]﴾ ، وعلى الثاني هكذا : ﴿مِن يَوْمٍ﴾ ، مِن ﴿وَالٍ﴾ .

و«الواو والياء» مبتدأ[٥] ، خبره «إذا» وما دخلت عليه[٦] ، و«السكون» معطوف على «علامة» .

---

(١) وبهذا الوجه جرى نقط مصاحف أهل المشرق . سمير الطالبين ص ٣٣ ، السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ٢١ .

ومما يجب أن يلاحظ أن ما ذكروه هنا مخالف لما ذكروه في التنوين ، حيث اقتصر المؤلف على التعري في إدغام التنوين في الواو والياء مع بقاء الغنة . في حين ذكر وجهين في إدغام النون في الواو والياء مع بقاء الغنة ؛ لأنه لو جعل الشد على الواو والياء مع التنوين ، لتوهم متوهم أن ذلك الإدغام خالص ، فلأجل رفع هذا اللبس جعل وجه واحد . انظر : حلة الأعيان ٥٨ .

(٢) تقدم في ص : ٤٨ ، وأميل إلى الوجه الأول ؛ لأنه أبين ، ويسلم من الاعتراضات ، حيث تنازعته جهتان ، فالسكون ينحو به إلى جهة الإظهار ، والشد ينحو به إلى جهة الإدغام ، واجتماعهما يقتضي حالة وسط بينهما ، وإن كان كلاهما مستعملاً .

(٣) من الآية : ٩ سورة الجمعة .

(٤) من الآية : ١٢ سورة الرعد .

(٥) تجوز في العبارة ، والإعراب الصريح ، أن «الواو» مبتدأ ، و «الياء» معطوف عليه ؛ لأن المعطوف على المبتدأ ، وإن كان مبتدأ في المعنى ، لكنه يعرب من بابه . حواشي الزياتي ورقة ٧ .

(٦) على أحد الأقوال الثلاثة هنا ، وهي أن الخبر في جملة الشرط ، أو في جملة الجواب ، أو المجموع هو الخبر ، وهو ظاهر عبارته هنا . حواشي الزياتي ورقة ٧ .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما فسرنا به كلام الناظم ، أن الذي في ضبط النون مع الياء والواو وجهان لا غير ، وهما ما فسرنا به كلامه ، وبذلك صرح الداني وأبو داود[١] ، ومن تبعهما[٢] ممن يعتمد على قوله ، خلاف ما زعمه من لم يفهم كلام المصنف ، ولا يعتمد على نصوص أئمة هذا الشأن ، حيث جعل كلام الناظم دالا على ثلاثة أوجه[٣] ، واحد من الوجهين اللذين حملنا عليهما كلام الناظم[٤] ، ووجهان لم يقل بهما أحد من أئمة النقط[٥] ، وكلام الناظم بعيد عما ذكر .

---

(١) تقدم الكلام عليه في ص ٧٣ ، وانظر المحكم ص ٧٤ ، وأصول الضبط ١٣٤ ، ٣٠٧ .

(٢) كالخراز صاحب النظم وأبي إسحاق التجيبي والرجراجي وبعض الشراح .

(٣) وهذا دأب الإمام التنسي ، لم يصرح بأسماء الشراح ، مما أوجب صعوبة في التخريج والعزو ، وهو يقصد هنا أبا عبدالله المجاصي البكاء ، فذكر في شرحه على الضبط ثلاثة أوجه .

(٤) وهو أن تجعل علامة التشديد على الواو والياء ، مع جعل علامة السكون على النون . ذكره المجاصي في شرحه على الضبط ورقة ٦٩ أ ، وهو الوجه المختار عند الشيخين .

(٥) الوجهان اللذان لم يقل بهما أحد : هو أن تعري الواو والياء من التشديد مع إبقاء السكون ، وفهم ذلك من قوله : «أو عرهما» . وأن تعري النون من السكون مع إبقاء التشديد على الواو والياء ، وفهم ذلك من قوله : «والنونا» . فجعل كلام الناظم دالا على ثلاثة أوجه . شرح المجاصي على الضبط ورقة ٦٩ .

وقد رد عليه الرجراجي وقال : هذا التأويل بعيد ؛ لأن الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن يردون هذا ، وذلك أن الشيوخ الثلاثة : أبا عمرو ، وأبا داود ، وأبا إسحاق التجيبي ، كل واحد منهم نص في كتابه نصا جليا على الوجهين المتقدمين ، ولا ثالث لهما . . . ولم يذكر واحد منهم إثبات العلامتين دون الأخرى ، كما ذكره هذا الشيخ ، وإن كان شيخنا مقتدى به في هذا الشأن رحمه الله ، حلة الأعيان ٥٩ . وانظر : شرح المجاصي ورقة ٦٩ ، المحكم ٧٤ ، أصول الضبط ٣٠٧ ، ١٤٣ .



الثاني : اقتصر في إبقاء الغنة على الياء والواو بناء على المشهور أن إبقاءها[١] خاص بهما ، وقد ذكرنا أن[٢] من الرواة من أبقى[٣] الغنة عند الراء واللام[٤] ، فعلى هذا المذهب الحكم عندهما كالحكم عند الواو والياء من ضبط ذلك على الوجهين ، وهكذا الأمر أيضاً في النون[٥] عند الميم على أحد الأقوال الأربعة المتقدمة عن ابن مطروح[٦] أن الصوت الموجود صوت النون[٧] ، يكون الضبط على الوجهين في النون عند الواو والياء .

الثالث : الظاهر أن اشتراط إبقاء الغنة هنا لا يحتاج إليه الناظم أيضاً لما نبهنا عليه في التنوين[٨] ، كما أن الظاهر أن قوله : «إن شئت» مستغنًى[٩] عنه أيضا ؛ لأن «أو» من قوله : «أو عرهما» تفيد ما أفاده . والله أعلم .

○ ○ ○ ○

---

(١) في ح : إبقاؤها . وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في هـ ، ح : إبقاء .

(٤) تقدم ذكره في ص ٦٠ .

(٥) في ح : لفظ : «عندنا» مقحمة بين «أيضا» و«في النون» لا لزوم لها .

(٦) تقدم الكلام عليه في ص ٦١ .

(٧) قوله : «أن الصوت الموجود صوت النون» . قال الزياتي : بدل في المعنى ، أو عطف بيان على لفظ أحد من قوله : أحد الأقوال الأربعة .

(٨) تقدم ذكره في ص ٦١ .

(٩) في الأصل «مستغنياً» ، والتصويب من «هـ» و«ح» .



ضبط المختلس
والمشم والممال

قال :

«وَكُلُّ مَا اخْتُلِسَ أَوْ يُشَمُّ   فَالشَّكْلُ نَقْطٌ وَالتَّعَرِّي حُكْمُ»

حق هذا البيت وما بعده أن يذكره[1] بعد البيتين الذين أولهما : «ففتحة أعلاه»[2] ؛ لأن الكلام في الجميع في صفة الحركة ، لكن الناظم رأى أنه إذا قدم هذا الفصل هناك ، ثم يذكر بعده التنوين ، يتوهم أن التنوين لا يكون إلا على صورة هذه الحركة غير الخالصة ، فقدم الكلام على التنوين ؛ ليعلم أنه على صورة الحركة الخالصة[3] ، أو اقتدى[4] في ذلك بالناقط الأول ، وهو الدؤلي[5] ؛ إذ تكلم على التنوين بإثر كلامه على الحركة[6] الخالصة ، وبيَّن الناظم هنا حكم الحركة غير الخالصة ، وهي نوعان :

---

(١) في ح : يذكر .

(٢) تقدمت في ص ١٨ .

(٣) واستطرد الكلام على النون لاشتراكها مع التنوين في أكثر الأحكام .

أما أبو عمرو ، وأبو داود ، وميمون الفخار . فقد ذكروه إثر ذكر الحركات المشبعات . المحكم ٤٥ ، أصول الضبط ١٣٥ ، الدرة الجلية ٦ .

(٤) في ح ، هـ : اقتداء .

(٥) في قصته المشهورة مع الرجل الذي قال له : «إذا فتحت شفتي فانقط نقطة فوق الحرف . . . إلى أن قال : «فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين» . المحكم ص ٤ . وتقدم في ص ١٣ .

(٦) في ح ، هـ : الحركات .



نوع حركته مشوبة بالسكون[1] ، وهو المعبر عنه بالاختلاس[2] ، وربما عبّر عنه بالإخفاء[3] ، وبالروم[4] . قال الأهوازي[5] : وحقيقته أن ينطق بثلثي الحركة .

ونوع حركته مشوبة بحركة أخرى . وهو قسمان :

قسم حركته كسرة[6] مشوبة بضمة ، وهو المعبر عنه بالإشمام ، وربما عبر عنه[7] بالروم ، واختلف في حقيقته ، فقيل : النطق بحركة تامة ممتزجة من ضمة وكسرة شيوعا . وقيل : النطق بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا ، جزء

---

(١) في ح : بسكون .

(٢) الاختلاس لغة : الاختطاف ، وهو عند القراء عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعا يحكم به السامع أن الحركة قد ذهبت ، وهي كاملة . سمير الطالبين ص ١٣٥ .

(٣) وقد عبر به الإمام الشاطبي في قوله : «وإخفاء كسر العين صيغ به حلا» . وتبعه على ذلك أبو شامة في إبراز المعاني ص ٣٧٤ ، وجعله الشيخ الضباع ، والشيخ عبدالفتاح القاضي ، وأبو زيت حار ، مرادفا له .

الوافي في شرح الشاطبية ٢٠٣ ، سمير الطالبين ص ١٣٥ ، السبيل لأبي زيت حار ص ٢٦ .

(٤) وليس المراد به هنا الروم في الوقف . قال ابن الجزري : «فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضا . والاختلاس والإخفاء عندهم -النحاة- واحد ، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر . . . توسعا . ووقع في كلام الداني في كتابه التجريد أن الإخفاء والروم واحد وفيه نظر . النشر ١٢٦/٢ .

وجعلها صاحب الحلة ثلاثة ألقاب لمعنى واحد ، ونسبه إلى أبي شامة . حلة الأعيان ورقة ٦٠ ، إبراز المعاني ص ٣٢١ ، حواشي المنجرة ٥ .

(٥) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز أبو علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٤٦هـ) . معرفة القراء ٤٠٢/١ ، غاية النهاية ٢٢٠/١ .

(٦) ناقصة من : ح .

(٧) وهو مذهب الكوفيين . الكشف لمكي ١٢٢/١ ، وهو يقابل لفظي الاختلاس والإخفاء قاله الشيخ عبدالفتاح القاضي في الوافي ص ٢٠٣ .

الضمة مقدم وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر[١] ، وهو الأصح[٢] لخلوص الياء .

وقسم حركته فتحة مشوبة بكسرة ، وهو الممال .

ولما كانت هذه الأقسام الثلاثة مخالفة في اللفظ ، لما حركته خالصة ، أخذ الخليل في نقطها بمذهب الدؤلي محافظة على رفع اللبس ، وليس هو[٣] إحداث قول ثالث من المتأخرين كما توهم بعضهم[٤] .

فأما الإختلاس ، فأخذ به قالون عن نافع في ﴿نِعِمَّا﴾[٥] ،

---

(١) قال عبدالرحمن المنجرة : «وقائله هو الجعبري» . حواشيه ورقة ٥ .

(٢) نقل الشيخ الضباع القولين ، وصحح الأخير ، واقتصر عليه المارغني ، والدكتور محمد سالم محيسن ، واختاره الشيخ أبو زيت حار .

دليل الحيران ص ٣٣٤ ، سمير الطالبين ص ١٣٥ ، إرشاد الطالبين ص ٢٩ ، السبيل ص ٢٦ ، قال أبو شامة : «أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة ، وبالياء بعدها نحو الواو» . إبراز المعاني ٣٢١ . ذكره في نحو : «قيل» وهذا هو المراد ، وليس المراد هنا الإشارة بضم الشفتين في الوقف .

قال مكي : فكل إشمام في حرف ساكن لا يسمع إنما هو ضم الشفتين لا غير ، وكل إشمام في متحرك يسمع كالإشمام في : قيل . . .» . الكشف ٥٤/٢ ، ٢٣٠ .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) قال الرجراجي : «إنما فعلوا ذلك جمعا بين المذهبين ، مذهب أبي الأسود ، ومذهب الخليل ، واقتداء بفعلهما» . حلة الأعيان ورقة ٦٢ ، وانظر : شرح المجاصي ورقة ٧٠ ، وأجاز الزياتي ضبط الكلمة الواحدة بالنقط المدور ، وبعضها بالشكل المطول ، حواشي الزياتي ٨ . وقال القيسي :

«وإن جعلت بعضه مدورا وبعضه شكلا فقل لا ضررا»

تقييد على الضبط من شرح الفرمي ٢٤٩ .

(٥) من الآية ٢٧١ سورة البقرة ، ومن الآية ٥٨ سورة النساء .

قرأها باختلاس كسرة العين : قالون ، والبصري ، وشعبة مع كسر النون ، ويجوز لهم إسكان العين ، واقتصر التنسي على الأول ، وينبغي له أن يقول : على أحد الوجهين ، فاقتصر على رواية المغاربة ، ويكون الضبط لمن وافقه في القراءة كضبط قراءته . النشر ٢٣٥/٢ ، التيسير ٨٤ .



تَعْدُّواْ (١) ، يَهْدِّي (٢) ، يَخْصِّمُونَ ﴾(٣) تنبيها على أن أصلها السكون ، وأشبعها(٤) ورش عن نافع والحكم على مذهبه ظاهر ، إذ هي كغيرها . وحكمها على مذهب قالون ما أشار إليه الناظم : أن تجعل شكلها نقطا مدورا ، كنقط الإعجام في الصورة لا في اللون ، ومحله محل الشكل . إن كان الحرف مفتوحا جعل فوقه ، وإن كان مكسورا جعل تحته ، هكذا : ﴿ نِعِمَّا ، يَخِصِّمُونَ ﴾(٥) ، ولم يراعوا في محله ما شيب به ؛ لأن رعي ذلك يوجب لبسا ، بخلاف المشم والممال ، فإنهم راعوا فيهما محل ما شيبت به الحركة دون محل الحركة ؛ لأن الحركة وجد ما يحفظها ، وهو الياء في المشم ، والألف في الممال ، فلا لبس معهما(٦) .

---

(١) من الآية ١٥٣ النساء . على وجه : اختلاس فتحة العين مع تشديد الدال ، وله وجه آخر : إسكان العين مع تشديد الدال كأبي جعفر ، واقتصر التنسي على رواية المغاربة . النشر ٢٥٣/١ ، التيسير ٩٨ ، الإتحاف ص ١٩٦ .

(٢) من الآية ٣٥ يونس . قرأها قالون بفتح الياء ، واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال ، وافقه أبو عمرو ، واقتصر عليه التنسي . وله وجه ثان : فتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال كأبي جعفر قال في النشر : «وروى كثير منهم له -ابن جماز- الاختلاس» .
النشر ٢٨٣/٢ ، الإتحاف ٢٤٩ ، التيسير ١٢٢ .

(٣) من الآية ٤٨ سورة يس . له ثلاثة أوجه : الأول : إسكان الخاء وتشديد الصاد كأبي جعفر . الثاني : اختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد . وافقه أبو عمرو في أحد وجهيه . الثالث : إتمام حركتها كورش ، وبيت القصيد الوجه الثاني : الإتحاف ٣٦٥ ، والتحبير ١٦٨ ، النشر ٣٥٤/٢ ، التيسير ١٨٤ .

(٤) وهو كناية عن النطق بكمال الحركة ، وليس المراد به الإشباع الذي يتولد عنه الألف .

(٥) فتجعل نقطة تحت العين في المثال الأول ، ونقطة فوق العين والهاء والخاء في الباقي . ويجري مجراه اختلاس الدوري عن أبي عمرو في نحو : «يأمركم» .

(٦) في هـ : معها .



وأما الإشمام فهو لنافع في : ﴿ سِيٓءَ [١] ، سِيٓـَٔتۡ [٢] وفي [٣] ، تَأۡمَ۫نَّا ﴾ [٤] على قول [٥] تنبيها على أن أصل الجميع الضم [٦] ، وحكم الناظم في أول كلامه على المختلس والمشم بأن شكلهما [٧] نقط ، يدل على اختياره له ، وبنى [٨] في ذلك على اختيار الداني [٩] . وفيهما وجه آخر وهو تعريتهما من الشكل والنقط ، وهو اختيار

---

(١) من الآية ٧٦ سورة هود ، من الآية ٣٣ سورة العنكبوت .

(٢) من الآية ٢٧ سورة الملك ، قرأهما بإشمام كسرة السين الضم نافع ، وأبو جعفر ، والشامي ، والكسائي ، ورويس ، والباقون بالكسرة الخالصة . الإتحاف ٤٢٠ ، ٢٥٩ ، التيسير ١٢٤ ، وتحبيره لابن الجزري ص ١٢٥ . وكل من وافق نافعا في الإشمام يكون نقطه كنقط نافع ، وهناك ألفاظ قرئت بالإشمام لغير نافع ، وهي : «وسيق» «وحيل» «وغيض» «وجيء» فنقطها كنقط : «سيء» .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) من الآية ١١ سورة يوسف .

(٥) احترز به من القول الآخر ، وهو الإخفاء . وقرأها أبو جعفر بالإدغام المحض من غير روم ولا إشمام ، وقرأ كل من الباقين بوجهين : الإدغام مع الإشمام ، واختلاس ضمتها . النشر ٣٠٣/١ ، الإتحاف ٢٦٢ ، التيسير ٢٧ ، البدور الزاهرة للقاضي ١٥٩ .

(٦) والتنبيه على الحركة الأصلية المحذوفة لموجب التصريف ، فجزء الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه ، وأبقوا شيئا من الكسر دلالة وتنبيها على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال .

انظر : الكشف لمكي ٢٣٠/١ ، حلة الأعيان للرجراجي ٦٢ .

(٧) في هـ : شكلها .

(٨) في ح : وبناء .

(٩) فذكره أبو عمرو وقال : «وضع نقطة حمراء فرقا بين ما لم يتم الصوت به من الحركات ، ولم يشبع اللفظ به منهن ، وبين ما أتم به الصوت ، ومطط به النطق ، ويميّز الجنسان ، ويبيّن النوعان ، وتدرك حقيقتهما بذلك . ثم قال : «فجعل النقطة دلالة على ذلك أبين وأدل على النطق» . المحكم ص ٤٦ ، ٤٨ .

أبـي داود[١] ، قال : لأن الإشـمام والاختـلاس لا يؤخذان من الخط ، بل بالمشافهة من الشيخ ، فالتعرية تحمل على السؤال ، والأظهر اختيار الداني[٢] إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط ، فيـقرؤه بحركة خالصة بخلاف تحريكه بغير حركة سائر الحروف ، قال بعضهم[٣] : وما اختاره أبو داود هو مراد الناظم بقوله : «والتعري حكم» أي حكم آخر .

والأظهر عنـدي أن معنـاه أن يحكم بتعريتـه من الـحركات السابقـة[٤] الـمأخوذة مـن صـور الـحـروف . فكأنه يقـول : حكمـهـمـا الـتـعـريـة مـمـا تقـدم ، ويشكلان بـالنقـط[٥] .

(١) قال أبو داود -بعد أن تعرض لكلام شيخه أبي عمرو- : «وأنا أخالفه في هذا الباب ، وأختار ترك الضبط ؛ لأنه لا يستطيع أحد أن يتلفظ بها مخفاة ولا مختلسة حتى يأخذ ذلك مشافهة من الشيخ في رياضة وتفهم ، إذن فلا معنى لضبطهن ، لأنه لا يوقف على حقيقة اللفظ بها إلا بالمشافهة من فم المقرئ دون الخط» . أصول الضبط ٣٠٦ ، ١٣٧ ، واستحسنه أبو عمرو في ذيل المقنع ص ١٢٨ ، والمحكم ٤٨ .

أقول : ولا منافـاة بين الداني وأبي داود في أن الأصل في القرآن أن يتلقى عن طريق الرواية والسماع والمشافهة ، وقد شوفه به محمد -صلى الله عليه وسلم- عن جبريل ، وكان يعرضه عليه في كل عـام في رمضـان ، وفي العام الذي توفي فيـه عرضـه عليه مرتين ، والداني لا يخالف فيما قال أبو داود ، وأن النقط زيادة بيان .

وقد قيل : «لا تأخذوا القرآن من مصحفي» . شرح العسكري ص ١٠ .

(٢) وعلى ما استظهره الشيخ التنسي . جرى نقط المصاحف وذهب إليه الشيخ المارغني ، والشيخ الضبـاع ، والشـيخ أبو زيت حـار ، والدكـتـور مـحـمـد مـحيسن . دليل الحيـران ٣٣٥ ، سـمـير الطالبين ١٣٦ ، السبيل ٢٧ ، إرشاد الطالبين ٢٩ .

(٣) وعلى ذلك جرى شرح المجاصي على الضبط ٧٠ ، وشرح الرجراجي ورقة ٦٣ .

(٤) في ح : السابقات . قال المنجرة : في هذا الاختيار إخراج الكلام عن ظاهره بلا كبير طائل ، إذ من المعلوم بالضرورة أن الحرف لا يحرك بحركتين ، تامة وغيرها . حواشي المنجرة ٥ .

(٥) انفرد التنسي بهذا الشرح ، وغيره شرحه بما تقدم له .



ولا يقال : إنه بقي عليه اختيار أبي داود ، إذ يؤخذ من قوله بعد هذا : «أوعره» ويكون ضمير «عره» عائدا على جميع ما سبق[١] ، لا على الممال وحده[٢] .

و«كل» مبتدأ ، و«ما» نكرة موصوفة واقعة على تحريك ، و«أل» في الشكل عوض من الضمير ، أي وكل تحريك اختلس أو أشم في اللفظ ، فشكله الدال عليه في الخط نقط[٣] . «فالشكل[٤] نقط» مبتدأ وخبر في محل خبر «كل» ، ودخلت الفاء على الخبر ؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط ، «والتعري حكم» مبتدأ وخبر ، والواو فيه للحال[٥] على ما اخترناه[٦] في تقريره ، وللاستئناف[٧] على الوجه الآخر . قال :

«وَعَوِّضَنَّ الْفَتْحَةَ الْمُمَالَهْ بِالنَّقْطِ تَحْتَ الْحَرْفِ لِلإِمَالَهْ
أَوْعَرِّهِ وَالنَّقْطُ فِي إِشْمَامِ سِيءَ وَسِيئَتْ هُوَ مِنْ أَمَامِ»

تكلم هنا على حكم القسم الثالث ، وهو ما قرئ بالإمالة التي قد يعبر عنها

(١) وهو نقط المختلس ونقط المشم ونقط الممال .

(٢) قال الزياتي : «انظر ما وجه ما قاله التنسي مع أن فيه إخراج اللفظ عن ظاهره بخلاف ما حكاه عن بعضهم ، فإنه سالم من ذلك . حواشي الزياتي ورقة ٨ . وقد تكلف التنسي في هذا في غير فائدة كما قال عبدالرحمن المنجرة ، والحسن الزياتي ، وأخرج الكلام عن ظاهره .

(٣) في ح : نقطة .

(٤) في أ ، ح : «والشكل» . وما أثبت من : هـ .

(٥) في ح : «على الحال» .

(٦) في ح : «ما اختاره بعضهم وكذلك على ما اخترناه» إقحام لا لزوم له . واختياره هو أن يحكم بتعريه من الحركات ويشكل بالنقط ، واختيار بعضهم أن التعري حكم آخر . وعلى اختياره قال الزياتي : «فمضمون الكلام فشكله النقط ، وهو موهم ، فترجح البعض المتقدم» . وهو الرجراجي ، والمجاصي في شرحيهما .

(٧) قال الزياتي : «والظاهر أنها عطف جملة على أخرى . حواشي الزياتي ورقة ٨ . ولم يرتضه عبدالرحمن المنجرة ، وقال : «إنما هي عاطفة جملة على أخرى» . حواشيه ٥ .

بالإضجاع ، وحقيقتها هنا أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، فإن كان جزء الكسرة أكثر سميت «محضة» ، وربما عبر عنها بالكسر[1] ، وإن كان جزء الكسرة أقل سميت «تقليلا» ، وإن تساويا[2] سميت «بين بين»[3] ، وأشار الناظم بكلامه إلى أن الفتحة الممالة لا تجعل ، بل يعوض عنها نقط مدور ، كنقط الإعجام صورة لا لونا[4] ، ويؤخذ تركها من قوله : «وعوضنّ» ؛ لأن العوض لا يجتمع مع المعوض منه . وفهم من قوله : «الممالة» أنك لو قرأتها بالفتح الخالص لم تعوضها بالنقط ، بل تكون فتحة كما في غيرها ، ولو قال[5] : «وعوضن[6] الفتحة الممالة بالنقط» وسكت ، لتوهم أن موضع النقط هو موضع الفتحة ، فأتى بقوله : «تحت الحرف» ليبيِّن محل النقط .

و«أل» في «الحرف» بدل من الضمير أي تحت حرفها ، وليس المراد الألف الناشئ عنها كما عند كثير من الجهلة[7] ، وقوله : «للإمالة» ، أي إنما كان هذا التعويض

---

(١) في الأصل : بالكسرة ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٢) في ح : «وإن كان تساويا» . «كان» مدرجة لا لزوم لها .

(٣) التعريف الذي ذكره التنسي قريب من تعريف ابن الجزري ، أو هو نفسه باختلاف الألفاظ . النشر ٢/٣٠ ، وذكر لها الرجراجي عشرة ألفاظ . حلة الأعيان ٦٤ ، والفتح والإمالة لغتان فاشيتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب ، الفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة أهل نجد ، من تميم وأسد وقيس . إبراز المعاني لأبي شامة ٢٠٤ .

(٤) في هـ : «لا نونا» . وهو تصحيف .

(٥) ساقطة من : هـ .

(٦) ساقطة من : هـ .

(٧) وهو من كلام الرجراجي . حيث قال : «تجعل تحت الحرف المفتوح ، الكائن قبل الألف ولا تجعل تلك النقطة تحت الألف ، كما يفعله بعض الجهال ؛ لأنها تنبيه على الكسرة التي قربت الفتحة إليها ، ومحل الكسرة إنما هو تحت الحرف المتحرك . انظر : حلة الأعيان ورقة ٦٥ ، شرح المجاصي على الضبط ٧٠ ، شرح الضبط لمجهول ٥ ، حواشي المخللاتي على مورد الظمآن ورقة ١٥٧ .



لأجل قراءتها بالإمالة ، فلو لم تمل الفتحة لما عوض عنها[1] نقط ، كما عند قالون في أكثر المواضع التي يميلها ورش ، ويقع في بعض النسخ للدلالة[2] ، أي إنما عوض من الفتحة نقط ؛ ليدل على أنها ممالة .

وصدر الناظم بهذا الوجه لاختياره إياه[3] ، ولذلك أكد بالنون . وفيه وجه آخر ، وهو تعرية الحرف الممال[4] من العوض والمعوض منه ؛ ليقع السؤال عند رؤية ذلك ، كما في الإشمام والاختلاس[5] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) في هـ : «منها» .

(٢) وهي أبلغ في الإفادة وأحسن ، حيث تفيد علة نقط الإمالة ، وعلة نقط الاختلاس ، وعلة نقط الإشمام ، بخلاف قوله : «للإمالة» فإنها تفيد فائدة واحدة وهي علة الإمالة ، وتحتمل أن تكون رواية وأن تكون إصلاحا ، وهذه أولى وأحسن ، وتفيد التقليل ، وبين بين لأنها أوسع دلالة على فوائد ، وجاء في تقييد من شرح الفرمي : «أنها أحسن» . . . وحمل الكلام على فوائد أولى من حمله على فائدة واحدة . تقييد من شرح الفرمي ٢٤٩ . وكذا عند الرجراجي في الحلة ٦٦ .

واستبعد الزياتي النسخة التي فيها «للإمالة» من وجهين : أحدهما : أن سبب ذلك ليس هو قراءتها بالإمالة ، بل أراد توضيح كيفية قراءتها .

الثاني : غاية ما أخذ منه ، قد أخذه من قوله : «الممالة» . ويقع في بعض النسخ «للدلالة» ، هذه أحسن من وجهين : الأول : سلامتها مما ورد على النسخة الأخرى .

الثاني : أن النسخة الأولى لا تفيد التعليل إلا في الحركة الممالة خاصة ، بخلاف هذه فإنه يمكن أن تفيده في غير الخالصة . حواشي الزياتي ورقة ٨ .

(٣) وهو تابع في ذلك لأبي عمرو ، حيث قدم هذا الوجه ، وظاهر كلامه ترجيح النقط على التعري ؛ لأنه قدمه . انظر : المحكم ص ٤٨ .

(٤) قال الزياتي في حواشيه (٨) : فيه مسامحة ، لأن الممال ، إنما هو الألف والفتحة قبله ، ولا مدخل للحرف المحرك بتلك الفتحة أصلا ، ولكن بينه وبين الفتحة ملابسة .

(٥) في هـ : «واختلاس» ، ولم يتعرض أبو داود لنقط الإمالة ، وقد يؤخذ له ترجيح التعري بالقياس على ما ذكر له في نقط الإشمام والاختلاس كما هو شأنه .

«أوعره» ، أي عر[1] الحرف الممال من الأمرين[2] ، هذا[3] شرح بعضهم ، وقد أشرنا نحن إلى جعل ضمير «عره» عائداً على جميع ما تقدم من مختلس ، ومشم ، وممال[4] .

ولا يقال : إن الكلام على المشم ، والمختلس ، فرع منه ، بدليل قوله بعد هذا : «والنقط في إشمام سيء وسيئت» . . . إلى آخره ، ولا فرق على ما ذكره[5] المصنف[6] في الفتحة الممالة بين أن يكون ألفها ثابتا أو محذوفا ، كتب بالياء ، أو لا ، حتى يدخل فيه ما أميل من أوائل[7] السور[8] هكذا : ﴿وَالنَّهَارِ﴾[9] ،

---

(١) صواب التقدير أي : «عرّ» حرفها ، أي حرف الفتحة الممالة ، وقد صرح قبل بأن «أل» في «الحرف» بدل من الضمير .

حواشي الزياتي والمنجرة ورقة ٩ ، ٥ .

(٢) وهما الفتحة والنقط .

(٣) في ح : بهذا .

(٤) تقدم الكلام عليه في ص : ٨٥ .

(٥) في هـ : ذكر .

(٦) في ح : الصنف ، وهو تصحيف .

(٧) في هـ «أوائل فواتح السور» . ونص أبو عمرو على نقطها ، فقال : «حروف التهجي التي في أوائل السور المختلف في قراءتها لابد من نقطها ، وكذلك الميم من ﴿ألم الله﴾ في أول آل عمران . المحكم ص ٢٢٠ . وإذا جاز ضبطها جاز تعويض ذلك بنقطة الإمالة .

(٨) والحروف التي تمال في فواتح السور ذكرها ابن الجزري في النشر ٢/٦٦ في خمسة أحرف في سبع عشرة سورة ، وهي : الراء ، والهاء ، والياء ، والطاء ، والحاء . على خلاف بين القراء . فمن أمال يكون النقط كما ذكر .

(٩) من الآية ١٦٣ البقرة . قرأها البصري ، وابن ذكوان ، والدوري ، عن الكسائي بالإمالة ، وورش بالتقليل . النشر ٢/٥٥ . فعلى قراءة هؤلاء تعوض فتحة الهاء بنقطة الإمالة تحتها . انظر : الإتحاف ١٥١ .



مِن ذِكۡرَىٰهَآ (١) ، خَطَٰيَٰهُم (٢) ، طه (٣)﴾ إلا أن مراده من ذلك ما أميل وصلا ووقفا ، نحو : ﴿ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ (٤) ، بِٱلۡكَٰفِرِينَ (٥) ، وَٱلنَّهَارِ (٦)﴾ عند الجمهور(٧) ، أو وصلا فقط ، كالنهار عند القليل(٨) .

---

(١) من الآية ٤٣ سورة النازعات . وهي رأس آية . فأمالها الأخوان ، وخلف والبصري ، وقللها ورش . البدور الزاهرة للقاضي ٣٣٤ .

(٢) من الآية ١١ سورة العنكبوت . أمال الألف التي بعد الياء الكسائي ، وقللها ورش بخلف عنه . البدور ٢٤٢ .

(٣) أول سورة طه . قرأ شعبة ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف بإمالة : «طا ، وها» معا . وقرأ ورش ، وأبو عمرو بإمالة الهاء فقط . البدور ٢٠١ ، الإتحاف ٩٠ ، النشر ٦٨/٢ ، ٧٠ .

(٤) من الآية ٤١ سورة هود . قرأهما بالإمالة حمزة والكسائي ، وخلف ، وكذلك أبو عمرو ، وحفص في الأول ، وقللهما ورش بخلاف عنه في الثاني . البدور ص ١٥٣ ، الإتحاف ٢٥٦ ، وفي ﴿مجريها﴾ فتح الميم وضمها . فليعلم .

(٥) من الآية ١٨ البقرة . قرأها بالإمالة أبو عمرو ، وابن ذكوان ، والدوري عن الكسائي ، ورويس ، وقلله الأزرق . الإتحاف ١٣٠ .

(٦) تقدم قريبا .

(٧) التقييد بالظرف الذي هو «عند» راجع للنهار فقط ؛ لأنه عند الجمهور يمال وقفا ووصلا ، ولا عبرة بسكون الراء العارض وقفا . قال الإمام الشاطبي :

«ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضا إمالة ما للكسر في الوصل ميلا»

ونحوه لابن بري . إبراز المعاني ٢٣٨ ، سراج القارئ ١١٦ ، حواشي الزياتي ٩ ، والمنجرة ٦ ، والنشر ٧٢/٢ .

(٨) وذكر أبو شامة عن قوم منع الإمالة لزوال الكسر الموجب لها ، وقال في النشر : «وهو مذهب الشذائي ، وأبي الحسن بن المنادي ، وابن حبش ، وابن أشته وغيرهم . إبراز المعاني ٢٣٨ ، النشر ٧٢/٢ ، الإتحاف ٩١ ، التبصرة لمكي ٤٠٠ ، حواشي الزياتي ٩ .

وأما ما يمال وقفا فقط كالأسماء المقصورة ، وما لقيه ساكن منفصل نحو : ﴿مُفْتَرًى﴾[(١)] ، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾[(٢)] ، ويقرأ وصلا بفتحة خالصة ، فالصواب ضبطه بما يدل على الفتحة الخالصة ؛ لإجماعهم على [أن][(٣)] النقط مبني على الوصل[(٤)] هكذا : ﴿مُفْتَرًى﴾ ، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾ .

وقوله : «والنقط في إشمام» . . . إلى آخره ، لما كان كلامه أولا يوهم وضع النقط في موضع الشكل في المشم والمختلس معا ، وكان الحكم عند أئمة هذا الفن أن ذلك خاص بالمختلس ، أشار هنا إلى ما يرفع[(٥)] ذلك الإيهام ، فقال : «إن نقط المشم محله أمام الحرف ، تنبيها على أنه يشار بالكسرة إلى الضمة[(٦)] ، إذ محل الضمة التي هي نقط مدور أمام[(٧)] ، هكذا : ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ ، ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ . . .[(٨)] .

---

(١) من الآية ٣٦ سورة القصص . فالإمالة سائغة لزوال المانع في الوصل وهو الساكن المتصل ، وأصحابها معروفون . الإتحاف ٩١ ، النشر ٢/٧٤ ، إبراز المعاني ٢٤٠ .

(٢) من الآية ١٧ سورة الكهف . قرأه بالإمالة البصري ، والأخوان ، وخلف ، وبالتقليل ورش . وعند الوصل بالإمالة للسوسي بخلف عنه . الإتحاف ٢٨٨ ، النشر ٢/٧٧ ، البدور الزاهرة ١٨٩ ، غيث النفع للصفاقسي ٢٧٩ .

(٣) الزيادة من : هـ ، ح .

(٤) وخالف ذلك الرجراجي في الساكن المتصل والمنفصل ، وذكر احتمالين ، ثم استظهر عدم تعويض الحركة بالنقطة . فقال : «وهو الأظهر في النظر» . حلة الأعيان ٦٥ .

(٥) في ح : «أن» مقحمة بين «إلى» وبين «ما يرفع» لا لزوم لها .

(٦) والمراد بالإشمام هنا : أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة ، وبالياء بعدها نحو الواو . انظر : إبراز المعاني ٣٢١ ، المحكم ٤٧ .

(٧) تقدم الخلاف في محل الضمة فوق الحرف أو أمامه أو فيه . راجع ص ٢٠ .

(٨) وذكر صاحب الطرر الفاسيات «تحقيق الوسط وأمام» بالتفصيل باعتبار أنواع الحروف وأحال عليه الزياتي في حواشيه . فقال : «النقط في : «سيء» و«سيئت» على قول الناظم يكون عند تمام جرة السين ، إذ هي من تمامه . تقييد من شرح الفرمي ٢٤٩ ، حواشي الزياتي ٩ ، وعلى =

واقتصر الناظم على هذا الوجه اختيارا منه له لجريان عمل المتأخرين به . وفيه وجه آخر ، وهو أن تجعل نقطة حمراء في وسط السين ، إشعارا بأنه لم يرتق إلى مرتبة الضمة ولم ينحط إلى مرتبة الكسرة[١] ، ولا تجعل النقطة فوق السين كما زعم بعضهم[٢] ؛ لأن جواز وضع الضمة فوق الحرف خاص بالأشكال المأخوذة من الحروف ، إلا إذا أخذ بمذهب إسماعيل القسط[٣] في جعل محل الضم أعلى ، ومحل الفتحة أمام ، وهو مما أجمع الناس بعده على خلافه[٤] . واحترز بقوله : ﴿سيء﴾ ، و﴿سيئت﴾ من ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ ؛ لأنه أخر الكلام عليه إلى باب النقص من

= هذا جرى نقط مصاحف أهل المغرب . انظر : مصحف برواية ورش ط الجزائر ، مصحف برواية قالون ط تونس ، وذهب المشارقة إلى جعل النقطة مربعة خالية الوسط ، والاتفاق حاصل بينهم في كونها أمام الحرف . انظر : إرشاد الطالبين ٢٩ ، السبيل ٢٧ ، سمير الطالبين ١٣٧ .

(١) قال المارغني : «غير معمول به» .

(٢) والزاعم -على حد تعبيره- هو الرجراجي . فقال : «تجعل النقطة التي هي عوض من الضمة في موضعها ؛ حملا للفرع على الأصل ، وهو أمام الحرف أو وسطه أو فوقه . حلة الأعيان ٦٣ ، وضعف الشيخ الضباع القولين الأخيرين . سمير الطالبين ص ١٣٧ .

أقول : وما اختاره التنسي مبني على معنى دقيق ، حيث توضع النقطة أمام ؛ للإشارة إلى الحرف المحذوف من أصل الفعل ، ونص أبو عمرو على جعلها أمام السين . المحكم ص ٤٨ .

(٣) إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومي المكي المقرئ المعروف بالقسط قارئ أهل مكة في زمانه ، وآخر أصحاب ابن كثير . (ت ١٩٠هـ) . معرفة القراء ١٤١/١ .

(٤) نقله ابن أشته وقال : «ضد ما عليه الناس» . وذكره أبو عمرو في المحكم ص ٩ ، وأبو داود في أصول الضبط ورقة ١٣٠ .

(٥) سيذكره عند قول الناظم :

«ونون «تامنا» إذا ألحقته ... فانقط أماما أو به عوضته»

ص ٣٢٦ .



الهجاء[٥] .

و«النقط» مبتدأ ، و«في إشمام» في محل الصفة ، وساغ ذلك ؛ لأن النقط ليس بمعرفة محضة[١] ، وجملة «هو من أمام» خبر عن النقط ، وخفض «من أمام» مع كونه ظرفا مقطوعا عن الإضافة ؛ لأنه نوى لفظ المحذوف[٢] كما في قراءة من قرأ : ﴿لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾[٣] بالكسر ، بغير تنوين[٤] ، أي من أمام السين .

قـــال :

○ ○ ○ ○

(١) قال المنجرة : «أي نعت المعرفة بالظرف ، وهي من قبيل النكرات ؛ لأن الإمالة فيه للجنس» . حواشي المنجرة ورقة ٦ ، حواشي الزياتي ٩ .

(٢) وهو المضاف إليه ، ونية لفظه .

(٣) من الآية ٤ سورة الروم .

(٤) تقدم الكلام عليها في ص ٢١ .

بــــاب
الســكون والتشـــديــد والمـــد

«القَـولُ فِي السُّكُونِ وَالتَّـشْـدِيـدِ   وَمَـوضِـعِ الـمَطِّ مِـنَ الْـمَـمْـدُودِ»

لما فرغ من الكلام على أحكام الحركة ، شرع هنا في الكلام على أحكام السكون والتشديد والمد ، إذ كلها دالة على معان قائمة بالحروف .

فقوله : «في السكون» هو على تقدير [حذف][1] مضافين ، أي في بيان أحكام[2] السكون ، ومثل ذلك يقدر قبل «التشديد» . وقوله : «وموضع المط» أي وبيان موضع المط[3] .

والمط[4] والمد معناهما واحد[5] ، وهذه الألفاظ التي هي : السكون والتشديد والمط[6] والمد مصادر في الأصل[7] ، وهي في الاصطلاح واقعة على الأشكال الدالة عليها ، وأحكام السكون المذكورة في هذا الباب هي صورته وموضعه . وأحكام

---

(١) الزيادة من : هـ .

(٢) أطلق الجمع على التثنية ، إذ لم يذكر إلا صورته ، وموضعه .

(٣) غيَّر أسلوب العبارة ؛ لأن هذا على حذف مضاف واحد بخلاف ما قبله . حواشي الزياتي ٩ .

(٤) في هـ : تقديم وتأخير .

(٥) ففي قوله : «وموضع المط من الممدود» إيماء إلى أنهما بمعنى ، وخروجا من عهدة إعادة حروف اللفظ الأول ، لكي لا يثقل ذلك على اللسان شيئا ما ، وهو أبدع ما يكون» . حواشي الزياتي ٩ .

(٦) ناقصة من : هـ .

(٧) وهو من باب تسمية المسميات بالمصادر .



السكون» . ومحله أشار إليه بقوله : «أعلاه» ، فكأنه يقول : فعلامة السكون دارة ، تجعل فوق الساكن أي باينة عنه ، هكذا : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[١] ، فالضمير في «أعلاه» عائد على الساكن المفهوم من قوله : «السكون» ؛ لأن السكون صفة وكل صفة لا بد لها من موصوف تقوم به .

واقتصر في علامة السكون على الدارة اعتمادا على اختيار أبي داود[٢] ، واقتداء بمدينة النبي ﷺ ، لأن أكثر نقاطها على ذلك[٣] ، وأخذوه مما تقرر عند أهل الحساب من جعل دارة صغيرة في المنزلة الخالية من العدد ؛ دلالة على الخلو ، فلما كان الحرف الساكن خاليا من الحركة جعلوا عليه تلك الدارة دليلا على خلوه من الحركة[٤] ،

---

(١) من الآية ١ سورة الفاتحة .

(٢) فذكر أبو داود أن علامة السكون دارة مستديرة ، مثل الصفر وتكون «ها» وتكون «خا» وتكون جرة ، ثم اختار أن تكون علامة السكون صفرا صغيرا . وقال : وإلى هذا أميل ، وهو الذي أختار وبه أنقط لمعان جمّة ، منها اتباعنا لأهل المدينة مع موافقة ما ألفه المتعلمون في المكاتب ، وشكل ألواحهم وكتبهم . أصول الضبط ورقة ١٣٨ ، ٢٩٨ .

(٣) وذكره الداني بسنده قال : «حدثنا قالون : أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمرة ، وإن كان حرفا مسكنا فكذلك أيضا» . المحكم ص ٥١ ، أصول الضبط ١٣٨ .

(٤) قال أبو عمرو : «فمن الصفر أخذت الدارة ، وهو أصلها» . المحكم ١٩٦ ، وتبعه على ذلك أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٣٨ .

وقد يكون هذا من آثار نسبة كل ابتكار إلى الأمم الأخرى ، والذي أراه -ولعله الصواب- أنها مأخوذة من ميم «جزم» ، وحذفوا عراقة الميم تخفيفا ، وسموا تلك الدائرة جزما الذي هو لقب السكون .

وبهذا التوجيه يمكن أن تجد وشيجة وصلة رحم بين أهل المشرق وأهل المغرب حيث إن المغاربة أخذوا علامة السكون من ميم «جزم» ، والمشارقة أخذوا الجيم من «جزم» ويلتقيان في المأخوذ منه ، وحذفوا عراقتهما ؛ لأن الجزم معناه القطع ، وفي السكون قطع الحركة عن اتصالها بالحرف . انظر : صبح الأعشى للقلقشندي ١٦٥/٣ . وذكر الشيخ الضباع : «أن أصلها المأخوذ منه صفر العدد ، أو مأخوذ من الهاء كالتي في آخر الكلمة وتركت جرتها» . سمير الطالبين ص ١٣٨ .

وجرى بذلك عمل المتأخرين[١] .

وفيه مذاهب أخرى[٢] لم يتكلم عليها الناظم ؛ لكون المتأخرين تركوا العمل بها ، منها مذهب الخليل وأصحابه أن علامة السكون الخاء هكذا : ﴿ اِلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وأرادوا[٣] بذلك الحرف الأول من خفيف[٤] .

ومنهامذهب نقاط الأندلس أن علامة السكون الجرة هكذا : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ، وأرادوا[٥] بذلك مذهب الخليل إلا أنهم أسقطوا رأس الخاء ، وأبقوا مطتها غير أن مذهبهم ، إنما يحسن مع نقط الدؤلي[٦] .

---

(١) في المغرب في مصاحفهم وفي كتاباتهم انظر : مصحف برواية ورش ط الجزائر ، ومصحف برواية قالون : ط تونس .

(٢) في هـ : أخر .

(٣) في ح : وأراد .

(٤) قال أبو داود في أصول الضبط (١٣٨) : «الخليل وسيبويه وعامة أصحابهما ، هم الذين جعلوا علامة السكون «خـا مقطوعة» وهو كلام أبي عمرو في المحكم ٥١ ، واختلفوا في أصلها ، فقيل : رأس خاء مأخوذة من «خفيف» ؛ إذ الساكن أخف من المتحرك ، وقيل : رأس «حاء» مأخوذة من «استرح» ؛ لأن السكون استراحة من ثقل الحركة ، وقيل : رأس جيم ، مأخوذة من كلمة : «جزم» . ذكره أبو داود فقال : «ومنهم من يجعلها جيما بمعنى : أجزم ، وكلاهما حسن ، إذ صورتهما واحدة» . وهذا الذي رجحته قبل . وذلك لاتفاقه مع اختيار المغاربة الدارة ، وهو القاسم المشترك بينهما ، وكلاهما يحصل به المقصود ويتم به المراد . انظر : أصول الضبط ٣٨ ، سمير الطالبين ١٣٨ ، السبيل ٩ ، الإرشاد ١٥ .

(٥) في ح : وأراد .

(٦) وهو النقط المدور ، كنقط الإعجام في الصورة ، فإذا كانت علامة السكون جرة ، لم تلتبس بخلاف نقط الخليل ، فإن علامة السكون على هذا الوجه تلتبس بالفتحة . وقد التبست فعلا في نقط قوله : ﴿بأييد﴾ في مصحف برواية ورش ؛ حيث وضع على الياء الزائدة جرة مثل الفتحة ، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه .



ومنها مذهب[١] بعض النحاة ، والنزر[٢]من أهل المدينة أن علامة السكون الهاء هكذا : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وحجتهم أن أصل الوقف السكون ، والهاء تزاد في الوقف للسكت نحو : ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٣] ، فهما من خواص الوقف وأيضا فقد اشتركا في كون كل واحد منهما ليس بحاجز حصين[٤] ، ولذلك أميل عند النحاة نحو : شملال ويضربها ودرهماك[٥] ، ولم يمل نحو : كسوتاك ومعذرتاك[٦] . فهؤلاء[٧] كلهم يقولون : بافتقار الساكن إلى علامة السكون ، وخالف في ذلك بعض نقاط العراق ، فلم يجعلوا للسكون علامة أصلاً[٨] .

---

(١) في ح : نقط .

(٢) في الأصل : «الندر» والمثبت من ح ، هـ .

(٣) من الآية ١٨ الحاقة .

(٤) وعلل ذلك بقوله : «ومن حيث كانت أيضا عند النحويين البصريين حرفا غير حاجز ولا فاصل لكون الساكن كذلك سواء ، لاشتراكهما في الخفة والخفاء . المحكم ٥٢ ، وذكره أبو داود ثم قال : «إلا أن الضبط به قليل ، وبالصفر والخاء والجرة كثير» . أصول الضبط ٢٩٩ .

(٥) ولأجل كون السكون والهاء ليس بحاجز حصين أميلت هذه الألفاظ الثلاثة ، إلا أنه يجب أن يقيد المثال الثاني بالنصب ، ويمثل بما مثل به شروح الألفية ، وهو «يريد أن يضربها» كي يتعين نصب الباء ، أمّا إذا كان قبلها ضمة فلا تمال . وقال ابن مالك : «وفصل الها كلا فصل يعد» . شرح ابن عقيل ١٨٥/٤ ، شرح المرادي ١٩٢/٥ ، حواشي المنجرة ٦ ، وحواشي الزياتي ٩ .

(٦) ولم يميلوا هذين اللفظين ، لأجل الفتح ؛ لأنه حاجز حصين .

(٧) والإشارة إلى الفرق الذين تقدم ذكرهم .

(٨) قال الداني : «وعامة نقاط أهل العراق ، من السلف والخلف ، لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد . . .» ثم قال : فسبيل كل حرف أن يوفى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون والشد والمد والهمز وغير ذلك ، ولا يخص ببعض ذلك دون كله» . المحكم ص ٥٦ . وأشار بعضهم إلى علامات السكون بقوله :

«سكن بدارة لطيبة ، وها ... بعض النحاة مع بعض أهلها
وخاء خليل بجرة للأندلس ... تعرية العراق تلتمس»

الجامع المفيد لابن القاضي ورقة ١٧ ، وانظر : الدرة الجلية لميمون الفخار ورقة ٨ .



وقوله : «فدارة» جواب شرط مقدر ، أي إن تسأل عن علامة السكون ، فدارة علامته ، و«دارة»[١] خبر مقدم ، و«علامة السكون» مبتدأ ، و«أعلاه» ظرف في محل الصفة لـ «دارة» ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي وهي أعلاه ، وقوله : «والتشديد حرف الشين» أعلمك [به][٢] أن صورة التشديد شين ، يريد غير معرقة ، ولا ممطوطة ، ولا منقوطة ، ويريد أيضاً أنها أعلاه ، أي أعلى الحرف المشدد ، وحذف أعلاه الثاني ؛ لدلالة أعلاه الأول عليه ، وهذا الوجه هو مذهب الخليل[٣] وأصحابه ، وعليه نقاط المشرق عدا بعض العراقيين ، فإنهم لا يجعلون للشد علامة[٤] لكن يضبطون المشدد ، ويتركون غيره . ومراد الخليل فيما اختاره أنه أخذ الحرف الأول من «شديد» ، محتجا في ذلك بأن العرب تستغني بالحرف الأول من الكلام[٥] ، أو الكلمة بدليل قول الشاعر :

«نادوهم إذ ألجموا ألاتا قالوا جميعا كلهم ألافا»[٦]

(١) في هـ : «فدارة» .

(٢) الزيادة من : ح ، هـ .

(٣) حكاه الداني عن محمد بن يزيد المبرد بقوله : «وزاد الخليل في ذلك فجعل على الحرف المشدد ثلاث سُنَينات ، وأخذه من أول «شديد» ، فإذا كان خفيفا جعل عليه «خاء» ، وأخذه من أول خفيف . المحكم ص ٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٩ ، ونسبه إلى السيرافي .

(٤) وإذا كان سبب ابتداع النقط ، هو تصحيح القراءة والإتيان بها على حقها فسبيل كل حرف أن يوفى حقه بما يستحقه من الحركة والسكون والتشديد وغير ذلك . كتاب النقط «ذيل المقنع» ١٣٠ .

(٥) في هـ : تقديم وتأخير : «من الكلمة أو الكلام» .

(٦) انظر : شواهد الشافية للبغدادي ٢٦٦/٤ ، نوادر أبي زيد ١٢٧ ، اللهجات العربية في التراث ٦٧٤/٢ ، ويروى باختلاف ألفاظ :

«نادى مناد منهم ألاتا قالوا جميعا كلهم بلى فا»

انظر : المحكم ص ٥٢ .



أراد [بالحرف][١] الأول : ألا تركبون[٢] ، وبالثاني : ألا فاركبوا ، وقال[٣] بعضهم : وعلى هذا المعنى[٤] رسم الصحابة -رضي الله عنهم- في المصحف[٥] أوائل السور ، فاكتفوا بالحرف الأول من كل كلمة منها ، وفيه نظر سيأتي[٦] ، وهذا الوجه اختاره أبو داود لمن ينقط بالحركات المأخوذة من الحروف ؛ لكون مخترع الجميع واحدا ، وهو الخليل[٧] . قال :

«وَيُجْعَلُ الشَّكْلُ كَمَا قُلْنَاهُ أَمَامَهُ أَوْ تَحْتُ أَوْ أَعْلاَهُ»

يعني أنك لا تكتفي في الحرف[٨] المشدد ، بجعل علامة التشديد التي هي الشين فوقه ، بل لابد أن تضيف إلى ذلك شكل الحرف[٩] ،

(١) الزيادة من : ح .

(٢) في ح : «تركبوا» . وهو تصحيف ، لا موجب لحذف النون .

(٣) في ح ، هـ : قال .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) ناقصة من : ح ، هـ . ويقصد به الرجراجي ، حيث قال : فإن الصحابة -رضي الله عنهم- أثبتوا الحرف الأول منها -حروف التهجي- واستغنوا به عن بقية هجائه . حلة الأعيان ٧٠ .

(٦) سيذكره في قوله : «وإن تكن ساقطة في الخط» ، وقال هناك : إن الصحابة لم يرسموها على الاختصار ، وإنما رسموها على أنها أسماء لحروف المعجم ، فإن لفظ ألف اسم للألف ، ولفظ لام اسم للام ، ولفظ ميم اسم للميم . وانظر : ص ١٢٢ .

(٧) ونصه : «فإن ضبط المصحف بالشكل الذي اخترعه الخليل ، فأستحب أن يجعل التشديد على صورة الشين ، لفشو ذلك ، وأيضا لاستعماله قديما ، وإقرار الناس ذلك ورضاهم به ، وتركهم لإنكاره ، لكني أستحب ما قدمته من استعمال الشين فيما ضبط منها شكلا ، واستعمال الدال فيما ضبط منها نقطا» . أصول الضبط ١٣٩ ، ٣٠٠ . وعلى هذا جرى نقط المصاحف واستقر عليه العمل .

(٨) في هـ : الحروف .

(٩) في هـ : الحروف .



فتجعل[١] واوا صغيرة أمام الحرف، يعني في الضم على قول فيه، وياء صغيرة تحت الحرفِ يعني في الكسرة، وألفا صغيرة مبطوحة أعلى الحرف، يعني في الفتح، ومثله في محل الضم على قول، وهذا هو معنى قوله: «كما قلناه»، أي على حسب ما ذكرناه في أول الكتاب، من صفة الشكل ومحله[٢].

و«أو» هنا للتنويع، والضمير في «أمامه» و«أعلاه» عائد على الحرف المشدد الذي دلّ عليه التشديد. و«تحت» مضاف في الأصل إلى مثله، لكنه قطعه عنه، ولذلك بناه على الضم. ولم يبيِّن الناظم أين تكون الحركة المجعولة فوق من الشين[٣]؟ والذي نص عليه الداني وغيره أن الحركة تجعل فوق الشين[٤] هكذا: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾، ووجه ذلك بعضهم بأن الحركة لما كانت تدل على شيء واحد، وهو التحريك، والشد يدل على شيئين: التحريك، والشد، فكانت له مزية استوجب بها القرب[٥]، وأما الحركة أمام وأسفل، فلم تتوارد مع الشين[٦].

---

(١) في ح: فيجعل.

(٢) تقدم له ذلك في قول الناظم: «ففتحة أعلاه، وهي ألف» ص ١٨. ووجه لزوم جعل الحركة إذا كانت علامة التشديد شينا لئلا يلتبس حال الحرف هل هو مفتوح أو مضموم أو مكسور؟، بخلاف الدال، لأن محله تابع لمحل حركات الإعراب.

(٣) في هامش الأصل: تتعلق بـ «تكون».

(٤) ونصه: «أن تجعل علامته أبدا فوق الحرف، ويعرب الحرف بالحركات». المحكم ص ٤٩، وانظر: كلام أبي داود في أصول الضبط ١٣٨.

(٥) وذكر الزياتي وجها آخر: «وهو أن علامة الشد حرف، والمعهود أن الحركة هي التي تكون فوق الحرف». حواشيه ١٠.

(٦) لأن الشين ملازم الفوقية.



و«الشكل» مفعول لم يسم فاعله[١] ، و«كما قلناه» في محل الحال منه ، والظاهر أن قوله : «أمامه أو تحت ، أو أعلاه» مستغنى عنه بقوله : «كما قلناه» ، وإنما أتى به لتتميم البيت ، أو زيادة بيان[٢] ، وقد يقال : إنه أراد بقوله -كما قلناه- الصفة فقط ، وبما بعده بيان المحل ، فينتفي[٣] التكرار . والله أعلم . قال :

«وَبَعْضُ أَهْلِ الضَّبْطِ دَالاً جَعَلَه　　يَكُونُ إِن كَانَ بِكَسْرٍ أَسْفَلَه
وَفَوْقَهُ فَتْحاً وَفِي انْضِمَامِه　　يَكُونُ لاَ امْتِرَاءَ مِنْ أَمَامِه»

يعني أن بعض أهل النقط يجعلون علامة التشديد «دالاً» . وأرادوابذلك «الدال» من شديد[٤] ، وكأنهم رجّحوها على الشّين ؛ لتكرارها في اللفظ ، فصارت بذلك ثلثي الكلمة ، وذلك في حكم الكل ، فكأنها هي اللفظة كلها[٥] ، وعلى هذا

---

(١) وأشار هنا الزياتي إلى الفرق بين النسخ ، فقال : «وفي بعض النسخ «لما لم يسم فاعله» ، وأولى من ذلك كله أن يقال : نائب عن الفاعل» . حواشيه ١٠ .

(٢) قال الزياتي : «فعلى التتميم يكون مستغنى عنه حقيقة ، وعلى زيادة البيان يشبه التتميم البياني ، وهو أن يؤتى بعد تأدية أصل المعنى المراد ، بكلام لنكتة ، كقول الخنساء :

«وإن صخرا لتأتم الهداة به　　كأنه علم في رأسه نار»

فأصل المراد -وهو الاشتراك في الاهتداء به- أدت بقولها : «كأنه علم» . وقولها «في رأسه نار» زيادة على المراد . حواشي الزياتي ١٠ ، وحواشي المنجرة ٦ .

(٣) في ح : فينفي ، وهو تصحيف .

(٤) في ح ، هـ : شد .

(٥) والفرق بينه وبين الأول ، أن هذا كأنه كتبت فيه الكلمة بأجمعها ، والأول اكتفي فيه بالحرف الأول من الكلمة ، ومعنى صيرورتها ثلثي الكلمة هو باعتبار الأصول ، ويلاحظ أنهما اتفقا في المأخوذ منه ، فالأولون أخذوا أول حرف من الكلمة ، والآخرون أخذوا آخر حرف من الكلمة .

الوجه نقاط[١] مدينة النبي ﷺ ، وتبعهم عليه نقاط الأندلس ، وهو اختيار الداني[٢] .

وذكر الناظم أن هذا الوجه لا يختص بأعلى الحرف كما اختص به الشين ، بل يختلف محله باختلاف الحركة ، فإن كانت كسرة كان تحت الحرف ، وهو معنى قوله : «يكون إن كان بكسر أسفله» . وإن كانت فتحة كان فوقه ، وهو معنى قوله : «وفوقه فتحاً» . وإن كانت ضمة كان أمامه ، لا فوقه ، وهو معنى قوله : «وفي انضمامه يكون لا امتراء من أمامه» . وإنما لم يجعل فوقه في حالة الضم قياسا على الضمة ؛ لأن الضمة إنما جعلت فوق مخافة اللبس بالواو .

والهاء في «جعله» عائدة على الشد ، وهو[٣] المفعول الأول ، و«دالا» هو المفعول الثاني[٤] ، وفاعله عائد على «بعض»[٥] ، واسم «يكون» في الموضعين[٦] عائد على «الدال» . وبقية[٧] الضمائر وهي اسم

---

(١) في ح : «نقاط أهل» .

(٢) فقال : «وهو الذي أختار ، وبه أنقط» ، المحكم ٥٠ .

واستحبه ومال إليه أبو داود إذا استعمل النقط ، والشين إذا استعمل الشكل . أصول الضبط ١٣٩ ، وإليه الإشارة بقول الناظم في الدرة الجلية (٨) :

«واختار شد الشين للأشكال ... كما يرى للنقط شد الدال»

(٣) في ح ، هـ : «وهي» .

(٤) في الأصل : «ودال مفعول ثاني» . وما أثبت من هـ ، ح ليتناسب مع الأول .

(٥) أي فاعل «جعله» في قوله : «وبعض أهل الضبط دالا جعله» .

(٦) يعني «يكون» بلفظ المضارع ، وهما : «يكون إن كان بكسر» ، والثاني : «يكون لا امتراء» .

(٧) في ح : «وبقيت» .



كان[1] ، والأربعة المخفوضة تعود على الحرف المشدد الذي دلّ عليه التشديد و«أسفله» ظرف في محل خبر «يكون» . و«بكسر» في محل [خبر][2]كان ، والباء للمصاحبة ، أي إن كان مصحوبا بكسر[3] . و«فوقه» في موضع خبر «يكون» محذوفة دلت عليها[4] الأولى . و«فتحا» مصدر في محل الحال من الهاء في «فوقه» على مذهب من يجيز الحال من المضاف إليه مطلقا[5] ، أي ويكون الدال فوق الحرف في حالة كونه مفتوحا . . . أو يكون[6] خبرا لـ «كان» محذوفة[7] ، أي يكون[8] فوق الحرف إن كان مفتوحا . «وفي انضمامه» متعلق بـ «يكون» الثانية و«من أمامه» خبرها[9] . و«لا امتراء» اعتراض بين الاسم والخبر ، ومعناه لا شك[10] .

قال :

«وَطَرَفَاهُ فَوقُ قَائِمَانِ وَفِي سِوَى ٱلْأَعْلَى مُنَكَّسَانِ»

---

(١) أي التي بلفظ الماضي ، والأربعة المخفوضة وهي ضمير «أسفله» و«فوقه» و«انضمامه» و«أمامه» .

(٢) الزيادة من هـ ، ح .

(٣) في هـ : «أي كان مصحوب كسر» . وفي ح : «مصحوب كسر» .

(٤) في ح : عليه .

(٥) وإن لم يكن أحد الثلاثة التي ذكرها ابن مالك في قوله :

«ولا تجز حالا من المضاف له . . .» البيتين . شرح ابن عقيل ٢/٢٦٦ .

(٦) في ح : «لو كان» ، وهو تصحيف .

(٧) وهذا على القليل ، قال ابن مالك :

«ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر»

شرح ابن عقيل ١/٢٩٣ .

(٨) في هـ : ويكون .

(٩) في هـ : وخبرها .

(١٠) وفائدته تبين أن الشدّ بالدّال لا يتبع الضّمة بل يكون أمام الحرف .



يعني أن[١] جناحي هذا[٢] الدال المعبر عنهما بطرفيه ، إن كان فوق الحرف ، يكونان قائمين لا منكسين[٣] ولا مائلين ، وذلك في الفتح خاصة على ما تقدم هكذا : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ، وإن كان في غير الفتح المستحق للفوقية التي عبر عنها «بالأعلى» ، فإن جناحيه يكونان منكسين إلى أسفل ، لا قائمين ، ولا مائلين ، وذلك في[٤] حالة الضم ، وحالة الكسر[٥] ؛ لأن محله في الضم أمام هكذا : ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾[٦] ، وفي الكسر أسفل ، هكذا : ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[٧] .

و«طرفاه» مبتدأ ، و«قائمان» خبره ، «فوق» حال من الهاء في «طرفاه» العائدة على الدال ، وجاز ذلك لأن المضاف جزء المضاف إليه[٨] . و«فوق» إما منصوب غير منون على نيّة لفظ[٩] المضاف إليه ، وإما مضموم على نيّة معناه . و«منكسان» خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : «طرفاه» دلّ عليه الأول . «وفي سوى الأعلى» حال من الهاء في

---

(١) ساقطة من : هـ .

(٢) في الأصل : «هذه» ، والمثبت من : هـ ، ح ، وهو الملائم للسياق .

(٣) في ح : منكسان .

(٤) في هـ : حالة .

(٥) هذا الوصف الذي ذكره في الدال قال به ابن نجاح في أصول الضبط ورقة ١٣٨ ، والمحكم ٥٠ ، وأشار إليه صاحب الدرة (٧) :

«في حالَ الانضمام والكسر معا ... منكس القرنين قُلْ وارتفعا
في الفتح قائمان هذا الوصف ... لابن نجاح في الثلاث عُرْف»

(٦) من الآية ٧٣ سورة الأنعام .

(٧) من الآية ١ سورة الناس .

(٨) يشير إلى قول ابن مالك : «أو كان جزء ماله أضيفا» . شرح ابن عقيل ٢٦٦/٢ .

(٩) ساقطة من : هـ .



«طرفاه» المقدّر[١]، كالذي قبله . والله أعلم . قال :

«مِـنْ غَـير شَكْلَـةٍ لِمَـا تَنَـزَّلاَ مَنزِلَـهَـا وَالْبَعْـضُ مِنهُـم أَشْكَـلاَ
كَـأَوَّلٍ وَبَعْضُهُـم فِـي الطَّـرَفِ ... ... »

يعني أن نقاط المدينة الذين [جعلوا][٢] علامة التشديد[٣] عندهم دالا[٤] يختلف[٥] محلها باختلاف الحركة ، اختلفوا ، هل يجمع بين الشكل والشد ، أو لا؟ على ثلاثة أقوال :

الأول : أن الشد يغني عن الشكل ؛ لتنزله منزلته[٦] ففيه بيان المعنيين[٧] : الشدّ ، والشكل هكذا : «رَبّ ، رَبّ ، ربّ» وصرح باختياره[٨] أبو داود[٩] إذ[١٠] هو أوفق للأصل ؛ لأن هذه الأشياء لم تكن في المصحف القديم ، وإنما أحدثت للبيان ، فما كان

(١) ساقطة من : هـ . ومشار إليها في الهامش بـ «المقدم» .

(٢) الزيادة من : هـ .

(٣) في ح : الشد .

(٤) في ح : دال .

(٥) وجملة «يختلف محلها . . .» محلها صفة لـ «دالا» ، وخبر «أن» قوله بعد : «اختلفوا» .

(٦) ساقطة من : «هـ» .

(٧) في ح ، هـ : «للمعنيين» .

(٨) في ح : «باختيار» .

(٩) حيث قال : «وإليه أميل أنا في نقط المصاحف ، وهو الذي أختار ، وأترك النقط معه ؛ لتصرفه بتصرف الإعراب» . وقال : «من غير إعراب معها ؛ لدلالتها على الفتح والكسر والضم» . وقال : «وأعني أن يكون التشديد كافيا عن الحركة ؛ لكونه في النصب والفتح فوق الحرف ، وفي الكسر والجر تحته ، وفي الضم والرفع أمامه . أصول الضبط ٢٩٩ ، ١٣٩ ، الدرة الجلية ٧ .

(١٠) ساقطة من : هـ .

البيان بدونه استغني عنه ، وإلى هذا الوجه أشار الناظم بقوله : «من غير شكلة لما تنزل منزلها» .

[والقول][1] الثاني : أنه يجمع بين الشد والشكل تأكيدا في البيان هكذا : «رَبَّ ، رَبُّ ، رَبِّ» ، وهو معنى قوله : «والبعض منهم أشكل كأول» ، وقد يحتج لترجيح هذا القول على الذي قبله بما إذا كان الحرف[2] المشدّد[3] مختلفا فيه بالفتح والإمالة ، نحو «ٱلدَّارِ»[4] فإنه لا يتميز ضبطه لأحد المذهبين عن الآخر إلا باجتماع الشدّ مع إحدى[5] العلامتين ، إمّا الفتحة أو نقطة التعويض ، ومعنى قوله : «كأول» أي كما أشكلوا في أول الوجهين الذي هو الشد بالشين[6] .

ولم يتكلم الناظم ولا غيره من القدماء على محل الحركة من الشد على هذا القول ، والظاهر أن يكون الشد هو الذي يلي الحرف [المشدد][7] من أي جهة كان قياسا على ما قيل فيما إذا كان الشد بالشين .

والقول الثالث بالفرق : إن كان هذا الحرف المشدد في آخر الكلمة جمع فيه بين الشد والشكل هكذا : «رَبُّ ، رَبَّ ، رَبِّ» ؛ لأن الأطراف محل التغيير ، فيطلب فيها

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) ناقصة من : هـ .

(٣) في ح : «مشدد» .

(٤) من الآية ٢٤ سورة الرعد ، أمالها البصري والدوري عن الكسائي وابن ذكوان بخلف عنه ، وقللها الأزرق عن ورش . النشر ٢/٥٥ ، الإتحاف ٨٣ .

(٥) في ح ، هـ : «أحد» .

(٦) قال الداني : «تأكيدا في الدلالة على حقيقة إعراب الكلم وحركات الحروف» . المحكم ص ٥٠ ، ونقله صاحب سمير الطالبين ١٤١ ، والإرشاد ١٩ . وذكره أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٣٧ .

(٧) الزيادة من : ح .



البيان أكثر من غيرها ، وإن كان الحرف المشدد أول الكلمة[١] أو وسطها ، اكتفي فيه بالشد هكذا : ﴿رَبُّهُمْ ، ربُّهُمْ ، رَبِّهِمْ[٢]﴾ ، وهو معنى قوله : «وبعضهم في الطرف» أي وبعضهم أشكل في الطرف .

قال الداني : «وهو قول حسن»[٣] . ووجه هذا القول[٤] عندي : أن الطرف لما كان قد[٥] يعتريه التنوين ، كان الشد فيه غير كاف ؛ إذ لا دلالة فيه على التنوين ، فلابد حينئذ من تحريكه على حسب ما هو عليه ؛ ليمتاز المنون من غيره ، بخلاف الأول والوسط ، إذ لا يعتريهما تنوين ، فأغنى الشدّ فيهما عن الحركة . والله أعلم .

وفي صفة التشديد وجوه أخر[٦] أعرض عنها الناظم ؛ لضعفها ، وترك العمل بها[٧] ،

---

(١) قال الزياتي : «الحرف المشدّد لا يقع أول الكلمة ، وغاية ما يحاول فيه أن يكون أطلق الأولية على نحو : ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾ سورة النمل ٦٨ ، لسقوط همزة الوصل في الوصل ، بل يقع المشدد في أول الكلمة نحو : «من ربه» والكلام ليس في التلفظ . حواشي الزياتي ورقة ١٠ .

(٢) من الآية ١٩٥ سورة آل عمران ، ١٩٨ سورة آل عمران ، ٢ سورة المائدة على التوالي .

(٣) ونصه : «وبعضهم يجعلهنّ معها في أطراف الكلم خاصة دون حشوهنّ ؛ لكون الأطراف مواضع الإعراب وهو مذهب حسن» . المحكم ص ٥٠ ، ولم يتعرض لهذا أبو داود في أصول الضبط .

(٤) قال الزياتي : «الظاهر أنه من كلام التنسي ويحتمل أن يكون من تتمة كلام الداني» . حواشيه ١١ . أقول : وتحقيق الأمر أنه من كلام التنسي ، وانتهى كلام الداني عند قوله : «وهو مذهب حسن» . المحكم ص ٥٠ .

(٥) ناقصة من : ح .

(٦) في ح : أخرى .

(٧) وذكرها الرجراجي وخرّجها في تسعة وثلاثين وجها بين منصوص ومقيس على المنصوص ، وجوز منها اثنين وثلاثين وجهاً ، وقال : «ليتسع الطالب في استخراج الوجوه الجائزة في الضبط» . حلة الأعيان ورقة ٧٩ أ ، ٧٦ ب .



وإنكار الشيوخ لها[1] ، فأعرضنا نحن عنها أيضاً لذلك .

وقوله : «من غير شكلة» في موضع الصفة لقوله : «دالا» قبل هذا ، و«لما تنزل» يتعلق بما تعلق به ما قبله ، و«ما» مصدرية . «والبعض» مبتدأ ، وأدخل عليه «أل» تسامحا ، وذلك ليس في كلام العرب ، إذ هي لازمة للإضافة . وفعل ذلك غيره ، فعيب عليه[2] ، وخبره «أشكل» ، «ومنهم» حال من فاعل «أشكل» ، و«كأول»

---

(١) ومن هذه الوجوه التي أنكرها الشيوخ ما ذكره أبو داود . فقال : «وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجها ثالثا في صورة التشديد ، وهو خارج عما اصطلح الناس عليه قديما ، غير جائز عند العلماء المحققين بهذا العلم ؛ لخروجهم عن فعل نقاط السلف ، واستعمال الخلف من أهل المشرق والمغرب ، وذلك أنهم جعلوا الشدّة «دالا» قاعدته تحته أبدا ، وطرفاه خارجان أعلاه ، وأعربوا الحرف بحركته مثل : «رَبّ ، بّ ، بّ» ، وهذا الوجه غير معمول به ، ولا مرضي عندنا ، ولا معروف عند أهل الأندلس فاعلمه ، وإنما ذكرته لئلا يراه من لا علم عنده ، فيولع به ، ويستعمله ظنا منه أنه حسن لقلته ، وغرابته . ولولوع الناس قديما بما لم يعرفوه قبل ، فقد جرى للأستاذ أبي القاسم الأخفش النحوي ، مثل هذا في مصحف رآه على ذلك الضرب ، حيث ما وقع فيه شدّة ، وكان رأى فيه أيضا ضبط التنوين المنصوب بأن يجعل على الحرف حركة ، وعلى الألف اثنتين فصارت ثلاثة ، فظن أن ذلك عن معرفة وإتقان حتى وقفته على علم ذلك ، وكان هو السبب لتأليفي كتاب : «التبيين لعلم التنزيل» . أصول الضبط باب التشديد ، وأنكره في المحكم ٥١ . وقد حشد بهذه الوجوه الغريبة الرجراجي حلته ٧٦ ، ٧٩ .

(٢) لأن البعض والكل وضعا لغة على نية الإضافة ، فإذا لم يضف في اللفظ فهو مضاف في المعنى ، والألف واللام لا تجتمع مع الإضافة . حلة الأعيان ورقة ٧٦ .

وقال ابن خالويه : «يغلط كثير من الخواص بإدخال الألف واللام على «كل» و«بعض» وليس من كلام العرب ؛ لأنهما معرفان بنية الإضافة ، وبذلك نزل القرآن . وقال بعض الأدباء : «العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه ، فاحفظوا البعض» . وخطأه الأصمعي في ذلك ، وقال : هو لحن منه . وقال ابن مالك : «المختار جواز دخول الألف واللام على «كل» و«بعض» ، قال : «وإن لم يقع في كلام المتقدمين لكنه وقع في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء ، والمختار جوازه ؛ حملا لـ «كل» على جميع ، ولـ «بعض» على جزء . شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٩٣/١ . حواشي الزياتي ورقة ١١ .



نعت لمحذوف تقديره : إشكالا كإشكال أول الوجهين . «وبعضهم» مبتدأ ، وخبره «أشكل» محذوفا يدل عليه الأول ، وبه يتعلق «في الطرف» . قال :

«... ... ... وَفَوقَ وَاوٍ ثُمَّ يَا وَأَلِفِ

مَطٌّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأَخَّرَا أَوْ سَاكِنٍ أُدغِمَ أَوْ إن أُظْهِرَا»

هذا الكلام أشار به إلى ما ذكر في الترجمة قبل [هذا][1] في قوله : «وموضع» المط من الممدود ، فذكر هنا أن موضع المطّ من الممدود أن يكون فوقه ، والممدود هو حرف المد الذي هو الألف[2] ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والمراد بالفوقية أن يكون بينهما بياض كما في الحركة ، وأشار أبو داود إلى أنه يكون حرف المد في وسط المد[3] ، ويعني به المقابلة لا أنه[4] يتصل به ، وقال التجيبي : «يكون ابتداء المد من حروف[5] المد ، ويمر به إلى الهمزة ، أو الساكن»[6] ، والمختار ما قاله أبو داود[7] .

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) لم يخص الألف بما خص به الواو والياء ؛ لأنه معلوم أنها لا تكون إلا ساكنة بعد فتحة .

(٣) فقال : فيؤخذ بأول المطة من الحروف المتحركة خارجا إلى الهمزة أو الحرف الساكن ، فيكون الألف والياء والواو وسطا من المدة ، وتكون المدة عليهنّ ولا يتعدى بالمطة غيرهنّ ، بل تجعل من فوقهن أبدا . أصول الضبط ٣١٠ ، ١٤٩ . وذكره صاحب الدرة الجلية ٩ ، وحلة الأعيان ورقة ٨٢ ، والمحكم ص ٥٥ .

(٤) في ح : «لأنه» ، وهو خطأ .

(٥) في ح : «حرف» .

(٦) ونقل نصه صاحب حلة الأعيان ٨٢ ، والدرة الجلية ٩ .

(٧) لأن شأن العلامة أن تكون فوق المعلم بها . قال ابن القاضي : «وجرى العمل بمذهب أبي داود فتكون الألف والياء والواو وسطا من المدة» . الجامع المفيد ١١ .

وقوله : «لهمز بعدها تأخر أو ساكن» ، أشار به إلى أن العلة في وضع المد هو وجود الهمز أو الساكن بعد حروف المد[1] ، وذلك أنه لما كان وجود الهمز أو الساكن بعدها في اللفظ سببا في امتداد الصوت بها ، جاء الخط منبها على ذلك ، فجعل عليها في الخط شكل مد ؛ لينبه على أنها في اللفظ ممدودة مدًا مشبعا ، ومثال ذلك قبل الهمزة : ﴿جَآءَ[2] ، سِيٓءَ[3] ، قُرُوٓءٍ[4]﴾ ، وقبل الساكن المدغم : «الدابة»[5] ، وقبل المظهر ﴿وَمَحْيَآيْ﴾[6] عند من سكنه[7] ، وخالف نقاط العراق في هذا ، فلم يجعلوا للمد علامة ، ورأوا أن وجود السبب كاف في ذلك[8] .

و«مط» مبتدأ ، و«فوق» خبره ، و«ثم» لمجرد العطف خاصة ، وذلك فيها قليل ، على[9] ما قدمنا[10] . و«لهمز» صفة لـ «مط» ، و«تأخر» صفة

---

(١) في ح : «بعدها في اللفظ حرف المد» .

(٢) من الآية ١٦١ سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٧٦ سورة هود .

(٤) من الآية ٢٢٦ سورة البقرة .

(٥) أتى بها معرفة ، ولم توجد في القرآن ، ولعله قصد لتشمل المنكر والمعرف مثل : ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ ١٦٣ البقرة ، ومثل : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ﴾ ٢٨ فاطر .

(٦) من الآية ١٦٤ سورة الأنعام .

(٧) قرأه قالون عن نافع وأبو جعفر بإسكان الياء الثانية وصلا ووقفا ، وورش في وجه ، فعلى قراءة هؤلاء وضع المد ، والوجه الثاني لورش فتح الياء كالباقين من العشرة ، ولا مد . النشر ٢٦٧/٢ ، الإتحاف ٢٢١ ، التيسير ١٠٨ ، وتحبيره ١١٣ .

(٨) سبقت الإشارة إليه في ص ٩٧ . وحكاه الداني عن عامة نقاط العراق أنهم لا يجعلون في المصاحف علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد . المحكم ص ٥٦ .

(٩) في ح : «قليل ، ولهمز على» ، أقحم «ولهمز» بين «قليل» وبين «على» .

(١٠) يعني عند قوله : « ثمت إن أتبعتها تنوينا» . وذكره في ص ٢٣ .

لـ «همز»[١] ، وبه يتعلق «بعدها» . [والظاهر أن «تأخر» حشو يغني عنه «بعدها»][٢] . و«ساكن»[٣] معطوف على «همز» ، و«أدغم» صفة له . وقوله : «أو إن أظهر» الأقرب أن تكون «أن» مفتوحة الهمزة زائدة[٤] ، و«أظهر» معطوف على «أدغم» ، أي أو ساكن مدغم ، أو مظهر[٥] . ويصح كسر الهمزة ، وتكون شرطية حذف جوابها ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، و« أو » حينئذ بمعنى الواو ، أي : وإن أظهر فكذلك .

تنبيهات :

الأول : احترز[٦] المصنف بقوله : «بعدها» مما إذا تقدم الهمز على حروف المد ، فإنه لا يوضع عليها مد عنده ، أما على مذهب قالون ، فمتفق عليه[٧] ، وأما على مذهب

---

(١) أو يقال إنه معمول للعامل في الظرف الذي هو خبر عن «مط» ؛ إذ التقدير : المط موضوع فوق واو . . . إلخ . أي وضع فوقها لأجل الهمز قاله الزياتي في حواشيه ورقة ١٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المتن ، ومستدرك في هامش الأصل .

(٣) في هـ : أو ساكن .

(٤) على رأي الأخفش الذي لا يخص زيادتها بموضع ، ولا يشترطها بشروط . وتقدم الكلام عليها في قوله : «ثمت نون إن تخف» ص ٤١ .

انظر : المغني لابن هشام ص ٥١ ، البرهان للزركشي ٢٢٧/٤ ، رصف المباني للمالقي ١٩٧ .

(٥) قال في الطرر : «وأفاد بقوله : «أو إن أظهر» الرد على من أخذ من تمثيل الداني بالمدغم أنه لا يمد إلا له ، وكذلك ظن القيسي ، وليس كذلك» . تقييد من شرح الفرمي ٢٥٠ ، ونقله الزياتي في حواشيه ١١ . لأن الداني لم يمثل إلا بالمدغم وكذلك أبو داود ، وذلك لقلته وليس معنى ذلك غير مراد لهم ، المحكم ٥٤ وذيل المقنع ١٣٠ ، وأصول الضبط ١٤٩ .

(٦) في هـ : «احتز» ، مصحفة .

(٧) قال يحيى بن سعيد الكرامي : «من جميع طرقه» تحصيل المنافع ورقة ٢٧ .



ورش فكذلك على المشهور[١] من أنه عنده متوسط ، وكذلك على رواية القصر من باب أحرى[٢] .

وأما على رواية الإشباع ، فلا فرق بينه وبين ما يتأخر[٣] فيه السبب ، فيوضع حينئذ المد على حروفه . فإن قيل : هلا جعل المد على التوسط ، إذ فيه زيادة . قيل : لو جعل له مد ، لالتبس بالمشبع فحوفظ على المشبع[٤] ؛

---

(١) وعليه اقتصر أبو الحسن بن بري في نظمه فقال :

«وبعدها ثبتت أو تغيرت ــــــ فاقصر وعن ورش توسط ثبت»

وقال أبو عبدالله الخراز : والعمل على رواية أبي يعقوب ، وهو التوسط ، وهو الذي ذكره أبو عمرو في قراءته على أبي القاسم خلف بن خاقان ، وأبي الفتح الضرير ، ولم يذكر القصر إلا من رواية عن أبي الحسن بن غلبون ، فقد ثبت التوسط في روايتين اثنتين بخلاف القصر ، وأيضا فإنه لم يذكر في بعض كتبه غير ذلك . ثم ذكر الخراز وجه الإشباع وإنكار الداني له ومن أخذ به .

في حين ذكر الرجراجي وجه الشهرة فقال : «لأنه رواية المصريين للبلدية وللاستيطان والمجاورة والمصاحبة ، وأخذ القول بالشهرة من قول الشاطبي : «ووسطه قوم» ، والقوم أقوى وأكثر من البعض» .

وذكر الأوجه الثلاثة ميمون الفخار في نظمه ، وأبو عبدالله بن غازي في رجزه ، وذكر الشاطبي الروايات الثلاث :

«وما بعد همز ثابت أو مغير ــــــ فقصر وقد يروى لورش مطولا

ووسطه قوم كآمن هؤلا ــــــ آلهة آتى للإيمان مثلا»

والروايات الثلاث في النشر . انظر : القصد النافع لبغية الناشئ والبارع للخراز ورقة ١٣٨ ، نشر طرق المدني العشر لابن غازي ورقة ٢ ، التحفة للفخار ورقة ١٠ ، التعريف لأبي عمرو ورقة ١٦٤ ، النجوم للمارغني ٣٥ ، النشر ٣٣٩/١ ، الإتحاف ٣٨ ، التيسير ٣١ .

(٢) في هـ : أخرى .

(٣) في هـ ، ح : «ما تأخر» .

(٤) قال الشيخ الضباع : «فلا توضع علامة المد عليها إلا على وجه إشباعها لورش دون توسطها وقصرها» . وذكر التعليل نفسه . سمير الطالبين ١٤٤ . ومثله في إرشاد الطالبين ص ٢١ ، والسبيل ص ٢٢ .



لكونه مجمعا عليه للقراء كلهم[١] دون التوسط لندور[٢] القائل به .

الثاني : يدخل في قوله : «لهمز» الهمز المغير ، نحو : ﴿ ألئ ﴾[٣] عند ورش[٤] و﴿ على البغاء إن أردن ﴾[٥] و﴿ أولياء أولئك ﴾[٦] و﴿ شاء أنشره ﴾[٧] عند قالون ، وذلك بناء على المشهور من أن المدّ في ذلك كله

(١) قال الزياتي : حاصله أن مد الإشباع موجود في الجملة عند كل القراء فحوفظ عليه بجعل أمارة دالة عليه بخلاف التوسط ، حواشي الزياتي ١١ .

(٢) في ح : لنزور .

(٣) من الآية ٤ سورة الأحزاب ، وفي المجادلة والطلاق . قرأها ابن عامر والكوفيون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة ، وأهل سما وأبو جعفر ويعقوب بحذف الياء ، واختلف الحاذفون في الهمزة : فحققها قالون وقنبل ويعقوب ، وسهلها ورش وأبو جعفر مع المد والقصر ، وقرأ البزي وأبو عمرو بتسهيل الهمزة بين بين ، مع المد والقصر ، وعنهما إبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد المشبع . الإتحاف ٣٥٢ ، البدور ٢٥١ ، النشر ٤٠٤/١ .

(٤) في ح : لورش .

(٥) من الآية ٣٣ سورة النور . سهل الأولى كالياء قالون والبزي مع المد والقصر ، وسهل الثانية ورش وأبو جعفر ، وقنبل ورويس بخلف عنهما وعن الأزرق ، فالثاني عنه إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين ، وهو ثان لقنبل أيضا ، والثالث للأزرق إبدالها ياء خفيفة الكسر ، وقرأ أبو عمرو وقنبل في ثالثه ، ورويس في ثانيه ، بإسقاط الأولى مع المد والقصر ، والباقون بتحقيقهما ، الإتحاف ٣٢٤ ، التيسير ٣٣ .

(٦) من الآية ٣١ الأحقاف . سهل الأولى قالون والبزي مع المد والقصر ، وسهل الثانية ورش وقنبل وأبوجعفر ورويس بخلفه ، وللأزرق أيضا إبدالها واواً ، وهو الثاني لقنبل ، والثالث له إسقاط الأولى مع المد والقصر ، وبه قرأ أبوعمرو ورويس في وجهه الثاني ، والباقون بتحقيقهما . الإتحاف ٣٩٢ .

(٧) من الآية ٢٢ عبس . أسقط الأولى قالون والبزي وأبو عمرو ورويس ، وسهل الثانية ورش وأبو جعفر ورويس من غير طريق أبي الطيب ، ولورش من طريق الأزرق إبدالها ألفا خالصا ، ولقنبل ثلاثة : إسقاط الأولى ، وتسهيل الثانية ، والثالث : له إبدالها ألفا كالأزرق ، والباقون بتحقيقهما . غير أن من أبدل الثانية عن الأزرق وقنبل يشبع المد هنا للساكن . الإتحاف ٤٣٣ . النشر ٣٨٢/١ .

مشبع[١] ، كما يدخل فيه المنفصل نحو : ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[٢] وهو متفق عليه عند ورش[٣] ، واختلف فيه عند قالون[٤] ، والمختار عند أكثر المتأخرين الإشباع[٥] ، ومن أخذ فيهما بالقصر لم يجعل عليه مدا ، أعني في المغير والمنفصل .

الثالث : مراده بالساكن[٦] ، ما هو لازم إذ يوجد وصلا ووقفا ، وأما ما يوجد وصلا خاصة مما يحذف لأجله حرف المد لفظا في الوصل[٧] ،

---

(١) وإلى ذلك أشار الشاطبي :

«وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد ما زال أعدلا»

وقال ابن بري :

«والخلف في المد لما تغيرا ولسكون الوقف والمد أرى»

قال في النجوم : «والمذهبان صحيحان مرويان ومقروء بهما ، والمد أرجح ولذا يقدم في الأداء على القصر ، لكن التحقيق الذي عند المتأخرين كابن الجزري هو التفصيل ، فيقدم القصر فيما ذهب أثره ، ويقدم المد فيما بقي له أثره . النجوم للمارغني ٥١ ، الجامع للقاضي ٢٧ ، تحصيل المنافع للكرامي ٢٩ .

(٢) من الآية ٣ سورة البقرة .

(٣) وافقه حمزة ، قال يحيى الكرامي : «فمذهب ورش الإشباع من جميع طرقه ، إلا الأصبهاني وبعض المتأخرين ، فإنهم استحسنوا ترك المد في المنفصل كقالون ، إلا أن هذا ليس برواية تحصيل المنافع للكرامي ورقة ٢٥ ب . وذكر الداني من طريق الأصبهاني ترك المد في المنفصل خطّاً ، أو معنى . التعريف لأبي عمرو ورقة ١٦٤ ب . النشر ٣٢١/١ ، الإتحاف ٣٨ .

(٤) قرأها بالقصر قالون والدوري عن أبي عمرو بخلاف عنهما ، والسوسي وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب من غير خلاف عنهم ، وقرأ الباقون بالمد ، وهو الوجه الثاني لقالون والدوري عن أبي عمرو وهو التوسط . انظر : البدور الزاهرة ١٥ ، وهناك طرق ذكرت في النشر ٣٢١/١ ، الإتحاف ٣٨ .

(٥) والمراد بالإشباع المد الزائد على القصر وهو التوسط .

(٦) في ح : بالمتأخر ، وهو تصحيف .

(٧) ناقصة من : هـ .



نحو[١] : ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ[٢] ، أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ[٣] ، قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا[٤]﴾ فلا مد فيه خطا ، إذ لم يوجد لفظا ، وكذلك الساكن الموجود وقفا خاصة لا يدخل في كلامه ، ولو كان الحكم فيه الوقف بالإشباع باتفاق[٥] ، كما في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ[٦] ، مُّزْجَىٰةٍ[٧]﴾

---

(١) في ح : «في نحو» .

(٢) من الآية ١٥ سورة النمل .

(٣) من الآية ١٣ سورة إبراهيم .

(٤) من الآية ٤٩ سورة النمل .

(٥) في ح : «فالاتفاق» . تصحيف .

(٦) من الآية ٢ سورة البقرة .

(٧) من الآية ٨٨ سورة يوسف . وعلله الزياتي بقوله : «ما ذكره هو كذلك لأن هذين ونحوهما يمدان مدا مشبعا في الوقف باتفاق ، والفرق بينهما وبين سائر سكون الوقف نحو : «يعلمون» ونحوه أن الحرف الموقوف عليه في باب «الصلوة» غير المقدر وصلا ، فصار كأنه لازم وسكونه ليس بعارض . الزياتي ورقة ١٢ .

وقال المارغني : «يتعين المد الطويل أيضا لجميع القراء في الوقف على كل ما آخره في الوصل تاء قبلها ألف ، وإذا وقف عليه أبدلت تاؤه هاء نحو : «الصلوة» ، ولا يجوز في ذلك كله توسط ولا قصر . النجوم الطوالع للمارغني ٥٢ ، وبحثه شيخنا عبدالفتاح المرصفي وآخر ما ذكر أنه يجوز فيه الوجهان : الوقف بالمدود الثلاثة ، والوقف بالإشباع وجها واحدا كالمد اللازم ، ولم يمنع أحد الوجهين ، ومال إلى الإشباع أكثر . هداية القارئ ٣٢٣ .

وجاء في تقييدات على أرجوزة ابن بري ، أن «الصلوة» و «الزكوة» وكذا «والَّـٰـيْ» على رواية التسهيل عند جمهور الشيوخ فليس فيها إلا الإشباع ؛ لملازمة السكون للحرف الموقوف عليه غير الذي كان في حالة الوصل في هذه المواضع ، ولا كذلك غيرها . فإن كان في حالة الوصل هو الموقوف عليه فسكونه عارض ، وخالفهم في هذا أبو عبدالله الخراز فلم يفصل ، وأجرى الخلاف المذكور في الكل ، ولم يرتض ما فرقوا به ؛ لكون السكون لا يثبت إلا في حالة الوقف فهو عارض . ونصه في القصد النافع :

«ويجري مجراه -العارض للسكون- «الحيوة ، والصلوة ، والزكوة» وشبهها مما رسم بهاء ووقف عليه بالهاء وهو في الوصل تاء ، إذا الهاء حرف لم يكن في الوصل ، ولا نطق =

أو على المختار كما في سائر سكون الوقف إذ كلها متحركة وصلا ، فمدها إذ ذاك مقصور[١] ، والنقط مبني على الوصل .

الرابع : لا يدخل في كلامه حروف المدّ المبدلة من الهمز نحو : ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ[٢] ، هَٰٓأَنتُمْ[٣] ، ءَأَقْرَرْتُمْ[٤]﴾ لأنه تكلم عليها في باب الهمز[٥] ، وتوهم بعضهم[٦] دخولها فمثل[٧] للساكن[٨] بـ ﴿أَفَرَءَيْتَ[٩] ، ءَأَنذَرْتَهُمْ[١٠]﴾ وما درى[١١] أنه يلزم على هذا التقدير[١٢] الاعتراض عليه ، وعلى الناظم .

= به ، فالسكون إذا لازم على أنه إن نظرت إلى أن الحرف في جميع ذلك لم يحدث إلا في الوقف ، فهو بهذا الاعتبار عارض ، فالسكون فيه عارض لعروضه فيجب على هذا أن يجري مجرى ما سكن للوقف .

ولعل هذا هو الأولى ؛ لأن الحرف الموقوف عليه عارض والسكون عارض . تنبيهات ومسائل قيدت على ابن بري لجماعة من الشيوخ ورقة ٢٦٩ . القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع للخراز ورقة ١٣٣ .

(١) أي على الوقف في هـ ، ح : «مقصر» ، قال الزياتي : «الإشارة راجعة للوصل فهو كلام حسن» . حواشيه : ١٢ .

(٢) من الآية : ١٤٤ ، ١٤٥ سورة الأنعام .

(٣) من الآية : ٦٥ سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨٠ سورة آل عمران .

(٥) عند قول الناظم : «وهمز ءالآن إذا ما أبدلا» . سيأتي في ص : ٢٢٣ .

(٦) المتوهم هو : أبو عبدالله المجاصي البكاء في شرحه على الضبط وذكر الأمثلة نفسها التي جاءت هنا بحذف «هأنتم» شرح المجاصي على الضبط ورقة ٧١ .

(٧) في ح : «في مثل» .

(٨) في ح ، هـ : «الساكن» .

(٩) من الآية : ٣٢ سورة النجم ، وفي هـ : «بأرأيت» ، وفي ح : «أرأيت» .

(١٠) من الآية : ٥ سورة البقرة .

(١١) في هـ : «درءا» مصحفة ، وكذا في ح : «دار» .

(١٢) في ح : التقرير .



أما على[١] الناظم فلأنه ذكر الساكن المدغم والمظهر ، ويلزم[٢] خروج المخفى من حكمهما ، ولا قائل به . وأما هو فلإتيانه بـ ﴿هأنتم﴾ ، ﴿وءأنذرتهم﴾ تمثيلا لكلام المصنف ، وكلام[٣] المصنف يأبى دخولهما ؛ لأن المخفى ضد المظهر والمدغم[٤] . قال :

«كَـذَا لِوَرْشٍ مِـثْـلُ يَـاءِ شَـيْءِ فِـي مَـدِّهِ وَنحْـوُ وَاوِ السَّـوْءِ»

لما تكلم على حروف المد الثابتة ، أعقبها بحروف اللين ، إذ هي ثابتة مثلها فذكر أنها عند من يمدها من أصحاب ورش كحروف المد في وضع [المد][٥] عليها هكذا : ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٦] ، ﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٧] ويعني [عند من قال فيها][٨] بالإشباع ؛ لأن المد إذا أطلق ، إنما يحمل على الإشباع ، وذلك إنما يوجد لورش على إحدى[٩] روايتي الأزرق عنه[١٠] ، وعليها عوّل الناظم هنا ، وأما

(١) ساقطة من : هـ ، ح .

(٢) في ح : فيلزم .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) وقد رد ما اعترض به الشيخ التنسي على أبي عبدالله المجاصي . فقال : «وعلى ما ذكر التنسي فلا اعتراض عليه ، لأن المخفى ليس موجودا إلا مع حرف المد المبدل من الهمزة . وسيأتي . حواشي الزياتي ١٢ .

(٥) الزيادة من : هـ .

(٦) من الآية ١٧٥ سورة النساء .

(٧) من الآية ١٢ سورة الفتح .

(٨) ما بين القوسين : ساقط من : ح .

(٩) في ح : أحد .

(١٠) وذكر الوجهين لورش من طريق الأزرق : التوسط والإشباع ابن الجزري . النشر ٣٤٦/١ ، الإتحاف ٤٠ ، التبصرة ٢٦٢ ، سراج القارئ ص ٦٠ .



لو عوّل على الرواية الأخرى عن الأزرق ، وهي[١] التوسط حسبما اختاره الداني لما ذكر حروف اللين أصلا ؛ لأن التوسط لا يوضع له[٢] مـدّ ، ألا ترى أنه ألغى النظر عما كانت الهمزة فيه متقدمة عن حروف المدّ إذ كان المعول عليه عنده فيه التوسط ولو استغنى عن ذكر حروف[٣] اللين ، كما فعل الداني[٤] لكان أحسن ؛ لأن المشهور فيه التوسط ، وعليه المحققون[٥] .

فإن قيل : من أين حملتم قوله : «وفوق واو» إلى آخره ، على حروف المدّ فقط ، ولعله أراد حروف المدّ وحروف اللين؟ قلنا : ذكره الألف التي لا تكون إلا حرف مدّ[٦] يدل على أن ما ذكر[٧] معها كذلك[٨] .

---

(١) في ح : «هي» . وفي هـ : «التي هي» .

وعليها اقتصر ابن بري ، ورجحه المارغني ، والوجهان في الشاطبية :

« ... ... **فوجهان جملا**

بطول وقصر وصل ورش ووقفه ... ...»

النجوم الطوالع ٥٩ ، الحرز ١٧ .

(٢) قال المارغني : «أما على رواية التوسط فيهما لورش ، فلا يوضع المط عليها ؛ لئلا يلتبس المد المتوسط بالمد المشبع . دليل الحيران ٣٤٤ ، وذكر الوجهين أبو داود ، ونص على جعل المد على وجه الإشباع ، وتركه على وجه التوسط . أصول الضبط ٣١٢ ، ١٥٠ .

(٣) في ح : حرف . وأولى منهما أن يقول : «حرفي اللين» .

(٤) لم يذكره لا في التيسير ص ٣٠ ، ولا في المحكم ص ٥٥ ، ولا في ذيل المقنع ١٣٠ . انظر : إبراز المعاني لأبي شامة ١٢٣ .

(٥) وإلى التوسط ذهب مكي ، والداني ، وبه قرأ ، وإلى الإشباع ذهب المهدوي ، واختاره الحصري . قال ابن القاصح : «والوجهان جيدان حسنان» . سراج القارئ ٦١ ، الإتحاف ٤١ ، النجوم ٥٩ .

(٦) في هـ : «مد ولين» . وهو تصحيف ، وهو في سياق الدلالة على إخراج حرفي اللين .

(٧) في هـ : ما ذكره .

(٨) وهلا قال في الجواب : «إن ذكره حرفا اللين في قوله : «كذا لورش ... إلخ ، يدل على أن ما قبله في حروف المد واللين ...» . حواشي الزياتي ورقة ١٢ .



وقوله : «كذا» خبر مقدم لقوله : «مثل» ، و«نحو» معطوف على «مثل» . و«في مده» هو على حذف مضافين ، أي في مذهب مختار مدّه ، وهو متعلق بما تعلق[١] به الخبر وهو : «كذا[٢] لورش» . والهاء «في مده» عائدة على حرف اللين[٣] ، الذي دل[٤] عليه «شيء» و«السوء»[٥] . قال :

«وَإِن تَكُـن سَاقِطَـةً فِي الْخَـطِّ   أَلْحَقْتَهَا حَمْرًا لِجَعْلِ الْمَطِّ»

لما فرغ من حكم حروف المد المثبتة ، وما ألحق بها من حروف اللين[٦] ، أشار هنا إلى حكم حروف المد المحذوفة ، فذكر أن الحكم فيها أن تلحق بالحمراء لكي يجعل عليها المد ، إذ الأصل فيه أن يجعل فوق حروف المد[٧] ، فإذا لم توجد في الخط ألحقت محافظة على هذا الأصل ، نحو : ﴿ شُفَعَـٰٓؤُاْ ﴾[٨] ، ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[٩] ،

---

(١) ساقطة من : هـ . ومستدركة في الهامش ، عليها علامة «صح» .

(٢) في أ ، ح : «وكذلك لورش» . وما أثبت من : هـ .

(٣) صوابه : «حرفي اللين» .

(٤) في هـ : يدل .

(٥) ناقصة من : هـ .

(٦) صوابه : حرفي اللين .

(٧) إذا تأملت كلامه هنا خرج لك منه أن اللام في قوله : «لجعل المط» للتعليل ، جاء في شرح الفرمي : «اللام فيه للظرفية ، ولا يصح كونها تعليلا كما يتبادر ؛ لأن جعل المط ، ليس بعلة في إلحاق حروف المد ، وإنما ألحقت لإقامة اللفظ ، كما ألحقت المحذوفات التي لا مط معها ، والتقدير : ألحقتها حمراء في حال جعل المط ، أي في الحالة التي يجعل فيها المط ، وهي حالة الإشباع ، وقد لا يشبع ، فلا يجوز . تقييد من شرح الفرمي ٢٥١ ، حواشي الزياتي ١٢ .

(٨) من الآية ١٢ سورة الروم .

(٩) من الآية ٦٠ سورة البقرة . على قراءة نافع بالهمز ، وعلى رأى من يحذف الأولى . الإتحاف ١٣٨ .

﴿لِيَسُوءُواْ﴾[١] مما السبب فيه متصل ، وكذلك ما كان السبب فيه[٢] منفصلا نحو : ﴿السُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾[٣] ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[٤] ﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ﴾[٥] ﴿بِهِۦٓ إِن كُنتَ﴾[٦] ﴿تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٧] ، ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِۦٓ إِلَىٰ﴾[٨] وكذلك ﴿ٱلدَّاعِۦٓ إِذَا دَعَانِۦٓ﴾[٩] ، ﴿عَلَيْكُمُۥٓ أَنفُسَكُمْ﴾[١٠] عند ورش و﴿إِن تَرَنِۦٓ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[١١] عند قالون[١٢] ، وكل[١٣] ذلك تلحق فيه حروف المد المحذوفة ، ويجعل عليها المد غير أن نقاط العراق

---

(١) من الآية ٧ سورة الإسراء . على قراءة نافع ومن وافقه ، وعلى رأي من يحذف الأولى . الإتحاف ٢٨٢ .

(٢) ناقصة من : ح .

(٣) من الآية ٩ الروم .

(٤) من الآية ١٦ الكهف . ولم يرد هذا المثال في : ح .

(٥) من الآية ٢٥ سورة البقرة .

(٦) من الآية ٣٠ الشعراء .

(٧) من الآية ٧ سورة آل عمران .

(٨) من الآية ٦٢ سورة الإسراء . فمن وافق نافعا في إثبات الياء ، ومذهبه المد ، فتوضع علامة المد ، ومعلوم أنها مرسومة في سورة المنافقين الآية ١٠ . النشر ٣٠٩/٢ ، والإتحاف ٢٨٥ .

(٩) من الآية ١٨٥ سورة البقرة ، من وافق ورشا في إثبات الياء ، ومذهبه المد ، يلزم على قراءته إلحاق حرف المد وعلامته . انظر القراءات في النشر ٣٣٦/٢ ، والإتحاف ١٥٤ .

(١٠) من الآية ١٠٧ سورة المائدة .

(١١) من الآية ٣٨ سورة الكهف .

(١٢) أثبت الياء قالون وصلا ، ووافقه الأصبهاني وأبو عمرو وأبو جعفر ، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب . الإتحاف ٢٩٠ .

(١٣) في ح : «كذلك» .



على مذهبهم هنا[١] أيضا لا يجعلون مدا .

واعلم أن كل من تكلم على هذه[٢] المسألة فإنما يمثلها بما كان السبب فيه همزا كما مثلنا[٣] ، والظاهر أن ما كان السبب فيه السكون[٤] كذلك ، نحو : ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ﴾[٥] و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾[٦] و﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾[٧] و﴿وَمَحْيَايْ﴾[٨] عند من حذفها[٩] .

و«تكن» فعل الشرط و«ساقطة» خبرها ، واسمها ضمير يعود[١٠] على الأحرف المتقدمة في قوله : «وفوق واو ثم ياء وألف» ، و«ألحقتها» جواب الشرط ، وأتى به الناظم ماضيا مع كون الشرط مضارعا ،

---

(١) ناقصة من : هـ . وتقدمت الإشارة إليه في ص ٩٧ .

(٢) ناقصة من : ح ، هـ .

(٣) ومن هؤلاء أبو عبدالله المجاصي في شرحه ورقة (٧١) ، فإنه مثل بما كان السبب فيه همزا ، ومثل الرجراجي في حلته (٩٠) بما كان السبب فيه سكونا .

(٤) ناقصة من : ح .

(٥) أول الصافات .

(٦) من الآية ٨١ سورة الأنعام .

(٧) من الآية ٢٧ سورة النحل .

(٨) من الآية ١٦٤ سورة الأنعام . على قراءة الإسكان . وقد تقدم خلاف القراء في ص ١١٠ .

(٩) في هـ ، ح : حذفهنّ . وذكر أبو داود أنهم كتبوا في بعض المصاحف «محياى» وكذا «محياهم» ، في الشعراء بحذف الألف ، وكذا رسمه الغازي بن قيس ، وعطاء الخراساني ، وفي بعضها بالألف ، وقال الشيخ الضباع : «بخلف عنهما ، والمختار الإثبات . وعليه العمل تبعا للداني ، وأبي داود في غير التنزيل» . انظر : مختصر التبيين ورقة ١١٣ ، سمير الطالبين ٦٤ .

(١٠) في هـ : عائد .

وذلك نادر[1] . و«حمراء» حال[2] من الهاء في «ألحقتها» . وزعم بعضهم أنه حشو يغني عنه «ألحقتها»[3] ، وليس كما زعم ؛ لأنه إنما يغني لو تقدم للناظم ذكر صفة الإلحاق ، وذلك لم يأت بعد[4] .

تنبيهات :

الأول :

لا يدخل في كلامه هنا حروف المد التي في أوائل السور ، وإن لم تكن موجودة في الخط للإجماع على أنها لا تلحق[5] ، قال بعضهم : لأن الصحابة

---

(١) ذهب الجمهور إلى أن ذلك يختص بالضرورة الشعرية ، وذهب الفراء -وتابعه ابن مالك- إلى أن ذلك سائغ في الكلام ، وله شواهد من الشعر ، والنثر . وجاء عن أفصح الخلق الذي أوتي جوامع الكلم قوله ﷺ : «من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه» شرح الألفية للمرادي ٢٤٥/٤ شرح ابن عقيل ٣٤/٤ حواشي الزياتي ١٢ .

(٢) قال الفرمي : «ولا يصح أن يكون حالا ، فهو منصوب على إسقاط الخافض ؛ لأن مدلول الضمير جمع وهي الحروف ، و«حمراء» مفرد» ، ورده ابن العباس فقال : «يصح أن يكون حالا على الإفراد ؛ لأن جمع ما لا يعقل يوصف بما توصف به الواحدة . تقييد من شرح الفرمي ٢٥١ ، حواشي الزياتي ١٢ .

(٣) ويعني بذلك كعادته الرجراجي ، حيث قال : «وقوله : «حمراء» يغني عنه قوله : «ألحقتها» ؛ لأن الإلحاق في عرف أهل الضبط معناه الرسم بالحمراء ، ولكن ذكره رفعا للبيان إلى أقصى غايته» .

(٤) جعل «بعد» بمعنى الآن .

(٥) واعترض بإلحاقها في غير أوائل السور ، مع أن عدم الإلحاق في الكل هو فعل الصحابة -رضي الله عنهم- ، أجيب عنه : بأن غير أوائل السور له نظير يقاس عليه . . . وأوائل السور ليس كذلك ، فهو محذوف ولا نظير له في الإثبات يقاس عليه ، فافترقا ، وليس للمتقدمين فيه نص ، وهو حسن لمن تأمله . انظر : التقييد من شرح الفرمي ورقة ٢٥١ .



-رضي الله عنهم- رسموها على غاية الاختصار، واكتفوا منها بالحرف الأول، فالإلحاق فيها مناف لمقصود[١] الصحابة -رضي الله عنهم[٢]- وفيما قاله نظر.

والذي عندي أن الصحابة لم يرسموها على الاختصار، وإنما رسموها على المعنى لا على اللفظ فلم يحذف منها شيء البتة[٣].

الثاني:

نزول المد فيها لم يرد عن القدماء، ولذلك أعرض عنه المصنف اتباعا لهم[٤]، واختلف المتأخرون في ذلك: فمنهم من قال: لا يوضع لعدم

---

(١) في ح: لمقصد.

(٢) والمعني بذلك الرجراجي، فقال: «لا تلحق حروف المد؛ لأن الصحابة رسموها على إرادة غاية الاختصار، فلو ألحقت فيها حروف المد، لكان ذلك مخالفا لغرض الصحابة رضوان الله عليهم» حلة الأعيان ٩١. ونسب هذا القول القرطبي إلى جماعة وهو قول ابن عباس واختاره الزجاج. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٥/١، والبحر لأبي حيان ٣٤/١، الإتقان ٩/٢.

(٣) يعني لما كان معناها ومدلولها شيء واحد على أنها أسماء للحروف، وكتبت بحرف هو مسماها، كما تكتب حروف المعجم للصبيان في ابتداء التعليم؛ إظهارا لحقيقة صورتها اللفظية، هذا مقصود رأي التنسي. حواشي الزياتي والمنجرة ١٢، ٦. وعلى رأيه تكون أسماء مدلولها حروف المعجم، ولذلك نطق بها نطق حروف المعجم. قال الجاربردي: «إن لم تجعل مما سمي به مسمى آخر، فقياسها أن تكتب بصورة الذي هو مسماها هكذا: ﴿يس﴾. حواشي الزياتي ١٢.

(٤) لم يرد في المحكم ولكن يندرج في عموم قوله: «وحروف التهجي لابد من نقطها» (ص٢٢٠). وقال المنجرة: «لا مانع أن يقال هي مراده عند الناظم، غير أنه لم يخصصها بالنص، بل تدخل في قوله: «ومطة موضعها». حواشي المنجرة ورقة ٦.

حرفه[١] . ومنهم من قال : يوضع مراعاة للفظ[٢] . وانعدام الحرف لا عبرة به[٣] . ألا ترى أنه يوضع المد وحده في المواضع التي حذف منها حرف المد على أحد الوجهين فيه[٤] .

ثم اختلف الذين بعد هؤلاء في المختار من القولين[٥] ، فمنهم من رجح الأول ، وهو الصحيح عندي ؛ لأن الأئمة المقتدى بهم لم يعرجوا عليه بوجه[٦] ، ولو كان يفتقر إلى المد[٧]

---

(١) في هـ : حروفه .

(٢) في الأصل «اللفظ» . والصواب ما أثبت من : هـ ، ح .

(٣) وأشار إلى الخلاف ميمون الفخار في الدرة الجلية (٩) ، فقال :

«وفي نزول المط في الفواتح ... خذ تعليله عن شارح
بعدم النزول يبنى الخط ... واللفظ بالنزول وهو القسط»

وذكره القيسي في الميمونة :

«في نحو«قاف» الخلف قد وعيته ... اللفظ يقوى المط خذ ماقلته
ومن يراعي الرسم لا ينزل ... لفقد ممدود على المط اعملوا»

بيان الخلاف والتشهير ورقة ٩ ، والجامع المفيد ورقة ٢٨ ، كلاهما لابن القاضي .

وسبب الخلاف : هل يراعى اللفظ أو يراعى الخط ؟ فمن راعى اللفظ قال : يوضع المد ؛ لوجود حرف المد وسببه في اللفظ ، ومن راعى الخط قال : لا يوضع ؛ لعدم حرف المد في الرسم . انظر : حلة الأعيان ٩١ .

(٤) وهو الاستغناء بالمد عن الإلحاق . والثاني : إلحاق حرف المد ، ووضع علامة المد عليه .

(٥) في هـ : من ذي القولين .

(٦) أي على جعل المط في الفواتح .

(٧) أي علامة المد في الخط ، وأما في اللفظ فلا خلاف بينهم .



لتكلموا عليه بدليل أنهم تكلموا على النقط ، ومنهم من رجح الثاني مستدلا بما تقدم[١] .

الثالث :

من قال بافتقارها إلى المد ، قال : يجعل أمامها على محل حرف المد لو كتب هكذا : ﴿يَسٓ ، قٓ ، نٓ﴾[٢] وقال في اللام : يجعل المد يمينها ، إذ ذاك[٣] محل الحرف على الصحيح لو كتب[٤] هكذا : ﴿أ~لٓمٓ﴾ ، والأظهر عندي

---

(١) ورجحه شيخ الجماعة أبو عبدالله القيسي ، فقال : «على المط اعملوا» ، والشيخ ميمون الفخار ، فقال : «واللفظ بالنزول وهو القسط» ، وشهره في الأجوبة اللطيفة في المباحث اللطيفة ، ونص على ذلك أبو عبدالله المجاصي فقال : «يجعل المط في أوائل السور ، في موضع حروف المد واللين على تقدير رسمها» . واختاره ابن القاضي والمارغني .

وذهب الشيخ الضباع إلى تصحيح الأول تبعا للتنسي ، وقال : جرى العمل بالثاني ، وهو الذي عليه العمل في نقط المصاحف .

الدرة الجلية للفخار ورقة ٩ ، بيان الخلاف لابن القاضي ورقة ٩ ، الجامع المفيد له ورقة ٢٨ ، حلة الأعيان ورقة ٩١ ، شرح الدرر اللوامع للمجاصي ورقة ١٠ ، دليل الحيران للمارغني ٢٤٦ ، سمير الطالبين ١٤٦ .

(٢) وهو قول أبي عبدالله المجاصي في نصه المتقدم ، وهو أن تجعل في مواضع حروف المد واللين على تقدير رسمها . وذهب إليه الرجراجي وقال : «وهو الذي يعطيه القياس والنظر على قول المجاصي القائل بأن المد يجعل في أوائل السور في مواضع حروف المد واللين على تقدير رسم حروف المد فيها ، وأما جعل المد فوق الحرف المرسوم كما جرت به عادة أهل زماننا ، فلم أر له وجها» . حلة الأعيان ٩٢ ، ولم يذكر المجاصي هذا في شرحه على الضبط ، وإنما ذكره في شرحه على الدرر اللوامع ورقة ١٠ .

(٣) في هـ : ذلك .

(٤) أي كتب بـ «لام ألف» . وأشار «الصحيح» لقوله بعد : «وهمز أول هو المعوّل» ، وهو مذهب الخليل . والقائل هو الرجراجي ٩١ ، وسيأتي في ص ٤٢٩ .



-بعد تسليم جعله- أن يكون عليها ؛ لأن حرف المد مطوي[1] فيها على ما قدمنا في توجيه كتبها[2] هكذا : ﴿ أَلَـٓمِّ ، جَمِّ ﴾[3] . والله أعلم . ثم قال رحمه الله :

«وَإِن تَشَـأْ إِلْحَـاقَـهَـا تَرَكْـتَـا وَمَطَّةً مَـوضِـعَـهَـا جَـعَلْتَـا»

يعني أنه يجوز لك في المواضع التي حذفت فيها حروف المد وجه آخر غير الوجه المتقدم ، وهو أنك لا تلحق حروف المد المحذوفة ، بل تستغني بجعل المد في موضعها[4] ، وقد نص على الوجهين أبو عمرو[5] ، وأبو داود ، وغيرهما[6] ، وكأنهم رأوا في هذا الوجه أن المد يدل على الحرف ، وعلى كون مده مشبعا .

أما الإشباع[7] فلأنه لذلك وضع ، وأما الحرف فلأن المد يستلزم ممدودا ، كما أن الضرب يستلزم مضروبا . فالمد في الوجه الأول يدل على شيء واحد ، وهو الإشباع ، وفي هذا الوجه يدل على شيئين : حرف المد والإشباع ،

---

(١) قال المنجرة : «أنه أحد أجزاء الدال ، بمعنى أن المرسوم مدلول ، وهي تستلزم الدال الذي أحد أجزائه حرف المد ، فاستدعى ذلك وضع علامة المد فوق المسمى الذي اسمه ثلاثي وسطه حرف علة بعده موجب الإشباع . حواشي المنجرة ٦ .

(٢) على المعنى ، لا على اللفظ . تقدم في ص ١٢٤ . واختاره المارغني أي : يجعل فوقها . دليل الحيران ٢٤٦ .

(٣) في ح : ﴿الم ، ق ، ن﴾ . وفي هـ : ﴿ألم ، يس ، ق ، ن﴾ .

(٤) في هـ : موضعها .

(٥) الأول : أن يرسم بالحمرة ، وتجعل المطة عليه . والثاني : تجعل المطة في موضعه . المحكم ص ٥٥ .

(٦) وذكر الوجهين أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٤٩ . وانظر : الدرة الجلية للفخار ٩ .

(٧) يدخل فيه التوسط والإشباع .



وصورة هذا الوجه هكذا : ﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ[١] ، أَتُحَـٰٓجُونِي[٢] ، النَّبِيِّـۧنَ[٣] ، لِيَسُـۤـُٔواْ[٤]﴾ من المتصل ، وهكذا في المنفصل : ﴿عَلَيْكُمۡ أَنفُسَكُمۡ[٥] ، بِهِۦٓ إِن كُنتَ[٦] ، ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ[٧]﴾ وظاهر كلام الناظم اختيار الوجه الأول لتصديره به ، وتبع في ذلك أبا داود[٨] ، إذ صرح باختياره ، وأما الداني فلم يصرح باختياره ، لكن يؤخذ من تصديره به[٩] .

واعلم أن ظاهر عبارات الشيوخ الاختلاف في موضع هذه المطة ، إذ منهم من يقول في موضع الحرف[١٠] كما قال الناظم ، ومنهم من يقول على موضع

---

(١) من الآية ١٣ سورة الروم .

(٢) من الآية ٨٠ سورة الأنعام . والمراد به حرف المد المحذوف بعد الحاء . وفيه المد اللازم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة البقرة . على قراءة نافع ، وعلى حذف الياء الأولى . سيأتي ص ٢٦٥ .

(٤) من الآية ٧ الإسراء ، على حذف الواو الأولى على قراءة صيغة الجمع سيأتي ص ٢٦٧ .

(٥) من الآية ١٠٧ سورة المائدة .

(٦) من الآية ٣١ سورة الشعراء .

(٧) من الآية ٩ سورة الروم .

(٨) وهو إلحاق حرف المد ، وجعل العلامة عليه ، قال أبو داود : «والأوجه والأولى في الاستعمال أن يرسم الألف والياء والواو المحذوفات من الرسم بالحمراء وتجعل المطة عليهن . . . وبهذا الوجه أنقط ، وإليه أميل ، وعليه أحض ، . . . والأول من الوجهين المذكورين أختار في هذا الباب كله ، الذي تأتي بعده همزة فتصور المحذوف ، وتجعل عليه المطة» . أصول الضبط ١٤٩ .

(٩) نص على الوجهين ، ولم يرجح أحدهما على الآخر ، إلا أن يؤخذ له من التقديم ، وللتقديم مزية . المحكم ص ٥٥ . وأطلق له الخيار صاحب الدرة ورقة ٩ ،

«. . . . . ثم الداني خير في الإلحاق خذ بياني»

(١٠) وهي عبارة الشيخين في المحكم (٥٥) ، وأصول الضبط (١٤٩) ؛ لأن كلاً منهما قال : «تجعل المطة في موضع حروف المد واللين» .



الحرف(١)، ويحتمل أن يتأول أحد حرفي الجر بالآخر، إما «على» بمعنى «في»، أو «في» بمعنى «على» فترجع إلى الوفاق(٢).

«وإن تشأ» شرط، ومفعوله محذوف تقديره: غير إلحاق الحروف، و«تركت» جواب الشرط، وفيه ما تقدم من الندور(٣)؛ لكونه ماضيا، والشرط مضارعا(٤). و«إلحاقها» مفعول بـ «تركت»، و«موضعها»(٥) ظرف في محل المفعول الثاني لـ «جعلت»(٦)، وهذه الجملة معطوفة على جملة الجواب فهي(٧) من تمامه(٨). قال:

«وَمِثْلُ هَذَا حُكْمُهَا يَكُونُ إِن لَمْ يَكُنْ هَمْزٌ وَلَا سُكُونُ
فِي كُلِّ مَا قَدْ زِدتَّهُ مِنْ يَاءِ أَوْصِلَةٍ أَتَتْكَ بَعْدَ الْهَاءِ»

لما ذكر التخيير فيما حذف من حروف المد التي بعدها السبب بين إلحاقه والاكتفاء عنه بالمد، أشار هنا إلى أن ثم مواضع مما حذف منها حرف(٩) المد، وليس

(١) وهي عبارة الداني والتجيبي؛ لأن كلا منهما قال: «تجعل المطة على موضع الحرف». المقنع «الذيل» ١٣١، حلة الأعيان ورقة ٩٠.

(٢) في ح: «وفاق». وكلاهما موجود استعماله في القرآن، ومنه: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾ أي عليها، ومنه: ﴿على حين غفلة﴾. انظر: تناوب حروف الجر: د. عواد ص ١٠٠، ١٠٨.

(٣) في ح: النزر.

(٤) تقدم في ص ١٢١.

(٥) في ح: «ومحلها».

(٦) في هـ: «بجعلت».

(٧) في هـ: «وهي».

(٨) في ح: «لامه». تصحيف.

(٩) في هـ: «حروف».

بعده سبب يخير فيها ، كما يخير[١] فيما بعده السبب بين الإلحاق والاستغناء عنه بمدة ، وهذا معنى قوله : «ومثل هذا حكمها يكون» فالإشارة[٢] راجعة إلى التخيير المتقدم[٣] ، والضمير في «حكمها» عائد على الحروف المحذوفة ، إلا أن ظاهر كلام الناظم يقتضي مساواة هذا الفصل للذي قبله عموما ، وليس كذلك .

فإن الفصل السابق إن أخذ فيه بالإلحاق جمع مع [المد][٤] ، وهذا الفصل لا يجمع فيه مع المد ، فمراد الناظم إذا إنما هو المساواة بينهما في التخيير في الإلحاق وعدمه ، لا فيما زاد على ذلك ، وقوله : «إن لم يكن همز ولا سكون» أشار به إلى موجب افتراق هذا الفصل من الذي قبله ، وذلك أن الفصل الأول بعد حروف[٥] المد ، فيه الهمز أو السكون ، وهذا ليس بعد حروف[٦] المد فيه همز ولا سكون ، إذ لو كان فيه همز لكان من الفصل الأول . وأما تحرزه مما بعده[٧] السكون ، فالظاهر أنه غير محتاج إليه ؛ لأنه لا صلة ولا زيادة قبل الساكن[٨] نحو : ﴿ بِهِ ٱللَّهُ ﴾[٩] ،

---

(١) في هـ : «خير» .

(٢) قال الفرمي : «تعود على أقرب مذكور ، وهو : «وإن تشأ إلحاقها تركت» ، ولا تعود على الفصل كله ، ويكون على هذا اقتصر في هذا القسم على مذهب أبي داود ؛ لأنه كثيرا ما يعتمد عليه في هذا الرجز» . تقييد من شرح الفرمي ٢٥٢ ، حواشي الزياتي ١٣ .

(٣) وهو رسم المحذوف بالحمرة ، أو الاستغناء عنه بالمط ، لا أن يجمع بينهما .

(٤) ساقطة من الأصل ومستدركة في هامشه .

(٥ ، ٦) في ح : حرف .

(٧) في ح : بعد .

(٨) في الأصل : السكون . وما أثبت من : هـ ، ح .

(٩) من الآية ٢٨٣ سورة البقرة .

﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾(١) غير أنه وقعت الزيادة قبل الساكن في موضع واحد لكن مع تحريك الياء، وذلك قوله تعالى: ﴿ءَاتَانِيَ اللَّهُ﴾(٢) فلعل الناظم منه احترز.

وقوله: «في كل ما قد زدته من ياء [أو صلة»](٣) إلى آخره، أشار به إلى موضع التخيير في هذا الفصل فقال: إن ذلك في كل ما قرأته لنافع بزيادة الياء باتفاق أو باختلاف نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾(٤) و﴿إِذَا دَعَانِ﴾(٥) على الوجه الأول و﴿يَوْمَ يَاتِ~﴾ و﴿إِذَا دَعَانِ~﴾ على الوجه الثاني، وهكذا كل صلة أتتك بعد الهاء، أي سواء كانت واوا أو ياء، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا﴾(٦) على الوجه الأول، و﴿إِنَّ رَبَّهُ~ كَانَ بِهِ~ بَصِيراً﴾ على الوجه الثاني. والزيادة التي يعني، هي الزيادة على خط المصحف(٧)، وسواء كان

---

(١) من الآية ١١ سورة طه.

(٢) من الآية ٣٧ سورة النمل. في قراءة من أثبت الياء مفتوحة وهم المدنيان والبصري وحفص ورويس، والباقون بحذفها. البدور الزاهرة للقاضي ٢٣٤.

(٣) الزيادة من: هـ، ح.

(٤) من الآية ١٠٥ سورة هود. وأثبت الياء وصلا نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، والباقون بالحذف فيهما. الإتحاف ٢٦٠. تلحق خطا على هذا الوجه لكل من أثبتها لفظا.

(٥) من الآية ١٨٥ البقرة. أثبت الياء وصلا ورش وأبو عمرو وأبو جعفر، واختلف عن قالون، وأثبتها في الحالين يعقوب، والباقون بالحذف في الحالين. الإتحاف ١٥٤.

(٦) من الآية ١٥ سورة الانشقاق.

(٧) سميت زوائد باعتبار زيادة اللفظ بها على رسم المصحف عند من أثبتها، ولذلك تلحق بالحمراء معزولة عن الرسم، وإليها أشار الشاطبي في حرزه (٣٤):

«ودونك ياءات تسمى زوائدا لأن كن عن خط المصاحف معزلا»



المحذوف أصليا نحو: ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾[١] أو زائدا نحو: ﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾[٢].

وما ذكره الناظم من التخيير في هذا الفصل، هو مما انفرد به أبو داود[٣]. وأما الداني فليس فيه[٤] عنده إلا[٥] الإلحاق، ولا يكتفى هنا بالمد عنده، وكان مذهبه في هذا أصح[٦]، إذ شكل المد إنما أحدث؛ ليدل على الإشباع ولا إشباع هنا، ولم ينبه

---

(١) في الإسراء (٩٧) والكهف (١٧). قرأهما المدنيان وأبو عمرو بإثبات الياء وصلا ويعقوب في الحالين، والباقون بحذفهما.

(٢) من الآية ٢٤ سورة الكهف. أثبت الياء وصلا المدنيان والبصري، وفي الحالين المكي ويعقوب، وحذفهما الباقون. البدور الزاهرة للقاضي ص ١٨٩.

(٣) اضطرب كلام الرجراجي في هذه المسألة وتبعه التنسي في ذلك، فقال الرجراجي: «فقد اضطرب كلام أبي داود فيه؛ لأن أول كلامه يقتضي دخول الألف في حكم الواو والياء، وآخر كلامه يقتضي خروج الألف عن حكم الواو والياء». حلة الأعيان ٩٤.
وعند مقابلته بكلام أبي داود تبين أنه كذلك في نسخة أصول الضبط رقم ١/٤٠ ورقة ٣١١. ولعله تصحيف من النساخ بدليل آخر كلامه، ولا يمكن أن يضطرب فيه أبو داود بدليل ثان وهو فصل الخطاب، حيث راجعته في نسخة ثانية رقم ٨٠٨، وفيها ما يلي: «وكذا تجعل الياء والواو بالحمراء فيما لا تأتي بعده همزة، وتحذف المطة من عليها، فيكون ذلك فرقا بين المد المتكلف الذي مقداره حرفان، وهو الضرب الأول، الذي تأتي بعد الياء والواو والألف همزة، أو حرف مضعف، وبين المد الطبيعي الذي مقداره حرف واحد ياء إن كان ياء، أو واو إن كان واوا، أو ألف إن كان ألفا، مما لا يأتي بعدهن همزة ولا حرف مضعف». أصول الضبط ورقة ١٤٩، ٣١١. وانظر: دليل الحيران ٣٤٧، سمير الطالبين ١٤٥.
وبهذا يتفق كلام أبي داود مع كلام أبي عمرو، والتعليل الذي ذكره أبو داود يشعر بذلك وهو الذي جرى به عمل نقط المصاحف.

(٤) في ح، هـ: تقديم وتأخير.

(٥) ساقطة من: هـ.

(٦) انظر: المحكم ٥٤.

الناظم هنا على حكم صلة ميم الجمع إذا لم يقع بعدها همز[١] . قال بعضهم[٢] : وكل من ذكر هذا الفصل سوى بينها وبين صلة الهاء فترك الناظم لها غفلة وسهو .

وعندي أن قائل هذا هو[٣] أولى بوصف الغفلة والسهو[٤] ؛ لأن الناظم إنما تكلم على مقرأ نافع ، ووصل الميم قبل غير الهمز لم يثبت فيه[٥] إلا من طريق الحلواني عن قالون ، وهي غير مشهورة ، فلذلك أعرض عنها[٦] ، بخلاف غير الناظم ، ممن تكلم

---

(١) قال المنجرة : «بل نبه عليها ؛ لأنها داخلة في ذكر الصلة ، واكتفى بذكر الصلة في أحد النوعين ، وتمثيل التنسي فيما مضى بميم الجمع صواب» . حواشي المنجرة ٧ .

(٢) ومن هؤلاء الرجراجي حيث قال : «فإنه يقتضي أن هنا خاص بصلة الهاء ، دون صلة ميم الجمع ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن أبا داود والتجيبي الذين تعرضا لهذا النوع ، ذكرا ذلك الحكم في ميم الجمع ، كما ذكراه في هاء الضمير ، وهذا الاعتراض لازم ، وقد شهر عنه رحمه الله ، ولو قال : «أو صلة الميم ، وبعد الهاء» ، لكان أولى وأحسن . حلة الأعيان ٩٤ ، أصول الضبط ١٤٩ .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) قال المنجرة : «هذا طغيان قلم وإقدام دون تحقيق ، فالميم صلتها داخلة في كلام المصنف دون تخصيص . حواشيه ٧ .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) قال المنجرة : «والقول بعدم الشهرة في غاية السقوط ، بل مشهورة عن قالون من الطريق المذكورة ، والمروزي . الخلاف مشهور . ولو قيل : لم تبق على الناظم بل دخلت في قوله : «أو صلة» كان أولى ، أما صحة الرواية ، فلا إشكال ، وأما دعوى دخولها في كلام الناظم بالنص ، ففي غاية البعد بل إنما تندرج بطريق القياس ، ولا غبار على كلام التنسي . حواشيه ٧ .

التمس التنسي عذرا للناظم لم يقبل منه ، فإن القراءتين مرويتان صحيحتان . التبصرة ٢٥٣ ، النشر ٢٧٣/١ ، الإتحاف ١٢٤ ، وقال الشاطبي : «وقالون بتخييره جلا» . إبراز المعاني ٧٤ .



على السبع ، فإنه يلزمه[١] ذكرها ؛ لثبوتها في قراءة ابن كثير باتفاق .

و«مثل» مبتدأ ، و«حكمها» مبتدأ أيضا ، و«يكون» خبره ، والجملة خبر عن الأول ، ويحتمل جعل «مثل» خبر يكون[٢] . و«إن لم يكن» شرط حذف جوابه ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، و«في كل» خبر «يكون» ،أو متعلق به[٣] ، و«من ياء» حال من الهاء في «زدته» ، و«صلة» معطوف على «ما»[٤] ، و«أتتك» صفة لـ «صلة» ، و«بعد» حال من فاعل «أتتك» . قال رحمه الله :

«كَذَا قِيَاسُ نَحْوِ لاَ يَسْتَحْيِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ وَلِيٌّ يُحْيِي»

يعني أن ما تقدم من التخيير في صلة الهاء ، والياء الزائدة ، إذا لم يأت بعدهما همز ولا سكون ، هو منصوص عليه . وهنالك موضع لم ينصوا عليه ، لكنه ينبغي أن يقاس عليهما ، إذ هو يشبههما[٥] ولا فرق بينه وبينهما ، وهو ما ليس بعده همز ولاسكون مما اجتمع[٦] فيه

---

(١) في هـ : يلزم .

(٢) هو خبر «يكون» أي مقدم عليها ، وهذا الإعراب أوضح ؛ لأن المحدث عنه هو حكم هذه الأحرف . قاله جماعة من الشيوخ في الطرر ٢٥٢ . أي : وحكمها يكون مثل هذا . قال الزياتي في حواشيه (١٣) : «وهو أوضح» .
ونقله المقرئ المنجرة في حواشيه (٧) . وكذا أعربه الرجراجي في الحلة (٩٣) .

(٣) بل هو متعلق به .

(٤) قال الزياتي إنما لم يجعله معطوفا على «ياء» ؛ لأن الياء صرحوا فيها بالزيادة ، وصلة الهاء ليست كذلك على المشهور ، إذ فيها لغات . ويمكن أن يجاب عنه : «أن المراد بالزيادة زيادة اللفظ على خط المصحف ، ولا شك أن هذا موجود في صلة الهاء فيصبح عطفها إذا على «ياء» ، بل هو أولى» . حواشي الزياتي ورقة ١٣ .

(٥) في هـ : شبيههما .

(٦) في الأصل : «اجتمعت» ، والمثبت من : هـ ، ح .

ياءان ،وحذفت منهما الثانية ؛لكونها ساكنة في الطرف على المختار[1] في ذلك ، نحو : ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ الْحَقِّ﴾ [2] ،﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ [3] ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [4] فإن الياء في هذه المواضع سقطت[5] من الطرف خطا ، لا لفظا ، وهي ساكنة فكانت كالياء الزائدة ، إذ هي ساكنة ساقطة من الطرف خطا ، لا لفظا فما كان منها أصليا ، نحو : ﴿يحيي﴾ أشبه من الزائدة في نحو[6] : ﴿نَبْغِۦ﴾[7] وشبهه ، وما كان منها زائدا نحو : ﴿أنت ولي﴾ أشبه من الزائدة ﴿وَعِيدِۦ﴾[8] وشبهه ، فلما رأى الناظم قوة الشبه[9] بين هذا الفصل وبين فصل الياء الزائدة ، حكم

---

(١) وهو الراجح عند الناظم ، حيث قال :

«ونحو يستحى الأخير فاحذف مرجحا إذ سكنت في الطرف»

مورد الظمآن ص ٢٧ ، دليل الحيران ١٩٨ .

(٢) من الآية ٥٣ سورة الأحزاب ، وقيده بما بعده ليخرج «يستحى» في البقرة ؛ لأن بعده همز ، فيدخل فيما تقدم .

(٣) من الآية ١٠١ سورة يوسف ، ولا يدخل فيه ﴿وليى الله﴾ ؛ لأن الياء متحركة .

(٤) من الآية ٢٥٧ سورة البقرة ، ولا يدخل فيه ما بعده ساكن مثل : ﴿يحى الموتى﴾ .

(٥) في هـ : ساقطة .

(٦) ساقطة من : هـ ، ح . ومكتوبة في هامش الأصل .

(٧) من الآية ٦٣ سورة الكهف ، وأثبت الياء وصلا المدنيان والبصري والكسائي ، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب . وحذفها الباقون في الحالين . الإتحاف ص ٢٩٢ .

(٨) من الآية ١٧ سورة إبراهيم ، أثبت الياء ورش وصلا وحذفها وقفا ، وأثبتها في الحالين يعقوب ، وحذفها الباقون مطلقا . الإتحاف ص ٢٧٦ .

(٩) وهو اشتراكهما في المد واللين ، والسكون والحذف والطرف . انظر : حلة الأعيان ٩٨ .



بقياس أحدهما على الآخر، وقياسه في ذلك صحيح[١]. والله أعلم.

فإن جاء بعد حرف المد هنا همز نحو: ﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ﴾[٢] دخل ذلك في قوله قبل هذا «وإن تكن ساقطة في الخط» إلى آخره[٣]، وإن جاء بعده سكون نحو: ﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٤] كان ساقطا في الوصل لفظا، فلا يلحق لإجماعهم على أن النقط مبني على الوصل، إلا مواضع مستثناة[٥]، ولم يذكر هذا[٦] فيها، ولا يلتفت إلى من زعم أنه

---

(١) لوجود شروطه: الأصل، والفرع، والحكم والعلة. والكلام على أحد الوجهين فيه، وهو التزام الحذف، لا في حالة الجواز. حلة الأعيان ورقة ٩٨، حواشي الزياتي ورقة ١٣، تقييد من شرح الفرمي ٢٥٢، والعمل هنا على الإلحاق دون الاكتفاء بالمد. دليل الحيران ٣٤٨.

(٢) من الآية ٢٥ سورة البقرة.

(٣) تقدم في ص ١١٩.

(٤) من الآية ٦ سورة الحج.

(٥) ونظم بعضهم هذه المستثنيات فقال:

«الضبط مبني على الوصل عدا ... سبعة أشياء فافهمن العددا

منها تراءا على حذف الثاني ... ماء ويبنؤم فالحرفان

معا على وجه ونقط الابتدا ... كذاك أيضا فافهمن ما قيدا

وترك جعل المد في شا أنشره ... وبابه وذا لمن قد أبدله

وتركيب التنوين قبل النقل ... كذاك أيضا قبل همز الوصل

وعاد الأولى بناؤه على ... وصلك الأصلي كذا قد نقلا»

وبنوا الضبط على الوصل دون الوقف؛ لأن القارئ يحتاج إلى معرفة إعراب الكلمات في حال وصلها. انظر: الجامع المفيد لابن القاضي ٦، حلة الأعيان ٧.

(٦) تقديم وتأخير في: ح.



يلحق[1] ، إذ لم يقل به أحد من الأئمة[2] القدماء .

وقوله : «هكذا» خبر مقدم و«قياس» مبتدأ ، وإضافته إلى ما بعده بمعنى «في» ، أي كذا القياس في نحو : ﴿لا يستحى﴾ . والشطر[3] الثاني حشو تمم به البيت ، ويقع في بعض النسخ مبدوءا بكاف التشبيه ومعناه التمثيل لنحو : ﴿لا يستحى﴾ ، ويحتمل العطف بواو محذوفة كما هو[4] في ﴿يحى﴾ . ويقع في بعضها مبدوءا بواو العطف على ما قبله .

قال رحمه الله :

○ ○ ○ ○

---

(١) وأخرجه الفرمي من القاعدة المذكورة وقاسه على المستثنيات ، وعزاه إلى ابن غازي . وقال الرجراجي : «إذ يجوز فيه وجهان الإلحاق وعدمه بالقياس على «تراء» على حذف الثاني وبالقياس على «موسى الكتاب» ، والصواب ما ذكره التنسي ، وعليه جرى العمل في نقط المصاحف .

انظر : تقييد من شرح الفرمي ٢٥٢ ، حواشي الزياتي ١٣ ، حلة الأعيان ٩٨ .

(٢) في هـ : الأمة . وهو تصحيف .

(٣) في ح : والشرط . وهو تصحيف ظاهر .

(٤) في هـ : هي .



باب ضبط المدغم والمظهر

«القَوْلُ فِي الْمُدْغَمِ أَوْ مَا يُظْهَرُ فَمُظْهَرٌ سُكُونُهُ مُصَوَّرُ
وَحَرِّكِ الْحَرْفَ الَّذِي مِن بَعْدُ حَسَبَمَا يُقْرَا وَلاَ يُشَدُّ»

مقصد الناظم هنا الكلام على أحكام الحرف المدغم[1] ، وأحكام الحرف المظهر[2] ولا يعني بها الأحكام التي تخص الحرف في نفسه فقط ، بل مراده ما هو أعم من ذلك ، ومما يظهر أثره في غير الحرف المدغم أو المظهر ، بدليل أنه تكلم على أحكام الحرف الذي يأتي بعد كل منهما ، هذا تقدير الكلام[3] إن جعلنا المدغم اسم مفعول ، وجعلنا «ما» من قوله : «أو ما يظهر» موصولة . وأما إن جعلنا المدغم اسم مصدر بمعنى الإدغام ، وجعلنا «ما» مصدرية ، أي الإظهار ، فالكلام حينئذ شامل للمدغم والمظهر وما بعدهما[4] فلا إشكال .

وقوله : «فمظهر سكونه مصور» معناه : أن ما قرأته لنافع بالإظهار ،

(١) في هـ : الحروف المدغمة .

(٢) في هـ : الحروف المظهرة .

(٣) ويقال : صرح بالحرف الأول وهو الحرف المدغم والحرف المظهر ، واستغنى بذكرهما عن الحرف الآخر ، وهو الحرف المدغم فيه والمظهر عنه ، وهذا من باب الاستغناء بأحد المتقابلين عن الآخر . انظر : حلة الأعيان ١٠٠ .

(٤) لأن الإدغام والإظهار مما يحتاج إلى اثنين ، هذا يظهر عند كذا ، وهذا يدغم في كذا . انظر : حواشي الزياتي ١٣ .



متفقا عليه أو مختلفا فيه ، فإنك تجعل عليه صورة السكون التي هي الدارة عند الناظم[١] أو غيرها من الوجوه التي قدمناها[٢] عن غيره[٣] وذلك أنه لما كان الحرف المظهر يقرعه العضو الذي يخرج منه في اللفظ ، جاء الخط مبينا[٤] لذلك ، فجعلت عليه علامة السكون دلالة على أنه مظهر ، سواء كان مجمعا على إظهاره كاللام والميم من ﴿الحمد﴾[٥] والفاء والغين والياء من ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾[٦] ، أو مما اختلف فيه القراء ، إذا كان نافع أخذ فيه[٧] بالإظهار باتفاق عنه نحو : ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾[٨] أو عند قالون نحو : ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾[٩] أو عند ورش فقط ، نحو : ﴿وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾[١٠] فالحكم في ذلك كله عند من

---

(١) ذكرها في قوله : «فدارة علامة السكون» . تقدمت في ص ٩٤ .

(٢) في ح : قدمنا .

(٣) وهي رأس «خاء» على رأي الخليل ، والجرة على رأي الأندلسيين ، والهاء على رأي بعض النحاة . وتقدم في ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) في ح : منبها ، وكلاهما يحصل به المراد .

(٥) من الآية ٢ سورة الفاتحة .

(٦) من الآية ٢٤٨ سورة البقرة .

(٧) ساقطة من : هـ .

(٨) من الآية ١ سورة المجادلة ، أدغم الدال في السين أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف ، والباقون يوافقون نافعا بالإظهار . الإتحاف ٤١١ ، والنشر ٣/٢ .

(٩) من الآية ١٤٧ الأنعام ، وأدغم التاء أبو عمرو والأزرق ، وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ، والباقون يوافقون قالون بالإظهار . الإتحاف ٢٢٠ ، والنشر ٥/٢ .

(١٠) من الآية ٢٨٣ سورة البقرة .

قرأ قالون وابن كثير بالجزم وإظهار الباء بخلفهما ، وورش بالجزم مع الإظهار ، وأبو عمرو بالجزم مع الإدغام ، وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بالضم بلا إدغام ، وحمزة والكسائي وخلف بالجزم مع الإدغام بخلف عن حمزة . انظر : الإتحاف ص ١٦٧ ، النشر ١٠/٢ .

أخذ فيه بالإظهار، أن يجعل على الساكن علامة السكون دلالة على أنه مظهر في اللفظ[١].

وقوله: «وحرك الحرف» إلى آخر البيت[٢] يعني به أنك تحرك الحرف الذي بعد الساكن المظهر بالحركة التي يقرأ بها من فتحة أو ضمة أو كسرة، وهو معنى قوله: «حسبما يقرأ»، ثم أخبرك[٣] أن ذلك الحرف لا يشد، إذ لا موجب لذلك. فقوله: «لا يشد» لفظه خبر، ومعناه الإنشاء، أي حرك الحرف ولا تشدده. و«أو» في قوله: «أو ما يظهر» بمعنى الواو[٤]. وقوله: «فمظهر سكونه» مبتدأ، وسوغ[٥] الابتداء به دخول فاء الجزاء عليه، إذ هو[٦] جواب شرط مقدر، أي إن تسأل عن حكم المدغم والمظهر، فمظهر سكونه مصور، وقد يكون المسوغ التفصيل[٧]، أو كونه صفة لمحذوف[٨]،

---

(١) قال الداني: «فيؤذن بذلك بالإظهار الذي حقه أن يقطع الحرف الأول فيه من الحرف الثاني ويفصل منه». المحكم ص ٧٧. والمقصود أن تبينه من مخرجه، وتميزه عن الحرف الذي بعده.

(٢) قال في الطرر: «إذ هو معلوم بالضرورة مما تقدم، وإنما ذكروه توطئة لضبط المدغم، وما بعده. فالأول توطئة للثاني، والمقصود بالذات الثاني. تقييد من شرح الفرمي ٢٥٢، حواشي الزياتي ١٣.

(٣) في هـ، ح: أخبر.

(٤) كقوله تعالى: ﴿ءاثما أو كفورا﴾. البحر ٤٠١/٨.

(٥) في هـ: سوغ.

(٦) في الأصل: «هي». وما أثبت من: هـ، ح. وكذا في حواشي الزياتي ١٣.

(٧) قال الزياتي: «فليس هنا تفصيل في لفظ «مظهر» الذي هو مبتدأ، وإنما التفصيل المسوغ هو أن يكون في نفس المبتدأ، كقول ابن مالك: «وكلمة بها كلام قد يؤم». حواشي الزياتي ١٣، والمنجرة ٧.

(٨) ويكون التقدير: «فحرف مظهر».

وخبره في الجملة بعده . «وحسب» بمعنى مثل وهو[١] نعت لمصدر محذوف . و«ما» نكرة موصوفة واقعة على تحريك ، أي وحرك الحرف الذي بعده تحريكا[٢] مثل تحريك [ما][٣] يقرأ به ، ويحتمل أن تكون «ما» مصدرية أي مثل قراءته[٤] . وبدأ الناظم بالكلام على المظهر مع كونه مؤخرا في الترجمة ؛ لقلة الكلام فيه بالنسبة إلى المدغم[٥] ، ومع ذلك فهو سائغ[٦] في الكلام الفصيح ، قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[٧] .

قال رحمه الله :

«وَعَرِّ مَا بِصَوْتِهِ أَدْغَمْتَهُ وَكُلَّ حَرْفٍ بَعْدَهُ شَدَّدْتَهُ»

لما فرغ من الكلام على أحكام الإظهار ، شرع هنا في الكلام على أحكام الإدغام . واعلم أن الإدغام نوعان : إدغام يذهب معه لفظ الحرف المدغم[٨] وصوته[٩] ، ويصير النطق [به][١٠] كأنه بحرف واحد مضعف ، سواء كان مماثلا لما أدغم فيه نحو : ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ﴾[١١]

---

(١) في الأصل وح : «هي» ، والمثبت من : هـ .

(٢) في ح : تحريكه الذي .

(٣) الزيادة من : ح .

(٤) في هـ : قرأته .

(٥) قال الزياتي : «قدم الكلام عليه ؛ لأنه الأصل» . حواشي الزياتي ١٣ .

(٦) في ح : شائع .

(٧) من الآية ١٠٦ سورة آل عمران .

(٨) ساقطة من : ح .

(٩) أي ذاته وصفته .

(١٠) الزيادة من : هـ .

(١١) من الآية ٢٤ سورة الكهف .

أو[١] لا[٢] نحو : ﴿بَل رَّانَ﴾[٣] ، وهذا النوع يسمى بالإدغام الخالص . والنوع الآخر يذهب معه لفظ الحرف المدغم ويبقى صوته ، ويسمى هذا النوع بالإدغام الناقص ، وربما أطلق عليه الإخفاء لقربه منه[٤] .

فأشار الناظم في هذا البيت إلى النوع الأول ، وذكر أن حكمه تعرية الحرف المدغم من علامة السكون وتشديد الحرف المدغم فيه ، وذلك أنه لما كان الحرف الأول ذهب في اللفظ بالكلية ، وكان النطق بالثاني على صورة[٥] الحرف الواحد المضعف جاء الخط منبها[٦] على ذلك بتعرية الأول وشد الثاني ، وسواء كان هذا الإدغام مجمعا عليه نحو : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ[٧] ، وَإِنۡ عُدتُّمۡ[٨] ، وَقَالَت طَّآئِفَةٌ[٩] ، ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ[١٠]﴾ أو مختلفا فيه ، وأخذ فيه نافع بالإدغام ،

---

(١) في ح : «أم» .

(٢) هذا باعتبار الأصل ، وإلا فلا يدغم حرف في حرف حتى يقلب من جنسه .

(٣) من الآية ١٤ سورة المطففين على قراءة غير حفص ؛ لأن حفصا له السكت على لام «بل» ، ومن لازمه إظهار اللام المتفق على إدغامها ، ويكون الضبط بتصوير سكون اللام ، وتعرية الراء من الشدّ ، والباقون بالإدغام المحض . الإتحاف ص ٤٣٥ .

(٤) أطلق الإخفاء عليه أبو الحسن السخاوي ، فقال : إنه إخفاء لا إدغام ، وإنما يقولون له إدغاماً مجازاً ، وهو قول الأكابر ، ولكن صحح في النشر أنه إدغام ناقص ؛ من أجل صوت الغنة الموجودة معه . النشر ٢/٢٨ .

(٥) في ح : صوت .

(٦) في هـ : منبعها ، وهو تصحيف ظاهر .

(٧) من الآية٢ سورة الفاتحة .

(٨) من الآية ٨ سورة الإسراء .

(٩) من الآية ٧١ سورة آل عمران .

(١٠) من الآية ٥٩ سورة البقرة .

نحو: ﴿ٱتَّخَذتُ﴾[١]، أو ورش فقط نحو: ﴿وَلَقَد ضَّرَبۡنَا﴾[٢]، أو قالون فقط نحو: ﴿وَيُعَذِّب مَّن يَشَآءُ﴾[٣].

والحكم في ذلك كله عند من يدغمه تعرية الأول، وتشديد الثاني، وإلى ذلك أشار بالعموم من لفظه «كل». وقوله: «وعر ما بصوته أدغمته» الباء فيه بمعنى مع وهو[٤] معمول[٥] لأدغمت، أي أدغمته مع صوته، ويقع في بعض النسخ: «وعر ما أدغمته وصوته»[٦] وهي[٧] أصرح في المعنى المقصود، واحترز بهذا[٨] مما أدغم فيه اللفظ وبقي الصوت، وهو الإدغام الناقص وهو[٩] يتكلم عليه إثر هذا، و«كل» الأرجح نصبه على الاشتغال[١٠]، ويجوز رفعه. ولفظ «شددته» خبر، ومعناه الإنشاء أي شدده. قال:

---

(١) من الآية ٢٧ سورة الفرقان، وأظهر الذال ابن كثير وحفص ورويس بخلفه، والباقون كنافع بالإدغام. النشر ١٥/٢، الإتحاف ٣٢٩.

(٢) من الآية ٥٧ سورة الروم، ووافق ورشا ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي، والباقون بالإظهار. الإتحاف ٢٨، النشر ٣/٢.

(٣) تقدم قريبا ص ١٣٨، وكل من يوافق قالون يلزمه تعرية الأول وتشديد الثاني.

(٤) ساقطة من: هـ.

(٥) في هـ: مفعول.

(٦) وهذه النسخة هي التي جعل عليها الزياتي حواشيه. ولم يشر إلى الخلاف المذكور كعادته. حواشي الزياتي ١٤.

(٧) في ح: «وهو».

(٨) في هـ: «بها».

(٩) في ح: «وقد».

(١٠) فيه مرجحان للنصب على الاشتغال: الأول كون جملة «شددته» طلبية، وإن كانت خبرية لفظا، الثاني: كون الجملة السابقة وهي «وعرّ ما بصوته» فعلية. حواشي الزياتي ١٤.



«ثُمَّ الَّذِي أَدْغَمْتَ مَعْ إِبْقَاءِ صَوْتٍ كَطَاءٍ عِنْدَ حَرْفِ التَّاءِ
صَوِّرْ سُكُونَ الطَّاءِ إن أَرَدتَّا وَشَدِّدَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ التَّا
أَوْعَرِّ إِن شِئْتَ كِلاَ الْحَرفَيْنِ وَالأَوَّلُ اخْتِيرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ»

لما فرغ من الكلام على الإدغام الخالص، تكلم هنا على حكم[1] الإدغام الناقص وهو ما يدغم فيه لفظ الحرف ويبقى صوته، ومثل ذلك[2] بالطاء عند التاء، كقوله تعالى: ﴿أَحَطتُ﴾[3]، ومن هذا المعنى النون عند الياء[4] والواو حسبما تقدم، وأشار الناظم هنا إلى أن في ضبطه[5] وجهين، وهما المتقدمان له في النون عند الياء[6] والواو.

الأول: أن تسكن الطاء، وتشدد[7] التاء، وهو المختار عنده كما صرح به الداني[8]، وأبو داود[9].

---

(١) في هـ: أحكام.

(٢) في ح: لذلك.

(٣) من الآية ٢٢ سورة النمل.

(٤) في هـ: تقديم وتأخير.

(٥) في ح: ضبطها.

(٦) في هـ: تقديم وتأخير. وذكر ذلك في ص ٧٣.

(٧) في ح: وشدد.

(٨) ووجهه بقوله: «فيعلم بعلامة السكون أن الطاء لم تنقلب قلبا خالصا، وأن الإطباق الذي هو صفتها باق على حاله، وببيانه امتنع القلب. ويعلم بعلامة التشديد أن الطاء غير مبينة». ثم ذكر الوجه الثاني، وقال: «والوجه الأول أدل على اللفظ، وهو الذي أختار». المحكم ٨٠.

(٩) وقال أبو داود: «وكلا الوجهين عندي حسن، والأول أختار، وكذا حكم ما أدغمه أبو عمرو». أصول الضبط ٣١٠، ١٤٧.

والثاني : أن[1] تعرى الطاء من السكون ، والتاء من التشديد دون الحركة . وتوجيه هذين الوجهين تقدم في الكلام على النون عند الياء[2] والواو ، وصورته على هذا الوجه[3] المختار ، هكذا : ﴿ أَحَطْتُّ ﴾ ، وعلى الثاني هكذا[4] : ﴿ أَحَطتُ ﴾ .

و«ثم» في كلام الناظم لترتيب الأخبار ، فلا يدل على مهلة . و«الذي» مبتدأ صلته ما بعده ، وعائده مفعول أدغمت المحذوف . و«مع» في موضع الحال من ذلك العائد ، وكذلك «كطاء» ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : ذو وجهين[5] . و«إن أردتا» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ، والظاهر أنه مستغنى عنه ، وعن «إن شئت» ؛ لأن «أو» تحصل[6] مدلولهما[7] .

تنبيهات :

الأول : اعلم أن القاف عند الكاف اختلفت[8] طرق الشيوخ فيه وذلك في قوله :

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) في هـ : تقديم وتأخير . وقد سبق ذكره في ص ٧٣ . وتوجيهه هنا : وهو أن الطاء لما بقي صوته ، أشبه المظهر فسكن ، ولما انعدم لفظه أشبه ما أدغم إدغاما خالصا ، فتشدد ما بعده . وتوجيه الثاني : أن التعرية تشعر بانعدام لفظ المعرى في قرع اللسان ، وتعرية ما بعده من الشد ، يشعر بأنه لم يدغم فيه إدغاما خالصا .

(٣) في هـ : «على الوجه» . وفي : ح : «وصورته المختار» بسقوط ما بينهما .

(٤) ناقصة من : ح .

(٥) قال الزياتي : «الظاهر أن قوله : «صور سكون الطاء . . . الخ» . هو الخبر عن المبتدأ والرابط الاسم الظاهر» وهو الطاء من قوله : «سكون الطاء» أي سكونه . حواشي الزياتي ١٤ ، حواشي المنجرة ٧ .

(٦) في ح : تحتمل .

(٧) في ح : مدلولها .

(٨) في هـ : اختلف .



﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾[١] فذهب الدّاني إلى أن إدغامه خالص[٢] ، وهو الصحيح فضبطه على مذهبه هكذا : ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ . وذهب مكي وابن شريح[٣] إلى أن إدغامه ناقص فضبطه على هذا[٤] هكذا : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُم﴾ .

الثاني : لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى حكم المخفى من غير النون ، وذلك الميم عند الباء على المختار نحو : ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾[٥] ومن حقهم أن يتكلموا عليه ، كما تكلموا على الإظهار والإدغام[٦] ، فإن قيل : تركوا

---

(١) من الآية ٢٠ سورة المرسلات .

(٢) ذكره في المحكم ضمن الإدغام المجمع عليه ، وقال الجزري : وهو «أصح رواية وأوجه قياسا» . المحكم ٧٩ ، النشر ٢/٢٠ . وقال أبو عمرو في المنبهة :

«وأجمع الكل بلا خلاف على إدغام القاف عند الكاف
من غير صوت في ﴿ألم نخلقكم﴾ وأدغم البصري ﴿من يرزقكم﴾»

حلة الأعيان ورقة ١٠٥ . وقال المارغني : «وهو مذهب الجمهور ، وحكى الداني الإجماع عليه ، وبه جرى العمل في ضبط المصاحف» . انظر : دليل الحيران ٣٥١ ، سمير الطالبين ١٤٩ ، السبيل ٢٩ .

(٣) قال مكي : «وإذا سكنت القاف قبل الكاف ، وجب إدغامها في الكاف لقرب المخرجين ، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في االقاف ظاهرا ، كإظهارك الغنة والإطباق في : ﴿من يومن﴾ ﴿وأحطت﴾ ، وذلك نحو قوله : ﴿ألم نخلقكم﴾ تدغم القاف في الكاف ، ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء الذي في القاف» . الرعاية لمكي ١٧٢ .

وقال الجزري : «فقد صح عندنا نصا وأداء ، وقرأت به على بعض شيوخي ، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره ، وله وجه من القياس ظاهر» . النشر ٢/٢٠ .

(٤) في ح : هذان .

(٥) من الآية ١١ سورة العاديات ، ويريد به الإخفاء الشفوي ؛ لأن مخرج الميم والباء واحد ، وهو الشفتان . الرعاية لمكي ٢٢٩ .

(٦) في هـ : تقديم وتأخير .



الكلام عليه ؛ اكتفاء بما ذكروه في النون إذا أخفيت . قيل : ينبغي أن يستغنوا إذن بحكم النون إذا أدغمت ، أو أظهرت عن ذكر الإظهار والإدغام هنا . ولا يبعد أن يقال : لما كان الإدغام والإظهار وُجِدا كثيرا في غير النون اعتني بذكرهما لذلك ، والإخفاء إنما وقع في حرف واحد ، إذا لقيه حرف واحد[١] ، فلم يعتنوا به لندوره[٢] واكتفوا بما ذكروه في شبيهه ، لا سيما وقد روي فيه الإظهار[٣] . والله أعلم .

الثالث : مما يليق أن يذكر هنا حكم فواتح السور ، وذلك أن فيها الإظهار والإخفاء والإدغام الخالص والناقص . فأما الإظهار فهو في الدال من «صاد» حيث وقع[٤] ، والميم من «ميم» حيث وقع[٥] ، [والميم من «لام»[٦] عند الراء[٧] ، والفاء من

---

(١) وهو -كما تقدم- الميم إذا أتى بعدها حرف الباء .

(٢) في ح : لنزوره .

(٣) وذكر فيها ابن الجزري الخلاف عن أهل الأداء . منهم من يظهرها عندها . ومنهم من يخفيها ، وإلى إخفائها ذهب جماعة ، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما ، وبه قال الداني ، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره . وقال أحمد بن يعقوب التائب : «أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة ، وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن» ، وبه قال مكي ، وبالإخفاء أقول . وقال في التمهيد ١٤٤ : «والصحيح إخفاؤها مطلقا» . وانظر : الرعاية ٢٣٢ .

(٤) وهي ثلاثة مواضع : فاتحة الأعراف ، وفاتحة مريم ، وفاتحة ص .

ويراعى خلاف القراء في إظهار وإدغام «الصاد» فيما بعده في مريم حيث أظهره نافع وابن كثير وعاصم ، وأبو جعفر ، ويعقوب ، وأدغمها الباقون الإتحاف ٢٧٩ ، ٣٠ .

(٥) وهي في فواتح السور : البقرة ، وآل عمران ، والرعد ، والشعراء ، والقصص ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والسجدة ، والحواميم .

(٦) في ح : اللام .

(٧) وهي في فاتحة يونس ، وهود ، ويوسف ، وإبراهيم ، والحجر عليهم السلام .



«كاف»[١] و«قاف»[٢] ومن «ألف»[٣] حيث وقع[٤]] والنون من ﴿ يسٓ ﴾ عند قالون[٥] ومن ﴿ نٓ ﴾[٦] عنده وعند ورش على المشهور[٧] .

فالحكم أن يحرك الحرف الذي بعدها بحركته ، ولا يشد ، إذ لا موجب لشده سواء كان ما بعدها من هذه الحروف[٨] نحو : ﴿ألٓرٓ﴾ فإنك تحرك اللام والراء ، ولا تشددهما لإظهار فاء[٩] «ألف» وميم «لام» ، أو كان ما بعدها من غير هذه الحروف نحو : ﴿ألٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ[١٠] ، حمٓ تَنزِيلُ[١١]﴾

(١) فاتحة مريم ﴿كهيعص﴾ .

(٢) فاتحة سورة ق .

(٣) فاتحة البقرة ، وآل عمران ، والأعرف ، ويونس ، وهود ، ويوسف ، والرعد ، وإبراهيم ، والحجر ، والعنكبوت ، والروم ، ولقمان ، والسجدة .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من : هـ ، ح . أعني من «الميم من لام» إلى قوله : « . . . حيث وقع» .

(٥) أظهرها أبو عمرو وقنبل ، وحمزة ، وأبو جعفر ، واختلف عن نافع والبزّي وابن ذكوان وعاصم ، وأدغمها هشام والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه . الإتحاف ٣٠ ، ٣٦٣ ، النشر ١٧/٢ .

(٦) في جميع النسخ مكتوبة على اللفظ : «نون» .

(٧) أظهر النون قالون وقنبل ، وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر ، واختلف عن ورش والبزي وابن ذكوان وعاصم ، وقرأ هشام والكسائي ويعقوب وخلف بالإدغام . الإتحاف ٣١ ، ٤٢١ ، والنشر ١٨/٢ .

(٨) أي من فواتح السور نحو : ﴿ألر﴾ فإن الراء من حروف الفواتح ، أو من غير حروف فواتح السور مثل : ﴿ألم ذلك﴾ ، فإن الذال ليس منها .

(٩) في ح : هما ، وهو تصحيف ظاهر .

(١٠) أول سورة البقرة آية ١ .

(١١) من الآية ١ سورة غافر .

فإنك تحرك الذال من «ذلك» والتاء من «تنزيل» ولا تشددهما[١] .

وأما الإخفاء : فإنه في النون من «عين» في الموضعين[٢] ، وفي النون من «سين»[٣] في النمل والشورى[٤] ، فالحكم فيه كالحكم في الإظهار سواء ؛ لأن الفرق بين الإظهار والإخفاء ، إنما يظهر في ضبط المسكّن وترك ضبطه ، والمسكّن غير موجود هنا[٥] .

وأما الإدغام الخالص : فهو في الميم من «لام» قبل «ميم»[٦] وفي النون من ﴿ طَسٓمٓ ﴾ على الصحيح[٧] ، والحكم فيه تشديد ما بعده ، وهو «ميم» .

وأما الإدغام الناقص : فهو في «نون» ﴿ يسٓ ﴾ عند ورش[٨] ، وعلى الشاذ عنده

---

(١) في ح : «ولا تشدهما» .

(٢) الأول : فاتحة مريم : ﴿كهيعص﴾ . والثاني : ﴿حم عسق﴾ .

(٣) في هـ : ﴿طس﴾ .

(٤) في النمل أول آية ، والشورى آية ٢ .

(٥) غير موجود في الرسم لا في اللفظ .

(٦) مثل السور التي افتتحت بـ : ﴿ألم﴾ .

(٧) فاتحة الشعراء والقصص ، ويعني بالصحيح على القول أن الغنة هي للمدغم فيه ، ومقابل الصحيح هو الضعيف ، وهو القول ببقاء صوت المدغم نفسه . وقد ذكره عند الكلام على التنوين ص ٦١ . انظر : حواشي المنجرة ٧ . وحواشي الزياتي ١٤ .
وأظهر النون عند الميم حمزة ، وسكت أبو جعفر ، ولازمه الإظهار ، والباقون بالإدغام . الإتحاف ٣١ ، والنشر ١٩/٢ .

(٨) فقرأه ورش والشامي وشعبة والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره بإدغام النون في الواو مع الغنة ، والباقون بإظهارها . البدور الزاهرة ٢٦٢ . وانظر : الإتحاف ٣٦٣ .



أيضا في ﴿ نٓ ﴾(١) والحكم فيه تعرية ما بعده من الشد على المختار(٢) ، ويجوز شده على مذهب النحاة(٣) . هذا مقتضى القواعد ، وإن لم ينصوا(٤) عليه(٥) . والله أعلم .

قـــال :

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) أدغم النون في الواو مع الغنة ورش بخلف عنه وليس شاذا ، وأشار الشاطبي إلى الخلاف فقال : «ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا» . وكذلك عاصم وابن ذكوان والبزي . وأدغمها الكسائي ويعقوب وخلف وهشام . وأظهرها أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وقالون وقنبل . النشر ١٨/٢ ، الإتحاف ٤٢١ ، البدور ٣٢٣ ، ولا شذوذ فيها غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون بالإظهار في نون . انظر : التيسير ١٨٣ ، وتحبيره ١٦٧ ، والنشر ١٨/٢ .

(٢) قال الزياتي : «انظره مع ما تقدم في قوله : «والواو والياء إذا أبقيت غنتها عندهما» . من أن المختار هو شد المدغم فيه ، وتسكين المدغم ، إلا أن يقال النون هنا شبيهة بالتنوين بجامع عدم الوجود في الخط ، فوافق ما تقدم في التنوين . حواشي الزياتي ١٤ .

(٣) قال عبدالرحمن المنجرة : «في تجويز الشدّ إيهام ، إذ يدعى فيه خلوص الإدغام ، والناقص اشترطوا فيه وجود ما يدل على جزأي الإدغام والإظهار . فافهم . حواشي المنجرة ٧ .

(٤) في هـ : ينص .

(٥) وجرى عمل المغاربة وبعض المشارقة بتعرية ما بعده من علامة التشديد ، وذهب بعضهم إلى تجريدها هنا وفيما تقدم في الإدغام الناقص وعليه جرى عمل المشارقة .

انظر : سمير الطالبين ١٥٠ ، السبيل ٣٠ ، إرشاد الطالبين ١٧ .

بـــاب أحكــام
ضــبـط الـهــمــز

«الْقَـوْلُ فِي الْـهَـمْـزِ وَكَـيفَ جُـعِـلاَ مُـحَـقَّـقـــاً وَرَدَ أَوْ مُـسَـــــهَّـلاَ»

هذا الباب أعظم أبواب هذا النظم تنويعا ، وأكثرها تأصيلا[1] وتفريعا ، وأدقها تعليلا وتوجيها ، وأحوجها إلى فهم ثاقب[2] ، يبرزها للعيان[3] ويبديها ، ولذلك زلت فيه الأقدام ، وكثرت فيه الأوهام ، وتحيرت فيه العقول ، من الأعلام الأئمة[4] الفحول[5] .

وقد اختصره الناظم -رحمه الله- غاية الاختصار ، ومع[6] ذلك فقد أتى بالمهم ،

---

(١) في ح : تأصلا .

(٢) الثاقب : المضيء ، والمراد هنا قوة الفهم وشدة الإدراك .

(٣) في هـ : للأعيان .

(٤) في ح : أعلام أئمة .

(٥) وفي هذا المعنى يقول الإمام الشاطبي في الحرز (٢٣) :

«وفي الهــمــز أنحـاء وعنـد نحـاتــه يضـــئ سـناه كلمــا اسـود أليـــلا»

وقال أبو عبدالله القيسي :

«مهما ابتدأت الهمز نفسي تقشعــر ومــن دخـولي فــي علومــه تفــر

لكـــــن بعــون اللـه أسـتعــــين إذ كـان مــن أسمـائـه المعـيــن»

وقال الحسن بن بري : «والهمز في النطق به تكلف . . .» .

حلة الأعيان للرجراجي ١٢ ، النجوم الطوالع للمارغني ص ٦٥ .

(٦) ناقصة من : هـ .

مما عند أهل الإكثار ، فلم[1] يترك مما ذكروه إلا ما لا معول عليه ، أو ما لا تمس الحاجة إليه ، ونحن -إن شاء الله- نبيِّن بحسب الاستطاعة من كلامه المقصود ، معتمدين في ذلك على ما عند أبي عمرو وأبي داود ، إذ هما في هذا الشأن أعظم قدوة ، وعليهما اعتماد[2] من بعدهما وبهما الأسوة ، إلا ما لا بد منه مما ذكر غيرهما ، مما نراه تتميما[3] لما عندهما ، وكل ما خالف ما لهما في ذلك من الأغراض ، فهو جدير[4] بالإنكار والإعراض وإن وقع لهما[5] الوهم في التافه[6] القليل ، فمن[7] عدت سقطاته فهو النبيل[8] .

وقوله : «في الهمز» هو على حذف مضافين أي في بيان أحكام الهمز[9] ، والمراد

---

(١) في هـ ، ح : ولم .

(٢) في ح : اعتمدا .

(٣) في ح : نراه تنبيها .

(٤) في هـ ، ح : «فجدير» بسقوط «هو» .

(٥) في ح : «منهما» .

(٦) في ح : التأفه .

(٧) في ح : «ممن» .

(٨) قال الزياتي : «هذا كلام صار كالمثال ، وإياه قصد القائل :

«إذا كنت في كل الأمور معاتبا ... خليلك لم تلق الذي لا تعاتبه

وإن كنت لم تشرب مرارا على الظما ... ظمئت وأي الناس تصفو مشاربه

فعش خاليا أو صل أخاك فإنه ... مقارف ذنب مرة ومجانبه

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ... كفى المرء نبلا أن تعد معايبه»

حواشي الزياتي ١٤ .

(٩) وحقيقة الهمز لغة : «الدفع بسرعة ، تقول العرب همزت الفرس أهمزه همزا ، إذا دفعته بسرعة ، وسميت الهمزة بالهمزة ؛ لأن الصوت يندفع بالنطق بها ، ويحتاج إلى جهد . ويطلق ويراد به المصدر . فيقال : «همزت الحرف أهمزه همزا ، أو يراد به جمع همزة ، تقول في =

بالأحكام هو ما يذكره في الباب ، من هيئة الهمزة[1] هل هي نقطة أو عين؟ ولونها هل هي صفراء أو حمراء؟ . وموضعها إن لم تكن لها صورة ، وامتحانها ، ومحلها من صورتها إن كانت ، ولوازم تغييرها[2] من مد وغيره . وقوله : «وكيف جعلا» من باب عطف الخاص على العام ، إذ هو داخل في الأحكام ؛ لأنه محتمل[3] لهيئة الهمزة[4] وللونها ، وكرره[5] وإن كان داخلا فيما قبله ، اعتناء به لكثرته بالنسبة إلى غيره من أحكام الباب . و«كيف» الظاهر هنا أنها معطوفة[6] على الهمز ؛ نظرا إلى المعنى لا إلى اللفظ[7] .

ووقع[8] في بعض تراجم البخاري قريب من هذا . حيث يقول : «باب كيف كان

= المفرد : همزة ، وتقول في الجمع : همز بإسقاط التاء ، وهو اسم جنس الذي بينه وبين مفرده سقوط التاء مثل : «تمرة ، وتمر» . وقال أبو عمر في المنبهة :

«والهمز جمع وهو أيضا مصدر ... وبابه التحقيق وهو الأكثر

في مذهب القراء في المعمول ... من الرواية وفي المنقول»

نقله الرجراجي في الحلة ١١٣ .

(١) في أ ، ح : «الهمز» وما أثبت من : هـ .

(٢) في ح : تغيرها .

(٣) في ح : يحتمل .

(٤) في ح : لهيئتها .

(٥) وقال بعضهم لا تكرار في الترجمة ؛ لأن مضمون الترجمة شيئان : القول في الهمز ، أي في مواضع الهمز . وكيف جعلا ، أي وفي كيفيات الهمز . انظر : حلة الأعيان ١١٤ .

(٦) قال في الطرر : «الواو زائدة ، إذ لم يتعرض إلا لبيان كيفية جعله على حد ما في ﴿وفتحت أبوابها﴾ ، ﴿وتله للجبين﴾ على قول في ذلك» . طرر على مورد الظمآن ٢٥٣ ، حواشي الزياتي ١٤ ، البحر المحيط ٤٤٣/٧ .

(٧) بيانه أن لفظ «كيف» استفهام ، ولا يحسن هنا ، إذ لا معنى له في هذا المقام ، والمعنى الذي نظر إليه أن المراد الكيفية ، أي في الهمز وكيفية جعله . حواشي الزياتي ١٤ ، والمنجرة ٧ .

(٨) في هـ : «وقد يقع» . وفي ح : «وقد وقع» .

كـذا»[١] ومـا أظـن أن يـوجـد في كـلام العرب مثل ذلك وقد خرجه بعض الشيوخ على ما قاله [بعض][٢] النحاة في نحو: «علمت أزيد عندك أم عمرو» من كونه غلب فيه جانب المعنى على جانب اللفظ، أو أنه[٣] على حذف مضاف أي جواب هذا الكلام، وفيما قاله نظر؛ لأن ذلك لم يرد عن العرب إلا في عوامل مخصوصة، وهي التي تعلق عن العمل فقط. والله أعلم.

و«محققا» و«مسهلا» حالان من فاعل «ورد»، ومراده بالتسهيل التخفيف على أي وجه كان، لا بين بين[٤]. قال رحمه الله:

«فضبط ما حقق بالصفراء نقط وما سهل بالحمراء»

أشار [الناظم][٥] هنا إلى حكمين من أحكام الهمزة: أحدهما هيئة الهمزة المحققة والمسهلة، فذكر أن هيئتهما واحدة وأنها[٦] نقط، يعني مدورا، كنقط الإعجام في

(١) أشار بهذا إلى قول الإمام البخاري: «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ». انظر: فتح الباري لابن حجر ٨/١.
والتقدير: باب كيفية بدء الوحي، وهنا يكون التقدير: القول في الهمز وكيفية جعله.

(٢) الزيادة من: هـ، ح.

(٣) في ح: وأنه.

(٤) قال الزياتي: «أي التخفيف على أي وجه كان شامل بين بين وغيره، وظاهر عبارته إذا وقف معه، يوهم إخراج بين بين مما قبله، وليس كذلك. ولكن كلام أئمة الرسم مبني في الغالب على قاعدة الأقدمين من أنه إذا فهمت المعاني، فلا مشاحة في الألفاظ، والعبرة بفهم الأذهان السليمة. حواشي الزياتي ١٥.

(٥) الزيادة من: ح.

(٦) أي الهيئة، وفي هـ، ح: «أنهما».



الصورة[١] ، وإنما جعل نقاط المصاحف هيئة الهمزة نقطة كنقط الحركة ؛ لأنهم رأوها في الغالب مفتقرة إلى صورة ، فصارت كالحركات التي لا تفارق الحروف[٢] . وسيذكر[٣] بعد هذا أنها تكتب عينا أيضا[٤] .

والحكم الآخر لونها ، فأشار إلى أنها إن كانت محققة في اللفظ ، فهي في الخط صفراء اللون ، سواء كانت أولا نحو : ﴿أَنَا﴾[٥] أووسطا نحو : ﴿سَأَلُوا﴾[٦] أو آخرا نحو : ﴿بَدَأَ﴾[٧] ، وسواء[٨] كانت صورتها ألفا كما مثلنا ، أو ياء نحو :

---

(١) لا في اللون والقدر ، أما اللون فنوعه الناظم باعتبار التحقيق وعدمه ، وأما القدر فلم يتكلم عليه . والذي عندهم أنه أكبر من نقط الإعجام ؛ لأنه يدل على حرف ، بل كاد أن يكون هو الحرف نفسه . قال ميمون الفخار : «لأنها في زنة المحققة» . حواشي المنجرة ٨ ، الدرة الجلية ١٧ .

(٢) ولذلك استعار الناظم الضبط للذات تشبيها لها به ، والجامع اختراع شيء في المصحف ، لم يكن بحسب الوضع الأول . حواشي المنجرة ٨ .
وقال ابن درستويه : «اعلم أن الهمزة حرف لا صورة له في الخط ، وإنما تكتب على صورة حروف اللين ؛ لأن في النطق بالهمزة مشقة ، فهي تلين في اللفظ فينحى بها نحو حروف اللين ، وتبدل وتحذف فصارت كأنها منها ، وكتبت بصورها ، إذ لم تكن له صورة . كتاب الكُتَّاب ص ٢٤ .

(٣) في ح : «وسنذكر» .

(٤) وقد استحب أبو داود لمن نقط بالمطول أن يجعل الهمزة عينا ، ولمن نقط بالمدور أن يجعلها نقطا . أصول الضبط ١٥٢ ، طرر على مورد الظمآن ورقة ٢٥٣ . وسيأتي في ص ١٨٧ .

(٥) من الآية ٢٥٧ سورة البقرة .

(٦) من الآية ١٥٢ سورة النساء .

(٧) من الآية ١٩ سورة العنكبوت .

(٨) في هـ : سواء .



﴿ يُبْدِئُ ﴾[1] أو واوا نحو: ﴿ يَعْبَؤُاْ ﴾[2] وسواء كانت مصورة نحو ما تقدم، أو غير مصورة نحو: ﴿ ءَاتِيَةٌ[3]، وَالْأَفْئِدَةَ[4]، مِلْءُ[5] ﴾ وسواء كانت متحركة كما تقدم، أو ساكنة نحو: ﴿ الرُّءْيَا[6]، وَرِءْيًا[7]، سُؤْلَكَ[8]، نَبِّئْ[9] ﴾ وسواء كانت مفردة كما تقدم، أو مجتمعة مع غيرها، نحو: ﴿ ءَأَسْجُدُ[10]، ءَأَٰلِهَتُنَا ﴾ [في الزخرف][11]، و﴿ شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾[12].

وأشار بقوله: «وما سهل بالحمراء» إلى أنها إن كانت مخففة[13] في اللفظ، فهي في الخط حمراء اللون، وظاهره يقتضي العموم كالذي قبله، لكن المصنف يخصصه بعد هذا بالتسهيل بين بين والبدل[14] حرفا محركا، فلا يدخل فيه المخفف بالإسقاط ولا بالنقل ولا بالبدل حرفا ساكنا. فإن قلت: هلا عكسوا فجعلوا المحققة حمراء، إذ الحمرة أقرب إلى السواد من الصفرة.

---

(١) من الآية ١٣ سورة البروج.

(٢) ٧٧ سورة الفرقان.

(٣) من الآية ١٤ سورة طه.

(٤) من الآية ٧٨ سورة النحل.

(٥) من الآية ٩٠ سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٦٠ سورة الإسراء.

(٧) من الآية ٧٤ سورة مريم. وناقصة من: ح.

(٨) من الآية ٣٥ سورة طه.

(٩) من الآية ٤٩ سورة الحجر.

(١٠) من الآية ٦١ الإسراء.

(١١) من الآية ٥٨ سورة الزخرف. والزيادة من: هـ، ح.

(١٢) من الآية ٢٢ سورة عبس.

(١٣) في هـ: محققة بالقاف. وهو تصحيف ظاهر.

(١٤) في ح: والمبدل.

قلت : لـمـا كانت علامة ما خرج عن أصله كالتنوين والـمحذوف ، والـمقلوب عندهم بـالـحـمـرة ، وعـلامـة مـا طرأ عليـه مـعنى لم يكن له بالأصـالة كـالشـد والإشـبـاع ، والإشـمام ونحوه بالحمرة أيضا ، وكان في المغير المعنيان ، جعلوه بالحمرة طردا للباب ثم اختاروا من بقية الألوان للمحقق[1] الصفرة ، إذ هي أشرفها ، حسبما أخبر الله تعالى به من : أنها ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾[2] وحسب ما ذكر[3] الـمفسرون هنالك[4] . والله أعـلـم .

وقولـه : «فـضـبـط» الفاء جواب شرط محذوف ، تقديره : «إن تسأل عن ضبط الهمز» . و«ضبط» مبتدأ وخبره «نقط» . و«بالصفراء» هو في الأصل نعت لـ «نقط» ، لكنه لما قدم عليه رجع حالا . و«ما سهل» مبتدأ على حذف مضاف أي وضبط ما سهل ، وخبره محذوف ، تقديره : نقط ، وحذف لدلالة ما تقدم عليه[5] . و«بالحمراء» نعت لهذا المحذوف[6] .

تـنـبـيـــــه :

لم يذكـر الناظم حكم حركـة الهـمزة ، والـذي عندهم[7] أن المحـقـقة تحرك ، إذ هي كسائر[8] الحـروف ، وأمـا المخـفـفة فـإن سـهلت بين بين ، فـلا تحرك إذ حـركـتـهـا غـيـر

---

(١) ناقصة من : هـ .

(٢) من الآية ٦٨ سورة البقرة .

(٣) في هـ ، ح : ما ذكره .

(٤) قال أبو حيان : «وجمهور المفسرين يشيرون إلى أن الصفرة من الألوان السارة» . البحر المحيط ٢٥٣/١ ، والقرطبي في الجامع ٤٥١/١ ، وحواشي الزياتي ١٥ .

(٥) ساقطة من : هـ .

(٦) قال ابن مالك :

«ومـا من المنعـوت والنعت عُـقِل يجـوز حـذفـه وفي النعت يقل»

شرح ابن عقيل ٢٠٥/٣ ، وحواشي المنجرة ٨ ، والزياتي ١٥ .

(٧) في هـ : عندي .

(٨) في ح : «من سائر» .



خالصة(١) ، إلا ما وقع لهم(٢) في ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾(٣) ، وباب ﴿ أَئِفْكًا ﴾(٤) على غير المختار(٥) . وكذلك لا تحرك المبدلة حرف مد ، وأما المبدلة حرفا متحركا(٦) ، فإنها تحرك كالمحققة(٧) . قـــال :

---

(١) قال المنجرة : اتباعا لأهل الكوفة ، وهو الظاهر وبه العمل . حواشي المنجرة ٨ .

(٢) ناقصة من : هـ .

(٣) من الآية ١٥ آل عمران .

(٤) من الآية ٨٦ الصافات .

(٥) قال المنجرة : بل مختار جيد . وقال المارغني : «ولا فرق في عدم تحريكها بين ﴿أؤنبئكم﴾ ، وباب ﴿أئفكا﴾ ، وغيرهما على المختار المعمول به» . دليل الحيران ص ٣٥٤ ، ونقله الشيخ الضباع في سمير الطالبين ١٥٢ ، وانظر : إرشاد الطالبين : د . محيسن ٢٥ ، السبيل لأبي زيت حار ٣١ ، وهو مذهب التجيبي ، وسيذكره التنسي قريبا ص ١٦٣ .

(٦) في هـ ، ح : محركا .

(٧) نقل فيه الخلاف المارغني وتبعه الشيخ الضباع والدكتور محيسن والشيخ أبو زيت حار ، ومثاله ﴿لِيَلاَّ ﴾ ، فقيل : تحرك كالمحققة . وقيل : لا تحرك ، والعمل على التحريك . وإضراب الإمام التنسي عن هذا الخلاف يدل عنده على ضعفه واختياره التحريك ؛ لأن ما أبدل حرفا محركا فإبقاء حركة الهمزة فيه صير الهمزة باقية .

ونظم بعضهم :

«وكل مبدل محرك فضع ... تحريكه من غير تفصيل تطع

ولا تضع على المسهل سوى ... نقط العلامة على الذي روى

إمامنا التنسي في طرازه ... فاشحذ قريحتك في امتيازه»

انظر : المصحف برواية ورش ط الجزائر ، تقييد إصلاحات ابن جابر على مورد الظمآن . وذكر الزياتي الخلاف فيه عن شيوخه ، وأخذ بعدم الحركة ، ثم قال : «والذي أرى الآن ما قاله التنسي» . حواشي الزياتي ١٥ .



«وَذَا الَّذِي ذَكَـرْتُ فِـي الْمُـسَـهَّـلِ سُـــــهِّـلَ بَينَ بَينَ أَوْ بالْبَــدَلِ
إِذَا تَحَـــرَّكَ فَــفِي مُـــؤَجَّـــلا وَبَابِهِ مِنْ فَــوْقِــهِ إِنْ أُبْــدِلاَ
وَهَكَذَا بِأَلِـفٍ مِــنْ لأَهَــــبْ لِمَنْ إِلى الْيَــاءِ قِــرَاءَةً ذَهَبْ»

لما قدم أن ضبط الهمز المسهل نقط بالحمراء ، وكان مراده بالمسهل المخفف على ما قدمناه[1] واقتضى لفظه العموم ، أشار هنا إلى تخصيص ذلك العموم .

فقال : إن ما ذكرته من المسهل خاص بما سهل[2] بين بين ، وبما أبدل حرفا محركا . أما تسهيل بين بين فجعلت علامته نقطة ، تشبيها له بالهمزة المحققة ، لما فيه من بعض الهمزة ، إذ هي تسهل[3] ، بينها وبين حرف شكلها . وأما ما أبدل حرفا محركا ، فلبقاء حركة الهمزة فيه ، فصارت كأنها باقية بخلاف ما أبدل حرف مد ، فإن الهمزة ذهبت فيه ، وذهبت حركتها ، وهذا الذي جيء به حرف أجنبي .

ولم يمثل الناظم لما حقق لظهوره واطراده ، وعدم توهم المخالفة فيه ، كما لم يمثل أيضا لما سهل بين بين ، لوجود بعض الهمزة فيه ، فصار كالمحقق .

ولما كان المبدل حرفا محركا ، قد يتفق خطه ولفظه ، وقد يختلفان ، خاف الناظم أن يتوهم[4] المخالفة بينهما في الحكم ، فلذلك مثل البدل بما يوافق وبما يخالف[5] ، تنبيها على ألا فرق[6] بينهما[7] .

---

(١) في هـ ، ح : ما قدمنا .

(٢) في ح : يسهل .

(٣) في هـ : تسهيل .

(٤) في ح ، هـ : تتوهم .

(٥) في الأصل : «وبما خالف» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٦) في ح : الفرق ، وهو تصحيف .

(٧) مثال ما اتفق خطه ولفظه : «مؤخرا» وبابه . ومثال ما اختلف خطه ولفظه : «لأهب» وبابه .

وقوله : «سهل بين بين» يشمل مواضع :

منهـــا : ﴿ أَرَأَيْتَ [١] ، هَٰأَنتُمْ [٢] ﴾ وباب ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٣] لقـــالون[٤] وإحدى[٥] الروايتين عـن ورش[٦] ، وباب ﴿ءَآللَّهُ﴾ على الشاذ[٧] فإنك تجعل في

(١) من الآية ٤٣ الفرقان ، ويشترط أن يكون مقرونا بهمزة الاستفهام ، وتاء المخاطب . وسهل الهمزة الثانية المدنيان ، ولورش إبدالها ألفا مع المد المشبع للساكنين ، وحذفها الكسائي ، والباقون بإثباتها محققة على الأصل . الإتحاف ٢٠٨ ، التيسير ١٠٢ .

(٢) من الآية ٦٥ آل عمران ، ومذاهب القراء فيه :

* قرأ قالون وأبو عمرو وأبو جعفر بألف بعد الهاء ، وهمزة مسهلة بين بين مع المد والقصر ، وأبو جعفر له القصر .

* وقرأ ورش بهمزة مسهلة من غير ألف ، وله إبدال الهمزة ألفا مع المد ، وله إثبات الألف كقالون مع المد المشبع ، وله القصر في هذا من طريق الأزرق .

وللأصبهاني وجهان : الأول : مثل الأول للأزرق ، والثاني : إثبات الألف كقالون ، مع المد والقصر ، والكل مع التسهيل .

* قرأ قنبل بتحقيق الهمزة مع حذف الألف على وزن : فعلتم ، من طريق ابن مجاهد .

* وقرأ قنبل أيضا بهمزة محققة ، وألف بعد الهاء من طريق ابن شنبوذ ، والبزي ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف . الإتحاف ١٧٦ ، التيسير ٨٨ ، النشر ٢/٤٠٠ .

(٣) من الآية ٥ البقرة .

(٤) بتسهيل الثانية وإدخال ألف ، ويوافقه أبو عمرو وهشام وأبو جعفر ، ويوافقه من غير إدخال ورش وابن كثير ورويس ، ولورش إبدالها ألفا خالصة مع المد . وقرأ ابن ذكوان ، وهشام ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وروح ، وخلف ، بتحقيق الهمزتين بلا إدخال ، ولهشام تحقيقهما وإدخال ألف . الإتحاف ١٢٨ ، النشر ١/٣٦٣ ، التيسير ٣١ .

(٥) في الأصل «أحد» والمثبت من «هـ» ، «ح» .

(٦) في ح : «لورش» . والأخرى الإبدال كما ذكر .

(٧) من الآية ٥٩ النمل . وليس شاذا ، وهو مروي للجميع كما في الحرز . قال المنجرة : غير أن المغاربة لا يقرؤون به . حواشي المنجرة ٨ ، حرز الأماني للشاطبي : ١٨ . وسيأتي في ص ٢٢٣ .



رأس[1] الألـف نقطـة حمـراء دلالة على التسهيل بين بين، هكذا: ﴿ هَٰأَنتُمْ ﴾، [﴿أَرَأَيْتَ﴾][2] وهذا إن أثبت[3] ألف ﴿أَرَأَيْتَ﴾. وأما إن حذفتـها[4]، فهل تلحق، وتجعل[5] النقطة عليها، أو يكتفى بالنقطة؟. لا نص فيه، والظاهر جواز الوجهين[6] كما في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا جعلنا المصورة هي الأولى، وسهلت الثانية، على ما يؤخذ من كلام الناظم بعد هذا[7].

ومنها: باب ﴿أَءِلَٰهٌ﴾[8] وباب ﴿أَءُنزِلَ﴾[9] مما صورت فيه إحدى الهمزتين فقط، فإن نقطه على المختار عند الناظم أن تجعل الصفراء في رأس الألف، والحمراء في السطر بعدها علامة للتسهيل، هكذا: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾، ﴿أَءُنزِلَ﴾، وسيأتي للناظم فيه غير هذا الوجه[10].

---

(١) في هـ: على رأس.

(٢) الزيادة من ح، هـ.

(٣) في هـ: أثبتت.

(٤) في ح، هـ: حذفت.

(٥) في ح: يجعل.

(٦) قال المارغني: «ألحقت، وجعلت النقطة في رأسها على ما جرى به العمل»، وتبعه الشيخ الضباع وأبو زيت حار. دليل الحيران ٣٥٥، سمير الطالبين ١٥٣، السبيل ٣٢.

(٧) أي من قوله: «وكل ما من همزتين وردا»، سيأتي في ص: ١٨٨.

(٨) من الآية ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦ النمل. وسهل الثانية مع الفصل قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ومن غير فصل، ورش، وابن كثير، ورويس، وحققها هشام مع الفصل وعدمه كالباقين. الإتحاف ٣٣٨، النشر ١/ ٣٧٠، التيسير ٣٢.

(٩) من الآية ٧سورة ص. وسهل الثانية مع الادخال قالون، وأبو عمرو، بخلف عنهما، وأبو جعفر، وبلا إدخال ورش، وابن كثير، ورويس. ولهشام ثلاثة أوجه: الأول: كقالون، والثاني التحقيق مع الإدخال، والثالث: التحقيق بلا إدخال، وهي قراءة الباقين. الإتحاف ٣٧١، البدور الزاهرة ٢٦٩، النشر ١/ ٣٧٤، التيسير ٣٢.

(١٠) يأتي له في قوله:

«فقيل صورة للأولى منهما وقيل بل هي إلى ثانيهما»

في ص: ١٨٨.

ومنها[(١)] : ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾[(٢)] [وباب][(٣)] ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾[(٤)] ، وكذلك باب ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[(٥)] عند الأقلين[(٦)] ، وكذلك المتفقتان من كلمتين عند من يسهل لورش . الحكم أن تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة ، هكذا : ﴿جَآءَ امَّةً﴾ ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ و ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ و ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ .

ومنها : ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[(٧)] ، وباب ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾[(٨)] عند قالون ، الحكم أن

---

(١) في الأصل : «ومنه» ، والأنسب ما في هـ ، ح .

(٢) من الآية ٤٤ المؤمنون . وسهل الهمزة الثانية كالواو نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ورويس ، وحققها الباقون . التيسير ٣٤ ، الإتحاف ٣١٩ .

(٣) الزيادة من : ح ، هـ . وهو الأنسب ليدخل فيه غيره .

(٤) من الآية ٥٨ يوسف . وسهل الثانية كالياء المدنيان ، والمكي ، والبصري ، ورويس ، وحققها الباقون . الإتحاف ٢٦٦ ، التيسير ٣٣ .

(٥) من الآية ١٤١ البقرة . وسهل الثانية المدنيان ، والمكي ، والبصري ، ورويس ، ولهم أيضا إبدالها واواً خالصة مكسورة ، والباقون بتحقيقهما . الإتحاف ١٤٩ .

(٦) لأن مذهب الجمهور فيها الإبدال ، ومذهب الأقلين فيها التسهيل . قال ابن الجزري عن الإبدال : «وهو مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديما» ، وقال في التسهيل : «وهو مذهب أئمة النحو وجمهور القراء حديثا» . النشر ٣٨٨/١ ، الإتحاف ١٤٩ . وإلى ذلك أشار الشاطبي :

«وعن أكثر القراء تبدل واوها»

(٧) من الآية ٣١ الأحقاف . سهل الأولى قالون والبزي مع المد والقصر ، وسهل الثانية كالواو ورش وقنبل وأبو جعفر ورويس بخلفه ، وللأزرق أيضا إبدالها واوا ، وهو الثاني لقنبل ، والثالث له إسقاط الأولى مع المد والقصر ، وبه قرأ أبو عمرو ورويس في وجهه الثاني ، والباقون بتحقيقهما . الإتحاف ٣٩٢ .

(٨) من الآية ٣٣ النور . قرأ قالون والبزي بتسهيل الأولى مع المد والقصر ، وقرأ البصري بإسقاط الأولى مع القصر والمد ، وقرأ ورش وقنبل وأبو جعفر ورويس بتسهيل الثانية ، ولقنبل إبدالها أيضا حرف مد مع الإشباع ، وكذلك ورش مع الإشباع والقصر ، وله إبدالها ياء مكسورة . الإتحاف ٣٢٤ .



تجعل نقطة حمراء في موضع الهمزة الأولى ، دلالة على التسهيل هكذا : ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ، ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾ وسيأتي للناظم فيه[1] غير هذا الوجه[2] .

تنبيه :

إطلاقه فيما سهل بين بين يقتضي دخول ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[3] ، وباب ﴿أَئِفۡكًا﴾[4] و﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾[5] مما للهمزة المسهلة فيه صورة فيكون حكمها[6] : جعل[7] نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل[8] ، وذلك فوق الواو ، وتحت الياء هكذا : ﴿أَؤُنَبِّئُكُم ، أَئِفۡكًا ، ٱلَّٰٓـِٔي﴾ وهذا الوجه حسن ، وهو الذي يعطيه القياس ، غير أن القدماء لم يقولوه في هذا الموضع[9] ، وإنما ذكروا في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ و﴿أَئِفۡكًا﴾ وجهين :

أحدهما : جعل دارة على الياء[10] والواو ، وجعل نقطة تحت الياء ، وأمام الواو .

والثاني : تعرية الواو والياء من الدارة والنقطة ، وزاد[11] التجيبي : الاجتزاء

(١) في هـ : تقديم وتأخير : «فيه للناظم» .

(٢) في قوله : «وإن تشأ صورت همزا أولا» ، سيأتي في ص : ١٧٣ .

(٣) من الآية ١٥ آل عمران .

(٤) من الآية ٨٦ الصافات .

(٥) من الآية ٤ الأحزاب . وتقدم مذاهب القراء في قراءتها . والمثال ساقط من : ح .

(٦) في ح : حكما .

(٧) في ح : يجعل .

(٨) في ح : التسهيل .

(٩) في ح : في هذه المواضع .

(١٠) في هـ : تقديم وتأخير .

(١١) في ح : وأجاز .

بالنقطة[١] عن[٢] الدارة ، وهذا الوجه هو مقتضى كلام الناظم ، غير أنه يجعل النقطة علامة للحركة ، لا كما عند الناظم . أنها علامة الهمزة المسهلة ، وذكروا[٣] في ﴿أَلَّتِي﴾ وجهين :

أحدهما : كالأول في ﴿أَيِفْكًا﴾[٤] ، والآخر : الاقتصار على الدارة ، وسيأتي الكلام على الجميع مستوفى إن شاء الله .

وقوله : «أو بالبدل إذا تحرك» يشمل مواضع :

منها : ﴿لِئَلَّا﴾[٥] و﴿لِأَهَبَ﴾[٦] ، وباب ﴿مُؤَجَّلًا﴾[٧] . فالحكم فيها جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة من الصورة دلالة على إبدالها حرفا محركا ، هكذا : ﴿لِأَهَبَ ، لِئَلَّا ، مُؤَجَّلًا﴾ كما أشار إليه الناظم .

ومنها : باب ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[٨] ، وباب ﴿يَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾[٩] .

(١) في ح : بالنقط .

(٢) في ح : على .

(٣) في ح : وذكر .

(٤) وهو جعل دارة على الياء علامة لتسهيلها ، وتجعل نقطة حمراء تحت الياء علامة لحركتها .

(٥) من الآية ١٤٩ البقرة ، وتكررت في النساء والحديد . قرأها ورش بإبدال الهمزة ياء خالصة مفتوحة ، والباقون بالتحقيق . الإتحاف ١٥٠ .

(٦) من الآية ١٨ مريم . قرأها قالون بخلف عنه ، وورش ، وأبو عمرو ، ويعقوب بالياء بعد اللام ، والباقون بالهمز . الإتحاف ٢٩٨ .

(٧) من الآية ١٤٥ آل عمران . أبدل الهمزة واوا مفتوحة ورش وأبو جعفر ، والباقون بالتحقيق . الإتحاف ١٧٩ .

(٨) من الآية ٧٦ يوسف . وأبدل الثانية ياء مفتوحة نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ورويس ، وحققها الباقون . الإتحاف ٢٦٦ .

(٩) من الآية ٤٤ هود . وقرأ بإبدال الثانية واوا مفتوحة نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ورويس ، والباقون بالتحقيق . الإتحاف ٢٥٦ .



فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة ، دلالة على البدل .

ومنهـــا : باب ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[1] عند الجمهور[2] ، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[3] ، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾[4] عند من يبدلها[5] ياء مكسورة[6] . فالحكم جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المبدلة دلالة على البدل ، وأخرج بقوله : «إذا تحرك» مواضع :

منهـــا : ﴿أَرَءَيْتَ ، هَٰٓأَنتُمْ﴾ وباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وباب ﴿ءَآللَّهُ﴾ عند من يقرؤها كلها بإبدال الهمزة حرف مد ، فإن الهمزة المبدلة حرف مد لا تجعل[7] في موضعها نقطة[8] .

ومنهـــا : أخرى الهمزتين المتفقتين في كلمتين في مشهور قراءة ورش ، لا تجعل في موضع الهمزة المبدلة حرف مد [نقطة ، وما ذكرناه من عدم جعل النقطة في

---

(١) تقدم مذاهب القراء فيها .

(٢) وهو إبدالها واوا محضة ، قال ابن بري : فمذهب الأخفش والقراء إبدالها واوا لدى الأداء . حواشي الزياتي ١٦ .

(٣) من الآية ٣٠ البقرة .

(٤) من الآية ٣٣ النور .

(٥) في ح : يبدلهما ، وهو تصحيف .

(٦) وهو وجه ثالث لورش يبدلها ياء مكسورة خالصة . التيسير ٣٣ ، الإتحاف ١٣٢ ، ٣٢٤ ، النشر ٣٨٥ ، وإلى ذلك أشار الشاطبي في حرز الأماني (١٧) :

«وفي هؤلاء إن والبغا إن لورشهم ... بياء خفيف الكسر بعضهم تلا»

(٧) في هـ : لا يجعل .

(٨) قال الشيخ أبو زيت حار : «فضبطه ترك النقطة في موضع كل تلك الهمزات ، لأنها بالإبدال صارت أجنبية عن باب الهمز» . السبيل ص ٣٥ ، حلة الأعيان ورقة ١١٨ . وقال الدكتور محيسن : «تحذف الهمزة وحركتها ، وتوضع مطة موضع الهمزة» الإرشاد ٢٥ .

موضع الهمزة المبدلة حرف مد][1] في هذا الموضع ، والذي قبله[2] لم يرد عن الداني وأبي داود ، وإنما ذكره التجيبي ، وكلامه عند المحققين تتميم لكلام[3] الشيخين ، لا مخالف[4] لهما .

ومنها : عند بعضهم الهمزة الساكنة ، إذا أبدلت نحو : ﴿ ءَامَنَ[5] ، يُؤمِنُ[6] ﴾ و﴿بِيرٍ﴾[7] وشبهه[8] .

تـنـبـيـــه :

أطلق[9] الناظم في قوله : «أو بالبدل إذا تحرك» ولابد[10] من تقييده ؛ إذ[11] ما يؤدي الإبدال فيه إلى الإدغام ، ليس[12] حكمه ذلك ، بل لا تجعل فيه

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٢) مراده «في هذا الموضع» : أخرى المتفقتين ، «وبالذي قبله» : باب «وعاء أخيه» ، وباب «يسماء أقلعي» .

(٣) مصحفة في هـ : «لكام» .

(٤) في ح : لا مخالفا .

(٥) من الآية ٢٨٤ البقرة ، وساقطة من : ح .

(٦) من الآية ٨٣ النمل ، وفي هـ : يؤمنون .

(٧) من الآية ٤٣ الحج ، وفي ح : و «بيس» . وكلاهما يحصل به المقصود ويتم به المثال .

(٨) لم يجعلوا لها نقطة حملا لها على ما لا أصل له في الهمز ؛ لأنها صارت بإبدالها حرفا ساكنا بمنزلة الحرف الساكن الأصلي ، نحو : قيل ، وقال ، وقولوا . حلة الأعيان ١١٨ .

(٩) في هـ :إطلاق .

(١٠) في هـ : لابد .

(١١) في هـ : إذا .

(١٢) في ح : وليس .



نقطة أصلا ، وذلك ﴿ أَلنَّسِيُّ ﴾[١] لورش ، و﴿ اَلنَّبِيِّ ﴾[٢] في حرفي الأحزاب لقالون[٣] ، و﴿ بِالسُّوٓءِ إِلَّا ﴾[٤] على قول عنده[٥] ، وهذا وإن لم ينصوا عليه ، فهو مأخوذ مما لهم في ضبط ﴿ اَلنَّبِيِّـٔنَ ﴾[٦]على قراءة التشديد ، إذ لم يذكر أحد فيه[٧] جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء[٨] . والله أعلم .

وقوله : «ففي مؤجلا» إلى آخره ، أتى به تمثيلا وزيادة في البيان ، إذ هو مندرج في قوله : «أو بالبدل إذا تحرك» ، ولما كان جعل النقطة فيما بقي فيه بعض الهمزة ، وسهل بين بين مناسبا ؛ لقربه من

---

(١) من الآية ٣٧ التوبة . قرأها ورش ، وأبو جعفر بإبدال الهمزة ياء ، وإدغام الياء قبلها فيها ، فيصير اللفظ بياء مشددة ، والباقون بالهمز . النشر ١/٤٠٥ ، الإتحاف ٢٤٢ .

(٢) في أ : «للنبى» ، وما أثبت من : ح ، هـ ليشمل الموضعين .

(٣) من الآية ٥٠ ، ٥٣ سورة الأحزاب . قرأهما قالون في الوصل بإبدال الهمزة ياء مشددة كالجماعة ، وورش بالهمز في الحالين . الإتحاف ٣٥٦ .

(٤) من الآية ٥٣ يوسف .

(٥) وهو الذي عليه الجمهور ، إبدالها واوا مكسورة ، وإدغام التي قبلها فيها ، وقال في النشر : «وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس واحترز من القول الآخر ، وهو تسهيلها كالياء ، ووافقه البزي . الإتحاف ٢٦٥ . قال الشاطبي في الحرز (١٧) :

«وبالسوء إلا أبدلا ثم أدغما وفيه خلاف عنهما ليس مقفلا»

(٦) وهي قراءة غير نافع . الإتحاف ١٣٨ .

(٧) في ح : تقديم وتأخير .

(٨) واعترضه الشيخ ابن عاشر ، وقال : «القياس على مقتضى قول الناظم :

«وذا الذي ذكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل»

إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر» .

قال المارغني : «والذي جرى به العمل عدم وضع النقطة في «النبى» معا وفي «بالسوالا» على وجه الإبدال لقالون ، كالنسىء لورش» . دليل الحيران ٣٥٧ .



المحققه التي تجعل النقطة دلالة عليها ، لم يحتج إلى تمثيله ، بخلاف البدل .

ثم إن البدل لما كان ينوع[(١)] إلى ما وافقت صورته تلاوته ، وإلى ما كانت صورته تخالف تلاوته ، احتاج إلى تنويع المثال ، فأتى بمثالين : أحدهما : ﴿ مُّوَجَّلًا ﴾ وبابه ، إذ[(٢)] صورته توافق تلاوته ، وأراد ببابه نحو : ﴿ مُؤَذِّنٌ[(٣)] ، لِئَلَّا [(٤)] ﴾ ، وأشار إلى النوع الثاني : وهو ما كانت صورته ، لا توافق تلاوته بقوله : «وهكذا بألف من لأهب»[(٥)] ويعني وبابه أيضا ، وذلك نحو : ﴿ يَسَمَآءُ أَقْلِعِي[(٦)] ، وِعَآءِ أَخِيهِ[(٧)] ، يَشَآءُ إِلَىٰ [(٨)] ﴾ عند الجمهور ، إذ كلها لا توافق صورته تلاوته .

وما ذكره الناظم في ﴿ لِأَهَبَ ﴾ هو الذي عند الداني[(٩)] وغيره من أئمة هذا الشأن[(١٠)] ، وذكر اللبيب وجوها أخر يجب طرحها ، منها[(١١)] : أن تجعل ياء حمراء بعد لام ألف ، إما موصولة[(١٢)] بالهاء ، وإما

(١) في هـ ، ح : يتنوع .

(٢) في هـ : إذا .

(٣) من الآية ٧٠ يوسف .

(٤) من الآية ١٥٠ البقرة .

(٥) من الآية ١٨ مريم .

(٦) من الآية ٤٤ هود . عند من يبدل الهمزة الثانية واوا خالصة .

(٧) من الآية ٧٦ يوسف . عند من يبدل الهمزة الثانية ياء خالصة .

(٨) من الآية ١٤٢ البقرة . عند من يبدل الهمزة الثانية واوا خالصة .

(٩) ذكره أبو عمرو ، وأبو داود ولم يذكرا غيره . انظر : حلة الأعيان ١٢٠ .

(١٠) قال أبو داود : «أن تجعل على الألف المظفرة ياء بالحمراء ؛ لتدل على أن الهمزة الملينة مبدلة لكسرة اللام» . أصول الضبط ١٥٣ ، الدرة الجلية للفخار ١٦ ، وهي قراءة قالون بخلف عنه ، وورش وأبي عمرو ، ويعقوب ، والباقون بالهمز . الإتحاف ٢٩٨ .

(١١) ساقطة من هـ .

(١٢) في هـ : متصلة .



مفصولة[١] . وأحسنها عنده جعل ياء حمراء في رأس الألف من «لام ألف»[٢] . وزاد غيره أن تكتب[٣] باللام متصلة بالياء بعدها[٤] موصولة بالهاء[٥] ، وهو خرق للإجماع ، إذ أجمعت[٦] المصاحف على كتبه بلام ألف[٧] .

وقوله : «وذا» مبتدأ ، و«الذي» نعت له ، وما بعده صلته[٨] ، والعائد محذوف ، و«في المسهل» خبر عن[٩] المبتدأ ، و«سهل» في محل الحال من «المسهل» ، و«بين بين» متعلق بـ «سهل» ، وكذلك «بالبدل» .

وقوله : «ففي مؤجلا» الفاء جواب شرط محذوف تقديره : إن تسأل عن بيان

---

(١) في هـ : منفصلة .

(٢) قال ابن عاشر : «وليس كذلك ، بل هذا الوجه هو الأولى حسبما قررته وهو الآتي على المختار» . فتح المنان ١٠١ .

وهذا الوجه اقتصر عليه أبو داود ، وعليه جرى العمل في نقط المصاحف . انظر : أصول الضبط ١٥٣ ، دليل الحيران ٣٥٨ . والأوجه الثلاثة ذكرها اللبيب في شرح العقيلة ٤٤ ، ونظمها ميمون الفخار في الدرة ورقة ١٧ .

(٣) في هـ ، ح : يكتب .

(٤) في هـ : بعد .

(٥) المراد بغيره : غير اللبيب ، وهو أبو عبدالله المجاصي ، ذكر هذا الوجه في شرح الدرر اللوامع ، خلافا لما نص عليه في شرح الضبط .

انظر : حلة الأعيان ١٢٠ ، شرح المجاصي على الضبط ٧٣ .

(٦) في هـ : إذا اجتمعت .

(٧) ذكر الداني بسنده عن أبي عبيد أن المصاحف كلها اجتمعت على رسم ألف بعد اللام . المقنع ٤٢ . وذكر الرجراجي في ضبطه خمسة أوجه . وجرى عمل أكثر المغاربة بما اقتصر عليه أبو داود ، وهو الوجه المستحسن عند اللبيب . حلة الأعيان ١٢٠ .

(٨) في ح ، هـ : صلة .

(٩) في هـ : من .



موضعها[١] . و«في مؤجلا» و«من فوقه» يتعلقان بـ «تجعل» محذوفة ، ويقدر مثل ذلك في البيت الأخير ، تتعلق به مجروراته[٢] . «وإن أبدل» شرط ، حذف جوابه ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، و«قراءة» تمييز . وقدمه على عامله المتصرف للضرورة ، إذ هو[٣] قليل ، ومنه قول الشاعر :

أنفساً تطيب بنيل المنى [٤]

ويحتمل أن يكون مصدرا في موضع الحال على مذهب من قاس ذلك[٥] . قال رحمه الله :

«وَالْحُكْمُ فِي أُخْرَاهُمَا كَالْحُكْمِ مِن بَعْدِ كَسْرٍ وَرَدَتْ أَوْ ضَمٍّ»

يعني أن الهمزتين ، إذا اجتمعتا في كلمتين ، وأبدلت الثانية حرفا محركا ، فإن حكمها[٦] ما تقدم في ﴿مُؤَجَّلًا﴾ و﴿لِأَهَبَ﴾ من جعل النقطة حمراء في موضع

---

(١) الواو ناقصة من : ح .

(٢) قال الزياتي : «بقي له فيه شيء من البيان ، وذلك أن الباء في «بألف» بمعنى «على» ، واللام في «لمن إلى الياء» بمعنى «عند» ، والتقدير وتجعل النقطة على الألف من «لأهب» عند من ذهب به إلى الياء في القراءة . حواشي الزياتي ١٦ .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) وعجز البيت :

«وداعي المنون ينادي جهارا»

والبيت حجة للكوفيين على جواز التقديم . ورد البيت في المغني ، ولم نقف على قائله ، وأشار إلى ذلك المحققون . مغني اللبيب لابن هشام ٦٠٣ ، وله نظائر ، يراجع الإنصاف للأنباري ٨٢٨/٢ ، وابن عقيل ٢٩٣/٢ .

(٥) قال الزياتي : «الذي يقيسه هو المبرد لا غير» . حواشي الزياتي ١٦ ، والمنجرة ٨ . وانظر : شرح المرادي في قول ابن مالك : «ومصدر منكر حالا يقع بكثرة» .

(٦) في ح : حكمهما .



الهمزة المبدلة ، وذلك إذا كانت الأولى منهما مكسورة ، نحو : ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[١] عند الجميع ، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ عند من يبدلها ياء مكسورة[٢] ، أو كانت مضمومة ، نحو : ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾[٣] عند الجميع ، ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ على مذهب[٤] الأكثرين[٥] . وصورة ذلك هكذا : ﴿وِعَآءِ أَخِيهِ ، هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُم ، يَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ، يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[٦] .

وقد[٧] قدمنا أن هذا النوع ، هو من باب ﴿لأهب﴾ ، إذ صورته لا توافق تلاوته ، فكان الأولى أن يستغني عنه بالتمثيل بـ ﴿لأهب﴾ ، لكن لما كان الهمز في ﴿لأهب﴾ مفردا ، وفي هذا الموضع مجتمعا ، خشي الناظم أن يتوهم افتراقهما[٨] في الحكم ، فأشار بهذا[٩] البيت إلى أن حكم هذه المواضع ، وحكم ما قبلها[١٠] سواء . وما ذكره الناظم هنا هو الذي اقتصر عليه الداني وأبو داود[١١] ، وأجاز[١٢] التجيبي أن

---

(١) عند من يبدلها ياء مفتوحة ، وهو نافع وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ورويس . الإتحاف ٢٦٦ .

(٢) وهو : ورش من طريق الأزرق . الإتحاف ١٣٢ ، ٣٢٤ .

(٣) عند من أبدل الهمزة الثانية واوا خالصة ، وهم المدنيان ، والمكي ، والبصري ، ورويس . الإتحاف ٢٥٦ .

(٤) في هـ : عند .

(٥) ساقطة من : ح . ومذهبهم أن تبدل واوا . وقد سبق .

(٦) في هـ : «يشاء أولى» ، وهو تصحيف .

(٧) في هـ : قد .

(٨) في ح : افتراق الحكم .

(٩) في ح : في هذا .

(١٠) والإشارة «بهذا» إلى ما كان من همزتين ، وما قبلها باب : «لأهب» .

(١١) انظر : المحكم ١١٠ ، وأصول الضبط ١٥٩ .

(١٢) في هـ : وزاد .

يجعل في موضع الهمزة[١] واو حمراء في نحو: ﴿يَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾[٢]، وياء حمراء في نحو: ﴿مِنْ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[٣]. وأنكر ذلك الداني، وقال: لا تكون للهمزة الواحدة صورتان[٤].

قلت: فعلى هذا إن لم تكن للثانية صورة، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ جاز جعل الياء في موضعها، كما في ﴿أَئِمَّةً﴾، بل أحرى[٥]، وحملنا هذا الكلام على أن مراد الناظم[٦] به الهمزتان من كلمتين؛ لأن قوله: «من بعد كسر وردت أو ضم»، يعين ذلك؛ إذ الهمزتان من كلمة لا تكون أولاهما مكسورة ولا مضمومة.

فإن قلت: من أين حملت كلامه، على ما إذا أبدلت الثانية حرفا محركا.

قلت: لاشتراطه ذلك في أصل المسألة[٧]، إذ هذا الكلام في معرض التمثيل

---

(١) الهمزة الثانية أو الهمزة من الكلمة الثانية.

(٢) في هـ: «إن كانت مضمومة» بعد قوله: «أقلعي».

(٣) في هـ: «إن كانت مكسورة» بعد قوله: «أخيه».

انظر: نص التجيبي في الحلة ورقة ١٢٧، وهو اختيار أبي داود في أصول الضبط ١٦٩.

(٤) قال الرجراجي: «هذا كله مخالف لأبي عمرو، وأبي داود؛ لأن إلحاق الواو والياء لا يكون إلا فيما حذفت صورته....» حلة الأعيان ١٢٧، وهذا مخالف لاختيار أبي داود كما تقدم، قال المارغني: «وما ذكره هنا هو الذي اقتصر عليه الشيخان وبه العمل». دليل الحيران ٣٥٩، وسمير الطالبين ١٥٥.

وما ذكره الرجراجي والمارغني من عدم إلحاق الواو والياء -كما نص عليه التجيبي- ومخالفته لأبي داود غير صواب. فقد نص أبو داود بالإلحاق كما هو معزو للتجيبي. انظر: أصول الضبط ١٦١.

(٥) أي «هؤلاء ءالهة» في جعل ياء حمراء في مكان المبدلة مما مثل به التجيبي، دون ما مثل به التنسي. قاله الزياتي في حواشيه ورقة ١٦.

(٦) ناقصة من: ح.

(٧) أي عند قوله: «أو بالبدل إذا تحرك» تقدم قريباً.

لذلك . فإن قلت : يلزم على تخصيصها بهذا الوجه ، أن ما سـهل منها[١] بين بين ، لا يكون حكمه هكذا[٢] . قلت : قد[٣] قدمنا دخول جميع ما سهل بين بين في كلام الناظم ، وأن الناظم ترك التمثيل له ، لاطراده كالمحقق ، وإنما تكلم هنا على ما تتوهم فيه المخالفة .

و«الحكم» مبتدأ ، و«في أخراهما» متعلق به ، أو بمحذوف على أنه صفة للحكم ، و«كالحكم» خبر ، وهو على حذف النعت أي السابق ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[٤] أي البيِّن . و«وردت» في محل الحال من «أخراهما» . وبه يتعلق «من بعد» . و«أو ضم» معطوف على كسر . قال رحمه الله :

«وَإِن تَشَــأْ صَوَّرْتَ هَمْــزاً أَوَّلاَ	وَاواً وَيَا حَـمْـرَا لِمَنْ قَـدْ سَهَّـلاَ
أُولاَ هُمَـا لَـدَى اتِّفَاقِ الْهَـمْـزَتَينِ	إِنْ جَـاءَتَـا بِالضَّـمِّ أَوْ مَكْسُـورَتَيْنِ»

تـكلم الناظـم هنـا على حكم الأولى من الهمزتين في كلمتين ، إذا اتفقتا بالضم نحو قوله تعالى : ﴿أَوْلِيَآءُ أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾[٥] ، أو اتفقتا بالكسر ، نحو قوله تعالى : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[٦] ، وذلك عند قالون[٧] ، الذي يسهل الأولى بين بين .

---

(١) ناقصة من : ح .

(٢) في ح : هذا .

(٣) في هـ : وقد .

(٤) من الآية ٧٠ البقرة . قال الزياتي : «إنما يحسن التمثيل بالآية على أحد الاحتمالين» .

(٥) من الآية ٣٢ الأحقاف . تقدم ذكر مذاهب القراء فيها .

(٦) من الآية ٣١ البقرة . وسبق بيان مذاهب القراء .

(٧) وافقه البزي في الموضعين على تسهيل الأولى . الإتحاف ١٣٢ ، ٣٩٢ .

قال الزياتي : «البيت زيادة في البيان ؛ لأن أقسامه داخلة فيما تقدم ، ولو سكت عنه لاكتفى» . حواشي الزياتي ١٧ .

وقد تقدم للناظم . أن كل ما سهل بين بين ، تجعل فيه النقطة الحمراء في موضع الهمزة(١) ، وهذا الموضع من ذلك ، وأشار هنا إلى أنه يجوز فيه وجه آخر : وهو أن تجعل(٢) في موضع الهمزة المسهلة صورة حمراء من جنس حركتها واوا إن كانت مضمومة ، وياء إن كانت مكسورة هكذا : ﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن كنتم ﴾ . ولم يرجح واحدا من الوجهين إلا ما يؤخذ له من التقديم ، وكذلك(٣) فعل الداني(٤) ، وأما أبو داود فصرح باختيار الأول(٥) ، وظاهر كلام الناظم ، أن هذه(٦) الياء ، وهذه(٧) الواو صورتان للهمزة المسهلة ، فتجعل حينئذ تحت الياء ، وفوق الواو نقطة حمراء دلالة على الهمزة المسهلة(٨) ، وهذا وإن لم ينصوا عليه فهو الذي تقتضيه القواعد(٩) .

وجوز بعضهم فيه ما يجوز فيما أثبتت ياؤه وواوه ، وهو ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ ، وباب

---

(١) في ح : الهمز .

(٢) في ح : يجعل .

(٣) في ح : وكذا .

(٤) حيث قدم وجه جعل نقطة حمراء على إلحاق الواو والياء في موضع الهمزة ، ونبه على تعريتها من الحركة . المحكم ١١٤ ، ١١٦ .

(٥) ذكر أبو داود الوجهين لأبي عمرو ، ثم قال : «والأول أختار ، وبه أنقط ولا أستجيز هذا الثاني لما قدمناه» . أصول الضبط ورقة ١٦١ . وذكر كل ذلك ميمون الفخار في الدرة الجلية ٢٢ . وباختيار أبي داود جرى العمل . دليل الحيران المارغني ص ٣٦٠ .

(٦) في ح : هذا .

(٧) في ح : هذا .

(٨) عارية من علامة الحركة ؛ لأن الحركة فيهما غير خالصة لضعفها بالتسهيل ، نص عليه أبو عمرو وأبو داود . المحكم ١١٤ ، أصول الضبط ١٦١ .

(٩) في ح : بالقواعد .



﴿ أَيِفْكًا ﴾[١] . وفيه نظر على ما سيأتي[٢] . وفي كلام الناظم لف ونشر مرتب بين واو وياء ، وبين الضم ومكسورتين ، وهو من بديع الكلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[٣] .

وحملنا أيضا كلامه[٤] هنا على الهمزتين من كلمتين ؛ لأن الاتفاق في الضم والكسر لا يكون إلا فيما كان من الكلمتين[٥] .

«وإن تشأ» شرط ، وجوابه[٦] «صورت» ، ومفعول[٧] «تشأ» محذوف تقديره : غير ما ذكرنا . و«أولا» نعت لهمز ، و«واوا» حال موطئة لحال محذوفة تقديره :[٨] حمراء[٩] ، يدل عليها ما بعدها . و«لمن» يتعلق بـ «صورت» ، و«لدى» متعلقة بـ «سهل» ، و«إن جاءتا» شرط حذف جوابه ؛ لدلالة ما تقدم عليه . و«بالضم» حال ،

---

(١) ونسبه في حلة الأعيان لبعض الشراح بدون تعيين . حلة الأعيان ١٢٩ ، بل صرح في موضع آخر (١٢٦) وقال : «ويجوز أن يجري في هذه الواو الملحقة بالحمراء الأوجه الأربعة الجائزة في الواو الثانية بالكحلاء في «أونبئكم» ، إذ لا فرق بين الصورة الثابتة والملحقة» . وكذلك في الياء الملحقة قياسا على ما أثبتت فيه الياء نحو : «أئذا» في الواقعة . حلة الأعيان ورقة ١٢٤ .

(٢) سيأتي في ص : ١٩٦ .

(٣) من الآية ٧٣ القصص .

(٤) في ح ، هـ : تقديم وتأخير .

(٥) في ح ، هـ : كلمتين .

(٦) في هـ : جوابه .

(٧) ناقصة من ح .

(٨) في ح : تقديرها .

(٩) قال الزياتي : «ولك أن تضمن «صورت» معنى «جعلت» أخت ظن ، فيكون واواً مفعولا ثانيا» . والحال الموطئة هي الجامدة الموصوفة ، نحو : «فتمثل لها بشرا سويا» حواشي الزياتي ١٧ ، حواشي المنجرة ٩ .

والباء بمعنى مع . و«مكسورتين» معطوف عليه . قال رحمه الله :

«وَكُلُّ مَا وَجَدتَّهُ مِن نَّبْرِ مِنْ غَيْرِ صُوْرَةٍ فَضَعْ فِي السَّطْرِ»

النبر عند الناظم مرادف للهمزة(١) ، كما عند سيبويه كان محققا أو مخففا ، خلافا للخليل الذي يجعل النبر خاصا بما خفف(٢) . ومعنى كلام الناظم أن الهمزة إذا لم تكن لها صورة تجعل في السطر(٣) ؛ لأنها حينئذ حرف مستقل بنفسه كسائر الحروف(٤) ، سواء كانت أولا نحو : ﴿ءَانَسَ﴾(٥) أو وسطا نحو : ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾(٦) أوآخرا

---

(١) قال ابن منظور : «النبر بالكلام الهمز ، وكل شيء رفع شيئا فقد نبره ، والنبر مصدر ، نبر الحرف ينبره نبرا ، همزه ، والنبر همز الحرف» . لسان العرب مادة نبر ، وانظر : التمهيد للجزري ١٠٧ ، الرعاية لمكي ١٤٥ ، اللهجات العربية في التراث للجندي ٣١٧/٢ .

(٢) قال الخليل وجماعة من النحاة «الهمز والنبر متباينان ، فالهمز هو الهمزة المحققة ، والنبر هو المخففة بوجه من الوجوه» .

قال الرجراجي : «وجمهور العلماء من القراء والنحاة على الترادف» . حلة الأعيان ١٣٢ .

وقال أبو عمرو في المنبهة :

«والهمز والنبر هما لغتان لواحد بذاك يعلمان
وقال أهل العلم بالفروق النبر تغيير عن التحقيق
للهمز والهمز أشد منه والأول الصحيح فالزمنه»

فذكر أبو عمرو القولين ، ورجح الترادف ، كما عند الناظم ، حيث عبر بأحدهما عن الآخر . انظر : حلة الأعيان ١٣٢ .

(٣) وقد بين الناظم ما له صورة ، وما ليس له صورة في المورد بقوله : «وهاك حكم الهمز في المرسوم» مورد الظمآن ص ٢٨ .

(٤) أخرج أبو العباس المبرد الهمزة من جملة الحروف ، واحتج بأنها لا تثبت صورتها . انظر : سر الصناعة لابن جني ٤١/١ ، ٤٣ ، رصف المباني للمالقي ١٠٣ ، المقتضب ٣٢٨/١ وما بعدها .

(٥) من الآية ٢٩ القصص . وفي ح : «ءامن» وفي هـ : «آسـن» .

(٦) من الآية ٢٩ الفتح .



نحو : ﴿مِلْءُ﴾[١] ، وسواء كانت محققة كما مثلنا ، أو مبدلة حرفا محركا ، نحو : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾[٢] ، أو مسهلة بين بين نحو : ﴿أَءِلَٰهٌ﴾[٣] على المختار[٤] ، ولا فرق في ذلك بين جعلها نقطة ، كما عند نقاط المصاحف ، أو جعلها عينا كما عند النحويين[٥] والكُتَّاب .

وحيث لم تكن هناك مطة ، كـ ﴿مِلْءُ﴾ و﴿أَءِلَٰهٌ﴾ فلا إشكال في وضعها في السطر[٦] ، وأما إن كانت هناك مطة ، كـ ﴿شَطْـَٔهُ﴾ فصرح أبو داود بأنها تكون متصلة بالمطة من غير أن تقطعها[٧] ، ولم يتعرض الداني لقطع المطة ، وإنما قال : تجعل في السطر[٨] ، فتوهم بعضهم . أنه يقول بقطع المطة[٩] ، وليس كما توهم ، بل كلام أبي داود مفسر لكلام الداني[١٠] .

---

(١) من الآية ٩٠ آل عمران .

(٢) من الآية ٩٨ الأنبياء .

(٣) من الآية ٦٠ النمل وما بعدها .

(٤) الاختيار راجع لكونها من غير صورة ، كما يأتي في قوله : «وأول الوجهين في المختلفين» ، وليس راجعا للتسهيل ، إذ لا خلاف فيه . سيأتي في ص : ١٩٥ .

(٥) في هـ ، ح : النحاة .

(٦) نص عليه جماعة من شيوخ الرسم والضبط ، وهو ظاهر كلام الفرمي . تقييد طرر من شرح الفرمي ٢٥٤ .

(٧) في ح : تقطعه ، ونص أبي داود : «تجعل في بياض السطر في كل ما لم يكن قبلها خط ممطوط ، وجعلت في الممطوط في أعلى المطة» . وقال في موضع آخر : «تجعل مرتفعة قليلا لئلا تقطع الكلمة» . أصول الضبط ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٨) ونص عبارته : «تجعل في بياض السطر» ، وتكررت في غير موضع . انظر : المحكم ص : ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٧٣ .

(٩) وهو الرجراجي ورقة ٢٠٨ ، وجاء في الطرر الفاسيات : أن تكون فوق السطر إن كانت مفتوحة مماسة للسطر غير قاطعة له ، وإن كانت مكسورة وضعت في أسفل السطر ماسة له غير قاطعة له . تقييد من شرح الفرمي ٢٥٤ .

(١٠) وهو الصواب ؛ لأن أبا داود قال : «في أعلى المطة ، مرتفعة قليلا لئلا تقطع المطة» . =

وأما التجيبي فقال في بعض المواضع من كلامه : تجعل فوق المطة بقليل . فحمله أيضا بعضهم على أنه يبقى[(١)] بينها وبين المطة بياض[(٢)] . والظاهر عندي خلافه ، وإنما حافظ في ذلك على عدم قطع المطة ، بدليل ما يقع له في بعض المواضع ، فإنه يقول : [تجعل في المطة][(٣)] .

و«كل» مفعول بـ «ضع ، والفاء زائدة كما في قوله تعالى : ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[(٤)] . و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة ، بمعنى شيء ، و«وجدته» صلة أو صفة ، وبه يتعلق «من نبر» ، و«من» لبيان الجنس ، و«من غير صورة» صفة لـ «نبر» ، و«من» بمعنى الباء كما هي

وقال أبو عمرو : «في بياض السطر» ، ولا خلاف بينهما ، حيث أن المقام والسياق يحددان موقعها ، والمراد به فوق السطر قليلا حتى لا تقطع المطة ، وبهذا يتفق مع كلام أبي داود ؛ لأنه قال : في بياض السطر في نحو : «يـآدم» ، والبياض هو فوق المطة ، ولأن الهمز حرف قد تستغني عن الصورة ، ولأن شكلها أحدث فينبغي أن تستقل بنفسها ، وعليه العمل .

(١) في هـ : يبقو .

(٢) قال الرجراجي : «وقولهم تجعل الهمزة فوق المطة ، يقتضي انفصال الهمزة عن المطة» . حلة الأعيان ٢٠٨ ، وهو الصواب وعليه العمل .

(٣) في الأصل بياض مقدار : كلمة ، وفي ح : «الإعراب . . .» ، وفي هـ : «اتفقت النسخ على عدم المنقول هنا ، انظر ما سببه» ، وهو كلام الناسخ أدخله في محل البياض ، ولقد وجدت في جميع النسخ هذا البياض ، سواء في النسخ المعتمدة ، أو في غيرها ، ونبه عليه عبدالرحمن المنجرة كما هو في هـ ، وفي النسخة الأزهرية رقم ١٦١ اجتهد الناسخ في إثبات مقول القول حسب السياق ، فأخطأ حيث قال : «بعدم القطع» ، ولا يتناسب مع قول التجيبي السابق ، وبعد طول نظر رأيت الرجراجي ينقل نصوص الأئمة بألفاظها وذكر للتجيبي عبارتين . فقال : وأبو إسحاق التجيبي له عبارتان : إحداهما : «في المطة» ، والأخرى : «فوق المطة» ، وهذه قدمها التنسي ، والأخرى أثبتها في محل البياض ، وهو مقول القول . انظر : حلة الأعيان ٢٠٨ .

(٤) من الآية ٣ المدثر .



في قوله تعالى(١) : ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾(٢) . و«في السطر» متعلق بـ «ضع» . قال رحمه الله :

«وَمَــا بِشَكْلٍ فَوقَــهُ مَا يُفْتَــحُ   مَعْ سَــاكِنٍ وَمَا بِكَسْــرٍ يُوضَحُ

مِنْ تَحْتُ وَالْمَضْمُومُ فَوقَــهُ أُلِــفْ   لَكِنَّــهُ بِوَسَــطٍ مِــنَ الأَلِــفْ»

لما بيّن حكم الهمزة التي لا صورة لها ، أشار إلى حكم الهمزة التي لها صورة ، وهو مراده بالشكل ، فلفظ الشكل عنده مشترك بين الحركة ، وصورة الهمزة ، فذكر أن الهمزة التي لها شكل ، إن كانت مفتوحة ، أو ساكنة ، فإنها تجعل فوق الشكل ، سواء كانت أولا ، نحو : ﴿أَمِنَ﴾(٣) أو وسطا ، نحو : ﴿سَأَلُواْ﴾(٤) ، و﴿الْبَأْسَآءِ﴾(٥) ، أو آخراً ، نحو : ﴿بَدَأَ﴾(٦)و﴿إِقْرَأْ﴾(٧) كانت الصورة ألفا كما مثلنا ، أو واوا نحو : ﴿مُؤَجَّلاً وَمَن﴾(٨) ، و﴿يُؤْمِنُ﴾(٩) لقالون(١٠) ، أو ياء نحو : ﴿فِئَةٍ﴾(١١) ، ﴿وَهَيِّئْ﴾(١٢) ، وهذا معنى قوله : «فوقه ما يفتح مع ساكن» .

---

(١) ناقصة من : ح .

(٢) من الآية : ٤٢ الشورى .

(٣) من الآية ٢٨٢ البقرة .

(٤) من الآية ١٥٢ النساء .

(٥) من الآية ١٧٦ البقرة .

(٦) من الآية ١٩ العنكبوت .

(٧) من أول العلق .

(٨) من الآية ١٤٥ آل عمران .

(٩) من الآية ٢٣٠ البقرة .

(١٠) ويوافقه الباقون ما عدا ورشا ، فإنه يبدلها .

(١١) من الآية ٢٤٧ البقرة .

(١٢) من الآية ١٠ الكهف .

وأشار بقوله : «وما بكسر يوضح من تحت» إلى أنه إن كانت الهمزة مكسورة ، جعلت تحت الشكل ، سواء كانت أولا نحو : ﴿ إِنَّ ﴾(١) أو وسطا نحو : ﴿ فَإِن ﴾(٢) أو آخرا نحو : ﴿ مِن نَّبَإِي ﴾(٣) كانت الصورة ألفا كما مثلنا ، أو ياء نحو : ﴿ سُئِلَتْ ﴾(٤) و﴿ شَٰطِئِ ﴾(٥) أو واوا نحو : ﴿ ٱللُّؤْلُؤِ ﴾(٦) ، وأشار بقوله : «والمضموم فوقه ألف» إلى أنه إن كانت الهمزة مضمومة جعلت فوق الشكل ، وظاهره الإطلاق إلا أنه قيده بقوله ، «لكنه بوسط من الألف» ، فحاصله أن المضموم إن صور بياء أو(٧) واو ، جعل فوقها(٨) ، نحو : ﴿ يَكْلَؤُكُم ﴾(٩) ﴿ وَيُنشِئُ ﴾(١٠) ، وإن صور بألف جعل في وسطه ، نحو : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ ﴾(١١) ، لكن بشرط أن لا تقطع المطة ، وحكم الهمزة المسهلة بين بين ، والمبدلة حرفا محركا ، حكم المحققة في جميع ذلك .

وهل تكون الهمزة متصلة بصورتها أو يبقى بينهما بياض ، ليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك ، إلا قوله : «بوسط من الألف» فإنه صريح

---

(١) من الآية ٦ البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ البقرة .

(٣) من الآية ٣٤ الأنعام .

(٤) من الآية ٨ التكوير .

(٥) من الآية ٣٠ القصص .

(٦) من الآية ٢٥ الواقعة .

(٧) في هـ : تقديم وتأخير .

(٨) في ح : فوقهما .

(٩) من الآية ٤٢ الأنبياء .

(١٠) من الآية ١٢ الرعد .

(١١) من الآية ٣٦ الرعد ، وعليه جرى عمل نقط مصاحف أهل المغرب . انظر : المصحف برواية قالون ، والمصحف برواية ورش . ط التونسية والجزائرية ، وجرى عمل أهل المشرق بجعلها فوق الصورة إن كانت ألفا . انظر : مصحف المدينة النبوية ، انظر : المحكم ص ١٢٥ . وهو الذي أختار أن تجعل فوق صورتها كما إذا كانت مفتوحة .



في الاتصال بالصورة ، إلا أنه لم يقل ذلك إلا في المضمومة التي صورت بألف ، وغيرها[١] كلامه فيه مجمل ، لكن رد المجمل إلى المفسر واجب ، فتعين[٢] أن مذهب الناظم وصل الهمزة بصورتها مطلقا ، وهو المختار عند الداني[٣] . وذكر فيها قولا آخر أنها تكون منفصلة من صورتها[٤] .

فإذا بنينا على ما اختاره الداني فلا إشكال في الألف ولا في الواو والياء ، إذا لم تكن الهمزة مكسورة . وأما الهمزة المكسورة فإن كانت صورتها ياء في غير الطرف فلا إشكال أيضا ، وإن كانت متطرفة فالظاهر جعل الهمزة أسفلها متصلة بضرسها القائم[٥] ، ولا يعتبر عقصها ، لأنه عارض ، بدليل غير المتطرفة . وأما الواو فيحتمل جعل الهمزة متصلة بها تحت حلقتها قياسا على الياء المتطرفة ، ويحتمل

---

(١) في ح : وغيره .

(٢) في ح : فيعين .

(٣) لأنه قال في المحكم : في نفس هذه الحروف ، ثم قال بعد ذلك : «ومنهم من يجعلها بائنة عنهن» ، ثم قال بعد ذلك : «والقول الأول أوجه» ، يعني الاتصال .

ورجحه الرجراجي في حلة الأعيان ١٣٥ ، وانظر المحكم ١١٩ وما بعدها ، واختاره المارغني وعلله الزياتي بقوله : «الهمزة تتصل بالصورة ؛ لأنها هي ، ولا كذلك الحركة ، لأنها تدل على عوارض الحروف ، فهي غيرها» ، وحجته في هذا القول : أن الهمزة مع صورتها كالشيء الواحد ، فلا يفرق بين أبعاض الواحد . وحجة الانفصال : إعلاما بأن الهمزة قد تستغني بنفسها عن الصورة في بعض الأحوال . حواشي الزياتي ١٧ ، حلة الأعيان ١٣٥ .

انظر : المحكم ١٦٧ ، أصول الضبط ١٦٥ .

(٤) واقتصر عليه الشيخ الضباع . وقال الشيخ أبو زيت حار : والعمل على الانفصال ، وهو عمل أهل المشرق في نقط المصاحف ؛ لأن الهمزة حرف مستقل يجري عليها ما يجري على سائر الحروف من الحركات والسكون واللفظ . انظر : سمير الطالبين ١٥٧ ، السبيل ص ٣٦ ، وحلة الأعيان ١٣٤ . والظاهر جواز الأمرين إن كانت صورتها ألفا ؛ للملابسة التي بينها وبين الألف .

(٥) في هـ : «تحت ضرسها» إدراج لا لزوم له بين قوله : «بضرسها» وقوله : «القائم» .

جعلها في آخر تعريقها ؛ لأن التعريق فيها لازم بخلاف الياء[1] . والله أعلم .

وقوله : «وما بشكل» «ما» موصولة مبتدأ ، وكذلك «ما يفتح» ، و«فوقه» خبر الثاني ، والجملة خبر الأول ، والرابط محذوف تقديره : منه ، ويحتمل جعل «فوق» خبرا عن «ما بشكل» ، و«ما يفتح» فاعل بالخبر ، وهو الأرجح[2] ، و«مع ساكن» حال من فاعل متعلق الخبر ، ولا يقدر عامله كونا[3] مطلقا ، بل مقيدا ، يهدي إليه السياق تقديره[4] مستويا . «وما بكسر» [«ما»][5] موصولة مبتدأ ، والخبر في «يوضح» ومعناه : يبين ، أو تكون الحاء بدلا من العين[6] ، كما قالوا في ربع : «ربح» . ومعناه حينئذ : يجعل . و«المضموم» مبتدأ ، وخبره «أُلف» أي عهد ، وبه يتعلق «فوقه» . و«بوسط» خبر «لكن» ، والباء فيه بمعنى «في» ، و«من الألف» صفة لـ «وسط» و«من» للابتداء . قال رحمه الله :

«ثُمَّ امْتَحِنْ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ ... حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ ضَعْهُ دُونَ مَيْنِ

كَعَامَنُوا فِي آمَنُوا والسُّوْعِ ... فِي السُّوءِ وَالْمُسِيءُ كَالْمُسِيْعِ»

---

(١) وذكر المارغني عن الداني القولين ، ثم قال : «واختار القول بالاتصال ، وبه العمل» . دليل الحيران ٣٦٢ . ولعل الصواب أن الهمزة حرف من الحروف ، وعليه يجب فصلها عن الصورة سواء كانت ألفا أو واوا أو ياء ، كما هو في مصحف المدينة النبوية .

(٢) قال الزياتي : أي لسلامته من الحذف ، وأيضا فإن المرفوع بعد الظرف المعتمد فيه ثلاثة أقوال : ترجيح الرفع على الفاعلية مع جواز الابتدائية ، وعكسه ، والثالثة تعيين الفاعلية . حواشي الزياتي ١٧ ، المغني لابن هشام ٥٧٩ .

(٣) في ح : كونه .

(٤) في ح : وتقديره .

(٥) الزيادة من : هـ .

(٦) في هـ : بالغين المعجمة .

لما كانت الهمزة في المصاحف القديمة غير موضوعة ، بل محلها خال ، وأحدث من جاء بعد السلف لها هيئة ، إما نقطة[١] ، أو عينا[٢] ، وكان من أراد وضعها قد يشكل عليه محلها ، أشار النقاط وغيرهم إلى ما أشار إليه الناظم أن يمتحن موضعها ، أي يختبر بأن ينطق بالعين في موضعها . فالموضع الذي تظهر فيه العين ، فيه توضع الهمزة ، وهذا معنى قوله : «حيث استقرت» أي العين ، ضعه أي الهمز ، دون مين أي دون كذب ، ومثل ذلك **بثلاثة أمثلة** :

المثـــال الأول : ﴿ ءَامَنُواْ ﴾[٣] ، وأشار به إلى ما قبل حرف المد ، فيدخل فيه نحو : ﴿مَسْـُٔولًا ﴾[٤] و﴿ مُتَّكِـِٔينَ ﴾[٥] ، فتقول : عامنوا ، ومسعولا ، ومتكعين ، فظهرت[٦] العين قبل الألف والواو والياء[٧] ، فتجعل الهمزة في مكانها .

والمثـــال الثاني : ﴿ ٱلسَّوْءِ ﴾[٨] مثل به لما قبل الهمزة فيه واو .

والمثال الثالث : ﴿ ٱلْمُسِىٓءُ ﴾[٩] مثل به لما قبل الهمزة فيه ياء . ولم يمثل لما قبل الهمزة فيه ألف ، نحو : ﴿ دُعَآءٌ ﴾[١٠] اكتفاء بما

---

(١) في ح : نقطا .

(٢) واختاره أبو داود لمن ينقط بشكل الخليل ، وعليه استقر العمل .

(٣) من الآية ١٣ البقرة .

(٤) من الآية ٣٤ الاسراء .

(٥) من الآية ١٨ الطور .

(٦) في هـ : فتظهر .

(٧) فيه لف ونشر مرتب .

(٨) ساقط من : ح ، وهو من الآية ٦ الفتح .

(٩) من الآية ٥٨ غافر .

(١٠) من الآية ١٥ الرعد .

مثله[١] لما بعد الهمزة فيه حرف مد ، كما اكتفى بالألف هنالك[٢] عن الواو والياء لتمثيله بهما فيما قبل الهمزة فيه حرف مدّ . ولم يأت بمثال لما[٣] ليس قبل الهمزة ، ولا بعدها فيه حرف [مد][٤] ، نحو : ﴿شَطْئَهُ﴾[٥] ، إذ ليس فيه ما يتوهم ، بخلاف ما تقدم ، إذ قد[٦] يتوهم جعلها فيه ، في حرف المد ، واقتصر في التمثيل على ما ليس له صورة ، وإن كان غيره تكلم على ما له صورة ، وما ليس له صورة ؛ لأنه رأى أن ماله صورة ، فالصورة فيه تحرز الموضع ، على أنه لا يبعد حمل كلامه على العموم[٧] والتمثيل لجميع الأنواع لا يلزم .

وقوله : «ثم امتحن» ثم ليست للمهلة ، بل ولا للترتيب إذ مرتبة الامتحان أن يكون سابقا على قوله : «وكلما وجدته من نبر» وما بعده ، فيكون[٨] حينئذ كما في قول الشاعر : إنّ من ساد ثم ساد أبوه[٩] .

(١) في هـ : مثل به .
(٢) في هـ : هناك .
(٣) في ح : «ما» بسقوط اللام .
(٤) الزيادة من هـ ، ح .
(٥) من الآية ٢٩ الفتح .
(٦) ناقصة من : ح .
(٧) من قوله : «حيث استقرت ضعه دون مين» أي فيعرف موضع الهمزة في الخط بموضع العين في اللفظ ، قال المنجرة : «هذا أصوب» . حواشي المنجرة ٩ .
وذكر هذا العموم المارغني في دليل الحيران ص ٣٦٣ ، وأطلق الشيخ الضباع في سمير الطالبين ١٥٧ ، وتجد التمثيل للجميع في أصول الضبط وكيفيته لأبي داود ورقة ٣٢٢ .
(٨) في ح : فتكون .
(٩) وعجزه :

«ثم قد ساد قبل ذلك جده»

وفي رواية ديوان أبي نواس ص ٤٩٣ :

«قل لمن ساد ثم ساد أبوه … قبله ثم قبل ذلك جده»

وهو من حجج الكوفيين أنها لا تفيد الترتيب . رصف المباني للمالقي ، مغني اللبيب لابن هشام ١٥٩ ، الجنى الداني ٤٠٦ .



و«موضعه» مفعول به لا ظرف ، والضمير إما عائد على الهمز ، مطلقا ، أو على ما لم يصور على الاحتمالين السابقين . و«بالعين» متعلق بـ «امتحن» ، و«حيث» معمول لـ «ضع» ، ومثله «دون» ، و«كعا منوا» خبر مبتدأ محذوف تقديره : «وذلك» ، وهو على تقدير قول بعد الكاف ، يحكى به «ءامنوا» وما عطف عليه ، وبذلك القول يتعلق المجروران بـ «في»[1] والتقدير : كقوله[2] ءامنوا ، والسوع في : ءامنوا ، وفي السوء . وقوله : «والمسيء كالمسيع» مبتدأ وخبر . قال رحمه الله :

«وَخُصَّتِ الْعَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا»

يعني أن اختصاص العين بالامتحان ، جاء من أجل ما بينها وبين الهمزة من المناسبة[3] من وجهين :

أحدهما : كون الهمزة شديدة[4] ، والعين فيها بعض الشدة[5] ، بخلاف سائر حروف الحلق .

---

(١) في ح : يعني ، وهو تصحيف .
والمجروران هما : الأول : «ءامنوا» ، والثاني : «السوء» .

(٢) في هـ : كقولك .

(٣) قال الزياتي : عبر الناظم بالسبب عن المسبب أي لما بينهما من المناسبة الناشئة عن الاشتراك في الشدة والمخرج . حواشيه ١٧ .

(٤) ومعنى الحرف الشديد : أنه حرف اشتد لزومه لموضعه ، وقوي فيه ، حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به ، وهو من صفات القوة ، وهي ثمانية : أجد قط بكت . التمهيد ٨٧ ، الرعاية ١١٧ ، النشر ٢٠٢/١ .

(٥) شاركت العين الهمزة في مطلق الشدة ، لكنها في الهمزة أقوى منها في العين ، وإن وقع التفاوت بينهما في مقدار الشدة ، وهو قول مكي في الرعاية ١٦٢ ، وابن الجزري في التمهيد ١٣٥ ، وقال الزياتي : «وهي عبارة حسنة ؛ لأن العين ليست من حروف الشدة ، بل من الرخوة ، ولكون رخوتها قليلة ، ففيها بعض الشدة ، وأشار إلى ذلك ابن بري :

«وما عداها رخوة لكنما يقل في هجاء لم يرعونا»

حواشي الزياتي ١٧ . وانظر : قواعد التجويد : د . عبدالعزيز القاري ص ٥٠ .

والثاني : أنهما معا من حروف الحلق[١] ، بخلاف سائر حروف الشدة ليس يخرج منها شيء من الحلق ، فيما[٢] يشارك الهمزة من حروف الهجاء ، إما يشاركها في المخرج فقط أو في الصفة فقط ، ما عدا العين ، فإنها تشاركها في المخرج والصفة ، وهو توجيه حسن[٣] . ولذلك اقتصر عليه الناظم ، وزاد الداني في التوجيه : اشتراكهما في الجهر[٤] وكون العين أكثر دورا من غيرها[٥] .

«العين» مفعول لم يسمّ فاعله ، وما خصت به محذوف تقديره : «بالامتحان» . و«لما» متعلق بـ «خصت» ، و«ما» موصولة صلتها[٦] «بينهما» ، و«من شدة» حال من «ما» ، و«من» للبيان . قال رحمه الله :

---

(١) الهمزة تخرج من أول مخارج الحلق ، مما يلي الصدر ، وهو أقصى الحلق . والعين تخرج من أول المخرج الثاني وهو وسط الحلق . الرعاية لمكي ١٤٥ ، ١٦٢ ، قواعد التجويد : د . عبدالعزيز قاري ص ٤٠ .

والعين مؤاخية للهمزة ، وقد تبدل إحداهما من الأخرى ، وقال سيبويه : «وأبدلوا من الهمزة العين ؛ لأنها أشبه الحروف بالهمزة» . الكتاب ٣٠٦/٤ ، وانظر : الرعاية ١٦٢ .

(٢) في هـ : فما .

(٣) في ح : وجه .

(٤) في ح : الجوهر ، وهو تصحيف .

(٥) ونصه : «وهو كونها أكثر حروف المعجم ورودا في المنطق ، وتكرارا في اللفظ» ، ثم قال في صفة الجهر معللا التناسب بينهما : ««وهو اجتماعهما دون غيرهما من حروف الحلق في الجهر» . المحكم ١٤٧ .

والحروف المجهورة : هي ما عدا حروف الهمس : «فحثه شخص سكت» ومعناه أنه حرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته ، وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه . الرعاية ١١٦ ، والنشر ٢٠٢/١ ، والتمهيد ٨٦ ، كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ .

وجملة ما في كلام الداني من أوجه المناسبة خمسة أشياء : الشدة ، والجهر ، والكثرة ، وقرب المخرج ، والاشتراك في أول المخرج . المحكم ١٤٧ .

(٦) في هـ : وصلتها .



«لِأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثِّقَاتِ ... عَيْناً مِنَ الْكُتَّابِ وَالنُّحَاةِ»

يعني أن[١] الثقات من الكُتَّاب والنحاة لما رأوا الإجماع منعقدا على الامتحان بالعين ، اختاروا كتبها بالعين[٢] ، ولا فرق عندهم بين ما كانت له صورة وما لم تكن له صورة ، والنحاة معروفون ، وأما الكُتَّاب الذين أرادوا هنا فليسوا بنقاط المصاحف ، وإنما مرادهم كُتَّاب الأمراء الذين هم أصحاب الرسائل والأشعار .

وأما نقاط المصاحف فمجمعون على جعلها نقطة[٣] ، كانت مصورة أم لا ، ولم ينصوا على حكم الهمزة إذا كتبت عينا ، هل توصل بصورتها إن صورت أم لا[٤]؟ وهل حكم المسهلة ، والمبدلة حرفا محركا حكم المحققة أم لا[٥]؟

---

(١) ساقطة من : هـ .

(٢) والمناسبة بين الهمزة والعين أوجبت للهمزة أمرين :

أحدهما : يرجع إلى اللفظ ، وهو امتحان موضعها بالعين دون غيرها كما تقدم للناظم .

وثانيهما : يرجع إلى الخط ، وهو تصويرها بصورة العين ، دون غيرها ، وهو المذكور في هذا البيت . انظر : حلة الأعيان ١٣٨ ، ونقله المارغني في دليل الحيران ٣٦٤ .

(٣) هذا على رأي من يأخذ بنقط أبي الأسود ، أما من يأخذ بشكل الخليل فيجعلها عينا كما أشار إليه أبو داود . أصول الضبط ١٥١ .

(٤) سبق بيانه في ص ١٨٠ ، ولا فرق بين أن تكون نقطة أو عينا ، العمل على الانفصال ؛ لأنها حرف مستقل .

(٥) جرى العمل بوضع رأس عين مقطوعة للمحققة ، والنقطة للمخففة جمعا بين قولي نقاط المصاحف والكتاب والنحاة ، وطلبا للإيضاح .

وقال الجعبري : فإن كانت الهمزة همزة قطع ، فالعين مأخوذة من «قطع» ، وإن كانت همزة وصل ، جعلت عليها صادا مأخوذة من كلمة «وصل» ، قال الزياتي : «فيكون كأحد نوعي التشديد» . انظر : حواشي الزياتي ١٧ ، والمنجرة ٩ ، وتقييد من شرح الفرمي ٢٥٥ .

وهل لونها بالكحلاء كسائر الحروف، إذا رسمت حرفا أم لا[١]؟ وفي ذلك كله للنظر مجال .

والأقرب جريها في جميع ذلك على ما إذا جعلت نقطة، والله أعلم .

والمجروران الأولان[٢] متعلقان بـ «خطت»، والإشارة عائدة على الاختصاص المفهوم[٣] من قوله: «وخصت العين»، ويحتمل عودها على «ما» في قوله: «ما بينهما» . و«الثقات» أوله ثاء مثلثة جمع ثقة وهو العدل المأمون، وفي بعضها «بالمثناة» جمع تاق بمعنى تقيّ، و«عينا» حال[٤] من ضمير «خطت»، و«من الكتاب» حال من «الثقات» . قال رحمه الله :

«وَكُلُّ مَا مِنْ هَمْزَتَيْنِ وَرَدَا ... فِي كِلْمَةٍ بِصُورَةٍ قَدْ أُفْرِدَا

فَقِيلَ صُورَةٌ لِلأُولَى مِنْهُمَا ... وَقِيلَ بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا»

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة، وليس فيها إلا صورة واحدة، فقد اختلف، هل تلك الصورة للأولى، أو للثانية[٥]، سواء كانت الهمزتان مفتوحتين

---

(١) لم يتعرض له الشيخان، ويحتمل أن يكون لونها بالكحلاء، حمل على صورة العين الأصلية، ويحتمل أن تكون عينا صفراء للمحققة، وحمراء للمخففة .

قال الرجراجي : «والاحتمال الأول أحسن، وعليه جرى العمل في نقط المصاحف . حلة الأعيان ١٣٩ . أقول : لأنها حرف من سائر الحروف .

(٢) وهما : «لأجل» و«عن الثقات» .

(٣) في ح : والمفهوم .

(٤) لعل الصواب أنه مفعول ثان لرافع النائب . حواشي المنجرة ٩ .

(٥) الكلام على حذف إحداهما هو من باب الرسم، وتعيين المحذوفة من الثابتة من وظيفة النحويين على حسب أقيستهم، ولا تعلق له بالضبط، لكن لما كانت أحكام الضبط مبنية عليه جلبه، فالكلام في ذلك مرتبط بعضه ببعض .

تقييد من شرح الفرمي ٢٥٥، حواشي الزياتي ١٧ .

نحو : ﴿ ءَأَسْجُدُ ﴾[١] ، و﴿ ءَآللَّهُ ﴾[٢] أو مفتوحة ومضمومة نحو : ﴿ أَءُنزِلَ ﴾[٣] أو مفتوحة ومكسورة ، نحو : ﴿أَءِلَٰهٌ ﴾[٤] أو مفتوحة وساكنة نحو : ﴿ ءَامَنَ ﴾[٥] ، ولذلك دخل في كلامه حيث يجتمع ثلاث همزات ، فإنك إن ألغيت النظر [عن الثالثة كان الأوليان داخلتين[٦] في قسم المفتوحتين ، وإن ألغيت النظر][٧] عن الأولى ، كان الأخريان[٨] داخلتين[٩] في قسم المفتوحة والساكنة .

وقوله : «فقيل صورة للأولى منهما» هو مذهب الفراء[١٠] ، وعلل بتصدرها[١١] ، وبأنها جيء[١٢] بها لمعنى في الأكثر . وقوله «وقيل بل هي إلى ثانيهما» هو مذهب الكسائي[١٣] ، وعلل بأنها زائدة عن

---

(١) من الآية ٦١ الاسراء .

(٢) من الآية ٥٩ النمل .

(٣) من الآية ٨ سورة ص .

(٤) من الآية ٦٠ وما بعدها النمل .

(٥) من الآية ١٣ البقرة .

(٦) في أ ، هـ : داخلين ، وما أثبت من ح .

(٧) ما بين القوسين ساقط من هـ . من قوله : «عن الثالثة» إلى قوله : «النظر» .

(٨) في ح : الأخرتان .

(٩) في الأصل : داخلين ، وما أثبت من هـ ، ح .

(١٠) ونسبه أبو عمرو إلى الفراء وأحمد بن يحيى وأبي الحسن بن كيسان ، فقال : «المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع ، والمرسومة همزة الاستفهام» . المحكم ص ٩٤ . وتبعه في ذلك أبو داود في أصول الضبط . وذكرا معا التوجيه المذكور . أصول الضبط ٣٢٦ .

(١١) في ح : بتصديرها .

(١٢) في ح : «جاء» . وهو إفادة الاستخبار ، ذكره أبو داود في أصول الضبط ٣٢٦ من كلام الحافظ أبي عمرو . المحكم ٩٥ .

(١٣) وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف ، كما في المحكم ص ٩٤ ، وأصول الضبط ٣٢٥ .



الكلمة ، أو عن أصولها ، فهي أولى بالحذف ، وأخذ النقاط بالقولين[١] .

و«كل» مبتدأ ، و«ما» نكرة موصوفة بمعنى شيء ، أو موصولة ، و«ورد» صفة ، [أو صلة ، وبه][٢] يتعلق [: «من» و«في» . و«قد أفرد» حال من فاعل «ورد» ، وبه يتعلق][٣] «بصورة» . والبيت الثاني هو خبر المبتدأ[٤] ، ودخلت عليه الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط ، و«صورة» خبر من محذوف أي هي ، وخبر «هي» محذوف أي [هي][٥] صورة ، وهذا من حذف التقابل . و«إلى» بمعنى اللام ، نحو : ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾[٦] .

تنبيه :

احترز بقوله : «بصورة قد أفردا» مما فيه صورتان ، وذلك باب : ﴿ أَئِفْكًا ﴾[٧] و﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾[٨] فإن حكمه مخالف لحكم هذا الفصل ، أما باب ﴿أئفكا﴾ فقد قدمنا[٩] فيه ثلاثة أوجه :

---

(١) وهو القول الثالث بالتفصيل ، والجمع بين القولين أولى من طرح أحدهما ، ولكل قول توجيه ذكره بإسهاب صاحب حلة الأعيان ١٤١ . وانظر : سمير الطالبين ١٥٨ ، السبيل ٣٦ ، دليل الحيران ٣٦٦ ، والوجهان صحيحان . انظر : المحكم ص ٩٥ ، وأصول الضبط ١٥٤ .

(٢) ناقصة من : ح ما بين القوسين .

(٣) ساقط من : هـ ما بين القوسين من قوله : «من» إلى قوله : «يتعلق» .

(٤) في ح : مبتدا .

(٥) الزيادة من هـ .

(٦) من الآية ٣٣ النمل . وانظر إلى بمعنى اللام في الجنى الداني للمرادي ٣٧٣ ، البرهان للزركشي ٢٣٤/٤ .

(٧) من الآية ٨٦ الصافات . وبابه كل همزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، ولهما صورة . انظر هذه الألفاظ في الإتحاف ص ٤٧ ، المحكم ص ١٠٤ .

(٨) من الآية ١٤ آل عمران .

(٩) ذكره في قوله : «وذا الذي ذكرت في المسهل» تقدم في ص ١٥٩ .

الأول : ذكره الداني عن جماعة[١] من النقاط ، واستحسنه ، وهو أن تجعل على الياء دارة ، وتحتها نقطة ، ووجهه بأن الدارة علامة للتخفيف ، والنقطة علامة للحركة[٢] .

والثاني : ما اختاره أبو داود ، وهو تعرية الياء من النقطة والدارة ، ووجهه بأن الأداء إنما يؤخذ من الشيوخ مشافهة ، فالتعرية توجب السؤال[٣] .

والثالث : زاده التجيبي : وهو الاجتزاء بالنقطة عن الدارة[٤] .

واختلف المتأخرون في معنى توجيه الداني : الدارة بالدلالة على التخفيف ،

---

(١) في هـ : وجماعة . وهذا مبني على قراءة التسهيل لقالون والبصري وأبي جعفر مع الإدخال ، وبغيره ورش ، وابن كثير ، ورويس ، والباقون بالتحقيق . الإتحاف ٣٦٩ .

(٢) ذكر الداني وجهين :

الأول : تعرية الياء السوداء من الحركة ، من حيث كانت خلفا من همزة مكسورة ، ولم تكن ياء مكسورة خالصة الكسر .

الثاني : يجعل تحت الياء كسرة ، ويجعل معها دارة صغرى علامة لتخفيفها ، وقال : «وهو عندي حسن» . المحكم ١٠٥ .

(٣) وقال أبو داود فيما استحسنه الداني : «أنه عندي تخليط على المتعلم ، إذ لابد في كلا الحالين من أخذ ذلك مشافهة من الأستاذ ، إذ لا يوقف على حقيقة النطق بذلك من المصحف المضبوط ، وإذا كان ذلك كذلك فترك هذه الحروف عارية من الضبط أحرى ، ولا أمنع من هذا الوجه» . أصول الضبط ٣١٩ ، ١٥٨ .

ولا مخالفة بينهما أن التلقي والأخذ بالمشافهة شرط في تلقي القرآن .

(٤) قال المارغني : «وهو الذي يقتضيه قول الناظم فيما تقدم : «وذا الذي ذكرت في المسهل» ص : ١٥٩ ، وبه جرى العمل كما هو في المصحف برواية ورش ، والمصحف برواية قالون . دليل الحيران ص ٣٦٥ . وانظر : سمير الطالبين ١٥٤ ، السبيل ٣٣ .



فمنهم من حمله على أن المراد تخفيف الهمزة ، ومنهم من حمله على أن المراد تخفيف الحركة ؛ لأن المسهل حركته غير تامة[1] ، فالنقطة تدل على جزء الحركة ، والدارة تدل على جزء السكون[2] ، ولذلك أجاز هؤلاء الاجتزاء بالدارة ، كما جاز الاجتزاء بالنقطة عند التجيبي ، وخرجه بعضهم[3] من أحد وجهي : ﴿ أَٰلۡـٰٔـنَ ﴾ .

قلت : أما الجمع بين النقطة والدارة فصحيح ، وأما توجيه الداني له فليس بشيء[4] ، بل النقطة علامة للهمزة المسهلة ، والدارة لتوهم زيادة الياء ؛ لأن قائل ذلك يرى أن هذا الموضع ليس بمحل الياء بوجه ، وإنما هو محل الألف[5] ، لكنها لم تجعل ؛

---

(١) وهو الظاهر ، لأنه قال بعد ذلك : «وأنها ليست بمشبعة الكسرة» المحكم ص ١٠٥ .

(٢) قال الزياتي : «وإذا دلت على جزء السكون ، فقد دلت على تخفيف الحركة» . حواشي الزياتي ١٧ ، قال المنجرة : «هذا أقرب» . حواشيه ٩ .

(٣) ونسبه الرجراجي إلى بعض الشراح ، وهو وجه رابع ، حيث تجعل الدارة بالحمراء على الياء دون علامة الحركة بالقياس على جعل الدارة المنصوص لجميعهم في ﴿ أَٰلۡـٰٔـنَ ﴾ ، والجامع بينهما أن كل واحد منهما مرسوم على مراد الاتصال والتسهيل . حلة الأعيان ١٥٣ . وهو الوجه المخرج ، وهو أحد وجهي ضبط ﴿ أَٰلۡـٰٔـنَ ﴾ حواشي الزياتي ١٧ .

(٤) رده المنجرة في حواشيه (٩) بقوة ، حيث قال : «توجيه الداني هو الصحيح المعتبر الظاهر المعول عليه ، بخلاف ما وجهت به ، ليت شعري ، كيف تتوهم الزيادة بعد الحكم بأن النقطة تحت الياء علامة على المسهلة ، والياء صورة لها ، وهي زائدة؟ هذا ما لا يقوله أضعف من عرف بالفن . وأيضا فعند أربابه أن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها ، فحمله على عدم الزيادة أولى» .

وأقول : سيأتي للتنسي إنكار من جعل الدارة على ألف «لأهب» على قراءة الياء ، وهذا من ذاك ، كيف تتوهم الزيادة في هذا ، ولا تتوهم في «لأهب»؟ .

(٥) لأنه دخلت همزة الاستفهام على «إفكا» ، فكان قياسها أن تصور ألفا لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت الهمزة بهذا الاعتبار متوسطة ، فصورت ياء كالهمزة المكسورة بعد فتحة المتوسطة حقيقة . دليل الحيران للمارغني ص ٢١١ .

لئلا يجتمع صورتان ، فصارت الياء عنده كأنها زائدة ، غير أن الناظم لما قدم في الرسم أن الياء هنا كتبت على مراد الوصل[(١)] لا على أنها زائدة ، أعرض عن ذكر الدارة ، واقتصر على اندراج هذا في عموم التسهيل بين بين الذي يكتفى فيه بالنقطة ، وذلك منه حسن جدا ،] .

ويدل على صحة ما قلناه ما تقرر من أن المسهل بين بين لا يحرك[(٢)] ، وأنهم لم يذكروا الدارة ، ولا الحركة[(٣)] في نحو : ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾[(٤)] ، ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾[(٥)] ، ولا في [نحو][(٦)] : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[(٧)] لمن سهل ، إذا جعلت الصورة للثانية ، وما ذلك إلا أن[(٨)]

---

(١) وهـو قـولـه :

« ... ... وبمـراد الـوصـل بالـيـاء لـئـن

ثـم لئـلا مع أئفكـا يومئـذ ... ...»

مورد الظمآن ص ٢٨ .

(٢) قال المنجرة (١٠) : في مذهب من يرى فيه طرفا من التحريك ، وطرفا من السكون ، أما من يرى تمحضه للتحريك ، فلابد من وضع الحركة ، وهو مذهب البصريين .

أقول : إن خفف الهمز بالإسقاط أو بالتسهيل بين بين أو بالإبدال حرف مد ، فلا حركة له ؛ لأنه لا وجود للهمزة في النوع الأول ، وحركة الهمزة في النوع الثاني ، والثالث غير خالصة . انظر : سمير الطالبين ١٥٢ ، السبيل ٣١ ، إرشاد الطالبين ٢٥ .

(٣) في هـ : تقديم وتأخير .

(٤) من الآية ٤٤ المؤمنون . على قراءة من سهل الثانية .

(٥) من الآية ٥٨ يوسف . على قراءة من سهل الثانية كالياء .

(٦) الزيادة من : هـ .

(٧) من الآية ٦ البقرة .

(٨) في هـ : إلا لأن .



تصوير هذه المواضع بالألف جاء على الأصل ، فلا تتوهم الزيادة فيه ، بخلاف ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ ، وباب ﴿أَئِفْكًا﴾[١] .

أما[٢] ما اختاره أبو داود فصحيح أيضا ، لكن ما وجهه به ليس بصحيح غير أنه لما قلد الداني في التوجيه ، رأى هذا[٣] الفصل شبيها بفصل المختلس والمشم ، وقد تقدم له اختيار التعري هنالك[٤] أيضا ، وإنما الصواب في توجيهه : أن قائله يرى أن [٥] تلك الياء عوض من الهمزة[٦] ، فلا دارة حينئذ ، إذ ليست بزائدة[٧] ، ولا نقطة ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه[٨] . وأما ما زاده التجيبي ، فلولا توجيهه بأنها علامة الحركة[٩] لكان أحقها بالصواب ، كما فعل الناظم ، وإذا فهمت ما قلناه تبين لك بطلان كلام[١٠] المتأخرين[١١] ، إذ هو مبني على أصل فاسد .

---

(١) لأنه خرج عن قياسه في الرسم ؛ لأن الأصل في «أؤنبئكم» أن يرسم بألف ، لأن همزته المرسومة بالواو ، وهي همزة المتكلم ، وهي أول الكلمة ، ولا عبرة بهمزة الاستفهام قبلها .
وقال الخراز : «وما يزاد قبل لا يعتبر» . ومثله : «أئفكا» رسم على مراد الاتصال والتسهيل .
انظر : دليل الحيران ص ٢٠٩ ، وحلة الأعيان ١٥٠ .

(٢) في ح : وأما .

(٣) في ح : «أن هذا» بزيادة «أن» .

(٤) في هـ : هناك ، ذكره في ضبط المختلس والمشم ص ٧٩ .

(٥) ساقطة من : ح ، هـ .

(٦) ذكره أبو داود من كلام الحافظ أبي عمرو ، أصول الضبط ١٥٨ ، المحكم ١٠٥ .

(٧) في هـ : زائدة .

(٨) ناقصة من : ح ، هـ .

(٩) في ح : للحركة .

(١٠) في ح : حكم .

(١١) أي في معنى توجيه الداني ، إذ قال فيه قبل هذا : «ليس بشيء» . انظر : حواشي الزياتي ١٧ ، ١٨ ، وسبق رد المنجرة عليه ص ١٩٢ .



والحكم في ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ كالحكم في باب[(١)] ﴿ أَئِفْكًا ﴾ سواء[(٢)] . والله أعلم . ثم قال رحمه الله :

«وَذَا الْأَخِيرُ اخْتِيرَ فِي الْمُتَّفِقَيْنْ وَأَوَّلُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُخْتَلِفَيْنْ»

يعني أن مذهب الكسائي الذي هو الأخير في كلامه ، وهو ما دل عليه قوله : «وقيل بل هي إلى ثانيهما» هو المختار عند النقاط في الهمزتين المتفقتين ، ومراده بالمتفقتين هنا المتفقتان في الصورة[(٣)] ، لو صورت الثانية على مراد التخفيف[(٤)] بعد تصوير الأولى ، فيدخل في ذلك ما كانت

---

(١) ساقطة من : هـ .

(٢) وفي ضبط «أؤنبئكم» على قراءة التسهيل ثلاثة أوجه :

الأول : جعل دارة على الواو ، ونقطة أمام الواو .

الثاني : تعرية الواو من الدارة والنقطة ، واستحسنه أبو داود .

الثالث : الاكتفاء بالنقطة عن الدارة ، وهذه النقطة المكتفى بها منهم من يعتبرها علامة التسهيل ، ومنهم من يعتبرها علامة تخفيف الحركة ، والظاهر أن اعتبارها علامة التسهيل أولى ؛ لأنه تقدم لنا أن المسهل بين بين لا تجعل الحركة عليه ، وبه جرى العمل .

انظر : المصحف برواية قالون والمصحف برواية ورش ، دليل الحيران ٣٦٥ ، سمير الطالبين ص ١٥٤ ، والسبيل ٣٣ .

واضطرب المتأخرون فيها ، فذكر المارغني أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة ، وتبعه على ذلك الشيخ الضباع وأبو زيت حار ، ولم نجد ذلك كذلك بل أن الداني ذكر وجه التعرية وقدمه ، ثم ذكر وجه جعل الدارة والنقطة ، ثم قال : «والأول أحسن» ويؤيده ما أشار إليه الرجراحي ، فقال : «وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو وأبي داود والتجيبي» . حلة الأعيان ورقة ٢٤٩ ، المحكم ١٠٨ ، واقتصر عليه في المقنع ص ١٣٥ ، ونظم مذاهب الشيوخ في ضبطها ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧١ .

(٣) في هـ : في الصورت .

(٤) قال الزياتي : «عبر عنه بالتخفيف ؛ لأنه أخف من اجتماع صورتين» .



همزتاه مفتوحتين نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَآللَّهُ﴾، وما كانت الثانية فيه ساكنة. نحو: ﴿ءَامَنَ﴾. لو حملنا كلامه على المتفقتين في الحركة، للزم خروج القسم الثاني من هذا النوع ودخوله في النوع الثاني، وذلك مخالف لما عند النقاط.

وقوله: «وأول الوجهين في المختلفتين»[1] يعني أن مذهب الفراء الذي هو الأول في كلامه، وهو ما دل عليه قوله: «فقيل صورة للأولى منهما»، وهو[2] المختار عند النقاط في الهمزتين المختلفتين، [و][3] مراده أيضا بالمختلفتين [هنا المختلفتان][4] في الصورة لو صورت[5] الثانية بعد تصوير الأولى، كما وقع لهم في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ وباب ﴿أَئِفْكًا﴾ فيخرج منه[6] حينئذ[7] ما كانت الثانية فيه ساكنة، ويدخل فيه باب ﴿أَءِلَٰهٌ﴾، وباب ﴿أَءُنزِلَ﴾ مما لم يصور فيه إلا إحداهما[8]. و«ذا» مبتدأ، و«الأخير» نعت له، و«اختير» في محل الخبر، وبه يتعلق «في المتفقتين» «وأول» مبتدأ وخبره محذوف تقديره اختير دل عليه الأول، وبه يتعلق «في المختلفتين». قال رحمه الله:

«فَفِي اتِّفَاقٍ تُجْعَلُ الْمُبَيِّنَه مِنْ قَبْلِهَا وَفَوْقَهَا الْمُلَيِّنَه»

(١) في ح، هـ: «في المختلفين».

(٢) في ح، هـ: هو.

(٣) الزيادة من: هـ، ح.

(٤) الزيادة من: هـ، ح.

(٥) ناقصة من: ح.

(٦) ساقطة من: ح.

(٧) ساقطة من: هـ.

(٨) في هـ: إحديهما.



يعني[١] أنك إذا بنيت على الوجه المختار في المتفقتين وهو مذهب الكسائي ، فوجه النقط فيه أن تجعل الهمزة المحققة التي عبّر عنها بـ «المبينة» نقطة صفراء قبل الصورة التي هي الألف ، وتجعل على الألف علامة الهمزة المسهلة بين بين التي عبر عنها بـ «الملينة» حمراء هكذا : ﴿ ءَأَنتَ ﴾[٢] ، ﴿ءَآللَّهُ﴾[٣]

فإن قلت : أطلق الناظم في هذا النقط[٤] ، فظاهر كلامه أنه يجري على قراءة التسهيل بين بين ، وعلى قراءة البدل حرف مد ، وليس كذلك عند أهل النقط ، بل هو عندهم خاص بقراءة التسهيل بين بين .

قلت : إنما فعل ذلك اتكالا على ما تقدم له من أن علامة التسهيل إنما تجعل للمسهل بين بين ، أو بالبدل حرفا محركا دون ما أبدل حرف مد ، ولذلك لا يرد عليه ما كانت الثانية فيه ساكنة من هذا القسم نحو : ﴿ءَامَنَ﴾[٥] ، فكأنه يقول : اجعل الأولى[٦] من المتفقتين ، وهي المحققة التي عبر عنها بـ «المبينة» نقطة صفراء قبل الألف ، واجعل الثانية إن كانت مسهلة بين بين -وهو مراده[٧] بالملينة- نقطة حمراء على الألف ، فلا تدخل في كلامه المبدلة حرف مد ساكنة كانت ، أو محركة[٨] ، وفي قوله :

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) من الآية ١١٦ المائدة .

(٣) من الآية ٥٩ النمل .

(٤) في هـ : النطق .

(٥) من الآية ١٢ البقرة .

(٦) في هـ : مصحفة : «الالــى» .

(٧) في ح : المراد .

(٨) في ح ، هـ : متحركة .

«المبينة» إشعار بأن هذا الحكم خاص بما إذا كانت محققة ، وأما لو خففت[١] بالنقل نحو : ﴿رَّحِيمٌ﴾ ، ﴿ءَآشْفَقْتُمْ﴾[٢] فلا تجعل الصفراء ، وهو كذلك ؛ لأن الذي يجعل حينئذ في موضعها ، إنما هو جرّة كما يقوله بعد هذا[٣] .

وقوله : «ففي اتفاق» الفاء مشعرة بالسببية إذ نقط هذا الموضع وما عطف عليه مسبب عن الاختيار الذي ذكره الناظم . و«تجعل» مبني للنائب وهو العامل في المجرورين والظرف[٤] .

تنبيهان :

الأول : ذكر الناظم هنا في نقط المتفقتين وجها واحدا ، وهو جعل المحققة نقطة صفراء قبل الصورة ، والمسهلة نقطة حمراء فوق الصورة ؛ بناء على مذهب الكسائي الذي اختاره في المتفقتين ، ولم يتكلم على ما إذا أخذ فيهما بمذهب الفراء ، ولك حينئذ في نقطه وجهان :

أحدهما : جعل المحققة صفراء فوق الصورة ، والمسهلة نقطة[٥] حمراء في السطر ، إذ لا صورة لها حسبما دل عليه عموم قوله : «وكل ما وجدته من نبر» . . . البيت ، هكذا : ﴿أَء نتَ ، أَء لَّـهٌ﴾[٦] .

والوجه الثاني : مثله ، إلا أنك تجعل النقطة على ألف حمراء هكذا :

---

(١) في هـ : خفيت .

(٢) من الآيتين ١٢ ، ١٣ المجادلة . والنقل لورش .

(٣) سيأتي في قوله : «ولك في ءآنت أن تعتبره وبابه» ص ٢٢٦ .

(٤) المجروران هما : «ففي اتفاق» ، «من فوقها» ، والظرف : «فوقها» .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) في ح : «أءلـه» ، وهو خطأ ؛ لأن الكلام في المتفقتين .



﴿أَنتَ ، ءَآللَّهُ﴾ ويؤخذ هذا الوجه مما ذكره[1] الناظم بعد هذا[2] في اجتماع ثلاث[3] همزات ، وهذه الوجوه[4] الثلاثة منصوصة للقدماء[5] ، وزاد بعضهم هنا وجها رابعا[6] بناء على مذهب الكسائي ، وهو إلحاق ألف حمراء ، وجعل الصفراء عليها ، قياسا منه على ما ذكره الداني في النقط لمن يحقق الهمزتين ، إذ أجاز في الثانية مع كونها محققة -بناء على مذهب الفراء- أن تلحق وتجعل عليها الصفراء[7] ، وفي قياسه نظر ، إذ لم ينص أحد على جواز ذلك في الأولى ، وما ذلك إلا أنهم[8] يرون أن إلحاق[9] الثانية ، إنما هو مراعاة لمن يسهل[10] ، ألا ترى أنهم فعلوا ذلك بعد تصوير الأولى في مواضع من المختلفتين[11] .

---

(١) في ح ، هـ : يذكره .

(٢) إدراج : «الناظم» بعد قوله : «هذا» في : ح لا لزوم لها .

(٣) في هـ : ثلث .

(٤) في ح ، هـ : الأوجه .

(٥) في ح : الفراء ، وهو خطأ ظاهر . ذكر هذه الوجوه أبو عمرو في المحكم ص ٩٥ ، وأبو داود في أصول الضبط ٣٢٦ .

(٦) ذكر هذا الوجه الرجراجي ١٤٥ ، وحاصل ما ذكره : أربعة أوجه : اثنان على إثبات الصورة للثانية ، واثنان على إثبات الصورة للأولى . وضعف الوجه الرابع الشيخ الضباع . سمير الطالبين ١٥٩ .

(٧) ذكره أبو عمرو في المحكم ص ٩٦ .

(٨) في هـ : لأنهم .

(٩) في هـ : ساقطة .

(١٠) أي : فلما كانت تسهل بينها وبين حرف يجانس حركتها ألحق ذلك الحرف .

(١١) في نحو : «أءله ، أءنزل» أجازوا إلحاق الياء في الأولى ، والواو في الثانية .

منها : ﴿أَؤُنَبِّئُكُم ، أَئِفْكًا ، أَءِلَٰهٌ﴾[1] ولو قرئت بالتحقيق ، والأولى لا يمكن فيها مراعاة التسهيل ، إذ لا تسهل[2] لقرب المسهل من الساكن ، والساكن لا يكون أولا[3] .

الثاني : اقتصر الناظم وغيره هنا على بيان نقط هذا النوع على قراءة التسهيل ، ولم يتكلموا على نقطه على قراءة البدل حرف مد ؛ لأن المبدل حرف مد ، لا تجعل عليه علامة ، حسبما دل عليه كلامه أول الباب[4] .

وإنما النظر حينئذ في موضع المد وعدمه ، والناظم يذكر ذلك بعد هذا[5] وهناك[6] يستوفى[7] الكلام عليه ، إن شاء الله . قال رحمه الله :

«وَفِي اخْتِلَافٍ فَوْقَهَا الصُّفْرَاءُ وَنُقْطَةٌ أَمَامَهَا حَمْرَاءُ»

هذا الكلام معطوف على ما[8] قبله فهو[9] مبني على ما اختاره النقاط في

---

(١) ناقصة من : ح ، هـ .

(٢) في ح : لا تسهيل .

(٣) هو بيان لوجه الافتراق ، والذي نشأ عنه عدم صحة القياس .

(٤) ذكره في قوله :

«وذا الذي ذكرت في المسهل سهل بين بين أو بالبدل»

إذا تحرك ، تقدم في ص : ١٥٩ .

(٥) يذكره في قوله :

«وهمز آلان إذا ما أبدلا وبابه مط عليه جعلا»

سيأتي في ص : ٢٢٣ .

(٦) في هـ : أو هناك .

(٧) في هـ : نستوفي .

(٨) في ح : الذي .

(٩) في هـ : وهو .

المختلفتين وهو مذهب الفراء ، ومعنى كلامه أنك تجعل الصفراء التي هي المحققة فوق الصورة ، وتجعل علامة المسهلة نقطة حمراء في السطر ، إذ لا صورة[1] لها ، حسبما دل عليه قوله : «وكل ما وجدته من نبر»[2] البيت ، هكذا : ﴿ أءنزل ، أءله ﴾ إلا أن في قوله : «فوقها صفراء» إجمال ؛ لأن ثمّ من المواضع ما لا تجعل فيه الصفراء ، وهو حيث تنقل[3] حركة الهمزة إلى ما قبلها ، نحو : ﴿ حاجزاً اءله[4] ، اختلاقٌ اءنزل[5] ﴾ فإنك لا تجعل الصفراء فوق[6] الألف ، إذا نقطت لورش ، وإنما تجعل هناك[7] جرة ، لكن هذا الإجمال يفسره الناظم بعد هذا بقوله : «وإن يكن مسكن من قبل» إلى آخره[8] .

والعامل في معمولات هذا البيت [كلها][9] «تجعل» المذكور في البيت الذي قبله ؛ لأنها كلها معطوفة على معمولاته[10] . قال رحمه الله :

«وَإِنْ تَشَأْ فَاجْعَلْ هُنَا مَا سُهِّلاَ ... وَاواً بِنَحْوِ قَوْلِهِ : «أَءُنْزِلاَ»

وَالْيَاءَ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمُخْتَلِفِ ... حَمْرَا ... ...»

---

(١) في هـ : صورة .

(٢) تمامه : «من غير صورة فضع في السطر» . تقدم في ص : ١٧٦ .

(٣) في ح : تنتقل .

(٤) من الآية ٦٣ النمل .

(٥) من الآيتين ٦ ، ٧ سورة ص .

(٦) في هـ ، ح : على .

(٧) في هـ : هنالك .

(٨) مورد الظمآن ص ٤٨ ، وسيذكره في ص : ٢١٢ .

(٩) الزيادة من : هـ ، ح .

(١٠) قال الزياتي : «بل الصفراء معطوف على المبينة ، وفي اختلاف على في اتفاق ، وفوقها على من قبلها . حواشيه ١٩ .

لما ذكر نقط نوع المختلفتين على المختار الذي هو مذهب الفراء ، أشار هنا إلى أن فيه وجها آخر على مذهب الفراء أيضا ، وهو كالذي قبله ، غير أنك تلحق واوا حمراء في باب ﴿أَءنزِلَ﴾[1] ، وتجعل فوقه علامة التسهيل ، وياء حمراء في باب ﴿أَءِلَٰهٌ﴾[2] ، وتجعل تحتها علامة التسهيل[3] ، وحكم هذه الياء في الاتصال بما بعدها حكم الثابتة[4] ، ولذلك سكت الناظم عن بيانه[5] ، إذ جاء على وفق الأصل ، وإنما لم يصرح بنقطة التسهيل ؛ لأنه اجتزأ بما تقدم في قوله : ونقط ما سهل بالحمراء[6] ، وصورة ذلك هكذا :

---

(١) من الآية ٨ سورة ص . وبابه : الهمزتان المختلفتان بالفتح والضم نحو : «أءلقى» ٢٥ القمر ، و«أءشهدوا» ١٩ الزخرف على قراءة من زاد الهمزة مسهلة كالواو مع سكون الشين .

(٢) من الآية ٦٠ النمل وما بعدها . وبابه بينه المورد ص ٢٨ ، والمارغني في دليل الحيران ١١٢ .

(٣) قال أبو عمرو : «ألحقها بالحرف وتعرى من الحركة» . المحكم ص ١٠٢ .

وقال في الطرر الفاسيات : «ولا نقط فوق الواو ، ولا تحت الياء ، إذ قد قاما مقام الهمزة المسهلة ، ولا حركة لها ولا نقطة» . طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ٢٥٦ ، حواشي الزياتي ١٩ .

(٤) قال القصري : ويصح أن تلحق هذه الياء مردودة غير منقوطة ، ويصح أن تلحق موصولة منقوطة نحو ما ذكر اللبيب في «إيلافهم» ، قال : «وهذا الحكم عندي جار في كل ما يكون وصله غير قاطع لسطر المصحف ، فإن كان وصله يؤدي إلى قطع سطر المصحف ، فلا يوصل ، بل يكون مقطوعا على ما يقتضيه تصويره» . تقييد من شرح الفرمي ٢٥٦ ، ونقله الزياتي في حواشيه ١٩ . أما صاحب الحلة ١٤٤ فقال : «وتكون هذه الياء الملحقة متصلة بما بعدها ، ولا تقطع عما بعدها ؛ لأنها بمنزلة الثابتة نحو : «أيذا» في الواقعة ، ولا تقطع عما بعدها ؛ لأنها في الوسط ، نص على اتصالها أبو عمرو وأبو داود . المحكم ص ١٠٢ ، أصول الضبط ١٠٧ .

(٥) في ح : إذا .

(٦) حكاه بالمعنى ، إذ لفظه فيما تقدم : «وما سهل بالحمراء» . انظر : ص ١٥٤ .

﴿أَؤُنزِلَ﴾ ، ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ وهذا الوجه مرجوح عند النقاط ، والراجح عندهم هو الذي قبله[١] ، ولذلك بدأ به الناظم .

فإن قلت : ظاهر كلام الناظم أنه يكتفى بإلحاق الياء والواو عن النقطة فلعله[٢] يرى ذلك ، ويكون ما ألحق عوضا عن النقطة[٣] .

قلت : كلامه وكلام غيره ، يحتمل ما قلته ، ويحتمل أن يكون ما ذكروه فيما إذا اجتمع[٤] ثلاث ، وألحقت الثانية ، يدل على أن الإلحاق لا يكفي عن نقطة التسهيل[٥] ، وزعم بعضهم : أنه يدخل على هذا النوع على هذا الوجه ما[٦]

---

(١) قال الداني : «والذي أختاره ألا تلحق الياء في ذلك ، وأن تجعل النقطة في موضعها» . وقال : «والمذهب الأول أختار» . المحكم ص ١٠٢ ، ١٠٦ . وقال أبو داود : «ولا أستجيز النقط بهذا الوجه ، إذ لا يجوز البدل فيه ، فيجب أن يترك الضبط به ، وإنما ذكرناه للتنبيه عليه والتحذير منه» . أصول الضبط ١٥٧ ، ١٥٩ والأول عليه العمل . دليل الحيران ٣٦٨ ، وهو المختار عند الشيخين بالنص ، وعند التجيبي والناظم لتقديمهما إياه على الوجه الآخر . حلة الأعيان ورقة ١٤٨ .

(٢) قال الفرمي : «ولا نقط فوق الواو وتحت الياء ، إذ قاما مقام الهمزة المسهلة ، ولا حركة لها» . طرر على مورد الظمآن ٢٥٦ ، وحواشي الزياتي ١٩ .

(٣) مصحفة في الأصل «ملعـه» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٤) في هـ : اجتمعت .

(٥) قال الزياتي : «أي يحتمل ما قلته أنت أيها السائل ، ويحتمل هذا الموافق لما قلناه نحن ، والذي أشار إليه في اجتماع الثلاث هو قول الناظم :

« ... ... وإن جعلتها هي المسكنه
فالألف الحمراء قبل ألحقن وانقط عليها أو بنقط عوضن»

سيأتي في ص : ٢٠٧ ، إذ هو صريح في عدم الاكتفاء بالإلحاق . ويحتمل أن يدل ذلك الذي قالوه هناك على أن الإلحاق لا يكفي عن التسهيل ، ويكون ذلك قاعدة ، وهو عدم الاكتفاء بالإلحاق عن نقطة التسهيل . فاسم «يكون» هو قوله : «ما ذكروه» ، وخبرها جملة «يدل» . حواشي الزياتي ١٩ ، وحواشي المنجرة ١٠ .

(٦) في ح : «وما» بزيادة الواو .

دخل في باب ﴿ أَيِفْكًا ﴾و ﴿أَوُنَبِّئُكُم ﴾ ، وليس كما زعم[١] ؛ لأنه جعل الدارة هناك إنما هو على توهم الزيادة[٢] كما قدمنا ، وذلك منتف مع الحذف .

«وإن تشأ» شرط ، ومفعوله محذوف تقديره[٣] : «غير ما تقدم»[٤] ، والجواب : «فاجعل» ، و «واوا» مفعول ثان ، وهو على حذف النعت أي حمراء ، يدل عليه «حمراء» الذي بعده . «والياء» معطوف على «واوا» ، و«حمراء» حال ، و«في الباقي» متعلق بـ «اجعل» ، و«من المختلف» حال من «الباقي» .

تنبيه :

ذكر الناظم في نقط المختلفتين وجهين جاريين على مذهب الفراء ، ولم يتكلم على ما إذا أخذ فيهما بمذهب الكسائي ، ولك حينئذ فيه[٥] وجه واحد ، وهو جعل الأولى في السطر ، والثانية -إن كانت مكسورة- تحت الصورة[٦] ، وفي وسطها إن كانت مضمومة[٧] ، ومجموع هذه الثلاثة الأوجه منصوصة للقدماء[٨] ، وزاد هنا أيضا

---

(١) وقائل ذلك هو الرجراجي : نقله عن بعض الشراح ، وقال : «ويمكن أن يجري في الواو والياء الملحقتين هنا ، مثل ما جرى في الواو والياء الثابتتين من النوعين في : «أيـذا» في الواقعة ، و«أؤنبئكـم» في آل عمران ، ثم قال : «وهذا القياس له وجه من النظر» . حلة الأعيان ١٤٥ ، ١٤٨ .

(٢) توهم الزيادة رده المنجرة بقوة ، وسبق ذكره ص : ١٩٢ . حواشي المنجرة ١٠ .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) في ح : «تقدم غير ما» .

(٥) ناقصة من : ح .

(٦) مثال : «ءالـه» .

(٧) مثاله : «ءأنـزل» .

(٨) نص عليها أبو عمرو في المحكم ١٠٢ ، وأبو داود في أصول الضبط ١٥٧ .

بعضهم وجها[١] رابعا ، كالذي تقدم له في المتفقتين ، وقد قدمنا رده هناك[٢] . قـال رحمـه اللـه :

«... ... ... وَءَالِهَـتُنَـا فِـي الـزُّخْـرُفِ

وَقَـوْلُـهُ ءَامَنْتُـمْ مُسْتَفْهَمَـا الْـحُكْـمُ فِيهِـنَّ كَمَـا تَـقَدَّمَـا»

مراده بـ : «ءالهتنا» في الزخرف قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾[٣] وقيده بالزخرف احترازا مما في غيرها كقوله تعالى : ﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ ﴾[٤] .

ومراده[٥] بـ : ﴿ءامنتم﴾ المستفهم به ، قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَآمَنتُم بِهِۦ ﴾[٦] وفي سورة طه : ﴿ قَالَ ءَآمَنتُمْ لَهُۥ ﴾[٧] ، ومثله في سورة الشعراء[٨] وقيده[٩] بالاستفهام إما احترازا من غير هذه المواضع الثلاثة ، نحو قوله

---

(١) وهو صاحب حلة الأعيان ، فذكر أربعة أوجه ، وجهان في إثبات الصورة للأولى ، وهما اللذان ذكرهما الناظم ، ووجهان في إثبات الصورة للثانية ، ولم يذكرهما الناظم . حلة الأعيان ١٤٨ .

(٢) وذلك إلحاق الصورة للهمزة الأولى ، وما ورد على ذلك الوجه يرد على هذا الوجه ، سواء بسواء . تقدم في ص : ١٩٩ . انظر حواشي الزياتي ١٩ .

(٣) من الآية ٥٨ الزخرف . على قراءة تسهيل الثانية .

(٤) من الآية ٣٦ الصافات .

(٥) في هـ : مراده .

(٦) من الآية ١٢٢ الأعراف .

(٧) من الآية ٧٠ طه .

(٨) من الآية ٤٩ الشعراء .

(٩) ضمير «قيده» يعود على «ءامنتم» وذلك أنه لما لم يتزن له البيت بقراءة هذين اللفظين بالاستفهام ، قيد الأول بالسورة ، والثاني بالاستفهام . انظر : حواشي الزياتي ١٩ .

وقال المجاصي : قوله : «مستفهما» راجع إلى اللفظين معا .

قال الرجراجي : «وهو بعيد» . شرح المجاصي على الضبط ٧٥ ، وحلة الأعيان ٢٥٤ . =

تعالى : ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[١] ، وإما احترازا من قراءة من قرأ المواضع الثلاثة بصيغة الخبر[٢] ، وقد رويت عن ورش من طريق غير مشهور[٣] . وقوله : «الحكم فيهن كما تقدم» يعني أنك إذا نظرت بين همزة الاستفهام وهمزة القطع ، احتمل جعل الصورة للأولى ، واحتمل ألا تكون للأولى ، فإذا جعلت للأولى فلا إشكال ، وإن لم تجعل لها على ما هو المختار في المتفقتين على ما قدمنا[٤] ، احتمل أيضاً جعلها للأولى من الأخريين ، وللثانية منهما ، إذ هما من باب الهمزتين المتفقتين على ما قدمنا[٥] ، ويدخل في قوله : «كما تقدم» حكم النقط ، وهو أنك

= وتعلم مذاهب القراء في الألفاظ من مصادرها . وفيها ثلاث همزات :

الأولى : للاستفهام في الأربع .

والثانية : همزة جمع في «ءالهتنا» ، وهمزة قطع في الفعل الرباعي في «ءامنتم» الثلاث .

والثالثة : أصلية فاء من الفعل . انظر : حواشي المنجرة ١٠ .

(١) من الآية ٥١ يونس .

(٢) وهو حفص عن عاصم ورويس عن يعقوب والأصبهاني عن ورش في الأعراف (١٢٣) وطه (٧١) والشعراء (٤٩) ، ووافقهم قنبل في طه في وجه . النشر ٣٦٨/١ .

(٣) بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش ، ورواية أحمد بن صالح ، ويونس بن عبدالأعلى وأبي الأزهر ، كلهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص ومن معه . مختصر بلوغ الأمنية شرح الضباع ٦٣ ، وانظر : الإتحاف ٤٧ ، سراج القارئ ٦٥ ، النشر ٣٦٩/١ . وقال المنجرة : رويت من طريق العتقي ، وإليه أشار ابن غازي : والخبر للعتقي في ذي ثلاث اشتهر . حواشي المنجرة ورقة ١١ ، ونشر الطرق العشر لابن غازي ورقة ٣ .

(٤) ساقطة من : هـ ، ح .

(٥) والذي تقدم ثلاثة أشياء : الخلاف ، والاختيار ، والضبط .

فذكر الخلاف في قوله : «فقيل صورة للأولى منهما . . .» ، وذكر الاختيار في قوله : «وذا الأخير اختير في المتفقَيْنْ» ، وذكر الضبط في قوله : «ففي اتفاق تجعل المبينة» ، تقدم في ص : ١٩٦ .
قال الرجراجي : الخلاف هنا كالخلاف هناك ، والاختيار هنا كالاختيار هناك ، والضبط هنا كالضبط هناك» . حلة الأعيان ١٥٥ .



تجعل المحققة نقطة صفراء، والمسهلة[1] نقطة حمراء، وعموم قوله: «كما تقدم» يقتضي أن المختار جعل الصورة للأخيرة التي هي الأصلية، لكن الناظم استدرك في كلامه ما يرفع هذا على ما يأتي.

و﴿ءالهتنا﴾ محكي بقول محذوف مقدر بينه وبين الواو، يدل عليه ما بعده والتقدير: وقوله ﴿ءالهتنا﴾. و«في الزخرف» حال[2] من ﴿ءالهتنا﴾ والقول المقدر مبتدأ، والمصرح به بعده معطوف عليه، و«مستفهما» حال من ﴿ءامنتم﴾، الأظهر أنه اسم مصدر على حذف مضاف، أي ذا استفهام. و«الحكم» مبتدأ، و«فيهن» إما متعلق به، أو صفة له، و«كما تقدم» خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول المقدر، والرابط الضمير المجرور بـ «في» وإنما جمعه وإن كان ما يعود عليه في كلامه شيئان: وهما: ﴿ءالهتنا﴾ و﴿ءامنتم﴾؛ لأنه[3] نظر إلى مواضعها، وذلك أن ﴿ءامنتم﴾ في ثلاثة مواضع كما قدمنا[4]. قال رحمه الله:

«لَكِنَّ بَعْدَ أَلِفٍ أَلْحَقْتَا حَمْرَاءَ مِثْلَ هَذِهِ إِنْ أَنْتَا
جَعَلْتَ هَذِهِ هِيَ الْمُلَيَّنَه وَإِنْ جَعَلْتَهَا هِيَ الْمُسَكَّنَه
فَالأَلِفَ الْحَمْرَاءَ قَبْلُ أَلْحِقَنْ فَانْقُطْ عَلَيْهَا أَوْ بِنَقْطٍ عَوِّضَنْ»

لما كان عموم قوله: «الحكم فيهن كما تقدم» يقتضي اختيار جعل الصورة للأخيرة التي[5] هي الأصلية كما قدمنا، وكان المختار عند النقاط هنا جعل الصورة للوسطى،

---

(١) في ح: أو المسهلة.

(٢) قال الزياتي: الأولى جعله نعتا؛ لأنه تخصيص له بالواقع في الزخرف، إذا كان الإبهام في الذات يؤتى بالنعت نحو: «الخياط»، وإذا كان في الهيئة يؤتى بالحال. حواشيه ١٩.

(٣) في ح: «لأنظر»، وهو تصحيف.

(٤) تقدم في ص: ٢٠٥.

(٥) في ح: «الصورة للوسطى، والأخيرة هي».

إذ لا يتوالى الحذف معه ، بخلاف غيره[١] ، إذ يتوالى فيه الحذف ، استدرك الناظم هنا بيان الوجه المختار .

فأشار إلى أنك تجعل بعد الألف الكحلاء ألفا حمراء مثلها ، ويعني بقوله : «مثلها» أن هذه الألف الحمراء تكون مساوية للألف الكحلاء -التي عليها تعود الإشارة- في الصورة[٢] والقدر ، وإن كانت مخالفة لها في اللون ، وأشار بذلك -والله أعلم- إلى أن ما يفعله كثير من الناس ، من عدم إيصال الملحق إلى السطر ليس بصحيح ، وهو كذلك عند المحققين ، خلاف ما عند اللبيب ، الذي اختار عدم إيصالها إلى السطر[٣] .

ولم ينبه على جعل النقطة التي هي علامة التسهيل على الألف الكحلاء في هذا الوجه ، كما لم ينبه على جعل النقطة الصفراء في السطر ؛ لدخول ذلك

---

(١) وذكر أبو عمرو هذا الوجه ، وعلله بقوله : «أن الحذف لا يتوالى فيه كما يتوالى في الوجهين الأخيرين ، وعلى ذلك أصحاب المصاحف ، وهو اختياري ، وإليه أذهب وبه أنقط» . المحكم ص ١٠٠ .

وإلى هذا الوجه ذهب أبو داود : « والوجه الأول أختار ، وبه أنقط » . أصول الضبط ١٥٦ .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) اختار اللبيب عدم إيصال المحذوف إلى السطر ، وهو أمر ملاحظ من قول عبدالله بن مسعود : «جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء» . الإتقان ٢/١٧١ ، المحكم ١١ .

وأرى أن الملحق لما كان يتميز باللون ، كانت فائدته حاصلة لمن وصله وجعله مثل الثابت ، ولما كان لا يتميز بسبب استعمال اللون الأسود في الضبط ، يجب أن يميز بالدقة والصغر وعدم وصله بالرسم ، وقول الإمام التنسي : «ليس بصحيح» أيام أن كان يلحق باللون الأحمر ، وما قاله اللبيب أوجه ، وفرق المارغني بين الملحقات فقال : «العمل عندنا على عدم إيصال الألف الملحقة ، وعلى إيصال غيرها» . دليل الحيران ٣٧١ . والأولى عدم خلط الضبط بالرسم بعدم إيصال المحذوف إلى السطر .

في عموم قوله : «الحكم فيهن كما تقدما» ، وصورة ذلك : هكذا[١] ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ ، ﴿ءَامَنتُم﴾ وهذا الوجه هو المختار عند النقاط كما قدمنا ؛ للعلة التي ذكرناها من عدم توالي الحذف فيه[٢] ، ولذلك بدأ به الناظم . وقوله : «إن أنت جعلت هذه هي الملينة» هو بيان لهذا الوجه المختار[٣] ، أي إنما تلحق الألف الحمراء بعد الكحلاء ، إذا جعلت الكحلاء -التي عليها تعود الإشارة- هي صورة للهمزة[٤] المسهلة التي عبر عنها بالملينة .

وقوله : « فإن جعلتها هي المسكنة » إلى آخره ، أشار به إلى أن في المسألتين وجهين آخرين مبنيين على جعل الألف الكحلاء -التي يعود عليها ضمير المفعول[٥] والفصل- صورة للأخيرة التي عبر عنها بالمسكنة :

أحدهما : أنك تلحق الألف الحمراء قبل الكحلاء ، وتجعل عليها علامة التسهيل هكذا : ﴿ءَاٰلِهَتُنَا﴾ ، ﴿ءَاٰمَنتُم﴾ .

والثاني : أن[٦] تكتفى بالنقطة عن إلحاق الألف هكذا : ﴿ءَ•الِهَتُنَا﴾ ﴿ءَ•امَنتُمْ﴾ .

ولم يتكلم في هذين الوجهين على حكم المحققة ، والمبدلة حرف مد ، اكتفاء بما تقدم .

وحذف الناظم اسم «لكن» كما في قول الشاعر :

---

(١) في الأصل ، هـ : «كما تقدم» ، وما أثبت من : ح .

(٢) سبق ذكره في ص : ١٩٦ .

(٣) وبه جرى العمل . انظر : دليل الحيران ٣٧٠ ، سمير الطالبين ١٦٠ ، السبيل ٣٨ .

(٤) في هـ ، ح : الهمزة .

(٥) وهو «الهاء» من قوله : «وإن جعلتها» .

(٦) في هـ : أنك .



ولكنَّ زنجيٌّ عظيم المشافر[١] .

والتقدير : فيهما لكنك ، و«ألحقت» خبرها ، وهو بمعنى تلحق . و«ألف» أراد به الكحلاء ، وإما لأن الإطلاق محمول عليها ، وإما لأنها على حذف النعت ، أي ألف كحلاء ؛ و«حمراء» نعت لمحذوف ، وكذلك «مثلها» تقديره : ألفاً .

و«إن أنت جعلت» شرط حذف جوابه ؛ لدلالة ما تقدم عليه . و«أنت» فاعل بمحذوف يفسره ما بعده ، وكان تاء[٢] ، فلما حذف الفعل[٣] انفصل فصار[٤] «أنت» . و«الألف» مفعول بـ «ألحقن» ، وبه يتعلق الظرف .

تنبيه :

ذكر الناظم في هذا الفصل ثلاثة أوجه أحدها على كون الصورة للوسطى ، واثنين على كونها للأخيرة ، وقد تقدم أنه يصح جعل الصورة للأولى ، وإن كان مرجوحا[٥] ، ويتفرع عليه وجهان :

أحدهما : جعل الصفراء على الصورة ، وإلحاق ألفين بعدها ، وجعل علامة التسهيل على الحمراء التي تلي الكحلاء هكذا : ﴿أَآٰلِهَتُنَا﴾ ، ﴿أَآٰمَنتُمْ﴾ .

---

(١) صدر البيت :

«فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي»

البيت للفرزدق في ديوانه ٤٨١ ، كتاب سيبويه ١٣٦/٢ ، ولسان العرب مادة شفر ، الإنصاف للأنباري ١٨٢/١ ، الخزانة للبغدادي ٣٧٩/٤ ، مغني اللبيب لابن هشام ٣٨٤ ، وكتاب الحروف لابن السكيت ٩٤ .

(٢) اسم كان ضمير يرجع لكلمة : «أنت» ، من قوله : «وأنت فاعل» . حواشي الزياتي ١٩ .

(٣) في هـ : الفاعل .

(٤) في هـ : وصار .

(٥) على مذهب الفراء وأحمد بن يحيى وأبي الحسن بن كيسان ، كما تقدم في الهمزتين ص ١٨٩ .



والثـانـي : مثله[١] إلا أنك تكتفي بعلامة التسهيل عن[٢] إلحاق صورتها هكذا : ﴿أ۪الِهَتُنَا﴾ ، ﴿أ۪امَنتُمْ﴾ فهذه خمسة أوجه منصوصة للقدماء[٣] في هذا الفصل لنافع[٤] ، وهي مفرعة على تسهيل الثانية بين بين ، وهو مذهب قالون والراجح عند ورش هنا ، ولذلك لم يتكلموا على نقط هذا الفصل على رواية البدل ؛ لأنها مرجوحة هنا عندهم[٥] ، وإن كانت راجحة في غير هذا الموضع من المفتوحتين[٦] ، وبناء منهم أيضاً على أن مد الثالثة[٧] المبدلة طبيعي أو متوسط[٨] .

---

(١) في الأصل : «مثلها» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٢) في هـ : على .

(٣) انظر : المحكم ص ٩٨ وما بعدها ، حلة الأعيان ١٥٧ ، والضبط على البدور السبعة للبيوري ، سمير الطالبين ١٥٩ .

(٤) بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ، ووافق نافعا أبو جعفر والبزي والبصري والشامي ، واختلافهم في الأولى ، من حيث حذفها وإثباتها ، وتغييرها وأجمعوا على إبدال الثالثة . انظر مذاهب القراء العشرة في الإتحاف ٢٢٨ ، والنشر ٣٦٤/١ ، البدور الزاهرة ١٢٠ .

(٥) قال القاضي : وينبغي أن تعلم كذلك أن ورشا ليس له هنا إلا التسهيل ، كما سبق . فليس له الإبدال . البدور الزاهرة ١٢٠ . وقال الشيخ حسن خلف الحسين في نظم تحرير مسائل الشاطبية :

«أأمنتم والنحو سهل لورشهم ... وإبداله قد شذ فاجعله مهملا»

مختصر بلوغ الأمنية ص ٦٢ ، ٦٣ ذيل سراج القارئ . وانظر : الإتحاف ٢٢٨ ، النشر ٣٦٥/١ ، والتبصرة ٥١٥ .

(٦) يقصد التنسي نحو : «ءأنذرتهم» وليس هناك راجح ومرجوح ، وإنما فيها قراءة بالبدل والتسهيل ، وأخذ المغاربة بالبدل ولا يعني ذلك غمط القراءة الأخرى ، والحاصل أن قراءة البدل في ذي ثلاث همزات ضعيفة وشاذة . وفي نحو «ءأنذرتهم» قراءتان : التسهيل والبدل .

(٧) في أ ، ح : الثانية ، وما أثبت من : هـ .

(٨) في ح : متوسطة .



وللمتأخرين في المسهلة وجوه كثيرة مفرعة على التلفيق[١] وعلى إبدال الثانية ، وعلى إشباع مد الثالثة[٢] ، ومخرج بعضها على نقط تحقيق الثانية ، ذكر بعضهم منها- وهو صاحب كشف الغمام[٣]- نحوا من خمسين وجها أعرضنا[٤] عنها كلها[٥] ؛ لعدم تعرض القدماء لشيء منها ، ولبطلان بعضها ، وضعف[٦] بعضها ، واقتصرنا على ما نص عليه القدماء من أئمة هذا الشأن[٧] -رضي الله عنهم- والله الموفق . قال رحمه الله :

«وَإن يَكُنْ مُسكَّنٌ مِنْ قَبْلُ صَحَّ فَحُكْمُهَا لِوَرْشٍ نَقْلُ[٨]
تُسْقِطُهَا مِن بَعْدِ نَقْلِ شَكْلِهَا وَجَرَّةً تَجْعَلُ فِي مَحَلِّهَا»

هذا الكلام راجع إلى فصل[٩] اجتماع الهمزتين في كلمة على أي وجه كان ، لا

(١) في هـ التلقين .

(٢) في أ ، ح : الثانية ، وما أثبت من : هـ .

(٣) وهو أرجوزة في نقط المصاحف مخطوطة بالمكتبة الظاهرية تحت رقم : ٨٣٧١ ، وناظمها أبو القاضي .

(٤) في ح : أضربنا .

(٥) في هـ : تقديم وتأخير : «كلها عنها» .

(٦) وذكر الرجراجي هذه الوجوه كلها ، وأوصلها إلى ستين وجها استغرقت اثنتي عشرة ورقة لورش على قراءة التسهيل ، منها اثنان وثلاثون وجها على قراءة البدل الشاذة . انظر : حلة الأعيان ورقة ١٥٤-١٦٦ .

(٧) وهم الأشياخ الثلاثة -أبو عمرو ، وأبو داود ، والتجيبي- ، والناظم . وسبقت الاشارة إليهم .

(٨) قال في الطرر : «هذا البيت توطئة لما بعده ، وإلا فهو في غنى عنه ، إذ يذكره من يتكلم على الأحكام اللفظية .

طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ورقة ٢٥٧ ، وحواشي الزياتي ورقة ١٩ .

(٩) ناقصة من : ح .



إلى الفصل الذي هو متصل به ، وهو فصل اجتماع ثلاث همزات ، إذ لم يوجد فيه ما قبله ساكن ، ومعنى كلامه : أن ما ذكر من أن الهمزة الأولى تجعل نقطة بالصفراء إنما هو عند من لا ينقل الحركة من الهمزة إلى الساكن قبلها وهو قالون(١) ، وكذلك [عند](٢) من يأخذ بالنقل ، حيث لا توجد شروطه(٣) . وأما إذا وجدت ، وهي كون ساكن صحيح قبلها(٤) ، فإن الحكم حينئذ عند من يقول بالنقل وهو ورش أن لا تجعل النقطة الصفراء ، بل تسقطها وتجعل في موضعها جرة(٥) ، سواء كانت متفقتين ، أو مختلفتين ، وصورة ذلك هكذا : ﴿ قُلَ ـ آنتُمُ وَ ﴾(٦) ، ﴿ قُلَ اَوْنَبِئُكُم ﴾(٧) ، ﴿ حَاجِزًا اَءلَهٌ ﴾(٨) .

فإن قلت : أخل(٩) الناظم بشرط من شروط النقل ، وهو كون الساكن منفصلاً .

---

(١) ومن وافقه من سائر القراء ما عدا ورشا ، فإن مذهبه النقل .

(٢) الزيادة من : هـ .

(٣) كابن كثير من السبعة ، فإنه ينقل لفظ : «القرءان» ونافع وأبي جعفر في : «رِدْءاً» .

(٤) شروط النقل : أن يكون الحرف المنقول إليه ساكنا ، وأن يكون قبل الهمزة ، وأن يكون صحيحا ، وأن يكون منفصلا عن كلمة الهمزة .

انظر : سراج القارئ لابن القاصح ٧٩ ، الوافي في شرح الشاطبية ص ١٠٣ ، حلة الأعيان ١٦٧ ، وقد يجوز بغير هذه الشروط . انظر : إبراز المعاني لأبي شامة ١٥٦ .

(٥) ظاهره ولو كان متصلا نحو : «الأرض» ، وليس كذلك ، لا تجعل إلا في المنفصل نحو : ﴿قد أفلح﴾ .

(٦) من الآية ١٣٩ البقرة .

(٧) من الآية ١٤ آل عمران .

(٨) من الآية ٦٣ النمل .

(٩) في ح : أخذ ، وهو تصحيف .

قلت : لا يلزمه ذكره ؛ لأنه إنما تكلم على نوع خاص ، وهو ما اجتمع فيه همزتان في كلمة كما قدمنا ، وهذا النوع لا يوجد الساكن فيه إلا منفصلاً ، فلم يكن هناك ما تتوهم فيه المخالفة . ويحتمل أن يكون الناظم أراد بكلامه العموم في كل همز[1] ، كان منفردا أو مجتمعا ، ويكون سكوته[2] عن ذلك الشرط لإرادته[3] دخول لام التعريف[4] و﴿رِدۡءًا﴾[5] في كلامه[6] ، وغاية ما يكون في كلامه بعض الإجمال[7] ، فيكون اتكل في ذلك على ما هو معروف عند أهل هذا الشأن ، طلبا للاختصار .

---

(١) في ح : همزة .

(٢) في هـ : على .

(٣) في هـ : مصحفة : «لاراته» .

(٤) لأن لام التعريف بمنزلة الكلمة الواحدة ، ولها ما يؤيدها من كلام العرب وقال عبدالفتاح القاضي : «صح النقل إليها مع اتصالها بمدخولها رسما ولفظا ، لانفصالها عنه معنى ، لأنها من حروف المعاني ، فهي كلمة مستقلة» . الوافي ١٠٣ ، وهو الذي في النشر ٤١٤/١ ، والتيسير ٣٦ ، وإبراز المعاني ١٥٦ ، والكشف ٩٠/١ .

(٥) من الآية ٣٤ القصص . وقرأ بالنقل نافع وأبو جعفر ، إلا أنه أبدل من التنوين ألفا في الحالين ، كنافع في الوقف . الإتحاف ٣٤٢ .

وقال مكي : «أجراه مجرى ما هو من كلمتين» . الكشف ٨٣/١ .

(٦) قال الزياتي (٢٠) : «هذا المحل أحسن من الأول لاستيعابه حكم الهمز الواقع بعد الساكن ، بخلاف المحل الأول» . لكن يقال : الأول أحسن ؛ لأن كل ما بقي سيذكره في قوله : «وحكمها لورشهم في النقل» ، ص ٢٥٠ .

(٧) الذي فيه على هذا المحل كون الساكن المتصل نحو : «قرءانا» ، و«مسئولا» ، و«ينئون» ونحوها ، فإنها لا تنقل فيها حركة الهمزة للساكن لنافع . حواشي الزياتي ٢٠ .



«وإن يكن» شرط ، وهي تامة[١] ، «ومسكن» فاعل ، و«من قبل» صفة له ، وكذلك جملة «صح» ، أو حال . و«حكمها» مبتدأ ، و«نقل» خبر ، و«لورش» نعت [له][٢] ، قدم عليه فصار[٣] حالا ، والجملة جواب الشرط . و«تسقط» و«تجعل» لفظهما خبر ، ومعناهما الأمر ، أي أسقطها ، واجعل في محلها جرّة ، و«من» متعلقة بـ «تسقط» ، و«جرة» مفعول مقدم بـ «تجعل» ، وبه يتعلق «في» ، والمكنى عنه بالهاء في المواضع الأربعة[٤] الهمزة الأولى ، التي تقدمت في قوله : «فقيل صورة للأولى منهما . . .» ، ولا يصح عودها[٥] على الثانية ، إذ لا يوجد قبلها ساكن ، وعلى الاحتمال الآخر تعود[٦] على الساكن[٧] مطلقا[٨] .

تنبيهان :

الأول : لم ينبه الناظم على شكل الهمزة ، أين يجعل[٩] ، والذي عندهم أن يجعل على الساكن الذي نقل إليه ، فيعود محركا بحركة الهمزة ، قال

---

(١) وهو الأكثر ، وتحتمل أن تكون ناقصة ، واسمها «الحرف» .
حواشي الزياتي ١٩ ، طرر على مورد الظمآن ٢٧٩ .

(٢) الزيادة من : هـ ، ح .

(٣) في ح : فصارا .

(٤) وهي : «فحكمها» ، «تسقطها» ، «شكلها» ، «محلها» .

(٥) في ح ، هـ : عوده .

(٦) في أ يعود ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٧) في ح ، هـ : الهمزة .

(٨) قال الزياتي : «صواب العبارة : تعود على الهمز الواقع بعد الساكن مطلقا» وقال : ويقع في بعض النسخ هنا تخليط . حواشي الزياتي ٢٠ .

(٩) في ح : تجعل .



التجيبي[١] هذا إن كان الساكن غير تنوين ، وأما إن كان تنوينا ، فإنك تجعل حركة الهمزة في موضعه ؛ لذهابه من اللفظ ، نحو : ﴿رَّحِيمٌ﴾ ، ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾[٢] فتجعل مع ضمة الميم فتحة هي حركة الهمزة .

قلت : وفي كلامه هذا نظر ، إذ يلزم عليه نقل الحركات عن مواضعها المقررة لها ، فتجعل الفتحة تحت الحرف في نحو : ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوِ إِطْعَامٌ﴾[٣] ، والكسرة فوقه أو أمامه في نحو : ﴿فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا * إِنَّ الْإِنسَٰنَ﴾[٤] ونحو : ﴿رَّافِعَةٌ﴾ ، ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾[٥] ، والضمة تحته[٦] نحو[٧] ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[٨] وذلك مخالف للإجماع[٩] ، وربما أدى ذلك إلى الالتباس في حركة الهمزة[١٠] ، لمساواة هيئة الفتحة لهيئة الكسرة[١١] .

---

(١) ونص أبي إسحاق التجيبي : «وإن كان قبل الهمزة حرف منون ، جعلت حركتها مكان التنوين ؛ لذهاب التنوين من اللفظ» . نقله الرجراجي في حلة الأعيان ١٧٢ .

(٢) من الآيتين ١٢ ، ١٣ المجادلة .

(٣) من الآية ١٣ ، ١٤ البلد .

(٤) من الآية ٥ ، ٦ العاديات .

(٥) من ٣ ، ٤ الواقعة .

(٦) في ح : تحت ، وفي الأصل مصححة فوق السطر ، وقدمها الناسخ على : «والضمة» .

(٧) في ح ، هـ : في نحو .

(٨) من الآية ١٢ المرسلات .

(٩) التمس له بعض الشراح وجها ، وهو «أن قول التجيبي ظاهر في اتفاق الحركتين ، أعني حركة الإعراب وحركة الهمزة ، وحينئذ فلا يلزم عليه نقل الحركات عن مواضعها» . حلة الأعيان ١٧٢ .

(١٠) في ح : الهمز .

(١١) قال الحسن الرجراجي : «لا نسلم هذا الالتباس ؛ لأن وضع الجرة موضع الهمزة يرفع الالتباس في ذلك ، فالصحيح ما قاله التجيبي» . حلة الأعيان ١٧٢ .



وأمـا مـا زعمـه بعضهـم مـن أن معنى كلام التجيبي ، أن الحركـة المنقولـة لا يعدل[١] بها عن موضعها المقرر[٢] لها ، بل تجعل الفتحة المنقولة فوق الحرف وإن كان مكسورا ، والكسرة تحته وإن كان مفتوحا ، فمما لا يقوله أحد[٣] ؛ لأن النقط إنما أحدث فرارا من اللبس إلى رفع اللبس ، وعلى ما زعمه هذا ، الأمر على العكس ، إذ لا يدرى في نحو : ﴿لأي يوم أجلت﴾ هل الميم مضموم أو مكسور ، وفي نحو : ﴿رافعة إذا رجت﴾ هل التاء مضمومة أو مكسورة ، وفي نحو : ﴿فك رقبة أو إطعام﴾ ، هل هي مكسورة أو مفتوحة .

فإن قلت : الإعراب يبين ذلك . قلت : النقط إنما أحدث لمن لا يعرف الإعراب ، وأما العارف فلا حاجة له بالنقط ألبتة ، وأما ما علل به التجيبي ما ذهب[٤] إليه من

---

(١) في هـ : لا يدل .

(٢) في هـ : مواضعها المقررة .

(٣) نقل هذا القول الرجراجي ونسبه إلى بعض الشراح ، وذكر له أمثلة منها : «خبير الا» ١ ، ٢ هود ، فتجعل كسرة الإعراب تحت الراء ، وتجعل حركة الهمزة فوق الراء هكذا «خبير الا» ، ثم قال هذا الشارح : «وهذا الذي ذكرناه يقتضيه النظر والقياس لعدم النص» .

قال الرجراجي : «فالصحيح ما قاله التجيبي ، وهو جعل حركة الهمزة مكان التنوين مطلقا» . حلة الأعيان ١٧٣ .

وجرى العمل بإسقاط الهمزة والحركة معا ، وتجعل الجرة موضع الهمزة . انظر : دليل الحيران ٣٧٢ ، سمير الطالبين ١٦٠ .

(٤) قال المنجرة : «لعله سقط الواو . قلت : كذا بالإسقاط كما في الأصل رأيته بخط العلامة سيدي الحسن الزياتي في حاشيته ، وهو الظاهر ؛ لأن الكلام جملة واحدة ، فـ «ما ذهب» مفعول «علل» ، و«من» الجارة لـ «ذهاب» بيان «ما» من قوله «ما علل» .

وقال الزياتي : «من» في قوله : «من ذهاب» لبيان «ما» من قوله : «ما علل» ؛ لأنه علل بذهاب التنوين من اللفظ . حواشي الزياتي ٢٠ ، حواشي المنجرة ١١ .

ذهاب التنوين من اللفظ فغير صحيح ، إذ التنوين لم يذهب من اللفظ ، بل ازداد بيانا بتحريكه .

والظاهر عندي أن التنوين كما لم[1] يصور في الخط نونا حيث هو ساكن ، بل ذهب مع علامة سكونه ، واجتزئ عن الجميع بوضع حركة مجانسة لحركة الحرف الذي قبله ، فكذلك يقال هنا ذهب من الخط مع علامة حركته[2] واجتزئ غن الجميع بوضع حركة مجانسة لحركة الحرف الذي قبله ، ولأجل استوائهما في الحكم ، لم ينبه القدماء على ذلك . والله أعلم .

قلت : ومما[3] يقرب من هذا ﴿أَلَٓمٓ اَحَسِبَ أَلنَّاسُ﴾[4] فأكثر المتأخرين على أن الميم الثانية لما ذهبت صَحِبَتْها حَرَكَتُها[5] ، وجوز بعضهم أن تكون الميم الثانية هي الموجودة ، وهو غير صحيح ؛ لأن رسم الأول في نحو : «كاف» و«لام» يرده[6] ،

---

(١) في الأصل : «لما» ، وما أثبت من : ح ، هـ كما هو في الحواشي .

(٢) أثبت العلامة الزياتي فقرة كاملة ، ثم قال «هذا كلام واضح ، وهكذا هو في النسخ الصحيحة ، ويقع في بعض النسخ إسقاط بعض هذا الكلام ، ولذلك كتبنا نصه بأجمعه» . حواشي الزياتي ٢٠ ، وهو كذلك في نسخة الأصل التي اعتمدتها وأفادنا في التوثيق والصحة .

(٣) في ح : وما .

(٤) أول العنكبوت .

(٥) هذا الكلام يجري على نقل حركة همزة «أحسب» إلى الميم قبلها في الخط .

(٦) حروف التهجي الواقعة في أوائل السور المرسوم منها الحرف الأول نحو : «ق» ، «ص» ، «يس» ، ما عدا حرفين : وهما : «نون» و«ميم» يحتمل أن يكون المرسوم الأول ، وأن يكون الأخير منهما لتكرار الحرف فيهما ، لكن حملها على سائر الحروف أولى ، أو حملها على الأكثر أولى . هذا على رأي من قال : رسمت على الاختصار . والصحيح ما قاله التنسي أنها رسمت على المعنى ولم يحذف منها شيء . انظر : حلة الأعيان ١٧٢ .

علـى أن اختـيـارنـا فيـمـا تقـدم عـدم حـذف شيء من هذه الـحـروف لـمـا ذكـرناه هناك[١] .

الثـانــي : يـظهـر مــن عـمـوم[٢] كـلام الـنـاظـم وكـلام الـدانـي وأبـي داود أن الـجـرة تـجـعـل في محـل الهمـزة التـي حـذفـت بـعـد نـقـل حـركتهـا[٣] ، وإن كـانـت مـتـصـلـة كـلام التـعـريـف و﴿ رِدْءًا ﴾[٤] ، ولا يـبـعـد أن يـكـون ذلـك مـقـصـودا عـنـدهـم[٥] . وزعـم الـتـجـيـبي أن ذلك خـاص بـمـا هو منفصل كـمـا زعـم ذلـك[٦] في صـلــة ألف الوصل ، وعـنـد كـلام الـنـاظم عـلـى صلـة ألـف الوصــل نـســتـوعـب[٧] الكـلام على ذلـك[٨] إن شــاء اللـه تـعـالـى . قـال رحمه الله :

«وَقَبْلَ ذِي الْكَحْلاَءِ أَيْضـاً تَجْعَـلُ   حَمْرَا عَـلَى مَـذْهَـبِ مَنْ قَدْ يَـفْصِـلُ
لَـدَى اتِّـفَاقٍ وَاخْتِـلاَفٍ بِـعْـدَه   وَإِنْ تَشَـأْ عَوِّضْهُـمَـا بِـمَـــــدَّه»

(١) ذكر ذلك عند قوله : «وإن تكن ساقطة في الخط» ص : ١١٩ .
وانظر : الطبري ٧١/١ ، وابن كثير ٣٧/١ ، والإتقان ١١/٢ .

(٢) ساقطة من : هـ .

(٣) ونص أبي عمرو : «وجعل في موضع الهمزة جرة ، علامة لسقوطها من اللفظ كسقوط همزة الوصل منه» . المحكم ٨٨ . وذكره أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٤٠ .

(٤) من الآية ٣٤ القصص .

(٥) سيأتي الكلام عليه في ص : ٢٥٤ .

(٦) ساقطة من : ح .

(٧) في ح : يستوعب .

(٨) سيأتي الكلام عليه في ص : ٢٣١ ، عند كلام الناظم :
«القـول فـي الصلـة عنـد الـوصـل»



هذا الكلام[١] راجع إلى أول الفصل ، وهو حيث تجتمع همزتان في كلمة متفقتان أو مختلفتان ، ومعنى كلامه : أنك إذا أخذت بمذهب من يدخل مدا بين الهمزة المحققة ، والهمزة المسهلة بين بين وهو قالون[٢] حيث يقول بذلك ، وبنيت على ما اختاره النقاط من أن الصورة للأخيرة في المتفقتين[٣] ، وللأولى في المختلفتين[٤] . فإنك في المتفقتين تلحق قبل الألف الكحلاء ألفا حمراء تكون بينهما وبين النقطة الصفراء ، هكذا : ﴿ءَاأنذَرْتَهُمْ﴾ . وفي المختلفتين تلحق الألف الحمراء بعد الألف الكحلاء فتكون بينها وبين النقطة الحمراء هكذا : ﴿أَاءِلَهٌ﴾[٥] ، ﴿أَاءُنزِلَ﴾[٦] .

وأشار بقوله : «وإن تشأ عوضهما بمدة» إلى أن في ذلك وجها آخر وهو كالذي[٧] قبله ، إلا أنك تجعل في موضع الألف الحمراء مطة عوضا عنها[٨] هكذا : ﴿أَ~ءنذَرْتَهُمْ﴾ ، ﴿أَ~ءِلَـهٌ﴾ ، ﴿أَ~ءنزِلَ﴾ .

واحترز بقوله : «على مذهب من قد يفصل» من مذهب ورش الذي لا يفصل مطلقا ، ومن رواية من روى عن قالون عدم الفصل في ﴿أَءُشْهِدُواْ﴾[٩] .

---

(١) في ح ، هـ : «أيضا» ، بعد قوله : «الكلام» .

(٢) وكذلك من يوافق قالون في الإدخال ، كأبي عمرو وهشام على التفصيل المذكور .

(٣) وهو مذهب الكسائي .

(٤) وهو مذهب الفراء .

(٥) من الآية ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ النمل .

(٦) من الآية ٧ سورة ص .

(٧) في الأصل : الذي ، وما أثبت من : هـ ، ح ودليل الحيران ٣٧٣ .

(٨) في هـ : منها .

(٩) قرأ المدنيان بهمزتين الأولى مفتوحة محققة والثانية مضمومة مسهلة بين بين مع إسكان الشين ، وأدخل بينهما ألفا أبو جعفر وقالون بخلاف عنه . والباقون بهمزة واحدة مفتوحة محققة مع فتح الشين . التيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٨/٢ .



و« ذي » اسم إشارة ، و« الكحلاء » نعت لمحذوف وهو[١] بدل من « ذي » تقديره : « الألف »[٢] . و« حمراء » نعت لمحذوف أيضا[٣] ، [والظروف الثلاثة و«على»[٤] تتعلق[٥] بـ « تجعل » . « وإن تشأ » شرط ، ومفعوله محذوف][٦] تقديره : غير ما تقدم ، و«عوضهما» جواب الشرط ، وأسقط منه[٧] الفاء ضرورة ، وبه[٨] تتعلق[٩] الباء ، وضمير التثنية عائد على الألف الحمراء التي قبل الكحلاء في المتفقتين ، والألف الحمراء التي بعدها في المختلفتين .

تنبيهان :

الأول : لم يذكر القدماء في علامة[١٠] الإدخال إلا ما ذكره الناظم ، وهو إما ألف حمراء فقط ، وإما تعويضها بمدة ، ولم يذكروا الجمع

(١) في ح : هو .

(٢) هو بيان للمحذوف المقدم ، حواشي الزياتي ٢١ .

(٣) أشار هنا الزياتي إلى اضطراب النسخ ، وأثبت نص النسخ الصحيحة ، وهو مطابق للنسخة التي اعتمدتها ، والحمد لله على التوفيق . حواشي الزياتي ٢١ .

(٤) ناقصة من ح .

(٥) في هـ : متعلق .

(٦) ما بين القوسين مستدرك في هامش الأصل ، ومشار إليه بالعلامة من قوله : «والظروف» إلى قوله : «محذوف» .

(٧) أي من جواب الشرط .

(٨) في هـ : «به» .

(٩) في الأصل : يتعلق ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(١٠) في ح : علامات .

بينهما[١] ، وهذا منهم ـ والله أعلم ـ بناء على أن ذلك المد المدخل[٢] ليس بمشبع ، فيصير حينئذ كما زيد من الياءات التي ليس[٣] بعدها موجب المد بجامع الزيادة[٤] ، وأجاز المتأخرون الجمع بينهما بناء على أن المد المدخل مشبع ، وهو صحيح[٥] . والله أعلم .

---

(١) ذكر أبو عمرو في مذهب من فصل بين الهمزتين بألف جعل ألف أو مطة ، ولم يذكر الجمع بينهما . المحكم ص ٩٧ . أما أبو داود فقال : «أن يزاد ألف بينهما بالحمراء ، ويمد عليها وعلى الألف الثانية الملينة ، فيبدأ من حركة الهمزة ، ويخرج بها إلى الحرف الساكن بعدها» . أصول الضبط ١٥٥ ، وهذا الرأي مخالف لما هو مشهور عند الشيخين من عدم الجمع بين ألف الفصل والمد ، وقد صرح بذلك الرجراجي ، فقال : «وهو ظاهر إطلاق الأشياخ» . حلة الأعيان ١٧٥ .

(٢) ساقط من : ح .

(٣) في ح : تقديم وتأخير «بعدها ليس» .

(٤) وهو الصحيح المعول عليه ، قال المارغني : «بل هو طبيعي وهو المقروء به عندنا» . وقال الشيخ صادق قمحاوي في تعليقه على دليل الحيران : «الإشباع في ألف الفصل ضعيف جدا ، فلا يقرأ به» . دليل الحيران ٣٧٣ . وإليه أشار ابن القاضي :

«ومن يقل بترك المط ... يلزمه القصر فذا بالقسط

والنص معدوم لمن تقدما ... علته القصر كما قد علما»

الجامع المفيد لأحكام الرسم ورقة ١٦ ، وبيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٠ لابن القاضي ، وهو مذهب الجمهور ، وحكى بعضهم الإجماع على عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها ، ولضعف سببية الهمز عند السكون . قال الجزري : «وهذا هو الأولى بالقياس والأداء» . غيث النفع للصفاقسي ٧٧ ، النشر ٣٥٢/١ .

(٥) ومن هؤلاء أبو عبدالله بن غازي وعبدالرحمن بن القاضي ، وميمون الفخار ، والزياتي ، وأبو عبدالله القيسي ، والحسن الرجراجي ، فكل واحد منهم نص على الجمع بين ألف الفصل والمد بناء على أن المد مشبع ، والصحيح ما قدمنا .

الجامع المفيد ١٦ ، وبيان الخلاف والتشهير ٧٠ ، كلاهما لابن القاضي ، والدرة الجلية للفخار ورقة ١٨ ، حلة الأعيان ١٧٥ ، حواشي الزياتي ٢١ ، والمنجرة ١١ .



الثاني : قدمنا أن في ضبط الهمزتين المختلفتين والمتفقتين في كلمة على تسهيل الثانية ثلاثة أوجه[١] ، وتقرر أن في صفة علامة الإدخال ثلاثة أوجه ، فإذا ركبت كل واحد من هذه [الثلاثة][٢] ، مع كل واحد من الثلاثة المتقدمة خرج لك في ضبطها لمن يفصل بين الهمزتين تسعة أوجه . والله الموفق . قال رحمه الله :

«وَهَمْـــزُ ءَلاَنَ إِذَا مَـــا أُبْـدِلَا وَبَـابِهِ مَطٌّ عَلَيْـهِ جُـعِــلَا»

مـراده بــ «ءالن» وبابه هو مـا دخل فيـه همـز الاسـتفهـام على همـز الوصل في الأسمـاء[٣] ، وذلـك : ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ فـي الموضـعـين[٤] ، و﴿ءَآللَّهُ﴾ فـي الموضـعين[٥] ، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ في الموضعين[٦] ، ولجميع القراء فيه قراءتان : البدل حرف مد وهو المشهور ، والتسهيل بين بين ، وهو الشاذ[٧] ، وقد قدمنا أنه من باب ما اجتمع فيه

---

(١) ذكرها فيما تقدم ص : ١٩٠ ، ١٩٨ ، وخرجها الزياتي في حواشيه ٢١ .

(٢) الزيادة من : هـ ، ح .

(٣) لأن ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همز الوصل في الأفعال تحذف فيه همزة الوصل لفظا وخطا ؛ ليتميز بإثباتها في الأسماء الاستفهام من الخبر بخلاف الأفعال . حواشي الزياتي ٢١ .

(٤) اللفظان معا في يونس في الآية ٥١ ، والآية ٩١ .

(٥) أحدهما في يونس في الآية ٥٩ ، والثاني في النمل في الآية ٥٩ .

(٦) اللفظان معا في الأنعام في الآية ١٤٤ ، والآية ١٤٥ .

(٧) الوجهان جائزان لكل القراء ، وإن كان وجه الإبدال أولى من وجه التسهيل . قال الشاطبي :

«وإن همــز وصـل بيـن لام مســكـن وهمـزة الاسـتفهـام فـامـد ده مبـدلا
فـللكل ذا أولــى ويقـصـره الــذي يســهـل عن كـل كـالآن مـثـــلا»

وقال ابن الجزري : «قال الداني في الجامع : القولان جيدان ، وقال في غيره : إن هذا القول هو الأوجه في تسهيل هذه الهمزة ، لقيامها في الشعر مقام المتحركة» . النشر ٣٧٧/١ ، التيسير ١٢٢ ، إبراز المعاني ١٣٤ ، سراج القارئ ٦٧ ، الإتحاف ٥٠ .

فقول التنسي : «المشهور» مقبول ، وقوله : «وهو الشاذ» غير مقبول فليست شاذة .



همزتـان متـفـقـتـان . وتقـدم أن الـمـختار في المتفقتين كون الصورة للثانية[١] فتكلم الناظم هنا[٢] على الـمـختـار[٣] ، فقال : إنـك إذا بنيت[٤] على مـذهـب من يقرؤها بالبـدل حرف مـد ، فـإنهـا حينئذ كسائر حروف المد التي وقع بعدها سبب إشباع الـمـد ، فـيلزم حـينئـذ وضع المد على الألف الكحـلاء ، هكذا : ﴿ءَآللَّهُ﴾ ، وقـد قدمنـا[٥] أن نقاط العراق لا يجعلون للمد علامة في موضع من الـمـواضـع ، وهـذا من ذلـك . وإنـمـا حكـم النقــاط الواضـعـون للمـد بوضـع المـد هنـا ، ولـم يراعـوا أصلها الذي هو حـرف مـحـرك ، إمـا نظرا إلى حالهـا بعـد البـدل عند من لا يراعي الأصـل .

وإمـا بناء على مـذهـب من يقـول : إن همـزة الوصل أصلهـا ألف عند من يراعي الأصل ، وشرط النـاظم فـي هـذا الـنـقـط الأخذ بقراءة البدل التي هي المشهورة عنـد الـجميـع ، واحترز بذلك من قراءة التسهيل بين بين فإن الحكم حينئذ يكون كالحكم [في باب][٦] ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ عنـد مـن يسـهـل الثانيـة[٧] ، وقـد تقدم بيان ذلك[٨] ،

(١) في ح : الثانية .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) الدليـل أنه تكلم هنا على الوجه الـمـختـار -الذي هو كون الصورة للثانية- اقتصاره على وجه واحد ، وهو جعل الـمط على الألف ليس إلا ، ولو أخذ بكـون الصـورة للأولـى جـاز إلـحاق الثـانية ، وجعـل الـمط عليها ، والاكتفاء عنها بالـمط .

انظر : حواشي الزياتي ٢٢ .

(٤) في ح : أتيت .

(٥) تقدم في ص :١٢١ .

(٦) الزيادة من : هـ ، ح .

(٧) وهـو أن تـجعل عـلامة التسـهيل نقطة حـمراء على رأس الألف السـوداء على اعتـبـار أن الصورة لها .

(٨) تقدم ذكره في ص : ١٩٦ .



إلا أنــه اتـفق هنا علـى عـدم الإدخـال لضـعـف همـزة الـوصـل[١] .

واعـلـم أن ﴿ءآلـن﴾ فـي الـمـوضـعـين مـمـا اتـفـق ورش وقـالـون عـلـى نـقـل حـركـة الـهـمـزة إلى اللام فيـه[٢] ، واختـلف في الـمد لأجـل ذلك ، فـمـن يعتـد بالنقل لا يجعل الـمد مشـبعاً ، فلا ينـزل الـمـد علـى مذهبـه[٣] ، ومـن لـم يـعـتـد بـالـنـقـل كـان الـمـد عنده مشـبعـا ، فينزل الـمد على مذهبه ، وهذا هو الـمختار ، وعليه بنى[٤] الناظم هنا ، ولذلك حسن منه[٥] الإتيـان بـ ﴿ءآلـن﴾ الذي هو محل الخلاف . فـإنـه إذا حكم بنـزول الـمد في هذا مع وجـود الـخلاف فيـه كان نزوله فيما لا خـلاف فيـه أحرى ، بخـلاف ما لو أتـى بغيـره ، فقـد يتـوهم أن ﴿ءالـن﴾ لا يكون حكمه كذلك .

و«همـز» مبتـدأ ، و﴿ءالـن﴾ مضـاف إليـه ، «وبـابـه» مخفـوض عطفـا على ﴿ءالـن﴾ . و«إذا» شـرطيـة ، وهـي ومـا بعـدهـا خبـر المبتـدأ . و«ما» زائدة ، وجواب «إذا» فـعـل مقـدر بـه ارتفع «مط» يفسره ما بعده ، وبه يتـعلق المجرور .

---

(١) قال أبو عمرو : «ولا يفصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف في ذلك ، وهو إجماع من العرب أيضا ، وذلك من حيث لم تقو همزة الوصل قوة غيرها من الهمزات» . المحكم ٩٧ ، وقال الزياتي : «لأن ثبوتها عارض حقها الحذف في الوصل» . حواشي الزياتي ٢٢ ، وانظر : إبراز المعاني ١٣٥ .

(٢) ووافقهما ابن وردان عن أبي جعفر . الإتحاف ٢٥٠ ، البدور ١٤٤ .

(٣) قال الشيخ المارغني : «وهذا هو الذي جرى به العمل» . دليل الحيران ٣٧٥ . كما هو في المصحف برواية ورش ط الجزائر .

(٤) في هـ : بناء .

(٥) في هـ : «حسنه» بسقوط «منه» .

تنبيـــــه :

قد[١] قدمنا في باب نقط[٢] ﴿ءالله﴾ على قراءة التسهيل بين بين ثلاثة أوجه[٣] ، وذكر الناظم هنا على قراءة البدل وجها واحدا ، بناء على جعل الصورة للثانية ، ولو أخذ فيه بجعل الصورة للأولى لجاز فيه وجهان : أحدهما : إلحاق الثانية ، وجعل المد[٤] عليها . والثاني : الاكتفاء بالمد ، فمجموع ما فيه على القراءتين ستة أوجه نص عليه القدماء[٥] ، وإذا راعيت مذهب نقاط العراق من ترك علامة المد مطلقا بلغت ثمانية أوجه[٦] . قال رحمه الله :

«وَلَكَ فِي ءَأَنتَ أَنْ تَعْتَبِرَه وَبَابِهِ وَلاَ تَقِسْ شَا أَنشَرَه»

يعني أن باب ﴿ءَأَنتَ﴾[٧] ، وهو ما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان ليست الثانية

---

(١) ساقطة من : ح ، هـ .

(٢) في ح : في باب «ءالله» ، هـ : في نقطة باب ءالله .

(٣) بيانها أننا إن جعلنا الصورة للثانية المسهلة ، فالأولى المحققة نقطة في السطر ، ليس إلا ، وإن جعلناها للأولى المحققة ، فالثانية المسهلة ، إما نقطة في السطر ؛ لأنها لا صورة لها ، وإما نقطة على ألف ملحقة حمراء .

(٤) في هـ : المطة .

(٥) نص عليها أبو عمرو في المحكم ص ٩٧ ، وأبو داود في أصول الضبط ١٥٦ ، وذكر الرجراجي في ضبط هذا النوع ثمانية أوجه : أربعة على قراءة البدل ، وأربعة على قراءة التسهيل . حلة الأعيان ١٧٨ .

والمشهور هو الأول وبه جرى العمل في نقط المصاحف على القراءتين واقتصر عليه الشيخ الضباع في سمير الطالبين ١٦١ .

(٦) تزيد على الستة المتقدمة وجهين : إثبات الألف من غير مدّ عليها ، وإلحاقها كذلك . حواشي الزياتي ٢٢ .

(٧) من الآية ١١٦ المائدة .



منهما همزة وصل ، إذا قرأت فيه الثانية بالبدل حرف مد ، [فلك][١] أن تقيسه على باب ﴿ءالـن﴾ فتضع المد على الهمزة المبدلة ، يعني ولك ألا تقيسه عليه[٢] ، وسبب ذلك أن العلماء منهم من يراعي أصول الأشياء ، ومنهم من ينظر إلى الحال ، ولا يراعي الأصل[٣] ومسألتنا من هذا القبيل ، إن نظرت إلى أصلها ، ناسب ألا يوضع عليها مد ؛ لأنها حرف محرك ، فيبقى حينئذ عاريا هكذا : «ءانت» ، وإن نظرت إلى الحال ناسب وضع المد عليها ؛ لأنها حرف [مد][٤] من[٥] بعده[٦] سبب الإشباع ، فيكون هكذا : ﴿ءَآنتَ﴾[٧] .

ونبه الناظم بالمثال على أن هذا الحكم إنما هو فيما وقع بعد الهمزة المبدلة فيه ساكن ، ولا يدخل في ذلك ما وقع بعدها[٨] فيه متحرك ، وذلك في ﴿ءَالِدُ﴾[٩] ، و﴿ءَامِنتُم﴾ في سورة الملك[١٠] فلا يوضع فيه المد ، إذ لا سبب بعده .

---

(١) في الأصل : «فلذلك» والأصوب ما أثبت من : ح ، هـ .

(٢) قال الزياتي : «إنما كان كلام الناظم مقتضيا لما ذكر ؛ لأن قول القائل : لك أن تفعل كذا عبارة تعطي الإباحة ، والمباح لك أن تفعله ، ولك ألا تفعله» حواشي الزياتي ٢٢ .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) والزيادة من : ح ، هـ .

(٥) ساقطة من : هـ .

(٦) في ح : بعدها .

(٧) قال الشيخ المارغني -بعد أن ذكر الوجهين- : «وبالوجه الأول جرى العمل» ، يعني وضع المد على الألف المبدلة ، وتبعه الشيخ الضباع ، وصحح الوجهين ونقل توجيه التنسي . دليل الحيران ٣٧٥ ، سمير الطالبين ١٦١ ، إرشاد الطالبين ٢٥ .

(٨) في ح : «بعد الهمزة» تفسير للضمير .

(٩) من الآية ٧١ هود . وفي ح : «الان» وهو خطأ . وفي هـ : «في هود» بعد المثال .

(١٠) من الآية ١٦ الملك .



وقوله : «ولا تقس شا أنشره»[١] يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متفقتان في كلمتين ، وأبدلت الثانية منهما حرف مد[٢] ووجد بعده ساكن ، فإنك لا تجعل عليها[٣] مدا أصلا ، ولا فرق في ذلك ، بين المفتوحتين وغيرهما[٤] .

أما[٥] مَن شأنه مراعاة الأصل ، ولا ينظر إلى الحال ، فلا إشكال على مذهبه ، وإذا[٦] كان لا ينزله فيما كان من كلمة واحدة ، فأحرى ما كان من كلمتين . وأما من لا يراعي الأصل ، بل ينظر إلى الحال ، فيفرق بين ما كان من كلمة ، وما كان من كلمتين بلزوم المد في الأول وصلا ووقفا ، وعدم لزومه في الثاني ، إذ لا وجود له في الوقف فيه .

فإن قلت : قد تقرر[٧] عند أرباب هذا الشأن أن النقط مبني على الوصل ، فينبغي لذلك أن يجعل المد فيما كان من كلمتين لوجوده في الوصل .

قلت : كأن الناظم رأى أن ذلك خاص بما بقي على أصله كالمحقق أو نزل منزلته كالمسهل بين بين ، أو بالبدل حرفا محركا[٨] . وأما ما خرج عن أصله بالكلية ، فإنما[٩] يراعى فيه اتفاق حالي[١٠] الوصل والوقف

---

(١) من الآية ٢٢ عبس .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : عليه .

(٤) وغيرهما نحو : « هؤلاء ان كنتم » ولا يوجد ذلك في المضمومتين إذ لم يوجد منهما إلا : «أولياء أولئك» .

(٥) في ح : « أما ما من » .

(٦) في ح : إذ .

(٧) في ح : تقدم .

(٨) قال الزياتي : هما معا مثالان لما نزل منزلة الباقي على أصله . حواشيه ٢٢ .

(٩) في ح : فإنه .

(١٠) في هـ : حالتي .

فلذلك منع قياسه[١] على باب: ﴿ءالئن﴾ [بل][٢] ولو اتفق الوصل والوقف، فإنما يراعى اتفاقهما عند من ينظر إلى الحال خاصة[٣]، ألا ترى أن[٤] باب ﴿ءأنت﴾ مع اتفاق حالي[٥] الوصل والوقف فيه، لا يوضع فيه المد إذا روعي أصله.

واعلم أن ما ذكره الناظم في هذا البيت هو من رأيه رحمه الله إذ لم يتكلم القدماء في ذلك بوجه، وكلامه في ذلك صحيح، وفيه دليل على تمكنه[٦] في هذا الفن.

و«لك» خبر مقدم، والمبتدأ «أن» وما دخلت عليه. و«في» متعلقة بما تعلق به الخبر، ومعنى «تعتبر»: تقيس[٧]، بدليل قوله بعده: ﴿ولا تقس﴾. والضمير المنصوب بـ: «تعتبر» عائد على ﴿ءأنت﴾. و﴿شاء أنشره﴾ مفعول بـ «تقس»، وبعده معطوف محذوف تقديره «وبابه» بدليل ما قبله.

---

(١) قال الرجراجي: لوجود الفارق بينهما، وهو حرف المد واللين في: «شاء أنشره» لا يوجد إلا في حالة الاتصال، ولأنه لا يصح فيه البدل إلا في حالة الاتصال بخلاف «ءالئن» وبابه، فإن حرف المد واللين موجود فيه مطلقا على كل حال. حلة الأعيان ١٨٠.

(٢) الزيادة من: هـ، ح.

(٣) ساقطة من: ح.

(٤) في هـ: إلى.

(٥) في هـ: حالتي.

(٦) في ح: تمكينه.

(٧) مراده بالاعتبار وعدمه، وضع المد على الألف المبدل من الهمزة، وعدم وضعه، وأما في اللفظ، فلابد من قراءته بالإشباع، إذا وقع بعده سبب المد. انظر: حواشي الزياتي ٢٢. وجرى العمل بوضع المد. دليل الحيران ٣٧٥.

تنبيه :

قد قدمنا في باب[1] نقط «ءأنت» عند من يسهل بين بين ثلاثة أوجه[2] ، وأما على قراءة البدل ، فذكر الناظم فيه[3] وجهين بناء على جعل الصورة للثانية ، وهما وضع المد على الألف ، وعدم وضعه[4] ، ولو أخذ فيه بجعل الصورة للأولى لجاز فيه ثلاثة أوجه ، إلحاق الثانية مع جعل المد عليها ، والاجتزاء بها عن المد ، والاجتزاء بالمد عنها[5] ، فيتحصل فيه على البدل خمسة أوجه مضافة إلى الثلاثة التي على التسهيل ، فمجموع ما لورش في هذا الفصل ثمانية أوجه . والله الموفق . قال رحمه الله .

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) في هـ ، ح : تقديم وتأخير أي «في نقط باب» .

(٢) وبيانها : أنك إذا جعلت الصورة للثانية جعلت المسهلة عليها والمحققة في السطر قبلها ، وإذا جعلتها للأولى فلك أن تجعل الثانية في السطر هكذا : «أَءنتَ» ؛ لأنها لا صورة لها ، ولك أن تجعلها على ألف ملحقة حمراء هكذا : «أأنتَ» .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) هكذا : صورة وضع المد : «ءآنتَ» وعدمه : «ءَانتَ» .

(٥) هكذا : «أآنتَ» ، «أَانتَ» ، «أ~نت» .

باب ضبط الصلة والابتداء والنقل

«الْقَوْلُ فِي الصِّلَةِ عِنْدَ الْوَصْلِ ... وَحُكْمِ الابْتِدَاءِ ثُمَّ النَّقْلِ»

عادة غير الناظم ذكر هذا الباب قبل باب الهمز ، وهو الأليق ؛ إذ جميع ما في هذا الباب ، إما علامة حركة ، وإما علامة سكون[1] ، غير أن الناظم نظر إلى أن أصلها همزة ، فلذلك[2] عقبه لباب الهمز[3] ، والذي ترجم له هنا ثلاثة أشياء .

الأول : حكم صلة ألف الوصل .

والثاني : حكم الابتداء بها .

والثالث : حكم المنقول عند من أخذ به .

واعلم أن القدماء رضي الله عنهم ، لما رأوا أن همزة الوصل ساقطة في الوصل ، أرادوا أن يضعوا لذلك علامة تدل عليه ، فاصطلحوا على أن جعلوا ذلك جرة[4]

---

(١) علامة الحركة هي نقطة الابتداء ، وغيرها علامة السكون .

(٢) في هـ : فذلك .

(٣) قال الامام المالقي : «وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبين» ، وأدرجها في فصل الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب . رصف المباني ١٢٩ . وانظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ١٢٦/١ ، وابن يعيش ١٣١/٩ .

(٤) مأخوذة من الجر ، وهو مدها بالقلم ، وهو اسمها عند المتقدمين . وعند المتأخرين الصلة ؛ لأن الكلام الذي قبلها يوصل بما بعدها . قال أبو داود : والأصل في جعل الجرة في ألف الوصل من الجرة التي يجدونها على الكلمة الزائدة في الكتب والرسائل ، دلالة على سقوط الكلمة أو زيادتها ، أو تكرارها ، وتحتمل أنها رأس =



كالجرة التي هي علامة السكون عند نقاط الأندلس ، فلما كانت الجرة في الساكن دالة على سقوط الحركة منه ، جعلوا هذه الجرة دالة على سقوط هذه الهمزة في الوصل ؛ لأن النقط مبني على الوصل ، بجامع[1] الدلالة على السقوط ، ولذلك قال الداني : « لو جعلوها دارة لكان حسنا »[2] ؛ لأن الدارة هي علامة السكون عند نقاط المدينة ، وهذا كله عند غير المشارقة .

وأما المشارقة فإنهم يجعلون على همزة الوصل دالا[3] مقلوبة دلالة[4]

= خاء مأخوذة من خفيف ، وأزالوا رأسها ، وأبقوا المطة ، فلما اجتمعت ألف الوصل مع الساكن في عدم الحركة في حال الوصل ، جمعوا بينهما في العلامة وهي تدل على سقوط همزة الوصل ، وعلى حركة ما قبلها ، بخلاف الدال ، والدارة ، فإنهما يدلان على السقوط فقط .

أصول الضبط ١٤٥ ، حواشي الزياتي ٢٣ طرر على مورد الظمآن ٢٥٧ ، حلة الأعيان ١٨٣ ، المحكم ٨٥ .

(١) المجرور من قوله : «بجامع» متعلق بـ «جعلوا» قبله . وقولهم : «النقط مبني على الوصل» هو علة لجعلهم أمارة على سقوطها وصلا ، فلما كانت تسقط وصلا جعلوا لذلك أمارة . حواشي الزياتي ٢٢ .

(٢) ونصه : «ولو جعل علامتها دارة صغرى لكان حسنا» المحكم ص ٨٦ . ثم قال : ومذهب أهل بلدنا أوجه لما فيه من البيان عن كيفية الحركات ، وحال التنوين قبلها في حال الوصل . المحكم ٨٦ .

وقال أبو داود : « فأنا أستحب لها في المصحف والألواح بفعل أهل المشرق خاصة فأجعل عليها الدال المذكورة مقلوبة حيثما أتت ، وكيفما تحرك الحرف قبلها » أصول الضبط ١٤١ .

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) في هـ : دالة .



على زيادتها ، وسقوطها ، وكأنهم أخذوا آخر حرف من «زائد»[(١)] .

وأما الابتداء فكان القياس أن لاتجعل[(٢)] عليه علامة ؛ لأن النقط مبني على الوصل ، لا على الابتداء . وهذا الحكم فيه عند[(٣)] المشارقة ألا تجعل له[(٤)] علامة ، رعيا للقاعدة . وأما غيرهم فاختاروا جعل علامة الابتداء ، إما لأنه[(٥)] يخشى بسبب [جعل][(٦)] علامة السقوط[(٧)] أن يكون ساقطاوصلا ووقفا ، كما دلت الدارة على ذلك في نحو : ﴿تِلْقَآيِٕ﴾ ، وإما خشية أن يتوهم أن يكون الابتداء بموضع[(٨)] الصلة ، فجعلوا

---

(١) ويرى الجعبري وابن درستويه والقلقشندي أن علامتها صاد غير معرقة مأخوذة من الوصل . الجميلة ورقة ٧٣ كتاب الكتاب ٩٩ صبح الأعشى ١٧٠/٣ حواشي الزياتي ٢٣ .

وقال أبو داود : «إن أهل المشرق خالفوا في هذا الباب كله ، فيجعلون دالا مقلوبة على رأس الألف في جميع حركاتها وحركات ما قبلها من التنوين وغيره» أصول الضبط ١٤١ ، وجرى العمل بوضع رأس صاد صغيرة ، سمير الطالبين ١٦٢ ، ولعل مما يقوي رأي المشارقة أن ما قبلها مستغن عنها بحركته .

وأجيب عنه بأن مما يقع قبلها التنوين وهو لا حركة له ، وقد يكسر ويضم ، فاحتاج إلى ما يبينه ، فجعلوا الصلة دالة على ذلك ، وحمل غير المنون على المنون . قاله جماعة من الشيوخ . طرر على مورد الظمآن ٢٥٧ ، حواشي الزياتي ٢٢ .

(٢) في ح : «أن لا تجعل له» وفي هـ : «أن تجعل له» .

(٣) في ح : عن .

(٤) في هـ : لها .

(٥) في ح : أنه .

(٦) الزيادة من : هـ ، ح .

(٧) وهي الجرة التي تقدم الكلام عليها .

(٨) في ح : بوضع .



علامة الابتداء تنبيهاً على ثبوته وقفاً، وعلى[1] أن لا يكون ابتداؤه تابعاً لمحل الصلة، واصطلحوا على جعل ذلك نقطة كنقط الإعجام صورة لا لوناً[2].

وأما النقل: فلما كانت الهمزة فيه تسقط وصلاً، ولا تثبت إلا وقفاً، لم يكن بينها وبين همزة الوصل فرق، فجعلت فيه الجرة[3] الدالة على السقوط، كما جعلت في همزة الوصل، غير أنهم فرقوا بينهما في العبارة، فسموا التي في همزة الوصل صلة للمناسبة، وأبقوا التي في النقل على اسمها الأصلي الذي هو جرة.

و «في الصلة» [متعلق بالقول، وهو على حذف مضاف أي حكم الصلة[4]]، و «عند الوصل» [إما حال من الصلة أو صفة له، وهو على حذف مضاف أي عند ألف الوصل[5]]. و«حكم» معطوف على «حكم» المقدر. و«ثم النقل»[6] يقدر فيه مضاف مماثل للذي قبله، أي ثم حكم النقل، والأقرب أن النقل هنا بالمعنى المنقول الحركة. قال رحمه الله:

«فَصِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ تَتْبَعُ ... فَفَوْقَهُ مِن بَعْدِ فَتْحٍ تُوضَعُ
وَتَحْتَهُ إِنْ كَسْرَةٌ وَوَسَطَهْ ... إِنْ ضَمَّةٌ كَذَا أَتَتْ مُرْتَبِطَهْ»

أشار هنا إلى بيان موضع هذه الجرة المسماة بالصلة من محلها الذي هو ألف

---

(١) في الأصل «على» وما أثبت من: ح، هـ.

(٢) نص الشيخان أبو عمرو وأبو داود على جعلها نقطة بالخضراء أو باللازورد. المحكم ص ٨٦، وأصول الضبط ١٤٣.

(٣) في هـ: الحركة، وهو تصحيف.

(٤) ما بين القوسين ساقط من: ح، وفي هـ: «في حكم الصلة».

(٥) ما بين القوسين ساقط من: ح من قوله: «إما حال» إلى قوله: «الوصل».

(٦) قال الزياتي: «ثم بمعنى الواو وليست على بابها». حواشي الزياتي ٢٢، ٢٣.

الوصل ، واستغنى بذلك عن بيان حكم جعلها ، إذ بيان موضع الشيء ثان عن وجود ذلك الشيء . ومراده[١] أن هذه الصلة تكون تابعة لحركة ما[٢] قبل ألف الوصل في اللفظ[٣] ، فإذا نطق بما قبلها مفتوحا كانت الصلة فوق الألف ، وإن نطق بما قبلها مكسورا كانت الصلة تحت الألف ، وإن نطق بما قبلها مضموما كانت الصلة في وسط الألف ، لازمة كانت تلك الحركات أو عارضة[٤] .

فإن قلت : ليس في كلام الناظم بيان لكون الحركات المراعاة قبلية ولا لفظية .

قلت : أما كونها قبلية ، فلكون[٥] ما بعد همزة[٦] الوصل لا يوجد إلا ساكنا ، وأما كونها لفظية ، فلأنا لو اعتبرنا الخط لزم بقاء[٧] كثير من المواضع بلا صلة ، وهو ما يكون ما[٨] قبل الألف فيه ساكن ، لكنه يسقط في اللفظ وصلا ، نحو :

---

(١) في ح : مراده .

(٢) في هـ : ناقصة .

(٣) ونبه جماعة من الشيوخ أن الهمزة الواقعة في أوائل بعض السور ينبني ضبطها لمن لم يبسمل على آخر السورة قبلها ، ولو كانت البسملة موجودة في الخط ؛ لأن الضبط مبني على الوصل الذي هو حكم لفظي ، وكذلك إذا كان وصلها يوجب النقل يضبط على ذلك لمن لم يبسمل . طرر على مورد الظمآن ورقة ٢٥٧ .
ونقله الزياتي في حواشيه ورقة ٢٣ .

(٤) مثال للحركة اللازمة : «قال الله» ، ومثال للحركة العارضة : «وَقُلِ الحق» ورأى ذلك الداني في مصحف كتبه ونقطه حكيم بن عمران الناقط في سنة سبع وعشرين ومائتين .
المحكم ص ٨٧ .

(٥) في ح : فلأن .

(٦) في ح ، هـ : همز .

(٧) في هـ : إبقاء .

(٨) ناقصة من هـ .



﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[١] ، ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾[٢] ، ﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾[٣] . وإذا عرفت أن المراعى مما قبلها الحرف المنطوق به فلا فرق[٤] بين أن تكون له صورة في الخط نحو : ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[٥] ، ﴿بِهِ ٱللَّهُ﴾[٦] ، ﴿يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٧] وبين أن لا تكون له صورة في الخط نحو : ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾[٨] ، ﴿نُفُورًا ، ٱسۡتِكۡبَارًا﴾[٩] ، ﴿مَحۡظُورًا ، ٱنظُرۡ﴾[١٠] .

فالصلة على ما تقرر فيها دلالة على أمرين :

وجودها : يدل على سقوط ألف الوصل ، وموضعها يدل على حركة ما قبلها .

وقوله : فصلة مبتدأ ، والفاء[١١] جواب شرط مقدر ، أي إن تسأل عن بيان حكم الصلات ، وهذه الفاء أو التفصيل هو المسوغ للابتداء بالنكرة ، و« تتبع » خبره ، و« للحركات » مفعول « تتبع »[١٢] ، واللام فيه

---

(١) من الآية ٢٠ البقرة .

(٢) من الآية ٢٣ سبأ .

(٣) من الآية ١٣ إبراهيم .

(٤) في هـ : فالفرق .

(٥) من الآية ١١٧ المائدة .

(٦) من الآية ٢٨٣ البقرة .

(٧) من الآية ٢١٢ البقرة .

(٨) الآية ١ من أول آل عمران .

(٩) من الآيتين : ٤٢ ، ٤٣ فاطر .

(١٠) من الآيتين : ٢٠ ، ٢١ الاسراء .

(١١) في ح : وألف .

(١٢) يصح في : « تتبع » البناء للفاعل على أنه من « تبع » الثلاثي ، وعليه اقتصر التنسي حيث أعرب البيت ، وللمفعول على أنه من « أتبعت » الرباعي . حواشي الزياتي ٢٣ .

مقوية[١] مثلها في قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢] . والظروف الثلاثة و«من» تتعلق بـ «توضع» والضمائر المخفوضة بالظروف عائدة على ألف الوصل . و«كسرة» يصح نصبه[٣] على أنه خبر لكان محذوفة ، أي إن كان شكل ما قبلها كسرة ، ويصح رفعه بفعل محذوف تقديره : إن وجدت قبله كسرة ، ومثل هذا يجري[٤] في قوله : «إن ضمة» ، وجواب كل واحد من الشرطين محذوف ، لوجود دليله .

تنبيهان :

الأول : قوله : «كذا أتت مرتبطه» ، يحتمل أن يكون حشوا يصح الاستغناء عنه جيء به لتتميم البيت[٥] ، ويحتمل أن يكون معناه أن هذه الصلة جاءت هكذا مرتبطة بما قبلها أي أن المراعى ما قبلها ، ولا تكون في موضع الهمزة مطلقا كما كان ذلك في جرة النقل[٦] . على أنه لا يبعد أن يكون نبه بقوله : «مرتبطة»

---

(١) في ح : تقوية .

(٢) من الآية ٤٣ يوسف .

والللام مقوية لوصول الفعل إلى مفعوله إذا تقدم عليه ، وقوى تعدى الفعل باللام لتأخره ، فلو تأخر لم يحسن ذلك . البحر المحيط لأبي حيان ٣١٢/٥ ، وكتاب اللامات للزجاجي ١٤٧ .

(٣) في هـ : مطموسة .

(٤) في ح : الجر ، وهو تصحيف .

(٥) قاله الزياتي : غاية الأمر أنه إما تتميم نحوي أو بياني ، وذلك لأن النحويين يطلقون التتميم على ما كان مكملا للوزن ، ولم يفد في المعنى شيئا ، والبيانيون يطلقون على ما أفاد نكتة في المعنى بعد تأدية أصل المعنى المراد . حواشي الزياتي ٢٣ .

(٦) وهو قول الرجراجي حيث قال : «ويحتمل أن ينبه بهذا الكلام على القول القائل : بأن الصلة لا ترتبط بحركة ما قبل ألف الوصل ، وإنما هي «دال» مقلوبة تجعل أبدا فوق الحرف ، وهو قول المشارقة» حلة الأعيان ١٨٨ .

على أن هـذه الصلة لا تكون منفصلة عن ألف الوصل ، بل[١] تكون متـصلة به في كل حال .

فإن قلت : ليست صريحة في الدلالة على الاتصال .

قلت : تصرف إلى إرادة الاتصال بالتصريح بجعلها في الوسط إذا كانت بعد ضم[٢] ويكون كلامه هذا منبها على اختصاص[٣] الجرة بهذا[٤] الحكم ، أعني اتصالها واختلاف محلها ، وإن غيرها من العلامات لا يكون حكمها كذلك كالدال عند المشارقة والدارة على ما أشار إليه الداني ، فأما الدال فالمنصوص أنه لا يتصل بالألف ، ولا يعدل به عن أعلاه[٥] ، وأما الدارة فزعم بعضهم أنها مثل الجرة تكون فوق وتحت ووسط ، وما أظن ذلك يكون ، والذي عندي أنها كالدال تختص بالأعلى[٦] ، ولا تتصل به كما هو الشأن في الحرف الساكن

(١) في هـ : بأن تكون .

(٢) فلم يرد نص عن الأشياخ في الاتصال ولا في الانفصال في الفتحة والكسرة ، أما الضمة فقد نص أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي على أن الصلة تكون في وسط الألف . المحكم ٨٤ ، أصول الضبط ١٣٩ . الدرة الجلية ورقة ١٥ . وقال أبو عبدالله المجاصي : المشهور أنها متصلة ، وقال المارغني : وبه جرى عملنا . شرح المجاصي على الضبط ، دليل الحيران ٣٧٩ ، حلة الأعيان ١٨٤ .

والظاهر أن الانفصال أولى ، لأنها حركة من الحركات من الضبط ، وفي الوسط في الضم ؛ ليتميز الضبط من الرسم .

الجامع المفيد في أحكام الرسم ، لابن القاضي ورقة ٥ ، والدرة الجلية ورقة ١٥ .

(٣) في هـ : اختلاف ، وهو خطأ ظاهر .

(٤) في ح : بعد .

(٥) انظر : المحكم ٨٦ ، وأصول الضبط ١٤١ .

(٦) قال الرجراجي : «وهذه الدارة تجعل على رأس الألف مطلقا ولا عبرة بالحركات ولا بالتنوين» . حلة الأعيان ١٨٣ .



والزائد[١] . ولذلك -والله أعلم- اختار النقاط الجرة على غيرها إذ فيها الدلالة على الأمرين الذين قدمنا[٢] بخلاف الدال والدارة ، فإنهما لا يدلان إلا على السقوط فقط .

الثاني : أطلق الناظم كما أطلق الداني وأبو داود[٣] في جعل الصلة في ألف الوصل ولم يفصلوا بين أن يكون ما قبلها[٤] مما لا يمكن الوقف عليه ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا ٱللَّهَ ﴾[٥] و﴿ وَتَٱللَّهِ ﴾[٦] أو مما يمكن الوقف عليه نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ ﴾[٧] ، ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ ﴾[٨] ولا يبعد أن يكون ذلك عندهم مقصوداً[٩] . وزعم التجيبي : أن ذلك خاص بما يمكن الوقف[١٠]

---

(١) قال المنجرة : لا يصح قياس محل الصلة والجرة على محل الدارة الدالة على الزيادة بجامع السقوط ، باعتبار حال ، لأن محل الصلة والجرة من بنية الكلمة أو مفيد فيها معنى ، ولا كذلك محل الزيادة . المنجرة في حواشيه ١١ .

(٢) تقدم في ص ٢٣٦ وهما : الدلالة على كيفية حركة ما قبل ألف الوصل ، والدلالة على أن ألف الوصل ساكن .

(٣) في المحكم ص ٨٤ ، وفي أصول الضبط ١٣٩ .

(٤) في ح : ما قبله .

(٥) من الآية ١٠٤ البقرة .

(٦) من الآية ٥٧ الأنبياء .

(٧) من الآية ١٣ إبراهيم .

(٨) من الآية ٥١ النحل .

(٩) بل يستبعد أن يكون ذلك مقصودا عندهم ، لم ينصوا على التفصيل بين ما يمكن الوقف عليه ، وما لا يمكن الوقف عليه ، بل أطلقوا ، ولكن لم يمثلوا إلا بما يمكن الوقف عليه ، ويكون من باب تعليق الحكم على المثال . انظر : المحكم ص ٨٤ وأصول الضبط ١٣٩ .

(١٠) في الأصل : الوقوف ، والمثبت من : هـ ، ح .

عليه ، وفيما قاله نظر[١] . لأنه إذا صح جعل الصلة الدالة على السقوط فيما يسقط في الوصل فقط فلأن تجعل فيما يسقط في الحالين أحرى كما هو الشأن في دارة الزائد خطا ، الدالة على سقوطه وصلا ووقفا[٢] . قال رحمه الله :

«وَإِنْ تُنَوَّنْ تَحْتَهُ جَعَلْتَا وَوَسَطاً إِنْ ثَالِثاً أَلْزَمْتَا
ضَمّاً ... ...»

لما ذكر قبل هذا أن الصلة [تكون][٣] تابعة لحركة الحرف الذي قبل ألف الوصل وكان مراده من ذلك حركة الحرف الملفوظ به ، لا الموجود خطا ، خاف أن يتوهم أن

---

(١) وأشار ميمون الفخار إلى مذهب التجيبي ، فقال :

«للتجيبي ها هنا تنبيه متحسن أورده النبيه
يقول لا تجعل هذه الصله مع ألف لا ينبغي أن تفصله
كقوله الأولى والأرض الآخره ردا وءالى بنقل ظاهره
لأنها شبيهة بالوصل مأشرطوا به يرى بالنقل
فألف الوصل بعيد التاء والواو والفاء وبعد الباء
كذاك بعد الكاف في الهجاء واللام يا صاح بلا امتراء
لا تجعل الصلة قالوا فيها لعدم الوقف كن نبيها»

الدرة الجلية ١٦ ونظمها كذلك أبو عبدالله القيسي في الميمونة .

انظر : الجامع المفيد ورقة ٥ وبيان الخلاف والتشهير ورقة ٢٨ لابن القاضي وبهذا التفصيل جرى عمل أهل المغرب في نقط مصاحفهم . انظر : دليل الحيران ٣٧٩ ، وحلة الأعيان ١٨٤ والمصحف برواية ورش ورواية قالون ط الجزائر وط تونس .

(٢) وبمذهب التنسي جرى عمل أهل المشرق في نقط مصاحفهم ، ولكن جعلوها رأس صاد صغيرة مطلقا . انظر : مصحف المدينة النبوية .

(٣) الزيادة من : هـ ، ح .



المراد الموجود خطا ، فأتى بهذا الكلام ليرفع ذلك التوهم ، فينبه على أن المراد حركة الحرف المنطوق به ، وجد في الخط أم لا . ومعنى كلامه أن ألف الوصل إن كان قبله[١] تنوين ، فإنه لابد من تحريكه لالتقاء الساكنين ، والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر إلا لعارض[٢] ، فلذلك حكم بأنه مهما وجد التنوين قبل ألف الوصل جعلت الصلة تحت ألف الوصل ، وما ذلك إلا لأن التنوين إنما ينطق به مكسورا ، فجعلت الصلة من أسفل تنبيها على كسر التنوين وذلك نحو : ﴿ نُفُورًا ، إِسْتِكْبَارًا ﴾[٣] ، ﴿ حَكِيمٌ ، إِنفِرُواْ ﴾[٤] ، ﴿ بِغُلَٰمٍ إِسْمُهُۥ ﴾[٥] .

وأما حيث لا يكون التنوين مكسورا ، وذلك حيث يكون ثالث همز الوصل مضموما ضما لازما[٦] ، فإن نافعا[٧] يضم التنوين إتباعا للثالث ، واستثقالا للخروج من كسر إلى ضم ؛ لأن الساكن الفاصل بينهما في اللفظ ليس بحاجز حصين .

فأشار الناظم بقوله : « ووسطا إن ثالثا ألزمتا ضما » إلى أنك تجعل الصلة في وسط الألف ، إشعارا بأن الحرف المنطوق به قبلها[٨] مضموم ، وذلك نحو :

---

(١) في ح : فيه .

(٢) في ح : لمعارض .

(٣) من الآيتين : ٤٢ ، ٤٣ فاطر .

(٤) من الآيتين ٤٠ ، ٤١ التوبة .

(٥) من الآية : ٦ مريم .

(٦) قال الزياتي : ظاهر كلام الناظم سواء كسر التنوين أو ضم وليس كذلك ، وإنما المراد إذا قرئ التنوين بالضم إتباعا للثالث ، ولو قال عوض «ألزمت» أتبعت لكان أصرح في المعنى المراد ، ويبعد أن يجاب عنه بأنه أراد مذهب نافع لا غير الذي ليس عنده إلا الضم ؛ لأن الضبط قوانين وكليات لجميع القراءات ، نقله الزياتي من كلام القصري . حواشي الزياتي ٢٣ ، تقييد من شرح الفرمي ورقة ٢٥٨ .

(٧) ومن وافقه كذلك . انظر : الإتحاف ١٥٣ .

(٨) في هـ : قبله .



﴿ مَحۡظُورًا ، ٱنظُرۡ ﴾[1] ، و﴿ مُّبِينٍ ، ٱقۡتُلُواْ ﴾[2] . واحترز باللازمة[3] من الضمة التي لا تلزم ، نحو : ﴿ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ ﴾[4] ؛ إذ هي حركة إعراب[5] تختلف بحسب العوامل فلذلك كان التنوين معها مكسورا .

« وإن تنون » شرط ، جوابه « جعلت » ، ومفعوله الأول محذوف تقديره : الصلة ، والظرف في محل المفعول الثاني ، والهاء عائدة على ألف الوصل ، و« جعلت » لفظه خبر ، ومعناه الأمر ، « وسطا » معمول لـ « اجعل »[6] مقدر ، يفسره معنى « جعلت »[7] وهو في التقدير مضاف إلى مثل ما أضيف إليه « تحت » ، ونصبه مع كونه قطعه عن الإضافة ؛ لأنه[8] نكرة . و« ثالثا » ، و« ضما » مفعولان لـ « ألزمت » .

تنبيهان :

الأول : أطلق الناظم فيما ذكر من الحكم كما أطلق غيره من القدماء ، وأما المتأخرون فخصوا ذلك بما إذا تحرك التنوين ، وأما إذا لم يزل ساكنا ، فالذي يعتبر إنما هو حركة ما قبله

---

(١) من الآية : ٢٠ ، ٢١ الاسراء .

(٢) من الآية : ٨ ، ٩ يوسف .

(٣) في ح : بألزمت ، وهو تصحيف . وسماها في حلة الأعيان (١٨٩) حركة البنية ، وهي مثل حركة البناء لازمة لحرفها ، لا تنتقل .

(٤) من الآية ٦ مريم .

(٥) وكذلك حركة الإتباع في مثل قوله : «إن امرؤا» ، «لكل امرئ» ، «ما كان أبوك امرأ» .

(٦) في ح : لأجل .

(٧) قال الزياتي : «إنما قال يفسره معنى «جعلت» ، ولم يقل لفظه ؛ لأن «اجعل» أمر ، و«جعلت» خبر» . حواشي الزياتي ٢٣ .

(٨) في ح : لأنها .



وذلك في ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾[١] فالحكم فيه جعل الصلة فوق الألف نظرا إلى حركة الدال ، لا سيما ولفظ التنوين ذهب بالإدغام[٢] ، وما قالوه في ذلك متجه[٣] . والله أعلم .

الثاني : نقض جماعة من المتأخرين قاعدة القدماء في قولهم : مهما كان ثالث همز الوصل مضموما ضما لازما ، ضم الساكن قبله ، عند من[٤] يستثقل الخروج من كسر إلى ضم بأن قالوا يلزمهم الضم في مثل : ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥] من المنون ، وفي مثل : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[٦] من غير المنون ، وقالوا : إنما الصواب أن يقال : إذا ضم ثالث همز الوصل المضموم ، فلا يوجد[٧] حينئذ النقض المتقدم[٨] .

---

(١) من الآية ٤٩ النجم .

(٢) وهذا على قراءة النقل مع الادغام لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب فعلى قراءة هؤلاء فإن الصلة تجعل على الألف ، وأما على قراءة الباقين بغير نقل دون الإدغام ، فإن الصلة تجعل تحت الألف ؛ لأن التنوين على هذه القراءة يكسر لالتقاء الساكنين . انظر : الإتحاف ٤٠٣ ، النشر ٤١٠/١ .

(٣) في ح : «قالوا يتجه» .

(٤) ساقطة من : هـ .

(٥) من الآية ١٢٣ الشعراء .

(٦) من الآية ٤٠ يوسف .

(٧) في ح : «يرد» وفي هـ : «يلزم» والمعاني متقاربة .

(٨) ومن هؤلاء الجماعة الذين نقضوا قاعدة القدماء ميمون الفخار فقال :

«وإن يكن ثالثه مضموما ... ضما لزوما قيد العلوما
وهمزه أيضا كذا يضم ... وذاك شرط فيه شاع الحكم
كي لا يراعى ضم ميم المرسلين ... من بعد عاد فيرى للمتبعين
الضم في التنوين للتشاكل ... كما أتى في سائر المسائل
وضم جاء الحكم بعد نون إن ... فضم همزة بثالث قرن»

الدرة الجلية لميمون الفخار ورقة ١٥ .

قلت : والذي عندي أن كلام القدماء صحيح ، وهذا النقض غير لازم ؛ لأن ما نقضوا به ليس المضموم فيه بثالث لهمز[١] الوصل ، وإنما هو أول كلمة أخرى ، وهمزة الوصل فيه لا ثالث لها ألبتة ؛ لأن كلمتها ثنائية[٢] . والله أعلم . قال رحمه الله :

« ... وَوَضْعُ ضَبْطِ الابْتِدَاءِ نَقْطٌ كَوَضْعِ الشَّكْلِ بِالْخَضْرَاءِ
أَمَامَهُ إِذَا بِضَمٍّ ابْتَدَأْت وَفَوْقُ إِنْ فَتْحٌ وَتَحْتُ إِنْ كَسَرْت»

أشار ببقية البيت الأول إلى هيئة[٣] علامة الابتداء [ولونها[٤] ، فأشار إلى أن علامة الابتداء][٥] ، يعني عند من يجعلها[٦] ، هي كنقط[٧] الشكل[٨] ، ويعني به

(١) في ح : لهمزة .

(٢) وهذا ما ذهب إليه الخليل من أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة : «من» ، «لم» كتاب اللامات للزجاجي ص ٤١ .

وقال ابن الجزري : لام التعريف ، وإن اشتد اتصالها بما دخلت عليه ، وكتبت معه ، كالكلمة الواحدة ، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه فلم يوجب اتصالها خطا أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية . النشر ٤١٤/١ .

ويمكن أن يجاب عنه بأن همزة الوصل فيما مثلوا به تفتح في الابتداء .

(٣) في ح : لهيئة .

(٤) وكذلك أشار إلى حكمها من الانفصال ، وهو مأخوذ من التشبيه في قوله : «كوضع الشكل» حواشي الزياتي ٢٣ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من : ح .

(٦) عند غير المشارقة ؛ لأن المشارقة لا يجعلون للابتداء علامة رعيا لقاعدة بناء الضبط على الوصل .

(٧) في ح ، هـ : كنقطة ، وكذا في حواشي الزياتي ٢٣ .

(٨) المتبادر من قوله : «كوضع الشكل» أنه قصد بها أنها منفصلة .



الشكل المدور[١] لكنهم خالفوا بينها[٢] ، وبين سائر الأشكال ، وإن كانت عندهم حركة في اللون ، فجعلوا لون الشكل الموجود وصلا بالحمراء ، وجعلوا لون [الشكل][٣] الموجود وقفا فقط بالخضراء ، تنبيها على أنه مخالف للقاعدة التي هي بناء النقط على الوصل .

ثم بين بالبيت الثاني محل علامة الابتداء ، فقال : إنك إذا نطقت[٤] حين الابتداء بهمزة الوصل مضمومة ، جعلت النقطة أمام الألف نحو : ﴿مَحْظُورًا ، ٱنظُرْ﴾[٥] وإن نطقت[٦] بها مفتوحة ، جعلت النقطة فوق الألف نحو : ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ﴾[٧] ، وإن نطقت[٨] بها مكسورة ، جعلت النقطة تحت الألف نحو : ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾[٩] .

فإن قلت : هذه النقطة الدالة على الابتداء هل تكون متصلة بالألف ، أو منفصلة عنه؟ .

قلت : الذي عند الأئمة أن هذه النقطة هي حركة همزة الوصل وقد يؤخذ ذلك من قول الناظم : «كوضع الشكل» . والإجماع على أن حركة الفتح والكسر ، لا تكون

---

(١) أي شكل أبي الأسود ، لأنه على هيئة نقط الإعجام ، وأما شكل الخليل فإنه مطول ؛ لأنه مأخوذ من الحركات ، وإنما احتاج لقوله : «ويعني» إلخ ؛ لأن النقط يطلق على المطول ، والمدور ، فهو مشترك . حواشي الزياتي ٢٣ .

(٢) في الأصل «بينهما» وما أثبت من هـ ، ح .

(٣) الزيادة من : هـ ، ح .

(٤) في ح : نقطت .

(٥) من الآية ٢٠ الإسراء .

(٦) في ح : نقطت .

(٧) من الآية ٥١ النحل .

(٨) في ح : نقطت .

(٩) من الآية ٣ الطلاق .

متصلة بحرفها[١] ، وكذلك حركة الضم عند الجمهور ، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله : « أمامه »[٢] ؛ لأن ما يكون أمام ، لا يكون متصلا ، إذ لو كان متصلا لقال : « وسطه » ألا ترى كيف عبر في الصلة بالوسط ، إذ كان الحكم فيها الاتصال ، ولما كان الحكم في الابتداء عنده الانفصال عبر فيه بـ « أمام »[٣] ، وهذا غير ما عند كثير ممن لا تحقيق معه ، إذ يجعلهما معا متصلين[٤] ، ويركب على ذلك أسولة[٥] واهية ، لا معول عليها إذ لم تصادف محلا[٦] .

فإن قلت : قد عبر بعض الأئمة بجعلها في الوسط ، وهو يقتضي الاتصال[٧] .

قلت : الأقرب أن ذلك تسامح ، والمراد مقابل الوسط[٨] ، لا الوسط

---

(١) في هـ : بحروفها .

(٢) ذكره في قوله : « واوا كذا أمامه أو فوقا » تقدم في ص ١٨ .

(٣) نص أبو عمرو وأبو داود في المضموم أنها منفصلة عن الألف ؛ لأنهما قالا : «تكون نقطة الابتداء في المضموم أمام الألف ، وقال في المفتوح أعلى الألف ، وفي المكسور أسفل الألف» . المحكم ص ٨٦ ، أصول الضبط ١٤٣ ، الدرة الجلية ١٦ .

(٤) في ح ، هـ : متصلتين .

(٥) في ح : أسئلة .

(٦) نص أبو عبدالله المجاصي على جعل نقطة الابتداء في الوسط . شرح الضبط ٧٧ له . وجوز الرجراجي فيها الوجهين الاتصال والانفصال . ثم قال : ولكن الأولى والأحسن الاعتماد على ما قاله أبو عمرو وأبو داود ؛ لأن هذا الفن ، عليهما يعتمد فيه ، فالاقتداء بهما أولى وأحسن . حلة الأعيان ١٩٣ .

(٧) فقد عبر بـ «وسطه» الداني في كتاب النقط بذيل المقنع ، وكذلك أبو إسحاق التجيبي ، والمجاصي . كتاب النقط ذيل المقنع ١٣٧ ، طرر على مورد الظمآن ٢٥٨ . شرح المجاصي على الضبط ٧٧ حلة الأعيان ١٩٣ .

(٨) في ح : للوسط .



نفسه ، بدليل اتفاقهم على التعبير عنها بالحركة ، وقد يخرج ذلك على االقول الضعيف ، القائل بأن الضمة تجعل في وسط الحرف[١] ، فيختص الاتصال بالضم بناء على هذا القول ، ويبقى الفتح والكسر منفصلين[٢] باتفاق[٣] .

فإن قلت : البيت الثاني يغني عنه قوله في البيت الأول : « كوضع الشكل » .

قلت : الذي عند الناظم أن قوله : « كوضع الشكل » إنما يفيد فصل الابتداء من[٤] الألف ، وأما محله من الألف فقد يتوهم فيه أن[٥] يكون تابعا لما قبله ، كما هو الشأن في الصلة ، فأشار في البيت الثاني إلى رفع هذا[٦] التوهم بأن الابتداء إنما يعتبر فيه حركة همزة الوصل نفسها ، لا حركة ما قبلها .

---

(١) قال المارغني : ولم يحكه الناظم لضعفه ، دليل الحيران ٣١٨ . تقدم في قوله : «ففتحة أعلاه» ص : ١٨ .

(٢) في هـ : منفصلتين .

(٣) وقال المارغني : وهذا هو التحقيق الذي جرى به العمل ، خلافا لمن قال : باتصال نقطة الابتداء بألف الوصل . دليل الحيران ٣٨١ .

وقال عمر البيوري :

«فكلها بلا اتصال وردا — لحرفها ثم نقط الابتدا

منفصلا جاء بلا امتراء — وهكذا التحريك أيضا جاء»

البسط والبيان ورقة ٧٣ . ونص ابن القاضي على الانفصال . الجامع المفيد ورقة ٥ .

(٤) في ح : على ، وهو تصحيف .

(٥) في هـ : أنه .

(٦) في الأصل : هذه ، وما أثبت من : ح ، هـ .



« ووضع » مبتدأ ، خبره « نقط »[١] والمجروران نعتان[٢] له ، ويحتمل الثاني الحالية ، والتعلق[٣] بـ « وضع » . والظروف الثلاثة[٤] تتعلق بـ « وضع » ، أو بمحذوف تقديره « ضعه »[٥] يفسره « وضع » . و« فتح » مرفوع بمحذوف[٦] تقديره : « وجد » وأجوبة الشروط الثلاثة[٧] محذوفة لوجود ما يدل عليها . وجمع الناظم بين ساكنين صحيحين[٨] في القافية وذلك غير جائز عند العروضيين .

تنبيه :

قول الناظم : «إذا بضم ابتدأت» فيه دليل على أن علامة الابتداء لا تجعل إلا فيما يمكن الوقف عليه[٩] كالأمثلة التي قدمنا ، وأما ما لا يمكن[١٠] الابتداء به لعدم إمكان الوقف قبله ، نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ ﴾[١١] و﴿ وَاتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[١٢]

---

(١) في ح : فقط .

(٢) وهما : « كوضع » و« بالخضراء » .

(٣) في الأصل : التعليق ، والمثبت من : هـ ، ح .

(٤) وهي : « أمام » و« فوق » و« تحت » .

(٥) قال الزياتي : ولعل تعلقها بمحذوف أولى للسلامة من عمل ما قبل أداة الشرط فيما بعدها . حواشي الزياتي ٢٤ .

(٦) في ح : محذوف .

(٧) والمراد بها : « إذا » و« إن » في الموضعين .

(٨) احتراز بالصحيحين من المعتل فإنه يصوغ في بعض الظروف . حواشي الزياتي ٢٤ .

(٩) في هـ ، ح : قبله .

(١٠) في ح : لا يمكن .

(١١) من الآية ٥٧ الأنبياء .

(١٢) من الآية ١٠٤ البقرة .

و﴿كَالَّذِينَ﴾[١]، و﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[٢] و﴿فَاذْهَبْ﴾[٣] فلا تجعل فيه نقطة الابتداء إذ لا يبتدأ به، وهذا صحيح، ولا يمكن أن يخالف فيه أحد، ومن تأمل كلام القدماء وجده يدل على ما قلناه، فإن[٤] الداني يقول: «جرى استعمال نقاط بلدنا على الدلالة على كيفية الابتداء بهمزة الوصل، لاضطرار القارئ إلى معرفة ذلك، إذا وقف على الكلمة التي قبلها[٥]»، وهكذا لفظ أبي داود[٦]، ففي قوليهما ما هو كالتصريح بما ذكرناه. والله أعلم. قال رحمه الله:

---

(١) من الآية ٢١ الأنفال.

(٢) من الآية ١ العلق.

(٣) من الآية ٢٦ المائدة.

(٤) في ح: فهذا، وفي هـ: بهذا.

(٥) ذكره أبو عمرو مع اختلاف في الألفاظ، المحكم ص ٨٦.

(٦) ذكره أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٤٣.

والشيخان لم يمثلا إلا بما يمكن الوقف عليه، ولم يمثلا بما لا يمكن الوقف عليه كما تقدم في الصلة.

وقال عبدالرحمن بن القاضي: ولا تجعل إلا فيما يصح الوقف قبله لقوله: «ابتدأت»، وبه جرى عمل نقاط مصاحف أهل المغرب. بيان الخلاف والتشهير ٦٨، الجامع المفيد ٦. مفتاح الأمان في رسم القرآن لأحمد مالك ص ١٥٧.

ومما يجب أن يذكر ما أغفله كثير من النقلة اختيار أبي داود حيث قال: ونقاط أهل المشرق لا يفعلون ذلك، إذ النقط مبني على الوصل فتركوه لذلك، وأعربوا أواخر الكلم، وكذا لا أستعمله أنا اتباعا لهم، ومخافة التخليط على الطالبين، مع سقوط الضابطين فيه، أعني غير الماهرين المصطلعين بهذا العلم، ولأن الوقف على ما قبلها عارض، وهو قليل، إلا في مواضع نوادر، ألا ترى أن منها في سورة «الحمد» عشرة مواضع لا يحتاج الطالب للابتداء بها إلا في أولها، وفي موضع واحد في حشوها إذا وقف على ما قبلها وهو «نستعين» وابتدأ بـ «اهدنا» لا غير، فإن استعمله أحد في المصحف لم أمنع منه =

«وَحُكْمُـهَا لِوَرْشِـهِمْ فِي النَّقْلِ كَـحُكْمِـهَا فِي أَلِفَاتِ الْوَصْلِ
فَـفَـوْقَـهُ أَوْ تَحْـتَـهُ أَوْ وَسَطَا فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَا»[١]

لما كانت الهمزة المنقولة الحركة تسقط في الوصل، وتثبت في الابتداء، صارت كهمزة الوصل، إذ هذا شأنها، فساوتها لذلك في جعل الجرة[٢] الدالة على السقوط، وفي تبعية محل الجرة لما قبلها، وإلى ذلك أشار الناظم، فكأنه يقول: حكم جرة النقل، كحكم صلة الوصل في الوجود والمحل، والمعتبر أيضا فيما قبلها ما كان منطوقا به، فإن نطق به مفتوحا كانت فوق الألف نحو: ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾[٣]، و﴿الٓمٓ اَحَسِبَ﴾[٤]

= لجوازه في القياس، والذي استعمله قبل من أهل الأندلس أراد زيادة البيان للطالب في الضبط. أصول الضبط ١٤٣.

(١) قال أولا: «وإن يكن مسكن» وقال هنا: «وحكمها لورشهم في النقل». وطرق التنسي فيما تقدم احتمالين: الأول: كون ذلك الكلام خاصا بما اجتمع فيه همزتان نحو: ﴿قُلَ-آنتُمُۥٓ﴾. الثاني: أن يكون المراد العموم الشامل لكل همزة قبلها ساكن، أما على الأول فلا تكرار، لإمكان حمل هذا الكلام على ما لم يشمله الأول، أو يكون هذا من عطف العام على الخاص، فيكون ذكر السابق تكميلا لما قبله. وذكر هنا حكم الهمزة التي سكن ما قبلها مطلقا، وأما على الثاني فيظهر أن هذا تكرار مع ذلك. انظر حواشي الزياتي ٢٤. وحلة الأعيان ١٩٧.

(٢) في الأصل: «الحركة» وما أثبت من: ح، هـ.

(٣) من الآية ١ المؤمنون.

(٤) أول سورة العنكبوت الآية ١.

قال الرجراجي: هذا مبني على الخلاف في الميم المرسومة من هجاء «الميم». إذا كانت الأولى فلا تجعل حركة النقل على الميم؛ لأنها مكسورة لا ساكنة، ولا تنقل حركة الهمزة إلى المتحرك، وإذا كانت الأخيرة فان حركة النقل تجعل على الميم؛ لأنها ساكنة، والقول الأول هو الظاهر، حلة الأعيان ١٧٢.

أقول: هذا على قول من يضبط حروف التهجي في أوائل السور.

و﴿ فِي كَبَدٍ ، أَيَحْسَبُ ﴾[(١)] ، وإن نطق به مكسورا كانت تحت الألف ، نحو : ﴿ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾[(٢)] و﴿ جَمْعًا ، إِنَّ الْإِنسَانَ ﴾[(٣)] و﴿ رَافِعَةٌ ، إِذَا رُجَّتِ ﴾[(٤)] ، وإن نطق به مضموما كانت وسط الألف ، نحو : ﴿ قُلُ اُوحِيَ ﴾[(٥)] و﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ اُجِّلَتْ ﴾[(٦)] ، وسواء كان الحرف المنطوق به قبلها موجودا[(٧)] في الخط ، أم لا ، حسبما مثلناه[(٨)] ، كما قدمناه أيضا في صلة ألف الوصل .

وقوله : «ففوقه»[(٩)] يعني إن نطق قبله بفتح ، وقوله : «أو تحته» يعني إن نطق قبله بكسر . وقوله : «أو وسطا» يعني إن نطق قبله بضم . ثم أشار بقوله : «في موضع الهمز الذي قد سقط» إلى رفع ما قد يتوهم في «أو» أن تكون للتخيير[(١٠)] ، فأشار هو إلى أنها للتفصيل ، وإن ذلك على حسب ما قبلها ، وفيه مع ذلك إشارة إلى أن ذلك

---

(١) من الآية : ٤ ، ٥ البلد .

(٢) من الآية : ١٥٢ الأنعام .

(٣) من الآية ٥ ، ٦ العاديات .

(٤) من الآية ٣ ، ٤ الواقعة .

(٥) أول سورة الجن من الآية ١ .

(٦) الآية ١٢ من المرسلات .

(٧) في ح : وجود .

(٨) ساقطة من : ح .

(٩) وأشار هنا الزياتي إلى اختلاف النسخ ، وفي نسخته بالواو في قوله : «ففوقه» ، وحكم عليها بالخطأ فقال : «كذا في نسختي بالواو ، والصواب بالفاء ؛ لأنه نتيجة عما قبله» .

حواشي الزياتي ٢٤ . وهذا يزيدنا ثقة في الاختيار ، وأنه موفق بإذن الله .

(١٠) قال المنجرة : «توهم جعل «أو» للتخيير ، لا يتعلق به من له مسيس بشيء من العربية لعدم توفر شرطه الذي هو تقدم الطلب» حواشي المنجرة ١١ .

قال الزياتي : إن الإتيان بفاء يعين كون «أو» للتفصيل . حواشي الزياتي ٢٤ .

المحل الذي هو تابع لما قبلها موافق لمحل الهمزة قبل ذهابها بسبب النقل.

قال بعضهم[١]: ولأجل اتفاق المحلين لم يحتج هنا إلى علامة الابتداء لكون الجرة مغنية عنه؛ لأجل اتحاد موضع الجرة، وموضع حركة الهمزة دائما، بسبب كون الحركة التي قبلها هي حركته بخلاف همز الوصل، إذ الغالب فيه اختلاف المحلين، وما قاله في ذلك متجه. والله أعلم. وما ذكره الناظم وغيره من الأئمة من أن[٢] الجرة الدالة على السقوط هي التي تجعل في موضع الهمزة مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، هو الذي لا ينبغي خلافه[٣].

وزعم أبو العاصي[٤] في الكشف: أن تجعل في موضع المفتوحة فتحة، وفي موضع المضمومة ضمة، وفي موضع المكسورة كسرة[٥]، حتى اغتر به كثير

---

(١) يعني به صاحب حلة الأعيان وبيان ذلك أن علامة الابتداء تجعل مع الصلة دون النقل؛ لأن صلة الوصل لا تدل على الابتداء إذا اختلف الابتداء والصلة نحو: «ربنا افتح» و «قالوا اطيرنا» « هرون ا خلفني» فإن الصلة تجعل في أعلى ويبتدئ بأسفل، أو تجعل في الوسط ويبتدئ بأسفل، أو تجعل في أعلى ويبتدئ بالضم فلأجل ذلك يحتاج في ألف الوصل علامة الابتداء.

وأما النقل فإن الجرة تجعل في محل الابتداء فاستغنى بالجرة عن نقطة الابتداء. انظر ورقة ١٩٨.

(٢) ساقطة من: ح.

(٣) وذكره أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي، المحكم ٨٨، حلة الأعيان ١٧٠ وأصول الضبط ١٤٢.

(٤) في ح: أبو القاضي، لم أقف على ترجمته. وكتابه الكشف أرجوزة في نقط المصاحف.

(٥) قال أبو العاصي في كتابه الكشف: «فتكون الجرة على صورة الضمة، اذا كانت ضمة، وتكون الجرة على صورة الفتحة، اذا كانت المنقولة فتحة، وتكون الجرة على صورة الكسرة إذا كانت الحركة المنقولة كسرة». نقل نصه الرجراجي ١٧١.



ممن لا معرفة عنده ولا[١] تحقيق معه[٢]، وذلك غير صحيح، إذ ليس في الحركات دليل[٣] على السقوط، بل تفيد[٤] نقيض المراد إذ تدل على أن ذلك[٥] الحرف محرك، فيلزم ثبوته وصلا ووقفا.

« وحكمها » مبتدأ، وبه يتعلق المجروران بعده، والخبر « كحكمها » و« في ألفات » يتعلق بـ« حكمها » الثاني. وضمير « حكمها » الأول عائد على الجرة، وضمير « حكمها » الثاني عائد على الصلة، والضمير الذي أضيف إليه « ورش » عائد على القراء. وضمير « فوقه » و« تحته » عائد[٦] على الألف. و« وسطا » ألفه للإطلاق، وهو معرب، وإن قطع عن الإضافة، لنية لفظ المضاف إليه. وتتعلق الظروف الثلاثة[٧] بـ« توضع » مقدر، يدل عليه المصرح به في صلة ألف الوصل.

---

(١) «معرفة عنده ولا» ساقط من: ح.

(٢) والذي اغتر به ـ حسب تعبير الامام التنسي ـ أبو عبدالله المجاصي، وقال: «فالصواب ما قاله صاحب الكشف».

وقال الرجراجي: فاستحسن المجاصي ما قاله أبو العاصي في الكشف ولكن نقول: ما قاله أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي أحق وأولى، والاقتداء بهم أحق وأحسن، انظر: حلة الأعيان ١٧٠، المحكم ٨٨، أصول الضبط ١٤٠.

شرح المجاصي على الضبط ٧٦، كشف الغمام لأبي العاصي رقم: ٨٣٧١ الظاهرية.

(٣) في ح، هـ: دلالة.

(٤) في هـ: تفيض.

(٥) في هـ: ذات.

(٦) في ح: تقديم وتأخير: « على عائد ».

(٧) وهو الشطر الأول من البيت: «ففوقه»، «تحته» « وسطه».

تنبيهان :

الأول : إطلاق الناظم والداني وأبي داود يقتضي دخول ما وقع النقل فيه إلى الساكن المتصل، وهو ﴿رِدْءًا﴾[١]، ولام التعريف نحو[٢] ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[٣] وكذا ﴿ٱلْأَرْضَ﴾[٤] و﴿ٱلْأَزِفَةُ﴾[٥] عند ورش، فتجعل الجرة في موضع الهمز هكذا: ﴿رِدًا﴾ ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾، ﴿ٱلْأَرْضَ﴾، ﴿إِلْأَزِفَةُ﴾ ولا يبعد أن يكون ذلك مقصودا عندهم كما قدمنا في صلة ألف الوصل. وذهب التجيبي إلى أن الجرة خاصة بالمنفصل وقد تقدم البحث فيه معه[٦].

الثاني : مقتضى تشبيههم جرة النقل بصلة ألف الوصل يقتضي اتصالها بالألف، كما في ألف الوصل، وهو الذي يعطيه قوله: «أو وسط»؛ لأنه لا يقال في الوسط إلا لما يكون متصلا، وكذلك قوله: «في موضع الهمز» إذ الهمز عنده يكون متصلا بصورته لكن قدمنا عن

---

(١) من الآية ٣٤ القصص تقدم الكلام عليه.

(٢) في هـ: « في نحوه ».

(٣) من الآية ٤٩ النجم تقدم الكلام عليها.

(٤) من الآية ٢١ البقرة.

(٥) من الآية ٥٧ النجم، وفي ح ،هـ: « الاربة ».

(٦) تقدم الكلام عليه في ص: ٢٣٩ وتقدم لنا أن العمل على مذهب التجيبي، وهو ألا تجعل إلا في المنفصل الذي يمكن الوقف عليه. قال المنجرة: « وقد تقدم صحة مذهب التجيبي ».

وقال المارغني: فلا توضع الجرة أصلا كما ذكره بعض علماء الفن وبه جرى العمل. دليل الحيران ٣٨٤. سمير الطالبين ١٦٤، وإرشاد الطالبين ٣٢ السبيل ص ٤١.

الداني قولا بفصل الهمزة من صورتها[١] ، فاختار جماعة من المتأخرين بناء على هذا القول فصل الجرة في النقل عن الألف ؛ ليحصل الفرق بينهما وبين صلة ألف الوصل[٢] .

قلـــت : الصواب ما يقتضيه كلام الناظم والقدماء من الاتصال ؛ لأنها عوض من الهمزة بل هي أحوج إلى الاتصال من الهمزة لضعفها ، وما احتجوا به من طلب الفرق[٣] ، مستغنى عنه ؛ لأن الفرق بينهما حاصل بوجود علامة الابتداء في ألف الوصل وانعدامها في النقل . والله أعلم . قال رحمه الله :

«فَـإِنْ أَتَى مِنْ بَعْـدِ هَمْـزٍ أَلِفُ فَـقَـبْلَهُ مَـحَلَّ هَمْـزٍ تَأْلَفُ»

لما ذكر أن جرة النقل تجعل فوق الألف وتحته ووسطه ، قدر كأن قائلا ، قال له : هذا[٤] إذا كان الألف صورة للهمزة التي نقلت حركتها ، فما الحكم

---

(١) تقدم في ص : ١٨٠

اتصال الجرة وانفصالها مبني على الخلاف في الهمزة ، هل تتصل بصورتها ، أو تنفصل عن صورتها ، والظاهر الانفصال .

(٢) وهو قول أبي عبدالله المجاصي حيث قال : «المشهور أن حكم حركات النقل منفصلة ، وحركات الوصل متصلة فيكون ذلك فرقا بينهما» شرح الضبط للمجاصي ورقة ٧٧ .

ونقله الرجراجي وقال : «وهذا الذي قاله المجاصي له وجه صحيح من النظر ، وذلك أن فيه البيان للمتعلم » حلة الاعيان ١٧٠ . والأولى جعل جرة النقل منفصلة كجميع الملحقات ليتميز الرسم من الضبط وذكر ميمون الفخار الفرق بينهما فقال :

«ومن يقل ما الفرق بين الجرتين في الوصل والنقل ففرق دون مين
بالنفذ في الوصل وبالبياض في النقل والفرقان عن تراض»

الدرة الجليلة ١٥ .

(٣) كما تقدم عن أبي عبدالله المجاصي وميمون الفخار .

(٤) في ح : هكذا .



إذا كانت الهمزة لا صورة لها ، والألف إنما هو حرف مد بالأصالة[1] ، نحو : ﴿ جَمِيم-انٍ ﴾[2] . فأشار بهذا الكلام إلى جواب هذا السؤال فقال : إذا أتاك الألف بعد الهمزة ، لا أنه[3] صورة لها ، فإنك تجعل الجرة قبل الألف في المحل الذي كنت[4] تألف فيه الهمزة أي تعهدها ، ويعني أنها في السطر ، إذ ذاك موضع الهمزة التي لا صورة لها ، هكذا : ﴿ جَمِيم-انٍ ﴾ ولم يستغن بقوله : «فقبله» ؛ لأن القبلية لا تعين كونها في السطر ، إذ تحتمل الكون فوق السطر ، فلذلك قال : «محل همز» ، ولا يدخل هنا ما كانت الألف فيه همزة في الأصل[5] ؛ لأن ذلك تقدم في باب الهمز على ما اخترناه هنـاك[6] .

و«فإن أتى» شرط ، جوابه مقدر بعد الفاء[7] ، أي فضعها قبله . و«من بعد» إما متعلق بـ «أتى» أو هو نعت لـ «ألف» فقدم عليه فرجع حالا . و«محل» بدل من «قبله» ، أو عطف بيان .

---

(١) ساقطة من : ح وفي موضعها : من .

(٢) من الآية ٤٣ الرحمـن .

(٣) في ح : لأنه ، وهو تصحيف .

(٤) في ح : كانت .

(٥) نحو قوله تعالى : « قل ءأنتم » .

(٦) عند قول الناظم : « وإن يكن مسكن من قبل » ص : ٢١٢ .

(٧) في ح : الألف ، وعلى هذه النسخة قال الزياتي : فيه أمران :

الأول : لا يحتاج إلى قوله بعد « الألف » ، لأنه معلوم أن الجواب لا يقدر قبل فاعل فعل الشرط .

الثاني : كان المناسب حيث ذكره أن يقول بعد « ألف » بلفظ النكرة كما هو في البيت ، هذا هو الموجود في كثير من النسخ ، وفي بعضها بعد « الفاء » وهو الصواب . حواشيه ٢٥ . كما هو في النسخة المعتمدة مما يؤكد صحة قيمة النسخة المعتمدة .

تنبيـــه :

اقتصر الناظم هنا على هذا الوجه ، وهو المختار عند النقاط[١] . وفيه وجه آخر ، وهو كالأول إلا أنك تجعل دارة على الألف الذي بعد الجرة[٢] إشعارا بأنه ساكن ، وسبب ذلك -والله أعلم- خيفة أن يتوهم[٣] أن حركة الهمز إليه نقلت ، ولضعف هذا التوهم اختار النقاط الوجه الأول[٤] . والله أعلم . قال رحمه الله :

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) كما في المحكم ٨٩ ، وأصول الضبط ١٤١ .

(٢) واليه أشار جماعة من الشيوخ بقولهم : « لو زاد بعده :

«ويجعل السكون فوق الألف وتركه يحسن عند السلف»

لكان أشمل ، طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ . وذكره ميمون الفخار في الدرة ١٥ .

وقال أبو عمرو :

«وبعض أهل بلدنا يجعل على رأس الألف علامة السكون» . واستحسنه كما استحسن الوجه الأول . المحكم ص : ٨٩ .

(٣) في ح : « يتوهم المتوهم » .

(٤) وحسن الوجهين أبو عمرو الداني في المحكم ص ٨٩ وحكاهما أبو داود في أصول الضبط ورقة ١٤١ ، وقال الرجراجي : « والوجهان صحيحان حسنان » .حلة الأعيان ورقة ٢٠٠ .

والعمل جرى في نقط المصاحف بالوجه الأول .



باب
إلحاق المحذوف
في الرسم

«الْقَوْلُ فِي النَّقْصِ مِنَ الْهِجَاءِ ... ...»

هذا الباب كثر فيه التوجيه والتعليل ، واتسع فيه التقسيم والتفصيل فتشعب لذلك فيه التفريع[1] ، وتعددت الوجوه ، وكثر التنويع ، حتى صار شبيها بباب الهمز ، لا سيما كلام الناظم فيه ، الذي هو شبيه بالرمز إذ لم يسلك[2] فيه مسلك القدماء في الترتيب ، بل اختصره غاية الاختصار طلبا منه[3] للتقريب ، حتى خرج في اختصاره عن مقتضى العوائد إذ جعل الترجمة في مصراع واحد ، فكان كل من شرحه لذلك قل أن يسلم من الوهم ، ولو كان موصوفا ببارع الإدراك والفهم ، ونحن نسأل الله تعالى فيه التوفيق والهداية إلى أقوم طريق .

فنقول : إن مراد الناظم فيه بيان حكم ما نقص من الخط الذي عبر عنه بـ «الهجاء»[4] من الحروف الموجودة في اللفظ ؛ لأنها لما كانت غير موجودة في الرسم ، وكان اللفظ يقتضي وجودها ، احتيج من أجل ذلك إلى التنبيه عليها ؛

---

(١) في هـ : «التقريع» بالقاف المعجمة ، وهو تصحيف .

(٢) في ح : «نسلك» بالنون المعجمة ، وهو تصحيف .

(٣) « طلبا منه » ساقطة من : ح .

(٤) فالهجاء المراد به اسم المفعول ، أي اللفظ الذي يتهجى .



لئلا يتوهم أنها ساقطة خطا ولفظا ، وأكثر ما وجد [ذلك][(١)] في حروف العلة الثلاثة التي هي الألف والياء والواو لكثرتها ، إذ لو أثبتت[(٢)] في كل موضع لأدى إلى تشويه المصحف ، وربما كان ذلك في النون[(٣)] الساكنة لشبهها بحروف المد ، إذ هي حرف صوت[(٤)] كحروف المد ، ولذلك أدغمت فيها ، وجعلت علامة إعراب[(٥)] مثلها .

والحذف في حروف المد عند الناظم ، إما لاجتماع المثلين[(٦)] أو اختصاراً[(٧)] أو لوجود عوضه من ياء أو واو[(٨)] ، والأول يكون لاجتماع ألفين ، أو لاجتماع واوين ، أو لاجتماع ياءين[(٩)] ، وكل[(١٠)] منها يكون أحد المثلين فيه صورة للهمزة ، وغير صورة[(١١)] ، وعادة النقاط الكلام على كل نوع بانفراده ثم في الآخر حتى

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) في ح : تثبت .

(٣) مستدركة في هامش : هـ .

(٤) كالغنة .

(٥) كما في الأفعال الخمسة ، وقد يلحق بالنون في الحذف «اللام» من «الذي» و«اليل» .

هذه الحروف الثلاثة ؛ لبقاء ما يدل عليها وهي الحركات ، بخلاف غيرها من الحروف .

(٦) في ح ، هـ : مثلين .

(٧) في ح ، هـ : اختصار .

(٨) تقديم وتأخير في ح . ومثاله : «هدىهم» «الصلوة» .

(٩) ذكر الأول في الرسم في قوله : « وما يؤدي لاجتماع الصورتين » .

والثاني في قوله : « فصل وقل إحداهما قد حذفت » .

والثالث في قوله : «فصل وقل إحدى الحوارييىنا » انظر : المورد ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ .

(١٠) في ح : « وكل واحد » .

(١١) أي كل من الأقسام الثلاثة .



يفرغ[١] ، ولم يسلك الناظم في ذلك طريقهم ، بل خلط الجميع طلبا للاختصار ، فأوجب ذلك[٢] صعوبة في فهم كلامه[٣] .

وقوله : «في النقص» متعلق بالقول وهو على حذف مضاف ، أي في أحكام النقص . و«النقص» يحتمل المصدرية ، ويحتمل أن يكون اسم مفعول كقولهم في الدرهم : هو ضرب[٤] الأمير ، وفي الثوب : هو نسج اليمن . و«من الهجاء» متعلق بـ «النقص» . قال :

«... ... ... إِنْ شِئْتَ أَنْ تُلْحِقَ بِالْحَمْرَاءِ
أَوَّلَ مَا الثَّانِي بِهِ قَد دَّخَلاَ عَلاَمَةً لِلْجَمْعِ أَوْ أَنْ أُصِّلاَ
نَحْوُ النَّبِيِّينَ تَرَآءَا ... ...»

---

(١) رتبه أبو عمرو وأبو داود في ثلاثة أبواب :

الأول : ما اجتمع فيه ألفان ، وحذفت إحداهما اختصارا .

الثاني : ما اجتمع فيه ياءان ، وحذفت إحداهما إيجازا .

الثالث : ما اجتمع فيه واوان ، وحذفت إحداهما تخفيفا .

المحكم ١٦٥ ، أصول الضبط ١٦٢ .

(٢) ساقطة من :ح .

(٣) وقد أصلح بعضهم هذا الباب بأبيات هكذا :

«القول في الملحق بالحمراء من الذي نقص في الهجاء
متى أتاك آخر المثلين للجمع أو للأصل وللاثنين
وكان الأول للمد ساكنا نحو النبيين تراءا جاءنا»

طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ٢٥٩ إصلاحات مورد الظمآن للغساني ١١ ، حواشي الزياتي٢٦ وأصلحه المنجرة في حواشيه بأبيات أخرى ورقة ١٢ .

(٤) في ح : « ضراب » ، وهو تصحيف .

قسم الناظم اجتماع المثلين إلى ثلاثة أقسام :

قسم يكون أول المثلين فيه ساكنا[١] ، وقسم يكون فيه مضموما[٢] ، وقسم يكون فيه مشددا[٣] .

وأشار بهذا الكلام إلى القسم الأول ، فكأنه يقول لك : إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما ، وأولهما ساكن والثاني أصلي أو دلّ على جمع ، وجعلت الأخير هو الثابت ، فإنك في الأول الذي جعلته محذوفا بالخيار إن شئت ألحقته ، وإن شئت لم تلحقه ، ولا فرق في ذلك بين كون هذين المثلين ألفين أو واوين أو ياءين[٤] ، وإن كان الناظم إنما مثل في ذلك بالياءين والألفين فقط ؛ لأن مقصوده تمثيل المعنيين[٥] الذين قدم في قوله : « علامة للجمع أو أن أصلا » فجاء [كلامه][٦] على اللف والنشر المرتب ، ولو قصد الأنواع[٧] لأتى بمثال الواوين ، وذلك [في][٨] : ﴿ لِيَسُـُٔواْ ﴾[٩] إذ ثاني المثلين فيه علامة جمع[١٠] .

---

(١) كنحو : ﴿النبيين﴾ ، و﴿تراءا﴾ ، المثال الأول على قراءة نافع بالهمزة .

(٢) كنحو : ﴿يلوون﴾ .

(٣) كنحو : ﴿الأميين﴾ وسيأتي الكلام على كل قسم .

(٤) في ح : تقديم وتأخير .

(٥) قال الزياتي : ومثالاه مستوعبان ذلك ؛ لأن ياء الأول علامة للجمع وألف الثاني أصلية . حواشي الزياتي ٢٥ .

(٦) الزيادة من : ح ، هـ .

(٧) أي لو قصدها بالتمثيل ، وإلا فهي مقصودة الدخول في هذا الضابط ، ويدلك على أن هذا مراده قوله : «لأن مقصوده تمثيل المعنيين» .

(٨) الزيادة من : ح ، هـ .

(٩) من الآية ٧ الإسراء .

(١٠) في ح : للجمع .



فإن قلت: الناظم لم يشترط سكون الأول، فمن أين حملت كلامه على ذلك؟ قلت: كلامه هنا، وإن كان مطلقا يقيده قوله بعد هذا: «ثم ما أولاهما ضمت»[١] وقوله: «وإن شددت»[٢]، فلم يبق إلا ما قلناه.

ومثل الناظم بـ « تراءا » وهو مما اجتمع فيه ألفان: الأول لبناء وزن تفاعل وهي[٣] التي بعد الراء، والثانية الأصلية التي هي بدل من لام الكلمة، واتفقت المصاحف على كتبه بألف واحدة؛ لئلا يجتمع فيه مثلان، إذ الهمزة غير موجودة في الخط[٤]. واختار قوم من النقاط ثبوت الأول لكونها وسطا، وجاءت لمعنى المفاعلة[٥] وثبتت وصلا ووقفا، ولأن الثقل إنما جاء بالثانية. واختار آخرون ثبوت الثانية لأصالتها، ولئلا يتوالى عليها إعلالان، إذ[٦] أعلت بالقلب[٧]، ولأن القاعدة في الساكنين تغيير الأول. وصرح الناظم في الرسم بترجيح مذهب

---

(١) سيأتي في ص: ٢٦٩.

(٢) سيأتي في ص: ٢٧٣.

(٣) في هـ: وهو.

(٤) قال أبو داود: وليست الهمزة مما تكون حاجزة بينهما لخفائها وبعد مخرجها، وعدم صورتها في الخط بإجماع، فضعف لذلك أن تكون فاصلة بينهما، فكأن الالفين قد اجتمعا متواليين، فوجب حذف أحدهما. أصول الضبط ١٦٣.

(٥) في هـ: الفاعلة، وهو تصحيف.

(٦) في ح: إذا.

(٧) فلما تحركت الياء التي هي لام الفعل، وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا فإذا حذف المنقلب عنه لحق لام الفعل إعلالان: تغيير ثم حذف. انظر: أصول الضبط ١٦٣، المحكم ١٥٩،
قال الرجراجي:
« وذلك إجحاف بالحرف »، حلة الأعيان ٢٠٥.

هؤلاء[1] تابعا في ذلك للداني[2] وأبي داود[3] وغيرهما ، وأشار هنا إلى أنك إن بنيت على هذا المذهب تُخَيَّر في أن تلحق الألف ، يعني وتضع عليه المد لوجود سببه ، هكذا : ﴿تَرَآءَا﴾[4] وفي أن لا تلحقه ، يعني وتجعل في موضعه مدا دلالة على أنه ممدود ، هكذا : ﴿تَرَ~ءَا﴾[5] .

---

(١) وهو قوله :

«ورسم الأولى اختير في : جاءنا وفي : «ترآءا» عكس هذا بانا»

دليل الحيران للمارغني ١٧٣ ، حواشي الزياتي ٢٥ .

(٢) ونصه : « وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه ، وهو الذي أختار ، وبه أنقط » المحكم ١٥٩ . وقد اقتصر الجعبري على وجه أن الثانيه هي المحذوفة ، ورد توجيهات أبي عمرو كلها تبعا لمختار التنزيل حيث قال : «والثانية هي المحذوفة عندي واستحسنه أبو العباس المهدوي وقال ابن عاشر معلقا على كلام أبي عمرو في المقنع : « وهو كالصريح في اختيار أن الثانية هي المثبتة» انظر : فتح المنان لابن عاشر ٦٩ الجميلة للجعبري ٢٤ ، هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ١٠٩ ، المقنع للداني ٢٥ ، وذيله في النقط ١٣٩ .

(٣) ذكر أبو داود ضبطها على حذف الألف الثانية التي هي لام الفعل ، وعلى حذف الألف الأولى التي هي ألف البناء ، وقال : «وهذا الوجه الثاني أحسن لما قدمته من العلة في كتابنا الكبير ، مع أن الخط مبني على الوقف» أصول الضبط ١٦٣ .

وقال ابن عاشر : «ومختاره في التنزيل مخالف لمختاره في الذيل» فتح المنان ٦٩ ، وقال في مختصر التبيين : «والثانية هي المحذوفة عندي» ورقة ٢٠٠ وهو مخالف لما في أصول الضبط المذكور ١٦٣ . وجرى العمل باختيار حذف الأولى وإثبات الثانية . دليل الحيران ٣٨٧ .

(٤) وبه جرى العمل قاله المارغني ، وقال الرجراجي : و«إلحاق الألف أحسن قاله الأشياخ كلهم» دليل الحيران ٣٨٧ . حلة الأعيان ٢٠٩ .

(٥) وجه الاستغناء عن الألف بالمد قال فيه أبو داود : ولا أستجيز هذا الوجه لعدم وجود الألف خطا ، وأن المط إنما يقع على حروف المد إذا أتى بعدهن همز ، أو حرف مضعف ، والذي قدمته أحسن لرسم السلف ذلك في نحو : ﴿العلمين﴾ ، وقال أبو عمرو : «ورسمها أحسن من حيث رسمها السلف في نحو العلمين» أصول الضبط ١٦٣ ، المحكم ١٦١ .



ومثل أيضا بـ ﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[١] ، وهو مما اجتمع فيه ياءان : الأولى التي جيء بها لبناء فعيل ، وهي التي بين عين الكلمة ولامها ، والثانية التي هي علامة الجمعية[٢] والإعراب ، واتفقت المصاحف على كتبه بياء واحدة ؛ لئلا يجتمع ياءان إذ لا وجود للهمز الفاصل بينهما خطا . واختار قوم حذف الثانية ؛ لكون الثقل بها وقع ، وقربها من الطرف ، ورجحه أبو داود[٣] . واختار آخرون حذف الأولى ؛ لأن الثانية جاءت لمعنى ، ولملازمتها للنون[٤] ، ولأن الشأن في المثلين تغيير الأول[٥] ورجحه الداني[٦] .

---

(١) من الآيه ٦٠ البقرة . وقرأه نافع بالهمز ، والباقون بالياء المشددة فيندرج في ضبط ﴿ربانيين﴾ و﴿الأميين﴾ النشر ٤٠٦/١ ، التيسير ٧٣ .

(٢) أي علامة الجمع .

(٣) وقال : « وأنا أخالف أبا عمرو في هذا ، وأقول : إن المذهب الثاني أحسن عندي ؛ من أجل أن البناء يختل بحذف الأولى » هذه عبارته في مختصر التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين ورقة ٢٩ .

وقال في أصول الضبط : « وكيفية نقط ذلك على الوجه الثاني الذي اخترته أنا ، وغلبته على الوجه الذي اختاره أستاذنا أبو عمرو . . الخ » أصول الضبط ٢٩٩ . وقال المارغني : «والعمل عندنا على ما رجحه أبو داود» . دليل الحيران ٣٨٧ ، وانظر : المصحف برواية قالون .

(٤) في هـ : النون .

قال الزياتي : معناه أنهما معا علامة جمع ، وكما لم تحذف النون ، فكذلك لا تحذف الياء أختها . حواشيه ٢٥ .

(٥) في ح : الأولى .

(٦) ذكر الوجهين وقال : «والمذهب الأول أوجه لما بينته» يقصد حذف الأولى وإثبات الثانية ، والاتفاق حاصل بينهما أنه يجوز حذف الأولى ، ويجوز حذف الثانية . المحكم ص ١٦٥ .

ورجح المتأخرون مذهب أبي داوود ، فقال الضباع : والعمل على كتابة الأولى .

سمير الطالبين ١٦٥ وتبعه صاحب الإرشاد ٣٤ ، والسبيل ٤٣ .



وضبطه على هذا الوجه هو[١] ما أشار إليه الناظم من التخيير في إلحاق الياء أي مع جعل المد عليها ، هكذا : ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ، وفي عدم إلحاقها أي[٢] وتعوض[٣] عنها مدا ، هكذا : ﴿النَّبِيِّنَ﴾[٤] .

فقولـه : « إن شئت أن تلحق » يعني وإن شئت أن لا تلحق ، لا أن[٥] المراد إن شئت أن تلحق الأولى ، وإن شئت أن تلحق الثانية ، كما توهمه من لا يفهم[٦] كلامه[٧] ؛ لأن ذلك الحكم تقدم للناظم الكلام عليه في الرسم[٨] .

---

(١) في ح : وهو .

(٢) ناقصة من : ح .

(٣) في ح : ويعوض .

(٤) الاستغناء بالمد عن الإلحاق لا يرتضيه أبو داود ، فقال : وأنا فلا أستجيز النقط بهذا الوجه : إذ لا تقع المطة إلا على حرف موجود في اللفظ والخط معا . أصول الضبط ١٦٣ ، ١٦٦ .

(٥) في ح ، هـ : لأن .

(٦) في ح ، هـ : من لم يفهم .

(٧) ويعني به أبا عبدالله المجاصي حيث ذكر التخيير المذكور .

انظر شرح المجاصي على الضبط ٧٨ وحلة الأعيان ٢٠٥ .

قال الزياتي : « هذا المتوهم ظن أن الإلحاق يعني الإثبات ، والحذف ؛ لأن «إن شئت أن تلحق الأولى بالحمراء ، وإن شئت ألحقت الثانية» في قوة إن شئت حذفت الأولى وإن شئت حذفت الثانية . حواشي الزياتي ٢٥ .

(٨) في قوله : « فصل وقل إحدى الحوارين » .

دليل الحيران ص : ١٩٧



ومما يشمله كلام الناظم [هنا][١] ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾[٢] ؛ لأنه مما اجتمع فيه مثلان : أولهما ساكن والثاني دال على الجمع ، وهو مما اجتمع فيه واوان : الأولى[٣] عين الكلمة وهي التي بعد السين ، والثانية ضمير الجمع وهي التي بعد الهمزة . واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة ؛ لئلا يجتمع واوان ، إذ الهمز الفاصل بينهما غير موجود[٤] خطا .

واختار قوم ثبوت الأولى لتوسطها ، وكونها[٥] أصلية ولأن الثقل جاء بالثانية ، وقد سقطت في بعض القراءات[٦] . واختار آخرون ثبوت الثانية ؛ لأنها جيء بها لمعنى ، ولأن الشأن في الساكنين تغيير الأول[٧] ، وصرح الناظم في الرسم بترجيح هذا المذهب[٨] تابعا

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) من الآية ٧ الإسراء . وقرأه شعبة وابن عامر وحمزة وخلف بالياء ونصب الهمزة على التوحيد ، والكسائي بالنون ونصب الهمزة ، والباقون بالياء وهمزة مضمومة بين واوين على الجمع ، وهؤلاء يوافقون نافعا في كل ما يذكر له من أوجه الضبط . التيسير ١٣٩ ، النشر ٣٠٦/٢ .

(٣) في ح : الأول .

(٤) في هـ : مود ، وهو تصحيف .

(٥) في هـ : ولكونها .

(٦) في ح : القراءة . وهي قراءة شعبة وابن عامر وحمزة وخلف والكسائي ، وتقدم . انظر الإتحاف ٢٨٢ .

(٧) في ح : الأولى .

(٨) قال في المورد (٢٨) :

«ورسم الأولى في الجميع أحسن وفي «يسوئوا» عكس هذا أبين»

للداني[١] وغيره في ذلك، وضبطه على هذا المذهب هو ما أشار إليه الناظم من التخيير في إلحاق الواو، يعني ويجعل[٢] المد عليها لوجود سببه، هكذا: ﴿لِيَسُۥٓـُٔواْ﴾، وعدم إلحاقها، يعني وتعويضها[٣] بمد هكذا: ﴿لِيَسُٓـُٔواْ﴾[٤].

وقوله: « إن شئت » شرط حذف جوابه أي[٥] فألحق، ومفهوم الشرط يعطي[٦] أنك إن لم تشأ لم تلحق، وهو كذلك حسبما فسرنا[٧].

---

(١) قال أبو عمرو: « والمذهب الأول أوجه ؛ لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله » يقصد أن المحذوفة هي: الأولى المحكم ١٩٩ وكذا في المقنع ٣٦.

واختاره أبو داود: وقال: « وبه أنقط ؛ لمعانٍ جمة موافقة المرسوم بالقراءتين بالجمع والتوحيد، وكون الواو فيهما بعد السين أصلية من سنخ الكلمة على القراءتين » أصول الضبط ورقة ١٦٦. وبهذا جرى العمل، دليل الحيران ٣٨٨.

(٢) في ح: وجعل.

(٣) في ح: وتعوضها.

(٤) ذكر أبو داود أنه لا يرتضي هذا الوجه وهو الاستغناء بالمطة عن الإلحاق وخالف أستاذه في ذلك فقال: «وأنا فلا أستجيز النقط بهذا الوجه الثاني الذي أجازه أستاذنا الحافظ وغير الناقط فيه، إذ لا تقع المطة إلا على حرف موجود في الخط واللفظ» أصول الضبط ١٦٦ والمحكم ١٦٩.

وجرى العمل على إلحاق الواو الأولى وجعل المد عليها لوجود سببه.

انظر: مصحف المدينة النبوية، دليل الحيران ٣٨٨، سمير الطالبين ١٦٦، إرشاد الطالبين ٣٥، السبيل ٤٣.

(٥) ساقطة من: ح.

(٦) في ح: يعني، وكلاهما يؤدي المعنى المراد.

(٧) في ح، هـ: « فسرناه به كلامه ».



و«ما» التي أضيف إليها « أول » إما موصولة ، وإما نكرة موصوفة ، وهي واقعة على مثلين . و«الثاني» مبتدأ ، وخبره «قد دخل» ، والجملة صلة أو صفة . والضمير في «به» عائد [على][1] «ما» ؛ مراعاة للفظها ، ولو راعى[2] المعنى لقال : «بهما» . والباء بمعنى «من» أو «في»[3] . و«علامة» حال من ضمير «دخل» .

وأحسن الناظم في قوله : « علامة للجمع »[4] إذ لو قال : ضمير جمع لخرج منه : ﴿النبيين﴾ ، ولو قال : علامة إعراب لخرج منه ﴿ليسئوا﴾ فأتى بعبارة شاملة للقسمين . و«أن» في قوله : «أن أصل» مفتوحة الهمزة ، زائد على مذهب من لا يخص زيادتها بموضع[5] . و«أصلا» معطوف على «قد دخلا» . وسبك الكلام : إن شئت أن تلحق أول مثلين ، الثاني منهما دخل علامة للجمع ، أو أصل أي صير أصليا فألحق[6] . وقوله : «نحو» خبر مبتدأ محذوف تقديره : وذلك . قال رحمه الله :

« ... ... ثُمَّ مَا أُوْلاَهُمَا ضُمَّتْ فَفِي الثَّانِي كَمَا

هَذَا كَيَلْوُونَ ... ...»

(١) الزيادة من : هـ ، ح .

(٢) في هـ : رعي .

(٣) قال الزياتي : الظاهر أنها بمعنى « من » أي أول المثلين دخل في الثاني منهما . حواشي الزياتي ٢٥ .

(٤) شمول عبارته «ليسوئوا» صحيح لغة ؛ لأن العلامة لغة هي الأمارة الدالة مطلقا ، وأما اصطلاحا ففيه تجوز ، إذ لا يقال فيها علامة في الاصطلاح . حواشي الزياتي ٢٥ .

(٥) وهو مذهب الأخفش وتطرد زيادتها بعد « لما » وبعد « القسم » و« لو » . المغني لابن هشام ٥٠ ، رصف المباني للمالقي ١٩٦ ، حواشي الزياتي ٢٦ .

(٦) ساقط من : ح .

يعني أن المثلين الذين ضم الأول[١] منهما كـ ﴿يَلْوُونَ﴾[٢] حكم ثانيهما حكم أول المثلين في هذا الذي تقدم[٣] له ، وهو التخيير في إلحاقه ، وعدم إلحاقه[٤] ، وهذا هو القسم الثاني عند الناظم ، وقد اجتمع فيه واوان : أحدهما عين الكلمة ، وهي الأولى ، والأخرى علامة الجمع ، واتفقت المصاحف على كتبه بواو واحدة ؛ لئلا يجتمع مثلان . واختار قوم حذف الأول ؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى ، ولأن الشأن في اجتماع المثلين تغيير الأول ؛ واختار قوم حذف الثانية ؛ لأن الثقل بها وقع ، ولكونها في الطرف في نحو : ﴿فَأْوُۥٓا۟﴾[٥] وفي حكم الطرف[٦] في نحو : ﴿يَلْوُونَ﴾ ولكون الأولى أصلية ، وتحصنت بالحركة ، وإذا حذفت لم يبق ما يدل عليها بخلاف الثانية ، إذ تدل عليها الضمة[٧] ، ونص الناظم في الرسم على اختيار هذا

---

(١) قال جماعة من الشيوخ : لا يصح إلا في الواوين ، لا غير ، إذا كان الأول مضموما ، فلا ينشأ عنه إلا الواو . طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ وحواشي الزياتي ٢٦ .

(٢) من الآية ٧٨ ، وبالتاء من الآية ١٥٣ آل عمران ونحوه : ﴿تلووا﴾ ﴿فأووا﴾ الخ .

(٣) ومعناه : أن حكم الواو الثاني في هذا القسم إذا حذفته ، حكم المثل الأول إذا حذفته في القسم الأول ، وهو التخيير بين إلحاق الواو الثاني وعدم إلحاقها .

(٤) جاء في الطرر : فإن قيل : «فما بالهم خيروا في ثاني باب ﴿يلوون﴾ ، ولم يخيروا في ثاني باب ﴿النبيين﴾ بل التزموا إلحاقه ، مع أنهما معا للجمع»؟

أجيب أن الضمة أقوى من الكسر ، فما نشأ عن الضم قوي ، فخيروا فيه لقوة الدال عليه ، بخلاف ما نشأ عن الكسر ، ولذلك التزموا إلحاقه لضعف ما يدل عليه . طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ ، حواشي الزياتي ٢٦ .

(٥) من الآية ١٦ الكهف .

(٦) إنما كانت في حكم الطرف ؛ لأن النون علامة ، فهي بمثابة الحركة .

(٧) قال أبو عمرو : «والأوجه ها هنا أن تكون المرسومة الواو الأولى ؛ لتحركها ، والمحذوفة الواو الثانية ؛ لسكونها» المحكم ١٧٣ .

المذهب[١] ، وأشار هنا إلى أنه يجوز في ضبطه على هذا المذهب وجهان :

أحدهما : إلحاق الواو الثانية بالحمراء ، هكذا : ﴿يَلْوُونَ﴾ .

والثاني : ترك إلحاقها[٢] لدلالة الضمة عليها ، هذا نص الداني[٣] ، وظاهره يعطي بقاء موضع الواو المحذوفة خاليا[٤] . وقال أبو داود : إن شئت ألحقت الواو ، وإن شئت تركتها ، وجعلت في موضعها مدا[٥] ، هكذا : ﴿يَلْوُ~نَ﴾ .

---

(١) قال الناظم : «ورسم الأولى في الجميع أحسن» أي إثباتها في الرسم . انظر : دليل الحيران ٢٠٢ ومورد الظمآن ٢٨ .

(٢) في ح ، هـ : لحقها .

(٣) ونصه : « والناقط مخير في رسم واو الجمع ، وواو البناء في هذا الضرب ، على ما تستحقه ، وفي ترك رسمها ، لدلالة الضمة عليها » المحكم ص ١٧٣ .

(٤) لدلالة الضمة عليها وله نظائر مثل : «ويدع» والمجزوم لم يدع .

(٥) نسبة هذا إلى مذهب أبي داود أنه قال : بالاستغناء بجعل المد في موضع الواو ، فيه شيء من الغرابة ، لعله خطأ في النسخ أو سهو ، ولكن يدفع هذا أن الرجراجي والمارغني نقلا هذا الكلام مما اضطرني إلى مراجعة جميع النسخ التي استبعدتها قبلا ، وكلها تذكر هذا .

وبالرجوع إلى مختصر التبيين وذيله أصول الضبط يتأكد أن مذهب أبي داود لا يجيز الاستغناء بالمط عن إلحاق الواو ، وتكرر له في أكثر من موضع معللا ذلك بأنه يلتبس المد الطبيعي بالمد المتكلف كما سماه في نحو : ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾ وإن المط إنما يقع على حرف موجود في الخط واللفظ .

فقال : «إن هذا أضعف من الذي قبله ـ الاستغناء بالمطة ـ ويقصد به ترك الإلحاق لدلالة الضمة قبله ، ثم قال :

وبالوجه الأول من الأوجه الثلاثة أنقط فأثبت الواو بالحمراء أمام الواو السوداء ، وإن جاء بعدها همزة جعلت المطة عليها ، وإن لم تأت بعدها حذفت المطة ؛ للدلالة على أصل الخط واللفظ ، والفرق بين المد الطبيعي والمتكلف » .

وهذا الذي يدل عليه الاستقراء من كلام أبي داود . أصول الضبط ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٥٦ .



فرأى بعضهم : أن فيه ثلاثة أوجه[١] ، والذي عندي أن كلام أبي داود مفسر لكلام الداني ، فليس فيه إلا وجهان[٢] . والله أعلم .

و«ما» من قوله : «ثم ما» موصولة واقعة على المثلين ، أي ثم المثلان اللذان أولاهما ضمت ، وهي مبتدأ ، و«أولاهما» مبتدأ ثان ، و«ضمت» خبره ، والجملة صلة . والمجرور بـ «في»[٣] خبر مبتدأ محذوف ، أي فالحكم في الثاني[٤] . و«كما» في محل الخبر و«ما» موصولة ، وصلتها محذوفة ؛ لدلالة السياق عليها ، تقديرها : «تقدم» أي فالحكم في الثاني كما تقدم في أول المثلين في ﴿تــرآءا﴾ وما معه ، هكذا أعربه بعضهم بحذف المبتدأ ، وحذف الصلة ، والأقرب عندي أن تكون «ما» زائدة ، والمخفوض بالكاف اسم الإشارة الذي بعده ، و«الكاف» مبتدأ ، والخبر قبله في المجرور ، ولا حذف في الكلام ، والتقدير : ففي الثاني مثل هذا ، والجملة على التقديرين[٥] خبر عن المبتدأ الأول الذي هو «ما» ، والرابط محذوف تقديره : منهما ، واللام عوض من الضمير[٦] ،

---

(١) الرجراجي رأى فيه ثلاثة أوجه : إلحاق الواو ، وترك الالحاق من غير شيء في موضعها ، أو جعل المطة موضعها . حلة الأعيان ٢١٠ .

(٢) قال عبد الرحمن المنجرة : الصواب إبقاء كلام الداني على حاله ؛ لأنه أصح نظرا إذ القول بجعل المد في محل الملحق هنا ملتبس بالإشباع . حواشيه ١٢ .

(٣) في ح : مصحفة «بعــن» .

(٤) قال الزياتي : هذا - والله أعلم- سهو قلم ، وإنما المجرور بـ «في» يتعلق بمحذوف ، هو مبتدأ ، وخبره قوله : «كما» ، والجملة خبر الأول وتقديره موافق لما ذكرنا ، إذ قال : أي فالحكم في الثاني كما تقدم في أول المثلين في : ﴿تراءا﴾ وما معه . حواشي الزياتي ورقة ٢٦ ، ونقله المنجرة في حواشيه ١٢ .

(٥) في ح : التقدير .

(٦) أي ففي ثانيهما كما إلخ . أفاده الزياتي ٢٦ .



وعبر بـ « أولاهما » بصيغة التأنيث ، ثم عبر بالثاني بصيغة التذكير ؛ لأن الحروف تذكر وتؤنث . وكـ ﴿يـلوون﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أي وذاك . قال رحمه الله :

« ... ... وَإِنْ شَـدَّدْتَـا[١] كَنَحْوِ الأُمِّيِّينَ ... ... »

يعني أن أول المثلين إذا كان مشددا نحو : ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ فإن حكمه كحكم[٢] الذي قبله ، في أنك في الثاني بالخيار في إلحاقه وترك إلحاقه ، وهذا هو القسم الثالث عند الناظم على ما قدمنا[٣] . فمعمول[٤] « شددت » مقدر أي أول المثلين ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالة ما تقدم عليه تقديره : ففي الثاني إلى آخره ، وأراد بذلك أنك تثبت أول المثلين[٥] ، وتحذف الثاني حسبما اختاره أبو داود[٦] للحجج التي تقدمت في الكلام على ضبط ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ولك حينئذ الخيار

---

(١) قال في الطرر : جواب الشرط : « والتزمت » والواو زائدة على حدها في قوله تعالى : ﴿فلما أسلما وتله للجبين ونديناه﴾ . طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ ، حواشي الزياتي ٢٦ . وستأتي فائدة ذلك .

(٢) في ح ، هـ : حكم .

(٣) تقدم في ص : ٢٦٢ .

(٤) في هـ ، ح : فمفعول ، وهو تفسير لما في الأصل .

(٥) قال الزياتي : هذا الكلام محله الرسم ، وصوابه : « وأراد بذلك أنك إذا أثبت » ويقول بعد ذلك : «فلك حينئذ . . .» إلخ بالفاء لا بالواو . حواشي الزياتي ٢٦ .

(٦) قال أبو داود : « وأنا أخالف أبا عمرو في هذا وأقول : إن المذهب الثاني أحسن عندي من أجل أن البناء يختل بحذف الأولى» . مختصر التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين ورقة ٣٠ ، ومثله في أصول الضبط ١٦٥ ، وهو يوافق كلام أبي عمرو في المقنع ص ٤٩ ، ويخالفه في المحكم ١٦٥ .

في إلحاق المحذوفة بالحمراء ، وفي ترك إلحاقها لدلالة الكسرة عليها ، لكن تجعل في موضعها مطا[١] على ما قدمنا في باب ﴿يلوون﴾ ، وصورة الوجه الأول هكذا : ﴿فِي الْأُمِّيِّنَ﴾[٢] ، وصورة الثاني هكذا : ﴿فِي الْأُمِّيِّنَ﴾ .

إلا أن هذا[٣] مخالف لظاهر كلام القدماء[٤] ، فإن الذي عندهم أنه[٥] لابد من إلحاق الثانية إذا حذفت في هذا الفصل[٦] ، فيكون ما عند الناظم هنا على ما فسرنا[٧] به كلامه من اختياره ، قياسا منه على باب : ﴿يَلْوُونَ﴾ فإنهم جوّزوا[٨] فيه عدم الإلحاق ، ولا فرق بينهما ، إذ كل واحد منهما الأول فيه محرك ، والثاني ساكن من جنس حركة ما قبله علامة للجمع ، فقياس أحدهما على الآخر صحيح[٩] . والله أعلم .

---

(١) في ح : مـدا .

(٢) من الآية ٢ الجمعة .

(٣) في هـ : الآن هنا ، وهو تصحيف .

(٤) قال الزياتي : «ومن ثم جعل صاحب الطرر الواو في «والتزمت» زائدة وهو جواب الشرط قبله» ، طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ حواشي الزياتي ٢٦ .

(٥) ناقصة من : ح .

(٦) قال أبو عمرو : «ولا بد من إلحاق هذه الياء في هذا الوجه» .

وقال ميمون الفخار :

«فإن حذفت ثاني الياءين من ... نحو النبيين فالإلحاق قمن»

انظرالمحكم ص ١٦٦ الدرر الجلية ورقة ٢٩ .

(٧) في هـ : فسرناه .

(٨) في ح : أجازوا .

(٩) تقدم بيان السبب في أنهم خيروا في ثاني باب ﴿يلوون﴾ ، ولم يخيروا في ثاني باب ﴿النبيين﴾ على قراءة الهمز ، بل التزموا إلحاقه ، مع أنهما معا للجمع .

انظر : ص ٢٦٥ ، وانظر : طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ وحواشي الزياتي ورقة ٢٦ .



قال رحمة الله عليه :

« ... ... والْـعَـزْمُ تَـا
أَنْ تُلْحِقَ الْأُخْرَى إِذَا مَا حُذِفَتْ فِي مَا بِهِ أُولاهُمَا قَدْ سَكَنَتْ»

يعني أن المثلين إذا اجتمعا وحذف أحدهما ، واخترت أنه الثاني ، فإن كان الأول ساكنا لزم الإلحاق في الثاني ، وإلا خيرت[1] في ترك إلحاقه ، ومراده بذلك قسم : ﴿ تَرَآءَا ﴾ ، ﴿ لِيَسُوءُواْ ﴾ ، ﴿ ٱلنَّبِيِّـِٔنَ ﴾[2] ، واحترز بسكون الأول من قسم ﴿يلوون﴾ ، وقسم ﴿ ٱلْأُمِّيِّـِۧنَ ﴾ ، وتقدم له في قسم ﴿تراءا﴾ وما معه وجهان[3] : الإلحاق والتعويض[4] مدا ، وعنده هنا على حذف الثاني لزوم إلحاق المحذوف هكذا : ﴿تراءا﴾ ، ﴿لِيَسُوءُواْ﴾ ، ﴿ٱلنَّبِيِّـِٔنَ﴾ ، ولا يستغنى[5] عنه بالمد ، فالمجموع[6] ثلاثة أوجه .

فإن قلت : هل يدخل ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ في هذا الكلام ؛ لأن أول المثلين فيه ساكن .

قلت : لا يدخل ؛ لأنه يذكر بعد هذا حكم الواوين ، إذا كانت الثانية منهما للبناء و﴿الموءودة﴾ من ذلك ، وإنما جوّزوا[7] الوجهين في ثاني ﴿يلوون﴾ و﴿الأميين﴾ ؛ لأن الضمة والكسرة تدلان على ما لم يلحق ، وعينوا الإلحاق في ﴿ترآءا﴾ وما معه

---

(١) في هـ : ولا خيرة ، وهو تصحيف .

(٢) على قراءة الهمز .

(٣) يعني على حذف الأول .

(٤) في هـ : وتعويض .

(٥) في ح : وإلا ستغني ، وهو تصحيف .

(٦) في ح : والمجموع .

(٧) انظر حواشي الزياتي ورقة ٢٦ .

وإن كانت حركة ما قبلها[١] تدل عليه ؛ لأنها لما كانت حركة همز ، والهمز لا وجود له في المصحف صيرت كالعدم[٢] .

فإن قلت : يلزم مثله في ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ ﴾ . قلت : لما كان الحرف الذي قبلها[٣] يقبل نقل الحركة إليه ، قدرت كأنها فيه ، فروعيت[٤] .

وقوله : «والتزمت» لفظه خبر ، والمراد به الأمر أي والتزمت[٥] أن تلحق . و«فيما» متعلق بـ «تلحق» ، و«ما» موصولة ، أو نكرة موصوفة ، واقعة على اللفظ ، أو على لفظ[٦] . و«أولاهما» مبتدأ ، وضميره عائد على المثلين المفهومين من السياق ، وخبره «قد سكنت» ، و«به» متعلق بـ «سكنت» ، والباء بمعنى «في» ، والهاء عائدة على «ما»[٧] .

تنبيه :

تكلم الناظم على حكم ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ وما معه على حذف الثاني ، وعلى

---

(١) في هـ : ما قبله .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : قبله .

(٤) أي لأنه ساكن سكونا حيا ، بخلاف ما قبل همزة ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ و﴿تراءا﴾ و﴿لِيَسُـۡٔـوا۟﴾ حواشي الزياتي ٢٦ .

(٥) في ح ، هـ : والتزم .

(٦) في هـ : لفظه .

وقال الزياتي وفيه لف ونشر ، فان كانت موصولة ، فهي كناية عن لفظ المعرفة ، وان كانت موصوفة فهي كناية عن لفظ النكرة . حواشيه ٢٦ .

(٧) أي هي الرابطة بين الصلة وموصولها ، ورابط الخبر بالمبتدأ فاعل «سكنت» . قاله الزياتي في حواشيه ورقة ٢٦ .



حذف الأول ، ولم يتكلم على حكم ﴿يَلْوُۥنَ﴾ و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ إلا على حذف الثاني ، وكان ينبغي له الكلام عليهما على المذهبين . والذي أوجب ذلك[١] عنده - والله أعلم - أن الأول فيهما لما كان محركا ، رأى أن المحرك لا يصح إسقاطه بالكلية ، إذ المد لا يعوض عنه ؛ لأنه ليس بحرف مد ، فلابد من إلحاقه لأجل حركته[٢] ، أو يكون سكت عنهما ؛ اكتفاء بقسم ﴿تَرَٰٓءَا﴾ ، لأنه لما قرر أنه مع الأخيرين على التعاكس في تخيير الإلحاق ، علم[٣] أيضا أنه معهما على التعاكس في لزوم الإلحاق[٤] . والله أعلم .

---

(١) وأشار الزياتي هنا إلى اختلاف في بعض النسخ : ففي بعضها كما هنا ، وفي بعضها : «والذي أوجب له ذلك» ، والمعنى متحد على النسختين .

(٢) قال الرجراجي : وجود الحركة بلا حرف محال ؛ لأن الحركة مع حرفها كالعرض مع الجوهر ، فإذا لم يلحق الحرف بقيت الحركة بدون حرفها ، وذلك محال .حلة الأعيان ورقة ٢١١ .

(٣) في ح : وعلم .

(٤) بيان تقرير التعاكس في تخيير الإلحاق ، أنه خيَّر في إلحاق الأول من باب ﴿تراءا﴾ بقوله : « إن شئت أن تلحق بالحمراء أول . .» الخ ، وعكس ذلك في با ب : ﴿يلوون﴾ و﴿الأميين﴾ فخير في إلحاق الثاني فيهما بقوله : « . . . ثم ما أولاهما ضمت ففي الثاني كما هذا كيلوون وإن شددت» ، أي فكذلك .

فمعنى كلام التنسي : أنه لما بين التعاكس بين محلي التخيير ، علم منه أن محلي اللزوم كذلك أي على التعاكس أيضا .

وحاصل الأمر على ما ذكر الناظم : أن باب ﴿ترآءا﴾ على حذف الأول ، مخير فيه في الإلحاق وعدمه ، وعلى حذف الثاني يتعين الإلحاق ، وباب « يلوون » مع باب ﴿الأميين﴾ بالعكس أي على حذف الأول يتعين الإلحاق ، وعلى حذف الثاني يخير في الإلحاق وعدمه ، وهو موافق لكلام القدماء إلا في باب : ﴿الأميين﴾ على حذف الثاني ، فإن ظاهر كلامهم وجوب إلحاقه ، وهو خيَّر فيه في الإلحاق ، وعدمه ؛ قياسا على ثاني ﴿يلوون﴾ حسبما أوضحه التنسي . انظر : حواشي الزياتي ٢٦ .

قال رحمه الله :

«وَإِنْ حَذَفْتَ[١] مَا عَلَيْهِ بُنِيَا اللَّفْظُ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا وُورِيَا
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لَدَى الْإِلْحَاقِ وَإِنْ تَكُ الْأُولَى فَبِاتِّفَاقِ»

هذا النوع وهو ما اجتمع فيه واوان ، والثانية لبناء الكلمة ، أكثره يشمله قوله قبل هذا : « ثم ما أولاهما ضمت »[٢] ، والنقط في الجميع سواء ، لكن لما كان لفظ ﴿ ٱلْمَوْءُودَةُ ﴾[٣] من هذا النوع ، وكلامه الأول لا يتناوله ؛ لأن أول المثلين فيه ليس بمضموم أعاد[٤] الكلام على هذا النوع لأجله ، ولولا هو لكان[٥] كلامه هذا[٦] تكرارا ، غير أنه صرح هنا بكيفية النقط على حذف أول المثلين ، ولم يصرح به فيما تقدم . وأيضا لما مثل ما تقدم بـ ﴿ يَلْوُۥنَ ﴾ وثاني المثلين فيه علامة جمع ، فقد يتوهم خروج هذا النوع من ذلك الكلام ، فقد يكون هذان الأمران[٧] من جملة ما حمله على هذا الكلام .

---

(١) قال في الطرر : «أي وإن قدرت أو وإن حكمت لفصح المعنى» طرر على مورد الظمآن ٢٥٩ .

(٢) أي لأنه صادق في نحو : ﴿داود﴾ و ﴿ورى﴾ ، وإنما قال أكثره ، ولم يقل كله ؛ لأن ﴿الموءودة﴾ مما بني عليه اللفظ ، وليست الأولى مضمومة ، نبه عليه الزياتي في حواشيه ٢٨ .

(٣) من الآية ٨ التكوير .

(٤) في ح : وأعاد .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) في ح : «في هذا» .

(٧) هما : «التصريح بكيفية النقط على حذف الأول ، وكون التمثيل بـ ﴿يلوون﴾ يوهم خروج هذا النوع» . انظر حواشي الزياتي ٢٨ .

وحاصل ما ذكر هنا أنك إذا حذفت الثاني جاز لك في نقطه وجهان :

أحدهما : إلحاقه بالحمراء هكذا : ﴿ وُورِيَ ﴾ ، ﴿ ٱلْمَوْءُودَةُ ﴾[1] .

والثاني : عدم إلحاقه لدلالة الضمة عليه ، ولم يزد الداني على هذا[2] ، وظاهره يقتضي بقاء موضع المحذوف خاليا ، وقال أبو داود بعد ذكره الوجه الأول : وإن شئت تركت إلحاقه وعوضته بمد هكذا : ﴿وُ~رِيَ﴾ ، ﴿الْمَوْءُ~دَةُ﴾[3] .

فرأى بعضهم أن فيه ثلاثة أوجه[4] ، والظاهر عندي أن كلام أبي

---

(١) ورجحها أبو داود لثلاث معان : كونها من نفس الكلمة ، وضم الهمزة الواقعة بينهما يدل على الثانية ، ولا شيء يدل على الأولى ، وأن من العرب إذا سهل الهمزة في ذلك أسقطها ، والواو التي بعدها ، فيقول : المودة كالجوزة والموزة ، كوقف حمزة .

مختصر التبيين ٢٨١ ، المحكم ١٧١ .

(٢) ولم يرجح أحد الوجهين ، إلا أن يؤخذ له ذلك من التقديم ، حيث قدم الوجه الأول ؛ لأن للتقديم مزية . المحكم ١٧١ . قال الرجراجي : هذا مقتضى كلام المؤلف وهوالتخيير بين شيئين : وهما الإلحاق وتركه ، وهو مقتضى كلام أبي عمرو والتجيبي وعبارتهما عبارة المؤلف . حلة الأعيان ٢١٤ .

(٣) التعويض بالمد رده وضعفه أبو داود في كل حالاته ، فقال : ولا أستجيز هذا ولا الذي قبله ، وقال أيضا : «والوجه الأول أقيس وهو الذي أختار ، وبه أنقط» .

أصول الضبط ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤) وهو الرجراجي فذكر فيها الأوجه الثلاثة : إلحاق الواو ، وتركها من غير شيء في موضعه ، أو ترك الإلحاق مع جعل المطة في موضعه . حلة الأعيان ٢١٤ .

داود مفسر لكلام الداني، فليس [فيه][1] على حذف الثاني إلا وجهان.

وأما إذا حذفت الأول[2]، فأشار الناظم إلى أنه يتعين فيه الإلحاق هكذا: ﴿وُورِيَ﴾، ﴿الموءودة﴾ وحجة من حذف الأول[3] في ﴿وُورِيَ﴾ أن الشأن في اجتماع المثلين تغيير الأول[4]، وأن الثانية جيء بها لمعنى وهو بناء صيغة «فوعل» فهي أولى بالبقاء.

وحجة من حذف الثانية زيادتها ودلالة الضمة عليها، وكون الثقل بها وتحصّن الأولى بالحركة[5].

وحجة من حذف الأولى في ﴿الموءودة﴾ أن الشأن في اجتماع المثلين تغيير الأول[6]، وأن الثانية جيء بها لمعنى وهو إقامة بناء اسم المفعول. وحجة حذف الثانية زيادتها[7]، ودلالة الضم عليها وسقوطها في قراءة من قرأ: ﴿المودة﴾[8] كالموزة[9]،

---

(١) الزيادة من: هـ، ح.

(٢) في ح: الأولى.

(٣) في ح: الأولى.

(٤) في ح: الأولى.

(٥) ذكر الشيخان هذه الحجج: أبو داود في مختصر التبيين ورقة ٢٨١، وأبوعمرو في المحكم ص ١٧١.

(٦) في ح: الأولى.

(٧) في هـ: «زياتها» بسقوط حرف الدال.

(٨) في ح: ﴿المؤودة بالمودة﴾.

(٩) ذكرها أبو عمرو بسنده الى الأعمش، قال قرأ الأعمش «وإذا المودة بغير همز مخففا»، وقال في البحر: «على وزن الفعلة» المحكم ١٧١. البحر المحيط ٨/٤٢٣.

وقال الدمياطي: «وعن المطوعي: ﴿المودة﴾ بحذف الهمزة على وزن الموزة». الإتحاف ٤٣٤، وهي ليست عشرية. انظر: النشر ١/٤٨١.



وكون الثقل بها . وصرح الناظم في الرسم باختيار هذا المذهب[١] .

«وإن حذفت» شرط و«ما» مفعول به[٢] ، إما موصولة أو نكرة موصوفة . و«بنى» صلة أو صفة ، وبه يتعلق « عليه » . و«نحو» حال من «ما» ، وجواب الشرط «ففيه تخيير» وهو جملة من مبتدأ وخبر . و«لدى»[٣] بمعنى «في» أو «عند»[٤] وهو متعلق بـ «تخيير» ، أو صفة له . «وإن تك» شرط ، وجوابه مقدر بعد الفاء من قوله : «فباتفاق» ، أي فألحقها ، وبه يتعلق «باتفاق» ، وحذف[٥] النون من «تك» المجزوم[٦] مع كونه قبل لام التعريف ، وذلك قليل في كلام العرب[٧] . ويروى «وإن تشا» بإبدال الهمزة المجزومة ألفا وحذفها في

---

(١) أي حذف الثانية مطلقا وليس ذلك خاصا بـ ﴿الموءودة﴾ كما قد يتوهم من كلام التنسي من لا تحقيق عنده بالمسألة . وقال في الرسم : «ورسم الأولى في الجميع أحسن» انظر : دليل الحيران ٢٠٣ ، وحواشي الزياتي ٢٨ .

(٢) ساقطة من : ح ، هـ .

(٣) في ح : لدى .

(٤) الظاهر أنه بمعنى «في» ؛ لأنه إذا جعل بمعنى «عند» يحتاج إلى حذف مضاف أي عند إرادة الإلحاق ، والأصل عدم الحذف ، نبه عليه الزياتي في حواشيه ٢٨ .

(٥) في ح : وحذفت .

(٦) في ح : «تكن المجرور» ، وهو تصحيف ظاهر ، وفي هـ : تكن .

(٧) قال ابن مالك :

«ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم»

وتحذف النون مطلقا عند يونس بن حبيب ، وبشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه ، قال الزياتي : إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر ، وبه ورد القرآن .

انظر : شرح ابن عقيل ٢٩٩/١ ، حواشي الزياتي ٢٨ .



اللفظ لالتقاء الساكنين، ويكون «الأول» على حذف مضاف أي[1] حذف الأولى، ولا بأس[2] بها. ويروى بإثبات نون «تكن»، وتنكير «الأولى»، وقد تقدم أن فعل التفضيل لا يجوز تأنيثه إذا كان مجردا، و«أولى» عندهم من ذلك[3] نبهنا على ذلك عند قوله: «صغرى»[4].

قال رحمه الله:

«وَعَكْسُ هَذَا جَاءَ فِي جَآءَانَا وَحَذْفُ آخِرٍ بِهِ اسْتَبَانَا»

يعني حكم ﴿جَآءَانَا﴾[5] على عكس حكم[6] ﴿وُورِيَ﴾ أي[7] إن أثبت الأول[8] لم يصح الاستغناء عن[9] الثاني بالمد، بل لابد من إلحاقه بالحمراء،

---

(١) في ح: «أي على» بزيادة: على.

(٢) في ح: «ولا يأمر».

(٣) قال المنجرة: «ليس هذا من باب أفعل التفضيل، وإنما هو من باب: «أولى» أنثى «أول» مقابل الآخر بالكسر، وأنث لتأنيث مقابله على حد قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾.

حواشي المنجرة ١٢، انظر التفاصيل في حواشي الزياتي ٢٨.

(٤) تقدم له ذلك في قوله: «وهي ألف مبطوحة صغرى» ص: ١٩.

(٥) من الآية ٣٧ الزخرف.

وقرأها المدنيان والمكي والشامي وشعبة بألف بعد الهمزة، والباقون بغير ألف. التيسير ١٩٦، النشر ٢/٣٦٩.

(٦) ساقطة من: ح.

(٧) ساقطة من: هـ.

(٨) في هـ: ثبت الأولى.

(٩) في هـ: «عن مد الثاني».



هكذا : ﴿جَآءَانَا﴾ وإن أثبت[1] الثاني جاز لك في الأول الإلحاق ، يعني مع جعل المدّعليه لوجود سببه هكذا : ﴿جَآءَانَا﴾ ، وجاز لك أيضا فيه عدم الإلحاق ، يعني وتجعل في موضعه مطا هكذا : ﴿جَـٓءَانَا﴾ ، فمراده بالعكس أن التخيير في ﴿جاءانا﴾ يكون في الموضع الذي يتعين الإلحاق فيه في[2] ﴿ووري﴾ ، وهو حيث يحذف الأول . وتعيين[3] الإلحاق في ﴿جآءانا﴾ إنما[4] يكون في الموضع الذي يكون فيه التخيير في ﴿ووري﴾ وهو حيث يحذف الثاني ، ووجه لزوم إلحاق الثاني في ﴿جاءانا﴾ هو ما ذكرناه في ﴿ترآءا﴾[5] .

والمصراع الثاني هنا حشو ، إذ محله الرسم ، وقد نبه عليه هناك[6] وإنما جاء به تكميلا للبيت .

ووجه حذف الأولى في : ﴿جآءانا﴾ ما تقدم في حذف الأولى في ﴿الموءودة﴾[7] .

---

(١) في هـ : ثبت .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح ، هـ : وتعين .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) أي وهو كون الحركة التي قبله ، وإن كانت تدل عليه ، لكن لما كانت في همزة ، والهمز لا وجود له في الخط صيرت كالعدم .
انظر ص : ٢٦٤ .

(٦) ذكره في قوله :
«ورسم الأولى اختير في «جاءانا»   وفي «تراءا» عكس هذا بانا»
مورد الظمآن للخراز ٢٤ .

(٧) تقدم في ص : ٢٧٩ .

وحجة حذف الثانية كون الثقل بها، وانعدامها في قراءة الإفراد[١]، وكون الأولى أصلية والفرار من أن يتوالى فيها إعلالان إذ هي منقلبة عن ياء[٢].

«وعكس» مبتدأ، و﴿جاء﴾ خبره، وبه تتعلق[٣] «في». «وحذف» مبتدأ. و«به»[٤] صفة لـ «آخر»، أو متعلق بمحذوف[٥]. و«استبانا» خبر. قال رحمه الله:

«وَأَلْحِقَنَّ أَلِفاً تَوَسَّطَا مِمَّا مِنَ الْخَطِّ اخْتِصَاراً سَقَطَا»

لما قدم الناظم الكلام على ما حذف[٦] لاجتماع مثلين وهو النوع الأول، شرع هنا في الكلام على النوع الثاني، وهو ما حذف اختصارا،

---

(١) وهي قراءة البصري والكسائي وحمزة وحفص، وخلف ويعقوب، والباقون بالتثنية. النشر ٣٦٩/٢، التيسير ١٩٦.

(٢) لأن أصلها «جيأ» على مثال فعل، فلما تحركت الياء، وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ثم أتت ألف التثنية بعدها، فالتقتا معا، لأن الهمزة لا وجود لها في الخط. المحكم ١٦٢
أعلت بالقلب والحذف، وذلك إجحاف بالحرف. حلة الأعيان ٢١٦.
قال ميمون الفخار:
«والشائع المختار رسم الأولى ولحقها في الحذف المقولا»
الدرة الجلية ورقة ٢٨.

(٣) في هـ: يتعلق.

(٤) قال في الطرر: «والباء بمعنى «في»، أي وحذف آخر فيه، والخبر «استبان» وهو معنى: بان». طرر على مورد الظمآن ورقة ٢٦٠ ونقله الزياتي في حواشيه ورقة ٢٨.

(٥) في الأصل، هـ: بحذف، وما أثبت من: ح.

(٦) في هـ: ما حذفه.

فذكر أنه يلحق يعني بالحمراء ، ولم يحتج إلى بيان موضع الإلحاق ؛ إذ لا يتوهم جعله في غير الموضع الذي ينطق به فيه[١] ، وشرط في هذا الإلحاق أن يكون موضع المحذوف الوسط ، واحترز به عن الطرف ، فإنه سيتكلم عليه[٢] ، وإنما احتاج إلى ذلك ؛ لأن المتوسط لابد من إلحاقه[٣] إن كان ما بعده محركا ، ويجوز إلحاقه وجعل المط موضعه إن كان ما بعده ساكنا ، نحو : ﴿صَٰٓفَّٰتٍ﴾[٤] ﴿وَمَحْيَاىْ﴾[٥] وخص الحكم بالألف ، لأن الواو والياء لا

---

(١) قال أبو داود : «يحتاج الناسخ لكل مصحف أن يترك لموضع الألف والواو والياء فسحة الإلحاق» مختصر التبيين ورقة ٧ ، ونحوه في دليل الحيران للمارغني ٣٩٢ وفي الجامع المفيد لابن القاضي ورقة ٦ .

قال القيسي في الميمونة :

«وعن أبي داود فسحة فدع لكل ملحق بحمرة فضع»

(٢) في قوله :

«وإن تطرفت كذا تكون ما لم يقع من بعدها سكون»

سيأتي في ص : ٢٨٩ .

(٣) في هـ : إلحاقها .

(٤) من الآية ١٩ الملك .

(٥) من الآية ١٦٢ الأنعام . كتبوها في بعض المصاحف بحذف الألف ، وكذا رسمه الغازي بن قيس وعطاء الخراساني ، وفي بعضها بالألف . مختصر التبيين لأبي داود ١١٣ .

قال ابن القاضي : العمل بالإثبات ، وهو ظاهر ترجيح الداني وعليه العمل ، ويظهر من التنزيل عكسه . بيان الخلاف والتشهير ٧١ ، وسكن الياء أبوجعفر ونافع بخلف عن الأزرق . الإتحاف ٢٢١ .



يحذفان من الوسط اختصارا[1] ، وإنما يحذفان من الطرف ، وذلك في الزوائد والصلات ، وقد تقدم الكلام[2] فيهما[3] .

ومراده بالوسط[4] : أن يوجد قبل المحذوف شيء وبعده شيء ، سواء كانا متساويين نحو : ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾[5] فإن قبله ثلاثة أحرف ، وبعده ثلاثة أحرف . [أو][6] غير متساويين نحو : ﴿ وَصَٰلِحُ ﴾[7] ، ﴿ وَأَنْهَٰرًا ﴾[8] ، ولا فرق بين أن يكون مفردا في الكلمة كما مثلنا ، أو متعددا فيها نحو : ﴿ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[9] ، ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[10] ، وسواء كان موجودا لفظا عند جميع القراء كما مثلنا ، أو عند

---

(١) أي وإنما يحذفان من الوسط لاجتماع المثلين ، وحذف الاختصار عنده مقابل لحذف اجتماع المثلين . حواشي الزياتي والمنجرة ٢٨ ، ١٢ .

(٢) في هـ ، ح : «الحكم» ، وكلاهما يفيد المقصود ، وهو كذلك في دليل الحيران ٣٩٣ ، وحواشي الزياتي ٢٨ .

(٣) أي في الزوائد والصلة في قوله :

«ومثل هذا حكمها يكون إن لم يكن همز ولا سكون»

تقدم في ص : ١٢٨ .

(٤) مراده بالوسط الحشو ، وليس المراد منه النصف ، كما يتبادر الوسط مقابل الطرف .

(٥) من الآية ١٣٦ البقرة .

(٦) الزيادة من : هـ ، ح .

(٧) من الآية ٤ التحريم .

(٨) من الآية ٣ الرعد .

(٩) من الآية ٢٥ البقرة .

(١٠) من الآية ٣٣ البقرة .

بعضهم نحو : ﴿ دِفَٰعُ ﴾[١] و﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾[٢] ، وكلام الناظم هنا وإن كان مطلقا فهو مقيد بغير المعانق للام ؛ لأنه يذكر بعد هذا حكم المعانق لها[٣] .

وقوله : «ألحقن» أمر مؤكد ، ومفعوله : «ألفا» . و«توسط» فعل ماض فاعله مستتر ، والجملة صفة لقوله : «ألفا» . والمجرور صفة له أخرى ، أو حال ، أو متعلق بـ «ألحقن» . و«ما» موصولة وصلتها جملة «سقط» ، و«من الخط» متعلق بـ : «سقط» ، و«اختصارا» مفعول له . وجوز بعضهم في «توسط» ضم السين ، ويكون على حذف مضاف أي ذا توسط ، أو على تقدير «في» أي في توسط ، وفيهما بعد[٤] ، والأقرب ما ذكرناه[٥] . والله أعلم .

قال رحمه الله :

«وَمَا بِوَاوٍ أَوْ بِيَاءٍ كُتِبَا ... عَنْ وَاوٍ أَوْ عَنْ حَرْفِ يَاءٍ قُلِبَا»

---

(١) من الآية ٢٤٩ البقرة ، ومن الآية ٣٨ الحج . فقرأ المدنيان ويعقوب بكسر الدال وألف بعد الفاء ، وقرأ الباقون بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف ، النشر ٢٣٠/٢ ، التيسير ٨٢ .

(٢) من الآية ٨ البقرة ، الموضع الثاني . قرأه نافع وابن كثير وأبوعمرو بضم الياء وألف بعد الخاء ، وكسر الدال . وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف . النشر ٢٠٧/٢ التيسير ٧٢ ، وخرج القراءات الزياتي ، ثم قال : وإذا علمت ما ذكرنا لك ، وفهمته علمت أن كلام التنسي ليس على ظاهره . حواشي الزياتي ٢٩ .

(٣) في قوله :

«ومع لام ألحقت يمناه ... لأسفل من منتهى أعلاه»

ص : ٢٩٥ .

(٤) قال الزياتي : والظاهر أنها واقعة على اللفظ الذي فيه الألف ، والعائد محذوف أي توسط في اللفظ الذي سقط منه اختصاراً ، ويحتمل أن تكون أل في «الخط» معاقبة للعائد ، أي في اللفظ الذي سقط من خطه . حواشيه ٢٩ .

(٥) وذكر أنه فعل ماض .

تكلم الناظم هنا على النوع الثالث ، وهو ما حذف لوجود عوضه من واو أو ياء ، فأشار إلى أنك تجعل الألف الحمراء على الياء والواو المثبتين في موضعه ، فقوله : « قلبا » معناه جعل فوقه ، كما تقول : قلبت على الإناء غطاء ، أي جعلته فوقه ، وهو في موضع الحال من « ما »[1] و«عن» بمعنى على ، و« ما » موصولة واقعة على الألف المحذوف ، وهي منصوبة عطفا على « ألفا توسط » فهي معمولة لألحقن ، فكأنه يقول : ألحقن الألف الذي كتب واوا أو ياء في حالة كونه يجعل على الواو والياء . ويحتمل أن تكون « ما »[2] مبتدأ ، وخبرها « قلب » ومعنى قلب عنده . ألحق ، ويكون تسامح في ذلك ، أو أن ذلك عنده مدلول قلب عرفا[3] ، وهو الأقرب .

وعلق الحكم على «الكتب» دون الأصل[4] ؛ لأن الكتب قد لا يراعى فيه الأصل لأمور أوجبت ذلك ألا ترى أن ﴿وَالضُّحَىٰ﴾[5] ونحوه كتب بياء ، مع أن أصله واو ، وكذا ألف التأنيث كتب بياء ، وليس

---

(١) قال الزياتي : وهي حال لازمة ؛ لأن هذه الصفة ملازمة للألف المكتوب بالواو والياء نحو : « الصلوة » «ومزجية» . حواشي الزياتي ٢٩ .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : حرفا ، وفي هـ : عرف أو .

قال الزياتي : المراد عرف أهل الرسم والأداء ، ولا شك أنه كذلك . حواشي الزياتي ٢٩ .

(٤) قال الزياتي : « ولم يقل وما أصله ياء أو واو مثلا . وهذا الكلام من شرح معنى البيت ، وأخره على الإعراب ، فكلامه في هذا البيت غير مرتب . حواشي الزياتي ٢٩ .

(٥) أول آية الضحى .



أصله ياء ، وكذا مجهولات الأصل ، وصورة ذلك فيما كتب بالواو هكذا : ﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[١] ، وفي المكتوب بالياء هكذا : ﴿ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾[٢] وكلامه هنا وإن كان مطلقا فهو مقيد بغير المعانق للام ؛ لأنه يذكر المعانق بعد هذا[٣] كما أنه مقيد بالمتوسط ؛ لأنه يذكر المتطرف إثر هذا . ثم قال رحمه الله :

«وَإِنْ تَطَرَّفَتْ كَذَا تَكُونُ مَا لَمْ يَقَعْ مِن بَعْدِهَا سُكُوْنُ»

يعني أن حكم الألف المتطرفة المحذوفة لوجود عوض أن تلحق أيضا فوق عوضها ، كما إذا كانت وسطا ما لم يقع بعدها ساكن ، هذا اختيار بعضهم في شرحه ، فضمير « تطرفت » عنده راجع إلى ما كتبت[٤] بواو ، أو بياء[٥] ، وضعف عوده على الألف مطلقا[٦] ، فإنه[٧] يلزم عليه ألا تلحق الألف الثانية من ﴿تراءا﴾ ، وما

---

(١) من الآية : ٤٢ البقرة .

(٢) من الآية : ٨٨ يوسف .

(٣) في قوله : « ومع لام ألحقت يمناه » يأتي في ص : ٢٩٥ .

(٤) في ح ، هـ : كتب .

(٥) في ح ، هـ : أولياء .

(٦) واستشكل الشراح هذا الموضع ، وتعرض الرجراجي لكلا الشرحين ، وما اعترض به عليه ، ومفاده أن فاعل « تطرفت » هو الألف مطلقا أو هو المنقلبة خاصة ، احتمالان لا يسلم أحدهما من الاعتراض ، سواء حملنا قوله : « تطرفت » على عموم الألف ، أو على خصوصه . قال الرجراجي : « ولو قال في الشطر الأخير :
« ما لم يلي منقلبا سكون » ، لكان سالما من الاعتراض . حلة الأعيان ٢٣١ . وما ذكره التنسي سالم من الاعتراض وهو الصواب ، ولا يحتاج إلى إصلاح .

(٧) في هـ : بأنه .

ألحق[١] به رعيا لقوله : «ما لم يقع من بعدها سكون» ، والمنصوص خلافه[٢] . والأولى عندي[٣] حمله على العموم ، ويكون ﴿تـرآءا﴾ غير مراد لنصه عليه فيما تقدم[٤] ، وما ألحق به مثله على ما يأتي . وإنما الكلام في غيره ، سواء حذف لاجتماع مثلين ، أو اختصارا ، أو[٥] لوجود عوضه ، فمعنى كلام الناظم على هذا أن الألف المحذوفة من الطرف إن لم يذكر[٦] بعدها ساكن لابد من إلحاقها ، سواء حذفت[٧] لاجتماع مثلين نحو : ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[٨] ، ﴿وَنَئَا بِجَانِبِهِۦ﴾[٩] عند من يجعل الكحلاء صورة للهمزة[١٠] ، أو حذفت لوجود عوض ، نحو : ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾[١١] ، ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾[١٢] ، أو حذفت اختصارا ،

(١) في ح : وما لحق به . كقوله : ﴿رءا الشمس﴾ ﴿تبوءا﴾ ﴿خطئا﴾ ، ﴿ملجئا﴾ ، و﴿نئا﴾ . على القول بثبوت الألف الذي هو صورة الهمزة ، وحذف الألف التي بعد الهمزة .

(٢) فإن الأشياخ كلهم أبا عمرو وأبا داود وأبا إسحق التجيبي نصوا على إلحاق هذه الألف . حلة الأعيان ٢٣١ ، أصول الضبط ١٦٤ المحكم ١٦٣ .

(٣) في ح : عنده .

(٤) قال المنجرة : أي فهذا عام مخصوص بما تقدم النص عليه . حواشيه ١٢ ، وتقدم النص عليه في ص : ٢٦٣ .

(٥) ناقصة من : هـ .

(٦) في هـ ، ح : يكن .

(٧) ساقطة من : ح .

(٨) من الآية ٧٦ الأنعام .

(٩) من الآية ٨٣ الإسراء .

(١٠) وهو الوجه المرجوح . انظر : أصول الضبط ١٦٤ .

(١١) من الآية ٢٧٥ البقرة .

(١٢) من الآية ١١ الليل .

نحو: ﴿هَٰذَا﴾[1]، ﴿يَٰجِبَالُ﴾[2]. ولا يقال: إن ألفهما متوسطة بل هي متطرفة؛ لأن ياء النداء، وهاء التنبيه كلمتان مستقلتان، بأنفسهما، ويدل على صحة ما قلناه أن من يقول: بقصر المد في المنفصل يقول به في نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[3]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[4] عند الجمهور فتلحق هذه الألفات كلها في موضع النطق بها، كما هو الشأن فيها إذا حذفت من الوسط.

ثم أشار بالمصراع الثاني إلى أن ما حذف[5] من الطرف إذا لقيه ساكن لا يلحق، وذلك أن[6] الساكن يوجب سقوطه من اللفظ وصلا، والنقط مبني على الوصل، ومثاله[7] فيما حذف اختصارا: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[8] فإن ألفه لا تلحق عند

---

(١) من الآية ٢٥ البقرة.

(٢) من الآية ١٠ سبأ.

(٣) من الآية ٢١ البقرة.

(٤) من الآية ٣١ البقرة. لأنه وإن كان متصلا في الخط، فهو منفصل في الأصل؛ لأن «يا» التي للنداء، و«ها» التي للتنبيه دخلت على كلمات مفهومات، وهي: «أيّ» و ﴿ألاء﴾.

وحكى ابن الباذش أن مذهب ابن عبد الوهاب إجراء ﴿يـأيها﴾ مُجرى المتصل في اللفظ والخط، ثم قال ابن الباذش: والذي عليه شيوخنا أنه لا فرق بين ﴿يـءادم﴾، وبين ﴿بما أنزل﴾. حواشي الزياتي ٢٩. ولذلك قال التنسي: عند الجمهور.

(٥) في ح: حذفت.

(٦) في ح، هـ: لأن.

(٧) في هـ: ومثالها.

(٨) من الآية ٩٢ طه.

الجمهور خلافا للبيب[١] ، ومثاله في المعوض : ﴿ مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾[٢] ، ﴿ قُرًى ﴾[٣] و﴿ربوا﴾[٤] على كتبه بالواو[٥] .

فإن قلت : إنما تكلم الناظم على الألف المتطرفة ، و﴿قرىً﴾ و﴿رباً﴾ ليست ألفهما طرفا هنا ؛ لأن التنوين بعدهما[٦] ، وهو حرف صحيح ، فلم أدخلتهما في كلامه؟

---

(١) والأصل فيها ثلاث ألفات : ألف «يا» النداء ، وألف الوصل في « ابن » ، وألف الأصل في « أم » وذكر فيها علماء الرسم ثلاثة أقوال :

الأول : يرسم موصولا من غير إلحاق ألف ، وهو المشهور ، وهو ظاهر كلام الداني في المحكم ١٨١ .

الثاني : يرسم موصولا ، وتلحق ألف النداء بالحمراء ، ذكره اللبيب في شرح العقيلة ورقة ٤٣ .

الثالث : يرسم بإثبات ألف النداء بالسوداء ، ذكره أبو الحسن السخاوي في شرح العقيلة . وذكره أبو العاصي في الكشف ، ونبه أبو عبدالله القيسي على هذه الأقوال في أرجوزته ، والمعمول عليه هو رسمها موصولة على ما قاله أبو عمرو . الحلة ٢٢٣ ، الدرة ٣٧ ، النشر ١/٤٥٥ .

(٢) من الآية ٨٦ البقرة .

(٣) من الآية ١٨ سبأ .

(٤) من الآية ٣٩ الروم .

(٥) قال أبو داود : اختلف المصاحف فيه ، ففي بعضها بالواو وألف بعدها دون ألف قبلها ، وفي بعضها بألف بعد الباء من غير واو . مختصر التبيين ٦٤ ، المقنع للداني ٨٣ .

قال ابن القاضي : «العمل بالإثبات ولم يرجح في التنزيل شيئا» بيان الخلاف والتشهير ٧٣ .

(٦) في ح : بعدها .



قلت : مرادهم بالتطرف ، ما تطرف خطا ، ولا شك أن[1] الألف هي الطرف بهذا الاعتبار ، والتنوين إنما هو طرف لفظا .

فإن قلت : يلزم على مراعاة الخط أن يكون الألف المعوض في ﴿قرى﴾ ، و﴿ربوا﴾[2] ليس طرفا ، إذ بعده [طرف][3] آخر .

قلت : مرادهم بالطرف طرف الكلمة ، ولا يشك أحد أن طرف الكلمة هو الألف المعوض ، والألف الأخرى[4] جاء بعد تمام الكلمة ، فليس منها في شيء ، ولذلك سمي زائدا .

تنبيه :

يلحق بـ ﴿قرى﴾ ، و﴿ربوا﴾ نحو : ﴿مـاءً﴾ على المختار[5] فيه ، وكذلك ﴿مَلْجَأً﴾[6] عند من يجعل الألف الموجودة صورة للهمزة وإن كان مرجوحا ، فلا تلحق الألف المحذوفة فيهما ، كما لا تلحق في ﴿قرى﴾ ، و﴿ربوا﴾ ؛ لسقوطها في الجميع وصلا ، والنقط مبني على الوصل ، ولا يدخل

---

(١) في ح ، هـ : في أن .

(٢) في الأصل وهـ : « في الربوا » و « ربوا » ، والمثبت من : ح ، وهو موافق لما أعاده الشارح في «تنبيه» .

(٣) الزيادة من : ح .

(٤) في ح ، هـ : الآخر .

(٥) المشهور في باب « ماء » عدم الإلحاق ، وجعل الحركتين على الهمزة ، قاله الداني وغيره ، ونحوه لصاحب كشف الغمام ، وتقدم في ص : ٣٢ .
انظر : المحكم ص ٦٥ ، طرر على مورد الظمآن ٢٤٧ ، الرجراجي في حلة الأعيان ٢٢٠ .

(٦) من الآية ٥٧ التوبة .

فيه نحو: ﴿رءا الشمس﴾[1] على رأي من يجعل المحذوفة هي الثانية؛ لأنه عندهم[2] ملحق بـ ﴿ترآءا﴾، وقد تقدم أن الناظم حكم فيه بلزوم إلحاق الثانية إذا حذفت، وعلته كعلته، وهو[3] عدم ما يدل على المحذوف، كما قدمنا[4] في ﴿تَرآءا﴾، بخلاف نحو[5]: ﴿ماءً﴾ و﴿ملجئاً﴾، إذ علامة التنوين فيهما تدل[6] على الألف. والله أعلم.

«وإن تطرفت» شرط، جوابه «تكون»، ولم يجزمه لعدم ظهور الجزم في الشرط إذ هو ماض[7]، كما في قول الشاعر:

«وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم»[8]

و«كذا» خبر «تكون». و«ما» ظرفية مصدرية[9]، أي مدة انتفاء

---

(١) من الآية ٧٨ الأنعام.

(٢) عند أبي عمرو وأبي داود وميمون الفخار والرجراجي وغيرهم.
المحكم ١٦٤ أصول الضبط ١٦٤ الدرة الجلية ٢٧ حلة الأعيان ٢٣٥.

(٣) في ح: وهي.

(٤) تقدم في ص: ٢٦٣

(٥) ساقطة من: ح.

(٦) في ح: تقديم وتأخير «تدل فيهما».

(٧) قال ابن مالك: «وبعد ماض رفعك الجزا حسن» ابن عقيل ٣٥/٤

(٨) من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، وهو من شواهد سيبويه ٦٦/٣، ومغني اللبيب ٥٥٢، وشذور الذهب ٣٤٩، وابن عقيل ٣٥/٤.
الإنصاف للأنباري ٦٢٥/٢.

(٩) في ح، هـ: أي مصدرية.



وقوع السكون بعدها، والعامل فيها «تكون»، و«من بعدها» متعلق بـ «يقع»، وفاعله «سكون». قال رحمه الله:

«وَمَعَ لَامٍ أُلْحِقَتْ يُمْنَاهُ   لِأَسْفَلٍ مِنْ مُنْتَهَى أَعْلَاهُ
مَا لَمْ تَكُنْ بِوَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَتَتْ   وَقِيلَ يُمْنَاهُ بِكُلٍّ أُلْحِقَتْ»

تكلم[1] هنا على الألف المعانقة للام إذا حذفت، وقسمها إلى قسمين: قسم حذفت فيه اختصارا، وقسم حذفت فيه لوجود عوض، فأشار إلى القسم الأول بالبيت الأول، ومعنى كلامه: أن الألف التي مع اللام إذا حذفت اختصارا تلحق في الجهة اليمنى من اللام، ونسبة اليمنى إلى اللام، إنما هي باعتبار الكاتب، وإلا فهي يسرتها[2] باعتبار توجهها إليه، وخصت اللام بذلك نظرا إلى ما أثبتت فيه الألف المعانقة للام، فإن الألف فيه هي التي في الجهة اليمنى على ما هو المختار، كما سيأتي[3] في محله إن شاء الله. ولا يبعد أن يقال: بجواز إلحاقه في الجهة اليسرى بناء على مذهب من يرى أن الثاني من اللام ألف هو الألف[4]، كما أشار إليه بعضهم.

وصفة ما أشار إليه الناظم أن يكون أعلى الملحق مقارنا لأعلى اللام، ويمتد إلى أسفل اللام وفي كلامه نقص؛ لأنهم نصوا على أنه لابد من خروجها من اللام إلى

---

(١) في هـ: بعدها: «الناظم».

(٢) في ح: «وإلا في يسرتها».

(٣) في قوله بعد هذا: «القول فيما جاء في لام ألف» ص: ٤٢٩.

(٤) وهو مذهب الأخفش أن الطرف الثاني هو الألف اتباعا للفظ، ومطابقة الخط للفظ.

مـطته[١] عـن أمام ، إذ ذلك[٢] شأنها لو كانت ثابتة ، هكذا : ﴿ٱلنَّبِيِّينَ﴾[٣] ، ونبه بالبيت الثاني على حكم القسم الثاني ، وهو ما حذف لوجود عوضه ، سواء كان واوا أو ياء ، نحو : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤] و﴿مَوْلَىٰهُ﴾[٥] ، فذكر فيه قولين :

أحدهما : وهو الذي بدأ به وكأنه المختار عنده ، وعليه اقتصر الداني[٦] أن الألف الملحـقـة لا تكون مـعـانـقـة للام خـارجـة إلى يمنـاه ، وإلى ذلك أشـار بقـوله : «ما لم تكن بواو أو ياء أتت» .

وسكت عن بيان موضعـهـا استغناء بما تقـدم في قـوله : «ومـا بواو أو بياء كتبا»[٧] البيت ، فإنه يلحق على الواو والياء هكذا : ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، و﴿مَوْلَىٰهُ﴾ .

والقول الثاني : وهو مذهب أبي داود أنك تلحقها معانقة للام خارجة إلى يمناه[٨] ، وهو مـعـنى قـوله : « وقـيل يـمـنـاه بكـل ألـحـقـت » أي تلحق يمينه[٩] ،

---

(١) في ح : مطة .

(٢) في ح : ذاك .

(٣) من الآيـة ٥٥ الأنبياء .

(٤) من الآيـة ٢ البقرة .

(٥) من الآيـة ٤ التحريم .

(٦) قـال الداني : « فإذا نقط ذلك ، جـعل على الواو ألف بالحمراء ؛ ليدل على اسـتـقـرارها في اللفظ دون الواو ، وكـذا يفـعل بسـائر مـا رسم من ألفـات التـأنيث ، والألفات المنقلبـات عن الياء ، بالياء ، تجعل على الياء ألف حمراء » . المحكم ص ١٨٩ .

(٧) تقدم قريبا ص ٢٨٧ .

(٨) ونصه : « أن يؤخذ بالألف من رأس الواو خارجا إلى أعلا اللام ويمينها أيضا» . أصول الضبط ١٦٨ .

(٩) في هـ : يـمـنــاه .



سواء كان مما حذف اختصارا ، أو لوجود عوضه ، وفي كلامه أيضا هنا نقص ، فإنهم نصوا في هذا الوجه على أن الإلحاق يبتدئ(١) من رأس الحرف المعوض(٢) ، ويمر به إلى جهة اليمين خارجا إلى يمين اللام مارا به(٣) إلى أعلاه ، هكذا : ﴿الصَّلَوٰة﴾ ، و﴿مَوْلَىٰهُ﴾ ، وكلامه لا يشعر بذلك ، وأطلق في كلامه ، ومراده التقييد(٤) بما لم يلقه ساكن ، نحو : ﴿ٱلْأَعْلَى ، ٱلَّذِى﴾(٥) و﴿مَوْلًى﴾(٦) [فإنه](٧) لا يلحق لا يمين ولا يسار ، واستغنى عن بيان ذلك بقوله قبل هذا : «ما لم يقع من بعدها سكون» . أو يقال : إن كلامه أولاً عام في المعانق وغيره ، وكلامه هنا إنما هو في محل الملحق من اللام .

«ومع لام» ظرف في محل الحال من ضمير «ألحقت» العائد على الألف ، و«يمناه» هو أحد الجهات الست ، فهو ظرف ويتعلق بـ «ألحقت» ، وبه تتعلق أيضا «من» الابتدائية(٨) ، و«اللام» الانتهائية(٩) .

---

(١) في ح : يبدأ .

(٢) أي في رأس الواو في نحو : «الصلوة» ورأس الياء في نحو «مولىٰه»

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) في ح : بالتقييد .

(٥) من الآية ١ ، ٢ سورة الأعلى .

(٦) من الآية ٣٩ الدخان .

(٧) الزيادة من : هـ .

(٨) في ح : الابتداء به .

(٩) في ح : إلى تناهيه ، وهو تصحيف .

فكأنه يقول : وألحقت الألف المحذوفة في حالة كونها مع اللام في موضع مَيامِن اللام[١] من منتهى أعلاه[٢] إلى أسفلها .

ونون « أسفل » وإن كان مقطوعا عن الإضافة ؛ لأنه رأى[٣] تنكيره . و« ما » ظرفية مصدرية ، أي مدة انتفاء كونه آتيا بواو أو ياء ، والعامل [فيها][٤] «ألحقت» . و«أتت» خبر «تكن» ، وبه يتعلق «بواو» ، والباء فيه إما للمصاحبة خطا أو المعاوضة[٥] أو البدلية لفظا[٦] . و«يمناه»[٧] الثاني متعلق بـ «ألحقت» بعده[٨] ، وكذلك «بكل» وباؤه ظرفية[٩] . قال رحمه الله :

«لَكِنْ مِنِ اسْمِ اللَّهِ رَسْمـاً حُطَّا　　وَالَّلاتُ بِالْإِلْحَـاقِ فَرْقاً خُطَّا»

---

(١) في ح : من اللام

(٢) في ح : أعلاها .

(٣) في ح : ﴿روى﴾ ، وهو تصحيف .

(٤) الزيادة من : هـ .

(٥) في ح : للمعاوضة .

(٦) بيان ذلك أن الألف موجودة مع الياء أو الواو خطا ، وأما اللفظ فالألف فقط موجودة فيه عوضا عن الياء والواو ، أو بدلا منهما ، أي عوضا عن النطق بهما النطق بالألف . نبه عليه الزياتي في حواشيه ٣٠ .

(٧) في ح : بيمناه .

(٨) في ح : بعدها .

(٩) قال الزياتي : تقدير الكلام : وقيل ألحقت يمناه في كل من القسمين . حواشيه ٣٠ .

لما قدم أن الألف المعانقة للام إذا حذفت لابد من إلحاقها ، وكان من جملة ما يدخل في ذلك لفظ الجلالة وهو : ﴿ ٱللَّهُ ﴾[١] ، إذ هو مما حذفت منه الألف المعانقة للام ، فاستدرك[٢] الكلام عليه هنا ، وأشار إلى أن الذي عند أئمة النقط أن ألفه لا تلحق بل تحذف من الخط رأسا ، وإنما تثبت لفظا خاصة .

فقوله : «رسماً» احترز به من اللفظ ، وعبر به عن النقط تسامحا لهذا المقصد[٣] وهو الاحتراز من اللفظ .

و«حط» في هذا الموضع بحاء مهملة ، أي ترك وأسقط ، وإنما لم يلحقوه مع كونه متوسطا موجودا في اللفظ -والقاعدة فيما كان هكذا لزوم إلحاقه[٤]- ؛ لما[٥] أشار إليه في المصراع الثاني[٦] ، وهو القصد إلى أن يفرق بينه وبين لفظ[٧] ﴿اللات﴾ الذي هو اسم صنم ، وهو المذكور في قوله تعالى : ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾[٨] لا سيما

(١) من الآية ٦ البقرة .

(٢) قال الزياتي : هو كذا في نسخة المؤلف ، والأولى أن يقال : « استدرك » الخ من غير فاء ؛ لأنه جواب «لما» وهو لا يقترن بالفاء . حواشي الزياتي ٣٠ . ويعتذر له بطول الكلام بينهما .

(٣) في ح : المقدر ، وهو تصحيف .

(٤) لقوله : « وألحقن ألفا توسطا » تقدم في ص ٢٨٤ .

(٥) في ح : كما .

(٦) هذا تعليل للنفي في قوله : « وإنما لم يلحقوه » حواشي الزياتي ٣٠ .

(٧) في ح : ألف .

(٨) في الآية ١٩ النجم .

على مذهب من يقف عليه بالهاء[١]، وكأنهم قصدوا في ذلك إلى تقوية الفرق بينهما، وتأكيده بذلك، إذ الفرق بينهما خطا موجود ؛ لكون[٢] آخر اسم الجلالة هاء وآخر اسم الصنم تاء، لكنهم لما قصدوا إبعاد كل من اللفظين من الآخر فما أمكنهم [من][٣] فرق أتوا به، إذ لا إحالة[٤] في وجود فروق متعددة، ولذلك فرقوا بينهما في اللفظ أيضا بالتفخيم في لفظ الجلالة، والترقيق في الآخر[٥].

وحاصل ما عندهم أن سبب ترك الإلحاق في لفظ الجلالة إنما هو ليحصل الفرق بينه وبين لفظ[٦] ﴿اللات﴾، ولو عكسوا لحصل[٧] الفرق أيضا، لكن لما كان لفظ الجلالة كثير الدور ناسبه التخفيف[٨]، بخلاف ﴿اللات﴾ إذ لم يرد إلا في موضع واحد.

(١) وقف عليه بالهاء الكسائي، قال الشاطبي في الحرز (٣٣):

«وفي اللات مع مرضات مع ذات بهجة ... ولات رضى ... ...»

وقرأها رويس عن يعقوب بتشديد التاء، ويمد للساكنين والباقون بتخفيفها. النشر ٣٧٩/٢. الإتحاف ٤٠٣.

(٢) في هـ: بكون.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في ح: لا حالة.

(٥) قال الزياتي: «خصوا اسم الجلالة بالتفخيم تعظيما له، وليناسب اللفظ المعنى؛ لأنه مفخم معنى أي معظم». حواشي الزياتي ٣٠ ونقله عبدالرحمن المنجرة في حواشيه ١٣. إذا سبق بكسر يرقق اللام من لفظ الجلالة.

(٦) في هـ: لفظة.

(٧) في ح: يحصل.

(٨) في ح: التفخيم.



واعلم أن الذي عندهم هو ما ذكرناه من أن الذي قصد[1] به الفرق إنما هو ترك الإلحاق في لفظ الجلالة ، وأما الإلحاق في ﴿اللات﴾ فقد جاء على الأصل ، وظاهر كلام الناظم يقتضي العكس ، وأن إلحاق ألف ﴿اللات﴾ هو الذي قصد به الفرق ، وليس كذلك[2] .

ومراد الناظم : أن هذا اللفظ الكريم أعني لفظ الجلالة لا تلحق ألفه على أي وجه ورد ، سواء كان مجردا من الزائد[3] نحو : ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾[4] ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾[5] ، ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾[6] ، أو اتصلت الزوائد بأوله ، نحو : ﴿بِٱللَّهِ﴾[7] ، ﴿وتَٱللَّهِ﴾[8] أو بآخره ، نحو : ﴿ٱللَّهُمَّ﴾[9] ؛ لأن لفظ[10] ﴿ الله ﴾ موجود في الجميع ،

---

(١) في هـ : يقصد .

(٢) قال الزياتي : « بل المتبادر من كلام الناظم أن مجموع الأمرين هو للفرق وأنه ألحق هذا ، وترك إلحاق هذا ، فرقا بينهما ، هذا هو اللائح من الكلام وقد يرد إلى ما عندهم ، بأن يكون «فرقا» معمولا لقوله : « حط » بالحاء المهملة ، وفي الكلام حذف والتقدير : لكن حط الألف من اسم الله رسما ، فرقا بينه وبين « اللات » ، إذ هو مكتوب بالإلحاق وأتي بواو العطف مكان «إذ» ؛ لأن الواو تكون للتعليل ، وفيه تعسف» . حواشي الزياتي ٣٠ .

وقال المنجرة : لا شك أن كلام الناظم صريح فيما ذكر ، أن جعل « فرقا » علة لـ « حط » حواشي المنجرة ١٣ .

(٣) في ح ، هـ : الزوائد .

(٤) من الآية : ١٣ الشورى .

(٥) من الآية : ١١٧ المائدة .

(٦) من الآية : ٥٠ المائدة .

(٧) من الآية : ٧ البقرة .

(٨) من الآية : ٥٧ الأنبياء .

(٩) من الآية : ٢٦ آل عمران .

(١٠) في هـ : نقط ، وهو تصحيف .

والزوائد لا عبرة بها[١] ، وبهذا يظهر لك أن من زعم أن الناظم بقي عليه : ﴿اللهم﴾ لم يفهم كلامه[٢] . وتبع الناظم في تعليله ترك اللحق[٣] بما ذكره النقاط[٤] ، وأما النحاة فعللوه بوجوه أخرى : منها : التخفيف ؛ لكثرة دورها[٥] . ومنها : المراعاة للغة من لا ينطق بتلك الألف أصلا . ومنها : قصد الفرق بينه وبين « اللاهي »[٦] اسم فاعل من «اللهو» إذا حذفت ياؤه اكتفاء بالكسرة[٧] .

و«حط» فعل ماض لم يسم فاعله ، وضمير[٨] النائب عائد على الألف المحذوفة ، وبه تعلق «من» . و«رسماً» تمييز ، أو على إسقاط «في»[٩] . و﴿اللات﴾ مبتدأ ، وتاؤه مرفوعة لذلك ، ويجوز ضبطها[١٠] على الحكاية ،

---

(١) في هـ : بهذا ، وهو تصحيف .

(٢) ذكرها الرجراجي ، ولم يذكرها المجاصي في شرحه . حلة الأعيان ١٣٧ شرح المجاصي ٧٩ .

(٣) في ح ، هـ : الإلحاق .

(٤) في هـ : للنقاط .

(٥) في هـ : دوره .

(٦) ساقطة من : هـ . قال ابن الفارض في تائيته الكبرى :

«ولا تك باللاهي عن اللهو جملة»

حواشي الزياتي ٣٠ .

(٧) وذكر الرجراجي خمسة فروق : وهي : الإلحاق ، والرسم ، والضبط ، واللفظ ، والاعتقاد . حلة الأعيان ٢٣٨ .

(٨) في هـ : وضميره .

(٩) في ح : الخافض .

(١٠) في ح : هـ : «نصبها» ، وهو تفسير لما في الأصل .



وخبره «خط» الكائن بعده ، وهو بخاء معجمة ، بمعنى كتب ، وبه تتعلق الباء ونائبه ضمير عائد على المبتدأ ، و«فرقا» مفعول من أجله . قال رحمه الله :

«وَأَلْحِقَنْ أَلِفَي «ادَّارَأْتُمُ» وَالْيَاءَ مِنْ إِيلَفِهِمْ وَتُرْسَمُ
ثَانِيَ نُنْجِي يُوسُفٍ وَالْأَنبِيَا حَمْرَا وَأَوَّلاً بِبَابِ حَيِيَ»

لما قدم في الرسم حذف الألفين[١] في لفظ ﴿ادارأتم﴾ من قوله تعالى : ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[٢] نبه هنا على أن لابد من إلحاق الألفين معا التي بعد الدال -وهي ألف تفاعل[٣]- ، والتي بعد الراء ، -وهي صورة الهمزة[٤]- ، أما التي بعد الدال فلا إشكال فيها ؛ لأنها مما حذف من الوسط اختصارا ، وكان الأولى أن[٥] لا يذكرها هنا[٦] ؛ لأن ما تقدم يكفي[٧]

(١) الأول ذكره في قوله : « وحُذِف ادارأتم رهن » مورد الظمآن ١١ . والثاني في قوله : «والحذف في ﴿الرءيا﴾ وفي ﴿ادارأتم﴾» . مورد الظمآن ٢٩ .

(٢) من الآية ٧١ البقرة .

(٣) لأن الأصل تدارأتم فيها أي تدافعتم من الدرء ، وهو الدفع ثم أرادوا التخفيف ، فقلبوا التاء دالا وأدغمت الدال في الدال فاجتلبت له همزة الوصل .

انظر : البحر ١/ ٢٥٩ والجامع للقرطبي ٤٥٦/١ ، إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٤٤/١ وحواشي الزياتي و المنجرة ٣٠ ، ١٣ .

(٤) في أ ، ح : الهمز ، وما أثبت من : هـ .

(٥) في ح : لا يذكرها .

(٦) في الأصل : « ها هنا » وما أثبت من : ح ، هـ .

(٧) وهو قوله : « وألحقن ألفا توسطا » تقدم في ص : ٢٨٤ .

فيها ، لكن الناظم خاف إن قصر الحكم[١] بالإلحاق هنا على الثانية ، أن يتوهم أن الأولى لا تلحق[٢] [فذكرهما معا ؛ رفعا لهذا التوهم ، والقياس في الثانية أن[٣] لا تلحق][٤] ويكتفى بالهمزة كما عند الجمهور في غيره مما همزته ساكنة مفتوح ما قبلها ، وذلك : ﴿ٱطۡمَأۡنَنتُمۡ﴾[٥] و﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾[٦] إذا قلنا بحذف صورة الهمزة فالمختار أن لا تلحق صورتها اكتفاء بالهمزة[٧] .

ولعل الحامل على إلحاقها في : ﴿ادارأتم﴾ خوف توهم أن يكون الفعل ليس من باب «تفاعل» من الدرء الذي هو الدفع[٨] ،

---

(١) في هـ : «الحكم هنا» بإقحام لفظ «هنا» .

(٢) قال الرجراجي : فذكر الألفين معا اقتداء بأبي عمرو وأبي داود والتجيبي لأن كل واحد منهم ذكر الألفين معا فاتبعهما الناظم . حلة الأعيان ٢٣٩ .

(٣) في هـ : كان أن لا تلحق .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ح .

(٥) من الآية ١٠٢ النساء .

(٦) من الآية ٣٠ سورة ق .

(٧) ونص أبو داود وأبو عمرو على حذف الصورة في « ادارأتم » . مختصر التبيين ورقة ٣٢ دليل الحيران ٢٢١ ، ونص خلف بن أحمد القيسي على عدم الإلحاق .
طرر على مورد الظمآن ٢٦١ ، وحواشي الزياتي ٣١ .
قال الشيخ الضباع : واعلم أن مما يتعين إلحاقه الألفان في « ادارأتم » . سمير الطالبين ١٦٧ ، ونحوه في الإرشاد ٣٨ ، والسبيل ٤٥ ، وبه جرى العمل .

(٨) في ح : الرفع ، وفي الأصل : « القطع » ، وما أثبت من : هـ ، وهو الصواب .



بل من باب افتعل من الدوران[١] ، فحافظوا على رفع هذا التوهم بإلحاق الألفين بخلاف غيره ، فإنه لا يتوهم فيه مثل ما يتوهم في هذا ، أو لأنهم[٢] رأوا فيه تكرار الحذف فجعلوا الإلحاق جبرا[٣] لذلك . والله أعلم .

ولاختصاصه بهذا الحكم اقتصر الناظم في الذكر عليه وسكت عن : ﴿امتلأت﴾[٤] ، و﴿اطمأننتم﴾[٥] ، إما لأنه

---

(١) في ح : « الذي هو الدوران » .

قال الزياتي : « بيانه أن الأصل في افتعل من الدوران « ادتور » ، ثم تقلب التاء دالا ليخف اللفظ ، إذ التاء مهموسة ، والدال مجهورة ، ثم تدغم الدال في الدال ، وتقلب الواو ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، فيصير « ادار » ، فاذا لقيه الضمير سكنت الراء فقيل : « ادارتم » فلولا إلحاق صورة الهمزة في «ادارأتم » لكان اللفظ كاللفظ» . حواشيه ٣١ ، ونقله المنجرة في حواشيه ١٣ .

(٢) في هـ : ولأنهم .

(٣) في ح : خيرا ، في هـ : خبرا .

(٤) قال أبو داود : « وكتبوها في بعض المصاحف بلام ألف ، وفي بعضها بلام وتاء من غير صورة للهمزة» . مختصر التبيين ٢٥١ .

وقال الداني : «ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة وهو القياس» . المقنع ٢٦ .

(٥) قال أبو داود : « وكتبوا في بعض المصاحف بألف بعد الميم صورة الهمزة وفي بعضها بغير ألف» . مختصر التبين ٨٥ .

وقال أبو عمرو : « وفي كتاب الغازي بغير ألف وهو في جميع المصاحف بالألف» ، المقنع ٢٦ .

يختار إثبات الصورة[1] ، أو لأنه يختار عدم الإلحاق ولو قلنا بالحذف .

ولما قدم أيضا في الرسم[2] أن الياء من : ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾ محذوفة أشار هنا إلى إلحاقها .

فقوله : «والياء» معطوف على «ألفي» فهو مفعول[3] لـ :«ألحقن» وصفة الإلحاق فيها على صفة جعلها لو كانت ثابتة ، وهو أن تجعل بعد الألف الذي هو صورة الهمز ياء بالحمراء متصلة باللام بعدها ، كما هو الشأن في سائر المحذوفات أن تلحق على صفة جعلها ثابتة ، ولا يفرق بينهما إلا في اللون هكذا : ﴿ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ ، وقد خالف اللبيب هنا فقال : إن الياء تلحق مردودة جريا على أصله من عدم اتصال المحذوفات بما أثبت[4] ، وإنما أمروا بإلحاق هذه

---

(١) اختار أبو داود في الأخير إثبات الصورة ، وقال المارغني : « ومقتضى كلام الشيخين التصوير وعليه العمل في الكلمتين» . دليل الحيران ٢٢٢ ، مختصر التبيين ٢٥١ ، البسط والبيان ٦٩ .

(٢) ذكرها في قوله : «إِۦلفهم ثم عذاب صاد» البيت . مورد الظمآن ٢٧ .

(٣) في ح ، هـ : معمول .

(٤) فذكر اللبيب أن منهم من يكتبها ياء ممطوطة متصلة باللام ، ومنهم من يكتبها معقوصة . الدرة الصقيلة ٤٠ . وقال ميمون الفخار : « أوردها إن شئت للبيب» . الدرة الجلية ٣٨ .

وقال أبو عبدالله القيسي في الميمونة :

«إيلافهم موصولة باللام وقيل ردت للبيب المنام»

وبما قاله اللبيب جرى العمل . سمير الطالبين ١٦٧ .

وقال الشيخ المارغني في دليل الحيران (٣٩٩) : «والعمل على الأول» يعني اتصالها باللام .

أقول : يحسن ذلك إن كان الضبط بالأحمر ، أما وقد أصبح الرسم والضبط باللون الواحد فيلزم منه أن تلحق مردودة على نحو ما ذكر اللبيب ، وبقلم دقيق .

قال القصري : «وهذا الحكم - الوصل - عندي جار في كل ما يكون وصله غير قاطع لسطر =



الياء خيفة أن يتوهم سقوطها رأسا حتى من اللفظ ، لا سيما وقد قرئ به فيها في غير المشهور بحذف الياء ، إما مع فتح اللام ككِتَاب[١] ، أو مع سكونها كعِلْم[٢] .

فإن قلت : قد قدمتم قبل هذا أن الياء لم تحذف من الوسط اختصارا[٣] ، وهل هذا الأمر كذلك[٤]؟

قلت : مرادنا هناك ما كان حرف مدّ بالأصالة ، بخلاف هذا فإنه همز في الأصل ، ولذلك لم يصح عندهم الاستغناء عنها بجعل المدّ في موضعها . والله أعلم .

= المصحف ، فإن كان وصله يؤدي إلى قطع سطر المصحف ، كياء ﴿النبيين﴾ وبابه ، ونون ﴿ننجي﴾ وبابه ، وألف نحو : ﴿الصلحين﴾ ، وباب نحو ﴿ليسـٔـوا﴾ فلا يوصل بل يكون مقطوعا على ما يقتضيه تصويره من تعريق النون ورد الياء ، ولا يحدث القطع فيه شيئا ؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة ، وكثيرا ما ينبهون على المحافظة على أسطر المصحف ألا تقطع ، ولا يحدث فيه شيء» . طرر ٢٥٦ .

(١) قال الزياتي : « في غير المشهور » صحيح ؛ لأنه خارج عن السبعة . حواشيه ٣١ . أقول : بل مشهور متواتر في قراءة أبي جعفر ، فقرأ بهمزة مكسورة بلا ياء بعدها ، والباقون بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة .الإتحاف ٤٤٤ ، النشر ٤٠٣/٢ ، حواشي المنجرة ١٣ .

(٢) وفي الجامع للقرطبي : قرأ مجاهد وحميد ﴿إلفهم﴾ ساكنة اللام بغير ياء ، وروي نحوه عن ابن كثير ، وكذلك روت أسماء أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ﴿إلفهم﴾ ، وروي عن ابن عباس وغيره . ٢٠٣/٢٠ ، وانظر : البحر ٥١٤/٨ والنشر ٤٠٤/٢ ، ولم يذكره ابن جني في المحتسب ٣٧٤/١ ، وذكرها ابن خالويه في شواذ القرآن ص : ١٨٠ .

(٣) تقدم له عند قول الناظم : «وألحقن ألفا توسطا» ، حيث خص الحكم بالألف ؛ لأن الياء والواو ، لا يحذفان من الوسط اختصارا . ص ٢٨٤ .

(٤) في ح : ذلك ، وفي هـ : من ذلك .

ولما قدم أيضا في الرسم أن النون الثانية من ﴿فَنُنجِي﴾ في سورة الصديق[١] ، وسورة الأنبياء[٢] -على نبينا وعليهم الصلاة والسلام- محذوفة أشار هنا إلى أنه لابد من إلحاقها بالحمراء ، ولم يذكر كيف تلحق ، وكذلك غيره ، إلا أن الجاري -على ما عند جمهور الأئمة من[٣] أن الملحق يصل إلى السطر- أن تجعل ضرسا [٤] بالحمراء بين النون الكحلاء والجيم ، هكذا : ﴿فَنُنجِي﴾ ، والجاري على مذهب اللبيب أن تجعل نونا معرقة فوق السطر حمراء[٥] هكذا : ﴿نُنجِي﴾[٦] .

---

(١) من الآية ١١٠ ، وهي سورة يوسف . قرأه ابن عامر وعاصم ويعقوب بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء ، والباقون بنونين : مضمومة فساكنة ، فجيم مكسورة مخففة ، فياء ساكنة . الإتحاف ٢٦٨ ، النشر ٢/٢٩٦ .

(٢) من الآية ٨٨ الأنبياء . قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة ، وتشديد الجيم ، والباقون بضم النون الأولى ، وسكون الثانية ، وتخفيف الجيم . الإتحاف ٣١١ ، النشر ٢/٣٢٤ .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) في الأصل : « درسا » ، وما أثبت من : هـ ، ح ، والمراد به : « سنا » .

(٥) في ح : ساقطة .

(٦) وتبع المارغني الإمام التنسي في كون النون الملحقة تصل إلى السطر ، دليل الحيران ٤٠٠ ، حلة الأعيان ٢٤٠ ، وعلى مذهب اللبيب جرى العمل ، وقال في الطرر : «يريد معرقة صغرى لا تصل إلى السطر ؛ لأن المقطوعة فيما بعدها معرقة عارية من النقط ومن علامة السكون» .

طرر على المورد ٢٦١ ، حواشي الزياتي ٣١ ، وهذا يرد ما قاله الرجراجي : من أنها تكون متصلة بما قبلها وما بعدها ، ولا تجعل فوق السطر ، ويؤدي هذا إلى خلط الرسم بالضبط . والصحيح ما تقدم . انظر : الدرة الجلية للفخار ٣٦ .



فقول الناظم «وترسم»[١] هو خبر ، ومعناه الأمر أي وارسم ، ولذلك صحّ عطفه على « ألحقن » ، ولما لم يتكلم في الرسم على حذف نون ﴿لِنَنظُرَ﴾[٢] ، و﴿لَنَنصُرُ﴾[٣] سكت عنه هنا ، وذلك يدل على أن مذهبه عدم حذفه كما ذهب إليه الجمهور[٤] . وإذا بنيت على مذهب من يحذفه ، فلا فرق بينه وبين نون[٥] ﴿ننجي﴾ المحذوفة في الإلحاق .

ولما عبر الناظم في «ألفي ادارأتم» بالإلحاق ، لم يحتج إلى بيان اللون لاستلزام الإلحاق له . ولما عبر عن[٦] نون ﴿ننجي﴾ بالرسم احتاج حينئذ إلى

---

(١) ناقصة من : هـ .

(٢) من الآية ١٤ يونس . قال ابن القاضي العمل على إثبات النونين ، ولم يذكره في المورد لضعفه ، ورده الشاطبي في العقيلة ، وقال أبوعمرو ـ بعد ما ذكر من وجد هذه الكلمة بنون واحدة -«ولم نجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف ، وقال محمد بن عيسى : هو في الجدد والعتق بنونين » .

المقنع ٩٠ ، الدرة الصقيلة ٢٠ ، بيان الخلاف ٣٥ ، فتح المنان ٦٠ ، مختصر التبيين ١٣٧ .

(٣) من الآية ٥١ غافر . وقال أبو داود : «في رده على من وجده بنون واحدة» ولم أر ذلك في حروف نافع ، لا من طريق قالون ، ولا من طريق الغازي ، ولا ذكر ذلك حكم ، ولا عطاء في كتابيهما ، ولا ابن أشته أيضا ، قال أيوب ابن المتوكل : وفي سائر المصاحف بنونين وهو الذي أختار وبه أنقط» . مختصر التبيين ٢٣٧ ، الدرة الجلية ٣٦ . وبه العمل .

(٤) ساقط من : ح ، والجمهور على إثبات النونين فيهما ؛ لأن الشيخين ذكراهما معا بالخلاف ، وكان وجه سكوته عنهما هو تضعيف الشيخين لحذف النون فيهما كما تقدم .

دليل الحيران ١٥١ ، بيان الخلاف والتشهير ٣٥ .

(٥) ساقطة من : هـ .

(٦) في ح : « في » .



بيان اللون فقال : «حمراء» ؛ لأن الرسم لا يستلزم الحمرة ، إذ كثير[1] ما يطلق على ما يكتب[2] بالكحلاء مما هو ثابت . وعبر[3] بـ «ثاني» وهو مذكر ، ثم وصفه بـ «حمراء» ، وهو مؤنث ؛ لأن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها[4] .

ولما قدم أيضا في الرسم : أن المختار في باب ﴿حيى﴾[5] مما اجتمع فيه مثلان محركان حذف الأول[6] ، أشار هنا إلى أنه لابد من إلحاقه ، وذلك مراعاة لحركته ، إذ لا توجد حركة غير قائمة بحرف ، ولا يصح أن يستغنى عنه بمدة[7] ، إذ ليس بحرف مدّ ، فتعين إلحاقه على كل حال ، ولم[8] يذكر حكم الثانية إذا بنينا على حذفها ، والظاهر أن لا فرق بينها وبين الأولى ، فلابد من إلحاقها لأجل حركتها .

---

(١) في ح ، هـ : إذ أكثر .

(٢) في ح : يكتبه .

(٣) ساقط من : ح .

(٤) ساقطة من : هـ . وحاصل الأمر أن كلا من اللفظين أي المذكر ، والمؤنث صار بمعنى الآخر بهذا الاعتبار ، فصح أن يعامل معاملته . حواشي الزياتي ٣١ .

(٥) وقد وقع ذلك في أربع كلمات في خمسة مواضع : وهي : « إن ولي الله » في الأعراف ، و« من حي عن بينة » في الأنفال ، على قراءة من فك الإدغام ، « ولنحيى به » في الفرقان ، و« على أن يحيى الموتى » في الأحقاف والقيامة .
دليل الحيران ٤٠٠ .

(٦) ذكره في قوله :
«ورجحنه قبل ما تحركت لغير يلحقها لو أدغمت»
المورد ٢٧ ، دليل الحيران ١٩٨ ، وانظر : الحلة للرجراجي ٢٤٢ .

(٧) في ح ، هـ : بمد .

(٨) في ح : أولم ، وهو تصحيف .



وسكت هنا عن ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾[١] ونحوه مما ثاني المثلين فيه ياء ساكنة في الطرف، لتقدمه في باب المد[٢]، لكن ذلك على حذف الثانية[٣]، وأما إن بني فيه على حذف الأولى فلابد من إلحاقها؛ رعيا لحركتها كما تقدم في باب ﴿حيى﴾.

و«ألفي» مفعول بـ «ألحقن»[٤] وعلامة نصبه الياء، إذ هو مثنى، وحذفت نونه للإضافة، وياؤه مكسورة لالتقاء الساكنين، «والياء» معطوف عليه، ومن ﴿إيلفهم﴾ حال من «الياء»[٥]. و«ثاني» مفعول بـ: «ترسم» وياؤه مفتوحة؛ لأن النّصب يظهر في المنقوص، و«حمراء» نعت له

---

(١) من الآية ٢٦ البقرة.

(٢) ذكره في قوله:

«كذا قياس نحو «لا يستحي» كقوله «أنت ولي يحيى»»

تقدم في ص ١٣٣. مورد الظمآن ص ٤٥.

(٣) لأن الناظم ذكر المشهور وسكت عن الشاذ في قوله:

«ونحو يستحيي الأخير فاحذف مرجحا إذ سكنت في الطرف»

مورد الظمآن ٢٧، حلة الأعيان ٢٤٣.

(٤) قال الزياتي: بالنون الخفيفة، ولا يصح تثقيلها؛ لئلا ينكسر الوزن. حواشيه ٣١.

تنبيه: ومما يجب أن يذكر أن باب «يحيى» يلحق مطلقا سواء حذفت الأولى أو حذفت الثانية، وهذا إذا وقع بعده متحرك نحو: «يحي ويميت» وأما إذا وقع بعده ساكن نحو: «يحي الأرض»، فإن الياء الثانية لا تلحق لسقوطها من الوصل، وما ذكره الجاصي والرجراجي مردود بما ذكره أبوعمرو وأبوداود والتجيبي.

انظر: حلة الأعيان ٢٣٢، دليل الحيران ١٩٩، أصول الضبط ١٦٨.

(٥) قال الزياتي: ويجوز كونه نعتا على القاعدة في المجرور بعد المحلى بأل الجنسية. حواشيه ٣١.



على[١] المعنى . «وَأَوَّلاً» معطوف على «ثاني» . و«بباب» في محل الصفة . قال رحمه الله :

«وَاخْتِيرَ تَـرْكُ لَحْقِ تُـؤْيِ رُءْيَـا ... ... »

أشار هنا إلى حكم ﴿وَتُئْوِيٓ﴾[٢] ، و﴿ٱلرُّءْيَآ﴾[٣] .

أما ﴿الرءيا﴾ فيحسن ذكرها هنا ، وأما ﴿تُـئْوِي﴾ فهو مما حذف لاجتماع المثلين[٤] فكان حقه ، وحق باب ﴿حيي﴾ الذي ذكر قبله أن يذكرا معا عند الكلام[٥] على ما حذف لاجتماع المثلين .

ولما قدم الناظم في الرسم أن ﴿تُـئْوِي﴾ مما حذف فيه صورة الهمزة[٦] ؛ لئلا يجتمع مثلان[٧] أشار هنا إلى أنك يجوز لك حينئذ أن تقتصر[٨] على الهمزة ؛

---

(١) وقال الزياتي : أتى به لقرينة التجوز في « ترسم » ، إذ يطلق على الثابت عند الإطلاق ، ويجوز في « حمراء »النصب على إسقاط حرف الجر ، والحالية . حواشيه ٣١ .

(٢) من الآية ٥١ الأحزاب .

(٣) من الآية ١٠٥ الصافات . وفي ح : « رءيا » قبل « والرءيا » .

(٤) بيانه أن أصل تصوير الهمزة قياسه الواو ؛ لأن الساكنة تصور مما قبلها .

(٥) في هـ : « اللام » مصحفة .

(٦) في ح : الهمـز .

(٧) ذكره في قوله :

«وما يؤدي لاجتماع الصورتين ... فالحذف عن كل بذاك دون مين»

مورد الظمآن ٣١ .

(٨) في ح : تقصر .



لأنها حرف قائم بنفسه ، فتجعلها[(١)] نقطة صفراء في السطر بين التاء والواو هكذا : ﴿وَتُؤْوِيٓ﴾ ، وهذا هو المختار عنده [وعند غيره][(٢)] ، ويجوز أن تلحق واوا حمراء بين التاء والواو الكحلاء ، وتجعل النقطة الصفراء على الحمراء ، هكذا : ﴿تُؤْوِي﴾ ، وسواء كان مجردا كما نطق به ، أو متصلا بضمير نحو : ﴿تُئْوِيهِ﴾[(٣)] ، وجوز أهل النقط فيه أن تكون الواو الموجودة هي صورة الهمزة ، والمحذوفة هي التي بعد الهمزة ، إلا أنه مرجوح .

والنقط فيه بجعل الهمزة صفراء على الواو الكحلاء ، وإلحاق واو حمراء بعدها دلالة على الحركة ، هكذا : ﴿تُؤْوِي﴾[(٤)] فمجموع ذلك ثلاثة أوجه ، وهذا الكلام[(٥)] لا يختص بـ ﴿تـءوي﴾ بل تقدَّر في كلام الناظم أيضا[(٦)]

---

(١) في هـ : مصحفة : « فتجعها » .

(٢) الزيادة من هـ ، ح .

ذكر أبوعمرو الوجهين للناقط ، وقال في الثاني «وألا يرسمها أحسن» . المحكم ١٧٠ ، واستحسن أبو داود الوجه الأول فقال : « والأول أحسن وهذا الثاني لا أستجيزه ، لاستغناء الهمزة عن الصورة ، وكراهة الجمع بين واوين من غير ضرورة تدعو إلى ذلك » . أصول الضبط ١٦٦ ، النشر ٤٤٧/١ . وعليه جرى العمل .

(٣) من الآية ١٣ المعارج .

(٤) وهذا الأخير ذكره الرجراجي عن بعض الشراح ، ثم قال : « إنه جار على قواعدهم » ، ثم قال : « وهذا الذي قاله هذا الشارح له وجه حسن » حلة الأعيان ٢٤٣ ، والقول ما قال الشيخان : أبو عمرو وأبو داود ، كما تقدم .

(٥) في ح ، هـ : الحكم ، وهو تفسير لما في الأصل .

(٦) ساقطة من : ح ، هـ .

مضافا بين «لحق» و﴿تـئـوي﴾ أي لحق نحو: ﴿تـئـوي﴾[1]، والمراد بنحوه: كل ما اجتمع فيه واوان أحدهما[2] صورة همزة[3]، وحكمنا فيه بحذف أحد المثلين فيدخل في ذلك: ﴿لِيُطْفِـُٔوا﴾[4] و﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾[5] و﴿مَسْـُٔولًا﴾[6] وشبه ذلك، فإن الحكم فيها كالحكم في ﴿تـئـوي﴾.

فعلى الوجه الأول تَجعَل الصفراء قبل الواو الكحلاء هكذا: ﴿لِيُطْفِـُٔوا﴾ و﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾.

وعلى الثاني تُلحِق واوا حمراء قبل الكحلاء، والصفراء عليها هكذا: ﴿لِيُطْـفِـؤُواْ﴾، ﴿الْخَـٰطِـؤُونَ﴾، و﴿مَسْـؤُولاً﴾.

وعلى الثالث تَجعَل الصفراء على الكحلاء، وتُلْحِق بعدها واوا حمراء هكذا: ﴿لِيُطْفِؤُواْ﴾، ﴿الْخَـٰطِـؤُونَ﴾، ﴿مسؤولاً﴾[7]، بل لقائل أن يقول: أن المراد بنحو: ﴿تـئـوي﴾ كل ما اجتمع فيه مثلان أحدهما صورة همز وحكمنا بالحذف، ولا يخصه بالواوين، بل لا فرق بين الواوين كما تقدم، وبين الياءين،

---

(١) قال الزياتي: «فهو على حذف مضافات ثلاثة أي لحق صورة همزة نحو تـئـوي». حواشيه ٣١، نقله من شرح الفرمي ٢٦١.

(٢) في هـ: إحداهما.

(٣) في ح: الهمزة.

(٤) من الآية ٨ الصف.

(٥) من الآية ٣٧ الحاقة.

(٦) من الآية ٣٤ الإسراء.

(٧) قال أبوداود: «والأول أقيس، وبه أنقط لما قدمناه من استغناء الهمزة عن الصورة، ومن اختلال اللفظ والمعنى جميعا بحذف ما يدل على الجمع أو على البناء، فإذا نقط ذلك على الوجه المختار، جَعلتَ الهمزة نقطة بالصفراء قبل الواو في بياض السطر في كل ما لم يكن قبلها خط ممطوط. وجَعلتَ في الممطوط في أعلى المطة». أصول الضبط ورقة ١٦٧.

كـ ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾(١) ، ﴿وَرِءْيًا﴾(٢) ، وبين الألفين ، كـ ﴿مَـَٔابٍ﴾(٣) ، و﴿تَبَوَّءَا﴾(٤) ، و﴿نَـَٔا﴾(٥) و﴿رَءَا﴾(٦) في غير الموضعين(٧) ، فإن الحكم في الجميع حكم ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ .

فعلى الوجه الأول تجعل الصفراء قبل الياء ، وقبل الألف ، هكذا : ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ ، ﴿وَرِءْيًا﴾ ، ﴿مَـَٔابٍ﴾ ، ﴿رَءَا﴾ .

وعلى الثاني تلحق ياء حمراء وألفا(٨) حمراء قبل الكحلاء في الموضعين(٩) ، وتجعل الحمراء صورة للصفراء ، هكذا : ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ ، ﴿وَرِئْياً﴾ ، ﴿مَـاَٰبٍ﴾ ، ﴿رَأَا﴾ .

---

(١) من الآية ٩٥ الحجر .

(٢) بكسر الراء ﴿ أثاثا ورءيا ﴾ من الآية ٧٤ مريم . وقرأها قالون وابن ذكوان وأبو جعفر بتشديد الياء بلا همز ، والباقون بالهمز بلا تشديد . الإتحاف ٣٠٠ ، النشر ٣٩٣/١ .

(٣) من الآية ٢٩ الرعد .

(٤) من الآية ٨٧ يونس .

(٥) من الآية ٨٣ الإسراء ، و ٥١ فصلت على قراءة غير ابن ذكوان وأبي جعفر ؛ لأن هؤلاء يقرؤونها على وزن «جاء» بألف ممدودة بعدها همز . النشر ٣٠٨/٢ .

(٦) من الآية ٧٧ الأنعام .

(٧) وغير الموضعين وهما : قوله : ﴿ لقد رأى ﴾ ، وقوله : ﴿ ما رأى ﴾ في النجم الآية ١١ ، ١٨ ، فرسمت الألف فيهما بالياء على القياس ، وصورت الهمزة فيهما ألفا . انظر : المورد ٣١ ، وأصول الضبط ١٦٤ .

(٨) في الأصل : أو ألفا ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٩) مراده بالموضعين : باب «مستهزءين» ، وباب «رءا» .

وعلى الثالث : تَجعَل الكحلاء صورة للصفراء ، وتُلحِق بعد الكحلاء مثلها بالحمراء هكذا : ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ ، ﴿رِئْيـاً﴾[١] ، ﴿مَـأَبٍ﴾ ، ﴿رأا﴾[٢] .

وحمل كلام الناظم على هذا أولى ، إذ هو أعم فائدة ، وأوعب للأقسام التي نص عليها القدماء[٣] ، وأبلغ في الاختصار .

فإن قلت : كل[٤] ما ذكرت يحسن إدخاله في كلام الناظم ، [إذ هو مما حذفت صورته لاجتماع مثلين ، كـ ﴿تئوي﴾][٥]

---

(١) ومما يجب أن يلاحظ أن الناظم لم يذكر «أثاثا ورءيا» هنا ، وقد نص أبوعمرو وأبوداود والتجيبي عليه ، ولم يذكروا فيه إلا الهمزة دون إلحاق صورتها التي هي الياء ، ولم يذكر واحد منهم إلحاق الياء ، فإدراج التنسي له هنا فيه مخالفة لما عند الأئمة ، وقلت : لعله يقصد « الرؤيا » ولكن تخصيصه بالحديث بعد هذا يؤكد أنه قصده قصدا ، واللفظ بغير إلحاق أحرى بحمل القراءتين ، فالإلحاق لا وجه له ، ولا يحسن إدخاله في كلام الناظم . انظر : المحكم ١٦٧ ، أصول الضبط ١٦٥ ، حلة الأعيان ٢٤٥ ، النشر ٤٤٧/١ .

(٢) قال أبو داود : «وعلى الوجه الأول أعتمد ، وبه أنقط ، وعليه أحض ، وبه آمر» .
أصول الضبط ورقة ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) وهي ثلاثة : ما اجتمع فيه ألفان وحذفت إحداهما اختصارا ، وما اجتمعت فيه واوان وحذفت إحداهما تخفيفا ، وما اجتمع فيه ياءان وحذفت إحداهما تخفيفا .
وذكر هذه الأقسام أبوعمرو وأبوداود ، وضم النظير لنظيره كما فعل الإمام التنسي ، فاستوعب الأقسام .

(٤) في ح ، هـ : كما ذكرت ، وفي الأصل : «كلما ذكرت» موصولا ، والصواب مقطوعا كما أثبت .

(٥) ما بين القوسين ساقط من : ح .



سوى باب مسئولاً ، إذ لعله مما حذفت صورته لسكون ما قبله[١] .

قلت : الذي نصّ عليه القدماء هو ما ذكرناه ، وذلك لأنهم رأوا أن[٢] الحذف لذلك أقوى من الحذف لتقدم السكون ، للاتفاق على مراعاة اجتماع المثلين ، والخلاف في مراعاة اجتماع[٣] [الساكنين[٤] ، إذ هناك كثير من[٥] يقول : بتصوير ما بعد][٦] الساكن من جنس حركته على تقدير النقل والإبدال بعده[٧] ، وأيضا فقد استثنى الجميع من الساكن الألف[٨] المتوسطة[٩] ، وما ذلك إلا لخفة شأنه . والله أعلم .

---

(١) ذكره الناظم في الرسم : «وما بعد سكون حذفا» المورد ٢٨ ، ودليل الحيران ٢١٤ . واعترضه الزياتي وقال : «بأن الحذف يقتضي سابقية الوجود ، والتي بعد الساكن لا قياس لها في الصورة ، فالصواب أن لو قال : «ترك» بدل « حذف » . كذا قالوا هناك ، فانظره ، لكن التنسي سيورد فيه سؤالا وجوابا ويحقق الأمر فيه . انظر : حواشي الزياتي ٣١ .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) ساقط من : ح ، هـ .

(٤) في هـ : الساكن .

(٥) في هـ : ممن .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٧) وبيانه أن الهمزة الواقعة بعد الساكن لما كانت فيها لغة بجواز نقل حركتها ، لذلك الساكن الذي قبلها مطلقا من غير شرط ، ثم إبدالها من جنس تلك الحركة ، فيقال : «مسولا» جاز أن تصور واوا بذلك الاعتبار ، لكن لقيها اجتماع صورتين على هذا التقدير ، فحذفت لذلك لا للسكون قبلها . انظر : حواشي الزياتي ٣١ ، باختصار يسير .

(٨) في ح : إلا الألف .

(٩) ذكره في الرسم في قوله : « ما لم يك الساكن وسطا ألفا » . المورد ٢٨ دليل الحيران ٢١٤ .



وأما قوله : ﴿رءيا﴾ فالمراد به ﴿الرءيا﴾[(١)] و﴿رءياك﴾ ، وشبهه[(٢)] ، ونطق باللفظ[(٣)] مجردة من السوابق واللواحق قصدا للشمول[(٤)] ؛ لأنه القدر المشترك ، وإلا فوجوده في القرآن منكرا كما نطق به معدوم .

ولما قدم في الرسم أن صورة الهمز منه محذوفة[(٥)] أشار هنا[(٦)] إلى أنه يجوز لك في نقطه وجهان :

أحدهما : وهو المختار الاستغناء بالهمزة لاستقلالها فتجعلها نقطة صفراء في السطر هكذا : ﴿ٱلرَّءْيَا﴾ ، ﴿رَءْيَاكَ﴾ .

والثاني : أن تُلْحِق واوا حمراء ، وتَجعل عليها الصفراء هكذا : ﴿الرؤيا﴾ و﴿رؤياك﴾[(٧)] .

---

(١) في هـ : « باب الرؤيا » وهي ساقطة من : ح .

(٢) في بعض الشروح جعل « رءيا » في قول الناظم بكسر الراء ، ويعني به ﴿أثاثا ورءيا﴾ ، في مريم ، ثم قال هذا الشارح ، ويروى بضم الراء . والمختار في الجميع ترك الإلحاق ، ومقابله جواز الإلحاق في الجميع » . شرح الضبط لمجهول ٢٦٤ .

سبق بيان الإلحاق ، أمّا هل كان الناظم يعنيه بقوله أم لا ؟ احتمالان : ذكره مجردا من السوابق واللواحق يقرب وجهة نظر الشارح ، وعدم ذكر الإلحاق عند علماء الفن فيه يبعد وجهة نظر الشارح . والله أعلم .

(٣) في ح ، هـ : باللفظة .

(٤) في ح : فصدق للشمول .

(٥) ذكره في قوله : « والحذف في الرءيا » المورد ٢٩ .

(٦) في هـ : هنالـك .

(٧) قال أبوداود ـ بعد أن ذكر الوجهين في ضبطه ـ : « والأول أختار ، وبه أنقط» ، يقصد الاستغناء بالهمزة عن الصورة ، وبه بدأ أبو عمرو في المحكم ، وقال في الوجه الثاني : «وإن صورت الواو بالحمراء ، وجعلت الهمزة فيها فحسن» . أصول الضبط ٣٢٦ ، المحكم ١٨٤ .

وقوله : ﴿رءيا﴾ هو معطوف على «تئوي» بإسقاط[١] حرف العطف ، وينبغي أن يقدر[٢] فيه مضاف كما في «تـوي» أي ونحو[٣] : ﴿رءيـا﴾ ليدخل في ذلك كل ما حذفت منه صورة الهمز اختصاراً لا لكونها بعد ساكـن ، ولا لخوف اجتماع مثلين ، فيدخل في ذلـك : ﴿امتلأت﴾[٤] و﴿اطمأننتم﴾[٥] و﴿اشمأزت﴾[٦] ، و﴿لأملأن﴾[٧] ، ﴿واطمأنوا﴾[٨] فالحكم في الجميع

(١) في ح : بإسقاطها .

(٢) في ح : يتقدر .

(٣) في ح : نحو .

(٤) من الآية ٣٠ سورة ق ، وسبق الكلام عليه .

(٥) من الآية ١٠٢ النساء . وسبق الكلام عليه .

(٦) من الآية ٤٢ الزمر . قال ابن القاضي : المشهور بالألف والعمل به . بيان الخلاف والتشهير ٣٧ .

(٧) من الآية ١٧ الأعراف . قال ابن القاضي : العمل بحذف الصورة ، وهو مرجح الداني ، واختار في التنزيل الصورة ، وهو أولى بالصواب . بيان الخلاف والتشهير ٣٤ ، مختصر التبيين ورقة ١١٤ .

(٨) من الآية ٧ يونس . قال ابن القاضي : « العمل بالصورة ، وهو الذي اختار في التنزيل » . قال أبوداود : « وما قدمته أختار » . بيان الخلاف والتشهير ٣٥ ، مختصر التبيين ١٣٦ .

وأشار عمر البيوري إلى جميع الألفاظ المتقدمة بقوله :

«أطفأها واطمأنوا واشمأزت ... بألف ثابتة قد صورت

لأملأن اطمأننتم بالثبت ... لصورة الهمز كذا امتلأت

فكلها بألف في الرسم ... من غير حذف في صحيح الحكم»

البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن ورقة ٦٩ .

إذا بنيت على حذف صورة الهمزة كالحكم في ﴿الرءيا﴾ المختار الاستغناء بالهمزة ، ويجوز إلحاق صورتها بالحمراء ، ويستثنى من ذلك ﴿فادارأتم﴾ لتقدم ذكره بحكمه الخاص به[1] ، فيكون كلامه أيضا أعم فائدة ، وأبلغ في الاختصار والله أعلم . قال رحمه الله :

« . . .   .   وَأَلْحِقَ اوْلِيَاءَ وَاواً أَوْيَا
إِنْ شِئْتَ فِي اتِّصَالِهِ بِمُضْمَرِ   وَهَمْزُهُ فِي الْخَطِّ لَمْ يُصَوَّرِ»

لما قدم[2] في الرسم الخلاف في همز «أولياء» المرفوع والمجرور إذا أضيف إلى ضمير[3] [أيِّ ضمير][4] كان ، هل له[5] صورة أم لا؟ قدر[6] هنا كأن سائلا سأله عن حكم نقطه ، إذا بنينا على حذف صورة همزه ؛ لأن حكمه إذا ثبتت صورته ظاهر لدخوله في عموم قوله : «وما بشكل . . . . . .» إلى آخره[7] ، فأشار هنا جوابا عن ذلك إلى أنك بالخيار إن شئت ألحقت واوا حمراء ، يعني في المضموم ، أو ياء حمراء يعني في المكسورة ، وتجعل الهمزة

(١) تقدم في ص ٣٠٣ .

(٢) في الأصل : تقدم ، وما أثبت من : ح ،هـ .

(٣) ذكره في قوله :

«وحذف البعض من أولياء   مع مضمر وألف البناء»

المورد ٢٩ ، ودليل الحيران ٢١٨ .

(٤) الزيادة من : هـ ،ح .

(٥) مستدرك في أعلى السطر في الأصل ، وهو تفسير المراد من لفظ «الخلاف» قبله .

(٦) جواب عن قوله : «لما قدم» السابق .

(٧) تمامه : «فوقه مايفتح . . . الخ» . تقدم في ص ١٧٩ .



نقطة صفراء على الواو، وتحت الياء، هكذا: ﴿أَوْلِيَآؤُهُم﴾[١]، ﴿أَوْلِيَآئِهِم﴾[٢]، فـ «أو» في كلامه للتنويع، لا للتخيير، وإن شئت لم تلحق، واكتفيت بالهمزة لاستقلالها، وجعلتها نقطة صفراء في السطر، هكذا: ﴿أَوْلِيَآءُهُم﴾، ﴿أَوْلِيَآءِهِم﴾[٣].

فإن قلت: لم ينص الناظم هنا على أن ذلك خاص بالمرفوع، والمجرور، فمن أين حملت كلامه عليه؟

قلت: قوله: «واوا أو ياء» يعيّن ذلك. فإن قلت: سكت الناظم هنا عن[٤] حكم ألف البناء إذا[٥] قلنا بحذفها، وكان من حقّه أن ينبه عليها[٦].

---

(١) من الآية ٢٥٧ البقرة.

(٢) من الآية ١٢١ الأنعام.

وقد وقع «أولياء» المذكور في ستة مواضع: ﴿أولياؤهم الطغوت﴾ في البقرة، و﴿أولياؤهم من الإنس﴾ في الأنعام، و﴿إن أولياؤه﴾ في الأنفال، و﴿نحن أولياؤكم﴾ في فصلت، و﴿إلى أوليائهم﴾ في الأنعام و﴿إلى أوليائكم﴾ في الأحزاب. دليل الحيران ٢١٨، سمير الطالبين ٦٣، وقال أبو داود: «فروينا بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة مع إثبات الألف قبلها كما رسمناه آنفا، وروينا بحذف الألف وحذف صورة الهمزة في الحالتين، من الضم والكسر»، مختصر التبيين ٦١، وظاهر كلام أبي عمرو أنه بحذف الألف والصورة، وقال: «وإن صورت الواو والياء وجعلت الهمزة فيهما فحسن». المحكم ص١٨٤، انظر: المقنع ٣٧. واختار أبو داود الإثبات في صورة الهمزة والألف معا، وعليه العمل. دليل الحيران ٢١٩، سمير الطالبين ٦٣ و١٦٨.

(٣) انظر: المحكم ١٨٤.

(٤) في ح: على.

(٥) في الأصل: «إذ» وما أثبت من: هـ، ح.

(٦) في ح: عليه.

=

قلت : لما رءاهاما يدخل في قوله في باب المد : «وإن تكن ساقطة» إلى آخره[1] استغنى عن ذكرها هنا .

ولما كان ما ذكره من التخيير في الإلحاق وعدمه مبنيا على القول بحذف صورة الهمز ، أشار إلى ذلك بقوله : «وهمزه في الخط لم يصور» أي لم تجعل له صورة ، فالواو فيه للحال فكأنه يقول : «وألحق»[2] إن شئت في حال انتفاء صورة الهمز من الخط أي الرسم .

وقوله : «وألحق» فعل أمر إلا أنه مفتوح الآخر لنقل حركة همزة «أولياء»[3] إليه ، و«أولياء» مفعول وهو على حذف مضافين ، أي صورة همزة «أولياء» ، و«واوا ، أو ياء» حال من الصورة المقدرة ، ولولا قوله : «واوا أو ياء» لاحتمل كلامه ألف البناء . «وإن شئت» شرط ، حذف جوابه ؛ لدلالة ما تقدم عليه . و«في اتصال» متعلق بـ «ألحق» ، ويحتمل[4] الحالية ،

= ورواه أبو داود بإثبات صورة الهمزة وإثبات الألف ، ورواه بحذف الصورة وحذف الألف ، ثم قال : « والأول أختار في هذه الستة ، ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوف » . مختصر التبيين ورقة ٦١ ، وعليه العمل كما تقدم ، وكان صاحب النشر لا يرتضي الحذف فقال «يلزم على قول الداني والشاطبي حذفان في الكلمة مع أنهم يحترزون عنه ، وحذف صورة الهمزة هنا مخالف للقياس» . نثر المرجان لمحمد غوث ٣٤٦/١ ، وانظر : حلة الأعيان ٢٣٤ ، سمير الطالبين ١٦٨ ، إرشاد الطالبين ٣٩ ، السبيل ٤٦ ، شرح تلخيص الفوائد لابن القاصح ص٨٠ ، والبسط والبيان للبيوري ٦٩ .

(١) قال :

«وإن تكن ساقطة في الخط   ألحقتها حمرا لجعل المط»

تقدم في ص١١٩ .

(٢) في ح : وألحقن .

(٣) في الأصل :« أوياء » مصحفة ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٤) ساقطة من : ح .



و«بمضمر» متعلق بـ «اتصال» . و«همزه» مبتدأ خبره[1] «لم يصور» ، و«في الخط» متعلق بـ «يصور» . قال رحمه الله :

قِيَاسُهُ جَزَاُؤُه فِي يُوسُفَا لَكِنَّ فِي نُصوْصِهِمْ ما أُلِفَا»

لما ذكر في الرسم[2] أن ﴿جزآؤه﴾ في سورة يوسف الصديق[3] -على نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ ذكر في صورة الهمز منه صاحب المقنع الحذف بقلّةٍ[4] ، احتاج إلى التنبيه على نقطه باعتبار ذلك المذهب ، فأشار إلى أن القدماء إنما تكلموا عليه باعتبار الرسم ، ولم يتكلموا عليه باعتبار النقط ، لكن القياس يقتضي أن يكون حكمه حكم ﴿أولياؤه﴾ وشبهه ، إذ لا فرق بينهما فيكون فيه عند من حذف الصورة وجهان :

أحدهما : إلحاقها بالحمراء ، وجعل الهمزة صفراء عليها ، هكذا : ﴿جَزَآؤُهُ﴾ .

---

(١) في ح : خبر ، وفي هـ : وخبره .

(٢) ذكره في قوله :

«... ... وجزاؤ يوسفا في المقنع الهمز قليلا حذفا »

مورد الظمآن ٢٩ ، دليل الحيران ٢١٨ .

(٣) وهي ثلاثة ألفاظ :« فَمَا جَزَآؤُه إِن كُنتُمْ كَذِبِينَ (٧٤) ، قَالُواْ جَزَآؤُه مَنْ وُّجِدَ فِى رَحْلِهِ ، فَهُوَ جَزَآؤُهُ . . .»(٧٥) يوسف .

(٤) قال الداني : « وفي كتاب هجاء السنة ، وفي عامة مصاحفنا القديمة «جزاؤه» في الثلاث كلم بغير واو» ، ثم ذكر بسنده عن نافع كلهن فيه واو يعني في الرسم ، وهذا الإسناد الصحيح يؤذن بإطلاق القياس ، ويرد صحة ما خرج عنه » . المقنع ٣٧ .

ونص أبو داود في مختصر التبيين على حذف الألف ورقة ١٥٣ .

وقال الناظم :

«ونص تنزيل بهذى الأحرف أعني جزاؤه بغير ألف»

دليل الحيران ٢١٨ ، أما ثبوت صورة الهمزة لأبي داود جاء على قاعدته . دليل الحيران ٢١٩ .



والثاني : الاكتفاء بالهمزة وحدها هكذا : ﴿جَزَآءُهُۥ﴾ وقياس الناظم هنا صحيح[١] -والله أعلم- إذ كل واحد من المقيس ، والمقيس عليه حذفت منه صورة همزة مضمومة ، اتصلت بضمير[٢] ، وقبلها ألف . وسكت فيه عن حكم الألف إذا حذفت كما عند أبي داود[٣] لما قدمنا في : ﴿أوليـآؤه﴾ .

و«قياسه» مبتدأ ، خبره ﴿جزاءه﴾ ، و«في يوسف» حال من ﴿جزآؤه﴾ ، وضمير «قياسه» عائد على ﴿أولياء﴾ . و«قياس» مصدر بمعنى اسم المفعول ، كنسج اليمن ، وضرب الأمير ، أي مقيس ﴿أولياء﴾ ﴿جزاؤه﴾ في يوسف ، هذا أشبه[٤] ما يتخرج عليه كلامه . ويحتمل أن يكون ﴿جزاؤه﴾ فاعل بمحذوف ، تقديره : «يقبله»[٥] ، ويكون «قياسه» بمعنى حكمه ، أي حكم[٦] ﴿أؤلياءه﴾ يقبله[٧] ﴿جزاؤه﴾ . ويحتمل أن يكون «قياسه» على حذف مضاف أي ذو قياسه .

---

(١) لتوفر شروطه ، وهي الأصل والفرع والحكم ، والعلة الجامعة . والمراد به حكمه ، أطلق القياس ههنا على الحكم .

(٢) في ح : بضمر .

(٣) قال أبو داود : «فما جزاؤه» بحذف الألف بين الزاي والواو ، التي هي صورة للهمزة المضمومة في الثلاثة مواضع» . مختصر التبيين ورقة ١٥٣ .

ونص الناظم في الرسم على مذهب أبي داود فقال :

«ونص تنزيل بهذي الأحرف ... أعني جزاؤه بغير ألف»

المورد ٢٩ وشرحه دليل الحيران للمارغني ٢١٨ .

(٤) في هـ : أشبهه .

(٥) في ح : يغلبه ، وهـ تصحيف .

(٦) في هـ : حكمه .

(٧) في ح : يغلبه ، وهـ تصحيف .



وأما ما اختاره بعضهم[١] من جعل «جزاؤه» مبتدأ، و«قياسه» خبر فغير صحيح؛ لاستواء الجزءين في التعريف، ولوجود الحال من ﴿جزاؤه﴾. و«لكن» اسمها ضمير عائد على ﴿جزاؤه﴾، وحذفه للعلم به، كقول الشاعر:

وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المشافر[٢]

وخبره[٣] «ما ألف»، و«في نصوصهم» متعلق بـ «ألف»[٤] ومعنى «ألف»: عهد. وقدم الناظم معمول ما بعد «ما» النافية عليها بناء على مذهب الأقلين[٥]، والجمهور يمنعون ذلك.

---

(١) هو صاحب حلة الأعيان فقال: «في كلامه تقديم وتأخير، ليكون المشبه مقدما على المشبه به»، أي جزاؤه في يوسف مثل حكم أولياء المذكور في الضبط، وهذا التقدير أولى. وانتصر له المحقق الزياتي، وأجاب عن اعتراضات الإمام التنسي، وقال:

قد يقال: يتعين كون «جزاؤه» مبتدأ؛ لأن المبتدأ هو المعروف عند المخاطب، والخبر هو المجهول عنده، وتعريف الجزئين مع بيان المبتدأ معنى لا يقدح فيه تقديم الخبر. حلة الأعيان ٢٣٤، حواشي الزياتي ٣٢.

(٢) هو عجز البيت وصدره:

«فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي»

البيت للفرزدق. وتقدم تخريجه ص: ٢١٠.

(٣) في ح، هـ: وخبرها.

(٤) ساقط من ح: «متعلق بألف».

(٥) القائلين بأنها لا صدارة لها، وهم الكوفيون عدا ابن كيسان، فإنه يوافق البصريين على أنها لها الصدر. حواشي الزياتي ٣٢، والمنجرة ١٢.



وزعم بعضهم(١) أن اسم «لكن» ضمير الشأن ، وإن معنى «ألَّف» : جَمَع ، وأصله شد اللاَّم ، وخفف للضرورة ، وزعم آخرون(٢) أن «ما» موصولة لا نافية ، وهو منهما وهم بيّن أو سهو(٣) والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَنُونُ تَأْمَنَّا إِذَا أَلْحَقْتَهْ فَانْقُطْ أَمَاماً أَوْ بِهِ عَوَّضْتَهْ»

أشار هنا إلى [حكم](٤) نقط ﴿تأمنا﴾ من قوله تعالى : ﴿ مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾(٥) . ولنقدم قبل

---

(١) قال الزياتي : وأما الزعم الأول ففساده من وجوه :

الأول : حذف ضمير الشأن ضعيف ، نص عليه الأزهري عند قول ابن مالك :

«وانو ضمير الشأن» ، قال : لأنه يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف ينافي ذلك .

الثاني : أن إخراج اللفظ عن معناه اللغوي الصالح في المقام إلى معنى آخر بادّعاء حذف حرف منه غير سائغ . من غير ضرورة تلجئ إلى ذلك .

الثالث : ادّعاء أنه خفف للضرورة ليس بصحيح ، بل لو قرئ بشدّ اللام لكان أتم في الوزن ، إذ هو مع تخفيفها مطوي ، ولو شددت كان سالما من ذلك» . الحواشي ٢٣ .

(٢) وأما الزعم الثاني فمراد قائله أن النصوص بمعنى النصوصات وهي كتب القوم ، والمألوف عنده هوما تقدم من كونهم تكلموا على مسألة «جزاؤه» باعتبار الرسم دون الضبط ومن ثم كان وهما . حواشي الزياتي ٣٢ .

(٣) ساقط من : ح . والمتوهم من تكلم عن تأمل ، وفكر إلا أنه سرى له الخطأ من عدم تحقيقه لبعض ما يحتاج إليه في تلك المسألة . والساهي : محقق لجميع أحوال المسألة إلا أنه غفل ساعة الكلام . انظر : حواشي المنجرة والزياتي ١٣ ، ٣٢ .

(٤) الزيادة من : ح ، هـ .

(٥) من الآية ١١يوسف . وفيها ثلاث قراءات : قراءة بإدغام النون الأولى في الثانية إدغاما محضا ، من غير روم ولا إشمام لأبي جعفر ، وقرأ الباقون بالوجهين : الإدغام مع الإشمام ، والإخفاء ، وهو الروم باختلاس ضمتها . التيسير ١٢٧ ، النشر ١ / ٣٠٣ .



الاشتغال بكلامه مقدمة ، عليها ينبني ما ذكر[١] .

فنقول : إن هذه اللفظة مركبة من فعل مضارع . ومفعول ، ففيه نونان : إحداهما[٢] : المرفوعة التي هي آخر المضارع . والأخرى[٣] نون ضمير المفعول على حدّ قوله : «تضمننا» ، لكن أجمع[٤] كتاب المصاحف على كتبه بنون واحدة كما يكتب ما آخره نون ساكنة واتصل به نون الضمير ، نحو : ﴿كنا﴾ و﴿ءامنا﴾ ، و﴿عنا﴾ و﴿منا﴾[٥] إلا أن هذه لمّا كان آخرها ساكنا تعين ذلك فيها ، بخلاف ﴿تأمّنا﴾[٦] فإن آخره محرك ، فصار كتبه بنون واحدة على خلاف الأصل ، لكن القراء اختلفوا[٧] فيه ، فمنهم من يقرأه بالإدغام الخالص لكن مع الإشمام ، وهؤلاء يحسن على مذهبهم رسمه بنون واحدة ؛ لأن الإدغام الخالص لا يتأتى[٨] إلا بعد تسكين أول المثلين ، فيرجع إلى باب ﴿ءامنا﴾ ، وإنما سكنوا آخر الفعل[٩] من غير جازم إجراء للمنفصل ،

---

(١) في ح ، هـ : كل ماذكر .

(٢) في هـ : إحديهما .

(٣) في ح : والآخر .

(٤) في الأصل وفي ح : « اجتمع » ، وما أثبت من هـ : وهو الأنسب .

(٥) قال الزياتي : تمثيله بـ «عنا» و«منا» واضح ، وأما «كنا» و «ءامنا» ، فقد يقال : لما كان سكون آخره بسبب اتصال به ، لا قبله ، فقد لايليق بأول كلامه .

حواشي الزياتي ٣٢ ، وانظر : غيث النفع ٢٥٥ .

(٦) في ح : « تأمننا » .

(٧) هو استدراك ، وتفصيل لقوله قبل : «فصاركتبه بنون واحدة» .

(٨) في الأصل مستدرك فى الهامش .

(٩) في ح : «الفصل» ، وهو تصحيف .

مُجرى المتصل ، كأنهم رأوه[١] من باب «عضد»[٢] ، كما وجّه به تسكين قالون «هاء» «وهو»[٣] حيث يسكنها ، وقد أنشد سيبويه على ذلك قول امرئ القيس :

«فاليوم أشرب غير مستحقب»[٤]

ونقطه على هذا المذهب بتشديد النون وجعل نقطة بينها وبين الميم دلالة على الإشمام ، وهو هنا ضم الشفتين من غير صوت[٥] تنبيها على حركة النون الأصلية . ويجوز على هذا الوجه أن تجعل جرّة بين الميم والنقطة لتدل الجرة على أن[٦] النون سكنت قبل الإدغام[٧] هكذا : ﴿تَأْمَـ•ـنَّا﴾ . ويجوز أن لا

---

(١) في هـ : رأوهم .

(٢) بيانه أن فَعُل نحو «عضد» بضم العين ، وفتح الفاء يجوز تسكين عينه تخفيفا ، وإذا أجرى هنا المنفصل مجرى المتصل ، جاءت هيئة «عضد» بين الميم والنونين من «تأمنّا» فيكون هكذا : «تأمنّا» . حواشي الزياتي ٣٣ .

(٣) في الأصل : «هو» والصواب ما في ح ، هـ ؛ لأن قالون لا يسكن إلا بعد الواو والفاء واللام ، وثم . قال الشاطبي في الحرز (٣٩) :

«وها هو بعد الواو والفاء ولا مها وها هي أسكن راضياً بارداً حلا
وثم هو رفقاً بان والضم غيرهم وكسر وعن كل يملّ هو انجلا»

وانظر : توجيه ذلك في الكشف لمكي ١ / ٢٣٤ .

(٤) وعجزه :

«إثما من اللّه ولا واغل»

ديوان امرئ القيس ١٢٢ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، والخزانة ٣ / ٥٣٠ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، والتصريح ١ / ٨٨ .

(٥) وهذا الإشمام كالإشمام في الوقف على المرفوع ، وهو أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت . انظر : غيث النفع ٢٥٥ ، حواشي الزياتي ٣٣ .

(٦) ساقطة من : ح .

(٧) قال المنجرة : «تأمل هذا الكلام ، وكيف يصح إدغام دون إسكان» . حواشيه ١٣ .



تجعل هذه الجرة ، والتشديد يغني عنها هكذا : ﴿ تامَنَّا ﴾ وهكذا بناء على أن الإشارة بالشفتين تكون قبل الفراغ من النون[١] ، وأجاز قوم أن تكون الإشارة بعد الفراغ من النون[٢] ، فعلى مذهبهم تجعل النقطة بعد النون ، وإن شئت أيضا جعلت الجرّة على هذا المذهب هكذا : ﴿تَأْمَنَّا﴾[٣] وإن شئت لم تجعلها[٤] هكذا : ﴿تَأْمَنَّا﴾ .

فحاصل ما في نقطه على مذهب من أخذ فيه بالإدغام [الخالص][٥] والإشمام[٦] أربعة أوجه ، وأكثر القراء أخذوا فيه بالإدغام

(١) قال الداني : « وإن لم يجعل له علامة فحسن ، ليدل بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون» . المحكم ص٨٣ ، أي وقبل كمال التشديد . انظر : حلة الأعيان ١٠٩ ، وهو رأي مكي حيث قال : «بإشمام النون الساكنة الضم ، بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد» التبصرة ٥٤٥ ، ونقله الزياتي في حواشيه ٣٣ .

(٢) قال المحقق المنجرة : «أقول لا تصح الإشارة بعد النطق بالمدغم فيه نقلا ولا عقلا ، ولا وجه حينئذ لجعل الدارة بين النون والألف» . حواشي المنجرة ١٣ ، ١٤ ، وصحح المارغني الأول فقال : «والصحيح الأول» . دليل الحيران ٤٠٤ .

(٣) قال المحقق ابن عاشر : جعل الجرة بعد النون غير صحيح من جهة المعنى ، اعتباراً لتعليلهم ؛ لأنها علامة على أن السكون قبل الإشمام ، ودليل على أن السكون قبل الإدغام ، وتعليله ظاهر الفساد ؛ لأن السكون قبل الإدغام دائما . فتح المنان لابن عاشر ٦١ .

(٤) « لم » ساقطة من : ح ، وفى هـ : تجعل .

(٥) الزيادة من : ح ، هـ .

(٦) الواو بمعنى « مع » أى مع الإشمام ؛ لأنها قراءة واحدة ، يدغم إدغاما تاما مع الإشمام ، لأن الشاطبي قال :

«وأدغم مع إشمامه البعض عنهم»

سراج القارئ ٢٥٤ ، الحرز ٦٣ ، حواشي المنجرة ١٤ ، الزياتي ٣٢ .



الـنـاقـص[١] ، وهو الذي يعبّر[٢] عنه أكثرهم بالإخفاء وليس المراد الإخفاء المعتاد في غير هذا الموضع الذي لا تشديد معه ، بل لابد من التشديد هنا ، صرح به الداني[٣] وغيره ، فهؤلاء ينطقون بضمة مختلسة فهي بعض حركة ، والنون الأولى عندهم حـذفت[٤] كـمـا في ﴿نُنْجِي﴾ ، ونقطه على مـذهب هؤلاء[٥] بتشديد النون الكحلاء ، وإلحاق نون حمراء قبلها ، وجعل نقطة أمام

---

(١) ليس المراد أن بعضهم قرأ بالإدغام ، وبعضهم بالإخفاء ، بل الوجهان عن الجميع ماعدا أبي جعفر كما سبق ، والموصوف بالكثرة هو الأخذ بالإخفاء ، لذلك قال الشاطبي :

« ... ... وتأمننا للكل يخفى مفصلا

وأدغم مع إشمامه البعض عنهم ... ...»

الحرز ٦٣ . فالقراءتان موجودتان لكل منهم ، قال أبو عمرو : « والقول بالإخفاء في ذلك أوجه ، وعليه أكثر العلماء » . المحكم ٨٣ ، وانظر : النشر ١ / ٣٠٤ ، وقال أبو داود : «وهو قول أكابر العلماء» . أصول الضبط ١٤٨ .

(٢) في ح : عبـر .

(٣) نص عليه أبو عمرو في المحكم ٨٣ ، وأبو داود في أصول الضبط ورقة ١٤٨ ، ونقله في حلة الأعيان ورقة ١٠٩ ، وقال الفرمي : « في جميع وجوهه لابد من تشديد النّون الثانية» . طرر على مورد الظمآن ٢٦١ ، الدرة الجلية ورقة ١٤ .

أقول : التشديد يوهم الإدغام الكامل ، فكما لا يجعل التشديد في قراءة الإخفاء في النون الساكنة والتنوين ، فكذلك هنا ، وهو مخالف لما قالوا : « لاتشدد لفظا على رواية الإخفاء» وهو مخالف لكلام التنسي ، وأيضا يلتبس الإدغام مع الإشمام بالإخفاء ، وخاصة في وجه الاقتصار على النقطة على القراءتين . وقال المنجرة في ردّه على التّنسي : «لايصح ولا يتبع عليه ، والمعتمد -هو الذى عليه العمل- إخفاء الحركة ، ولا شد معه» ، وحاصل كلام ابن عاشر : أن الشد لا يجعل مع إلحاق النّون ، وقال ابن القاضي : «هذا هو المشهور ، وبه العمل وغيره باطل» .

فتح المنان ٦١ ، حواشي المنجرة ١٤ ، بيان الخلاف والتشهير ١١ ، حواشي الزياتي ٣٢ .

(٤) في هـ : تقديم وتأخير .

(٥) ساقط من : ح .



الحمراء دلالة على حركتها كما هو الشأن[١] في الحركة المختلسة هكذا : ﴿تَأمَنَّا﴾ ، فتشديد الكحلاء دليل على الإدغام ، وتحريك الحمراء دليل على نقصانه ، وجوزوا هنا الاستغناء عن إلحاق الحمراء ، إذ الكحلاء مماثلة لها فتغني عنها ، لكن لابد من النقطة الدالة على الضمة هكذا : ﴿تَأمَنَّا﴾ .

فحاصل ما في نقطه على مذهب من أخذ فيه بالإخفاء الذي هو الإدغام الناقص وجهان[٢] . فمجموع ما فيه على القراءتين ستة[٣] ، لكنها ترجع إلى خمسة ؛ لأن الاقتصار على النقطة في الإخفاء مساو للاقتصار عليها إذا جعلت قبل النون في الإشمام ، ولا يفرق بينهما إلا بالقصد من الناقط[٤] ، فإذا عرفت هذا فلنرجع إلى كلام الناظم .

فنقول : إنه لم يعرج على ضبط اللفظة عند من أخذ فيها بالإدغام والإشمام بوجه ، إذ ليس بمذهب الجمهور[٥] ، وإنما

---

(١) ساقطة من : هـ .

(٢) ذكرهما أبو عمرو وأبو داود والتجيبي . المحكم ٨٣ ، أصول الضبط ١٤٨ ، وحلة الأعيان ١٠٩ ، وقال أبو داود وبأحد هذين الوجهين أنقط ، ولا أمنع من الوجهين المتقدمين . ورقة ١٤٨ .

(٣) ذكرها أبوعمرو في المحكم ٨٣ ، واقتصر أبو داود على الخمسة ١٤٨ .

(٤) في ح : النقاط . والفرق بينهما ، أن النقطة المذكورة في الإخفاء هي عوض من الحركة المختلسة ، والنقطة المذكورة في الإدغام الخالص هي نقطة الإشارة بالشفتين ، فليست بحركة ولا عوض من الحركة . حلة الأعيان ١١٠ .

(٥) قال الزياتي : ولو قال : « ليس بمشهور كان أولى ، إذ هو مذهب الجمهور ، إلاّ أنه غير مشهور عندهم ، فالقراءتان موجودتان لكل منهم » . حواشيه ٣٣ . وسبق الكلام على القراءات فيها .

تكلم عليها على مذهب من أخذ فيها الإخفاء فذكر الوجهين المنصوصين فيه ، وهما[١] اللذان قدمنا .

فقوله : «إذا ألحقته» معناه إذا قرأت بالإخفاء الذي يترتب عليه الإلحاق فهو من باب التعبير باللازم عن[٢] الملزوم ، أو بالعكس[٣] ، ومفهومه يعطي أنك إذا لم تقرأ بالإخفاء لا يكون الحكم ما ذكر ، وهو كذلك ، ونون الناظم «أمام» مع أنه مقطوع عن الإضافة ، لأنه رأى تنكيره[٤] .

و«عوضته» لفظه[٥] خبر ، ومعناه الأمر ، ولذلك عطفه على «انقط»[٦] . «ونون» مبتدأ ، وله نعت[٧] مقدر أي المحذوف ، والخبر «إذا» وما بعدها ، و«فانقط» جواب «إذا» ، ومفعول «ألحقته» عائد على المبتدأ ، وكذلك مفعول «عوضته» ، وضمير «به» عائد على النقط المفهوم من قوله : «فانقط» وهو متعلق بـ «عوضته»

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) في ح : تعين .

(٣) قال الزياتي : « اللازم طبيعته العموم ، والملزوم المخصوص ، وقد يتساوى اللازم والملزوم ، حيث لا يزيد أحدهما على الآخر ، بل يتساويان ثبوتا وانتفاء وحينئذ يصح أن يطلق على كل منهما اسم اللاّزم ، والملزوم ، ومسألتنا من ذلك ، فلذلك قال أو بالعكس» . حواشي الزياتي والمنجرة ٣٣ ،١٤ .

(٤) لأنه لم ينولفظ المضاف إليه ولا معناه بل جعله كقوله : فساغ لي الشراب وكنت قبلا . انظر : حواشي الزياتي ٣٣ .

(٥) في ح : لفظة .

(٦) كأنه يرى منع عطف الخبر على الإنشاء ، وبالعكس ، والمسألة خلافية وقد تعرض لها ابن هشام في المغني ٦٢٧ .

(٧) في هـ : نعته .



بـــاب ضبـــط
الـمـــزيـــــد فـي الـهـجـــاء

قـال رحمـه اللـه :

«القَـوْلُ فِيمَـا زِيـدَ فِي الْهِجَـاءِ مِـنْ أَلِـفٍ أَوْ وَاوٍ اوْ مِـنْ يَـاءِ»

هذا البـاب من الأبواب[1] العظام ، يقـرب من الذي قـبله عند الأئمـة الأعلام ، إذ مدوا فيه النفس والباع[2] ، وشعبوا فيه الأقسام والأنواع ، وأكثروا فيه التوجيه والتعليل ، وسلكوا[3] في نقطه أيضا ذلك السبيل[4] ، ونكـب[5] المصنف عما لهم في ذلك من الإكثار ، ورغب[6] في طريق التقريب إيثارا للاختصار ، فخلط[7] لذلك أنواعه بعضها ببعض كما جرت

---

(١) في ح : أبواب .

(٢) في ح : والياع بالياء المثناة التحتية .

(٣) في ح : حرف الجرّ « في » ساقط .

(٤) أي سبيل الباب الذى قبله ، والمراد كثرة الوجوه في نقطه .

(٥) في ح : وارتكبت . ومعنى «نكب» : أعرض .

(٦) يقرأ بتخفيف الغين ، أي أحب ذلك ، ويحتمل أن يقرأ بتشديدها ، وإن صنيعه ذلك فيه الترغيب لغيره من المؤلفين في إيثار الاختصار على التطويل . حواشي الزياتي ٣٤ .

(٧) هو بلفظ الثلاثي ، ومصدره الخلط بسكون اللام ، وليس من الرباعي الذي مصدره « التخليط » ؛ لأنه ـ رحمه الله ـ إنما أتي لمسائل الباب مخلوطة ، لا مخلطة ، وفرق بينهما فافهم . حواشي الزياتي ٣٤ .



به عادته(١) ، مشيراً في الغالب إلى كل نوع بكلمة ، فحسنت بذلك في الاختصار صناعته ، واقتصر في النقط على وجه واحد مما قيل في كل مسألة(٢) ، إما لشهرته مطلقا ، [أو](٣) في عصره ، أو جريا على ما أصَّله(٤) . فجزاه(٥) الله على اجتهاده في ذلك خيرا ، وضاعف له في الدار الآخرة أجرا .

واعلم أنه لما كان الباب الذي فرغ منه في أحكام النقص ، حسن أن يعقبه بباب أحكام الزيادة(٦) ؛ لأنه مقابله ، ومراده بالهجاء هجاء المصاحف المعبر عنه عندهم بالرسم(٧) ، ولما كانت «ما» الموصولة من قوله : «فيما» مبهمة

(١) ومنه ماتقدم له في الباب قبله ، فإنه لم يتكلم على كل نوع على حدته ، بل خلط الجميع دفعة ، ولذلك تعرض لإصلاحه كثير من علماء الرسم والضبط .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) الزيادة من : هـ .

(٤) ما أصله الناظم هو إيثار التقريب ، والاقتصار على وجه ، أو مايقرب منه غالبا .

(٥) في هـ : فجزا .

(٦) فهو من المحسنات المعنوية ، وجاء في الطرر : أن الفرق بين زوائد القراء ، وزوائد المصحف أن القراء سموا زوائدهم زوائد ، لزيادة اللفظ بها ، على الرسم العثماني .

وأهل الرسم سموا زوائدهم زوائد ، باعتبار زيادة الخط على اللفظ ، فحقيقة عبارة كل فريق عكس حقيقة عبارة الآخر . طرر على مورد الظمآن ٢٦٢ ، حواشي الزياتي ٣٣ .

(٧) فدل الاستقراء على أن أسباب الزيادة تنحصر في المعاني الآتية ، إما تقوية للهمزة ، أو إشباع للحركة ، أو صورة للحركة ، أو هي نفس الحركة ، أو للفرق ، أو للإشارة إلى قراءة أخرى ، =



بيّن الناظم المراد بها فأتى بـ «من» التي هي[1] لبيان الجنس ، وأدخلها على ما بيّن به ذلك المبهم ، وذلك الألف والواو والياء ، وخصوا هذه الحروف بالزيادة ، دون غيرها ؛ لأنهم رأوا ذلك كالجبر لما كان يعتريها من الحذف الذي كثر فيها .

و«في» الأولى تتعلق بـ «القول» . والثانية و«من» الأولى تتعلقان بـ «زيد» ، وتحتمل[2] «من» الحال من ضمير «زيد» . وأما «من» الثانية فهي زائدة لتوكيد الأولى . والله أعلم . قال رحمه الله :

«فَكُلُّ مَا الأَلِفُ فِيْهِ أُدْخِلا كَقَوْلِهِ لا أَذْبَحَنَّ لا إِلَى
وَشِبْهِهِ مِمَّا بَقِي فَالْمُتَّصِلْ بِاللامِ صُوْرَةً وَقِيْلَ الْمُنفَصِلْ»

اعلم أن الناظم نوع زيادة الألف التي يحتاج فيها إلى الدارة إلى عشرة أنواع :

= أو صورة للهمزة ، وسيأتي بيانها عند كل لفظ وقعت فيه ، ولقد أشار الى هذه المعانى أبو داود من كلام أستاذه الحافظ فقال : « وليس شيء من الرسم ولا من النقط اصطلح عليه السلف ، إلا وقد حاولوا به وجها من الصحة والصواب ، وقصدوا به طريقا من اللغة والقياس ؛ لموضعهم من العلم ، ومكانهم من الفصاحة ، علم ذلك من علمه ، وجهله من جهله ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » . أصول الضبط ورقة ١٧٣ .

(١) ساقطة من : ح .

(٢) في ح ، هـ : بالياء المعجمة من تحت .



الأول : ما زيدت فيه بعد همزة مفتوحة معانقة للام على الراجح[1] نحو : ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[2] .

الثاني : مثله إلا أن الهمزة مكسورة . وهو ﴿لَإِاْلَى﴾[3].

الثالث : ما زيدت فيه بين كسرة وفتحة ، نحو : ﴿مِاْئَةُ﴾[4] .

الرابع : ما زيدت فيه بين كسرة وياء ناشئة عنها ، وذلك : ﴿وَجِاْيٓءَ﴾[5] .

الخامس : ما زيدت فيه بين فتحة وياء ساكنة نحو : ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾[6] .

السادس : ما زيدت فيه بعد[7] واو متطرفة دالة على الجمع [نحو][8] : ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾[9] أيضا .

السابع : ما زيدت فيه بعد واو الفرد نحو : ﴿أَدْعُواْ رَبِّى﴾[10] .

---

(١) والمرجوح أن الزائدة هي المعانقة للام ، والأخرى صورة الهمزة ، وسيأتي في ص : ٤٢٩ .

(٢) من الآية ٢١ النمل .

(٣) وهو في موضعين : ﴿لاالى الله تحشرون﴾ من الآية ١٥٨ آل عمران ، وقوله : ﴿لاالى الجحيم﴾ من الآية ٦٨ الصافات ، وسيأتي بيان أن الاختيار بغير ألف .

(٤) من الآية ٢٦٠ البقرة .

(٥) من الآية ٦٦ الزمر ، ومن الآية ٢٥ الفجر .

(٦) من الآية ٨٧ يوسف .

(٧) في هـ : بين .

(٨) الزيادة من : ح ، هـ .

(٩) نفس الآية : ٨٧ يوسف .

(١٠) من الآية : ٢٠ الجن .



الثامن : ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمز على خلاف الأصل نحو : ﴿تَفْتَؤُاْ﴾[١] .

التاسع : ما زيدت فيه بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمز على القياس نحو : ﴿إِمْرُؤٌاْ﴾[٢] .

العاشر : ما زيدت فيه بعد الواو المعوضة من الألف في الطرف نحو : ﴿الرِّبَوٰاْ﴾[٣] .

وسنتتبع الكلام عليها كلها مع كلام الناظم ، فأما النوع الأول والثاني فقد تعرض لهما هنا ، وعبر عن الزيادة بالإدخال ؛ لأن[٤] كل داخل على الشيء زائد عليه لطروه بعد أن لم يكن .

«فكل» مبتدأ ، وخبره الجملة المصدرة[٥] بالفاء في البيت الثاني[٦] ، و«ما» نكرة موصوفة واقعة على لفظ[٧] . و«الألف» مبتدأ ، خبره «أدخل» أو نائب[٨] لفعل يفسره «أدخل» ، و«في» متعلق بـ «أدخل» ، والجملة

---

(١) من الآية : ٨٥ يوسف .

(٢) من الآية ١٧٥ ، النساء . قوله : على خلاف الأصل ، وبعده «على القياس» بيان كلامه أن الهمز في الكلمتين معا متطرفة فقياسها أن تصور مما قبلها فجاءت في : «تفتؤا» على خلاف القاعدة ، وفي « امرؤ » على وفاق القاعدة .

(٣) من الآية ٢٧٤ البقرة .

(٤) في ح : لاكن ، وهو تصحيف .

(٥) في ح : المصدرية ، وهو خطأ .

(٦) ودخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط في العموم ، حواشي الزياتي ٣٤ .

(٧) في ح : اللفظ .

(٨) في ح : أوناب .

صفة «مـــا» ، وكاف التشبيه صفة أخرى لـ «مـــا» ، أو حال منها ، فكأنه يقول : فكل لفظ زيد[1] فيه الألف خطا حالة كونه شبيها بـ ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ و﴿لَإِاْلَى﴾[2] اختلف في أي ألفيه زائدة .

وأشار بـ ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ إلى النوع الأول ، ويدخل فيه ﴿وَلَأَاْوْضَعُواْ﴾[3] و﴿لَأَاْنتُمْ﴾[4] ، و﴿لَأَاْتَوْهَا﴾[5] ، عند من يزيد الألف[6] فيها ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وشبهه مما بقي» . وأشار إلى النوع الثاني بـ ﴿لَإِاْلَى﴾ وهو معطوف بواو محذوفة ، ولم يوجد من هذا النوع ، إلا هذه اللفظة[7] . وأشار بقوله : «فالمتصل» إلى آخره إلى أن النقاط اختلفوا في أي الألفين هي الزائدة في هذا[8] النوعين ، والراجح عندهم أن الزائد

---

(١) في هـ : زيدت .

(٢) قال الزياتي : «هذا كقاعدة ابن مالك من أنه ، إذا علق الحكم على شبه شيء ، فالمراد به المشبه والمشبه به جميعا» . حواشيه ٣٤ .

(٣) من الآية ٤٧ التوبة . قال الزمخشري : فكتبوا صورة الهمزة ألفا وفتحتها ألفا أخرى ، لأنه كانت الفتحة تكتب ألفا قبل الخط العربي . الكشاف ٢ / ١٩٤ .

(٤) من الآية ١٣ الحشر .

(٥) من الآية ١٤ الأحزاب . وقرأها بقصر الهمزة المدنيان ، وابن كثير وابن ذكوان ، والباقون بمدها . الإتحاف ٣٥٤ .

(٦) وقال أبو داود : « وأنا أختار كتب هذه المواضع المذكورة بغير ألف لمجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف ، وموافقة لسائر ما جاء في القرآن من ذلك على اللفظ » . وبه العمل .

انظر : مختصر التبيين وذيله ٧٨ ، ١٦٩ ، دليل الحيران ٤٠٨ ، بيان الخلاف ٣٤ .

(٧) في موضعين : من الآية ١٥٨ آل عمران ، ومن الآية ٦٨ الصافات .

(٨) كذا في النسخ ، وصوابه : هذين .



هو الثاني ، والمعانق هو الصورة[١] ، ولذلك صدر به الناظم[٢] . وقيل بالعكس[٣] ، فإذا بنينا على الراجح ، فزيادة الثاني في النوع الأول[٤] عللت بأربعة أشياء :

أحدها[٥] : أن ذلك تقوية للهمزة ، وتبيينا لها[٦] ، إذ هي حرف خفي .

والثاني : أن ذلك دلالة على إشباع حركة الهمزة[٧] ، فيعلم بذلك أن فتحتها مشبعة لا مختلسة .

والثالث : أنها هي حركة الهمزة[٨] .

والرابع : أنها صورة لحركة الهمزة[٩] .

فعلى التعليلين الأولين يكون نقطه بأن تجعل الهمزة

---

(١) الراجح هو مذهب أصحاب المصاحف ، والثاني مذهب أصحاب النحو ، وقدم قول أصحاب المصاحف لاعتنائه في هذا النظم بمذهب أصحاب المصاحف . حلة الأعيان ٢٥٠ .

(٢) في ح : صرح به ، وعليها في الهامش « صح » .

(٣) وهو قول النحاة كالفراء وأحمد بن يحيى وغيرهما ، واختاره المهدوي أبو العباس . المحكم ١٨٧ ، هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس ورقة ١٠٥ .

(٤) وهو «لأاذبحنه» والتي أجمعت المصاحف على رسمه بألف بعد اللام ألف . مختصر التبيين ٧٨ .

(٥) في ح : الأول .

(٦) في ح : إقحام : «معنى ذلك» بينَ قوله : «لها» وقوله : «إذ» ، لا لزوم لها .

(٧) المراد بالإشباع تمام النطق بالحركة ، وهو كونها غير مختلسة ، وليس المراد الإشباع الذي تتولد عنه الحروف .

(٨) أي أن الألف نفس حركة الهمزة كما تقدم عن الزمخشري في الصفحة السابقة . هامش رقم ٣ .

(٩) فذكر أبو عمرو هذه التعاليل في المحكم ١٧٦ ، وقدم هذا الوجه الرابع ، وقال الرجراجي : هو المختار بناء على تقديم أبى عمرو إياه ، ويدل بذلك أن الفتحة مأخوذة من تلك الصور . حلة الأعيان ٢٥٠ .

نقطة[1] صفراء معها حركتها على الألف المعانقة للام، إما اليمنى على المختار، أو اليسرى على ما يأتي[2]، وعلى الألف المنفصلة دارة حمراء هكذا: ﴿لَٱاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ وعلى هذين[3] التعليلين بنى المصنف؛ لأنه نص على لزوم الدارة لهذه الألف بعد[4] هذا. وعلى التعليل الثالث: تجعل النقطة الصفراء على المعانق، ولا تجعل لها حركة، إذ الألف المنفصل هو حركتها ولا تجعل لها[5] على المنفصل دارة، ولا غيرها هكذا: ﴿لَأاذْبَحَنَّهُۥ﴾[6].

وعلى التعليل الرابع: تجعل الصفراء على المعانق، وحركتها على المنفصل، هكذا: ﴿لَأاَذْبَحَنَّهُۥ﴾.

وأما إذا فرعنا على أن المعانقة هي الزائدة، فعللت إما بأنها تقوية للهمزة؛

---

(١) ساقطة من: هـ.

(٢) في هـ: ما سيأتي. اليمنى على المختار هو مذهب الخليل، أو اليسري وهو مذهب الأخفش كما سيأتي في ص: ٤٣٠. يذكره في قوله: «فقيل ثانيه وقيل الأول».

(٣) في ح: هذا.

(٤) يذكره في قوله: «فدارة تلزم ذا المزيد». سيأتي في ص: ٤٠٦.

(٥) ساقطة من: ح، هـ.

(٦) قال أبو اسحاق الزجاجي وغيره من النحاة: «كان ذلك قبل نزول الكتاب العزيز، ثم ترك استعمال ذلك، وبقيت منه أحرف لم تغيرعما كانت عليه في الرسم قديما، وتركت على حالها الأول في مرسوم المصحف». وقال الكرماني في العجائب: «كانت صورة الفتحة في الخطوط قبل الخط العربي ألفا وصورة الضمة واوا، وصورة الكسرة ياء»، وقال أبو عمرو: «لم تكن العرب أصحاب شكل ونقط، فكانت تصور الحركات حروفا؛ لأن الإعراب يكون بها كما يكون بهن». المحكم ١٧٦، الإتقان للسيوطي ٢ / ١٦٨، حلة الأعيان ٢٥١.

لأن ما يقوى به الهمز يصح أن يكون قبله وبعده ، نص عليه الداني[١] ، وإما دلالة على إشباع حركة اللام .

وعلى التعليلين نقطه بجعل الصفراء وحركتها على المنفصل ، والدارة على المعانق ، هكذا : ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾[٢] . وزعم بعضهم -بناء على رأي[٣] الأخفش- أن يجوز هنا[٤] الوجهان الأخيران[٥] ، فتكون الألف هي حركة اللام ، أو صورة حركتها ، واطراد ذلك في جميع ما يأتي[٦] . وذلك لا يصح[٧] ؛ لأن الحرف

---

(١) «والحرف الذي تقوى به قد يتقدمها ، وقد يتأخر بعدها» . المحكم ١٧٧ ، والدرة الجلية ٣١ .

(٢) نص على الوجهين أبو عمرو وأبو داود والفخار . المحكم ١٧٧ ، أصول الضبط١٦٩ ، الدرة الجلية ٣١ .

(٣) في أ «رعى» ، وما أثبت من : هـ ، ح . ورأي الأخفش هو مذهبه في أن ثاني قرني اللاّم ألف هو الألف .

(٤) «أن يجوز هنا» ساقط من : ح ، وفي هـ : لايجوز . ويبعد كون «أن» ، «ناصبة» ويجوز منصوب .

(٥) في ح ،هـ : الأخران ، والمراد : الأخيران من الأربعة المتقدمة في : «لأاذبحنه» .

(٦) ويعني بالزاعم -على حد تعبيره- الذي أجاز الوجهين الأخيرين وهو الرجراجي ، وقال : أن تكون الألف المتصلة باللام صورة لحركة اللام ، أو هي نفس الحركة كما كانت في الوجوه الأربعة المتقدمة ، ولم يذكر هذين الوجهين أبو عمرو ولا أبو داود .

ثم قال : «يصح الوجهان في مذهب الخليل كما يصح ذلك في مذهب الأخفش ، اعتبارا بأصل لام ألف قبل التظفير» . حلة الأعيان ٢٥٢ .

(٧) قال ابن عاشر : «وما قاله الإمام التنسي مردود بماللجعبري في توجيه زيادة الألف في «لشاىء» ، بأنها علامة فتحة الشين ، كما كان في الاصطلاح الأول ، ولا ينهض رد التنسي ؛ لأن الاصطلاح الأول لم يكن خاصا بالهمزة» . فتح المنان لابن عاشر ٩٨ ، جميلة أرباب المراصد للجعبري ٢٦ .

الصحيح لا يحرك بحرف ، ولا تفارقه حركته[١] بخلاف الهمزة لعدم وجودها .

وأما النوع الثاني وهو ﴿لَإِلَى﴾ فإذا بنينا فيه على أن الزائدة هي المنفصلة[٢]، فلا تعلل سوى كونها[٣] تقوية للهمزة ، وبيانا لها ، ولا تجري[٤] فيه بقية التعاليل[٥] التي في : ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾ ، وظاهر كلام الداني يقتضي جريها فيه لإحالته ﴿لَإِلَى﴾ على ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ﴾[٦] ، لكن ينبغي حمل كلامه على ما يليق به ، وصورة نقطه على ما قلنا : يجعل الهمزة صفراء[٧] مع حركتها تحت المعانق ، والدارة على المنفصل هكذا : ﴿لَإِلَى﴾ .

وإذا بنيت على أن الزائد هو المعانق عكست الحكم ، فجعلت الصفراء وحركتها تحت المنفصل والدارة على المتصل ،

(١) قال الزياتي : « أطلق الحرف الصحيح على غير الهمزة ، واختلف في الهمز ، هل هو من حروف الصحة ، أو من حروف العلة أو واسطة ، ذكر ذلك ابن مالك في باب « أبنية الفعل المجرد وتصاريفه» في لامية الأفعال . حواشي الزياتي ٣٣ . والصواب تكون حرفا صحيحا ، وتبدل وتتغير وتحذف وتسهل .

(٢) في ح : المتصلة ، وهو تصحيف .

(٣) صوابه : فلا تعلل بسوى كونها .

(٤) في ح : تجز .

(٥) لأن الألف لايكون حركة بمعنى الكسرة ، ولا صورة للكسرة أيضا ، وإنما يكون الألف حركة ، أى فتحة أو صورة للفتحة .

(٦) ونفس الإحالة ذكرها ابن نجاح في أصول الضبط ١٦٩ ، ونقلها صاحب حلة الأعيان ٢٥٣ ، وذكر فيه ثمانية أوجه كالذي قبله ، وما قاله التنسي أولى بالصواب .

(٧) ساقطة من : ح .



هكذا : ﴿لَاْإِلَى﴾ ، وعلل بتقوية الهمزة ، وبإشباع حركة اللام[١] .

وقوله : «مما بقى» هو صفة لـ «شبهه» ، أو حال منه . و«من» ابتدائية[٢] و«ما» موصولة ، و«بقي» صلتها ، و«المتصل» مبتدأ ، و«باللام» متعلق به ، و«صورة» خبره ، «والمنفصل» مبتدأ ، وخبره[٣] محذوف ، أي صورة ، دل عليها[٤] ما قبله . قال رحمه الله :

«وَزِيْدَ مَا فِي مِائَةٍ وَجِائَ وَتَاْيْئَسُوْا وَشِبْهِهِ مَجِيْئَا»

أشار في هذا البيت إلى أربعة أنواع من الأقسام[٥] المتقدمة ، أولها ما زيدت[٦] فيه الألف بين كسرة وفتحة ، وإليه أشار بـ ﴿مِاْئَةَ﴾[٧] ، ومثله ﴿مِاْئَتَيْنِ﴾[٨] ، فأما زيادتها في ﴿مِاْئَةَ﴾ فصرح الناظم في الرسم بأن ذلك لقصد الفرق ، قالوا فرقا بينه وبين منه[٩] ، إذ

---

(١) أي إتمام النطق بها من غير اختلاس ، وليس المراد الإشباع الذي تتولد منه الحروف .

(٢) وربما كان التبعيض فيها أحسن ؛ لأن شبه «لأاذبحنه» هو بعض مالم يذكر إلى الآن . والله أعلم . حواشي الزياتي ٣٤ .

(٣) في ح : وخبر .

(٤) في ح ، هـ : عليه .

(٥) في الأصل وعلى الهامش : الأنواع ، وكذا في ح ، وما أثبت من : هـ .

(٦) في ح : « زيدت » بسقوط « ما » .

(٧) من الآية ٢٥٩ البقرة .

(٨) من الآية ٦٥ الأنفال .

(٩) في ح : مّيـة .



حروفهما[1] متحدة[2] لعدم نقط المصحف[3] فجاء اللبس بينهما[4] ، وقيل لقصد[5] الفرق بينه وبين «مية»[6] اسم امرأة كالتي في قول الشاعر :

يا دار ميّة بالعلياء فالسند[7]

لاتحاد حروفهما ، ولوجود النقط بخلاف «منه» ، ولا يقال أن هذا اللفظ لم يوجد في القرآن ، فلا يحتاج إلى فرق بينه وبين ﴿مائة﴾ : لأنه لما كان موجودا في كلام العرب احترز منه[8] ، لئلا يظن أن تلك الحروف

---

(١) في هـ ، ح : حروفها .

(٢) في ح : متجردة .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) ذكر هذا الفرق ابن قتيبة ولم يذكر غيره ، ونحوه للقسطلاني ، ونسبه للأخفش أبو بكر الصولى .

أدب الكاتب ٣٤٦ ، لطائف الإشارات ١ / ٣٠٠ ، أدب الكتاب ٢٤٦ .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) في ح : «ميّت» ، وهو تصحيف .

(٧) وعجز البيت :

أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهو أول بيت من معلقة النابغة الذبياني . شرح المعلقات العشر ١٤١ الشنقيطي .

(٨) وهو قول أصحاب النحو ، إذ لم يقع هذا في القرآن واعترضه المنجرة فقال : «هذا لاينهض ؛ لأن موضوع الكتب في خصوص كيفية الرسم العثمانى ، فلا حاجة للتعريض بما ليس فيها بـ «مية» العلم لايحسن له التعرض إلا من يعلل مطلق ما رسم من كلام العرب ، وأما ما ادّعاه التنسي فلا يسلمه أرباب الفن» . حواشيه ١٤ . وانظر : عنوان الدليل للمراكشي ورقة ١١ .

أما المنشئ البليغ الصولي فقال : «وهذا قول مرذول ؛ لأن «مية» متى تذكر ، وتقع في :

دالة عليه ، واعترض تعليل[١] الناظم بـ ﴿مائتين﴾ إذ لم يكن هناك ما يلتبس به[٢] ، وأجيب : بأنه زيدت فيه حملا على مفرده كما في باب : الإيواء ، ومضارع : وعد وأكرم .[٣]

وعندي أنها زيدت فيه[٤] فرقا بينه ، وبين ميتين تثنية ميت ضد الحيّ . ولا يقال : إنه لم يكن في القرآن فلا يتحرز منه لما قلناه في الرد على من أنكر في «مائة»[٥] قصد[٦]

= كتاب ، والناس على ما قال الأخفش» أدب الكتاب ٢٤٧ ، واقتصر الجعبري على الأول في شرحه على العقيلة ٣٨ ، ورد الثاني غير واحد من الشراح .

انظر : التبيان للصنهاجي ، ومحرر البيان ١٩٩ .

(١) في هـ : دليل ، وهو تصحيف .

(٢) ذكره في المورد (٣٢) فقال :

«فمائة ومائتين فارسمن ... بألف للفرق ... ...»

(٣) بيانه أن كل لفظ مشتق من «الإيواء» يحققه ورش ، وان كانت همزته فاء ساكنة ، والعلة التي هي «الثقل» موجودة في لفظ «تئويه» ، وغيره حمل عليه ، فأجرى باب : «الإيواء على سنن واحد» . الكشف لمكي ١ / ٨٢ ، وحواشي الزياتي ٣٣ ، الجميلة للجعبري ٣٨ .

ومضارع «وعد» تحذف منه الواو مطلقا حملا على.موضع العلة في المفتتح بياء الغيبة ، حيث وقعت الياء بين ياء وكسرة . «وأكرم» تحذف همزة «أفعل» ، في المضارع لا جتماعها مع أخرى تخفيفا ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف» .

انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى : ١ / ١٢ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ح من قوله : «حملا» إلى قوله : «فيه» .

(٥) في ح : في حالة ، وهو تصحيف .

(٦) في هـ : قصدا .



الفرق بينه وبين «مية» اسم امرأة[١] .

واعترض أيضا بأنه يلزم مثله في ﴿فئة﴾[٢] ، إذ يلتبس بـ ﴿فيه﴾[٣] ، وهو غير لازم ؛ لأن التعليل إنما يطلب فيما خرج عن الأصل ، و﴿فئة﴾ جاء على الأصل ، فلا سؤال فيه . ألا ترى أنه يلزم مثل هذا في ﴿المتين﴾[٤] و﴿المبين﴾[٥] ، وفي ﴿يسير﴾[٦] و﴿بشير﴾[٧] ، وفي ﴿نذير﴾[٨] و﴿يدبر﴾[٩] ، وفي ﴿عين ءانية﴾[١٠] ، و﴿حور عين﴾[١١] ، وفي ﴿زينا﴾[١٢] و﴿ربنا﴾[١٣] ،

---

(١) أنكر أبو عمرو مطلق الفرق ، وأنكر غيره الفرق بينها وبين «مية» لعدم وجودها في القرآن ، قال أبو عمرو : «لأنهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة ، وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن ، فزال بذلك معنى الفرق ، وثبت معنى التقوية والبيان ؛ لأنه مطرد في كل موضع . المحكم ١٧٥ .

(٢) من الآية ٢٤٩ البقرة .

(٣) في ح : فئة .

(٤) من الآية ٥٨ الذاريات .

(٥) من الآية ١ يوسف .

(٦) من الآية ١٩ العنكبوت .

(٧) من الآية ١٩ المائدة .

(٨) من الآية ١٩ المائدة .

(٩) من الآية ٣ يونس .

(١٠) من الآية ٥ الغاشية .

(١١) من الآية ٢٢ الواقعة .

(١٢) من الآية ٥ الملك .

(١٣) من الآية ٣٠ فصلت .

وفي ﴿سنة الله﴾[١] و﴿ألف سنة﴾[٢] ، وغير ذلك مما لا يحصى .

وإنما طلب الفرق في بعض المواضيع دون بعض تنبيها على أن الخط العربي يجوز فيه الأمران ، أو يقال يحصل الفرق بين «فئة» و«فيه» بالنقط[٣] .

وعلل غير الناظم الزيادة في «مائة» بإرادة تقوية الهمزة وبيانها ، ورجحه بعضهم باطراده في «مائة» وغيره[٤] .

وعندي أنه يرد عليه أن يقال : ما من همزة إلا وهي تفتقر إلى التقوية[٥] كـ ﴿سأل﴾[٦] ، و﴿فؤاد﴾[٧] ، و﴿سئلت﴾[٨] ، و﴿لأرجمنك﴾[٩] وغير ذلك مما لا يحصى ، فتخصيص هذه المواضع تحكم[١٠] ، إلا أن يجاب عنه بما قدمناه في تخصيص ﴿مائة﴾ ، وإنما خصوا ﴿مائة﴾[١١] بالزيادة دون ما تلتبس به ؛ لأنه إن لم يكن في القرآن فلا

---

(١) من الآية ٣٨ الأحزاب .

(٢) من الآية ٩٦ البقرة .

(٣) قال المنجرة : «هذا غير بين لفقد النقط من الرسم العثماني» . حواشيه ١٤ .

(٤) وهو أبو عمرو الداني ، كما سبق ذكره . وقال : «وهذا القول عندي أوجه . . . لأنه مطرد في كل موضع» . المحكم ١٧٥ ، ونقله في الحلة ٢٥٥ .

(٥) في ح : تقويه .

(٦) من أول آية المعارج .

(٧) من الآية ١٠ القصص .

(٨) من الآية ٨ التكوير .

(٩) من الآية ٤٦ مريم .

(١٠) في ح : «بذلك» بعد قوله : «تحكم» .

(١١) ساقطة من : ح .

إشكال ، وإن كان فسبب ذلك إرادة[١] جبر ما نقص منه ، وهو لام الكلمة ، إذ أصله : «مئية»[٢] بخلاف مشابهه ، إذ لم ينقص منه شيء .

ونقطه على التعليلين : يجعل الدارة على الألف والهمزة صفراء بحركتها على الياء ، هكذا ﴿مِائَةَ﴾ ، و﴿مِائَتَيْنِ﴾ ، وذكر الداني عن بعض الأئمة أنه جوز جعل الألف صورة والياء زائدة ، ثم خطأه بأن صورة الهمزة إنما تكون من جنس حركة ما قبلها مراعاة للتسهيل كما في ﴿مُلِئَتْ﴾[٣] .

وعندي أن ما قاله ذلك القائل غير[٤] بعيد ويلزم تصويرها من جنس حركتها كما في ﴿سُئِلَتْ﴾[٥] وهو أحد الوجوه في ﴿مَلَإِيْهِ﴾ على[٦] ما يأتي .

والثاني من الأنواع التي في هذا البيت ما زيدت فيه الألف بين كسرة وياء

---

(١) في ح : خبر ، وفي هـ : حبر .

(٢) قال أبو الفتح عثمان بن جنى : «أصلها عند الجماعة : «مئية» ساكنة العين ، فلما حذفت اللام تخفيفا ، جاورت العين تاء التأنيث ، فانفتحت على العادة والعرف في ذلك ، فقيل : مائة» . الخصائص ٢ / ١٠٦ . انظر حلة الأعيان ٢٥٦ .

(٣) ونسبه في المحكم إلى بعض الأئمة ، فقال : «وقد غلط بعض أئمتنا في نقط هذا الضرب غلطا فاحشا» . المحكم ١٧٦ ، وقطع الجزري بأن الألف زائدة والياء صورة للهمزة ، النشر ١ / ٤٥٥ .

(٤) قال المنجرة : هو في غاية البعد ، فقول التنسي ومقلده أحق بالبعد . حواشيه ١٤ .

(٥) من الآية ٨ التكوير .

(٦) وهذا الوجه هو تصوير الهمز من جنس حركته ، ذكره في قوله : «وزيد أيضا ياء من ءاناءى» سيأتي في ص ٣٧٤ ، ويكون رسم على مراد الوصل . الحلة ٢٦٤ .

متولدة عنها ، وإليه أشار بـ : ﴿وَجِاْىٓءَ﴾[١] وليس ثم غيره ، وعللت[٢] زيادتها فيه [٣] بإرادة الفرق بينه وبين ﴿حَتَّىٰ﴾[٤] لكتب ألفه ياء ، وهو عندي ضعيف ؛ لأن ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ ثنائي خطا ، و«حتى» ثلاثي خطا ، والأقرب أن يقال : للفرق بينه وبين «حي» الذي هو ضد «ميت»[٥] .

على أن الأولى عندي[٦] أن ذلك للفرق بينه وبين «حي» الذي هو أمره ، إذ يقال : النقط يفرق بينه وبين حي [٧] ولا يعترض بأنه لم يرد في القرآن لما قدمناه[٨] في «مائة» وخص بالزيادة على ما عللناه لانعدام مشابهه[٩] ، وعلى ما عللوا به ، لأنه لما غير عن أصله الذي هو فعل بضم أوله حسن أن يغير بالزيادة ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير .

---

(١) وردت اللفظة في موضعين : الأول فى الآية ٦٩ الزمر ، والثاني : في الآية ٢٣ الفجر .

(٢) في ح : وعلامة .

(٣) الزيادة من هـ ، ح .

(٤) من الآية ١٠٩ البقرة . وهو قول الشارح الأول أبي عبدالله الصنهاجي ، وتبعه أبوعبدالله المجاصي ، والرجراجي . التبيان في شرح مورد الظمآن الشارح الأول ١٣٥ . وحلة الأعيان ٢٥٦ .

(٥) واختاره نصر الهوريني ، ورد الفرق بينه وبين «حتى» فقال : والذى يظهر أن زيادتها للفرق بينها وبين «من حىّ» ، لتماثل الصورتين ، ولا مشابهة بينها ، وبين «حتى» ألبتة ،وإنما فيهما تقارب ، فالتشابه بينها وبين «حىّ» أولى .

(٦) في ح : عند .

(٧) مابين القوسين ساقط من : ح من قوله : «الذي» إلى قوله : «حي» بعده .

(٨) في ح : كما قدمنا .

(٩) ساقط من : ح .



ومنهم من علل الزيادة هنا[١] بإرادة تقوية الهمزة، وتبيينها[٢]. واعترض بأن التقوية إنما تحسن إذا لم يفصل بين المزيد والهمز فاصل، والفاصل هنا موجود. وأجيب بأن هذا الفاصل[٣]، ليس بحاجز حصين.

ونقط هذا النوع بجعل دارة على الألف، دلالة على الزيادة والمد على الياء، والهمزة نقطة صفراء بعد الياء في السطر، هكذا: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾.

والثالث من الأنواع التي في هذا البيت: ما زيدت فيه الألف بين[٤] فتحة وياء ساكنة، وإليه أشار بقوله[٥]: ﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾[٦] و«شبهه»، وعلى[٧] ﴿تايئسوا﴾ يعود ضمير «شبهه»، ومراده بـ «شبهه» على هذا الوجه: ﴿يَاْيْـَٔسِ﴾[٨] و﴿لِشَاْىْءٍ﴾[٩] في الكهف، وذلك ﴿اَسْتَيْـَٔسُواْ﴾[١٠] و﴿اَسْتَيْـَٔسَ﴾[١١] على قول.

---

(١) ساقط من: ح.

(٢) في ح: وتنبيها.

(٣) في ح: الفصل.

(٤) في ح: بعد.

(٥) ساقطة من: ح، هـ.

(٦) من الآية: ٨٧ يوسف.

(٧) في ح: على.

(٨) من الآية ٣١ الرعد.

(٩) من الآية ٢٣ الكهف.

(١٠) من الآية ٨٠ يوسف.

(١١) من الآية ١١٠ يوسف. وذكر أبو عمرو أنه وجدها في بعض مصاحف أهل العراق بالألف، وفي بعضها بغير ألف وذلك الأكثر. المقنع ٨٦. وقال أبو داود: «مصاحف أهل المدينة =



فأما ﴿يايئس﴾ و﴿تايئسوا﴾ فقيل زيدت فيهما مراعاة لقراءة البزي بالألف[١] والياء بعدها[٢] ، وقيل : دلالة على إشباع حركة التاء والياء[٣] ، وقيل : تقوية للهمزة وتبيينا لها ، والحاجز بينهما لا يراعى كما تقدم في ﴿جاىء﴾ ، وقيل للفرق ، ففي ﴿يايئس﴾ فرقا بينه وبين ﴿تبين﴾ ، وفي ﴿تايئسوا﴾ فرقا بينه وبين ﴿تبينوا﴾[٤] وهذا عندي ضعيف[٥] .

= بغير ألف ، ومصاحف أهل العراق اختلفت فيها» ، ثم قال : «والذي أختار ما قدمته عن أهل المدينة ، ولا أمنع من الألف لروايتي ذلك» . الدرة الصقيلة للبيب ٢١ .

أما في مختصره فقال : «وكلاهما حسن» إلا أنه إن ضبط المصحف لابن كثير فاستحب له كتاب ذلك بألف لاغير ، موافقة للمرسوم في بعض المصاحف ، ولقراءة البزي ذلك كذلك بألف من غير همز . مختصر التبيين ١٥٤ .

وجرى العمل بترك الزيادة ، قاله عبد الرحمن بن القاضي ، وشهره المجاصي

انظر : بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ورقة ٣٥ .

(١) في ح : لقراءات الذي يقرأه بالألف .

(٢) أي في رواية عنه ، فقال الشاطبي : «اقلب عن البزي بخلف وأبدلا» ، وقال ابن الجزري : «إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير ، وأبي جعفر من روايتي البزي وابن وردان» ، ثم ذكر احتمال الثاني أنه قصد بها الفرق . النشر ١ / ٤٤٩ ، ٤٠٦ .

وما انفرد به الحنبلي لا يقرأ به ولذا أسقطه في الطيبة . قاله في الإتحاف ٢٦٦ .

(٣) إشباع حركة التاء في : «تايئسوا» وحركة الياء في : «يايئس» المراد به إتمام النطق بالحركة الكاملة دون الإشباع والتمطيط .

(٤) في ح : تقديم وتأخير في المثالين : «ففي «تايئسوا» ، وفي «يايئس» .

(٥) وهو المختار عند الرجراجي ، واحتج له ، بأن أباعمرو قدمه في المحكم .

أما ﴿تايئسوا﴾ فالفرق بينه وبين ﴿يتبينوا﴾ ظاهر ؛ لزيادته عليه في الخط . وأما ﴿يايئس﴾ فالأمر فيه أظهر[1] ، إذ فيه ما تقدم مع زيادة الفرق بين تعريق النون وتعريق السين .

والصواب عندي على هذا التعليل أن يقال : فرقا بينهما وبين ماضيهما الوارد في قوله تعالى : ﴿قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْأَخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ﴾[2] ، إذ المشابهة بينهما تامة في الكلمتين ، وخصت الزيادة بالمضارع لكونه مفتتحا بزائد[3] ، والشكل[4] يألف[5] شكله[6] . والله أعلم .

وضبطهما[7] عندهم : بجعل الدارة على الألف ، وللهمزة نقطة صفراء في السطر بعد الياء هكذا : ﴿تَاْيْـَسُواْ﴾ ، ﴿يَاْيْـَسِ﴾ .

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) من الآية ١٣ الممتحنة .

(٣) في ح : بزيادة

(٤) في ح ، هـ : والشيء .

(٥) في هـ : بألف .

(٦) ويبدو لي : أن الأظهر أنه رسم مراعاة لقراءة ابن كثير ، وقد يكون أن المصاحف التي وجد فيها الألف أن تكون رسمت على هذه الرواية ويؤيده ما ذهب إليه أبو العباس المهدوي فقال : «والوجه في إثبات الألف في هذه المواضع أنه قلب ، فقدمت الهمزة على الياء ، فصار «يائس» فأبدلت الهمزة ألفا فليست بزائدة» ، ونحوه للمجاصي : وجه الألف مراعاة لقراءة ابن كثير .

انظر : هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ورقة ١٠٦ ، الجميلة للجعبري ٢٤٤ ، فتح المنان لابن عاشر ٩٩ .

(٧) في ح : وضبطها .



وأما ﴿لشاىء﴾ في الكهف[١] فقيل : زيدت فيه الألف تقوية وتبيينا ، والحاجز غير معتبر كما تقدم ، وقيل : دلالة على إشباع حركة الشين ، وقيل : فرقا بينه وبين ﴿لَشَتَّىٰ﴾[٢] لكتب ألفه بالياء[٣] .

وهذا عندي ضعيف ، لأنه ثلاثي خطا و﴿لَشَتَّىٰ﴾ رباعي خطا ، والصواب عندي على هذا التعليل أنها زيدت فرقا بينه وبين ﴿لشيء﴾ المفتوح اللام ، نحو : ﴿لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[٤] لتساويهما[٥] خطا ، وخصت الزيادة بالمكسور[٦] اللام لاتحاده وتعدد غيره .

---

(١) في ح : «كما تقدم» زائدة بعد قوله : «في الكهف» .

(٢) من الآية ٤ الليل . وفي ح : شتى .

(٣) الوجه الأول والثالث منصوصان لأبي عمرو وأبي داود والتجيبي .

أصول الضبط ١٦٨ ، حلة الأعيان ٢٥٧ .

واستبعد محمد غوث أن تتقوى الهمزة بزيادة ألف قبل الياء ، وقال : «إنها كانت صورة الفتحة في الخطوط قبل الخط العربي ، كما نص عليه السيوطي نقلا عن العجائب للكرماني» . نثر المرجان لمحمد غوث ١٢١/٤ ، الإتقان للسيوطي ٢ / ١٦٨ ، والظاهر ماوجّه به الجعبري ، فذكر أن زيادة الألف في «لشاىء» يجعلها علامة فتحة الشين على ماكان في الاصطلاح الأول» ، ورد وجه التقوية بقوله : «وقيل : تقوية للهمزة ، ولو كان كذلك لرسمت بعد الياء» ، ونقله القسطلاني وابن عاشر ، جميلة أرباب المراصد ٢٦ ، لطائف الاشارات ٣٠٠/١ ، فتح المنان لابن عاشر ٩٩ .

(٤) من الآية ٥ سورة ص .

(٥) في ح : لتساويه معه .

(٦) في ح ، هـ : بالمكسورة .

فإن قلت : فهلا زيدت على هذا التقدير[1] في ﴿لِشَىْءٍ﴾[2] الذي في النحل ، ليفرق[3] بينه وبين الذي[4] فتحت لامه .

قلت : كأنهم[5] لم يفعلوا ذلك -والله أعلم- لقصدهم أن يفرقوا بين ما في الكهف ، وما في النحل ، لكون ما في النحل مرادا[6] لله تعالى ، فلم يناسب أن يدخل فيه تغيير ، وما في الكهف لما كان مرادا[7] للمخلوق ناسب أن يدخله التغيير ، إذ مراد العباد قد يكون إذا ساعدته إرادة الله تعالى ، وقد لا يكون إن لم تساعده إرادة الله تعالى حسبما وجه به حذف ألف[8] ﴿ٱلْمِيعَٰدِ﴾[9] في الأنفال .

ونقطه عندهم بجعل الدارة على الألف ، والهمزة صفراء بعد الياء في السطر هكذا : ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ .

---

(١) في هـ : التدبير .

(٢) من الآية ٤٠ النحل .

(٣) في ح : لفرق .

(٤) في ح : «ما» .

(٥) في هـ : لأنهم .

(٦) في ح : مراده . لأنه قال : «إنما قولنا لشيء إذا أردنه أن نقول له كن فيكون» . ٤٠ النحل .

(٧) في ح : مراد المخلوق . لأنه قال : «ولا تقولن لشاىء إنّي فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله» . ٢٣ الكهف .

(٨) ساقط من : هـ .

(٩) من الآية ٤٢ الأنفال . وجه بأنه وعد المخلوق فناسب أن يحذف ، بخلاف غيره . حواشي الزياتي ٣٥ .



وأما ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ و﴿ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾ فقيل : زيدت فيهما تقوية للهمزة وتبيينا ، والحاجز غير معتبر كما تقدم ، وقيل : دلالة على إشباع فتحة التاء ، وقيل : حملا على ﴿يايئس﴾ ، و﴿تايئسوا﴾[١] ، وضبطهما كضبط ﴿يايئس﴾ ، و﴿تايئسوا﴾[٢] .

والرابع من الأنواع التي في هذا البيت ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة دلالة على الجمع ، وإليه أشار : بـ ﴿تايئسوا﴾ وشبهه .

فـ ﴿تايئسوا﴾ في كلام الناظم أتى به مثالا لنوعين[٣] ، وذلك لأن الزيادة[٤] فيه في موضعين ، فكل موضع دلت فيه الزيادة[٥] على نوع ، وضمير «وشبهه» عائد على ﴿تايئسوا﴾ ، والمراد به على هذا الوجه كل لفظة في آخرها واو

---

(١) حمل الماضي على المضارع ، وهذا إذا قلنا زيدت الألف في مضارعه للفرق .

(٢) وزاد الرجراجي أوجها قياسية على «لأاذبحنه» ، وهو أن تكون الألف صورة لحركة ماقبلها ، أو تكون الألف نفس حركة ماقبلها ، وقيل إشارة الى قراءة البزي . حلة الأعيان ٢٥٨ .

وقد تقدم لنا في نظيره ما هو الأولى بالصواب في قوله : «يايئس» ، وهو رعاية القراءتين ، وجرى العمل بعدم الزيادة ، وهو المختار في مختصر التبيين ، واستحب أبو داود إذا كتب المصحف على رواية البزي بألف لاغير ؛ موافقة للمرسوم في بعض المصاحف مختصر التبيين ١٥٤ .

(٣) باعتبار الألفين معا .

(٤) في ح ، هـ : تقديم وتأخير : «فيه الزيادة» .

(٥) ساقطة من : ح .

دال على جمع[١] كان مجانسا لما قبله أو لا؟ كان ضميراً أو لا؟ نحو: ﴿قَالُوٓاْ﴾[٢] و﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾[٣] و﴿مُرۡسِلُواْ﴾[٤] وبهذا يظهر لك بطلان قول من زعم أن الناظم غفل هنا عن ذكر ما زيد بعد واو الجمع[٥]، وعللت الزيادة في هذا النوع بوجوه.

منها: الدلالة على انفصال الكلمة عما بعدها، فيعلم أن الكلمة مستقلة يمكن الوقوف[٦] عليها، واحترزوا بذلك مما إذا وجد بعدها ضمير متصل فلا

---

(١) لكن الناظم استثنى كلمات في الرسم فقال:

«لكن من باءو تبوّءو رووا ... إسقاطها وبعد واو من سعو
في سبإ ومثلها إن فاءو ... عتو عتوا وكذاك جاءو»

المورد ٣٢، دليل الحيران ٢٤٩.

(٢) من الآية ١١ البقرة.

(٣) من الآية ١٦ البقرة.

(٤) من الاية ٢٧ القمر. وهو من باب اللف والنشر المرتب، فالأول مثال للمجانس، والثاني لغير المجانس، والثالث لغير الضمير.

(٥) أدخل صاحب الحلة: تحت قوله: «وشبهه» ألفاظ: «لكنا»، «ابن» «أنا»، «إذا»، «لنسفعا»، «لأهب» على قراءة الياء، ولم يدخل تحته واو الجمع، وذكره مستقلا في البيت الآتي «وبعد واو الفرد»، وكأنه يستدرك على الناظم واو الجمع، وسيأتى مناقشة التنسي للألفاظ التي ذكرها هنا. انظر: حلة الأعيان ٢٥٨، ٢٧٧.

وما ذكره الإمام التنسي أولى بالصواب.

(٦) في ح، هـ: الوقف.



تجعل فيه الألف، إذ لا يصح الوقوف[1] دونه نحو: ﴿رَأَوْكَ﴾[2]، ﴿سَلَقُوكُم﴾[3]، و﴿فَذَبَحُوهَا﴾[4]، و﴿مَّافَعَلُوهُ﴾[5].

ومنها: الفرق بين ما بعده ضمير منفصل، فتجعل فيه الألف وذلك نحو: ﴿وَإِذَامَاغَضِبُواْهُمْ يَغْفِرُونَ﴾[6]، وبين ما بعده ضمير متصل نحو: ﴿كَالُوهُمْ﴾[7] فلا تجعل فيه الألف ثم حمل على الضمير المنفصل كل ما يستقل الفعل[8] دونه، وهو قريب من الأول.

ومنها: إرادة الفرق بين واو الجمع وغيرها[9] في نحو: «نفر وخرج»[10] فإن الواو التي بعد الراء وقبل الخاء يحتمل أن تكون علامة

---

(١) في ح: الوقف.

(٢) من الآية ٤١ الفرقان.

(٣) من الآية ١٩ الأحزاب.

(٤) من الآية ٧١ البقرة.

(٥) من الآية ٦٦ النساء.

(٦) من الآية ٣٧ الشورى

(٧) من الآية ٣ المطففين.

وقال ابن در ستويه: تكتب الألف بعد واو الجمع، إذا لم تتصل الكلمة بعلامة الضمير، أو لم يكن بعد الواو نون الجمع، مثل: «فعلوا، ولم يفعلوا»... فصارت هذه الألف في الخط فرقا بين واو الجمع، وبين غيرها، وعوضا من النون في الموضع الذي يسقط فيه معاقبة لها. كتاب الكتاب ٨٣.

(٨) في ح: يستقبل، وفي هـ: «كلما يستقل الفصل».

(٩) في الأصل: وغيرهما، وما أثبت من ح، هـ.

(١٠) قال المنجرة: هذا لايخفى بعده، ولا يحسن التعرض بما ليس في القرآن. حواشي المنجرة ١٤. وسيأتي للتنسي إثبات وجوده في القرآن.

جمع فاعل «نفـــر» ، ويكون «خـــرج» غير معطوف . وتحتمل العطف ، ويكون فاعل «نفـــر» مستترا ، ففرقوا بين المعنيين بالألف ، فإذا وجدت علم أنه فاعل ، وإذا عدمت علم أنه ليس بفاعل[1] ، وحمل ما[2] لا لبس فيه على ما فيه لبس[3] .

قال بعضهم : وليس مثل هذا التركيب في القرآن ، فلا يصح التعليل به ، وإنما يعلل به النحاة[4] .

قلت : وما قاله غير صحيح ، بل هو[5] كثير في القرآن ، ومنه

(١) في هـ : فاعل .

(٢) إدراج « على » بعد قوله : « وحمل » في : ح .

(٣) وسماها ابن قتيبة ألف الفصل تزاد بعد واو الجمع ، مخافة التباسها بواو النسق في مثل : « وردوا وكفروا » ، ألا ترى أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ، ثم اتصلت بكلام بعدها ، ظن القارئ أنها : « كفر وفعل » ، «ورد وفعل » ، فحيزت الألف لما قبلها بألف الفصل» . أدب الكاتب ٢٢٥ .

وقال الأخفش : «إنما فعلوا ذلك لئلا يشبه واو الجمع واو العطف» . وقال : كرهوا أن يظن أنها واو نسق ، إذا كتبوا : «كفر وفعل» . أدب الكتاب للصولي ٢٤٦ .

وسماها الجعبري : الألف الفارقة ، ووجه زيادتها الدلالة على تمام الكلمة ، أو للنص على كونها ضميراً عند احتمال لبس المنفصلة بالعاطفة نحو : «ونصروا أوليك» . جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ٢٤ .

(٤) قال الرجراجي : «واعترض هذا القول ، بأن مثل هذا الاحتمال غير موجود في القرآن» . حلة الأعيان ٢٧٨ .

(٥) ساقطة من : هـ .



﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾[١] و﴿أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾[٢] ، فبانعدام الألف علم أنه ليس بواو جمع ، وفي نحو : ﴿كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٣] بوجود الألف ، تعين أنه واو جمع ، وعلى تسليم انعدامه[٤] في القرآن لا يمنع[٥] التعليل به في القرآن ، إذا علل به في الخط العربي الذي به كتب القرآن[٦] ، وقد علل بوجوه أخر[٧] ضعيفة أضربنا عنها[٨] .

وضبطه بجعل الدارة على الألف دلالة على زيادتها هكذا : ﴿قَالُواْ﴾ ، ﴿اشْتَرَوُاْ﴾ ، ﴿مُرْسِلُواْ﴾ .

---

(١) من الآية ١٨ المدثر .

(٢) من الآية ٢٣ المدثر .

(٣) من الآية ٥٠ النساء .

(٤) في هـ : انعدامها .

(٥) في هـ ، ح : لا يمتنع .

(٦) التمثيل بغير القرآن غير سديد ، مع وجوده فيه ، ولأن موضوع البحث في خصوص كيفية الرسم العثماني ، فلا حاجة للتعريض بما ليس فيه .

(٧) في ح : أخرى

(٨) ذكر ابن عاشر وجوها أخرى في تعليلها زيادة على ماذكر التنسي ، نقلها من حلة الأعيان ، ويرد عليها اعتراضات ، ولا تسلم من الوهن . منها : زيدت بعد واو الجمع بدلا من ضمير المفعول ، ونسب هذا القول إلى المبرد ، ويرد عليه الفعل اللّازم ، وليس هنا ضمير يكون الألف في موضعه ، واستظهر الرجراجي القول بالفرق بين الضمير المتصل ، والضمير المنفصل ؛ لأنه مطرد في القرآن وفي غير القرآن .

انظر : حلة الأعيان ٢٧٧ ، فتح المنان لابن عاشر ١٠١ ، الدرة الصقيلة للبيب ٧٣ ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢ / ٢٣٨ .



و«زيـــد» مـاض[١] لم يسم فـاعله ، و«مـــا» موصولة نائبة ، وصلتـها المجرور . و«مجيئا» تمييز أو مصدر[٢] في موضع الحال ، أو[٣] منصوب على إسقاط «في» .

ويقـع في بعض النسخ : «وجاء ما في مائة» ، فعليها يكون « مجيئا » مفعولا مطلقا[٤] . والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَبَعْدَ وَاوِ الْفَرْدِ ثُمَّ تَفْتَؤُا وَبَابِهِ وَفِي الرِّبَوا وَفِي امْرُؤُا»

هذا البيت يقع في بعض النسخ بعد هذا الموضع[٥] ، وليس بصواب ، ويقع في بعضها في هذا الموضع ، وهو الصواب[٦] ، وأشار الناظم [٧] هنا

(١) في ح : فعل ماض .

(٢) في ح : مصدرية .

(٣) في ح : «ومنصوب» ، بإسقاط ألف «أو» .

(٤) ساقط من : ح . قال الزياتي : «كلها بعيدة من الذوق ، إلا المفعول المطلق» . حواشيه ٣٥ .

(٥) كما هو في حلة الأعيان ٢٧٧ ، وشرح المجاصي على الضبط ٨٠ وكذلك في شرح لمجهول .

(٦) في ح : صواب .

وقد حكم عليه بالصواب ؛ لأنه على الترتيب الطبيعي ، إذ تكلم على المواضع التي زيدت فيها الألف حتى فرغ منها ، ثم تكلم على ما زيدت فيه الياء ، بخلاف الصنيع الآخر عند الرجراجي والمجاصي حيث أدخلا مازيدت فيه الياء بين ما زيدت فيه الألف .

(٧) الزيادة من : ح ، هـ .



إلى أربعة أنواع من الأنواع[١] العشرة التي قدمنا التنبيه عليها .

أولها : ما زيدت فيه الألف بعد واو الفرد ، والمراد بذلك : كل ما كانت واوه من نفس الكلمة وهي آخرها إما ساكنة على الأصل نحو : ﴿إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي﴾[٢] أو متحركة لعارض نحو : ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾[٣] ، ولما نبه في البيت الذي قبل هذا على ما زيد[٤] بعد واو الجمع بـ ﴿تَاْيۡـَٔسُواْ﴾ ، أشار هنا إلى ما زيد[٥] بعد واو الفرد ، فلم يبق عليه شيء ، كما نبهنا عليه ، خلاف ما توهمه بعضهم[٦] من أن الناظم بقي عليه ما زيد بعد واو الجمع ، وقال[٧] : إن ذلك غفلة منه ، وما درى أنه أولى بوصف الغفلة من الناظم .

واختلف في معنى تسميته واو الفرد ، فقيل : لأنها من فعل فاعله مفرد أو

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) من الآية ٢٠ سورة الجن .

(٣) من الآية ٣١ سورة محمد ﷺ .

(٤) في ح : ما زيدت .

(٥) في ح : مازيدت .

(٦) وتبع هذا المتوهم الرّجراجي ، حيث تأوّل «واو الجمع» من قول الناظم : «وبعد واو الفرد» ، بقوله : «وبابه» ؛ لأن واو الفرد وواو الجمع باب واحد ، وإنما حذف «وبابه» اجتزاء بذكره في : «تفتؤا» . حلة الأعيان ٢٧٩ .

(٧) في ح : وقيل .



في حكمه[١] ، فكأنه على حذف مضاف أي واو فعل الفرد ، وقيل : لأنها[٢] من فعل ليس بمثنى ولا مجموع وجعلوا الفعل يكون مفردا ، ومثنى ومجموعا تسامحا ، كما[٣] يقول بعض النحويين مسامحة : الفعل إذا قدم وحّد ، وإذا أخر ثني وجمع .

وأحسن منهما[٤] عندي أن ذلك لأنها في لفظ مفرد أي غير مركب مع غيره ، فإن الإفراد الذي هو مقابل التركيب يطلق على الفعل حقيقة ، ويكون ذلك احترازا من نحو : ﴿أَدْعُوكُمْ﴾[٥] و﴿نَتْلُوهَا﴾[٦] فإنها ليست بواو فرد ، وإنما هي[٧] واو مركب ؛ لأن الضمير في ذلك متصل فصارت الكلمة معه كشيء واحد مركب من لفظتين[٨] .

---

(١) مثال الفاعل المفرد : « أدعواْ إلى الله » ، مثال ما في حكمه : « يوم ندعواْ كل أناس » . قال الزياتي : « وانظر قوله أولا : « المراد ما كانت واوه من نفس الكلمة » ، يعطي دخول « تتلوا الشيطين » ؛ لأنها من نفس الكلمة ، وهذا الكلام يعطي خروجها ، لأن الفاعل ليس بمفرد ، وقد يقال : فسر أوّلا بما يوافق اختياره الآتي ، وأما هنا فحكاية لقول العلماء ، فلا تدافع بين تفسيره مع اختياره » . حواشيه ٣٥ .

(٢) في ح : أنها

(٣) ناقصة من : ح .

(٤) في ح : منها .

(٥) من الآية ٤١ غافر .

(٦) من الآية ٢٥٢ البقرة .

وكذلك تخرج واو الضمير نحو : « قالوا » ؛ لأن الفعل مركب معها .

(٧) في هـ : هـو .

(٨) في ح : لفظين .



واعلم[١] أن النحاة لا يزيدون هذه[٢] الألف ، ويخصون الزيادة بواو الجمع فرقا بينها وبين واو الفرد ، وإنما يزيد هذه الرسام[٣] ، وسبب زيادتها عندهم الحمل على واو الجمع ؛ إذ هي شبيهتها[٤] في كونها[٥] واوا متطرفة ساكنة في الأصل لا تحرك إلا لعارض .

والأولى أن يقال : زيدت للفصل فيستدل[٦] بها على أن الكلمة تمت ، والوقف عليها ممكن[٧] ، ويكون ذلك احترازا من اتصال الضمير بها نحو : ﴿أدعوكم﴾ ، ولعله مرادهم بالحمل ، أي للمساواة[٨] في العلة[٩] .

---

(١) في ح : اعلم .

(٢) في هـ : هذا .

(٣) في ح : النحاة ، وفي هـ : مصحفة بـ « أو الرم » .

(٤) في ح : تشبهها .

(٥) في ح : بعد واو .

(٦) في ح : يستدل .

(٧) واستثنى الناظم من قاعدة زيادة ألف بعد واو الفرد فقال : «وبعد أن يعفو مع ذو حذفت» . المورد ٣٧ ، دليل الحيران ٢٥٠ .

(٨) في ح : المساواة .

(٩) قال ابن قتيبة : وتزاد ألف الفصل أيضا بعد الواو في مثل : «يدعوا» وليست واو جمع ، ورأى بعض كُتَّاب زماننا ، ألا تلحق الألف ؛ لأنها لم تكن واو جمع ، لأن العلة التي أدخلت لها الألف في الجمع ، لا تلزم في هذا الموضع ؛ لأن الواو من نفس الفعل بخلاف واو الجمع ، إن الفعل قبلها مكتف بنفسه» . . . ثم قال : «غير أني رأيت متقدمي الكُتَّاب لم يزالوا على ما أنبأتك من إلحاق ألف الفصل ، بهذه الواوات كلها ، ليكون الحكم في كل موضع واحد» . أدب الكاتب ٢٢٥ .

ونقطه : بجعل الدارة على الألف هكذا : ﴿ أَدْعُوا۟ رَبِّي ﴾[١] .

والثاني من الأنواع التي أشار إليها هنا هو ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة جعلت صورة للهمز على خلاف الأصل[٢] ، وإليه أشار بقوله : ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ وبابه وهذا[٣] النوع ينقسم عند النقاط[٤] إلى قسمين :

قسم : قبل همزته ألف[٥] ، كـ ﴿عُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٦] ، وقسم : لا ألف قبل همزته كـ : ﴿تَفْتَؤُا۟﴾[٧] .

فأما الأول : فقياسه أن يكتب بغير صورة ؛ لأنه بعد[٨] سكون[٩] ، لكن[١٠] كتب في المصاحف بواو ، وألف بعدها ، وعللوا ذلك بستة أوجه :

الأول : أن الواو صورة للهمزة ، على مراد اتصالها بما

---

(١) في ح : أدعواربكم .

(٢) المراد : على غير قياس .

(٣) ساقطة من : هـ .

(٤) في هـ : الناظم .

(٥) في ح : الألف .

(٦) من الاية ١٩٧ الشعراء .

(٧) من الاية ٨٥ يوسف .

(٨) ساقطة من : ح .

(٩) ذكره في الرسم في قوله :

«فصل وما بعد سكون حذفا»

المورد ٢٨ ، دليل الحيران ٢١٤ .

(١٠) في هـ : لكنه .



بعدها[١] ، فتكون حينئذ من باب ما وقع بعد الألف المتوسطة نحو : ﴿ أَبْنَآؤُكُمْ ﴾[٢] ، فشأنه أن يصور من جنس حركته[٣] .

والثاني : أنها صورة لشكل الهمزة .

والثالث : أنها شكل الهمزة نفسه .

والرابع : أنها زيدت تقوية للهمزة ، وتبيينا لها .

والخامس : أنها زيدت دلالة على إشباع حركتها[٤] .

والألف زائدة في هذه الوجوه الخمسة ، إما حملا على واو الجمع ؛ لشبهها

---

(١) قال أبو داود في هذا الوجه : « أن تكون صورة للهمزة على مراد فصل الهمزة مما بعدها ، فتكون كالمتصلة في اللفظ ، وإن كانت منفصلة في الخط من حيث أريد بها الوصل » (هذا نصه) .

وذكر ابن عاشر «أنه وجده في ثلاث نسخ من ذيل التنزيل ، مظنون بها الصحة إحداهن منتسخة من أصل أبي داود» .

فحملني هذا على مراجعة نسختين عندي من الذيل ، ووجدته موافقا لما قاله ابن عاشر ، فتصبح مجموع النسخ خمسا ، اتفقت عباراتها ، وهو مشكل ، يناقض الكلام الذي بعده. قال ابن عاشر : ويظهر لي أن صوابه كما نقلته عن المحكم : «على مراد وصل الهمزة بما بعدها ، وهكذا قرر أبو داود هذا التوجيه فيما لم يتقدم الهمزة فيه ألف ، وهذا المعنى هو الذي يصح في النظر» ، وهو الصواب بدليل مابعده . انظر : أصول الضبط ورقة ١٧١ ، وورقة ٣٣٤ ، فتح المنان ٩٣ .

(٢) من الآية ١١ النساء .

(٣) وإليه الإشارة في الرسم :

« ... ... وما بعد الألف فرسمه من نفسه كما أصف»

المورد ٢٩ .

(٤) المراد بالإشباع : النطق بالحركة التامة ، من دون اختلاس ، ولا مط .



بها ، قاله ابن العلاء[١] ، أو تقوية للهمزة قاله الكسائي[٢] ، وقد يقال : إنها زيدت للفصل[٣] عما بعدها دلالة على تمام اللفظة ، وأنها يمكن الوقف عليها ويكون ذلك احترازا من نحو : ﴿جزآؤه﴾ مما[٤] اتصل به الضمير ، فصارت الهمزة فيه متوسطة ، ولعله مراد ابن العلاء .

والسادس : أن الواو والألف معا صورتان للهمزة ، الواو صورة للوصل ، والألف صورة للوقف[٥] حملا على ما لا ألف[٦] قبل همزته[٧] .

---

(١) قال أبو داود : وهو قول أبي عمرو البصرى النحوي المقرئ فتكون الألف ، كما في نحو « كفروا وظلموا » . أصول الضبط ١٧١ .

(٢) قال أبو داود : الكسائي النحوي المقرئ ، وتكون الألف زائدة على هذه الأوجه الخمسة . أصول الضبط ١٧١ .

ورد أبو العباس المهدوي ما وجهه به الكسائي فقال : فأما الألف المزيدة فلا وجه لها ، إلا التشبيه بواو الجمع ، ولا وجه لقول من قال : إنها تقوية للهمزة » . هجاء مصاحف الأمصار ورقة ١٠٥ . وذكر الداني توجيه أبي عمرو ، وتوجيه الكسائي ، وقال : والقولان جيدان . المقنع للداني ٥٩ .

(٣) في ح : لتفصل .

(٤) في ح : بما .

(٥) ذكر أبو داود هذه الأوجه الستة بتوجيهاتها في أصول الضبط ١٧١ .

(٦) في الأصل : « ماالألف » ، وما أثبت من : هـ ،ح ، وهو الصواب .

(٧) وبيانه أن الذي لاألف قبل همزته نحو : « تفتؤا » فتصح فيه كون الواو صورة للهمزة على الوصل ، والألف صورة لها على الوقف ، ولا كذلك نحو : « علمؤا » ، فإن تصويره بالواو على الوصل ظاهر ، وأما بالألف على الوقف فليس كذلك ، اذ هي همزة إثر ساكن .

حواشي الزياتي ورقة ٣٥ .

مذهب أبي العباس في هذا النوع أن جميع ما صورت الهمزة فيه حرفا كالحرف الذي منه =



ونقطه على الوجه **الأول** -وهو المختار وعليه بنى الناظم- بجعل نقطة صفراء على الواو، ومعها[1] حركتها، وعلى الألف دارة حمراء، هكذا: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

وعلى **الثاني**: بجعل الصفراء في السطر قبل الواو، وحركة الهمزة على الواو، والدارة على الألف، هكذا: ﴿عُلَمَـٰٓـئُواْ﴾.

وعلى **الثالث**: كذلك إلا أنك تكتفي بالواو عن[2] الحركة، هكذا: ﴿عُلَمَـٰٓـئواْ﴾.

وعلى **الرابع والخامس**: بجعل الصفراء في السطر مع حركتها، وجعل دارة على الواو، وأخرى على الألف هكذا: ﴿عُلَمَـٰٓـئُوْاْ﴾.

وعلى **السادس**: بجعل الصفراء على الواو مع حركتها [3] وتعرية الألف؛ لأن النقط مبني على الوصل هكذا: ﴿عُلَمَـٰٓـؤُا﴾[4]. وسكت عن حكم

= حركتها، فلأن حركتها أولى بها من حركة غيرها. هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس المهدوي ورقة ١٠٥.

(١) في ح: مع، وفي هـ: معها.

(٢) في الأصل: «على»، وما أثبت من: هـ، ح.

(٣) مابين القوسين من قوله: «مع حركتها» إلى قوله: «مع حركتها» مكتوب في هامش الأصل بقلم دقيق، وما أثبت من: هـ، ح.

(٤) واختار أبو داود من الأوجه الستة، الأول والسادس، حسب ترتيب الإمام التنسي، فقال: «وبهذين الوجهين الأخيرين من الوجوه الستة أنقط، وإياهما أختار، وعليهما أعتمد، ولا أمنع من غيرهما، فلينقط الناقط بأي وجه منها أحب، بعد أن يعلم العلة، وهو في سعة من الاختيار فيهما أو غيرهما من الأوجه الأربعة المتقدمة، إذا كان عالما بالأصل». والله ولي التوفيق. أصول الضبط ١٧٢.

واختار الرجراجي أن تكون الواو صورة لحركة الهمزة معتمدا على تقديم أبي عمرو =

الألف التي قبل الهمزة ؛ لأنه صرح في الرسم بحذفها ، فهي داخلة في قوله قبل هذا : «وإن تكن ساقطة في الخط» إلى آخره[١] .

وأما **القسم الثاني** : من هذا النوع ، وهو ما ليس قبل الهمزة فيه ألف ، نحو : ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ ، فقياسه أن يكتب بالألف لكنه[٢] كتب في المصاحف بواو بعدها ألف ، وعللوه بوجهين :

الأول : أنه كتب بالواو على مراد وصله بما بعده ، فكأن همزته متوسطة كما في نحو[٣] : ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ﴾[٤] ، وزيدت الألف حملا على واو الجمع عند ابن العلاء ، وتقوية للهمزة عند الكسائي .

وقد يقال : إنها للفصل ، احترازا من نحو : ﴿نَّقۡرَؤُهُۥ﴾[٥] ، ولعله مراد ابن العلاء .

والثاني : أنهما معا صورتان للهمزة ، الواو للوصل ، والألف للوقف[٦] .

= وأبي داود وأبي إسحاق التجيبي له .

إن التقديم والتأخير لا يؤخذ منه الراجح والمختار وإن أبا داود سبق تصريحه باختياره ، وما قاله الرجراجي مردود بما سبق لأبي داود . انظر : حلة الأعيان ٢٧٥ .

(١) تقدم في ص : ١١٩ .

(٢) في ح : لكن .

(٣) ساقطة من : هـ .

(٤) من الآية ١١ سورة الشورى .

(٥) من الآية ٩٣ الاسراء .

(٦) ساقطة من : ح ، وفي الأصل «الوقوف» ، والمثبت من « هـ » ، وهو الأولى من أجل السياق .

وذكر أبو داود هذين الوجهين ، ولم يذكر اختياره . أصول الضبط ١٧٢ . وذكرها أبو عمرو تحت ترجمة ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل . المقنع ٥٥ .



ونقطه على **الأول** : بجعل الهمزة صفراء على الواو ، ومعها حركتها ، والدارة على الألف هكذا : ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ .

وعلى **الثاني** : كذلك إلا أنك تعري الألف هكذا : ﴿تَفْتَؤُا﴾ ، وإنما وجهوا[1] هذا القسم بوجهين مما[2] في الذي قبله دون الأربعة الأخر[3] ؛ لأن تلك الأربعة تؤدي إلى أن الهمزة لا صورة لها[4] ، والحكم بزيادة الواو ، وذلك يحسن في القسم السابق ؛ لأن الهمزة فيه بعد[5] ساكن ، بخلاف هذا القسم ، فإنه لابد فيه من تصوير الهمزة ، إذ لا موجب لتركها بلا صورة غير أنهم صوروها بالواو والأصل أن تصور بالألف لما قدمناه .

وانظر لِمَ لَمْ يقولوا : صور[6] بالألف على الأصل ، وتكون الواو زيدت تقوية للهمزة ، ولا يضر تقدمها ؛ لأن المقوي للشيء يصح أن يتقدمه ، كما صرح به الداني في ﴿لأاْذبحنه﴾[7] .

---

(١) في ح : وجّه .

(٢) في ح : بما .

(٣) في ح : الأخرى وذكرها فيما قبله ألف نحو : «علمؤا» .

(٤) ذكر الوجهين في حلة الأعيان (٢٧٥) ، ورد الأوجه الأربعة ، وقال : «لاتصح هنا» .

(٥) في الأصل : بعدها ، والصواب ماأثبت من : ح ، هـ .

(٦) في ح : صورت .

(٧) تقدم في ص : ٣٣٥ ، وذكره في المحكم ١٧٧ .

وأبو العباس لم يرتض هذه التعليلات في باب «جزاؤه» ، وباب «تفتؤا» ، وحاصل كلامه فيها : «وجميع ما صورت الهمزة فيه من هذه المواضع حرفا كالحرف الذي منه حركتها ، فلأن حركتها أولى بها من حركة غيرها» . هجاء مصاحف الأمصار ١٠٥ .

ولعلهم رأوا أن تقدم المقوي خاص بالألف لخفتها[١] أو أصالتها أو مؤاخاتها[٢] للهمزة في المخرج .

والثالث من الأنواع التي أشار إليها هنا : هو ما زيدت فيه الألف بعد واو معوضة من ألف[٣] في الطرف ، وإليه أشار بقوله : وفي ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ، وتجري مجراه ﴿من ربوا﴾[٤] [على][٥] قول ، وعللوا زيادة الألف[٦] هنا بالحمل على واو الجمع ؛ لشبهها بها إذ هي[٧] واو متطرفة مثلها[٨] .

فإن قلت : هلا حملوها على واو الفرد ، إذ هي أقرب[٩] بها شبها ؛ لكونها أصلية مثلها ، قلت : فعلوا[١٠] ذلك لأمرين :

---

(١) في ح : وأصالتها بسقوط ألف «أو»

(٢) في ح : هو أخت ، وهو تصحيف .

(٣) في ح : الألف .

(٤) من الآية ٣٩ الرّوم .

(٥) الزيادة من : هـ ، ح . قال أبو داود : « وكتبوه في بعض المصاحف بالألف ، وفي بعضها بواو وألف بعدها » ، ويقصد التنسي القول الأخير . مختصر التبيين ٢١٥ الدرة ٤٣ .

ولم يرجح الشيخان أحد الوجهين وقال ابن القاضي : «العمل بإثبات الألف وهو الأشهر» وتبعه المارغني . بيان الخلاف والتشهير ٧٣ ، دليل الحيران ٢٨٤ ، المقنع ٨٣ .

(٦) ساقطة من : ح .

(٧) ساقطة من : ح .

(٨) ساقطة من : ح .

(٩) في : ح : أقربها .

(١٠) في ح : فعللوا .



أحدهما : أن زيادتها[١] بعد واو الجمع هو الأصل لاتفاق النحاة والرسام عليه ، بخلاف واو الفرد إذ[٢] هو محمول على واو الجمع عند الرسام ، فكان الحمل على الأصل أولى[٣] .

والثاني : أن واو ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ هي في الاسم ، وواو الفرد لا تكون إلا في الفعل ، فلم يقو شبهها بها ، بخلاف واو الجمع فإنها اسم في نحو : ﴿فَعَلُوٓاْ﴾[٤] أو في آخر اسم نحو[٥] : ﴿مُرۡسِلُواْ﴾[٦] فلذلك شبهت بها ، وقد يقال : إن زيادتها هنا للفصل تنبيها على كمال اللفظ[٧] ، وأنه لم يبق بعد الواو شيء ، ويكون ذلك احترازا من نحو ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٨] ، إذ واوه متوسطة ، ولعل ذلك هو [٩] مرادهم بالحمل ، إلا أنهم لم يبينوه كما بيناه .

وضبطه : بجعل الدارة على الألف ، وتقدم له أن الواو تلحق عليها[١٠] ألف حمراء[١١] ، فيكون[١٢] هكذا : ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ .

---

(١) في هـ : زياتها تصحيف .

(٢) ساقط من : هـ .

(٣) ساقط من : ح .

(٤) من الآية ٦٦ النساء .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) من الآية ٢٧ القمر .

(٧) في ح ، هـ : اللفظة .

(٨) من الاية ٤٢ البقرة .

(٩) الزيادة من : ح ، هـ .

(١٠) في ح : عليه .

(١١) في قوله : «وما بواو ، أوبياء كتبا» ، الخخ ، وتقدم في ص : ٢٨٧ .

(١٢) ساقطة من : ح .

وانظر لِمَ لَمْ يقولوا : كتب بالواو مراعاة للأصل ، وبالألف مراعاة للفظ ، فهو مما يمكن التوجيه به هنا[1] ، ولعل ذلك لعدم النظير . والله أعلم .

والرابع من الأنواع : التي أشار إليها هنا هو ما زيدت فيه الألف بعد واو متطرفة[2] ، جعلت صورة للهمزة على القياس ، وإليه أشار بقوله : وفي ﴿إِمْرُؤٌا﴾[3] ، ومن هذا النوع ﴿لُؤْلُؤٌا﴾[4] رفعا وجرا[5] عند من زاد الألف فيه .

فأما ﴿امرُؤٌا﴾ فلا اشكال في أن واوه صورة للهمزة ، وعللوا زيادة الألف فيه ، إما بالحمل على واو الجمع على رأي ابن العلاء ، أو بالتقوية للهمزة على رأي الكسائي .

---

(١) ذكر هذا التوجيه السخاوي نقلا عن ابن مقسم في الوسيلة في شرح أبيات العقلية ورقة ٨٠ ، وقال الجعبري : «وجه الربوا التنبيه على الأصل ؛ لأنه من ربا يربو» .
جميلة أرباب المراصد ورقة ٤٦ ، انظر : الدرة الصقيلة ٤٣ .

(٢) ساقطة من : ح ، هـ .

(٣) من الآية ١٧٥ النساء .

(٤) المرفوع من الاية ٢٤ الطور ، والآية ٢٢ الرحمن ، والمخفوض في الآية ٢٣ الواقعة . واختار أبو داود عدم زيادتها (الألف) في الذي في الطور والواقعة ، وقال في الذي في الرحمن : «وكلاهما حسن ، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك» ، وهو الذي عليه المغاربة ، وجرى العمل على الحذف فيهن عند أهل المشرق .
انظر : مختصر التبيين لأبي داود ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٥٤ ، سمير الطالبين للضباع ص ٧٥ ، البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن لعمر البيورى ورقة ٦٩ بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ٧٤ .

(٥) احتراز من المنصوب ؛ لأن ألفه ألف التنوين .



ونقطه بجعل الهمزة نقطة[1] صفراء على[2] الواو، ومعها[3] الحركتان، وجعل الدارة على الألف هكذا: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾. وأما ﴿لُؤْلُؤًا۟﴾ رفعا وجرا فواوه أيضا صورة للهمزة، وأما ألفه فقال الناظم في الرسم: إنها زيدت تقوية للهمز أو للفصل[4]، فأما ما ذكره من التقوية فصحيح، وهو توجيه الكسائي، وأما ما ذكره من الفصل فغير صحيح[5]، وإنما وجهه ابن العلاء بالحمل على واو الجمع، ولعل الناظم أراد هذا المذهب، ويكون نظر إلى الأصل في زيادة الألف بعد واو الجمع، فإنها عللت بالفصل كما قدمنا، فيكون معنى كلامه أو للفصل في شبيهه الذي حمل عليه، وهو واو الجمع، لكن فيه تكلف.

وهنا كملت أنوع الألف الزائدة العشرة التي يحتاج إلى الدارة، وبقي مما ذكره في الرسم من زائد[6] الألف أربعة أنواع[7] لم يذكرها هنا؛ لأنه يرى أنها

---

(١) ساقطة من: ح.

(٢) في الأصل «مع»، وما أثبت من: ح، هـ.

(٣) في ح، هـ: معها.

(٤) ذكرها في قوله:

«وزاد بعض في سوى ذا الشكل   تقوية للهمز أو للفصل»

دليل الحيران ٢٥٢.

(٥) أي لأنه ليس معه مايلتبس به بخلاف بعد واو الجمع، فإنها تفصل بين الضمير المنفصل والمتصل. ولذلك قال ابن عاشر: «ولو قال: أو للحمل أي حمل واو «لؤلؤا» على واو الجمع لوفىّ بالمراد». فتح المنان لابن عاشر ١٠٣، دليل الحيران ٢٥٣.

(٦) في ح: زيادة، وفي هـ: زوائد.

(٧) أولها «لأهب» على قراءة الياء، وثانيها: ألف «إذاً»، و«لنسفعاً» و«يكونا» وثالثها: «ابن»، حيث وقع، ورابعها: ألف: «لكنا» في الكهف، و «أنا»، حيث وقع، فهذه الأنواع كلها أدرجها في الرسم ضمن الزوائد، وستأتي مناقشة التنسي لها.

انظر: المورد ٣٢.



لا تفتقر إلى الدارة[١] ، وسنتكلم عليها عند كلامه على الدارة[٢] ، إن شاء الله تعالى .

وقوله : «وبعد واو» هو معطوف على الجار والمجرور في البيت الذي قبله[٣] ، فهو من تمام الصلة ، و﴿تفتؤا﴾ معطوف على «واو الفرد» فهو من معمول الظرف ، ولذلك كان[٤] «وبابه» مخفوضا ، إذ هو معطوف على ﴿تفتؤا﴾ . وفي ﴿الربوا﴾ معطوف على الظرف ، وكذلك «في امرؤا» ، ورفع الناظم «امرؤا»[٥] مع دخول حرف الجر عليه ؛ لأنه قصد إلى حكايته على ما هو عليه [٦] في القرآن . قال رحمه الله :

«وَزِيْدَ أَيْضاً يَاءٌ مِنْ ءَانَاءِي وَبَابِهِ وَالْوَاوُ فِي أُوْلَاءِ»

لما فرغ من الكلام على أنواع الألف الزائدة التي تلزمها الدارة شرع هنا في الكلام على زيادة الياء ، وزيادة الواو . فأما زيادة الياء فنوعها إلى ثلاث أنواع . نوعان : تلزمهما الدارة ، ونوع لا تلزمه الدارة . وأما زيادة الواو فهي عنده نوع واحد .

---

(١) وخالف في ذلك الرجراجي وذكرها هنا وعند قوله : « وشبهه مجيئا » . ونص على لزوم الدارة لها . وستأتي مناقشة التنسي له . حلة الأعيان ٢٥٨ .

(٢) ستأتي في ص : ٤٠٦ .

(٣) وهو لفظ : «في مائة» ، من قوله : «وزيد ما في مائة» .

(٤) بعد «كان» إقحام «هو» في : ح .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) الزيادة من : هـ ، ح .



فأما أنواع[١] الياء ، **فأولها** : ما زيد بعد همزة مكسورة نحو : ﴿وَمِنْ ءَانَآئِ﴾[٢] .

وثانيهما[٣] : ما زيدت فيه[٤] بعد ياء ساكنة وهو ﴿بِأَيْيدٍ﴾[٥] ، وهذان محل الدارة عند الناظم .

وثالثها : ما قبل ياء مشددة نحو : ﴿بِأَييِّكُمُ﴾[٦] وهذا لا دارة فيه .

فأما الأول : وهو ما بعد همزة مكسورة فإليه أشار بقوله : ﴿ومن ءانآءى﴾ وبابه ، وهو عند النقاط ينقسم إلى قسمين :

قسم ليس قبل الهمزة فيه ألف نحو : ﴿مِن نَّبَإِى﴾[٧] . وقسم قبل الهمزة فيه ألف نحو : ﴿تِلْقَآئِ﴾[٨] من المتفق [عليه][٩] ومنه

---

(١) في ح : نوع .

(٢) من الآية ١٢٨ سورة طه .

(٣) في هـ : وثانيها .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) من الآية ٤٧ الذاريات .

(٦) من الآية ٦ القلم ، وفي ادعاء الزيادة في هذا نظر ، ستأتي التفاصيل ص٤١٧ .

(٧) من الآية : ٣٤ الأنعام .

(٨) من الآية : ١٥ يونس .

(٩) الزيادة من : هـ وقوله : «من المتفق عليه» ساقط من : ح . والمراد بالمتفق عليه في الزيادة .

﴿ لِقَآيِ ﴾ فـــي الــــروم عنـــد الـغـــازي[1] .

فأما القسم الأول : فقد وجه بثمانية أوجه :

أولها : أن الياء زيدت [فيـه][2] تقوية للهمزة . وثانيها : أنها[3] دلالة على إشباع حركتها . وثالثها : أنها صورة لحركتها . ورابعها : أنها حركتها نفسها . والألف في هذه الأربعة هي وحدها صورة للهمزة . وخامسها : أن الياء وحدها صورة للهمزة [على مراد وصلها بما بعدها فتكون كهمزة ﴿ لَإِن ﴾ لتقدير توسطها ، والألف زيدت تقوية للهمزة][4] . وسادسها : مثله إلا أن

(١) وهو موضعان في الروم : في الآية ٨ ، وفي الآية ١٦ . قال أبوداود : « وكتبوه بياء بعد الألف ، وهي صورة الهمزة ، وكتبوه في بعض المصاحف بغير ياء ، وكلاهما حسن ، وقال الناظم :

«والغازي في الروم معا لقاءي»

دليل الحيران ٢٥٦ ، وعليه عمل المشارقة ، سمير الطالبين ٧٦ ، وجرى عمل المغاربة على عدم الزيادة ، فقال عمر البيوري :

«واشتهر الرسم بغير ياء فيما أتى في الروم من لقاء»

البسط والبيان ٠٧ ونحوه لابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير ورقة ٧٣ .

(٢) الزيادة من : هـ .

(٣) في ح : بعد قوله :«أنها» إضافة «زيدت» .

(٤) ما بين القوسين ساقط من : ح ، من قوله : «على مراد» إلى قوله : «للهمزة» .

وذكر أبو العباس المهدوي : « أن الياء صورة للهمزة ، والألف زيدت قبلها أو تكون الياء متولدة من كسرة الهمزة » ، وقال ابن الجزري : « والأول هو الأولى ، بل الصواب » ، وهو المختار عند أبي عمرو وأبي داود والتجيبي . وجرى العمل عليه بجعل الألف صورة للهمزة ، والياء عليه دارة .

انظر : هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ١٠٦ ، النشر ٤٥٣/١ ، الجميلة للجعبري ٤٤ ، أصول الضبط ١٧٠ ، حلة الأعيان ٢٦٥ .



الألف زيدت دلالة على إشباع حركة ما قبلها[١] . وسابعها : أنهما معا صورتان للهمزة على مراعاة الانفصال والاتصال ، فالألف[٢] للأول ، وهو القياس ، والياء للثاني على غير قياس . وثامنها : أنهما[٣] أيضا صورتان لها إذا قرئت[٤] محققة[٥] عند الجمهور ، فصورت بالألف لذلك ، وقرئت[٦] مسهلة إما وقفا عند حمزة ، أو مطلقا عند ابن القعقاع[٧] فصورت ياء لذلك .

ونقطه على **الأول والثاني** : بجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت الألف ، والدارة على الياء دلالة على زيادتها ، هكذا : ﴿مِن نَّبَإِىْ﴾ ، وصرح أبو داود باختياره[٨] ، وعليه عول الناظم لحكمه بعد هذا بجعل الدارة على الياء[٩] .

---

(١) في هـ : « حركتها » وإسقاط « ما قبلها » .

(٢) في هـ : الألف .

(٣) في ح : تقديم وتأخير .

(٤) في ح : قرأت .

(٥) في هـ : بالتحقيق .

(٦) في الأصل : وقرأت ، وفي ح : قرءت ، وما أثبت من : هـ .

(٧) في الأصل : « القطاع » ، وما أثبت من : ح ، هـ . وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وذكر أبو عمرو في المحكم (٨) : أن أبا جعفر القارئ يسهل الهمزتين معا ، وهي لغة قريش ، ونقله الرجراجي في حلة الأعيان ٢٦٤ ، قال المقرئ عبد الرحمن المنجرة : « نسبت هذه القراءة لابن القعقاع ولا أعرفه يقرأها في طريق من طرقه » . حواشيه ١٤ ، فتكون شاذة .

(٨) فقال : إن في ضبط هذه الياء ستة أوجه ، قد ذكرتها كلها مشروحة في كتاب الهجاء الكبير المسمى بـ «التبيين» وفي كتاب النقط الكبير ، وأنا ذاكر منها وجها واحدا يعمل عليه ، وهو أن تجعل الهمزة بالصفراء تحت الألف ، وتجعل على الياء دارة علامة لزيادتها . أصول الضبط ١٧٠ . وصدره في ذيل المقنع لأبي عمرو ١٤١ ، وفي الوسيلة للسخاوي ٧٦ .

(٩) ساقط من : ح .



وعلى **الثالث** : تجعل الهمزة صفراء تحت الألف وحركتها تحت الياء هكذا : ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾ .

وعلى **الرابع** كذلك ، إلا أنك تعري الياء ، هكذا : ﴿أفإين﴾[1] .

وعلى **الخامس والسادس** : تجعل الدارة على الألف ، لزيادتها ، والهمزة صفراء معها حركتها تحت الياء هكذا : ﴿أَفَاْيِن﴾ .

وعلى **السابع** : تجعل الهمزة وحركتها تحت الألف لمجيئه على الأصل ، ولا تجعل على الياء دارة ، إذ هي صورة ، ولا تجعل تحتها همزة اكتفاء بجعلها في الصورة التي قبلها ؛ لأن الحرف المتلو مرة واحدة لا يوضع إلا مرة واحدة .

وعلى **الثامن** : قال الداني : تجعل الصفراء مع حركتها تحت الألف دلالة على التحقيق ، وتجعل تحت الياء نقطة حمراء دلالة على التسهيل[2] ، ففهم المتأخرون كلام الداني على ظاهره أنه يجمع بين علامتي التحقيق والتسهيل[3] .

---

(١) من الآية ١٤٤ آل عمران .

وتمثيله به هو تحريف من النساخ ، وإلا فهو «نبإي» ، وإن كان كل منهما من باب واحد .

(٢) وهذه الأوجه الثمانية المذكورة نص عليها أبو عمرو في المحكم ، ونقلها ابن عاشر باختصار لطولها ، ثم قال : « ولم أر في هذا النوع للشيخين ترجيحا » . فتح المنان لابن عاشر ١٠٤ ، حلة الأعيان ٢٦٤ . أقول : سبق ترجيح أبي داود .

(٣) وممن قال بذلك الرجراجي ، فذكر أن تجعل الهمزة صفراء تحت الألف ، ونقطة حمراء علامة للتسهيل تحت الياء ، فجمع بين العلامتين . حلة الأعيان ٢٦٥ .

وعندي أن مراد الداني[١] غير ما فهموه[٢] ، بل مراده أن ذلك مبني على القراءتين ، فعلى قراءة الجمهور تجعل[٣] الصفراء تحت الألف ، وتترك الياء[٤] عارية ؛ إذ هي صورة على قراءة . وإن بنيت على قراءة ابن القعقاع[٥] جعلت الحمراء تحت الياء ، وتركت الألف عارية ؛ إذ هي صورة على قراءته . وأما[٦] جعل علامتين لحرف واحد على قراءة واحدة فشيء[٧] لا يعقل .

وخرَّج بعضهم هنا وجوها أخر[٨] كلها هوس[٩] بني على ظن فاسد ، إذ توهم أن قول الداني هنا في جعل الصورتين للهمزة : إحداهما[١٠] للتحقيق

---

(١) في ح : الثاني .

(٢) ورد التنسي صحيح من وجه ، حيث إن أبا عمرو أنكر وقبح ما استعمله ناس من القراء وجهلة من النقاط ، من جمع قراءات شتى ، وحروف مختلفة في مصحف واحد ، وجعلهم لكل قراءة وحرف لونا من الألوان . . . إلى أن قال : «إذ ذلك من أعظم التخليط ، وأشد التغيير للمرسوم» . المحكم ٢٠ . وغير صحيح من وجه ذكره قراءة التسهيل لأبي جعفر وصلا ووقفا .

(٣) في ح : تحت .

(٤) في ح : ياء .

(٥) في الأصل : « القطاع » ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٦) في ح : « وما » .

(٧) في ح : شئ .

(٨) في ح : أخرى .

(٩) في هـ : «هو من» . المثبت بالتحريك ضرب من الجنون ، قاله في القاموس ومختار الصحاح ٧١٠ (هـ و س) .

(١٠) في الأصل و «ح» : أحدهما ، والمثبت من «هـ» وهو الأولى من أجل السياق .

والأخرى للتسهيل مغاير[1] لقوله : فيما قبل الهمزة فيه ألف أنه على أحد الوجوه كتب بالياء مراعاة للتسهيل[2] ، إذ لم يذكر مراعاة التحقيق ، وما رأى[3] أن ذلك توجيه واحد ، وإنما لم يذكر في نحو: ﴿تلقـآءى﴾ مراعاة التحقيق[4] ؛ لأنه لم تكن فيه صورتان فيحتاج إلى توجيههما بذلك ، وذكره في نحو : ﴿نبـإى﴾ لوجود[5] صورتين ، ولذلك ذكر كل واحد منهما في محله ، ولم يذكر معه الآخر ، فهما[6] وجه واحد بالنسبة إلى الياء ، وإنما افترقا[7] باعتبار الهمزة[8] .

تنبيه : ظاهر كلام القدماء أن ﴿مَلَإِيْهِۦ﴾[9] من هذا القسم فيجري

---

(١) في ح : مغار ، وهو تحريف .

(٢) والموصوف بالهوس والظن الفاسد -على حد تعبيره- هو الرجراجي ، فخرَّج وجوها أخرى سبعة مضافة إلى الثمانية المنصوصة ، ثم لفق وجوها أخرى مقيسة على «تلقائ» ، وركب هذه على تلك فتحصل له خمسة وثلاثون وجها . انظر : حلة الأعيان ورقة ٢٦٣ ، ٢٦٦ .

(٣) في هـ : د ري . وقوله : «وما رأى أن» ساقطة من : ح .

(٤) في هـ : للتحقيق .

(٥) غير واضحة في هـ .

(٦) في ح : فما .

(٧) في ح : افترق .

(٨) بيان أنهما وجه واحد من ناحية الياء ، هو من حيث إن السبب التصوير بالياء في باب « نبإى» ، وباب «تلقاى» ، وهو مراعاة التسهيل ، وبيان الافتراق من ناحية الهمزة ، هو كونها في باب «نبإى» لها صورتان على ذلك القول ، وفي باب «تلقاى» ليس ثم إلا صورة واحدة . انظر : حواشي الزياتي ٣٦ . وفي هذا كله رد على كلام الرجراجي ٢٦٦ .

(٩) من الآية ١٠٣ الأعراف .



فيه ما تقدم من الوجوه الثمانية ، وأنكر ذلك بعضهم ، وقال لا يصح فيه إلا جعل الياء صورة للهمزة والألف زائدة[١] ، إما تقوية للهمزة أو إشباعا[٢] لحركة ما قبلها ، والستة الباقية لا تصح ؛ لأن ما اتصل[٣] به الضمير يصير متوسطا حقيقة فيلزم تصويره من جنس حركته[٤] ، وإلا لزم تصوير نحو: ﴿يَكۡلَؤُكُم﴾[٥] بالألف ولا قائل به .

قلت : وما قاله متجه -والله أعلم- إلا أن يجاب عنه بأن إجراء[٦] ما اتصل

---

(١) وقطع بذلك ابن الجزري ، وقال : «والعجب من الدّاني والشاطبي ، ومن قلد هما كيف قطعوا بزيادة الياء في «ملإيه ، وملإيهم» بعد الهمزة ؟

النشر ١ / ٤٥٥ ، وأطلق الداني في المقنع (٤٧) جواز الوجهين . وإلى ذلك أشار ابن القاضي :

«ملإ يه بالهمز تحت الياء ... وألف زيد بلا امتراء
ذكره في النشر بالتصريح ... ورد غيره بلا تلويح
لأنه إمام أهل الأرض ... وخيرهم في طولها والعرض
مسلم له في ذا العلوم ... ونشره أيضا من المعلوم
ورد ما للداني والعقيله ... ووقف حمزة له دليله
ومذهب الشيخين والعقيله ... زيادة الياء فخذ تفصيله
كذاك في المورد قال زائده ... وشكلها أولى فخذها فائده»

بيان الخلاف ورقة ٧٥ .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : من اتصل .

(٤) في ح : حركتها .

(٥) من الآية ٤٢ الأنبياء .

(٦) في ح : أجرى .

به الضمير مُجرى الوسط حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائما[1] ، ألا تر
أنهم حذفوا الصورة في ﴿أولياء﴾ المضاف رفعا وجراً ، وفي ﴿جزاؤه﴾(
في يوسف ، مع كونهما مضافين إلى ضمير ، وإنما ذلك نظرا إلى الأص
قبل الإضافة ، إذ هو طرف حينئذ ، وشأن الطرف مما[3] بعد الألف أن
يصور ، فلا يبعد حينئذ ما قاله القدماء نظرا إلى الأصل قبل الإضافة[4]
والله أعلم .

وأما القسم الثاني : وهو ما قبل الهمزة فيه ألف نحو : ﴿وَمِنَ ءَانَآءِيْ﴾ فوج
بستة أوجه :

أولها : كون الياء صورة للهمزة ، إما إلحاقا[5] بما استثني مما بعد ساكن نحو

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) تقدم ذكره فى قوله :

« ... ... وألحق أولياء واوا أوي
إن شئت في اتصاله بمضمر وهمزه في الخط لم يصور

راجع ص : ٣٢٠ .

وأشار في الرسم إلى حذف البعض صورة الهمزة . المورد ٢٩ .

(٣) في ح : من بعد .

(٤) قال ابن القاضي فيما ذهب إليه التنسي :

«وقال في الطراز : لاحظ شكلها متجه وقال بعض النبه
فلا يصح غيره في النظر حجته الضمير في القول الح
نظيره يقرؤه يكلؤكم وذا صحيح لاتخالف رأيهم

بيان الخلاف ٧٥ .

وجرى العمل على جعل دارة على الياء والألف صورة للهمزة .

سمير الطالبين ٧٥ ارشاد الطالبين ٤٣ ، وانظر : دليل الحيران للمارغني ٢٥٤ .

(٥) في ح : إلحاقها .



﴿لَتَنُوٓأُ﴾[١] ، أو على مراد وصلها بما بعدها فتصير كالمتوسطة التي تصور من [جنس][٢] حركتها نحو : ﴿أَبۡنَآئِكُمۡ﴾[٣] .

وثانيها : أنها صورة لحركة الهمزة . **وثالثها** : أنها حركتها[٤] نفسها . **ورابعها** : أنها زيدت تقوية للهمزة . **وخامسها** : أنها زيدت دلالة على إشباع حركتها . **وسادسها** : أنها صورة لها على مراد التسهيل . ولم يجروا[٥] هنا جميع الوجوه التي تقدمت قبله ؛ لأنه لا يمكن هنا جعل الألف زائدة ، إذ هي حرف مد .

ونقط ذلك على **الأول** بجعل الهمزة صفراء مع حركتها تحت الياء هكذا : ﴿تِلۡقَآيِٕ﴾ ، وصرح الداني وغيره بأن هذا الوجه هو المختار في هذا القسم[٦] .

---

(١) من الآية ٧٦ القصص . قال الزياتي : «ألحق به في مطلق التصوير ، وصورت هنا ياء ؛ لأنها إذا سهلت تسهل ياء لمكان كسرها » . حواشيه ٣٦ .

(٢) الزيادة من : ح .

(٣) من الآية ٢٣ النساء . وذكره أبوداود واقتصر عليه في مختصر التبيين (١٣٧) . وذيله(١٧٠) وهو أن تكون الياء صورة للهمزة المكسورة . واختاره أبو عمرو والتجيبي . حلة الأعيان ٢٦٦ . وعليه جرى عمل نقاط المصاحف في المشرق . قال الدكتور محيسن : «والذي عليه العمل ، عدم جعل الدّارة على الياء ، واعتبار الياء صورة للهمزة على غير قياس لتوافق قراءة هشام وحمزة في وجه وقفهما عليها بالياء للرسم» .

إرشاد الطالبين ٤٣ ، وهذا الوجه أوجه عند الداني . المقنع ١٤٢ .

وخالف في ذلك أهل المغرب ، والصواب الأول ؛ لاختيار الشيوخ له . دليل الحيران ٤١٤ .

(٤) ح : حركة .

(٥) في الأصل : «ولم يجر» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٦) ولم يذكر غير هذا الوجه أبوداود في أصوله ١٧٠ ، وكذلك فعل ابن الجزري =

وعلى الثاني : تجعل الصفراء في السطر وحركتها تحت الياء ، هكذا : ﴿تِلْقَـآءِى﴾ .

وعلى الثالث : كذلك إلا أنك تعري الياء ، هكذا : ﴿تِلْقَـآءى﴾ .

وعلى الرابع والخامس كذلك : إلا أنك تحرك الهمزة ، وتجعل الدارة على الياء ، هكذا : ﴿تِلْقَآءِىْ﴾ ، وعليه عوّل الناظم[1] .

وعلى السادس : يظهر من كلام الداني أنك تجعل الصفراء في السطر مع حركتها ، ونقطة حمراء تحت الياء ، ففهموه أيضا كذلك[2] ، والذي عندي أن مراد الداني ، أن ذلك مرتب على القراءتين كالقسم الأول[3] .

فعلى قراءة التحقيق تكتفي بالصفراء في السطر ، وعلى التخفيف[4] ، تكتفي بالحمراء تحت الياء .

على أن الصواب عندي[5] جعل الصفراء تحت الياء ؛ لأنها صورة لها ، فلا

= في النشر ٤٥٢/١ ، وقال : أبوعمرو : «لأنه يجوز أن تكون صورة لها في ذلك ، وهو عندي في هذه المواضع أوجه» . كتاب النقط ١٤٢ . وانظر : الجميلة للجعبري ورقة ٤٤ ، هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي ورقة ١٠٦ .

(١) اقتصر الناظم هنا على كون الياء زائدة في القسمين ، وعليه بني فن الضبط ؛ لأنه نص فيه على لزوم الدّارة لهذه الياء ، وعليه تابعت المغاربة في نقط مصاحفهم في القسم الأخير .

(٢) ويعنى به الرجراجي جمع بين علامة التحقيق والتسهيل ، حلة الأعيان ٢٦٧ .

(٣) وكلام التنسي صواب من جهة أن أباعمرو نفسه قال : «لا أستجيز جمع قراءات شتى بألوان مختلفة في مصحف واحد» . وتقدم في ص : ٣٧٩ . انظر : كتاب النقط ١٢٦ .

(٤) المراد بالتخفيف : التسهيل .

(٥) في ح : عنده .



ينبغي جعلها في السطر مع وجود صورتها[1] ، وإنما صح في القسم الأول ، أن لا تجعل الصفراء تحت الياء ، لوجود صورة غيرها ، ألا ترى تعليلهم بمراد الوصل ، فإنما مرادهم به أنه نزل منزلة المتصل ، وإن لم يكن متصلا ، وكذلك[2] هنا ، تنزل[3] المحققة منزلة المسهلة ، وإن لم تسهل . والله أعلم .

تنبيه : مقتضى كلام الناظم في الرسم أن ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾[4] من هذا النوع فيكون حينئذ من القسم الثاني منه[5] ، إذ قبل الهمزة فيه ألف[6] .

---

(١) وهذا خلاف ما نص عليه المارغني ، حيث جعلها في السطر ، والياء زائدة . دليل الحيران ٤١٤ .

(٢) في ح ، هـ : فكذلك .

(٣) في ح : تتنزل .

(٤) من الآية : ٤ الأحزاب ، ٢ المجادلة ، ٤ الطلاق . ومذاهب القراء فيه :

أ- قرأ ابن عامر والكوفين بإثبات الياء ساكنة بعد الهمزة .

ب - وقرأه قالون وقنبل ويعقوب بتحقيق الهمزة ، وبحذف الياء .

جـ - وقرأه أبو جعفر وورش بتسهيل الهمزة بين بين ، وحذف الياء .

د - وقرأه أبو عمرو والبزي بالتسهيل بين بين ، وإبدال الهمزة ياء ساكنة .

النشر ٤٠٤/١ ، وتحبير التيسير ١٦٣ ، لابن الجزري ، الإتحاف ٣٥٢ ، سراج القاري ٣٢٣ .

(٥) بعد قوله : «منه» في هـ : وهو «تلقائى» ، ومن «ءاناىِٕى» .

(٦) ظاهر كلام الشيخين أن الياء فيه ليست زائدة ؛ لأن أباداود لم يذكره مع نظائره ، لا في الهجاء ولا في الضبط ، ولم يشر إلى زيادة الياء فيه ، في موضع من مواضعه ،وأما أبوعمرو فلم يذكره في المحكم مع نظائره ، وإنما ذكره في المقنع بعيداً عن النظائر .

المحكم ٩١ ، أصول الضبط ١٥٣ ، فتح المنان ١٠٤ ، دليل الحيران ٤١٥ . والصواب في ذلك أنه رسم على هذه الصورة ليحتمل القراءات ، ليس فيه زيادة ، فالياء صورة الهمزة عند من حذف الياء ، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة . النشر ٤٥٢/١ .

وقول بعضهم : إن قلنا إن الياء فيه[1] صورة للهمزة [فقد تقدم[2] ، وإن قلنا إنها زائدة جرت فيه ستة الأوجه[3] ، غير صحيح ؛ لأن القول بأن كون الياء صورة للهمزة[4]] هو أحد الستة ، وهو أرجحها فلا يكون مقابلا لها .

والتحقيق أنه لابد في ذلك من تفصيل ، وهو أن يقال : أما على قراءة قالون[5] فلا يشك أحد في جري[6] ستة الأوجه فيه ، ويزاد لها سابع : وهو أنه[7] زيدت فيه الياء مراعاة لقراءة من قرأها[8] بياء ساكنة بعد الهمزة[9] .

وحكم ضبطه : كما تقدم في هذا القسم . وعلى هذا السابع : تجعل الدارة على الياء . وأما على الرواية الشاذة عند ورش ، وهي قراءته بياء خالصة مكسورة[10] ،

---

(١) ساقطة من : هـ .

(٢) ص : ١٦٣ .

(٣) والقائل بذلك هو الرجراجي : فقال : وهذه الأوجه المذكورة هاهنا غير منصوص عليها ، وإنما هي بالقياس على ما نصوا عليه في : «تلقائي» وبابه لأنه نظيره . حلة الأعيان ٢٧٢ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من : ح ، من قوله : «فقد تقدم» إلى قوله : «للهمزة» .

(٥) انظر : هامش ٤ من ص ٣٨٥ .

(٦) في ح : جر .

(٧) في ح : أنها .

(٨) في ح : قرأه .

(٩) وهم الكوفيون وابن عامر .

(١٠) ذكر هذه القراءة الحسن الرجراجي في حلة الأعيان ٢٧١ ، ولم يذكرها في النشر (٤٠٤/١) ولم أقف عليها .



فتحتمل[١] أن تكون تلك الياء لا أصل لها في الهمز[٢] ، وهي المكتوبة فتجعل تحتها كسرتها لا غير ، كما في ﴿ثُلُثَىِ﴾[٣] ، والمد طبيعي ، ويحتمل أن يكون أصلها همزا ، وأبدلت ياء محركة .

وضبطه أيضا ، بجعل الكسرة تحت الياء كالذي قبله غير أنه يختلف في المد ، لكونه قبل همز مغير ، وإنما لم تجعل النقطة الحمراء الدالة على البدل حرفا محركا هنا ؛ لأن ذلك خاص بما قبل الهمزة فيه محرك ، نحو : ﴿لِئَلَّا﴾[٤] و﴿مُّؤَجَّلًا﴾[٥] ؛ بخلاف[٦] ما قبل الهمزة فيه ساكن ، نحو : ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[٧] لورش ، و﴿ٱلنَّبِيِّ﴾[٨] لقالون كما نبهنا عليه في باب الهمز[٩] . ﴿والـئى﴾ من هذا القسم[١٠] .

---

(١) في هـ : فيحتمل .

(٢) في ح : في الهمزة .

(٣) في ح : ، هـ : « باب » ، بين الجار والمجرور « في . . . ثلثى » .

(٤) من الآية : ١٤٩ البقرة .

(٥) من الآية : ١٤٥ آل عمران .

(٦) وفي ضمن هذا الكلام رد لما ذهب إليه الرجراجي من جعل نقطة البدل بالحمراء كما في نظيره : «مؤجلا» .

(٧) من الآية ٣٧ التوبة ، بالإبدال والإدغام .

(٨) وهو في موضوعين : «للنبّى إن» الآية ٥٠ ، «بيوت النبي إلا» ، الآية ٥٣ في الأحزاب . لقالون إبدال الهمزة ياء مشددة . الإتحاف ٣٥٦ .

(٩) تقدم له ذلك في ص : ١٦٧ .

(١٠) وردهُ المنجرة بقوله : «وليس منه ؛ لأن «النسيء» مما أبدل لقصد الإدغام ، ومثله «النبي» للجماعة ، وأما «النبي» لقالون فالمرسوم الحرف الأول أي الساكن ، لأنه إبدال عنده ، لاجتماع المثلين ، وليس «التي» على قراءة الياء واحدا من ذلك» . والله أعلم . حواشي المنجرة ١٤ .

وأما على المشهور عند ورش وهو[١] تسهيلها بين بين فالمنصوص فيه وجهان كما تقدم :

أحدهما : جعل النقطة حمراء تحت الياء ، والدارة فوقها .

والثاني : أن لا تجعل النقطة تحت الياء[٢] .

ووجهوا الأول بأن الدارة علامة للتخفيف ، والنقطة دلالة[٣] على الحركة ، ففهم بعض المتأخرين[٤] التخفيف في الهمزة ، ومنهم من فهمه على أن المراد تخفيف الحركة[٥] .

قلت : وفي الجميع نظر ، والصواب أن النقطة علامة للتسهيل ، والدارة

---

(١) في ح : هو

(٢) وتبقى الدارة وحدها عليها ونص على الوجهين أبو عمرو في المحكم ٩١ . وذكر أبوداود الوجهين المنصوصين لأستاذه الحافظ ، وقال : «وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى ، وهو الذي أختار وبه أنقط ، إذ لاغنى لقارئ هذا الحرف ، من مشافهة العالم فيه ، إذ لا يقدر على اللفظ به من الكتاب» أصول الضبط ١٥٣ .

وعليه فإن في ضبطها ثلاثة أوجه : -لا اثنان كما قاله الإمام التنسي- ، الوجهان المنصوصان لأبي عمرو ، ووجه التعرية لأبي داود ، وهذا مبني على أن الياء خلف من الهمزة كما صرح به أبو داود ، لا زائدة . انظر : فتح المنان ورقة ١٠٤ ، وزاد الرجراجي ... وجهاً رابعاً -نقله المارغني- ، وهو جعل نقطة حمراء تحت الياء من غير دارة ، وهو مقتضى قول الناظم : «وذا الذي ذكرت في المسهل» ص : ١٥٩ . وبالوجه الأول جرى العمل ، انظر : حلة الأعيان ٢٧١ ، دليل الحيران ٤١٦ ، فتح المنان ١٠٤ .

(٣) في ح : دالة .

(٤) بعد «المتأخرين» في ح : «أن» زائدة .

(٥) وهو الرجراجي ، وانتصر له المنجرة وبين أنها ليست علامة للتخفيف ، وإنما هي علامة على ما في همز بين بين من السكون ، والنقطة دالة على ما فيها من التحريك . المنجرة ١٥ .



علامة للزيادة[١] ، إذ كون الدارة علامة للتخفيف فيما لا يخاف تشديده لا يعقل .

وكون المسهلة بين بين تنقط[٢] مخالف لما أصلوه[٣] .

ووجهوا الثاني : بأن الحركة لما لم تكن خالصة تركت[٤] ، وكأنهم فهموا أن معنى ترك النقطة تحتها : أن[٥] لا تجعل ألبتة ، وليس بصحيح[٦] ، بل مراد قائل

---

(١) دعوى الزيادة لا تصح ، لما تقرر أن الحرف ، إذا احتمل الزيادة ، وعدمها فحملها على عدم الزيادة أولى ،كما نصوا عليه ، وكلامه هو غير صواب . انظر : حواشي المنجرة ١٥ . وكلام أبي عمرو واضح أن المراد تخفيف الهمز أي عدم تحقيقها ،وتخفيف الحركة كونها غير خالصة ، إذ فيها طرف من السكون . حواشي الزياتي ٣٦ ، المنجرة ١٥ ، المحكم ٩١ .

(٢) المقصود بالنقط : الضبط وإلا فهي نقطة . نبه عليه الزياتي في حواشيه ٣٦ .

(٣) قال المنجرة «لم أفقه المخالفة ، إن أراد النقطة الدّالة عليها فقد تقدم في قوله : «وذا الذي ذكرت في المسهل » ، وإن أراد النقطة التي هي الحركة في المسهلة ، فمذهبه هو ، فلا يلزم الناس التمذهب به ، على أن القائل بضبط المسهلة لا يحصى نظرا لمذهب البصريين ، الذين يرون أنها محركة حقيقة» . حواشي المنجرة ١٥ .

(٤) قال المنجرة : «بل جعلت على مذهب الدؤلي مثلها في باب «نعما» . حواشية ١٥ .

(٥) «أن» : ساقطة من : ح .

(٦) قال المنجرة : «لم أعرف مع من يتكلم الآن ، ألا ترى أنها تلحق تحت الياء ، غير أنها علامة على الحركة غير التامة ، بدليل وضعها أمام الواو في «أونبئكم» إذ لا معنى لكونها همزة ، وهو أمام الصورة ، ولا عبرة بدعوى الزيادة لما تقرر أن الحرف إذا دار بين كونه زائدا أو غير زائد فحمله على عدم الزيادة أولى ، كما نص عليه الداني وابن نجاح وابن الجزري والنويري وغيرهم ، ممن يقتدى به ، ونقله هو عند قول المؤلف «وكل ما من همزتين وردا» ص : ١٨٨ . انظر : حواشي المنجرة ١٥ .



ذلك أنك تجعلها قبل الياء، كما تجعل في بعض الوجوه[1]، إذا كانت محققة هنالك، ولا ينبغي حمل كلامه على ترك النقطة[2] بالكلية، إذ يؤدي ذلك إلى أن لا تكون للهمزة علامة أصلا[3]، ولم يوجد ذلك لهم، وكلام قائل هذا الوجه[4] يشعر بما قلناه لمن تأمله؛ لأنه إنما قال: لا تجعل النقطة تحت الياء [فمفهومه][5] أنها تجعل في غير ذلك الموضع. والله أعلم.

وقوله: «والواو في أولاء» أشار به إلى ما زيدت فيه الواو وهو عنده نوع واحد وذلك ما زيدت فيه الواو بعد همزة مضمومة وهو: ﴿أولاء﴾ وبابه، وحذف «وبابه» هنا، وهو[6] مراد[7] عنده لدلالة ما تقدم عليه، والمراد ﴿أُوْلَآءِ﴾ كيفما وقع[8] ﴿وَأُوْلُواْ﴾[9] و﴿أُوْلِي﴾[10]،

(١) قبل «إذا» في ح: كما.

(٢) في ح: النقط.

(٣) بل لها علامة وهي صورتها على مذهب التميميين، واكتفى بالصورة عن المصور. المنجرة ١٥.

(٤) ساقط من: ح.

(٥) غير واضحة في الأصل، وما أثبت من: ح، هـ.

(٦) غير واضحة في: هـ.

(٧) في ح: مراء، وهو تصحيف.

(٨) في الأصل: وفوق السطر زيادة: «له متصلا بضمير أم لا» بقلم دقيق وهو تعليق من الناسخ.

(٩) من الآية ٧٥ الأنفال.

(١٠) من الآية ٥ الإسراء.



﴿وَأُوْلَٰتُ﴾[١] وكذلك ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[٢] ، ﴿وَلَأُوَصَلِّبَنَّكُمْ﴾[٣] ، في الأخيرين[٤] على قول .

وعللوا زيادتها في هذه المواضع[٥] بخمسة أوجه :

أولها : أنها زيدت للفرق ، وذلك في ﴿أولى﴾ فرقا بينه وبين [﴿إِلَى﴾ ، وفي ﴿أولئك﴾ فرقا بينه وبين ﴿إِلَيْكَ﴾[٦]] ، والباقي بالحمل[٧] ، والأولى أن يقال : للفرق في الجميع[٨] بلا حمل ففي ﴿أُوْلَآء﴾[٩] فرقا بينه

---

(١) من الآية ٤ الطلاق .

(٢) من الآية ١٤٥ الأعراف ، ومن الآية ٣٧ الأنبياء في الموضعين بالواو . مختصر التبيين ١٢٢ .

(٣) من الآية ٧٠ طه ، ومن الآية ٤٩ الشعراء ، وهو المراد بالأخيرين احترازا من موضع الأعراف ، فإن أبا عمرو حكى إجماع المصاحف على عدم زيادة الواو فيه . المقنع لأبى عمرو ٥٣ .
وذكر أبو داود نحو ما ذكره أبو عمرو في الموضعين الأخيرين ، وقال : «وأنا أستحب رسم الموضعين المذكورين بلام ألف لا غير مثل الأول لأربعة معان : موافقة المصاحف المرسوم فيها ذلك كذلك ، ومطابقة لهذا الأول ، والثالث على اللفظ ، والرابع : لأنها لم تزد في شيء من مصاحف أهل المدينة التي بنينا كتابنا عليها في الخط والعدد» . مختصر التبيين لأبي داود ورقة ١٢٠ ، وعليه العمل ، وهو المشهور المختار ، بيان الخلاف والتشهير لابن القاضي ٣٦ ،البسط والبيان للبيوري ٧ ، الدرة الجلية للفخار ٣٥ .

(٤) في ح : في الأخرين .

(٥) في ح : هذا الموضع .

(٦) مابين المعقوفين ساقط من : ح ، من قوله : «إلى» ، إلى قوله : «إليك» بعده .

(٧) واقتصر عليه الجعبري وقال : «ثم حمل عليه فروعه ليجري الباب على سنن واحد . الجميلة للجعبري ٤٦ .

(٨) ساقط من : ح .

(٩) في ح : «أولوا» .



وبين «إلاَّ» ، وفي ﴿اءْوَنَبِّئُكُمْ﴾ فرقا بينه وبين [﴿إلَيْكم﴾ ، وفي ﴿أُوْلُواْ﴾ ، ﴿وَاءْوَلَتْ﴾ ، فرقا بينهما وبين ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُواْ﴾[1] ، و﴿أَلَتْنَٰهُم﴾[2] ، إن لم تراع الألف الذي بعد الواو[3] ، ولا الضميرين[4] . أو تقول : زيدت في ﴿أولوا﴾ فرقا بينه وبين][5] «آلوا» الذي هو فعل ماض من الإيلاء بمعنى الحلف[6] مسند إلى واو الجمع ، وفي ﴿وَاءْوَلَتْ﴾[7] فرقا بينه وبين «ءالت» الذي هو أيضا فعل ماض من الإيلاء[8] اتصلت[9] به تاء التأنيث .

وفي ﴿سَاُوْرِيكُمْ﴾ [فرقا بينه وبين «ساريكم»][10] الذي هو اسم فاعل من «سرى الليل» مضاف إلى ضمير الجمع ، وفي ﴿وَلَأُوْضِعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾ فرقا بينه وبين

---

(١) من الآية ١٦ الجن .

(٢) من الآية ٢١ الطور .

(٣) وهي في «أولوا» فإنه حينئذ يلتبس بـ «وألّو» من قوله : « وألواستقموا » على قول .

(٤) وعدم مراعاة الضميرين ، هو في : «ألتنهم» وهما الفاعل ، والمفعول ، فإنّه إذ ذاك يبقى هكذا : «ألت» وهي صورة «أولت» لولا الواو ؛ لأن الألف المحذوفة لا وجود لها في المصحف ، هذا مراده .

(٥) ساقط من : ح ، ما بين المعقوفين من قوله : «إليكم» إلى قوله : « بينه وبين» .

(٦) ومنه قوله تعالى : « لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ » ٢٢٦ البقرة .

وانظر : مفردات الراغب ٢٢ ، البحر٢/١٨٠ ، والجامع للقرطبي ٣/١٠٣ .

(٧) من الآية : ٤ الطلاق .

(٨) في هـ : بعده : «بمعنى الحلف» .

(٩) في هـ : اتصل .

(١٠) ساقط من : ح مابين المعقوفين .



«لاصلبتكم» المصدر بـ : «لا» النافية وبعدها فعل ماض اتصلت به تاء الفاعل ، وضمير الجمع مفعولا[١] .

ولا يعترض[٢] بأن أكثر هذه الأشياء لم توجد في القرآن لما قدمنا في ﴿مِائَة﴾ ، حيث قيل : إنهم فرقوا بينه وبين «ميّة» اسم امرأة[٣] .

وإنما خصّت هذه المواضيع بالزيادة دون ما تشتبه به ؛ لأنه إن لم يوجد في القرآن فلا كلام ، وإن وجد فلا يناسب زيادة الواو ، إذ لا شيء منها مضموم الأول ، وزيادة الواو [إنما][٤] تناسب الضمة . وثانيها : أنها تقوية للهمزة . وثالثها : أنها دلالة على إشباع حركتها[٥] . ورابعها : أنها صورة لحركتها[٦] ، وخامسها : أنها حركتها نفسها[٧] ، وزيد[٨] فيما قبل الألف فيه حرف نحو : ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ ،

---

(١) جاء في الطرر عن جماعة من علماء الرسم والضبط : «الأولى منه أن يقال : فرقا بينه وبين : «لأصلبنكم» بفتح الهمزة وإسكان الصاد ، وضم اللاّم مضارع صلب الثلاثي» . طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ٢٦٢ ، وحواشي الزياتي .

(٢) في ح : يتعرض .

(٣) تقدم في ص :٣٤٤ ، وسبق عدم قبوله ، ولا يحسن التعرض بما ليس في القرآن .

(٤) في الأصل : «وإنما» ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٥) في ح : الإشباع لحركتها .

واقتصر عليه أبو العباس المهدوي ، فقال : «إن الواو فيهما مشبعة من ضمة الهمزة» .

هجاء مصاحف الأمصار ورقة ١٠٧ .

(٦) واقتصر السخاوي على هذه الأربعة . الوسيلة في شرح أبيات العقيلة ٧٨ .

(٧) ذكر الأوجه الخمسة ابن عاشر من المحكم وقال : «إنما خصت هذه الألفاظ بزيادة الواو لضم الهمزة فيها دون مشابهها» . فتح المنان ١٠٥ .

(٨) في ح : زيدت .



﴿وَءَالْأَوْصَلِبَنَتَكُمْ﴾ ، و﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ و﴿لَإِلَى ٱللَّهِ﴾ . سادس : وهو[1] أن الواو صورة للهمزة على مراد الوصل ، والألف زائدة تقوية للهمزة[2] ، وزيدت[3] فيما كان من هذا النوع مفتوحا ما[4] قبل الألف فيه . سابع : وهو كالذي قبله إلا أن الألف زيدت دلالة على إشباع حركة ما قبل الهمزة ، وزيدت[5] في ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وحده . ثامن : وهو أنه كتب بالواو مراعاة لقراءة من قرأه[6] ﴿سَأُوَرِّثُكُمْ﴾ بواو مفتوحة وراء [مكسورة][7] مشددة ، وثاء مثلثة[8] .

ونقطه على الوجه الأول والثاني والثالث : بجعل الهمزة صفراء

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) وذهب إلى هذا ابن الجزري ، وخالف الداني وقال : «والظاهر أن الزائد هو الألف وأن صورة الهمزة هو الواو ، كتبت على مراد الوصل تنبيها على التخفيف ؛ لأننا إذا خففناها ، نخففها بين الهمزة والواو ، فدل على زيادة الألف» . النشر ٤٥٦/١ .
وتحفظ الجعبري من الزيادة ، وذكر أن الواو علامة ضمة الهمز ، أو الجمع بين صورتيها ، باعتبار الاتصال والانفصال . جميلة أرباب المراصد للجعبري ورقة ٤٦ ، وانظر : الوسيلة للسخاوي ٧٩ .

(٣) في : ح ، هـ : وزيد .

(٤) «ما» ساقطة من : هـ .

(٥) في هـ : وزيد .

(٦) ساقطة من : ح .

(٧) الزيادة من : ح ، هـ .

(٨) قال أبو داود : «وهي قراءة شاذة ، رويناها عن وهب بن منبه ، عن ابن عباس وكذلك قسامة ابن زهير» ، واكتفى بنسبتها إليهما أبو حيان ، وحسنها الزمخشري وصححها .
مختصر التبيين لأبي داود ٢٢ ، البحر المحيط ٣٨٩/٤ ، الكشاف للزمخشري ١١٧/٢ .

في وسط الألف معها حركتها ، والدارة على الواو ، هكذا : ﴿وَأُولُواْ﴾ .

وعلى الرابع : بجعل الصفراء في وسط الألف ، وحركتها على الواو هكذا : ﴿اءوُلَـٰئِكَ﴾ .

قال الداني : فإذا نقطت على هذا الوجه لورش حيث تنقل[١] الحركة ، نحو : ﴿بَلُ اُوْلَٰٓئِكَ﴾[٢] نقلت الضمة إلى الساكن ، وجعلت موضعها[٣] دارة على الواو[٤] . وقال[٥] بعضهم : ومقتضى النظر تعرية الواو ، إذ هي صورة[٦] وإلاّ لزم جعل الدارة في نحو[٧] : ﴿قَدَاَفْلَحَ﴾[٨] على الألف حالة النقل ولا قائل به .

قلت : كلام الداني صحيح ؛ لأن كون الألف صورة للهمزة[٩] جاء على وفق الأصل ، فيراعى ولو ذهبت الهمزة ، بخلاف كون الحرف صورة للحركة هو على

---

(١) في ح : تنتقل .

(٢) من الآية ٤٨ النور .

(٣) في ح : قال .

(٤) ذكره أيضا تلميذه أبوداود في أصول الضبط ورقة ١٧٠ .

(٥) في ح : قال .

(٦) والمقصود به الرجراجي وهو الذي قال ذلك ، فذكر تعرية الواو ثم قال : «وهذا الوجه لم ينصوا عليه ، ولكن يقتضيه النص والقياس» . حلة الأعيان ٢٧٣ .

(٧) في ح : نحو .

(٨) من الآية ١ المؤمنون .

(٩) في هـ : الهمزة .



خلاف الأصل فإن وجدت الحركة استحقته ، وإن ذهبت حكم بزيادته ، فلزمته الدارة . والله أعلم .

وعلى الخامس : بجعل الصفراء في وسط الألف من دون حركتها ؛ فالواو حركتها ، ولا دارة على الواو ، هكذا : ﴿وَاءولَـٰـتُ﴾ .

قال بعضهم : ولم يذكروا نقطه[1] على هذا الوجه لورش ، ومقتضى النظر أن لا تجعل على الساكن حركة ، إذ الحرف لا ينقل عن موضعه المقدر[2] له ، فيقتصر في معرفة قراءة ورش على اللفظ[3] .

قلت : وما قاله غير صحيح ، بل الصواب[4] أن يقال : إن هذا التوجيه لا يدخل في قراءة ورش ألبتة ، وإنما وجه[5] بغيره من الوجوه ، ولا يلزم[6] في التعليل الواحد أن يطرد في جميع القراءات ، فإن من يقول به ، إنما يجوزه تجويزا ، ولا يلزمه إلزاما ، وإذا[7] كان كذلك فإنما يجوزه حيث يمكن ، ألا ترى[8] أن ﴿الئى﴾ إنما جرت فيه[9] الستة أوجه التي في أشباهه على قراءة قالون فقط

---

(١) في ح : نقطا .

(٢) في ح : المقرر .

(٣) قاله الرجراجي في حلة الأعيان فذكر : «أن الحرف لا ينقل من موضعه ، إذ لا يجعل حرف على حرف» . ورقه ٢٧٣ .

(٤) في ح : «الصواب» .

(٥) في ح ،هـ : توجه .

(٦) مطموسة في هـ .

(٧) في هـ : وإن .

(٨) في ح : ترى إلى أن .

(٩) ساقطة من : هـ .



كما قدمنا[١] ، وكذلك بعض تعاليل هذا النوع الذي نحن فيه ، تجرى في بعض مواضعه دون بعض .

ونقطه على السادس والسابع : بجعل الهمزة صفراء على الواو معها حركتها ، والدارة على الألف هكذا : ﴿سَاْؤُرِيكُمْ﴾[٢] . وعلى الثامن : كالثلاثة الأولى[٣] .

تنبيه :

ومما يجري مجرى هذا النوع ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٤] عند النحاة فإن مذهبهم أن الواو الموجودة فيه هي التي زيدت[٥] للفرق قبل دخول «ها» التنبيه عليه ، قال

---

(١) تقدم ذكره في ص : ٣٨٥ .

(٢) وهو الوجه الثاني الذي ذكره أبو عمرو في المقنع ، وهو احتمال كون الواو صورة للهمزة والألف زائدة قبلها . المقنع ١٤٠ .

(٣) وهو جعل الهمزة صفراء في وسط الألف ، معها حركتها ، والدّارة على الواو . والملاحظ أن الإمام التنسي جعل زيادة الواو في «سأوريكم» ، «ولأوصلبنكم» من باب «أولوا» وأخواته ، والأظهر أن يذكر كل لفظ على انفراد أسوة ببقية الشراح كالرجراجي ، فجاء حديثه فيه بعض الخلط .

وذكر في المقنع قول عامة أهل النقط وهو جعل الواو صورة الحركة ، وقول أهل العربية جعل الدارة على الواو ؛ لأنها عندهم دخلت للفرق ، ثم قال : وقول أهل النقط أجمع للأصل ؛ لأنه يدخل فيه ما لا يشتبه نحو : « سأوريكم » . المقنع ١٤٠ .

وذكر أبو داود احتمال زيادة الواو في «أولى» ، «ولأو صلبنكم» ستة معان ، وزاد وجها سابعا في «ساوريكم» . أصول الضبط ١٧١ ، وتوسع الرجراجي وذكر الأوجه المنصوصة ، وزاد ثمانية أوجه مقيسة . الحلة ٢٩٨ ، وجرى العمل بجعل الدارة على الواو ، والهمزة على الألف .

(٤) من الآية ٣١ البقرة .

(٥) بعد «زيدت» في هـ : « فيه» .



الداني : ونقطه على[١] هذا المذهب بأن تلحق[٢] ألفا حمراء بعد الهاء صورة للهمزة ، وتجعل فيها النقطة الصفراء معها حركتها ، وتجعل الدارة على الواو ، ولا تلحق ألف هاء التنبيه ؛ لئلا يجتمع مثلان هكذا : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٣] ولا يعترض هذا بما تقدم في : ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف[٤] ، لأن أصل الألفين هناك الهمز فقويا[٥] .

وأما مذهب الرسام : فهو[٦] ما صرح به الناظم في الرسم أن الواو هي[٧] صورة الهمز ، على مراد الوصل[٨] ، وهو الصحيح .

ونقطه بجعل الهمزة صفراء على الواو ، معها[٩] حركتها ، هكذا : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) في هـ : تجعل .

(٣) قال أبو عمرو : «وذلك مرفوض في الكتابة ، غير مستعمل في الرسم» . المحكم ١٥٧ .

(٤) قال هناك : «أن تجعل الصفراء على الصورة ، وتلحق ألفين بعد الكحلاء ، وتجعل علامة التسهيل على الحمراء التي تلي الكحلاء ﴿ألهتنا﴾ على أحد الوجوه» . انظر : ص ٣٠٥ .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) في ح : «وهو» .

(٧) في هـ : «وهى» .

(٨) ذكره في الرسم في قوله : فأول بألف يصور . . . إلى أن قال : «وبمراد الوصل بالياء لئن» وذكرالداني «هؤلاء» أنها كتبت على إرادة وصلها بما قبلها فصارت كالمتوسطة . المحكم ١٥٦ .

وهو قول أصحاب المصاحف ، لذلك قال : «وهو الصحيح» . وبه قال أبو داود وأبو عمرو واللبيب .

مختصر التبيين ٢٣ ، الدرة الصقيلة للبيب ٤٣ ، الدرة الجلية للفخار ٢٧ ، الحلة للرجراجي ٢٢٦ . دليل الحيران ٢١٠ .

(٩) في ح : «ومعها» .



وحكم الألف التي قبلها داخل في مدلول قوله : «وإن تكن ساقطة في الخط . . .» البيت[١] .

وقوله : «وزيد» ماض[٢] لم يسم فاعله ، ونائبه «ياء»[٣] وهو مضاف إلى ﴿من ءاناى﴾ ، «والواو» معطوف على «ياء» ، و[٤] «في» حال منه . قال رحمه الله :

«وَآخِرُ الْيَاءَيْنِ مِنْ بِأَيْيدِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَيْدِي»

أشار هنا إلى النوع الثاني مما زيدت فيه الياء وهو عنده ما[٥] زيدت فيه[٦] بعد ياء ساكنة ، وأشار بذلك إلى قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾[٧] وليس ثَمَّ غيره ، واتفقت المصاحف على كتبه بياءين ، وعلله الداني وغيره بوجهين : أحدهما -وهو المختار وعليه عول الناظم- أن الياء الثانية هي الزائدة زادوها للفرق بينه وبين ﴿أيدى﴾ الذي هو جمع «يد» التي هي أحد الأعضاء المعبر عنها بالجوارح ؛ لأن ما زيدت فيه بمعنى القوة[٨] ، وهمزته

---

(١) وتمامه : «ألحقتها حمراء لجعل المط» . مورد الظمآن ٤٥ .

(٢) في ح : فعل ماض .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) في ح : الياء .

(٥) في الأصل «مما» ، والصواب ما أثبت من : ح ، هـ .

(٦) قبل «فيه» في ح : «الياء» ، مدرجة لا لزوم لها .

(٧) في الآية ٤٧ الذاريات .

(٨) وهذا التفسير منسوب إلى ابن عباس ، ومجاهد وقتادة ، وهو كقوله : ﴿داود ذا الأيد﴾ . قاله في البحر ٣٩٥/٧ ، وقال القرطبي : «بقوة وقدرة» عن ابن عباس وغيره» .

أصل ، وياؤه عين ، وداله لام ، والذي هو جمع «يد» همزته قطعية[١] ، وياؤه فاء ، وداله عين ، واللام[٢] ياء ، نحو : ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾[٣] و﴿أَيْدِىَ ٱلنَّاسِ﴾[٤] .

فقول الناظم : «للفرق بينه وبين الأيدي» لايريد به هذا اللفظ المحلى بالألف واللام ، وإنما معناه للفرق بينه ، وبين «أيدي» التي هي الجوارح ، فعبر[٥] بلفظ : «الأيدي» عن الجوارح ، ولا يقال الفرق بينهما ظاهر لوجود الياء بعد الدال في التي بمعنى الجوارح ، وانعدامها في التي بمعنى القوة ؛ لأنا نقول : لولا الدليل العقلي لتوهم متوهم أنها كلها بمعنى الجوارح[٦] وحذفت الياء في : «بأييد» ؛ لأنه غير مضاف ، وثبتت في نحو : ﴿بأيدي سفرة﴾ لأجل الإضافة ، إذ ذلك[٧] شأن

= ونبه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بقوله : «بأييد» ليست من آيات الصفات المعروفة بهذا الاسم ؛ لأنها ليست جمع «يد» ، وإنما الأيد القوة » أضواء البيان ٦٦٩/٧ ، وانظر : المفردات في غريب القرآن للراغب ٥٥٠ ، وعنوان الدليل في مرسوم التنزيل لأبي العباس المراكشي ورقة ١٦ ، البرهان ٣٨٧/١ .

وكلام الإمام التنسي في ذلك صحيح من حيث المعنى والوزن .

(١) أطلق القطعية في مقابلة الأصلية .

(٢) في هـ : ولامه .

(٣) من الآية ١٥ عبس .

(٤) من الآية ٢٠ الفتح .

(٥) في ح : فيعبر .

(٦) ليس ذلك كذلك ، بل إذا كانت في جانب الله تبارك وتعالى ، يجب أن تثبتها كما أثبتها الله بدون تكييف ولا تعطيل ولا تمثيل ، كما هو مذهب السلف : ﴿ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير﴾ ، وهي طريقة أهل السنة والجماعة .

(٧) في ح : ذاك .



كل ما آخره ياء نحو: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾[١] و﴿إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[٢] فأرادوا[٣] رفع هذا التوهم بزيادة الياء في هذا؛ لاتحاده وتعدد غيره، ولو كانت كلها بمعنى الجوارح لاستوى رسمها، فتعين لذلك أن ما زيدت فيه الياء مخالف في المعنى [لما][٤] لم تزد فيه.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يزيدوا الياء في قوله: ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾[٥] إذ هو بمعنى القوة؛ ليفرقوا بينه وبين ﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى﴾[٦]، إذ هو بمعنى الجوارح.

قلت: لم يحتاجوا فيه إلى الفرق؛ لأنه لا يتوهم في «ذا الأيد» إنه بمعنى الجوارح إذ لو كان كذلك لثبتت الياء بعد الدال، إذ ذاك[٧] شأن المنقوص المحلى بأل، فلما لم توجد الياء علم أنه صحيح الآخر، وأن داله لام. والله أعلم.

وإن سلم توهم حذف الياء منه اكتفاء بالكسرة، لم يلزم في

---

(١) من الآية ٤ العنكبوت.

(٢) من الآية ٩٤ مريم.

(٣) في ح: فرأى والله أعلم.

(٤) في الأصل: «لم»، وما أثبت من: ح، هـ أصوب.

(٥) في الآية ١٦ سورة ص، ومعناه أن داود عليه السلام كان قويا في العبادة.

انظر: القرطبي ١٥/١٥٨، البحر المحيط ٧/٣٩٠، تفسير ابن كثير ٤/٤١، الطبري ٢٣/١٧٠.

(٦) في الآية ٤٤ سورة ص، وفيه خلاف: هل هي النعم، أو هي الجوارح، أو هي القوة في طاعة الله؟ انظر: تفسير الطبرى ٢٣/١٣٦، البحر المحيط ٧/٤٠٢، القرطبي ١٥/٤١٧، تفسير ابن كثير ٤/٣١.

(٧) في هـ: ذلك.



توهم كونه بمعنى الجوارح محذور ، كما لزم ذلك في : ﴿بأييد﴾[1] .

والوجه الثاني : أن تكون الياء الثانية هي العين ، والألف والياء الأولى معا صورتان للهمزة ، إذا[2] قرئ بالتحقيق[3] والتسهيل ، فالألف للتحقيق ، والياء للتسهيل[4] .

ونقطه على الوجه الأول بجعل الهمزة صفراء مع حركتها على الألف ، وجعل الدارة على الياء الثانية دلالة على زيادتها ، ولم يبين الناظم حكم الياء الأولى ، كأنه رأى أنها ساكنة فتندرج في قوله : «فدارة علامة

---

(١) أى محظور في إثبات ماأثبته الله أو أثبته رسوله ﷺ ، كل هذا الكلام من التنسي ليفر من اليد لله ، ويصرفها عن ظاهرها ولو كانت معناها غير «القوة» فلا محظور في ذلك ، وهي عقيدة أهل السنة والجماعة ، وقد قلنا أنها ليست من آيات الصفات .

(٢) في الأصل ، ح : إذ ، وما أثبت من : هـ .

(٣) في هـ : بالتخفيف ، وهو تصحيف .

(٤) قراءة التسهيل لحمزة عند الوقف على أحد الوجهين ، قال الشاطبي :

«وما فيه يلفى واسطا بزوائد ... دخلن عليه فيه وجهان أعملا»

إبراز المعاني ١٧٧ .

والوجهان المذكوران في زيادة الياء ذكرهما أبوعمرو ، وقدم الأول أبو داود ، وصرّح باختياره فقال : «والوجه الأول أختاره ، وبه أنقط» . أصول الضبط ٢٩٧ ، وحلة الأعيان للرجراجي ٢٧٨ .

ولم يذكر أبو العباس المهدوي إلا الوجه الأخير ، فقال : كتبت على اللغتين بعلامتين ، علامة التحقيق ، وعلامة التسهيل . هجاء مصاحف الأمصار ورقة ١٠٧ .



السكون»[١] إلا أن هذا يوقع في اللبس ، إذ لا يدرى هل الأولى هي الزائدة أم الثانية؟ ، ولهذا المعنى اختار القدماء أن يجعل على الأولى جرّة تكون علامة للسكون ؛ ليظهر الزائد من غيره هكذا : ﴿ بِأَيۡيْدٍ ﴾[٢] .

وأما على الوجه الثاني : فظاهر كلامهم[٣] أنك تجعل على الألف نقطة

---

(١) تقدم الكلام عليه في ص : ٩٤ .

(٢) قال ابن القاضي : الأولى أصلية عليها جرة علامة سكونها ،وهي التي يقرعها اللسان ، والثانية زائدة ، عليها دارة علامة الزيادة ، بيان الخلاف ٧٤ ، وبه جرى عمل أهل المغرب في مصاحفهم . انظر : دليل الحيران ٤١٨ ، والمصحف براوية ورش ، ط الجزائر . أما المصحف براواية قالون ط تونس ، فقد جُعِلت فيه على كل ياء دارة بدون تفريق .

أقول ماذكره التنسي وما جرى به عمل أهل المغرب لم يخلص من الإشكال ، ولم يرفع اللبس ، بل يزيد ذلك في اللبس ، فجعل الجرة على الأولى يوهم أنها فتحة ، وجعل الدارة على الثانية يوهم أنها ساكنة ، فيقرعها اللسان ولا تتميز الياء الزائدة من الساكنة التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين ، علامة السكون ، وعلامة الزائد ، والذي أوجب هذا اللبس عدم الاتفاق على المفاهيم ؛ معنى علامة السكون -المدور- عند المغاربة غير معناه عند المشارقة ، فأولئك عندهم علامة سكون ، وهؤلاء عندهم علامة للزائد .

أما على ضبط المشارقة واختيارهم علامة السكون رأس خاء « حـ » كما هو مذهب الخليل فلا إشكال ، وهو الصحيح الصواب كما هو ظاهر في مصحف المدينة النبوية .

(٣) مصحفة في هـ : كامنهم .



صفراء مع حركتها، وعلى الياء الأولى نقطة حمراء[١]، وكذا[٢] فهمه المتأخرون[٣].

والذي عندي أن الأمر كما قدمنا قبل هذا مبني على القراءتين، فإذا قرأت بالتحقيق جعلت الصفراء على الألف وتترك الياء عارية، [وإن قرأت بالتسهيل جعلت الحمراء على الياء وتترك الألف عارية[٤]][٥] والله أعلم.

قال بعضهم: ويحتمل أن يوجه بأن الياء الأولى صورة للهمز على مراد الوصل كما في ﴿لِئَلَّا﴾ وتكون الألف زائدة تقوية للهمزة كما في ﴿مِاْئَةٍ﴾[٦].

ونقطه على هذا الوجه بجعل الدارة على الألف والهمزة

---

(١) ساقطة من: ح.

(٢) في ح: وهكذا.

(٣) ومنهم الرجراجي: حيث جمع بين علامة التحقيق وعلامة التسهيل، وسبق بيان أن أبا عمرو لا يستجيز جمع قراءات بألوان مختلفة ص: ٣٧٩.

(٤) في هـ: عاريا.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من: ح من قوله: «وإن قرأت» إلى قوله: «عارية».

(٦) وهو قول ابن الجزري قال: «والصواب عندي -والله أعلم- أن الألف هي الزائدة كما زيدت في «مائة» و «مائتين»، والياء بعدها هي صورة الهمزة كتبت على مراد الوصل» النشر ٤٥٨/١، وتعقبه محمد غوث بقوله: «القياس على «مائة» يخدش بأنها همزتها متوسطة حقيقة، بخلافها هنا، فإن الهمزة، مبتدأة، وحملها على المتوسطة إنما هو على خلاف القياس» إلى أن قال: فالأشبه عندي زيادة الياء، وبه جزم السيوطي في الإتقان، وهو الجاري به العمل.

نثر المرجان محمد غوث ٤٧/٧، الإتقان للسيوطي: ١٦٨/٢.



على الياء الأولى هكذا : ﴿بِأْيَيْدٍ﴾ قال : ويحتمل أيضا أن تكونا معا صورتين للهمزة على مراد الانفصال والاتصال ، كما تقدم في ﴿نبإى﴾[١] .

ونقطه على هذا الوجه[٢] بجعل الصفراء على الألف مع حركتها ، وتعرية الياء هكذا : ﴿بِأَييْدٍ﴾ وتخريجه في هذين الوجهين[٣] ظاهر ، وزادوا[٤] وجها ثالثا وهو أن الياء صورة على مراد التسهيل ، والألف زائدة ، وتخريجه هنا ليس بظاهر ، إذ يوهم[٥] أن هذا الوجه مغاير للوجه الثاني عند الداني[٦] ،

---

(١) تقدم في ص : ٣٧٧ . وهو مذهب أبى العباس المهدوي ، وقال به أبو عبد الله الصنهاجي الشارح الأول والجعبري ، وقال فيه أبو عمرو : «وهذا الوجه من الغامض اللطيف الحسن» نقله ابن عاشر والرجراجي . انظر : التبيان للصنهاجي ورقة ١٣١ ، مصاحف الأمصار للمهدوي ١٠٧ ، الجميلة للجعبري ورقة ٤٤ ، حلة الأعيان ٢٦٩ ، فتح المنان ورقة ١٠٥ .

(٢) ساقطة من : هـ .

(٣) ساقطة من : هـ .

(٤) في ح ، والأصل : وزاد ، وما أثبت من : هـ .

(٥) في هـ : توهم .

(٦) قال الزياتي : «قد يقال مغايرته للوجه الثاني صحيحة ، من حيث إن الدّاني لاحظ القراءتين معا ، فخرج من ذلك صورتان ، وهذا لاحظ قراءة التسهيل فقط ، فخرج له كون الياء صورة . والألف زائدة ، وملاحظة شيء واحد غير ملاحظة شيئين ، فكيف يقال هو عينه ، وإنما يرد هذا التخريج من حيث إن فيه أحد المتساويين بلا مرجح ، بل فيه ترجيح المرجح بلا سبب ؛ لأن قراءة التحقيق فيه أشهر من قراءة التسهيل فملاحظتها دونها تحكم ، ولا يرد هذا فيما ذكره الدّاني في نحو : «تلقاىِ» على ما تقدم ، لأن الألف هناك لا يمكن جعله صورة ، إذ هو حرف مد» . حواشي الزياتي ٣٦ ومن ثم أقول : إن هذا الوجه أضعف الوجوه .

وليس كـذلك ، وقـد تقـدم له مـثل هذا الوهم في ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾[1] .

وقولـه : «وآخـر اليـاءين» مـعطوف على ياء ﴿من ءانـاىٕ﴾ فـهـو مـفعـول[2] لـ «زيـد»[3] و«مـن» في محل الحال من «آخـر» . و«للفرق» متعلق بـ «زيـد» ، والظرفان متعلقان بـ «الفـرق» . والياء بعد الدال في «بأييدي» للإطلاق وفـي «الأيـدي» أصلية[4] . والله أعلم . قـال رحمـه اللـه :

«فَـدَارَةٌ تَلْـزَمُ ذَا الْـمَزِيـْدَا   مِنْ فَوْقِـهِ عَـلَامَـةً أَنْ زِيـْدَا»

هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر ، ولذلك صدره بالفاء ، أي إن تسأل عن حكم هذه[5] الزوائد فالدارة[6] تلزمها .

والإشـارة بقولـه : «ذا الـمزيدا» عـائـدة على مـا ذكره[7] هنا من الأنواع ، وهي عشرة أنواع من الألف ، ونوعان من الياء ، والواو وليس فيها إلا نوع واحد ، فكأنه يقول : فـمجموع هذه الأنواع تلزمه الدارة دون غيـره ، وإنما حكم النقاط بجعل هـذه الـدارة في هذه[8] الـمـواضـع ؛ لتدل على سـقوط تلك الأحرف

---

(١) انظر : حلة الأعيان ٢٦٣ .

(٢) في الأصل : معول ، وفي ح : معمول ، وما أثبت من : هـ .

(٣) يريد وارتفع لنيابته عن الفاعل لـ : «زيد» .

(٤) قال الزياتي : «وإن كانت أصلية ، لكنها عنده إطلاق ؛ لأن الروي ما قبلها» حواشيه ٣٦ .

(٥) في هـ : هذا .

(٦) في هـ : فأما الدارة .

(٧) ساقطة من : ح .

(٨) في الأصل : هذا ، وما أثبت من ح ، هـ .



من اللفظ ، أخذوها من الصفر عند أهل العدد الدال على خلو المنزلة[١] .

واحترز الناظم بقوله : «ذا المزيدا» من غير ما ذكر ، وذلك ما بقي من أنواع الزوائد التي ذكرها في الرسم ، فقد بقي من الألف الزائد [أربعة أنواع ، ومن الياء][٢] الزائدة نوع واحد ، وإنما احترز عن هذه الأنواع الخمسة ؛ لأن حكمها مخالف لما ذكر[٣] ، إذ لا تجعل فيها الدارة . فأما نوع الياء الذي بقي له ، وهو ما زيدت فيه الياء قبل ياء مشددة ، نحو : ﴿ بِأَييِّكُمُ ﴾[٤] فقد صرح به بعد هذا[٥] ، وأنه يعرى من الدارة[٦] ، ولذلك أخره عن هذا البيت الذي نتكلم[٧] عليه .

وأما أنواع الألف التي بقيت : فأولها ﴿لأاهب﴾ على قراءة الياء ، وثانيها : «ابن» حيث وقع ، وثالثها : ألف ﴿إذاً﴾ ، و﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ ﴿وَلَيَكُونًا ﴾ ، ورابعها : ألف : ﴿لكنا﴾ ، و﴿أَنَا﴾ ، وإنما أخرج الناظم هذه الأنواع هنا من هذا الحكم مع كونها معدودة له في الزوائد في الرسم[٨] ؛ لأنه

---

(١) قاله أبوعمرو في المحكم ص ١٩٥ ، والنقط ١٤٢ بذيل المقنع .

(٢) مابين المعقوفين غير واضح في الأصل ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٣) في هـ : ذكره .

(٤) من الآية ٦ القلم .

(٥) سيذكره في ص : ٤١٧ في البيت الذي يليه .

(٦) قال فيه : « وعرّ أولا لما قد يدّغم » .

(٧) في ح : يتكلم .

(٨) ذكرها في قوله :

« ومع لكنا لشيء وهما في الكهف وابن وأناقُلْ حيثما »

ثم قال :

« ... ... وكل نسفعا

إذاً يكونا لأهب ... ...»

المورد ٣٢ .

رأى أن الزائد[١] الذي تجعل عليه الدارة ، إنما هو ما لا يلفظ به ، ولا بما صور[٢] له وصلا ولا وقفا ، وذلك موجود في جميع الأنواع التي ذكر هنا في الضبط ، والأنواع التي سكت عنها هنا ليست كذلك ، بل هي ثابتة[٣] في الحالين ، كما في ﴿لأهب﴾ فإنها صورة الهمزة المبدلة ، فصارت[٤] كأنها هي فثبتت في الحالين ، وإما ثابتة[٥] في الوقف ، كما في الثلاثة الباقية ، فرأى أن جعل الدارة في هذه الأنواع يوهم إسقاطها بالكلية وصلا ووقفا ، وليس كذلك ، فكان ذلك سبب سكوته عنها[٦] هنا .

ونظره في ذلك صحيح وإن لم يصرح[٧] به القدماء ؛ لأن القواعد تقتضيه ، والاستقراء من كلام القدماء أيضا يدل عليه ؛ لأنهم[٨] تكلموا على المواضع التي تلزم فيها الدارة موضعا موضعا على التفصيل ، ولم يتعرضوا لواحد من هذه الأنواع التي احترز منها الناظم على التفصيل ، ولنتكلم على كل نوع بانفراده .

فأما ﴿لِأَهَبَ﴾[٩] فقد نص القدماء على أن نقطه على قراءة

(١) في الأصل،هـ : «الزوائد» ، والمثبت من : ح لأجل السياق .

(٢) في هـ : لا صورة .

(٣) في ح : بل منها ما هو ثابت .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) في ح ، هـ : ثابت .

(٦) ساقطة من : ح .

(٧) في ح : «يصرحوا» على لغة : «أكلوني البراغيث» .

(٨) في ح ، هـ : ولأنهم .

(٩) من الآية ١٨ مريم .



ورش[١] بجعل النقطة الحمراء على البدل في رأس الألف المعانقة للام[٢] ، ولم يذكر أحد فيه الدارة ، وتبعهم الناظم على ذلك حيث ذكره في باب الهمز[٣] ، وذلك يدل على أن عده في الزوائد تسامح ؛ لأنه صورة للهمزة عندهم ، وحمَّل[٤] بعضهم على الناظم جعل الدارة عليه لقوله : «فدارة تلزم ذا المزيدا» ، والعجب منه[٥] يقول هنا[٦] مع كونه لم يتقدم له ذكر في الأنواع التي ذكرها الناظم هنا ، وهي التي تعود عليها الإشارة ، بل الناظم إنما قصد هنا الاحتراز منه ، ومن سائر الأنواع التي لم يذكرها هنا .

---

(١) قرأه بياء بعد اللام ويوافقه أبو عمرو ويعقوب وقالون بخلف عنه ، والباقون بهمزة بعد اللام ، وهو الوجه الثاني لقالون . النشر٢/٣١٧ ، الإتحاف ٢٩٨ ، التيسير ١٤٨ .

(٢) وذكر أبو داود أن تجعل ياء في رأس الألف على رواية ورش ، ومن وافقه لكسرة اللام قبلها ونقله ابن عاشر من نسخة منتسخة من خط أبي داود وهو المختار عند اللبيب ، وعليه العمل . أصول الضبط ١٥٣ ، فتح المنان ١٠٠ ، الدرة الصقيلة ٤٤ .

(٣) في باب الحروف الزائدة . مورد الظمآن ٣٢ .

(٤) يقرأ «وحمَّل» بتشديد الميم ، وفيه معنى التحامل .

(٥) وهو الرجراجي : قال : ظاهر كلام المؤلف أنه تجعل عليه الدارة ؛ لأنه ذكره في مورد الظمآن ، وخص في هذا الباب على أن الدارة تجعل على الحرف المزيد» . الحلة ١٦٣ .

والإمام التنسي نظره في ذلك صحيح ؛ لأن الزائد مالا يلفظ به لا وصلا ولا وقفا ، ونقل عنه ذلك الشيخ أبو زيت حار في لطائف البيان ٣٦/٢ ولأن الألف هنا ثابتة في الحالين ، ففي إطلاق الناظم الزيادة عليها تسامح . انظر : دليل الحيران ٢٤٧ .

(٦) في ح : هذا .

وإنما يحسن عده من الزوائد[١] عند من يرى : أن ضبطه بياء حمراء بعد لام ألف كما عند اللبيب ، وقد تقدم إنكاره[٢] ، إذ يؤدي ذلك[٣] إلى الحذف والزيادة بلا موجب .

وأما ﴿ابن﴾ حيث وقع فلا يشك أحد في أن ألفه همزة وصل ، فاللازم في جميع همزات الوصل يلزم فيها ، وقد تقدم حكم همزة الوصل في «باب الصلات»[٤] ، ولكن النحويين نصوا على أن ألف «ابن» تحذف إذا[٥] وقع نعتا بين علمين ، فلما لم يبن[٦] الرسام على هذا المذهب ، ورسموها على الأصل في كل موضع نبه الأئمة عليها ، ولم يذكر أحد منهم فيها الدارة بخصوصيتها ، إذ لا فرق بينها ، وبين سائر همزات الوصل ، والعجب من قول بعضهم[٧] إن القياس ، وقول الناظم يقتضي أن تجعل فيه الدارة زائدة[٨] على الجرة[٩] والابتداء ،

---

(١) لا يحسن ذلك ؛ لأن الألف صورة للهمزة على القراءة الأخرى .

(٢) تقدم في ص : ١٦٨ ، وانظر : الدرة الصقيلة للبيب ٤٤ .

(٣) ساقط من : ح .

(٤) في ح : الصلة .

(٥) في الأصل : «إذ» ، وما أثبت من : ح ، هـ ، وهو الصواب .

(٦) في ح : «يبينوا» ، وفي هـ : يبين .

(٧) وذكر الرجراجي : احتمال زيادة الألف ، وجعل الدارة عليها ، واحتمال ألا تجعل عليها ، والظاهر من سياق كلامه أنه يميل أن تجعل عليه الدارة . حلة الأعيان ٢٦١ ، ولم يطلق وصف الزيادة أبو عمرو ، فقال : وأجمع كتاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله : ﴿عيسى ابن مريم﴾ ، وهو الصواب . فتح المنان ورقة ٩٨ ، دليل الحيران ٢٤٣ .

(٨) في هـ : زيادة .

(٩) في ح : الحركة .



والمصنف إنما أراد الاحتراز منه ومن أمثاله على ما قررنا[١] ، فكيف يقتضيه .

وأما ﴿لَيَكُونَا﴾[٢] و﴿لَنَسْفَعًا﴾[٣] فلا يشك أحد أن ألفهما بدل من نون التوكيد الخفيفة[٤] .

وأما ﴿إذا﴾ فقيل[٥] : إنه منون ، فهو كسائر المنونات ، والجمهور على أن نونه أصلية لكن كتبت[٦] ألفا كما في : ﴿لنسفعا﴾ ﴿وليكونا﴾ حمله على المنون مراعاة للوقف لإبدال الجميع ألفا في الوقف[٧] ، وأكثر النحاة يكتبون هذه المواضيع بالنون ، فرقا بينها[٨] وبين التنوين ، فلذلك نبه الأئمة عليها ، إذ خالف الرسام فيها النحاة ، ولم يذكر أحد منهم فيها الدارة إذ حكموا فيها بحكم التنوين . وحمّل[٩] بعضهم أيضا على الناظم جعل الدارة

---

(١) في هـ : قررناه .

(٢) وهو قوله : ﴿وليكونا﴾ من الآية ٣٢ يوسف .

(٣) وهو قوله : ﴿لنسفعاً﴾ من الآية ١٥ العلق .

(٤) ونص الرجراجي على زيادتها . حلة الأعيان ٢٦٢ .

(٥) في ح : قيل .

(٦) في ح : كتب .

(٧) وقال ابن قتيبة : «كتبها بالألف أحب إلي» وقال الجعبري : الرسم يحمل تارة على الوقف كرسم نحو «رحمة» هاء ، وتارة على الوصل كرسمها تاء .
أدب الكاتب ٢٤٨ ، الجميلة للجعبري ٣٨ ، وانظر : المقنع ٤٣ ، وفتح المنان ورقة ٩٨ .

(٨) في ح : بينه .

(٩) يقرأ بتشديد الميم من التحامل .



فيها[1] ، وقد ظلمه[2] في ذلك ، بل الناظم متحرز[3] منه ومن أمثاله ، كما قلناه[4] .

وأما ﴿ لَّٰكِنَّا ﴾[5] فلم يذكر أحد[6] من القدماء فيه الدارة جملة ولا تفصيلا لاسيما وقد قرئ في السبع بإثبات[7] ألفه وصلا ووقفا[8] .

---

(١) نقل الرجراجي : احتمال الزيادة وعدمها في الألفاظ الثلاثة ،وظاهر سياق كلامه أنه يختار الدارة ، فقال : لأنه زائد في اللفظ كنظائره ، وهذا هو ظاهر كلام المؤلف ؛ لأنه ذكره في المورد في الزوائد ، وذكر في المزيد أن تجعل عليه الدارة ، ثم أورد الاحتمال الثاني .حلة الأعيان ٢٦٣ والصواب ماذكره الإمام التنسي ؛ لأن الناظم ،تكلم على الألفات الزائدة حقيقة ، وحكم بجعل الدارة عليها ، وسكت عن هذه .

(٢) فيها طمس في : هـ .

(٣) في ح : ، هـ : محترز .

(٤) في ح : قلنا .

(٥) من الآية ٣٨ الكهف .

(٦) فيها طمس في : هـ .

(٧) في ح : إثبات .

(٨) قرأ من السبع عبد الله بن عامر ، ومن العشر أبو جعفر ورويس عن يعقوب بإثبات ألفه وصلا ، والباقون بحذفها وصلا ، وأجمعوا على إثباتها وقفا اتباعا للرسم ، فألفه ليست زائدة . النشر ٣١١/٢ ، المقنع ٣٨ ، مختصر التبيين ١٧١ ، فتح المنان ٩٨ ، الإتحاف ٢٩٠ . وأصلها : «لكن أنا» ،فحذفت الهمزة على غير قياس فالتقى نونان أولهما ساكن ، فأدغمت الأولى في الثانية ، فصارت «لكنا» وهو قول أبي علي الفارسي ، ونحوه لأبي إسحاق الزجاجي ، وهو المشهور . انظر : الرجراجي : حلة الأعيان ٢٥٩ .

وأما ﴿أنــا﴾ فهو في المعنى مثله عند الجمهور ، والألف فيه أصلية عند جماعة من النحاة[١] ، فلا يتوهم أحد على مذهبهم جعل الدارة فيه . وعند جماعة أخرى ألفه زائدة للوقوف[٢] ، ومعنى ذلك أنها ليست بأصلية[٣] ، وإلا فهي من نفس الكلمة .

وقد قال بذلك جماعة في «ذا» التي هي[٤] اسم إشارة ، وقاله جميعهم في «هــا»[٥] التي هي ضمير المؤنث ، وليس مرادهم أنها ليست من الكلمة ، كما ذلك في الأنواع[٦] المتقدمة في كلام الناظم ، ولذلك كان ألف «أنــا» ثابتا وصلا ووقفا في لغة تميم ، وكذلك يقرؤه نافع مع الهمز ، غير المكسور باتفاق ، ومع المكسور في بعض طرق قالون عنه[٧] ، فلا يتوهم عاقل جعل الدارة فيه حينئذ ، وإن كان بعضهم جوّزه ، وقال : يجمع بين المد

---

(١) وهم علماء الكوفة ، فيرون أن الألف بعد النون من نفس الكلمة أي الأحرف الثلاثة كلها يتألف منها الضمير «أنا» . الكشف لمكي ١/٣٠٦ ، ٢/٦١ .

(٢) في ح ، هـ : للوقف .

(٣) وهو رأي البصريين ، وزيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون ، ولئلا تلتبس بـ «أن» . الحجة لأبي علي الفارسي ٢/٣٦٤ ، الكشف لمكي ١/٣٠٦ ، ٢/٦١ . إملاء ما من به الرحمن ١ / ١٠٨ ، الإتحاف ١٦٢ .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) في ح : هذه .

(٦) بين الجار والمجرور في ح : باب .

(٧) نافع وأبو جعفر بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة ، واختلف عن قالون عند المكسورة ، والوجهان صحيحان عن قالون من طريق أبي نشيط . الإتحاف ١٦٢ ، النشر ٢ / ٢٣١ .

والدارة ، وهو وهم منه(١) ، وأما حيث لا همز(٢) فحكمه كذلك عند الناظم لثبوته في الوقف ، وكلام القدماء يقتضي ذلك ، إذ لم يذكره أحد بانفراده كما فعلوا(٣) في غيره حين يتعرضون(٤) لكل نوع بالتعيين ، ووقع في بعض المواضع من كلام الداني ما يوهم ذلك ، إذ ذكر أنواعا من المزيد وفيها «أنا» وذكر أن الدارة تلزم تلك الزوائد(٥) ، فتوهم أكثر المتأخرين(٦) من(٧) أن الكلام شامل لجميع الأفراد المذكورة هناك ، والناظم وغيره من المحققين حملوا ذلك على أكثر ما هنالك ، ولا يدخل فيه «أنا» وشبهه .

---

(١) قال الشيخ الهبطي : «أنا» لابد فيه من الدارة سواء كان بعده ساكن ، نحو : «أنا التواب» أو لم يكن نحو : «أنا عابد» ، وتبعه الرجراجي ، وهذا منه بناء على مذهب البصريين ، أما على مذهب الكوفيين فلا تجعل . ونبه القصري شارح الضبط على توهم جعل الدّارة فقال : «لا تجعل الدارة على ألف «أنا» لإجماعهم على إثبات ألفه وقفا» .

طرر على مورد الظمآن ٢٦٢ ، حلة الأعيان ٢٦٢ ، حواشي الزياتي ٣٦ .

واستقر عمل المتأخرين على وضع صفر مستطيل قائم فوق ألف «أنا» ، «لكنا» التي بعدها متحرك يدل على زيادتها وصلا لا وقفا في قراءة من لم يثبت الألف ، وأهملت الألف التي بعدها ساكن . انظر : مصحف المدينة النبوية .

(٢) بعد قوله : « لاهمز » تفسير فوق السطر في الأصل : « أى بعد أنا » بقلم دقيق .

(٣) في ح : فعلوه .

(٤) في الأصل : يعترضون ، وما أثبت من : ح ، هـ ، وهو الصواب .

(٥) أدرج أبو عمرو ذكر «أنا» ضمن الزوائد التي تجعل عليها الدارة الحمراء . انظر : المحكم ص ١٩٣ .

(٦) ومن هؤلاء المتأخرين الرجراجي ، فقال : «فاعلم أن الدارة تجعل ، نص على ذلك أهل الرسم» .حلة الأعيان ٢٦٢ ، وجاء ذلك من ذكر أبي عمرو والناظم «أنا» ضمن الزوائد .

(٧) ساقطة من : ح .



وقووا ذلك بأنه يلزم على[١] جعل الدارة على ما يثبت في الوقف جعل الدارة على هاء السكت عند من لا يثبتها وصلا[٢] ، ولا قائل به ، ولأن[٣] القدماء حين تعرضوا لمواضع الدارة بذكر كل موضع بانفراده ، لم يذكروا «أنا» هنالك بانفراده[٤] ، وكذلك جميع المواضع[٥] التي ثبتت[٦] في بعض الأحوال دون بعض ، وإنما تعرضوا بالتعيين للمواضع التي لا يوجد[٧] الزائد فيها في اللفظ ، وصلا ولا وقفا[٨] ، وهو الحق . والله أعلم .

وعلى تقدير كون الداني أراد ذلك ، يكون الناظم ومن وافقه

---

(١) ساقطة من : ح .

(٢) بعد قوله :«وصلا» في ح : إدراج : «ولا وقفا» .

(٣) في ح : وبأن .

(٤) في هـ : مطموسة .

(٥) في ح : الواوات .

(٦) في هـ : تثبت .

(٧) في ح : لاتوجد الزوائد .

(٨) وجرى العمل -وهو الصواب- بما قرره الإمام التنسي بعدم جعل الدارة في الألفاظ المذكورة .

أما الألفاظ المختلف في قراءتها نحو : «أنا» ، «لكنا» ، «الرسولا» ، «السبيلا» ، «الظنونا» ، «سلسلا» ، «قواريرا» ، اصطلح المتأخرون على جعل صفر مستطيل قائم فوق الألف على قراءة حذف الألف وصلا . انظر : مصحف المدينة النبوية .

ولم يتعرض لها النّاظم ولا التنسي ؛ لأن نافعا يثبتها وصلا ووقفا ولا تتوهم الزيادة فيها على قراءته . انظر : سمير الطالبين ١٧٠ ، إرشاد الطالبين ٤٢ .

خالفوا الداني في ذلك لقيام الدليل لهم، ويتمسكون بظواهر كلام غير الداني[١].

واعلم أن ما ذكره الناظم وغيره من جعل الدارة فوق الحرف الزائد لم يبينوا[٢]، هل هي متصلة بالحرف أو منفصلة عنه؟ واضطرب رأي المتأخرين فيه، والصحيح -والله أعلم- كونها منفصلة كما هي في الساكن[٣]، وكذلك في المخفف عند من يثبتها فيه[٤]؛ إذ المراد في الجميع الدلالة على الخلو، ويؤيد ذلك اختيارهم جعل الجرة في: ﴿بأييد﴾ مخافة

---

(١) وقد ذكر أبو عمرو مارسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى، وذكر معه هذه الكلمات متحفظا في التعبير عما زيد من الألفاظ حقيقة بالزيادة، وعن غيره بالرسم أو الكتابة أو الإثبات، وهكذا تحفظ أبو داود. والناظم في الرسم لم يحرر التعبير، ولم يتهيأ له مع النظم ذكر كل قسم على حدته بل ترجم بزيادة الألف وسرد هذه الكلمات، ولعله اعتمد في إطلاق وصف الزيادة على ما في الضبط هنا، حيث تكلم على الألفات المزيدة حقيقة، وحكم بجعل الدارة عليها، وسكت عن هذه، فيفهم منه أنها ليست في هذه الكلمات زيادة حقيقية. انظر: فتح المنان لابن عاشر ٩٨، دليل الحيران ٢٤٧.

(٢) في هـ: بينوا وفي ح: يبينوا فيه.

(٣) ونص على انفصالها في شرح الضبط لمجهول ٢١، ونحوه للرجراجي في الحلة ٢٨٠، وقال المارغني: «والصواب كونها منفصلة كما هي في السكون» دليل الحيران ٤١٩؛ لأن الساكن منعدم الحركة، والحرف الزائد معدوم فى اللفظ.

(٤) واختاره الدّاني وذكر بسنده عن قالون قال: «في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دارة حمرة». المحكم ١٩٥.

واختار أبوداود عدم جعل الدارة على الحرف المخفف فقال: «أنقط به لاغير، وأميل إليه لخفته، وأخيّر الناقط فيه لجوازه». أصول الضبط ١٧٣، وعليه العمل.



اللبس لو جعل السكون دارة ، ولو كانت علامة الزيادة متصلة ما كان فيه لبس .

و«دارة» مبتدأ ، وسوغ الابتداء بالنكرة كونها بعد فاء الجزاء ، وخبره «تلزم» . و«ذا» مفعول و«المزيد» نعت له ، و«عن» متعلقة[1] بـ «تلزم» أو حال من فاعله ، أو من «ذا» ، و«علامة» مفعول له أو مصدر في موضع الحال ، و«أن زيد» بفتح الهمزة سقط قبلها حرف جر على القياس ، إما منصوبة أو مجرورة[2] ، وجعل الناظم الدارة دلالة[3] على الزيادة ، وغيره يقول : هي دلالة على السقوط ؛ لأنه نظر إلى الخط ، وغيره نظر إلى اللفظ ، وهو الصواب . والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَشَدِّدِ الثَّانِيَ مِنْ بِأَيِّيكُمْ وَعَرِّ أَوَّلاً لِمَا قَدْ يُدَّغَمْ»

أشار هنا إلى النوع الثالث من أنواع زيادة الياء ، وهو الذي لا تجعل فيه الدارة ، وذلك ما زيدت فيه قبل ياء[4] مشددة ، وإليه أشار بقوله : ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾[5] ، وتأخير الناظم هذا النوع عن قوله : «فدارة تلزم» دليل على ما قلناه من أن الدارة خاصة بالأنواع التي أشار إليها في هذا

---

(١) في هـ : «متعلة» مصحفة .

(٢) في ح : تقديم وتأخير .

(٣) في ح : علامة .

(٤) ماشرح به من الزيادة ، ليس بمرضي ، وليس بزائد ، وكيف تدعى الزيادة مع إدغامها ، بل صواب العبارة أن يقال : أخر هذا النوع بعد قوله : «فدارة» لنفي توهم الزيادة .

(٥) من الآية ٦ القلم .

الباب[1] دون ما بقي مما ذكره[2] في الرسم[3].

ولما كان الشأن في كل مشدد من كلمة أن يكتب بحرف واحد لعمل اللسان فيه عملا واحدا، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[4]، و﴿إِنَّا﴾[5]، و﴿لَمَّآ﴾[6]، و﴿رَبُّ﴾[7] وغير ذلك مما لا يحصى وجاء هذا[8] اللفظ وهو: ﴿بأييكم﴾ مكتوبا في جميع المصاحف بياءين نبه الأئمة على ذلك، لكن كتبه بياءين عند المحققين ليس على الزيادة[9]، وإنما هو مراعاة للأصل كما أشار إليه الناظم أن أصل المشدد حرفان، وإن كان هذا الأصل ترك في أكثر المواضع، فقد نبهوا عليه في بعض[10] المواضع، منها: هذا، ومنها: ﴿بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾[11] على قول عند الناظم[12]، وكذلك على قول شاذ لفظ

---

(١) غير واضحة في: هـ.

(٢) في ح: ذكرله.

(٣) وهي الألفاظ المتقدمة: «أنا»، «لكنّا»، ونحوه. انظر المورد ٤٢.

(٤) من الآية ٢١ البقرة.

(٥) من الآية ١٤ البقرة.

(٦) من الآية ٩٨ يونس.

(٧) من الآية ١٢٩ التوبة.

(٨) ساقطة من: هـ.

(٩) لأنه جار على مراعاة الأصل على الزّيادة، إذ الزائد لايدغم ولا يعتبر لفظا أصلا، فعدّه في الرّسم من الزوائد ليس حقيقة، بل لما خالف الأكثر من نظائره مما هو مشدد من الكلمة الواحدة صار كأنه زائد. حواشي الزياتي ٣٧.

(١٠) في الأصل: في أكثر، وما أثبت من: ح، هـ، وهو الصواب.

(١١) من الآية ٧ إبراهيم.

(١٢) ذكره في قوله:

«وعنهما ياء بأيلم ألف مختلفا وليس بعده ألف»



﴿فَبِأَيِّ﴾ في الأعراف[1] ، والمرسلات[2] ، نقله أبو داود[3] . ويحتمل أن يكون منه لفظ ﴿الله﴾ على الصحيح أنه مرتجل ، وكذلك لفظ ﴿اللت﴾ فلذلك أشار الناظم إلى أن نقطه جار على ما تقدم[4] في باب الإدغام ، وهو أنك تعري الأول ، وتشدد الثاني ، يعني وتكون الهمزة صفراء على الألف مع[5] حركتها هكذا : ﴿بِأَيِيّكُمُ﴾[6] .

وجوز فيه الداني وغيره وجها آخر ، وهو أن تكون الألف والياء الأولى معا صورتين للهمزة[7] باعتبار

= دليل الحيران ١٤٤ .

ونقل أبو داود اختلاف المصاحف فيه واختار كتبه بياءين مع حذف الألف ، وقال : «وكلاهما حسن» . مختصر التبيين ١٥٦ .

(١) في الأعراف من الآية ١٨٥ .

(٢) وفي المرسلات من الآية ٥٠ .

(٣) قال أبو داود : كتبوه بياء واحدة على اللفظ ، ووقع في مصحف الغازي بن قيس بياءين على الأصل ، وليست لي فيه رواية ، وبياء واحد أكتب واختار وهو الأكثر . وعليه العمل . مختصر التبيين ٢٧٨ ، ١٢٤ .

(٤) في هـ ، ح : ماتقرر ، وكلاهما صحيح .

(٥) في ح : معها .

(٦) وهو المختار المعمول عليه فذكر أبو العباس المهدوي ، أنه إذا كتب بحرف واحد كان على لفظ الإدغام ، واستغني بالتشديد عن الصورة الحرف المدغم ، وإذا كتب بحرفين فهو على الأصل ، وكل صواب مستعمل . هجاء مصاحف الأمصار ١٠٢ .

(٧) ونص على الوجهين أبو عمرو وأبو داود والتجيبي ، واختاروا الأول ، فقال أبو داود : والوجه الأول أختار وبه أنقط ، وقال في وجه رسمه : «كتبوه في جميع المصاحف بياءين على الإدغام بالأصل ، وعلى نية التحقيق والتسهيل» . مختصر التبيين ٢٧٠ وذيله ١٧٠ . ونص السيوطي على زيادة الياء ، والصواب أنها ليست زائدة -كما سبق- . الإتقان ٢ / ٦٨ ، نثر المرجان ٤٤٦/٧ .



التسهيل[1] والتحقيق . ونقطه على هذا الوجه كما قدمنا في ﴿بأييد﴾ نقلا واختيارا ، وما خرجه بعضهم هناك من صحيح وفاسد خرجه هنا[2] .

وحكم ﴿بأييم الله﴾ على كتبه بياءين وحذف الألف ، كحكم ﴿بأييكم﴾ سواء . فعلى الوجه الأول[3] الراجح[4] : [تجعل الألف صورة للهمزة ، وتعرى الياء الأولى وتشدد الثانية ، وتلحق بعدها ألف هكذا : ﴿بِأَيَيّٰمِ ٱللَّهِ﴾ ، وعلى جعل[5] الألف والياء معا صورتين حكمه كما تقدم في ﴿بأييد﴾ .

وزادوا فيه وجها آخر ، وهو أنه كتب بياءين على مراد الإمالة . قالوا : وضبطه على هذا الوجه بأن تجعل الهمزة على الألف ، وتشدد[6]

---

(١) في هـ ، ح : تقديم وتأخير .

(٢) المنقول في «بأييد» كون ظاهر كلام الداني جعل علامة التحقيق على الألف ، والتسهيل على الياء . واختياره هو أنهما على القراءتين مرتبان ، لا على قراءة ، والصحيح المرجح هناك جعل الألف والياء صورتين على التسهيل والتحقيق ، والياء صورة على الأصل ، والألف زائدة . والفاسد كون الياء صورة على التسهيل ، والألف زائد . راجع ص : ٣٩٩ .

(٣) غير واضحة في هـ : .

(٤) في ح : والرّاجح . وهوالذي عليه العمل في مصاحف أهل المغرب ، قال ابن القاضي : العمل بياءين وتشديد الثانية ، وإلحاق ألف حمراء بعدها . قال ابن جابر :

«فثبت ياءيه وحذف الألف هذا اختيارا بن نجاح فاعرف»

بيان الخلاف لابن القاضي ٧٣ ، والبسط والبيان ٦٨ ، وهذا الضبط مبني على أنه رسم بياءين على الأصل ، وهو المختار عند الشيوخ . انظر : حلة الأعيان ٢٧٠ .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) في الأصل : «تشد» والمثبت من هـ ، ح ، وهو الصواب .

الياء الأولى[١] وتلحق الألف على الياء الثانية ، وظاهره][٢] أنه ينقط كذا حتى عند من لا يقرؤه بالإمالة[٣] ، وكذا فهمه[٤] المتأخرون[٥] ، ويكون حينئذ[٦] كباب «على وإلى» ولا يبعد أن يقال : إن هذا الوجه إنما يكون عند من يقرؤه بالإمالة[٧] والله أعلم .

«وشدد» فعل أمر ، و«الثاني» مفعول به ، وهو في الأصل نعت لمحذوف أي الياء الثاني ، وذكَّره لأن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها . و«من بأييكم» حال من «الثاني» . «وعرِّ» فعل أمر ، و«أولا» مفعول به ، واللام متعلقة بـ «عر» ، و«ما» مصدرية ، و«قد» للتحقيق ، وإن كان ذلك قليلا فيها مع المضارع ، كما

---

(١) في الأصل : الأول ، وما أثبت من : ح .

(٢) مابين القوسين المعقوفين فيه طمس ومسح وبعضه غير واضح ، وبعضه يقرأ في : هـ .

(٣) لم ترد الإمالة عن أحد من القراء العشرة ، قاله القمحاوي في تعليقه على دليل الحيران للمارغني ١٤٤ .

تقدم صواب ضبط المغاربة في هذه اللفظة . أما المشارقة فاختلف نقطهم لها في بعضها بياء وألف ثابتة وهو الوجه الثاني المرجوح ، وبعضها كما تقدم عن المغاربة ، ولكن وضعوا علامة التشديد على الياء الأولى و لم أجد له وجها يحمل عليه ، ولم يذكره القدماء . والله أعلم .

قال الشيخان : الضباع وأبو زيت حار : جرى العمل بالأول . سمير الطالبين ٦٣ ، لطائف ٦٧/١ .

(٤) في ح : فهموه . على لغة : «أكلوني البراغيث» .

(٥) انظر : حلة الأعيان ، فذكر فيها ستة أوجه ، ورقة ٢٧٠ .

(٦) ساقطة من : هـ .

(٧) قال الزياتي (٣٧) : «قراءة سبعية واستدل له بقول الشاطبي :

« ... ... وقل أوكلا هما شفا ولكسر أولياء تميلا»

لم ترد الإمالة عن أحد من القراء العشرة ، ووجه الاستدلال بقول الشاطبي سهو .

هي في قوله تعالى : ﴿قد يعلم[١] الله﴾ . والتقدير : وعر أولاً لتحقيق الإدغام . و«يدغم» مشدد الدال[٢] ، وأتى الناظم بما قبل حرف الروي في المصراع[٣] الأول مضموما ، وفي الثاني مفتوحا ، وذلك قبيح عند الجمهور العروضيين ويسمى : «سناد التوجيه»[٤] ، ولو عبر بالماضي في موضع المضارع لكان أحسن ؛ لمجيء التحقيق حينئذ في محله ، ويسلم من السناد لأن الاختلاف بين الضمة والكسرة في[٥] هذا عندهم ليس بسناد .

تنبيهـــان :

الأول : لم يتعرض الناظم بجعل الدارة على الحرف المخفف ، وخالف في ذلك اختيار الداني ؛ لأنه قال : نقاط المدينة والأندلس يجعلون الدارة[٦] على المخفف الذي يخاف تشديده[٧] دلالة على أنه خال من الشد ، سواء كان مما اتفق على تخفيفه ، نحو : ﴿ٱلْعَالِينَ﴾[٨] ، و﴿ٱلْعَادُونَ﴾[٩] ، و﴿وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[١٠] ،

---

(١) من الآية : ١٨ الأحزاب .

(٢) هو مضارع «ادغم» افتعل .

(٣) في ح : الجر في المضارع ، وهو تصحيف .

(٤) وهو عيب من عيوب القافية .

انظر : ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للهاشمي ١٢٣ ، أهدى السبيل إلى علمي الخليل محمود ٢٠١ .

(٥) في ح : فبهذا .

(٦) ساقطة من : ح في هذا الموضع .

(٧) بعد قوله : «تشديد» في ح : الدارة .

(٨) من الآية : ٧٤ سورة صٓ .

(٩) من الآية : ٧ المؤمنون .

(١٠) من الآية : ٥١ يسٓ .

﴿وَقَطَعْنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ﴾[١] ، و ﴿ثُلُثَىِ﴾[٢] ، ﴿وَتَعِيَهَآ﴾[٣] .

أو اختلف[٤] في تشديده إذا قرأته بالتخفيف نحو : ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ﴾[٥] ، ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ﴾[٦] ، و ﴿جَمَعَ مَالًا﴾[٧] ، قال : وكان بعض شيوخنا لا يجعل على المخفف دارة[٨] ، ويرى تعريته من الشد كافية قال : «وهو مذهب حسن» ، غير أني بقول أهل المدينة[٩] أقول[١٠] . لكن أبو داود[١١] بعد أن ذكر مثل ما ذكر[١٢] الداني قال : «وإلى هذا الوجه[١٣] الأخير أميل

---

(١) من الآية : ٧١ الأعراف .

(٢) من الآية : ٢٠ المزمل .

(٣) من الآية : ١٢ الحاقة .

(٤) في الأصل : واختلف ، والصواب ماأثبت من : هـ ، ح .

(٥) في الآية ١١ النجم ، وقرأه بتشديد الذال هشام وأبو جعفر وخففها الباقون . النشر ٢ / ٣٧٩ ، التيسير ٢٠٤ .

(٦) في الآية ١٦ الفجر ، وقرأه بتشديد الدال ابن عامر وأبو جعفر ، وخففها الباقون . النشر ٢/٤٠٠ ، الاتحاف ٤٣٨ .

(٧) في الآية ٢ الهمزة . فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف وروح بتشديد الميم ، وقرأ الباقون بتخفيفها . النشر ٢ / ٤٠٣ ، التيسير ٢٢٥ .

(٨) ذكره باختلاف ألفاظ من قول أبي عمرو . المحكم ١٩٥ . وتقدم

(٩) في هـ : طيبة ، وفي ح ، أ : قرطبة وآثرت ماجاء في نص أبي عمرو . المحكم ١٩٥ .

(١٠) وقولهم : هو أن الدارة تجعل على المخفف .

وتكملته : «وبما جرى عليه استعمالهم أنقط» ، هذا اختيار أبي عمرو . المحكم ١٩٥ .

(١١) هذا كلام التنسي .

(١٢) في هـ : ماذكره .

(١٣) ساقطة من : هـ .

لخفته»[١]، فلعل الناظم على اختيار أبي داود اعتمد، وعلى هذا الوجه جرى عمل المتأخرين طلبا للاختصار.

الثاني[٢]: جرت عادة كثير من المتأخرين بالتنبيه في هذا الباب على حكم الياء المتطرفة هل هي معرقة إلى قدام، وهو المعبر عنه بـ «الوقص» أو ترد إلى خلف وهو المعبر عنه بـ «العقص»[٣]. والمناسبة ما فيه من زيادة الياء طرفا نحو: ﴿من نبإى﴾، واعلم أن الداني[٤] لا نص له في ذلك.

وأما أبو داود فقال: في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[٥] أن ياءه في بعض المصاحف «وقص»، وفي بعضها «عقص»، واستحب هو[٦] لمن قرأها بالفتح «الوقص»، ولمن قرأها بالإسكان[٧] «العقص»[٨].

---

(١) تقدم اختيار أبي داود حيث قال: وهو أيضا وجه حسن، أنقط به لاغير وأميل إليه لخفته. أصول الضبط ١٧٣.

(٢) غير واضحة في: هـ.

(٣) وإلى ذلك أشار ميمون الفخار:

«الوقص تعريق وعقص ردّ وها أنا أشرع فيما حدّوا»

الدرة الجلية ٣٢.

(٤) في هـ :مطموسة.

(٥) من الآية ١٥٢ البقرة.

(٦) ساقطة من: ح.

(٧) قرأها بفتح الياء ابن كثير المكي، والباقون من العشرة بالإسكان. النشر ١٦٤/٢.

(٨) ونص أبي داود: «وأنا أستحب كتابتها للمكيين لمن أراد أن يضبط المصحف على قراءتهم بياء وقصي؛ لقراءتهم ذلك بفتح الياء، ولسائر المصاحف والأئمة بياء عقصي مردود النون إلى خلف». مختصر التبيين ورقة ٤٥.



وأما التجيبي[١] : فقال : إن قلبت أو فتحت أو فتح ما قبلها «فوقص» وإن انكسرت أو انكسر[٢] ما قبلها «فعقص» .

وعن أهل العراق : الوقص في المكسور ما قبله نحو : «الذي» ، و«العقص» في المنقلب[٣] .

وأما اللبيب فقال : إن المنقلبة والمحركة مطلقا وقص ، والمصورة والساكنة مطلقا عقص[٤] . وأما البلنسي فقال :

«وكل ياء ظهرت فعقصا ثمت مهما انقلبت فوقصا»[٥]

فقوله : «ظهرت» معناه : لفظ بها . فالحاصل أن الياء ثمانية أقسام :

(١) ونظم أبو عبدالله القيسي في الميمونة كلام التجيبي في بيتين فقال :

«عند التجيبي متى ماانفتحت أو قبلها فالوقص حيثما بدت

وإن أتت بالكسر أو ما قبلها فالعقص حتم عنده خذ أصلها»

قال الزياتي فإنه يرد عليه نحو «ثلثي» فإن فيها كلاً من سببي العقص والوقص على ما قاله فتأمله .

حواشي الزياتي ٣٨ ، حلة الأعيان ٩٩ .

(٢) في الأصل : وانكسر ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٣) وأشار إلى مذهب أهل العراق الفخار فقال :

« ... ... وقد أتى عن العراق الوقص

في الساكن الميت كفي وكالذي وذي وكالتي وشبهها خذ

إن ينقلب نحو الهدى على قضى فالوقص والتجيبي بالعقص قضى»

الدرة الجلية ٣٢ .

(٤) انظر : نصه في الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقلية ورقة ٤٠ ، ٤١ .

والدرة الجلية لميمون الفخار ورقة ٣٢ .

(٥) نقل نصه : الرجراجي في حلة الأعيان ٩٩ ، وميمون الفخار في الدرة الجلية ٣٢ .



مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة ، وساكنة حية ، وساكنة ميتة ، ومنقلبة ، ومصورة ، وزائدة .

فالمفتوحة وقص على اختيار أبي داود[١] ، وتصريح التجيبي[٢] ، وعموم كلام اللبيب[٣] ، وعقص على عموم كلام البلنسي ، فيترجح[٤] الوقص لكثرة قائله .

والمضمومة وقص على عموم كلام[٥] اللبيب ، وعقص على عموم كلام البلنسي ، فيكون الأمران فيها على حد السواء[٦] .

والمكسورة عقص على صريح كلام التجيبي ، وعموم كلام البلنسي ، ووقص على عموم كلام اللبيب ، فيترجح العقص لكثرة قائله .

[والساكنة الحية وقص على صريح كلام التجيبي ، وعقص على صريح كلام اللبيب ، وعموم كلام البلنسي ، فيترجح العقص لكثرة قائله][٧] .

والساكنة الميتة عقص عند اللبيب ، والتّجيبي ، والبلنسي ، واختيار أبي داود ، ووقص عند أهل العراق ، فيترجح العقص لكثرة قائله .

[والمنقلبة وقص عند اللبيب والبلنسي والتجيبي ، وعند أهل العراق

(١) تقدم قبل ، وأنه استحب لمن قرأها بالفتح الوقص .

(٢) أي في قوله : أن قلبت أو فتحت . . . الخ ، تقدم .

(٣) أي في قوله : إن المنقلبة والمتحركة وقص تقدم .

(٤) في ح : فترجح .

(٥) مصححة في هامش الأصل .

(٦) في الأصل : «السوى» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٧) الزيادة من : هـ ، ح . من قوله : «والساكنة الحية» إلى قوله : «قائله» بعدها .



عقص فيترجح الوقص لكثرة قائله][1] .

والمصورة عقص على صريح كلام اللبيب ، وهو متعين ، إذ لا كلام فيها لغيره .

والزائدة عقص على عموم[2] كلام التجيبي وهو متعين ، إذ لا كلام فيها لغيره .

وقد نظمنا في مضمون هذا الكلام بيتين يقربان معناه للمبتدئ ، وهما :

«الوقص في ذي فتح أو قلب كثر   في ذات كسر والسكونين نزر[3]

ذو الضم بالسوا وما صور مع   ما زيد عين فيهما العقص تطع»[4]

---

(١) مابين المعقوفين ساقط من ح من قوله : «والمنقلبة» إلى قوله : «قائله» بعده .

(٢) مطموسة في هـ .

(٣) المراد بالسكونين : الساكن الحي ، وهو ما يلفظ به ويقرعه اللسان مثل : «ذواتي أكل» له في الخط صورة ، وفي التلاوة لفظ ، والساكن الميت له في الخط صورة ، ولا ذكر له في اللفظ ، مثل : «الذي» . قاله المقرئ الحافظ الجناني في البستان ورقة ٢٩١ .

(٤) في ح : تضع ، وفي حواشي الزياتي : «أي تضع بالضاد المعجمة ، أي تضع الأشياء في محالها وتصادف الصواب ، ثم قال : وهو في بعض النسخ «تطع» بالطاء المهملة» . حواشيه ٣٨ .

واقتصر المنجرة على الأول . وجرى عمل أهل المغرب بما أشار اليه ابن القاضي :

«الوقص تعريق وعقص ردّ   وحكمها فاصغ لما قد حدّوا

فذات تصوير سكون زائده   فالعقص فيها عندنا خذ فائده

إن قلبت أو حركت قل مطلقا   ولو بعارض فوقص حققا

كذا جرى العمل عند الناس   بفاسنا الغرب بلا التباس»

الجامع المفيد ورقة ١٤ .

وتقسيم المؤلف الياء إلى ثمانية أقسام ، كل من جاء بعده سار عليه ونقله ، فنقله ابن =

قال رحمه الله :

= القاضي في بيانه وجامعه ، ودرسها وقسمها ولم يخرج عما ذكره التنسي ، وذكرها أبو عبد الله القيسي في الميمونة . انظر : بيان الخلاف ٦٩ . والجامع ١٤ لابن القاضي ، والدرة الجلية للفخار ٣٢ ، والدرة الصقيلة للبيب ٤٠ ، ودليل الحيران ٤٢١ .

وجرى عمل أهل المشرق في نقط مصاحفهم بأن تكون الياء معرقة «وقص» في جميع الأنواع الثمانية ، ولا تكون معقوصة إلا إذا كانت محذوفة ، وألحقت . قاله الدكتور محيسن في إرشاده ص : ٤٧ . وانظر : سمير الطالبين ١٧٢ ، السبيل لأبي زيت حار ٥١ .



أحكام اللام ألف

«الْقَوْلُ فِيمَا جَاءَ فِي اللامِ أَلِفْ ... الْحُكْمُ فِي الْهَمْزَةِ مِنْهُ مُخْتَلِفْ

فَقِيلَ ثَانِيهِ وَقِيلَ الأَوَّلُ ... وَهَمْزُ أَوَّلٍ هُوَ الْمُعَوَّلُ»

أراد رحمه الله أن يتكلم هنا على أحكام اللام ألف ، فقوله : «فيما جاء» هو على حذف مضاف أي في بيان . و«ما» واقعة على الأحكام ، فكأنه يقول : القول في بيان الأحكام التي جاءت [في اللام ألف ، وذكر له(1) في هذا الباب أربعة أحكام .

أحدها : حكم الهمزة التي](2) صورت بالألف المعانقة للام .

والثاني : حكم المد إن كانت الألف المعانقة حرف مد .

والثالث : حكم الهمزة المؤخرة(3) عن الألف المعانقة .

والرابع : حكم الهمزة المتقدمة على الألف المعانقة . والكلام على(4) كل واحد منها(5) يكون عند كلام الناظم عليه . والحكمان

---

(1) ساقط من : ح .

(2) مابين القوسين مكتوب في هامش الأصل بقلم دقيق .

(3) في ح : المتأخرة على .

(4) في هـ : في كل .

(5) في الأصل ح : منهما ، والمثبت من : هـ ، وهو الأولى .



الأخيران(١) ، وإن كانا من أحكام الهمزة ، فعدهما من أحكام اللام ألف سائغ(٢) لملاصقة تلك الهمزة للام ألف ، إذ الإضافة تكون بأدنى ملابسة ، ولم يتعرض لحكم حركة اللام ؛ لأنه رأى أن بيان الألف يؤخذ منه بيان محل الحركة .

وأشار بقوله : «الحكم في الهمزة منه مختلف» إلى الحكم(٣) الأول وهو ما إذا كانت الألف المعانقة صورة الهمزة(٤) ، فقال إن الحكم اختلف في أي الطرفين منه(٥) هو صورة الهمزة ، فقوله : «في الهمزة» هو على حذف مضاف أي في ذي الهمزة ، ومعنى كون الحكم مختلفا(٦) أن قوما حكموا بأنه [الأول ، وقوما حكموا بأنه](٧) الثاني ، فجاء الحكم باعتبار(٨) تعدد القائل مختلفا ، وإلى ذلك أشار بقوله : «فقيل ثانيه وقيل الأول» ، ومراده ما ذكره الداني وغيره من أن الخليل بن أحمد ، وسعيد بن مسعدة الأخفش الوسط(٩) اختلفا في أي الطرفين هو الألف ، فقال الخليل : هو الأول ، وقال الأخفش : هو الثاني .

وأشار بقوله : «وهمز أول هو المعول» إلى أن المختار هو مذهب الخليل

---

(١) في ح : الأخران .

(٢) في ح : شائع بالشين المعجمة والعين المهملة .

(٣) مطموسة في : هـ .

(٤) في ح : للهمزة .

(٥) ساقط من : هـ .

(٦) في ح : مختلف فيه .

(٧) الزيادة من : هـ ، ح .

(٨) غير واضحة في : هـ .

(٩) المعروفون بالأخفش ثلاثة رجال : أكبر وأصغر وأوسط ، ولذلك قال : سعيد بن مسعدة الأخفش الوسط ليتميز عن غيره .



لما سيقوله[١] من الحجّة بعد هذا[٢] ، وهنالك نستوفي الاحتجاج[٣] لكل قول .

و«القول» خبر مبتدأ محذوف ، و«فيما» متعلق به ، و«ما» موصولة ، صلتها : «جاء» ، و«في اللام ألف» متعلق بـ : «جاء» ، وأدخل[٤] «أل» على لام ألف ؛ لأنه رآه لفظا واحدا ، فالتركيب[٥] ليس على سبيل[٦] الإضافة[٧] . و«الحكم» مبتدأ ، خبره «مختلف» ، و«في الهمزة» يحتمل التعلق بـ «الحكم» ، أو بـ «مختلف» ، أو يكون حالا من ضمير «مختلف» . و«منه» حال من «ذي» المقدر إضافته لـ «الهمزة» ، وضميره عائد على : «اللام ألف» .

وقوله : «فقيل» معطوف على «مختلف» ، لأنه اسم يشبه[٨] الفعل ، أو جواب عن سؤال مقدر ، أي إن تسأل عن كيفية الخلاف ، فقيل : كذا ، [وقيل : كذا][٩] . و«ثانيه» خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : «ذو الهمزة» ، والجملة هي النائب ، ولا يصح جعل «ثانيه» نائبا ؛ لأن القول لا يعمل في مثل هذا من المفردات[١٠] ، وهكذا الأمر في قوله : «وقيل الأول» . «وهمز أول» مبتدأ ، و«هو»

---

(١) في ح : سبقوا له ، تصحيف .

(٢) أي عند قول الناظم : «إذ أصله حرفان نحو «يا» و«ما» . سيأتي في ص : ٤٣١ .

(٣) في ح : تستوي في الاجتماع ، وهو تصحيف .

(٤) في هـ : وإدخال .

(٥) في هـ : بالتركيب .

(٦) في هـ : سبل .

(٧) لأنه دلّ على شيء واحد ، صار كغيره من المفردات .

(٨) في ح : شبيه .

(٩) الزيادة من : هـ ، ح .

(١٠) لأن القول يعمل في المفرد إذا كان في معنى الجملة نحو : قلت شعرا ، أو قصد لفظه نحو : ﴿يقال له إبراهيم﴾ « وليس مافي البيت بواحد منهما . نبه عليه المقرئ الزيّاتي في حواشيه ٣٨ .

إما ضمير فصل ، لا محل له من الإعراب ، فيكون «المعول» خبرا عن «همز أول» ، وإما هو مبتدأ ثان[١] ، و«المعول» خبره ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول[٢] .

قال رحمه الله :

«وَمَدُّهُ إِنْ كَانَ مَا يُمَدُّ   لِأَجْلِ هَمْزٍ كَائِنٍ مِنْ بَعْدُ»

أشار هنا إلى الحكم الثاني ، وهو بيان محل المد من اللام ألف ، فقال : إن مد الأول هو المختار[٣] ؛ لأن الضمير في قوله : «ومده» عائد على الأول . و«مده» مبتدأ ، وخبره محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير : ومد الأول هو المعول ، واستغنى ببيان المختار عن ذكر الخلاف ، لاستلزامه إياه .

وأشار بقوله : «إن كان ما يمد» إلى آخره إلى المحل الذي يطلب فيه وضع المد ، وهو حيث يكون بعد الألف المعانق همز[٤] ، وكأنه يشير بذلك إلى أنه لا يلتفت إلى[٥] من يقول : بإشباع المد مع تقدم الهمز على حرف المد[٦] . و«ما» يحتمل أن تكون زائدة ، وأن[٧] تكون نكرة موصوفة واقعة على حرف ، وجواب الشرط

---

(١) غير واضحة في : هـ .

(٢) قال الزياتي :«هو ضمير فصل لوقوعه بين المبتدأ والخبر ، ومذهب البصريين لا محل له ، وذهب الكوفيون إلى أنه في محل» . حواشيه ٣٨ .

(٣) على مذهب الخليل ، وجعل المد على الطرف الثاني مذهب الأخفش ، وسيأتي .

(٤) احترازاً بما إذا لم يكن هناك همز نحو : ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ .

(٥) في ح ،هـ : «مذهب» ، بعد قوله : «إلى» .

(٦) قال المارغني : «وكأن الناظم لم يعتبر هذا المذهب لضعفه عنده» . دليل الحيران ٤٢٣ .

يقصد تقدم الهمز على حرف المد نحو : «ءلايت ، ءلاتية» فمن ذهب إلى إشباعه فإنه يوضع المد عليه لورش ، ولا يلتفت إلى من قال بالشذوذ فيه كالرجراجي في الحلة ٢٨٦ .

(٧) في ح : أو .



محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، أي إن كان ما يمد ، لتأخر الهمز فالمعول مد الأول ، و«لأجل» يتعلق[١] بـ «يمد» . و«من بعد» صفة لـ «همز» ، وإذا وقع المجرور أو الظرف[٢] صفة أو صلة ، أو خبرا أو حالا تعلق بمحذوف واجب الحذف[٣] ، والناظم هنا صرح بما تعلق به المجرور ، وهو في ذلك مخالف لما عند النحاة ، غير أن منهم[٤] من ذكر أنه صرح به في بعض المواضع على[٥] قلة ، وأنشد عليه :

«لَكَ العِزُّ إنْ مَولاَكَ عزَّ وإنْ يهُنْ　　　فأنت لدى بحبوحة الهُون كائن»[٦]

وزعم قوم[٧] أن منه قوله تعالى : ﴿فلما رءاه مستقرا عنده﴾[٨] ، وتأوله آخرون[٩] .

---

(١) في ح ،هـ : متعلق .

(٢) في ح : والظرف بسقوط همزة : «أو» .

(٣) انظر : ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف عند ابن هشام في المغني ٥٨١ .

(٤) هو ابن يعيش وابن جني ، قاله عبد الرحمن المنجرة والحسن الزياتي في حواشيهما ورقة ١٦ ، ٣٨ ، انظر : التفاصيل في المغني لابن هشام ٥٦٦ ، وابن عقيل ٢١٢/١ .

(٥) في ح : «ماقلت» تصحيف .

(٦) قال ابن عقيل : هذا من الشواهد التي لم يذكروها لقائل معين ٢١٢/١ .
وورد في المغني لابن هشام ٥٨٢ ، وبيت الشعر في :ح مصحف .

(٧) في ح : بعضهم .

(٨) من الآية ٤٠ النمل . والزاعم هذا –على حد تعبيره – هو ابن عطية ، قال : «وظهر العامل في الظرف من قوله : ﴿مستقرا﴾ ، وهذا هو المقدر أبدا فى كل ظرف» ، جاء هاهنا مظهرا ، وليس في كتاب الله مثله . البحر ٧ / ٧٧ ، تفسير ابن عطية ص :١٢ / ١١٤ .

(٩) وهو أبو البقاء قال : «ومستقرا أي ثابتا غير متقلقل ، وليس بمعنى الحضور المطلق» ، قال أبو حيان : «فأخذ في ﴿مستقراً﴾ أمرا زائدا حتى يكون مدلوله غير مدلول =



قال رحمه الله :

«إِذْ أَصْلُهُ حَرْفَانِ نَحْوُ يَا وَمَا فَظُفِرَا خَطّاً كَما قَدْ رُسِمَا»

أتى بهذا الكلام تعليلا لاختياره من أن همز الأول من «اللام ألف» ومده هو المعول عليه ، وأشار : [بذلك إلى ما ذكره الداني][1] وغيره من الاحتجاج لصحة مذهب الخليل .

قال الداني : عامة أهل النقط ، متقدمهم ومتأخرهم على اختيار مذهب الخليل ، واحتجوا بأن هذا اللفظ كان في الأصل «لاما» ممطوطة بعدها ألف هكذا : «لـا» ، كما هو [الشأن][2] في نحو : «يا» و«ما»[3] مما هو على حرفين كما أشار إليه الناظم[4] ، فاستقبحت العرب ذلك في اللام ألف[5] ؛ لاستواء طرفيه ، ومشابهته لخط الأعاجم[6] ، فغيروا صورته وحسنوها ، بأن ظفروا الحرفين ، فأمالوا كل واحد منهما ، فأدخلوه[7] في الآخر وأخرجوه ، حتى لم يبق إلا شيء

= «العندية» وهو توجيه حسن» . البحر ٧/٧٧ .

وقال ابن هشام : «والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن معنى هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص» . المغني ٥٨١ . وانظر : التفصيل في : شرح ابن عقيل ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، حواشي الزياتي ٣٨ .

(١) فيها طمس في : هـ .

(٢) الزيادة من : هـ ،ح .

(٣) انتهى كلام الدّاني وذكره بالمعنى . المحكم ١٩٧ .

(٤) في هـ : مطموسة .

(٥) ساقطة من : ح .

(٦) غير واضحة في : هـ .

(٧) غير واضحة في : هـ .

يسير منه يشبه[١] الدارة أسفله فرجع[٢] بسبب ذلك الأول ثانيا ، والثاني أولا ، كما هو الشأن في كل [مظفور ، أن يصير يمينه يسارا ، ويساره[٣] يمينا ، قال : ولذلك كان[٤] كل من أتقن الكتابة يبتدئ][٥] في رسم اللام ألف بالأيسر ، ويرى[٦] أن الابتداء بالأيمن جهل ، إذ هو كمن ابتدأ بالألف قبل الميم في نحو : «ما» .

قال : وما ذهب إليه الأخفش من أن الطرف الثاني هو الألف رعيا للفظ غير صحيح ؛ إذ ينقض عليه بما إذا كانت الهمزة مكسورة[٧] ، فإنه إن جعل الهمزة في الجانب الأيسر من الدارة ، قيل له : ليس ذلك أسفل الألف على مذهبك ، وإن جعلها في الجانب الأيمن ، قيل له : قد خالفت أصلك في مراعاة اللفظ . وينقض عليه أيضا بمثل هذا فيما إذا كانت اللام مكسورة دون الهمزة[٨] ، فيلزمه في موضع الكسرة ما لزمه في موضع الهمزة[٩] .

قلت : غاية ما احتجوا به لمذهب الخليل أن اللام ألف ظفر لامها مع ألفها فلزم لذلك عود الأول ثانيا ، والعكس ، وكل ما ذكره بعد ذلك مرتب على هذا ، ولا يضر الأخفش شيء من ذلك ، إذ من الجائز أن يقول :

---

(١) في : هـ ، ح : بقيت .

(٢) في هـ : طمس .

(٣) في ح : يضرب يمينه يسراه ، ويسراه .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) مابين المعقوفين في هامش الأصل بخط دقيق .

(٦) وهو أبوعمرو والمنقول من كلامه .

(٧) نحو : «لإخوانهم» .

(٨) مثل : «فلأمه» ، «لأبين» .

(٩) انتهى كلام أبي عمرو . ذكره الإمام التنسي بالمعنى . انظر المحكم ١٩٩ .

سلمت[١] الظفر ، لكن ليس على الوجه الذي ادعيتم من أنه قرب رأس كل شق إلى الآخر وتداخلا ، بل من وجه آخر ، وهو أن الظفر جاء من تقريب أسفل كل[٢] منهما إلى الآخر ، فحصل الظفر مع بقاء[٣] كل واحد من اللام والألف في موضعه[٤] ، اللام سابقة والألف لاحقة ويترجح حينئذ هذا المذهب على مذهب الخليل من وجهين : أحدهما : موافقة الخط للفظ ، والثاني : أن الظفر وقع في جزء يسير[٥] من الحرفين .

أو [٦]يقول : لا أسلم الظفر ، وإنما ركبت اللام مع الألف بأن جعلت اللام منحرفة الأسفل إلى جهة الألف إلى أن يبقى منها شيء يسيز فيرد إلى خلف ، ثم يمط ، ويفعل بالألف مثل[٧] هذا إلى جهة اللام حتى تلتقي[٨] بموضع الرد من اللام فيرد ما بقي إلى أمام ، وتلتقي[٩] بطرف اللام ، فيكون الألف لم يزل مؤخرا من فوق ، ومن أسفل .

ولا [١٠] يقال : إن مذهب الخليل أرجح لسلامة[١١] كل

(١) في ح : أسلمت .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في هـ : إبقاء .

(٤) حاصله أن الظفر واقع على كل حال ، إلا أنه لما كان في جزء يسير جداً ألغي ، وجعل كالعدم ، إذ العبرة بالجل . انظر : حواشي الزياتي ٣٨ .

(٥) في هـ : مطموسة .

(٦) في هـ : أن .

(٧) في ح : مثل نحو هذا .

(٨) في الأصل : «حتى» ، في هامشه ، وفي المتن «يلتقا» ، وماصوبته من : هـ ، ح .

(٩) في هـ : ويلتقي .

(١٠) في ح : أن .

(١١) في ح : بسلامة .

[من][(١)] الحرفين من الانعطاف ، إذ يعارض بسلامة[(٢)] مذهب الأخفش من قطع كل حرف لمطة الآخر بدخوله فيه[(٣)] .

و«إذ» من قوله : «إذ أصله حرفان» ظرف[(٤)] يتعلق بـ «المعول» قبل هذا . و«أصله» مبتدأ ، خبره «حرفان» ، والجملة مخفوضة بـ «إذ» . و«نحو» حال من الهاء في «أصله» ، وصحّ ذلك لصحة الاستغناء عن «أصل» ، كما قيل في : ﴿ملة إبراهيم حنيفا﴾[(٥)] . و«ظفرا» ماض لم يسم فاعله ، وألفه نائبه ، والجملة عطفت[(٦)] بالفاء

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح وفي : هـ ، ح «الطرفين» بدل «الحرفين» .

(٢) في ح : سلامة .

(٣) وقد يظهر من كلام أبي داود أنه مع الأخفش ، فقال بعد أن ذكر حجته : «وهذا إنما كان يلزم من خالفه ، لو لم تظفر ، وتبقى على حالها ، أما وقد غيرت عن حالها ، فلا» . أصول الضبط ١٧٤ ، وصريح كلام الجعبري يؤيد ما ذهب إليه الأخفش ، وجعلها ثلاث صور : متقاطعة ، ومظفرة ، ومتلاصقة ، وقال : «وأطلق في المقنع ، والتحقيق تخصيصه بهذا : «لا» أي المظفرة ، أما هذه «لـا» فهي بعكس تلك» ، ونقل ذلك رضوان المخللاتي في مقدمته ، واختار الطرف الأول ، إذا كانت مظفورة وفي غيرها الطرف الثاني كالأخفش ، وقال القلقشندي : والحق أن ذلك يختلف باختلاف اللام ألف على ما رتبه متأخرو الكتاب الآن ، ففي المظفورة على ما تقدم ، وفي المصورة بهذه الصورة «لـا» بالعكس ، وقال حفني ناصف : «وهذا الخلاف لا يجري في غير المظفورة» . الجميلة للجعبري ورقة ٦٥ ، صبح الأعشى ١٦٩/٣ ، مقدمة في رسم القرآن وضبطه للمخللاتي ١٨٠ ، تاريخ الأدب : ناصف ٧٨ .

وجرى عمل أهل المشرق بمذهب الأخفش ، وجرى عمل أهل المغرب بمذهب الخليل . انظر : دليل الحيران ٤٢٤ ، سمير الطالبين ١٧٢ ، إرشاد الطالبين ٤٥ ، ويظهر أن الأولى اتباع مذهب الأخفش موافقة للأصل واللفظ والترتيب .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) من الآية ٩٥ آل عمران .

(٦) في هـ : عطف .



على جملة «أصله حرفان» . والأولى في «الفاء» من «ظفرا» التخفيف . و«خطّا» إما تمييز ، وإما مصدر في موضع الحال ، أو على إسقاط «في» . و«كما» نعت لمصدر محذوف أي ظفراً ، و«ما» مصدرية ، والظاهر أن «كما قد رسما» مستغنى عنه ، إذ لم يفد به غير تشبيه الشيء لنفسه[1] . والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْهَمْزُ فِي نَفْسِ الأَلِفْ فَحُكْمُهُ كَمَا مَضَىٰ لا يَخْتَلِفْ»

لما كان قوله قبل هذا «وهمز أول هو المعول» ، وقوله : «ومده إن كان ما يمد» يدلان على وجود الهمزة ، أحدهما تصريحا ، والآخر التزاما[2] ، أشار هنا إلى الكلام على الأول فقال : إن هذا[3] الهمز الذي تقدم إن كان في نفس الألف أي[4] الألف المعانقة للام صورة له ، فإن حكمه كما مضى قبل هذا ، وأحال به على قوله في باب الهمز : «وما بشكل فوقه ما يفتح» إلى آخره[5] ومعناه : [أنه][6] إن كان مفتوحا ، نحو ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[7] ، أو ساكنا[8] نحو : ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾[9] كان فوق الألف .

---

(١) في ح ، هـ : بنفسه .

(٢) مدلوله تصريحا هو كون الأول هو محل المط ، والمد ، ولكن المد يستلزم سببه وهو الهمز .

(٣) ساقطة من : هـ .

(٤) طمس في : هـ .

(٥) تقدم في ص : ١٧٩ .

(٦) الزيادة من : ح ، هـ .

(٧) من الآية ١٧ الأعراف .

(٨) مطموسة في : هـ .

(٩) من الآية ٣٠ سورة ق .

أما الأول على اختياره هكذا : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ ، والثاني[١] على غيره هكذا : ﴿أَمْتَلَأْتِ﴾ ، وإن كان مضموما كان في وسط الألف على المختار هكذا : ﴿لِأُخْتِهِۦ﴾[٢] أو الثاني على غيره هكذا : ﴿لِأُخْتِهِۦ﴾ ، وإن كان مكسورا جعل أسفل يسار الدارة[٣] التي في أسفل اللام ألف على المذهبين على ما يظهر من كلام الداني ، هكذا : ﴿لِإِيلَٰفِ﴾[٤] .

فأما الخليل فذلك جار على أصله ، وأما الأخفش ، فكذلك يكون إذا بنينا على التوجيه الثاني لمذهبه[٥] ، وأما على التوجيه الأول[٦] فيحتمل أن لا يقول بذلك ، ولا يرد عليه ما ألزموه لقرب الطرفين من أسفل ، وبعدهما من فوق . ويحتمل أن يقول بذلك ، ويرى أن ما قرب من الشيء يعطى له حكمه ، وأما ما يرجع إلى وضع المد ، فيجري على ما تقدم أيضا ، فعلى اختيار الناظم يكون المد على الأول ، والفتحة على الثاني ، هكذا : ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾[٧] ، وعلى غيره بالعكس الفتحة على الأول ، والمد على الثاني ، هكذا : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ .

وقوله : «لا يختلف» معناه : لا يتغير محل الهمزة من الصورة بسبب تغيرها ، لأجل الظفر ، بل لا تزال باقية على الأصل الذي قدمه[٨] ، ولو تغيرت الألف بالظفر .

---

(١) في هـ : أو الثانى .

(٢) من الآية ١١ القصص .

(٣) فيها طمس في : هـ .

(٤) انظر المحكم ص ٢٠٢ ، والمقنع ١٤٤ .

(٥) وهو أن تجعل اللام منحرفة لأسفل إلى جهة الألف إلى أن يبقى منها شيء يسير ، فيرد إلى خلف ثم يمط ، ويجعل بالألف مثل ذلك . انظر ص :٤٣٥ .

(٦) جاء الظفرمن تقريب أسفل كل منهما . انظرص : ٤٣٦ .

(٧) من الآية ١ القيامة . وفي هـ : إلا أنفسهم .

(٨) تقدم في باب الهمز .

و«ذا» اسم(١) إشارة ، وهو اسم «يكن» ، و«الهمز» نعته . و«في» خبر «يكن» . و«حكمه» مبتدأ ، و«كما مضى» خبر ، والجملة جواب الشرط ، و«ما» موصولة ، صلتها «مضى» ، و«لا يختلف» حال من ضمير الثبوت والاستقرار الذي تعلق به «الكاف» ، والأقرب أنها حال مؤكدة . والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَبَعْدَ لامِ أَلِفٍ إِنْ رُسِمَا مُؤَخَّراً وَقَبْلُ إِنْ تَقَدَّمَا»

لما فرغ من [حكم](٢) الهمزة بالنسبة إلى الألف التي هي صورتها ، إذا كانت معانقة للام أشار هنا إلى حكم الهمزة المتصلة في اللفظ بالألف المعانقة للام ، سواء كانت مؤخرة عنها(٣) نحو : ﴿هؤلاء﴾ أو متقدمة عليها(٤) نحو : ﴿ءَالاَكِلُونَ﴾(٥) .

فأشار إلى القسم الأول بقوله : «وبعد لام ألف إن رسما مؤخرا» .

ومعنى كلامه أن الهمز إذا كان بعد اللام ألف أي [في النطق](٦) فإنك ترسمه مؤخرا ، أي عن اللام ألف ، وذلك نحو : ﴿هؤلاء﴾ ، فإنك تجعل الهمزة صفراء في السطر بعد اللام ألف(٧) ، يعني وتجعل المد على

---

(١) ساقط من : ح ، هـ .

(٢) في الأصل : «كلام» ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٣) في ح : عنهما .

(٤) في ح : عليهما .

(٥) من الآية ٥٥ الواقعة ، وعلى مذهب الأخفش الراجح : ﴿ءَالاَكِلُونَ﴾ .

(٦) في الأصل : النقط ، وما أثبت من : ح ، هـ ، وهو الصواب .

(٧) ساقط من : ح .

الألف[١] ، على ما تقدم من الخلاف في أي طرف هو الألف ، فقوله : «وبعد لام ألف» هو خبر «ليكن» محذوفة أي وإن يكن ذا الهمز بعد لام ألف[٢] ، وحذف هنا لدلالة ما تقدم عليه . و«إن» من قوله : «إن رسما» زائدة أو بمعنى قد[٣] ، وليست شرطية -كما توهم بعضهم- لاختلاف[٤] المعنى عند ذلك ، و«رسم» جواب الشرط المقدر ، و«مؤخرا» حال من ضمير «رسم» ، فكأنه يقول : وإن يكن ذا الهمز بعد اللام ألف في اللفظ رسم مؤخرا أي [عن][٥] اللام ألف .

وما ذكره[٦] في هذا القسم جار على مذهب الخليل وعلى مذهب الأخفش إن كان على[٧] ما وجهناه[٨] به آخرا[٩] من أن تركيب اللام ألف هو بالتقائهما[١٠] قرب أسفلهما[١١] ، وانعطاف كل منهما من غير تداخل ، وأما

---

(١) هذا موضع الاتفاق في محل الهمزة ، ولا خلاف أن الهمزة هاهنا تجعل في السطر في البياض بعد الطرفين ، ولاتجعل بين الطرفين وهو كلام أبي عمرو في المحكم ٢٠٢ .

وقال أبوداود : «تجعل الهمز في البياض بعد الطرفين ، ولم تجعل بينهما أصلا على القياس المتقدم بالعين» . أصول الضبط ١٧٤ .

(٢) ساقط من : ح .

(٣) قال الزياتي : «بل تكون زائدة نص عليها ابن هشام» . حواشيه ٣٩ .

(٤) في ح : لاختلال .

(٥) في الأصل : عند ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٦) في ح : وما ذكروه .

(٧) ساقطة من : ح .

(٨) في ح : ما وجهه .

(٩) في ح ، هـ : أخيرا .

(١٠) في ح : بالتقائها .

(١١) في ح : أسفلها .



على ما وجهناه[١] به أولا من أنهما تداخلا من أسفل ففيه إشكال ، إذ الجاري على ذلك أن تكون الهمزة في داخل الدارة التي في أسفل اللام ألف ، إلا أن يجاب عنه بأن ذلك الجزء[٢] لما كان يسيرا لم يعتبر فلا يبعد[٣] .

وأشار بقوله : «وقبل إن تقدم» إلى القسم الثاني هنا[٤] ، وهو حيث تكون الهمزة قبل الألف المعانقة وبعد اللام ، نحو : ﴿ءلاكلون﴾ [فقال : إنك تجعل الهمزة قبل اللام ألف هكذا : ﴿ءلاكلون﴾][٥] ولا مد حينئذ ، إذ هو مقصور عند قالون[٦] ومتوسط على المشهور عند ورش[٧] .

---

(١) في الأصل ، ح : وجهنا ، وما أثبت من : هـ .

(٢) في ح : الجرة ، وهو تصحيف .

(٣) فلا يبعد هذا الجواب .

(٤) قال الزياتي : «من هنا إلى آخر المسألة كلام التنسي ومقصوده واضح ، ولكن لفظ الناظم بعيد ، ولاشك أنه لا يصادف الصواب إلا بذكر التقدير . والحاصل أنه كلام محجوف جداً ، وكثر فيه التقدير ، والحذف» . حواشيه ٣٩ .

(٥) مابين القوسين المعقوفين ساقط من : ح .

(٦) وعند جميع القراء العشرة ما عدا ورشا من طريق الأزرق فله القصر والتوسط والمد ، ويسمى مد البدل لتقدم الهمز على السبب . الإتحاف ٣٨ ، التيسير ٣١ .

(٧) بل إن ورشا له في مد البدل ثلاثة أوجه : القصر ، والتوسط ، والمد .

قال الشاطبي :

« وما بعد همز ثابت أو مغير ... فقصر وقد يروى لورش مطولا

ووسطه قوم كآمن هؤلاء ... آلهة آتى للإيمان مثلا»

الحرز ١٦ . واستثنى له كلمات معروفة . انظر : النشر ١ / ٣٣٨ ، الإتحاف ٣٨ .

وبهذا الصدد ألف مكي رسالة بعنوان : «تمكين المد في آتى ، وآمن ، وآدم وشبهه» في الرد على من أنكر ذلك . انظر : ص ٤٨ واستقصى الكلام عليه صاحب النشر ١ / ٣٣٨ .



فقوله : «وقبل» مضاف في الأصل إلى لام ألف ، وهو معمول لـ «رسم» محذوف دل[١] عليه الذي قبله ، أي[٢] ورسم قبل لام ألف أي الهمز ، ومعمول[٣] «تقدم» محذوف ، تقديره : «على الألف» ، ولا يكون تقديره على اللام ألف لفساد المعنى ، فكأنه يقول : ورسم[٤] الهمز قبل اللام ألف إن تقدم ذلك الهمز على الألف أي في اللفظ .

وما ذكروه في هذا القسم صحيح على مذهب الأخفش الذي وجهناه به أولا من الظفر من قرب الأسفل ، وأما على مذهب الخليل وما وجهنا به مذهب الأخفش ثانيا من الانعطاف بعد الالتقاء من غير ظفر فمشكل ، إذ الجاري عليهما جعل الهمز في داخل الدارة التي في أسفل اللام ألف ، إلا أن يجاب عنه بما ذكرنا في القسم الأول[٥] فلا يبعد . ومن المتأخرين من ألزم الأخفش جعلها في هذا القسم بين قرني اللام ألف[٦] ، وهو[٧] باطل ، ويا عجبا لهم ، كيف ألزموا ذلك للأخفش في هذا القسم ، ولم يلزموه الخليل في القسم الأول[٨] . والتحقيق ما قررناه في كل قسم من إلزام جعلها في داخل الدارة لا فوق الدارة كما توهم هؤلاء

---

(١) في هـ : يدل .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : معول .

(٤) في ح : رسم .

(٥) تقدم في ص : ٤٤٠ .

(٦) وهو الحسن الرجراجي في حلة الأعيان ، فذكر أن هذا القسم نحو : «ءلاتية» على مذهب الأخفش تجعل الهمزة بين الطرفين . ورقة ٢٨٣ .

(٧) في ح ، هـ : وهذا .

(٨) وهو حيث تكون الهمزة قبل ألف المعانقة وبعد اللاّم نحو : «ءلاكلون» ويعني به صاحب الحلة .



لكن الجواب ما قدمناه، والله أعلم[١] . قال رحمه الله :

«وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ تَنْوِينِ ... أَوْ حَرَكَاتٍ وَمِنَ السُّكُونِ

وَالْقَلْبِ لِلْبَاءِ وَمَا لِلْهَاءِ ... مِنْ صِلَةٍ مِنْ وَاوٍ اوْ مِنْ يَاءِ

وَنَحْوِ يَدْعُ الدَّاعِ وَالتَّشْدِيْدِ ... وَمَطَّةٍ وَدَارَةِ الْمَزِيْدِ

وَنَقْطِ تَأْمَنَّا وَمَا يُشَمُّ ... مَعَ الَّذِى اخْتَلَسْتَهُ فَالْحُكْمُ

أَنْ تَجْعَلَ الْجَمِيعَ بِالْحَمْرَاءِ ... .»

ذكر هنا اثني عشر نوعا من جملة ما تقدم ذكره، في ضبطه هذا[٢] كأنه[٣] لم يذكر لها لونا، فنبّه هنا على أن لونها[٤] يكون بالحمراء[٥] .

أولها : التنوين : ذكره في قوله : «ثمت إن أتبعتها تنوينا» . . . البيت[٦] .

وثانيها : الحركات : ذكرها في قوله : «ففتحة أعلاه» . . . إلى آخره[٧] .

وثالثها : السكون : ذكره في قوله : «فدارة علامة السكون»[٨] .

---

(١) واختار أهل المغرب مذهب الخليل، وآثر المشارقة مذهب الأخفش .

(٢) ساقطة من : ح ، وفي هـ :هنا .

(٣) في ح : كأن ، وفي هـ : كان .

(٤) مطموسة في : هـ .

(٥) في هـ : بالحمرة .

(٦) تقدم في ص : ٢٣ .

(٧) تقدم في ص : ١٨ .

(٨) تقدم ذكره في ص : ٩٤ .

ورابعها : القلب للباء : سواء[١] صور من علامة[٢] التنوين [ميما[٣] ، وهو الذي ذكره في قوله : «وعوضنْ إن شئت ميما صغرى[٤] منه لباء» ، أو صوّر][٥] من سكون النون[٦] ، وهو الذي ذكره في قوله : «وإن تشأ صورت ميما صغرى من قبل باء»[٧] .

وخامسها : صلة الهاء ذكرها في قوله : «أو صلة أتتك بعد الهاء»[٨] سواء كانت واوا أو ياء كما ذكر .

وسادسها : الزائد في اللفظ الساقط من الخطّ ، وهو الذي أراد بقوله : «ونحو يدع الداع» ذكره في قوله : «في كل ما قد زدته من ياء»[٩] .

وسابعها : التشديد : ذكره في قوله : «والتشديد حرف الشين» وفي قوله : «وبعض أهل الضبط دالا جعله»[١٠] .

وثامنها : المد : ذكره في قوله : «وفوق واو ثم ياء وألف» إلى آخره[١١] .

وتاسعها : دارة المزيد : ذكرها في قوله : «فدارة تلزم ذا المزيدا»[١٢] .

---

(١) في ح : وسواء .

(٢) أي عوضا من علامة التنوين .

(٣) ساقطة من : هـ .

(٤) تقدم ذكره في ص : ٦٢ .

(٥) ساقط من : ح ، مابين القوسين المعقوفين .

(٦) أي عوضا من علامة سكون النون .

(٧) تقدم في ص : ٦٧ .

(٨) تقدم في ص : ١٢٨ .

(٩) تقدم في ص : ١٢٨ .

(١٠) تقدم ذكره في ص : ٩٤ ، وفي ص : ١٠٠ .

(١١) تقدم ذكره في ص : ١٠٩ .

(١٢) ساقطة من : ح ، تقدم في ص : ٤٠٦ .

وعاشرها : نقط ﴿تأمنا﴾ أي سواء اجتمع مع النون أو انفرد . وهو الذي ذكره في قوله : «ونون تأمنا إذا ألحقته» . . . البيت[١] .

الحادي عشرها : وثاني عشرها[٢] : حركة المشم ، وحركة المختلس ، ذكرهما معا في قوله : «وكل ما اختلس أو يشم»[٣] .

قال الناظم : «فالحكم[٤] أن تجعل الجميع بالحمراء . . .» وجميع ما ذكره هنا من الأنواع تبرع به ، إذ ليس من الباب في شيء ، لكنه حسن[٥] ، إذ لم يتقدم له ذكره ، ولم يبق له محل يليق به غير هذا الموضع ، غير أنه ذكر فيه بعض [ما لا يحتاج إلى ذكره ، وهي الصلات][٦] ، ونحو «يدع الدّاع» ؛ لأن حكمها يؤخذ من[٧] [قوله[٨]] : «وإن تكن ساقطة في الخط» إلى آخر الكلام عليها[٩] ، وسكت عن بعض ما يحتاج إليه ، وذلك نقطة الممال وجرة النقل ، وصلة ألف الوصل ، إلا أن يجاب عنه بأن نقطة الممال لما أشبهت نقطة المشم والمختلس بجامع أن الكل دال على حركة[١٠] ممتزجة استغنى عنها بهما[١١] ،

---

(١) تقدم ذكره في ص : ٣٢٦ .

(٢) في ح : وحادي عاشرها ، وثاني عاشرها ، وفي هـ : وهادى .

(٣) تقدم في ص : ٧٨ .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) في ح : جانس .

(٦) في ح : ما يحتاج إليه عند الوصل .

(٧) في الأصل : «منه» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٨) الزيادة من : ح ، هـ .

(٩) في ح : عليهما ، وتقدم الكلام عليها في ص : ١١٩ .

(١٠) في ح : حركته .

(١١) في ح : استغناء بها عنها .

وجرة الوصل والنقل[١] صورتها صورة الحركة ، ومعناها معنى دارة الزائد الساقط لفظا ، فلما كانت دائرة بين هذين [الأمرين][٢] استغنى عنها بهما[٣] فيحسن ذلك مع المسامحة . والله أعلم .

وأما ما ذكره[٤] في باب النقص مما لم يصرح فيه أنه بالحمراء ، فقوله في أول الباب[٥] : «إن شئت أن تلحق بالحمراء»[٦] يغنيه ، إذ يقدر مع الجميع .

«وكل» مبتدأ ، وخبره الجملة المصدرة بالفاء في قوله : «فالحكم أن تجعل الجميع بالحمراء» .

و«الحكم» مبتدأ ، و«أن» وما بعدها خبره ، و«بالحمراء» متعلق بـ «تجعل» ، وهو نعت لمحذوف تقديره : إما الصبغة ، أو التربة ، أو الحمرة ، أو ما أشبه[٧] ذلك . والرابط بين «كل» وهذه الجملة ، إما الظاهر الذي وقع موقع المضمر ، أو الألف واللام عوض من الضمير الرابط ، و«ما» التي بعد «كل» موصولة ، أو نكرة موصوفة .

---

(١) في ح : أو .

(٢) الزيادة من : هـ ، ح .

(٣) في ح : استغناء بهما عنها ، وفي هـ : عنهما بهما .

(٤) في هـ : ماذكر .

(٥) في ح : البيت .

(٦) تقدم في ص : ٢٦١ .

(٧) في الأصل : «والتربة والمدة ، وما أشبه» ، وفي هـ : «أو المدة وأما أشبه» ، وما أثبت من : ح .
وهنا يجب أن نقول : إن النسخ التي جمعها الزيّاتي فيها التقدير «أو المدة» ، ومن ثم استشكل الأمر ، وقال : تقدير الصبغة واضح ؛ لأنه من جنس التراب ، وأما تقدير «المدة» فهي مرادفة للمطة ونحو ذلك ، وانظر هل يحسن تقديرها هنا» . حواشي الزياتي ٣٩ .
وهذا يدل على حسن اختياري للنسخ المعتمدة .

و«ذكرت» صلة أو صفة محذوفة العائد والرابط[١] . و«من تنوين» ، وجميع ما عطف عليه بيان لـ «ما» ، و«من» لبيان الجنس ، و«حركات» عطف على «تنوين» ، وكذلك «من السكون» وكررت[٢] فيه «من» توكيدا لإقامة الوزن[٣] . و«القلب» معطوف أيضا على «تنوين» [و«للباء» حال][٤] ، أو نعت ، واللام[٥] للتعليل . «وما للهاء» معطوف أيضا على «تنوين» ، وهي موصولة صلتها «الهاء» ، و«من صلة» متعلق بما تعلقت به الصلة ، و«من» للبيان ، «ومن واو أو ياء» صفة لـ «صلة» ، و«من» الداخلة على «ياء» كررت توكيدا لإقامة الوزن ، «ونحو» مجرور ، عطف[٦] على «تنوين»[٧] .

« ... ... والتشديد ومطة ، ودارة المزيد
ونقط «تأمنا» وما يشمّ مع الذي اختلسته ... ...»

كلها معطوفة على «تنوين» ، و«ما» موصولة صلتها «يشمّ» ، و«مع» متعلقة بـ «ذكرت» من قوله : «وكل ما ذكرت» . والله أعلم . قال رحمه الله :

« ... ... هَذَا تَمَامُ الضَّبْطِ وَالْهِجَاءِ
مُحَمَّدٌ جَاءَ بِهِ مَنْظُومَا نَجْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَا
الأُمَوِيُّ نَسَباً وَأَنْشَأَهْ عَامَ ثَلاثٍ مَعَهَا سَبْعُمِائَهْ»

---

(١) في ح : أو الربط ، وفي هـ : أو الرابط .

(٢) ساقطة من : ح .

(٣) في ح : اللون ، وهو تصحيف .

(٤) ساقطة من : ح .

(٥) في ح : أو اللام ، وهو تصحيف .

(٦) في ح : لف ، وفي هـ : مطموسة .

(٧) في هـ : مطموسة .

الإشارة عائدة على هذا الفصل الذي فرغ منه ، وهو قوله : «وكل ما ذكرت من تنوين» إلى آخره ، ويحتمل أن تعود [على الشطر الأول من البيت الذي هو فيه ، ويحتمل أن تعود][١] على آخر لفظ منه ، وهو قوله : «بالحمراء» ، ومراده بالهجاء الرّسم ، وقد قدمنا حقيقة الضبط والرّسم أول هذا الكتاب[٢] ، وكون ما ذكر متمما[٣] للضبط والرّسم فيه نظر[٤] ، إنما هو متمم للضبط فقط ، وأما الرّسم فقد تقدم له متممه ، إلا أنه لما كانت فائدة الرّسم[٥] إنّما تظهر في أكثر المسائل بالضبط جعله[٦] متمما لها ، أو يقال هذا من باب قوله صلى الله عليه وسلم : «انحلت عقده الثلاث»[٧] وهو كناية عن حصول الاجتماع .

وذكر أن اسمه : محمد [بن محمد[٨]] ابن ابراهيم ؛ لأن[٩] النجل هو الابن والولد[١٠] ، وذكر أنه أموي النسب أي صريح

---

(١) الزيادة من : هـ ، ح ، وفي ح : على أن تعود .

(٢) ذكر ذلك في مقدمته ص : ٩ .

(٣) في ح : تتميم .

(٤) قال الزياتي : مراد الناظم أن هذا هو آخر كلامه في الضّبط والهجاء ، ولاشكّ أنّك إذا جعلتها كما قصد الناظم من تذييل الكلام على الرسم بمسائل الضبط فهذا آخر ذلك . حواشي الزياتي ٣٩ .

(٥) ساقط من : ح .

(٦) في الأصل : «جعلها» ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٧) من حديث أبى هريرة . فتح الباري جـ ٣ ص ٢٤ ح : ١١٤٢ باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل ، وسنن ابن ماجه ١ / ٤٢١ح ١٣٢٩ باب ماجاء في قيام الليل .

(٨) الزيادة من : هـ ، كما جاء فى المورد وفتح المنان ودليل الحيران .

(٩) في ح : «إلا أن» ، وهو تصحيف .

(١٠) في ح ، هـ : أو الولد .

النسب[١] ليس بمولى ولا حليف، وهو منسوب إلى أمية بن عبد شمس[٢] بن عبد مناف، وذرية أميّة بطن عظيم من قريش منهم عثمان ومعاوية رضي الله عنهما، ومنهم بنو مروان ملوك الشام، وملوك الأندلس. وذكر أنه أنشأ هذا الكتاب في سنة ثلاث من المائة الثامنة من الهجرة أي فيها ابتداؤه، وفيها ختمه[٣].

و«هذا» مبتدأ، خبره[٤] «تمام». و«محمد» مبتدأ، وخبره «جاء»[٥]، وضمير «به» عائد[٦] على الضبط والهجاء، وأفرده، لأنه تأولهما بالمذكور، و«منظوما» حال من هاء «به»، و[«نجل» خبر مبتدأ محذوف][٧]: أي وهو، ولا يصح جعله نعتا لمحذوف[٨]، إذ لا يخبر عن الاسم قبل أخذ نعته. و«الأموي» مخفوض نعت لـ «إبراهيم»، و«نسبا» تمييز، وضمير «أنشأه» كضمير «به»، و«عام» ظرف متعلق بـ «أنشأه»[٩]، و«معها» ظرف في محل الصّفة لـ «ثلاث»، و«سبعمائة»، فاعل به، ويجوز أن يكون في محل الخبر عن قوله: «سبعمائة» والجملة صفة لـ: «ثلاث». والله أعلم.

(١) في ح، هـ: فيهم.

(٢) في هـ: الشمس.

(٣) غير واضحة في: هـ: «ابتدأ، وفيها ختمه».

(٤) في هـ: وخبره.

(٥) ساقطة من: ح.

(٦) غير واضحة في: هـ: «وضمير به عائد على».

(٧) مابين القوسين غير واضح في: هـ.

(٨) في هـ، ح: لمحمد، وهو تصحيف.

(٩) غير واضحة في: هـ.

قال رحمه الله :

«عِدَّتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشَرَه   جَاءَتْ لِخَمْسِمِائَةٍ مُقْتَفِره»

يعني أن عدد أبيات هذا المنظوم في الضبط والهجاء خمسمائة وأربعة عشر ، وهذا العدد صحيح باعتبار الرّسم الأول الذي نظم هذا الضبط معه ، وأما بعد تبديل الرّسم فهذا العدد غير صحيح[1] ، لأنه قدّم أن عدة ما في الرسم الموجود[2] الآن أربعة وخمسون وأربعمائة ؛ وإذا أضفت ذلك إلى ما في هذا الضبط وهو أربعة وخمسون ومائة كان مجموع ذلك ثمانية وستمائة ، وهو مخالف لما ذكر هنا .

و«عدته» مبتدأ ، خبره «أربعة» . «وعشرة» معطوف ، و«جاءت» صفة لـ «أربعة وعشرة» . و«مُقْتَفِرة» حال من فاعل «جاءت» ، وهو بكسر الفاء ، وبه تتعلق اللام .

---

(١) إن الناظم كان -رحمه الله- نظم رجزا اختصر فيه المقنع والتنزيل وضم إلى ذلك زوائد العقيلة وحروفا من رجز البلنسي المسمى بـ «المنصف» ، وذكر كل ذلك من غير أن يعين ما انفرد به أبو عمرو ، ولا ما انفرد به أبو داود ، ولا ما انفرد به الشاطبي والبلنسي ، فرأى ذلك نقصا فيه ، وأن كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه ، وتعيين ما انفرد به كل واحد ، فنظم هذا الرجز «مورد الظمآن» ، «الذي هذا آخره ، وأن الرّجز المنظوم أولا قد ذكر فيه الضبط ، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتتمّ به الفائدة ، مجموع البيان للنزوالي .

وقال الزياتي : «عيب على الناظم نظم الرسم بأمور : منها : عدم نسبة الأحكام لأهلها ، فنظم بدله «مورد الظمآن» ، وبقي الضبط على الصفة التي كان عليها ، وغفل عن إصلاح هذا الموضع منه» . حواشي الزياتي ٤٠ .

(٢) في هـ : الموجودة .



قال رحمه الله :

«فَإِنْ أَكُنْ بَدَّلْتُ شَيْئاً غَلَطاً ... مِنِّي أَوْ أَغْفَلْتُهُ فَسَقَطَا
فَأَدْرِكَنْهُ مُوقِناً وَلْتَسْمَحِ ... فِيمَا بَدَا مِنْ خَلَلٍ وَلْتَصْفَحِ»

يقول : إن وقع مني تبديل بشيء مما نقلته أو أغفلته[1] فسقط من كتابي فليتداركه من تحققه[2] ، ولا يقدم عليه بغير يقين ، وليسامح فيما هو ظاهر من الخلل ، ويضرب عنه صفحا .

«فان أكن» شرط ، و«بدلت» خبر «أكن» ، و«غلطا» مفعول له ، «وأغفلت» عطف على [«بدلت» ، و«سقط»][3] [عطف][4] على «أغفلت» ، و«فَأَدْرِكَنْهُ» جواب الشرط ، و«موقنا» حال من فاعله ، «ولتسمح» ، «ولتصفح» معطوفان على «أدركنه» ، وأتى بأمر المخاطب مضارعا[5] مقرونا بلام الأمر فيهما وذلك قليل ، والكثير كونه فعل أمر مجردا . و«في» متعلقة بـ «تسمح» . و«ما» موصولة صلتها «بدا» وبه تتعلق «من» .

---

(١) في ح : غفلته .

(٢) قال المقرئ الزياتي : «بحاشية عليه ، لا بالكتابة في الأصل ، ولا بمحو ما في الأصل ، فإن هذا -والله أعلم- غير جائز لأمور ، منها : عدم الوثوق بكلامه ، واحتمال كون المكمل هو المخطئ ، وينسب ذلك للمؤلف ، ومنها : تجاسر من يزعم ذلك بلا تحقيق» . حواشي الزياتي ٤٠ . وفيه بيان منهج علماء السلف في التحقيق .

(٣) مابين القوسين في هـ : مطموس .

(٤) الزيادة من : ح ، هـ .

(٥) مطموسة في : هـ .



قـال رحمـه اللـه :

«ما كُلُّ مَنْ قَـدْ أَمَّ قَـصْداً يَـرْشُـدُ   أَوْ كَـلُّ مَـنْ طَلَـبَ شَـيْـئـاً يَجِـدُ»

«لَكِـنْ رَجَـائِــي فِيْــهِ أَنْ لا غِـيَـرَا   فَـمـا صَفَـا خُـذْ وَاعْفُ عَمَّا كَدُرَا»

أتى بهذا الكلام كالمعتذر(١) عن نقص إن وقع في نظمه فقال : ليس كل من قصد شيئا من مقاصد الناس يرشد إليه ، ولا كل من طلب شيئا وجده(٢) . لأن المرشد والهادي هو الله تعالى ، والعبد لا يملك لنفسه نفعا [ولا](٣) ضرا غير أنه رجا(٤) أن لا يكون فيه تغيير ، فمن علم منه صحة النّية كان الأليق أن يأخذ منه ما صفا ، ويتجاوز عمّا فيه من الكدر ، لا سيما إن كان ذلك نزرا ، فالكامل من أحصيت سقطاته .

و«مـا» نافيـة إمـا(٥) حـجازية أو تميـميـة ، و«كل» اسـم أو مبـتـدأ(٦) . و«من» مـوصـولة أو نكرة مـوصـوفـة ، و«أمَّ» فـعل مـاض صلة أو صـفـة . ومـعناه : قـصـد . و«قصدا» مفعول به وهو اسم مفعول(٧) ، و«يرشد» خبر ، و«كل» معطوفة ، وجميع ما بعدها كما بعد «كل» الأولى ، و«رجائي» مبتدأ ، وبه تتعلق «في» ، و«أن لا غـيـرا» خبـر تـقـديـره : انـتـفـاء الـتـغـيير ، و«ما» مـفعـولـة بـ «خـذ» موصـولة ،

---

(١) غير واضحة في الأصل ، وفي هـ : كالمتعذر ، والصواب من : ح .

(٢) في ح : يجده .

(٣) الزيادة من : هـ ، ح ، وفيهما بتقديم «ضرا» .

(٤) ساقطة من : ح ، وفي هـ : رجاء .

(٥) في الأصل : «وإما» ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٦) فيه لف ونشر ، فالاسمية راجعة لقوله : «حجازية» ، والابتدائية راجعة لقوله «تميمية» . انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٢ .

(٧) في دليل الحيران (٤٣٠) «وهو مصدر بمعنى اسم المفعول» .

صلتها «صفا» ، «واعف» عطف على «خذ» ، وبه تتعلق «عن» . و«ما» موصولة ، صلتها «كدرا» . قال رحمه الله :

«وَلَسْتُ مُدَّعِياً الإِحْصَاءَ وَلَوْ قَصَدْتُ فِيهِ الاِسْتِقْصَاءَ

إِذْ لَيْسَ يَنْبَغِي اتِّصَافٌ بِالْكَمَال إلا لِرَبِّيَ الْكَبِير الْمُتَعَال

وَفَوْقَ كُلٍّ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ عَلِيم وَمُنْتَهَى الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ الْعَظِيم»

يعني أنه لم يدع[١] في نظمه هذا أنه أحصى[٢] جميع ما ذكر في الكتب[٣] التي تعرض لها[٤] ، ولو كان قصد فيه الاستقصاء أي بلوغ الأمد الأقصى كأنه يقول : إنما يلزم البحث والمناقشة من[٥] ادّعى بلوغ الغاية بعد الفراغ ، وأما من قصد ذلك أولا كما فعلت في قولي[٦] : «وكل ما قد ذكروه أذكر»[٧] ، ولم يدعه عند الفراغ ، فلا يلزمه ذلك ، ثم استشعر سؤالا[٨] ، وهو أن يقال له : حين التزمت الاستقصاء فلِمَ لَمْ تأت به؟ فقال : العبد شأنه النقصان ، والكمال لا يجب إلا لله تعالى .

---

(١) غير واضحة في : هـ .

(٢) مطموسة في :هـ .

(٣) في هـ : الكتاب .

(٤) مطموسة في : هـ .

(٥) غير واضحة في : هـ .

(٦) في هـ : مطموسة .

(٧) تمامه : «من اتفاق أو خلاف أثروا» . ذكره في مقدمة الرسم . المورد : ٦ .

(٨) في الأصل : هولا ، وما أثبت من : ح ، هـ .

فقوله : «ينبغي» معناه الوجوب ، ثم نبّه بقوله : «وفوق كل» إلى آخره ، على أن الإنسان وإن كان موصوفا بالعلم ، ففي[١] النّاس من هو أعلم منه[٢] ، ولا يحيط بالعلم إلا الله تعالى[٣] .

و«الإحصاء» مفعول بـ «مدعيا» لاعتماده على مسند[٤] إليه ، و«فيه» متعلق بـ «قصدت» ، والهاء عائدة على المنظوم ، و«الاستقصاء» مفعول بـ «قصدت» . و«إذ» ظرف[٥] يتعلق بـ «لست» ، أو بفعل يؤخذ من معناها ، واسم[٦] «ليس» التي بعد «إذ» إما ضمير الشأن ، وإما «اتصاف»[٧] . و«ينبغي» خبر ، والباء[٨] متعلقة [بـ «اتصاف» ، و«لربي» متعلق][٩] بـ «ينبغي» ،

---

(١) في ح : في الناس .

(٢) اقتبسه من قوله تعالى : ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه﴾ ، وقوله ﴿وأن الله قد أحاط بكل شيء علما﴾ ، وكقوله : ﴿وأحصى كل شيء عددا﴾ .

وقال في حق علم الإنسان : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلا﴾ .

(٤) في ح : مستندا ، وفي هـ : عن مسند .

(٥) قال الزياتي : قد شرحه على أنه جواب سؤال مستشعر ثم أعربه على معنى آخر ؛ تكثيرا للفائدة وتنبيها لملاحظة الأمرين . حواشيه ٤٠ .

(٦) في الأصل «أو اسم» ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٧) جاء في شرح الفرمي : «أنه لا يصح رفع : «اتصاف» بـ «ليس» وطول في ذلك» . ورده الزياتي ، وأجازه جماعة منهم ابن السراج . طرر على مورد الظمآن ٢٦٢ ، حواشي الزياتي ٤٠ .

(٨) في ح : الياء .

(٩) الزيادة من : هـ ، ح .



و«الكبير المتعال» نعتان له[١] . «وفوق» ظرف في محل الخبر عن قوله : «عليم» ، و«من» صفة لـ «كل» . و«منتهى» مبتدأ ، خبره في المجرور بـ «إلى» . قال رحمه الله :

«كَيْفَ وَمَا ذِكْرِي سِوَى مَا اشْتَهَرَا عَنْ جُلِّهِمْ وَمَا إِلَيْهِ ابْتُدِرَا
إِلَّا يَسِيرَةً سِوَى الْمُشْتَهَرَه أَوْرَدْتُهَا زِيَادَةً وَتَذْكِرَه»

أي كيف أدّعي الإحصاء ، وأنا لم أذكر إلا ما اشتهر عند أكثر الأئمة ، وما يبادر[٢] الناس إلى أخذه منهم ، ولم أذكر ما ليس بمشهور إلا قليلا كمواضع نقلتها عن الغازي[٣] وعن المنصف[٤] ، ومواضع لم أعيّن قائلها ، كما في ﴿هاروت﴾[٥] أوردت ذلك في كتابي هذا زيادة على المشهور[٦] ، وتنبيها لمن[٧] عسى أن يغفل عنها .

فـ «كيف» هنا معناها الإنكار ، [وهي حال من فاعل][٨] الفعل

---

(١) في ح : مصحفة .

(٢) في هـ ، ح : يتبادر .

(٣) منها : «والغازي في الروم معا لقائي» . المورد للناظم ٣٣ .

(٤) منها : «والمنصف الأسباب والغمام قل» . المورد ص١٥ .

(٥) ذكرها في قوله : وعن خلاف قلَّ في هاروتا . المورد ص ١٢ . هذا في الرسم ، وأما في الضبط فقد ذكر بعض المسائل الغير المشهورة ، وجاء ذكرها في بعض الشروح نحو سبع مسائل منها : «وإن تشأ صورت همزا أولا . . . إلخ» . المورد ٤٦ ، شرح على الضبط لمجهول ١٣ .

(٦) في ح ، هـ : «ما اشتهر» .

(٧) في ح ، هـ : «لما» .

(٨) ما بين القوسين في هـ : مطموس .

المقدر بعدها ، [و«ما» نافية ، و«ذكري» مبتدأ ، وهو مصدر بمعنى المفعول][(١)] ، و«سوى» خبره ، و«ما» موصولة ، صلتها «اشتهر» ، و«به» [تتعلق «عن» . و«ما» مخفوضة][(٢)] عطفا على التي قبلها ، وهي موصولة ، صلتها «ابتدر» مقدرا يفسره[(٣)] المصرح[(٤)] به ، و«إليه» هو النائب [لـ «ابتدر» المقدر ، ولا يصح كونه نائبا للذي بعده ؛ لأن النائب[(٥)]] لا يتقدم على فعله .

و«إلا يسيرة»[(٦)] استثناء منقطع ، و«يسيرة» نعت لمحذوف تقديره أحرفا[(٧)] [و«سوى» صفة أخرى لأحرف [المقدر . و«المشتهرة» نعت لمحذوف تقديره : الحروف][(٨)] ، و«أوردتها» صفة أخرى لأحرف][(٩)] و«زيادة» مفعول له ، و«تذكرة» عطف عليه . قال :

«فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِكْمَالِهِ وَمَا بِهِ قَدْ مَنَّ مِنْ إِفْضَالِهِ
حَمْداً كَثِيراً طَيِّباً مُجَدَّداً مُتَّصِلاً دُونَ انْقِطَاعٍ أَبَدَا»

لما أكمل الناظم مراده ، وتمم له الله تعالى مرغوبه ختم كتابه بالحمد ، ولا شك في كون الحمد مطلوبا عند ختم كل مرغوب ، وقد أخبر الله تعالى أن أهل الجنة يختمون دعاءهم به

(١) ما بين القوسين في هـ : مطموس .

(٢) ما بين القوسين في هـ : مطموس .

(٣) في ح : يبسيرة ، وهو تصحيف .

(٤) مطموسة في : هـ .

(٥) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من : ح .

(٦) ساقط من : ح .

(٧) في الأصل و«ح» : الحروف ، والتصويب من «هـ» من أجل التطابق بين النعت والمنعوت .

(٨) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من : ح ، من قوله : «وسوى» إلى قوله : «الحروف» بعده .

(٩) ما بين القوسين ساقط من : هـ من قوله : «المقدر» إلى قوله : «لأحرف» بعده .

فقال : ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١) ، ولم يكتف بحمد الله على إكمال النظم(٢) ، حتى أضاف إلى ذلك الحمد على سائر ما تفضل الله عليه به ؛ لأن نعم الله على العبد لا يحصرها عدد ، قال الله تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾(٣) .

ووصف هذا الحمد بأوصاف كثيرة ، تقتضي بلوغه الغاية عنده ، فقال : «حمدا كثيرا»(٤) أي ليس بقليل ، «طيبا» أي لم يشبه(٥) شيء من أغراض(٦) الدنيا يوجب قبحه ، «مجدداً» أي لا يزال جديدا ، وفسر ذلك بقوله : «متصلا دون انقطاع» ، وجعل ظرفه الأبد ، وهو الزمن المتصل المستمر إلى قيام الساعة(٧) .

«فالحمد لله»(٨) مبتدأ وخبر ، و«على» متعلقة بـ «الحمد» أو بعامل الخبر . و«ما» موصولة مخفوضة عطفا على «إكماله» ، وصلتها «قد

---

(١) من الآية : ١٠ يونس .

(٢) في الأصل : الناظم ، والصواب ما أثبت من : ح ، هـ .

(٣) من الآية ٣٤ إبراهيم .

(٤) في ح : «حمدا كثيرا طيبا» ثم شرحها جملة .

(٥) في ح : أي ليس بمشوب بشيء ، وفي هـ : بشيء .

(٦) في ح : أعراض بالعين المهملة .

ويقصد أن يتحرز من الرياء والسمعة والعجب ، والمراد إخلاص عمله لله جل جلاله .

(٧) ووصف هذا الحمد بأوصاف كثيرة ؛ لأن هذه النعمة (المحمود عليها) بلغت منه الغاية ووقعت منه كل موقع ، بحيث استخرجت منه الغاية القصوى في الحمد عليه ، وكل وصف من هذه الأوصاف أخص مما قبلها . انظر : حواشي الزياتي : ٢١ .

(٨) وقرنه بالفاء المشعرة بملاصقة ما بعدها لما قبلها ، إظهارا للمبادرة للائتمار للأمر المأخوذ من قواعد الشرع ، فالحمد إثر ختم المرغوب وكمال المطلوب .



مَنّ»(١) ، وبه تتعلق الباء ، و«من» وهي لبيان الجنس [و«حمدا» مصدر منصوب ، إما «بالحمد» المتقدم أو بفعل يفسره ، أي أحمده . و«كثيرا» و«طيبا» و«مجددا» نعوت له ، و«متصلا» بدل من «مجددا»](٢) و«دون انقطاع» ظرف في موضع [الحال من ضمير «متصلا»](٣) ، و«أبدا» ظرف يتعلق بـ «متصلا» . والله أعلم . قال رحمه الله :

وانفع بِهِ اللَّهُمَّ مَنْ قَدْ أَمَّا ... إِلَيْهِ دَرْساً أَوْ حَوَاهُ فَهْماَ

وَاجْعَلْهُ رَبِّ خَالِصاً لِذَاتِكْ ... وَقَائِداً بِنَا إِلَى جَنَّاتِكْ

عَسَاهُ دَائِماً بِهِ يُنْتَفَعُ ... لِيَوْمٍ لاَ مَالٌ وَلاَ ابْنٌ يَنْفَعُ»

دعا هنا بالمنفعة لمن قصد إلى درس كتابه هذا ، أو اعتنى بفهمه حتى حصله ، وإن لم يحصله حفظا ؛ لأنه إذا انتفع به من اعتنى به حفظا أو فهما عاد ثواب المنفعة إلى ناظمه ، فصار ذلك دعاء لنفسه ضمنا ، إذ يصير بذلك ممن يشمله قوله ﷺ : «إذا مات العبد انقطع عمله من الدنيا(٤) إلا من ثلاث ، منها : علم يبثّه في الناس»(٥) ، فهو قد بثّ العلم في الناس بواسطة كتابه ، ثم سأل

---

(١) غير واضحة في : هـ .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في : هـ ، من قوله : «وحمدا» إلى قوله : «مجددا» الثاني بعده .

(٣) ما بين القوسين فيه طمس في : هـ .

(٤) في ح ، هـ : عمله في الدنيا .

(٥) أخرجه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه .

انظر : تفسير ابن كثير ٢٥٩/٤ ، صحيح مسلم (ص ١١/٨٥)

نيل الأوطار للشوكاني ١٤٣/٤ ، رياض الصالحين للنووي ٣٥٢/٢ .

الله أن يجعل هذا الكتاب [خالصا لوجهه غير مشوب بغرض دنيوي، وسأل مع ذلك أن يجعل هذا الكتاب](١) قائدا يقود به إلى الجنة، وجمعها ؛لأنها ثمانية كما هو معلوم(٢).

وقوله: «عساه» إلى آخره، هو رجاء مرتب على قوله: «واجعله رب خالصا لذاتك». و«دائما» يحتمل أن يريد به أيام الدنيا، والانتفاع الذي رجا على هذا هو انتفاع [القارئين](٣) لكتابه(٤) هذا، وجعل غايته ممتدة إلى يوم القيامة، وهو الذي عبر عنه بقوله: «ليوم لا مال ولا ابن ينفع»، واقتبس ذلك من قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ...﴾(٥) الآية، واللام على هذا لانتهاء الغاية، فكأنه يقول: عساه ينتفع به من يقرؤه انتفاعا دائما إلى يوم القيامة، ويحتمل أن يكون رجاؤه مرتبا على قوله: «وانفع به اللهم» إلى آخره، ويكون

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من: ح، من قوله: «خالصا» إلى قوله: «الكتاب».

(٢) وجاء ذلك في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبغ الوضوء - ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها يشاء». خرجه مسلم وغيره. انظر: كتاب الطهارة صحيح مسلم ٢١٠/١.

وقد خرّجَ الترمذي حديث عمر هذا، وقال فيه: «فتح له من أبواب الجنة ثمانية أبواب يوم القيامة»، بزيادة «من». والله أعلم.

وعن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن في الجنة ثمانية أبواب، باب منها يسمى الريان، لا يدخله إلا الصائمون». البخاري ٩٥/٤. وانظر: تفسير ابن كثير ٦٧/٤، والتذكرة للقرطبي ٥٤٨/٢.

(٣) بياض في الأصل: وما أثبت من: هـ، ح.

(٤) في هـ: بكتابه.

(٥) من الآية ٨٨ الشعراء.



الانتفاع الذي رجاه انتفاعه هو بكتابه[١] يوم القيامة [وتكون اللام حينئذ بمعنى «في»[٢] كما في قوله تعالى : ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٣] ، ومعنى «دائما» على هذا][٤] ما دام يوم القيامة ، ومراده أنه [يجد[٥] ثوابه في جميع مواطن يوم القيامة ، كالصراط][٦] والميزان ، وتطاير الكتب والحوض وغير ذلك ، [وهو الأقرب][٧] ، والله أعلم .

«اللهم» منادى أصله : يا الله ، فحذف حرف النداء[٨] وعوض منه[٩]ميم مشددة ، و«مَنْ» مفعول «انفع» ، وهي موصولة صلتها «أم» ، وبه تتعلق «إلى» . و«درسا» تمييز أو مصدر في[١٠] موضع الحال ، و«حواه» معطوف على «أم»[١١] . و«فهما» تمييز ، «واجعل» معطوف على ما قبله ، و«ربّ» منادى بتقدير «يا» ، و«خالصا» مفعول ثان لـ

---

(١) غير واضحة في : هـ .

(٢) وجاءت في كثير من النسخ بلفظ : «في يوم» كما هو في دليل الحيران والمورد المطبوع المتداول . دليل الحيران ٤٣٢ ، والمورد ٥٤ ، ونبه على هذا الخلاف الرجراجي في حلة الأعيان ٢٩١ ، والمعنى على الحرفين واحد ؛ لأن اللام تكون بمعنى «في» .

(٣) من الآية ١٨٧ الأعراف .

(٤) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في : هـ ، من قوله : «وتكون» إلى قوله : «هذا» .

(٥) في ح : يحدث به ، وهو تصحيف .

(٦) غير واضح ما بين المعقوفين في : هـ ، من «يجد» إلى «كالصراط» .

(٧) الزيادة من : هـ ، ح .

(٨) في ح : المد ، وهو تصحيف .

(٩) في هـ : عنه .

(١٠) في هـ : مطموس .

(١١) في ح : درسا ، وهو تصحيف .

«اجعل»(١) [وبه تتعلق اللام ، «وقائدا» عطف على «خالصا»](٢) وبه تتعلق «الباء»(٣) و«إلى» ، ووصل الناظم بـ «عسى» ضمير النصب كما هو(٤) في قول الشاعر :

يا أبتا علك أو عساك(٥)

وللنحاة فيه مذاهب ، واختيار سيبويه أن «عسى» هنا محمولة على لعلَّ لمشاركتها لها في المعنى فعملت عملها(٦) شذوذا(٧) . و«دائما» إمّا ظرف أو نعت لمصدر محذوف [و«به»(٨) نائب لفعل مقدّر](٩) يفسره الذي بعده ، وبه تتعلق اللام ، و«يوم» يصح بناؤه ، والأرجح الإعراب ، و«مال» مبتدأ ،

(١) في ح : كان لأجل ، وهو تصحيف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ح : من قوله : «وبه» إلى قوله : «خالصا» .

(٣) في ح : الياء .

(٤) ساقطة من : ح ، هـ .

(٥) في الأصل ناقص منه اللفظ الأول ، وفي ح : مصحفة .

هذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٧٤/٢ ، ونسبه إلى رؤبة ، وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، والجنى الداني للمرادي ٤٣٧ ،ورصف المباني للمالقي ١٢١ ، وكتاب اللامات للزجاجي ١٣٥ ، المغني لابن هشام بأرقام ٢٧٥ ، ٢٦٩ ، ١١٩٦ . انظر : ص ٢٠١ ، وقبله :

تقول بنتي قد أنى أناك ، أي قد حان وقت رحيلك لعلك تظفر برزق .

(٦) للنحاة ثلاثة آراء : أولها : مذهب المبرد وأبي علي الفارسي ، وأنها على بابها تدل على الرجاء . الثاني : مذهب يونس والأخفش ، وهي عاملة الرفع والنصب واسمها الضمير المتصل بها . الثالث : مذهب شيخ النحاة سيبويه ومن تابعه . وهو ما ذكره الإمام التنسي . الإنصاف للأنبارى ٢٢٣/١ ، المغني لابن هشام ٢٠١ .

(٧) في ح : سدود .

(٨) في ح : وباء «به» .

(٩) مكررة في الأصل ، وفي الثاني : «محذوف» .



لاعتماده على نفي ، و«ابن» معطوف ، و«ينفع» [خبره][1] . ثم قال رحمه الله :

وَيَا إِلَهِـي عَظُمَـتْ ذُنُـوبِـي ... وَلَيْسَ لِـي غَـيْـرُكَ مِنْ طَبِـيبِ

فَامْنُنْ عَلَيَّ سَـيِّـدِي بِتَـوْبَـهْ ... عَسَـى الَّذِي جَنَيْـتُـهُ مِنْ حَـوْبَهْ

يَـذْهَـبُ عَنِّـي وَإِلَيْـكَ رَغْبَـتِـي ... فِـي الصَّفْحِ عَنْ مُقْتَرَفِـي وَزَلَّتِي

وَحَـجَّـةٍ لِبَـيْـتِكَ الْحَـرَامِ ... وَوَقْـفَـةٍ بِذَلِكَ الْمَـقَـامِ»

هـذا منه تضرع وإظهار[2] خضوع وتذلل ، وعبودية بين يدي الباري عز وجل وذلك من أنواع العبادات ، ولأجله شرع الدعاء ، وكان مخ العبادة وحسن ذلك بالإقرار بذنوبه ، واستعظامها ، والاعتراف بأنه لا غافر لها إلا الله ، وفعل ذلك [لما][3] في الحديث عنه ﷺ : «إن العبد إذا[4] أذنب الذنب[5] ثم استغفر الله منه يقول الله : يا ملائكتي أذنب عبدي ذنبا ، وعلم أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب ، أشهدكم][6] أني غفرت له»[7] ، وطلب من الله تعالى أن يمنّ عليه بالتّوبة [ليصير بذلك من أهل][8] محبته :

---

(١) غير واضحة في الأصل ، وما أثبت من : هـ ، ح .

(٢) في هـ : وأظهر .

(٣) ساقطة من : ح .

(٤) في ح : اذ .

(٥) في الأصل : العبد ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٦) ما بين القوسين المعقوفين غير واضح في : هـ ، وفيها أثر بلل .

(٧) أخرجه مسلم في كتاب التوبة ٢١١٢/٤ .

(٨) في هـ : فيها طمس لأثر البلل .

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾(١) ورجا(٢) بذلك غفران ذنوبه ، والحوبة : [الذنب . وأطنب](٣) في ذلك بقوله : «وإليك رغبتي» إلى آخره ؛ لأن الدعاء من المواضع التي يطلب فيها الإطناب لما فيه من إظهار العبودية ، و«المقترف» : المكتسب ، و«الزلة» : الزّلل ، وعبر(٤) بهما عن(٥) الذنوب ، وعطف أحدهما على الآخر تبيينا(٦) ، أو قصدا للإطناب(٧) ، وسأل مع ذلك(٨) أن يرزقه الله الحج ، وإنما طلب ذلك لأداء الواجب ، ورجاء غفران ذنوبه ، لما في الحديث : «إنّ الحاج يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»(٩) وخص(١٠) المقام بالذكر دون سائر مشاعر الحج ، لقوله تعالى : ﴿مَقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ﴾(١١) .

وقوله : «من طبيب» هو اسم «ليس» ، و«من» زائدة ، و«لي» خبرها ،

---

(١) من الآية ٢٢٠ البقرة .

(٢) في هـ : ورجاء .

(٣) في هـ : مطموسة .

(٤) غير واضحة في : هـ لسقوط بلل .

(٥) في هـ : من .

(٦) في الأصل : «تبينا» والمثبت من هـ ، ح .

(٧) في ح : قصد الإطناب ، بالإضافة .

(٨) غير واضحة في : هـ .

(٩) ولفظه في البخاري : «عن أبي هريرة رضي الله عنه : «من حج لله ، ولم يرفث ، ولم يفسق ، رجع كيوم ولدته أمه» . فتح الباري جـ ٣ ص ٣٨١ ح ١٥٢١ باب فضل الحج المبرور ، وكذلك أخرجه في باب قوله تعالى : ﴿فلا رفث﴾ جـ ٤ ص ٢٠ ح : ١٨١٩ ، ١٨٢٠ وسنن النسائي ٨٥/٥ .

(١٠) في ح : خاص .

(١١) من الآية ٩٧ آل عمران .



و«غيرك» مستثنى مقدم يتعين[1] نصبه ، و«عليّ» متعلق بـ «امنن» وكذلك الباء[2] ، و«سيدي» منادى بتقدير «يا» ، وأطلق الناظم[3] على الله تعالى لفظ «السيد» بناء على مذهب من أجاز ذلك[4] ، وإلا فمالك يكرهه[5] ،

(١) في ح : يعين .

(٢) في ح : الياء .

(٣) في ح : أطلق .

(٤) وهو يوافق ما جاء عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال : «انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ : فقلنا أنت سيدنا ، فقال : السيد هو الله تبارك وتعالى ، قلنا : وأفضلنا فضلا ، وأعظمنا طولا ، فقال : قولوا بقولكم أو بعض قولكم ، ولا يستجرينكم الشيطان» . رواه أبو داود بسند جيد .

وعن أنس رضي الله عنه : «أن أناسا قالوا : يا رسول الله ، يا خيرنا ، وابن خيرنا ، وسيدنا ، وابن سيدنا ، فقال : يا أيها الناس ، قولوا بقولكم ، ولا يستهوينكم الشيطان ، أنا محمد عبد الله ورسوله . . .» . رواه النسائي بسند جيد .

ففي هذا الحديث ، نهي عن أن يقولوا : أنت سيدنا ، وقال : «السيد هو الله تبارك وتعالى» .

(٥) نسبة هذا إلى مالك فيها نظر ، وقلد التنسي فيها غيره ، حيث نقل ما نقله الرجراجي فقال : «وأظهر في العتبية من رواية أشهب أن مالكا رحمه الله سئل عن رجل : يدعو بـ : «يا سيدي» فكرهه ، فقال : «أحب أن يدعو بما في القرآن ، وما دعت به الأنبياء» .

وهذا خلاف ما جاء عن ابن القيم : قال : اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر ، فمنعه قوم ، ونقل عن مالك ، وجوّزه قوم احتجوا بقول النبي ﷺ للأنصار : «قوموا إلى سيدكم» وحكى ابن المنير : قولا بمنعه في غير الله ، واستغرب جوازه لغير الله ، وذكر قولين عن مالك . قال الشيخ ابن القيم : «فإن السيد إذا أطلق عليه تعالى فهو بمنزلة المالك والمولى والرب ، لا بمعنى الذي يطلق على المخلوق» . تيسير العزيز الحميد للشيخ ابن عبد الوهاب ٧٣٣ .

و«من حوبة» يتعلق بـ «جنيته» ، و«يذهب» خبر «عسى»[١] ، وأسقط منه «أن» شذوذا ، كما في قول الشاعر :

«عسى[٢] الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب»[٣]

و«عن» تتعلق بـ «يذهب» ، و«رغبتي» مبتدأ ، خبره «وإليك»[٤] ، و«في» متعلقة بـ «رغبتي» ، و«عن»[٥] متعلقة بـ «الصفح» ، و«حجّة» معطوف إما على «توبة» وإما على «الصفح» ، واللام متعلقة بـ «حجّة» أو صفة لها ، «ووقفة» عطف على «حجّة» ، والباء[٦] متعلقة بها أو صفة لها . والله أعلم . قال رحمه الله :

«وَاغْفِرْ لِوَالِدَيَّ مَا قَدْ فَعَلاَ مِنْ سَيِّءٍ رُحْمَاكَ يَارَبَّ الْعُلَى
وَارْحَمْ بِفَضْلٍ مِنْكَ مَنْ عَلَّمَنَا كِتَابَكَ الْعَزِيزَ أَوْ أَقْرَأَنَا»

لما فرغ من الدعاء لنفسه ضمنا وتصريحا ، شرع[٧] هنا في الدعاء لغيره ؛ لأن من جملة [آداب][٨] الدعاء أن يبدأ الداعي

---

(١) في ح : عنى .

(٢) في الأصل وهـ بزيادة «وقريب» في أول البيت ، والصواب حذفها ،وكذا في : ح والمصادر .

(٣) البيت لهدبة بن خشرم العذري وهو في الكتاب لسيبويه ١٥٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١ ومغني اللبيب لابن هشام ٢٠٣ ، والجنى الداني للمرادي ٤٣٤ .

(٤) في هـ : إليك .

(٥) في ح : من .

(٦) في ح : والياء بالمثناة التحتية .

(٧) ساقطة من : ح .

(٨) الزيادة من : هـ ، ح ، ومن البداية إلى هنا في : هـ عليه بلل .

بنفسه[١] ثم يذكر غيره كما في دعاء[٢] نوح[٣] وإبراهيم[٤] عليهما السلام .

وقدم والديه على غيرهما لعظيم حقهما ، إذ أوصى الله بهما في غير ما آية ، وقرن حقّهما بحقه[٥] ، ثم دعا لمعلمه الذي أنقذه من [ظلمة الجهل ، فصار][٦] بذلك كأنه أخرجه من العدم إلى الوجود[٧] ، فأشبه بذلك والديه[٨] ثم عطف عليه من أقرأه يعني من صحّح عليه ما تعلمه وجوَّد عليه ما قرأه ، إذ هو المكمل لما سبق ، فاستوجب[٩] الدعاء منه لذلك .

«واغفر» عطف على ما قبله ، وبه تتعلق اللام ، و«ما» مفعول «اغفر» ، وهي موصولة صلتها «فعلا» ، والعائد محذوف ، و«مِنْ» حال من «ما» أو

(١) جاء في سنن ابن ماجه : «باب إذا دعا أحدكم فليبدأ بنفسه» .
وذكر فيه حديث رسول الله ﷺ : «يرحمنا الله وأخا عاد» . سنن ابن ماجه ١٢٦٦/٢ ح ٣٨٥٢ .

(٢) في هـ : طمس .

(٣) في قوله تعالى : ﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي . . .﴾ الآية ٢٨ نوح .

(٤) في قوله تعالى : ﴿رب اجعلني مقيم الصلوة ، ومن ذريتي ، ربنا وتقبل دعاء (٤٠) ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب (٤١)﴾ إبراهيم .

(٥) في قوله تعالى : ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحسانا﴾ ٢٣ الإسراء . وقوله : ﴿أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير﴾ الآية ١٤ لقمان .

(٦) في هـ : عليها أثر بلل .

(٧) ومن المشهورين من شيوخه ابن القصاب .

(٨) في الأصل : ولده ، وفي ح : والده ، والصواب ما أثبت من : هـ .

(٩) في الأصل «فاستحب» ، والمثبت من هـ ، ح وكذا في دليل الحيران ص ٤٣٣ .

من العائد ، و«رحماك» مصدر بدل من فعله ، أي ارحمهما يارب العلا ، و«العلى» نعت لمحذوف تقديره : السموات ، «وارحم» معطوف على ما قبله ، وبه تتعلق الباء ، وهي سببية ، و «منك»[1] صفة لـ «فضل» ، و«مَنْ» مفعول «ارحم» ، وهي موصولة صلتها «علمنا» . و«كتابك» مفعول ثان لـ «علَّم» ، و«العزيز» نعت له ، «أو أقرأنا» عطف على «علمنا» . قال رحمه الله :

«بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى الْمُؤَمَّلْ　　مُحَمَّدٍ ذِى الشَّرَفِ الْمُؤَثَّلْ

صَلَّى الإِلَهُ رَبُّنَا عَلَيْهِ　　مَا حَنَّ شَوْقاً دَنِفٌ إِلَيْهِ»

هذا الكلام يحتمل أن يكون وسيلة لما قبله وهو قوله : «واغفر لوالديّ» إلى آخره ، فتتعلق الباء حينئذ بـ «اغفر»[2] ، ويحتمل أن يكون وسيلة لجميع ما دعا به من قوله : «وانفع به اللهم»[3] إلى آخر دعائه ، وهو الأظهر ، فتتعلق الباء حينئذ [بـ «انفع» . والجاه المنزلة الرفيعة[4] ، و«سيّد الورى»][5] هو مولانا [محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب رسول][6] الله تعالى إلى الخلق كافة ، و«الورى» الخلق ،

(١) في الأصل : منه ، والصواب ما أثبت من : هـ ، ح .

(٢) في البيت الثاني قبله : «واغفر لوالدي ما قد فعلا» . تقدم .

(٣) تقدم في قوله : «وانفع به اللهم من قد أما» ص : ٤٥٩ .

(٤) لا تجوز الوسيلة إلى الله بأي مخلوق ؛ إذ كل شيء دون عظمته وجلالته صغير بين يديه ، ويدل عليه قوله ﷺ : «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» . سنن ابن ماجه ١٢٦٣/٢ رقم ٣٨٤١ .

(٥) ما بين المعقوفين عليه أثر بلل في : هـ .

(٦) غير واضحة في : هـ من أثر البلل .



قال ﷺ : «أنا أكرم[١] الخلق على الله»[٢] ، وقال : «أنا سيد البشر» ، وقال : «أنا سيد ولد آدم»[٣] .

وقال : «إن الله خلق الخلق فاختار منهم بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ، واختار من العرب بني كنانة ، واختار من بني كنانة قريشا ، واختار من قريش بني هاشم[٤] ، واختارني من بني هاشم ، فلم أزل خيارا من خيار[٥] أنقل من الأصلاب الكريمة إلى الأرحام الطاهرة حتى خرجت بين أبوي ، ولم يجتمع لي أبوان[٦] قط على سفاح»[٧] ﷺ عدد الرمل والحصى صلاة تنفعنا يوم لقائه .

---

(١) عليها طمس في : هـ .

(٢) أخرجه الدارمي في سننه ٢٧١ ، وروى : «وأنا أتقى ولد آدم ، وأكرمهم على الله ولا فخر» . السيرة النبوية لابن كثير ١٩٣/١ .

(٣) وفي أول حديث الشفاعة : «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، ولا فخر» فتح الباري ٤٧٣/١٣ ، وصحيح مسلم ٣٧/٨ ، وسنن الدارمي ٢٧/١ ، ٢٨ ، وابن سعد في الطبقات ٢٠/١ ، ومسلم ٦٦/٣ .

(٤) فيها طمس في : هـ .

(٥) مكررة في : هـ .

(٦) في ح : ما أبوان : تصحيف .

(٧) في ح : مصحفة ، وفي : هـ بالصاد .

ونحوه لابن كثير : «إني خرجت من نكاح ، ولم أخرج من سفاح» . السيرة لابن كثير ١٩٠/١ ، ونحوه عن ابن عمر -رضي الله عنهما- رواه الطبري وفي آخره زيادة : «ألا من أحب العرب ، فبحبي أحبهم ، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم» . سنن الترمذي ٢٣٦/٩ ، الشفا لعياض ٨٢/١ السيرة النبوية لابن كثير ١٩٤/١ .

وقد روى مسلم من حديث واثلة نحوه . فتح الباري ٥٢٩/٦ .



و«المؤمل» الذي تقف عليه الآمال ، فلا يتعلق الرجاء بأحد سواه[١] ، وذلك حين يبعثه[٢] الله المقام المحمود حين يقول كل نبي مرسل ، وملك مقرب : نفسي نفسي ، فيأتي الخلق كلهم من لدن آدم إلى قيام الساعة إليه ﷺ ، فيقول[٣] : يا محمد أما ترى ما نحن فيه اشفع لنا إلى ربك ، فيقول : «أنا لها أنا لها»[٤] ، ويشفع الشفاعة الكبرى في الخلق كلهم ﷺ .

ووصفه بـ «الشرف المؤثل» ومعناه المؤصل لما قدمناه[٥] من أنه ، لم يزل

---

(١) لقد زل كثير من الشراح في فهم مراد الناظم هنا ، حيث قال الرجراجي : «المرجو في الشدائد» . حلة الأعيان ٢٩٤ ، وهذا ينافي كمال التوحيد ويناقض كلمة الإخلاص : لا إله إلا الله ، وما ذكره لا يصح ولا يجوز ، وقد جاء المصطفى ﷺ بحماية التوحيد من شوائب الشرك حتى قال للرجل الذي قال له : ما شاء الله وشئت ، قال : «أجعلتني لله ندا؟» ، بل ما شاء الله وحده . وقال الله تعالى : ﴿فاعبد الله مخلصا له الدين﴾ . وقال : ﴿ألا لله الدين الخالص﴾ .

وقال ﷺ : «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، إنما أنا عبد فقولوا : عبد الله ورسوله» رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأخرجه البخاري ومسلم ، التيسير العزيز ٣١٣ .

وما ذكره التنسي يدل على سلامة العقيدة في هذا الباب حيث إن ذلك يكون يوم القيامة في الشفاعة الكبرى . أي تؤمل شفاعته ، أي ترجى للمذنبين من أمته . انظر : شرح الضبط لمجهول ٢٦ .

(٢) في ح : «تبعثه» بـ سقوط لفظ الجلالة ، وفي الأصل : يبعث ، وما أثبت من : هـ .

(٣) في ح : فيقولون ، باعتبار المعنى ، و«يقول» باعتبار اللفظ .

(٤) أخرج الحديث البخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم ، المسند لأحمد ٧٧٠٠/١ ، الموطأ ٣٤٦/١ ، فتح الباري ٤٧٣/١٣ ح ٧٥١٠ في باب كلام الله عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء ، صحيح مسلم ١٨٠/١ ، وما بعدها ح : ٣٢٢ وما بعده ، سنن ابن ماجه ١٤٤٢/٢ برقم ٤٣١٢ .

(٥) في هـ : قدمنا .



خيارا، من خيار من خيار[١]. ثم ختم دعاءه بالصلاة عليه ﷺ لما في الحديث: **«أن الدعاء لا يزال موقوفا بين السماء والأرض حتى يعقب بالصلاة على النبي» ﷺ فإذا عقب بها ارتفع»**[٢]، وكان من حقه أن يقرن الصلاة عليه ﷺ بالتسليم عليه[٣] حسبما جاء في كتاب الله تعالى[٤]، ويضيف[٥] إليه «آله» عليه السلام[٦]، إذ[٧] بذلك يخرج من الصلاة[٨] البتراء[٩].

وقوله: «ما حنّ شوقا دنف إليه»[١٠] معناه: ما بقيت الدنيا؛ لأن حنين الدنف[١١] اشتياقا إليه ﷺ لا يزال، ما بقيت الدنيا لقوله ﷺ:

---

(١) في ح: خيار مكررة.

(٢) رواه الترمذي في جامعه من حديث نضر بن شُمَيل عن أبي قرة الأسدي عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه.

قال ابن القيم: «هكذا رواه موقوفا». جلاء الأفهام لابن القيم ٢٩، ٢٢٦.

(٣) ساقطة من: هـ.

(٤) في قوله تعالى: ﴿يأيها الذين ءامنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ الآية ٥٦ الأحزاب.

(٥) في ح: ويضاف.

(٦) في ح: عليه الصلاة والسلام.

(٧) في الأصل: إذا، وما أثبت من: ح، هـ.

(٨) في هـ: تخرج، وفي ح: تخرج الصلاة عن الصلاة.

(٩) في الأصل: المبتدأ، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت من: ح، هـ.

(١٠) مطموسة في: هـ، وأثر بلل عليه.

(١١) في ح: الذنب، وطمس في: هـ.



«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق[١] حتى تقوم الساعة»[٢] ، ولا يتناول كلام الناظم الآخرة لاستحالة الدنف فيها[٣] وهو المرض بسبب كثرة الشوق[٤] ، و«الدنِف» في كلام الناظم بكسر النون وصف[٥] لمن قام به «الدنَف» بفتحها . و«الحنين» إلى الشيء هو[٦] الميل إليه حسًّا أو معنى فكأنه يقول : اللهم صل على محمد مدة دوام حنين المريض[٧] من محبته شوقا إليه .

و«المؤمل» نعت لـ «سيد» ، و«محمد» بدل منه ، و«ذي» نعت لـ «محمد»[٨] و«المؤثل» نعت لـ «الشرف» ، و«ربنا» بدل من «الإله» ، و«على» متعلقة بـ «صلى» ، و«ما» ظرفية مصدرية ، والعامل فيه[٩] «صلى» ، و«دنِف» فاعل بـ «حَنَّ» ، و«شوقا» مفعول من أجله ، و«إليه» متعلق بـ «حَنَّ» ، ويضعف تعلقه بـ «دنف» ، ويمتنع تعلقه بـ «شوقا» لما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله[١٠] . والله تعالى أعلم .

---

(١) فيها طمس في : هـ .

(٢) من حديث ثوبان رواه أبو داود في سننه وابن ماجه ورواه الترمذي مختصرا .

سنن أبي داود جـ ٣ ص ١١ رقم : ٢٤٨٤ ، سنن ابن ماجه جـ ١ ص ٥ رقم الحديث : ٥ ، ٦ ، ٩ ، باختلاف الألفاظ .

(٣) مطموسة في : هـ .

(٤) انظر : مختار الصحاح للرازي ١١٢ : «دنف» .

(٥) مطموسة في : هـ .

(٦) في الأصل «وهو» ، والمثبت من هـ ، ح .

(٧) في ح : المرض .

(٨) في الأصل : لمحذوف ، وما أثبت من : هـ ، ح ، وهو الصواب .

(٩) في هـ : فيها .

(١٠) في ح : ومفعوله .



وهذا آخر ما أردناه من هذا المجموع ، وقصدنا إلى ذكره في شرح هذا الموضوع ، قد كمل بعون الله تعالى وانتهى ، وجاء بفضل[١] الله على وفق الغرض [المشتهى][٢] .

فنحمد الله تعالى على ذلك حمدا يفوق حمد الحامدين ، حمدا كثيرا طيبا متصلا إلى يوم الدين ، ونصلي ونسلم على أشرف الخلق كافة عند الله ، سيدنا ومولانا محمد بن عبدالله المبعوث إلى كافة الخلق بشيرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ، والرضا عن آله وصحبه الحائزين لأشرف الخصال ما تعاقبت البكور[٣] والآصال ، ونسأله[٤] تعالى أن يجعل هذا الموضوع[٥] خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به النفع العميم ، وأن يُحِلَّنا[٦] به جنات النعيم ، إنه رحمن رحيم جواد كريم .

[وقد تحرينا فيه][٧] الصواب جَهد[٨] الاستطاعة[٩] ، ولم نعدل[١٠] عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة إلا شيئا يسيرا أدى[١١] إليه تحري الصواب

---

(١) في ح : رجاء فضل وهو تصحيف ، وفي : هـ : بعون .

(٢) في الأصل : المشتى ، وهو تصحيف ، وما أثبت من : ح ، هـ .

(٣) في ح : الأبكار .

(٤) في ح : ونسأل الله تعالى .

(٥) في ح : الموضع .

(٦) هو مضارع أحللته بالمكان ، إذا أنزلته به كقوله تعالى : ﴿أحلنا دار المقامة﴾ .

(٧) غير واضحة في : هـ .

(٨) بفتح الجيم كناية عن إفراغ كل ما في وسعه .

(٩) إلى هنا انتهت النسخة الهندية المشار إليها بالرمز : هـ .

(١٠) ضمن «نعدل» معنى التبديل والتغيير ، فلذلك نصب به « شيئا» على المفعولية .

(١١) في ح : أداء .

مما يرجع إلى التوجيه والتعليل(١) ، لا [إلى](٢) تغيير حكم مما في الكتاب(٣) ، فإن كان ما قلناه من ذلك صادف مهيع(٤) الصواب ، فلله الحمد والشكر على التوفيق إلى حسن الجواب ، وإن أخطأنا في شيء من ذلك ، فالخطأ من شأن الإنسان ، والله تعالى ذو فضل وإحسان(٥) ، فيرحم الله امرأ نظر إليه بعين الرضا ، وقابله بالصفح والإغضاء(٦) وغفر لنا وله ولجميع المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين(٧) .

كمل(٨) بحمد الله تعالى وحسن عونه ، والصلاة والسلام يترادفان على مرور الليالي والأيام على سيد الورى محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ، وعلى آله وأصحابه الغر المحجلين ، ما دامت الطيور تغني على الأغصان بالنغم .

---

(١) كمسألة : ﴿السئى﴾ فإنه لم يرتض فيه توجيه الداني ، وكمخالفته للمتأخرين في فهم كلامه على ظاهره في باب «نبإي» .

(٢) الزيادة من : ح .

(٣) المراد بالكتاب ، إما المصحف ، وهو الأقرب ، أو المصدر .

(٤) مهيع معناه : وجه الصواب ، كمقعد . انظر : لسان العرب «هاع» ، والقاموس المحيط باب العين فصل هـ ، ١٠١/٣ .

(٥) في ح : ذو الفضل والإحسان .

(٦) في ح : والأغضى .

(٧) إلى هنا انتهى النص المحقق للإمام التنسي ، ثم تذيل كل نسخة بكلمة ناسخها ، وهي تحتمل كونها من كلام التنسي في نسخة الأصل ، وكونها من كلام الناسخ ؛ لاتفاق جميع النسخ إلى هذا الموضع المذكور ، واختلاف ما بعده . والله أعلم .

(٨) بداية كلام الناسخ من هنا إلى آخره على أحد الاحتمالين .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما في شهر الله المعظم شوال يوم ثلاثة عشر يوما منه عام ثمانية وتسعين وتسعمائة ، عرفنا الله خيره ووقانا شره ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ، والحمد لله رب العالمين[١] .

○ ○ ○ ○ ○

(١) عليها توقيع المؤلف أو الناسخ .



الخـــاتمـــــــة

نسأل الله حسنها



خاتمة البحث

أسأل الله حسن الخاتمة ، اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها . . . .

أهم نتائج البحث وثمراته :

أحمد الله حمد الشاكرين الذاكرين ، والفضل لله وحده في إنجاز هذه الرسالة ، فهو الموفق والمستعان ، والهادي إلى سواء السبيل ، وبنعمته تتم الصالحات . ثم للعلماء المتقدمين الذين اصطفاهم وأورثهم هذا الكتاب . . . .

وليس لي في هذه الرسالة إلا الجمع والترتيب والاستنتاج ، وإحياء ما كاد يندرس في هذا الفن المهجور وفق منهج تقتضيه طبيعة البحث .

وبعد هذه الجولة ، والقطوف الدانية من أقوال العلماء المتقدمين لا أستطيع أن أنزه هذا العمل من الهفوات والعثرات والسقطات ، وكل ذلك عندي ، غير أني أحسب ، بعد هذا الجهد المتواضع أن أضع عددا من النتائج التي بدت لي ، فإن وفقت فبتوفيق الله وتسديده ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد بذلت ما في وسعي ، واجتهدت وما قصّرت .

لقد حظي القرآن الكريم ومصحفه الشريف بعناية لم تعهد في التاريخ البشري على مدى الأعصار والأمصار .

فقام جهابذة الأمة وعلماء المسلمين والقراء بنسخه ورسمه ، ونقطه وإعرابه ، ولم يفتهم أن يعدوا حروفه وكلماته ، ويضبطوا قراءاته وآياته ، ومكيه ومدنيه ، ولغاته ، ومخارج حروفه . . .



وقد أخرج البخاري عن ابن مسعود أنه قال ﷺ : «**والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيمن نزلت ، وأين نزلت . . .**»[١] .

وإن من تتاح له فرصة الاطلاع على المصاحف المخطوطة القديمة ، وطرق كتابتها ونقطها والعناية بها لَيقف مبهورا ، ويتملكه الإعجاب من الدقة والإتقان المحكم وعجيب الصنع والضبط ، سبحان من أنزل هذا الكتاب : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ .

فالمطابع الحديثة ، وما جد فيها من مبتكرات ، تقف عاجزة عن التقليد والمحاكاة لما فعله السّلف بأيديهم في نقط المصاحف .

سبحان من قال : ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾ .

* ومن نتائج هذا البحث بيان أن الصحابة -رضي الله عنهم- تلقوا القرآن عن الرسول ﷺ حفظا في صدورهم ، ومرسوما فيما تيسر لهم من وسائل الحفظ ، وتوفّر .

وجمعه أبو بكر الصديق من المكتوب بين يدي رسول الله ﷺ ومن صدور الرجال بعناية الحفاظ من كبار الصحابة ، فكان إجماعا منهم على صحة المرسوم في صحفه .

ثم نسخه عثمان بن عفان في المصاحف بعناية الحفاظ الثقات ، من المهاجرين والأنصار ، الذين تلقوه عن رسول الله ﷺ وشهدوا جمعه في عهد أبي بكر ، وأرسل عثمان بنسخه إلى الآفاق مع كل مصحف مقرئ . ومنها نقل الناس مصاحفهم جيلا بعد جيل ، وتوارثوه حفظا بالمشافهة ، ورسما بالكتابة . . . وإلى يومنا . . . وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

* ومن ثمرات هذا البحث بيان أن الصحابة -رضي الله عنهم- هم المبتدئون بالنقط ، وكانوا يعرفون النقط ، وجردوا المصحف منه قصداً ؛ ليحتمل الرسم

(١) الإتقان للسيوطي ١/٩ .



القراءات المتواترة ، وأن أهل مكة ، وأهل المدينة ، كان لهم نقط يعرفونه فتركوه واتبعوا نقط أبي الأسود .

ولا يتعارض هذا مع ما ثبت عن أبي الأسود ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، أنهم أول من نقط المصاحف ؛ لأن نظام نقط أبي الأسود يختلف عن النظام قبله ، وإلا ما كان هناك موجب أن تصف الروايات ما أحدثوه منسوبا إليهم .

* فالرسالة تمثل مراحل من المراحل التي مر عليها توثيق النص القرآني وكتابته في المصحف ، ورسمه ونقطه .

فقد عني التابعون وتابعوهم -ما وسعتهم العناية- بصون الألسنة عن الخطأ في النطق بأي حرف من حروف القرآن ، ومنع أي لبس أو اشتباه في القرآن ، فأضافوا إلى النص المرسوم النقط ، والإعجام والشكل ، ابتداء من إعراب المصحف بالنقط من طرف أبي الأسود الدؤلي ، مع الرجل من بني عبد القيس ، بأمر زياد بن أبيه إلى نقطه بالإعجام من طرف نصر بن عاصم الليثي ، ويحيى بن يعمر العدواني بأمر الحجاج بن يوسف الثقفي ، إلى شكل الخليل بن أحمد الفراهيدي .

وهكذا تتوالى جهود علماء المسلمين في رسم القرآن ، ونقطه ، وشكله على مدى الدهور والأزمان ، وفي مختلف الأمصار ، بما جد ويجد من وسائل الحفظ والإحكام .

ومن ثمرات هذا البحث بيان أن الروايات التي جاءت فيها كراهية نقط المصحف لبعض التابعين ، والروايات التي جاء فيها الترخيص في ذلك لا تعارض بينهما ، وذكرت وجه التوفيق بينهما ، بعد طول نظر وروية ، وأن الأمر لا ينافي التجريد المطلوب للمصحف كما جاء ذلك في الحديث : «جردوا القرآن ولا تخلطوه . . .» .



ولقد جاء عن النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهم -رضي الله عنهم- من تفضيل إعراب القرآن ، والحضّ على تعليمه ، وذم اللحن وكراهيته .

وفيه بيان أن الحث على إعراب القرآن هو حث على إعراب المصحف بالنقط والشكل ، ذاك في اللفظ ، وهذا في الخط ، والاعتناء بهذا كالاعتناء بذاك ، فذاك إعراب للقرآن ، وهذا إعراب للمصحف ؛ لأن الشكل يدل على الإعراب ، والنقط يدل على الحروف ، فكما أن الحرف المكتوب يبيِّن الحرف المنطوق ، فكذلك الشكل المكتوب يبين الإعراب المنطوق .

وهما الطريقان اللتان توافرتا للقرآن : حفظه في الصدور ، وحفظه في السطور .

ومن هنا تدرك أهمية النقط والشكل ، ولا تقتصر على ضبط المصحف بل تتعداه إلى ضبط الحديث ، وضبط اللغة العربية .

وكل ذلك مبيَّن في هذه الرسالة .

* ومن ثمرات هذا البحث : أن الروايات التي جاءت فيها أولية من نقط المصاحف وأن هذه الأولية المنسوبة لأبي الأسود ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، غير واردة على محل واحد ، وفي زمن واحد .

فالنقط المنسوب لأبي الأسود كان نقط إعراب في زمن زياد عامل معاوية ، والنقط المنسوب لنصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، كان نقط إعجام في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي ، وأن المخترع له بمعناه الأول غير المخترع له بمعناه الثاني ، وحينئذ يزول ما ظاهره التعارض .

* إن مصادر هذا الفن معظمها مخطوط ، وكان من ثمرات هذا البحث أنه كشف النقاب عن مخطوطات الرسم والضبط التي لم يشر إليها ، أو يعرف بها ، أو يستعملها كمصادر من كتب في هذا الموضوع .



فأبرزت مصادر ومؤلفات وشروحا لم تعهد عند الباحثين ، فصورت منها ما تيسر لي ، ولم أكتف بالنسخة الواحدة ، بل صورت النسختين والثلاثة ، مثل : مختصر التبيين في هجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وذيله في أصول الضبط لأبي داود ، وكتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين على تقييد كتاب رب العالمين ، وإعرابه بالنقط ، وكيفية ذلك كله . . . لأبي داود ، وحلة الأعيان على عمدة البيان للحسن الرجراجي ، والدرة الجلية لميمون الفخار ، وحواش وشروح ما بين منظوم ومنثور ، وعرّفت بأماكنها التي توجد فيها في مكتبات المغرب وتونس والجزائر ، كما تلمس ذلك في هوامش التحقيق ، وفهرس المصادر المخطوطة .

وتعد هذه الرسالة في هذا الجانب كفهرس في بابها ، والحمد لله .

* ومن ثمرات هذا البحث أنني ناقشت بعض مسائل الضبط الجاري بها العمل في المصاحف ، وهي مخالفة لأئمة هذا الشأن والمتقدمين منهم ، ولا تؤدي الغرض المطلوب من النقط والشكل ، وبينت وجه الصواب في ذلك كتركيب التنوين وتتابعه في الموقوف عليه بالألف نحو : ﴿غفورا رحيما﴾ ، ووضع الشد على نون ﴿تأمنـا﴾ ، على قراءة الإخفاء ، وغير ذلك مما تلمسه في ثنايا هذه الرسالة .

والتوفيق بين نقط وشكل المشارقة والمغاربة إن كان هناك مجال ولو بأدنى ملابسة ، وإلا فأختار أحيانا مذهب المشارقة ، وأخرى مذهب المغاربة ، لعلة ذكرتها ، والحجة من كلام أهل العلم المتقدمين ، تقدم على المذهب ؛ لأن الخلاف بين النقطين حَدَثٌ ، ولم يكن حين نقط المصاحف .

* لا أعرف أحدا تعرض لحياة الناظم محمد بن محمد بن إبراهيم الخرّاز ولحياته العلمية وآثاره فيما أعلم . فكان جديرا بالتعريف به وبمؤلفاته



ومدى اهتمام العلماء بـه وبنظمـه في الضبـط : «عمـدة البيـان في رسـم ما قد خط في القـرآن» ، وبنظمـه في الـرسـم : «مـورد الظمـآن في رسـم أحـرف القـرآن» .

فالسكوت المطبق ضرب عليه ، وإنني في هذا البحث أبرزت كثيرا من جوانب هذا الإمام المهجور في هذا الفن المهجور ، وأعدت له بعض الاعتبار ، وذكرت شروحا كثيرة لنظمه «مورد الظمآن» ، أربت على الثلاثين ، وذكرت شروحا كثيرة لنظمه : «عمدة البيان» ، وقد بلغت أكثر من العشرين ، وقمت بتحليل موجز لها مما تناولته يدي ، وبينت أماكن وجودها ، وصورت منها عددا مهما ، وخاصة شرح الرجراجي الذي أسماه : «حلة الأعيان على عمدة البيان» ، ولم يبالغ صاحبه في تسميته بالحلّة ، إنه فعلا حلّة للأعيان المتبصرين ، وكل الشراح بعده عيال عليـه .

ومن الشـروح أبـرزت الشـرح الأول لابـن آجطـا والـمـسـمى بـ «التّبيـان في شـرح مورد الظمـآن» ، وقد روى صاحبه النظم عن الخرّاز ، وأجازه فيه وعرضه عليه ، وذكرت تعقيبات العلماء على النظم وما استدركوه عليه نظما ونـثـرا .

* ومن ثمرات هذا البحث : بيان الإصلاحات التي قام بها علماء الرسم والضبط على نظم الخراز ، حيث أغفل أمورا ، وأجمل مسائل ، وأن الاقتصار على ظاهر المورد لا يكفي لتحرير مسائل الخلاف ، ولابد من الوقوف على هذه الإصلاحات والتقييدات . وخاصة إصلاحات الإمام المقرئ أبي عبدالله بن جابر الغساني ، حيث أربت على مائة بيت ، أصلح خلالها خمسا وأربعين موضعا ، ومثلها طرر على مورد الظمآن لجماعة من الشيوخ ، والبسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن لعمر البيوري ، وبيان الخلاف والتشهير ، وما أغفله مورد الظمآن . . . لابن القاضي ، وكذلك ناظم لم يذكر اسمه فنظم رجزا بيّن فيه قاعدة الخرّاز



والمسائل التي أوهم فيها ، والمسائل التي أغفلها ثم شرحها ناظمها .

كل ذلك مفصّل ومبثوث في ثنايا هذه الرسالة .

* ومن ثمرات هذا البحث : إبراز جوانب كثيرة من حياة الإمام التنسي وإن كان قد تناوله بالدراسة -على قدر ضئيل جدا- المستشرق «بارجيس» ، والدكتور «بوعياد» ، فإن هذه الدراسات ينقصها التزام الموضوعية والشمول والتقصي ، وجاءت تعكس أذواق أصحابها ، وكل إناء بما فيه ينضح .

وقد التزمت في بيان شخصية الإمام التنسي جانب الموضوعية والبعد عن الذاتية ، وتقديم النصوص والأدلة من قبل علماء عصره ، وشهادة معاصريه .

وبينت وهم من وصفه بالتملق والتكسب ، وأنه أخطأ في التصور ، وأخطأ في الاعتقاد ، وأخطأ في المنهج ، وبينت أن هذا محض خيال ، بني على ظن فاسد .

ولم يتملكني الإعجاب به إلى حد الأسر ، والإغضاء عن إبداء بعض الملاحظات عليه ، وما خالف فيه أئمة النقط والشكل .

فقد بينت تساهله في بعض القراءات المتواترة ، التي حكم عليها بالشذوذ ، أو بعدم الشهرة ، ورددت القول في ذلك .

وقمت بتحليل وعرض كامل لآثاره المخطوطة ، وأماكن وجودها ، ونقد لبعض المسائل التي قيل إنه ذكرها وهي مخالفة .

وقد جاء شرحه : «الطراز» منسوبا للتَّنِّيسي ، وللتُّونُسِي ، وللتَّنَسِي ؛ لأن كثيرا من العلماء ينسبون إلى تنس المغرب ، وإلى تونس أفريقيا وإلى تَنّيس مصر ، لتشابه الكلمات في مادة الحروف .

فأثبت بأدلة ، نسبته الصحيحة إلى تنس المغرب ، ولبيان قيمته العلمية عقدت مقارنة بينه وبين أبرز الشروح المتقدمة عليه والمعاصرة له ، وأثره في الشروح التي بعده .



* ومسك الختام . أسأل الله الحيّ القيّوم ربّ العرش العظيم أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن يكسو هذه الرسالة ثوب القبول وأن يختم لنا بحسن العاقبة ، وأن يجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور أبصارنا . . . وأن يجعلنا ممن يقيم حروفه وحدوده ، وأن يرزقنا حسن تلاوته آناء الليل وأطراف النهار على النحو الذي يرضيه عنّا . . . آمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد بن عبدالله . وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا ،،،

كتبه بالحرم النبوي الشريف العبد الفقير إلى رحمة ربه :

أحمد بن أحمد بن معمر شرشال

في يوم الجمعة ٢ رجب ١٤٠٨هـ

الموافق لـ ١٩ فبراير ١٩٨٨م





الفهارس العـــامـة



فهرس الآيات القرآنية



«فهرس الآيات القرآنية»

















فهرس الأعلام الواردة في الطراز



«فهرس الأعلام الواردة في الطراز»





فهرس القبائل والجماعات



«فهرس القبائل والجماعات»





فهرس الأبيات الشعرية

«فهرس الأبيات الشعرية»



ثبت المصادر والمراجع

١- المصـــاحف

١- المصحف الشريف . برواية ورش عن نافع .
المطبعة الثعالبية بالجزائر . وطبعة قطر .

٢- المصحف الشريف . برواية قالون عن نافع .
طبع ونشر مؤسسات عبدالكريم . تونس .

٣- المصحف الشريف . برواية ورش .
مخطوط بمكتبة والدي (حفظه الله) .

٤- مصحف المدينة النبوية . برواية حفص عن عاصم .
طبع مجمع الملك فهد .

٥- مصحف المدينة النبوية . برواية ورش عن نافع .
طبع مجمع الملك فهد .

٢- المصادر المخطوطة

١- إتحاف الإخوان في ضبط ورسم القرآن . تأليف إدريس بن محفوظ الشريف . مخطوط بالمكتبة الوطنية . بتونس . رقم ٣٨٢٩ .

٢- أجوبة الشيخ المقرئ ميمون الفخار في الرسم والضبط . مخطوط ضمن مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٩٢ (خ) .
(يورد عليه السؤال نظما ويجيب نظما) .

٣- الأجوبة الشريفة في المباحث اللطيفة . مصنفها غير مذكور . في الرسم والضبط . مخطوط ضمن مجموع ، رقم : ٨٦١/١٨٨٨ . الخزانة العامة بتطوان .

٤- إعانة الصبيان على عمدة البيان . شرح سعيد بن سعيد بن داود بن سليمان ابن الحاج الجزولي . مخطوط ضمن مجاميع الحرم النبوي الشريف : ٨/٨٨ .

٥- إعانة المبتدئ والصبيان في شرح ضبط الخرّاز ، لمؤلفه : يحيى بن سعيد الكرامي .

٦- البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن ، نظم ابن عمر البيوري ، مخطوط ضمن مجموع ، رقم : ٣/٧٤ . الخزانة الحسنية . بالرباط .

٧- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان ، وما أغفله مورد الظمآن ، وما سكت عنه التنزيل والبرهان ، وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القراءة ، وربما خالف العمل النصّ ، فخذ بيانه بأوضح بيان . مخطوط بالخزانة الحسنية . رقم ٣/٧٤ ضمن مجموع ، وأخرى برقم : ٣٨٦٣ . المكتبة الوطنية بتونس .

٨- بيان قاعدة الخراز والتنبيه على المواضع التي أوهم فيها ، والمواضع التي أهملها ،



الناظم : هو نفس الشارح . مخطوط رقم : ٣/٧٤ ، ضمن مجموع في الخزانة الحسنية بالرباط .

٩- تحفة المنافع في مقرأ الأسنى الإمام نافع للشيخ ميمون الفخار . مخطوط ضمن مجاميع سيدنا عثمان ، رقم : ٢٥٩ (خ) .

١٠- تذييل في اختتام التفسير ، لابن العباس أحمد بن زاغو . مخطوط في مكتبة الأسكوريال (منه صورة فيلمية في مخطوطات الجامعة الإسلامية ، رقم : ٣٧٠٥) .

١١- تفصيل عقد درر ابن بري في نشر طرق المدني العشر ، للمقرئ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان .

١٢- تقييد إصلاحات أبي عبدالله بن جابر الغساني على مورد الظمآن مرتبا على حسب النظم ، أخذها مقيدها من شرح ابن جابر . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٦٤٨/١٨٣٥ . الخزانة العامة بتطوان .

١٣- تقييد إصلاحات على مورد الظمآن ، لأبي عبدالله بن غازي العثماني المكناسي . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٦٤٨/١٨٣٥ . الخزانة العامة بتطوان .

١٤- تقييد على الضبط من شرح أبي زيد عبدالرحمن التينميلي القصري ، الشهير بالفرمي . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٧/٧٤ . الخزانة الحسنية بالرباط .

١٥- تنبيه العطشان على مورد الظمآن ، للحسن بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي . مخطوط بالأزهر رقم : (٢٧٥) ٢٢٢٨٢ ، ومنه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية رقم : ٣٨٦ .

١٦- جامع الكلام في رسم مصحف الإمام ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن حامد الحريني ، ت (٧٨٢هـ) . مخطوط في فيلم رقم : ٧٧١ ، بالجامعة الإسلامية .

١٧- الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد لأبي زيد عبدالرحمن بن

القاضي ، ت (١٠٢٢هـ) . مخطوط بالخزانة الحسنية رقم : ٣/٧٤ ، ضمن مجموع بالرباط .

١٨- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري . مخطوط رقم : ٢٦٥١ ، مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية .

١٩- الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد ، سيد بركات يوسف عريشة الهوريني . مخطوط رقم : ١٧٧٠ ، ضمن فيلم في مخطوطات الجامعة الإسلامية .

٢٠- الحصرية وهي منظومة في قراءة نافع ، لأبي الحسن الحصري القيرواني . مخطوط ضمن مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٩٣ (خ) .

٢١- حلة الأعيان على عمدة البيان . للحسن بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي . مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم : ١٠٧٨١ .

٢٢- حواشي على شرح التنسي للمقرئ : الحسن الزياتي . مخطوط رقم : ٤٣٥٩ ، ضمن مجموع الخزانة الحسنية بالرباط .

٢٣- حواشي على شرح التنسي للمقرئ : عبدالرحمن بن إدريس الشريف الإدريسي الحسني التلمساني . مخطوط ضمن مجموع رقم : ١٥٣٢ د ، الخزانة العامة بالرّباط .

٢٤- حواشي على مورد الظمآن في رسم القرآن ، للشيخ رضوان بن علي بن محمد بن سليمان المخللاتي ، ت (١٣١١ هـ) . مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بالرياض رقم : ٢٥٣٠ .

٢٥- الدرة الجلية في ضبط قراءة نافع وسائر القراء ، نظم ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبدالله الفخار . مخطوط رقم : ٢٥٩ (خ) ، ضمن مجموعة سيدنا عثمان .

٢٦- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة ، لأبي بكر بن عبدالغني ، الشهير باللبيب . مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم : ١٤٨٤ تونس .

٢٧- الرّسم على مقرأ البدور السبعة ، للإمام المقرئ : محمد الراضي بن

عبدالرحمن السوسي . مخطوط ضمن مجموع : ٧/٧٤ في الخزانة الحسنية ، (في ضبط القراء السبعة) . الرباط .

٢٨- رسمية في القراءات السبعة ، مصنفها غير مذكور . مدرجة ضمن مجموع سيدنا عثمان ، رقم : ٢٩٢ (خ) .

٢٩- شرح المجاصي على عمدة البيان ، شرح ضبط الخراز ، لأبي محمد بن شعيب المجاصي ، المشهور بالبكاء . مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم : ١٠٤٤٧ .

٣٠- شرح على ضبط الخراز لمجهول . مخطوط ضمن مجموع رقم : ١٧٤٥ د . الخزانة العامة بالرباط .

٣١- شرح مورد الظمآن ، للشيخ المقرئ : أبي محمد بن شعيب المجاصي «البكاء» . مخطوط بمكتبة الحرم النبوي الشريف رقم : ٨/٨٨ ، ضمن مجموع .

٣٢- ضبط الأسماء الموصولة ، للشيخ محمد صالح ملوكة التونسي . مخطوط ضمن مجاميع الحرم النبوي الشريف رقم : ٢٠/٨ .

٣٣- عنوان الدليل في مرسوم خطّ التنزيل . لأبي العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المراكشي ، الملقب : بابن البناء . مخطوط ضمن مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٣٨ (خ) .

٣٤- فتح المنان المروي بمورد الظمان ، لابن عاشر . مخطوط ضمن مجموع سيدنا عثمان ، رقم : ٢٨٥ (خ) ، ونسخة أخرى في مكتبة الحرم النبوي الشريف رقم : ٨/١٠٧ ضمن مجموع .

٣٥- فضائل القرآن ، لأبي عبيد . منه صورة ورقية في مخطوطات مكتبة الجامعة الإسلامية رقم : ٢٢٦ .

٣٦- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع ، لأبي عبدالله الخراز . مخطوط ضمن مجموع رقم : (٢٩٤ (خ) ، سيدنا عثمان ، وصورة في الجامعة من القرويين . فيلم رقم : ٥٣٠٣ .

٣٧- كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار جعله ذيلا لكتابه : «مختصر التبيين» . لأبي داود سليمان بن نجاح . مخطوط رقم : ٨٠٨ الخزانة الحسنية بالرباط .

٣٨- كتاب البستان في حروف القرآن ، للمقرئ : أبي عبدالله محمد بن يوسف الجنّاني . مخطوط بالخزانة الحسنية ، ضمن مجموع رقم : ٧/٧٤ .

٣٩- كتاب بيان ما اصطلح عليه الصدر من التابعين مع من تأخر موته من الصحابة الباقين ، على تقييد كتاب رب العالمين ، وإعرابه ، بالنقط ، وكيفية ذلك كله على وجه الاختصار . مخطوط بذيل مختصر التبيين رقم : ٨٩٤٥ الخزانة الحسنية . الرباط .

٤٠ - كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن ، محمد بن عبدالله بن عمر الصنهاجي «ابن آجطا» . منه نسخة في فيلم في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية رقم : ١٧٦٩ ، مصورة عن مخطوطة مكتبة خدا بخش رقم : ١٨٠ الهند .

٤١- كتاب تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، شرح يحيى بن سعيد السملالي الكرامي . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان .

٤٢- كتاب التعريف لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد . مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم : ١٥٣٢ د ، ضمن مجموع ، ومعه : قراءة ابن كثير ، ورسمها ، وضبطها ، وتوجيهها : نظما ، ونثرا . لابن القاضي .

٤٣- كفاية الطالب ، نظم الإمام شيخ الجماعة في تحقيق رسم البدور السبعة . مخطوط ضمن مجموع سيدنا عثمان رقم : ٢٩٢ (خ) ، في نقط وضبط القراء السبعة .

٤٤- مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن ، لأبي الحسن على النزوالي الزرهوني . مخطوط رقم : ٣٠١ (خ) ، ضمن مجموع سيدنا عثمان .

٤٥- محرّر البيان في شرح قصيدة مورد الظمآن ، شارحه غير مذكور . مخطوط بالمكتبة المحمودية رقم : ٢٧٥٦ (خ) .



٤٦- مختصر التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين «عثمان بن عفان» ، لأبي داود سليمان بن نجاح . مخطوط رقم : ٨٠٨ ، الخزانة الحسنية بالرباط ، ونسخة أخرى برقم : ٨٩٤٥ ، بنفس الخزانة .

٤٧- مرآة المحاسن ، لمحمد العربي . مخطوط بالحرم النبوي الشريف رقم : ٨/١٣٤ .

٤٨- مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه من رسم الكلمات القرآنية وضبطها وعدد الآى ، لمؤلفها رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي . مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم : ١٣٠ . حسونة : ١٢٩٧٥ الأزهر .

٤٩- مقدمة بين يدي الشروع في تفسير كلام الله ، لأبي يحيى ابن الشيخ الإمام : أبي عبدالله محمد بن أحمد الشريف التلمساني ، المفسر الكبير ، تلخيص أحد تلاميذه ، منها صورة في فيلم رقم : ٣٧٠٥ في مخطوطات الجامعة الإسلامية .

٥٠- نظم الفقيه المقرئ : محمد بن سعيد بن عمارة في رسم الشامي والبصري ، والمكي والكوفي . مخطوط ضمن مجموع رقم ٢٩٢ (خ) سيدنا عثمان ، رسم للقراء غير نافع في الضبط .

٥١- نظم الدر والعقيان في بيان سلف بني زيان ، وذكر ملوكهم الأعيان ، ومن ملك من أسلافهم ما مضى من الزمان . مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم : ٣٩٦٧ ، مجلدان في خمسة أقسام .

٥٢- هجاء مصاحف الأمصار ، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي . مخطوط منه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية رقم : ٤٩٤ .

٥٣- هذا تقييد طرر على مورد الظمآن ، لأبي عبدالله الخرّاز ، متلقاة من شيوخ مدينة فاس ، وتعرف بالطرر الفاسيات ، مقيّدها غير مذكور . مخطوط ضمن مجموع رقم : ٦/٧٤ بالخزانة الحسنية الرباط .

٥٤- الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي . مخطوط ، ومنه صورة في فيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية رقم : ٤٣٢ .



٣- المصــادر والمـراجــع المطبوعــة

١ـ أبو الأسود الدؤلي ، عصره وحياته وآثاره العلمية والأدبية : د . علي النجدي ناصف . إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ مصر .

٢ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، شرح عبدالرحمن بن إسماعيل ، المعروف : بأبي شامة المقدسي . تحقيق إبراهيم عطوة عوض طه الحلبي ١٤٠٢هـ .

٣ـ أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته . . . وأثره في القراءات والنحو : د . عبدالفتاح إسماعيل شلبي . دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٣٨٨هـ .

٤ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . تأليف : أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي ، الشهير : بالبناء ، علق عليه الشيخ/ علي محمد الضباع . مطبعة المشهد الحسيني ـ مصر .

٥ـ الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي . المكتبة الثقافية بيروت ١٩٧٣م .

٦ـ آثار البلاد وأخبار العباد : زكريا بن محمد بن محمود القزويني . دار صادر بيروت سنة ١٣٨٩هـ .

٧ـ أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ، وأخذ بعضهم عن بعض ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . ط ١ ، سنة ١٤٠٥هـ .

٨ـ الأخبار المروية في سبب وضع العربية : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : عبدالله الجبّوري . ط ١ . دار الغرب الإسلامي ١٩٨٢م ، ضمن رسائل في الفقه واللغة .



٩ـ أدب الكاتب ، تأليف : أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد الدالي . ط ١ . مؤسسة الرسالة . ١٤٠٢هـ .
١٠ـ أدب الكاتب ، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي ، عني بتصحيحه : محمد بهجت الأثري ، ونظر فيه محمود شكري الألوسي . دار الباز للطباعة والنشر .
١١ـ إرشاد الطالبين إلى ضبط الكتاب المبين : الدكتور/ محمد سالم محيسن . مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي ١٣٧٩هـ .
١٢ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف : محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي . ط ٢ . سنة ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م . بيروت .
١٣ـ أزهار الرياض في أخبار عياض ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن محمد المقرّي التلمساني . مطبعة لجنة التأليف القاهرة ١٣٩٨هـ ، تحقيق : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبدالحفيظ شلبي .
١٤ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير . كتاب الشعب .
١٥ـ أسرار العربية : كمال الدين أبو البركات الأنباري . تحقيق : محمد بهجة البيطار . المجمع العلمي العربي دمشق ١٣٧٧هـ .
١٦ـ إعراب القرآن ، للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد . مطبعة العاني بغداد . جـ ٣ .
١٧ـ إعراب القرآن للعكبري .
١٨ـ الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي . ط ٣ .
١٩ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيّد البطليوسي أبي محمد عبدالله بن محمد . تحقيق : عبدالله البستاني بيروت . المطبعة الأدبية ١٩٠١م . ودار الجيل .



٢٠ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضي عياض . تحقيق : السيد أحمد صقر .

٢١ـ ألف سنة عن الوفيات في ثلاث كتب :

- شرف الطالب في أنس المطالب ، لأحمد بن قنفذ القسنطيني .
- وفيات الونشريسي ، لأحمد الونشريسي .
- لفظ الفرائد من لفاظة من حقق الفوائد ، لأحمد بن القاضي . تحقيق : محمد حجّي . دار المغرب بالرباط ١٣٩٦هـ .

٢٢ـ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن تأليف : أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري . ط ١ . دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ .

٢٣ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين . تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري . المكتبة التجارية الكبرى . مصر .

٢٤ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . ط ١ . دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

٢٥ـ الأنساب للسمعاني ، تأليف : أبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن محمد بن منصور التميمي ، تعليق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني . ط ١ . دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٢هـ . حيدر أباد . الهند .

٢٦ـ أوراق البردي العربية ، بدار الكتب المصرية ، تأليف : أدولف جروهمان ، ترجمة : الدكتور/ حسن إبراهيم حسن ، راجعه : عبدالحميد حسن . مطبعة دار الكتب المصرية . ط ١ . عام ١٩٥٥م .

٢٧ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا بن محمد البغدادي . طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ١٩٤٥م .



٢٨- باب الهجاء ، صنّفه : الإمام أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهّان ، حققه : الدكتور/ فايز فارس . ط ١ . مؤسسة الرسالة دار الأمل ١٣٩٧هـ .

٢٩- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة ، للشيخ عبدالفتاح القاضي . مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي . ط ١ . سنة ١٣٧٥هـ .

٣٠- البداية والنهاية ، تأليف : أبي الفداء الحافظ ابن كثير . حققه : جماعة من العلماء . دار الكتب العلمية . ط ١ . بيروت ١٤٠٥هـ .

٣١- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . نشر دار المعرفة . ط ٢ . بيروت ١٣٩١هـ .

٣٢- برنامج التجيبي القاسم بن يوسف ، تحقيق : عبدالحفيظ منصور . تونس الدار العربية .

٣٣- برنامج شيوخ الرعيني والإشبيلي أبو الحسن ، تحقيق : إبراهيم شبوح . دمشق . إحياء التراث ١٣٨١هـ .

٣٤- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، لأبي عبدالله محمد بن محمد ابن أحمد ، الملقب : بابن مريم الشريف المديوني . نشر ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر .

٣٥- بغية الرّواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد . تأليف : أبي زكريا يحيى بن خلدون ، تحقيق : الدكتور/ عبدالحميد حاجيات . نشر المكتبة الوطنية . بالجزائر . سنة ١٤٠٠هـ . جـ ١ .

٣٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبي الفضل . ط ١ . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ .

٣٧- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة أبي محمد عبدالله بن مسلم ، تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ٣ ، المكتبة العلمية ١٤٠١هـ .

٣٨- تاريخ الأدب الجزائري : محمد الطمار ، طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بالجزائر ١٩٨١م .



٣٩ـ تاريخ الأدب العربي : الدكتور/ عمر فروخ . جـ ٦ . دار العلم للملايين . ط ١ . بيروت ١٩٨٣م .

٤٠ـ تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي . دار الكتاب العربي . ط ٤ . بيروت ١٣٩٤هـ . ج ٣ .

٤١ـ تاريخ الأدب أو حياة العربية ، تأليف : حفني بك ناصف . طبع بمطبعة الجريدة بسراي البارودي . مصر .

٤٢ـ تاريخ آداب اللغة العربية : جرجي زيدان .

٤٣ـ تاريخ بني زيان ملوك تلمسان : مقتطف من : «نظم الدر والعقيان . . .» للإمام التنسي ، تحقيق الباب السابع : د . محمود بو عياد . نشر المؤسسة الوطنية بالجزائر ١٤٠٥هـ .

٤٤ـ تاريخ توثيق نص القرآن الكريم ، تأليف : خالد عبدالرحمن العكّ . طبع بدمشق سنة ١٣٩٧هـ .

٤٥ـ تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، للشيخ المبارك بن محمد الميلي . طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر سنة ١٣٩٦هـ .

٤٦ـ تاريخ الجزائر الثقافي ، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري ، للدكتور/ أبي القاسم سعد الله . نشر المؤسسة الوطنية للكتاب . ط ٢ . بالجزائر ١٩٨٥م . جزآن .

٤٧ـ تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق : الدكتور/ أكرم ضياء العمري . دار القلم ومؤسسة الرسالة . ط ٢ . محمد هاشم الكتبي ١٣٦٧هـ .

٤٨ـ تاريخ الخط العربي وآدابه : محمد بن طاهر بن عبدالقادر الكردي المكي الخطاط . المطبعة التجارية الحديثة . ط ١ سنة ١٣٥٨هـ .

٤٩ـ تاريخ دولة الأدارسة من كتاب : «نظم الدر والعقيان . . .» ، للتنسي ، تحقيق : الدكتور/ عبدالحميد حاجيات . المؤسسة الوطنية للكتاب . سنة ١٩٨٤م .

٥٠- تاريخ القرآن ، للدكتور/ عبدالصبور شاهين . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة .

٥١- تاريخ المصحف الشريف ، تأليف : الشيخ عبدالفتاح القاضي . مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .

٥٢- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . تحقيق : عبدالستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ .

٥٣- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ، للإمام محمد بن محمد بن محمد ابن علي بن يوسف الجزري . صححه : جماعة من العلماء ، إشراف الناشر . ط ١ . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤هـ .

٥٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي : جلال الدين السيوطي . حققه : عبدالوهاب عبداللطيف . ط ٢ . دار الكتب الحديثة . ١٣٨٥هـ .

٥٥- تراجم المؤلفين التونسيين : محمد محفوظ . ط دار الغرب الإسلامي . بيروت . ١٤٠٤هـ . جـ ٤ .

٥٦- تعريف الخلف برجال السلف ، تأليف : أبي القاسم محمد الحفناوي ، تحقيق : محمد أبي الأجفان ، وعثمان بطيخ . نشر المكتبة العتيقة ، ومؤسسة الرسالة . ط ١ . تونس ١٤٠٢هـ . جزآن .

٥٧- تفسير القرآن العظيم لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير . ط إحياء التراث العربي . بيروت ١٣٨٨هـ .

٥٨- تفسير البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف ، الشهير : بأبي حيان الأندلسي . ط ٢ - مولاي السلطان ١٣٩٨هـ . دار الفكر .

٥٩- التقييد والإيضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح ، تأليف : زين الدين عبدالرحمن ابن الحسين العراقي ، حققه : عبدالرحمن محمد عثمان . ط ١ . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩هـ .

٦٠- تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن



الفاصح ، على عقيلة أتراب القصائد ، راجعه : الشيخ عبدالفتاح القاضي . ط ١ . مطبعة الحلبي ١٣٦٨هـ .

٦١- تمكين المد في «آتى» و«آمن» و«آدم» ، وشبهه ، تأليف : مكي بن أبي طالب القيسي . تحقيق : د . أحمد حسن فرحات . ط ١ . دار الأرقم . الكويت ١٤٠٤هـ .

٦٢- التمهيد في علم التجويد ، للإمام محمد بن محمد بن محمد بن يوسف الجزري ، تحقيق : د . علي حسين البواب . مكتبة المعارف بالرياض . ط ١ . سنة ١٤٠٥هـ .

٦٣- تنبيه الخلان إلى شرح الإعلان بتكميل مورد الظمآن ، لإبراهيم بن أحمد المارغني . الناشر مكتبة الكليات الأزهرية . مراجعة : محمد صادق قمحاوي . طبع مع دليل الحيران للمارغني .

٦٤- تناوب حروف الجر في لغة القرآن : د . محمد حسن عواد . ط ١ . دار الفرقان . عمّان ، الأردن ١٤٠٢هـ .

٦٥- تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة ، ولي الدين التبريزي ، تأليف : أبي سعيد محمد شرف الدين ، المحدث الدهلوي ، حققه : الشيخ أبو الطيب محمد عطاء الله . ط ١ . نشر المجلس العلمي السلفي ، دار الدعوة السلفية . باكستان .

٦٦- تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، عني بنشره جماعة من العلماء . إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

٦٧- تهذيب التهذيب : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ط ١ . مجلس دائرة المعارف في الهند ، حيدر آباد ، الدكن . ١٣٢٥هـ .

٦٨- تهذيب تاريخ دمشق الكبير ، للحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسف ابن هبة الله الشافعي ، المعروف : بابن عساكر . ط ٢ . دار المسيرة



بيروت ١٣٩٩هـ .

٦٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزّي . حققه : بشار عوّاد معروف . ط ١ . مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ .

٧٠- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : عبدالسلام هارون ، راجعه : محمد علي النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر .

٧١- توشيح الديباج وحلية الابتهاج : بدر الدين القرافي ، تحقيق : أحمد الشيتيوي ، دار الغرب الإسلامي . ط ١ . سنة ١٤٠٣هـ .

٧٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : عبدالرحمن علي ط ٢ . الأزهرية .

٧٣- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، تأليف : الشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب . ط ٣ . المكتب الإسلامي ١٣٩٧هـ .

٧٤- ثبت أبي جعفر : أحمد بن علي البلوي الوادي آشي ، تحقيق : الدكتور/ عبدالله العمراني . دار الغرب الإسلامي . ط ١ . سنة ١٤٠٣هـ .

٧٥- ثلاثة كتب في الحروف : للخليل وابن السكيت والرازي ، حققه : الدكتور/ رمضان عبدالتواب . مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض . ط ١ . سنة ١٤٠٢هـ .

٧٦- الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور ، للحافظ المنّاوي . المركز العربي للبحث والنشر . ٣ جـ . القاهرة .

٧٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تأليف : أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري . ط ٣ ، سنة ١٣٨٨هـ . شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٧٨- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، تأليف : جلال الدين السيوطي . ط ٤ . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .



٧٩ـ جامع القرويين المسجد والجامع بمدينة فاس ، تأليف : عبدالهادي التازي . دار الكتاب اللبناني . بيروت ١٩٧٢م .
٨٠ـ الجامع لشعب الإيمان ، للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى النيسابوري ، تصحيح : القادري النقشبندي . المطبعة العزيزية . ١٣٩٣هـ . حيدر آباد .
٨١ـ الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي . (تفسير القرطبي) . ط ٢ . عام ١٣٧٢هـ .
٨٢ـ جذوة الاقتباس في ذكر من دخل من الملوك والعلماء مدينة فاس . مطبعة فاس الحجرية .
٨٣ـ جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ، ابن قيّم الجوزية شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، تحقيق : طه يوسف شاهين .
٨٤ـ الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، حققه : علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ .
٨٥ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، تأليف : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : طه محسن . مؤسسة الكتاب جامعة الموصل بالعراق ١٣٩٦هـ .
٨٦ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
٨٧ـ الحجّة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه أبي عبدالله الحسين بن أحمد تحقيق وشرح : الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم . ط ٢ . دار الشروق ١٣٩٧هـ .
٨٨ـ الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام ، الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد . تأليف : أبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، حققه : بدر الدين قهوجي ، وبشير خويجاتي . دار المأمون للتراث . ط ١ . دمشق . ١٤٠٤هـ .

٨٩- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ، لأبي القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي ، تصحيح : علي محمد الضباع . مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ .

٩٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، الشيخ عبدالقادر بن عمر البغدادي . دار صادر بيروت . ط الأولى . والمطبعة الأميرية بولاق .

٩١- الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : محمد علي النجار . ط ٢ . عالم الكتب . بيروت ١٤٠٣هـ .

٩٢- دائرة المعارف الإسلامية ، لجماعة من المستشرقين . دار المعرفة ، بيروت ، نقلها إلى العربية : جماعة من الأساتذة .

٩٣- دراسات في فقه اللغة : د . صبحي صالح . ط ٣ . دار العلم للملايين ١٣٨٨هـ .

٩٤- درة الحجال في أسماء الرجال ، تأليف : أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ، الشهير : بابن القاضي ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور . ط ١ . دار التراث . القاهرة . ١٣٩٠هـ . «ذيل وفيات الأعيان» .

٩٥- دليل الحيران ، شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن ، للمارغني التونسي إبراهيم بن أحمد . مراجعة : محمد صادق القمحاوي . مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٢هـ .

٩٦- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون إبراهيم اليعمري . مطبعة السعادة . مصر ١٣٢٩هـ .

٩٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، شرح أبي سعيد السكري ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين . دار الكتاب الجديد . بيروت ١٩٧٤م .

٩٨- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . ط ٣ . دار المعارف . بمصر ١٩٦٩م .



٩٩- ديوان أبي نواس أبي علي الحسن بن هانئ ، تحقيق : أحمد عبدالمجيد الغزالي . دار الكتاب العربي . بيروت .
١٠٠- جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس ، تأليف : أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي العافية ، الشهير : بابن القاضي . طبعة حجرية فاس .
١٠١- رحلة القلصادي ، لأبي الحسن علي القلصادي الأندلسي ، تحقيق : محمد أبي الأجفان . الشركة التونسية للتوزيع .
١٠٢- رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين ، الدكتور/ عبدالحي الفرماوي . ط ١ . مكتبة الأزهر ١٣٩٧هـ .
١٠٣- رسم المصحف ، دراسة لغوية تاريخية : غانم قدوري الحمد . ط ١ . منشورات اللجنة الوطنية بالعراق ١٤٠٢هـ .
١٠٤- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن : دوافعها ودفعها : عبدالفتاح إسماعيل شلبي . ط ٢ . دار الشروق . جدة ١٤٠٣هـ .
١٠٥- رسالة في علم الكتابة ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتور/ إبراهيم الكيلاني .
١٠٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : الدكتور/ أحمد محمد الخرّاط . دار القلم . دمشق .
١٠٧- الرعاية لتجويد القراءة ، وتحقيق لفظ التلاوة ، لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : أحمد حسن فرحات . ط ٢ مطبعة دار عمّار . عمّان ١٤٠٤هـ .
١٠٨- السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل (في فن الضبط) ، للشيخ أحمد محمد أبي زيتحار . ط ٢ . محمد علي صبيح ١٣٩٠هـ . القاهرة .
١٠٩- سر صناعة الإعراب ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور/

حسن هنداوي . ط ١ . دار العلم . دمشق ١٤٠٥هـ .

١١٠ـ سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي . تأليف : أبي القاسم علي بن عثمان القاصح العذري البغدادي ، شرح منظومة حرز الأماني للشاطبي . ط ٣ . مكتبة مصطفى الحلبي مصر ١٣٧٣هـ .

١١١ـ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس ، بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس . محمد بن جعفر الكتاني (ثلاثة أجزاء) . طبعة فاس الحجرية .

١١٢ـ سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين ، تأليف : الشيخ علي محمد الضبّاع ، نقحه : الشيخ محمد علي خلف الحسيني . ط ١ . مطبعة المشهد الحسيني .

١١٣ـ سنن الدارمي : محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١١٤ـ سنن ابن ماجه : أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، حققه : محمد فؤاد عبدالباقي . دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١١٥ـ سنن أبي داود : الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، نشر وتوزيع محمد علي السذ . حمص . ط ١ . سنة ١٣٨٨هـ .

١١٦ـ سنن الترمذي : وهو الجامع الصحيح ، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى ابن سوره الترمذي ، حققه : عبداللطيف عبدالله . المكتبة السلفية . بالمدينة المنورة .

١١٧ـ سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وحسين الأسد . ط ١ . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠١هـ .

١١٨ـ السيرة النبوية ، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير ، تحقيق : مصطفى عبدالواحد . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٤هـ .

١١٩ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، تأليف : محمد بن محمد



مخلوف . ع/ط ١ . دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٤٩هـ .
١٢٠- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي المصري ، على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق : شرح ابن عقيل . تأليف : محمد محي الدين عبدالحميد . ط ١٦ . دار الفكر ١٣٩٤هـ .
١٢١- شرح التصريح على التوضيح . للأزهري ، خالد بن عبدالله . دار إحياء الكتب العربية .
١٢٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : الدكتور/ صاحب أبي جناح . إحياء التراث الإسلامي . بالعراق ١٤٠٠هـ .
١٢٣- شرح عقيلة أتراب القصائد في أنس المقاصد ، للشاطبي ، موسى جار الله الروسي رستو فدوني . طبع بالمطبعة الكريمية . قازان ١٣٢٦هـ .
١٢٤- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، اعتنى بجمعه وتصحيحه : أحمد ابن أمين الشنقيطي ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت .
١٢٥- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ، تحقيق : عبدالعزيز أحمد . ط ١ . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ .
١٢٦- شرح المفصل ، تأليف ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب - بيروت . مكتبة المتنبي القاهرة .
١٢٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي . المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
١٢٨- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . ط ٣ . أحمد شاكر . دار التراث العربي ١٣٩٧هـ .
١٢٩- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي ، المكتبة التجارية الكبرى . دار الفكر - بيروت .
١٣٠- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسن أحمد بن



فارس بن محمد بن حبيب الرازي القزويني المالكي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .

١٣١ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، الطبعة الأميرية . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

١٣٢ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن جماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار . دار العلم للملايين . ط ٢ . سنة ١٣٩٩هـ .

١٣٣ـ صحيح مسلم بشرح النووي . ط ٣ . دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ .

١٣٤ـ الصلة ، لابن بشكوال ، أبي القاسم خلف الله بن عبدالملك . القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .

١٣٥ـ الضمائر في اللغة العربية : د . محمد عبدالله جبر . ط ١ . دار المعارف ١٩٨٣م مصر .

١٣٦ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، تأليف : المؤرخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي . دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

١٣٧ـ الطبقات : العصفري أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة ، تحقيق : الدكتور : أكرم ضياء العمري . مطبعة العاني . بغداد ١٣٨٧هـ .

١٣٨ـ طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر . مطبعة المدني بالقاهرة .

١٣٩ـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، أبي عبدالله محمد الزهري . دار صادر بيروت ١٣٧٧هـ .

١٤٠ـ طبقات المفسرين ، تصنيف : الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي . مراجعة : لجنة من العلماء ، بإشراف الناشر . دار الكتب العلمية . ط ١ . بيروت ١٤٠٣هـ .

١٤١ـ طبقات المفسرين ، تصنيف : الإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ،



مراجعة : لجنة من العلماء ، بإشراف الناشر . ط ١ . دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ .

١٤٢ـ طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . ط محمد سامي أمين الخانجي ١٣٧٣هـ .

١٤٣ـ ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن : د . أحمد سليمان ياقوت . جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) .

١٤٤ـ ظاهرة التنوين في اللغة العربية : د . عوض المرسي جهاوي . دار الرفاعي بالرياض ، ومكتبة الخانجي بالقاهرة . ط ١ . ١٤٠٣هـ .

١٤٥ـ العربية عبر القرون : د . محمود فهمي حجازي . دار الكتاب العربي . القاهرة . ١٩٦٨م .

١٤٦ـ علوم الحديث . لابن الصلاح ، الإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ، الشهرزوري ، حققه : نور الدين عتر . المكتبة العلمية . بالمدينة المنورة ١٣٨٦هـ .

١٤٧ـ عيون الأخبار : لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . ط دار الكتب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة .

١٤٨ـ غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره : برجستراسر . دار الكتب العلمية . ط ٣ . سنة ١٤٠٢هـ .

١٤٩ـ غيث النفع في القراءات السبع ، للشيخ علي النوري الصفاقسي . طبع على هامش سراج القارئ . مصطفى الحلبي ـ مصر .

١٥٠ـ في أصول النحو . تأليف : سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية .

١٥١ـ فتح الباري ، بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تصحيح : عبدالعزيز ابن عبدالله بن باز . المطبعة السلفية ، ومكتبتها . بالقاهرة . ١٣٨٠هـ .



١٥٢ـ فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن، للشيخ محمد أبي زيد. طبع حجر. بمصر ١٣١٥هـ.

١٥٣ـ فتح المغيث، شرح ألفية الحديث، للعراقي، تأليف: شمس الدين محمد ابن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. ط ٢. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ.

١٥٤ـ فصل الخطاب في سلامة القرآن الكريم: د. أحمد الكومي، ود/ محمد القاسم. ط ٢. دار عيسى البابي الحلبي ١٩٧٤م ـ مصر.

١٥٥ـ فضائل القرآن، للحافظ الشيخ عماد الدين إسماعيل بن كثير. ط ١. دار المعرفة. بيروت ١٤٠٦هـ.

١٥٦ـ فقه اللغة وخصائص العربية، للشيخ الدكتور/ محمد المبارك. ط ٥. بيروت. دار الفكر ١٣٩٢هـ.

١٥٧ـ فقه اللغة: الدكتور/ علي عبدالواحد وافي. ط ٨. دار نهضة مصر للطبع والنشر.

١٥٨ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن بن العربي الحجوي الثعالبي، تعليق وتخريج: د/عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ. المكتبة العلمية. ١٣٩٦هـ.

١٥٩ـ فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي. دار المغرب بالرباط سنة ١٣٩٦هـ.

١٦٠ـ فهرس ابن غازي، التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، لأبي عبدالله بن غازي العثماني، تحقيق: محمد الزاهي. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر ١٣٩٩هـ.

١٦١ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تأليف: عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني. باعتناء: د/ إحسان عباس. ط ٢. دار الغرب الإسلامي. بيروت ١٤٠٢هـ. ٣ جـ.

١٦٢- فهارس مخطوطات الخزانة الحسنية . تأليف : محمد المنوني . جـ ١ . المطبعة الملكية ١٤٠٣هـ .

١٦٣- فهرس المخطوطات بدار الكتب الوطنية . بتونس . نشر وزارة الشؤون الثقافية .

١٦٤- فهرس بعض المخطوطات المودعة بمكتبة بلدية الإسكندرية . جمع محمد البشير السندي ١٣٧٣هـ .

١٦٥- فهرس المخطوطات العربية في الخزانة العامة بالرباط . نشر وزارة الدولة ١٣٩٤هـ .

١٦٦- فهرس المكتبة الأزهرية . مطبعة الأزهر ١٣٦٧هـ .

١٦٧- فهرس الخزانة التيمورية . جـ ١ . تفسير . طبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ .

١٦٨- فهرس مخطوطات خزانة القرويين محمد العابد الفاسي . ط ١ . دار الكتاب . الدار البيضاء ١٣٩٩هـ .

١٦٩- فهرس الخزانة العلمية الصبيحية : الدكتور/ محمد حجي . منشورات معهد المخطوطات العربية .

١٧٠- فهرس مخطوطات خزانة بن يوسف بمراكش .

١٧١- فهرس المخطوطات بجامع القرويين .

١٧٢- فهرس مخطوطات المكتبة العامة والمحفوظات ، بتطوان ، إعداد : محافظ المكتبة . نشر وزارة الأوقاف ١٩٧٣م .

١٧٣- فهرس مكتبة خدا بخش (مفتاح الكنوز الخفية) ، مولوي عبدالحميد . الهند .

١٧٤- فهرس (لائحة مخطوطات دار الكتب الناصرية) بـ «تمكروت» . منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب .



١٧٥- فهرس (لائحة المخطوطات في المعارض) . منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب .
١٧٦- فيض القدير لترتيب وشرح الجامع الصغير : محمد حسن ضيف الله . المطبعة التجارية الكبرى .
١٧٧- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب . المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت .
١٧٨- قبائل المغرب ، تأليف : عبدالوهاب منصور . ط الملكية بالرباط ١٣٨٨هـ .
١٧٩- قبس من وحي اللغة : د . شعبان عبدالرحمن . مطبعة الأمانة ١٤٠٢هـ . القاهرة .
١٨٠- قصة النقط والشكل في المصحف الشريف : د . عبدالحي الفرماوي . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٧٨م .
١٨١- قصيدتان في تجويد القرآن :
- الرائية لأبي مزاحم الخاقاني .
- النونية لعلم الدين السخاوي .
حققهما وشرحهما : د . أبو عاصم عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ . ط ١ . سنة ١٤٠٢هـ . دار مصر للطباعة .
١٨٢- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ، تأليف : الدكتور/ عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ . ط ٥ . مكتبة الدار . بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ .
١٨٣- كتاب الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : طه عبدالرؤف سعد . ط جديدة . مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ .
١٨٤- كتاب الإصابة في تمييز الصحابة : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد الكناني العسقلاني . ط ١ . سنة ١٣٢٨هـ .



١٨٥- كتاب الأضداد ، تأليف : محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . دائرة المطبوعات والنشر . الكويت . سنة ١٩٦٠م .
١٨٦- كتاب الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين بن محمد القرشي ، تحقيق : إبراهيم الأبياري . دار الشعب بالقاهرة . وطبعة دار الكتب المصرية .
١٨٧- كتاب الإملاء ، تأليف : الشيخ حسين والي . دار القلم . بيروت . ط ١ . سنة ١٤٠٥هـ .
١٨٨- كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله -عز وجل- ، تأليف : أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، تحقيق : محي الدين عبدالرحمن رمضان . مجمع اللغة العربية . بدمشق ١٣٩٠هـ . (مجلدان) .
١٨٩- كتاب التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب ، تحقيق : الدكتور/ محمد غوث الندوي . ط ٢ . نشر دار السلفية ١٤٠٢هـ .
١٩٠- كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ، حمزة بن الحسن الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس . مجمع اللغة العربية . دمشق . ١٣٨٨هـ .
١٩١- كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزّي . دار المأمون للتراث . دمشق . مصورة عن النسخة الخطيّة ، بدار الكتب المصرية .
١٩٢- كتاب التيسير في القراءات السبع ، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه : أوتوبرتزل إستانبول . مطبعة الدولة ١٩٣٠م .
١٩٣- كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق : الدكتور/ محمد رأفت سعيد . ط ١ . مكتبة الفلاح . الكويت ١٤٠١هـ .



١٩٤ـ كتاب الجرح والتعديل ، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي . ط ١ . مجلس دائرة المعارف العثمانية . بحيدر آباد . الهند ١٣٧٣هـ .

١٩٥ـ كتاب جمهرة اللغة ، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري . مؤسسة الحلبي ـ مصر .

١٩٦ـ كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، تأليف أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي . تعليق : حسين بن فيض الله الهمداني . دار الكتاب العربي . مصر . ط ٢ . سنة ١٩٥٧م .

١٩٧ـ كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبدالسلام هارون . ط ٣ . عالم الكتب ١٤٠٣هـ .

١٩٨ـ كتاب الصلة ، تأليف : ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبدالملك . الدار المصرية للتأليف والترجمة . مطابع سجل العرب .

١٩٩ـ كتاب الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العقيلي المكي ، حققه : د/ عبدالمعطي أمين قلعجي . دار الكتب العلمية . ط ١ . بيروت ١٤٠٤هـ .

٢٠٠ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، لأبي زيد عبدالرحمن بن خلدون . ط ٣ . مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت .

٢٠١ـ كتاب العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي . دار الحرية للطباعة . بغداد ١٩٨٤م دائرة الشؤون الثقافية بالعراق .

٢٠٢ـ كتاب الفهرست . لابن النديم ، أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، المعروف بالوراق ، تحقيق : رضا – تجدد بن علي بن زين العابدين . طهران . ١٣٩١هـ .



٢٠٣ـ كتاب الكُـتَّاب ، لابن درستويه ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، وعبدالحسين الفتلي . ط ١ . دار الكتب الثقافية . الكويت ١٣٩٧هـ .
٢٠٤ـ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها وحججها ، لمؤلفه : أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان . مؤسسة الرسالة . ط ٣ . سنة ١٤٠٤هـ .
٢٠٥ـ كتاب الكفاية في علم الرواية ، تصنيف : أبي بكر الخطيب البغدادي ، تقديم : محمد التيجاني ، مراجعة : عبدالحليم محمد ، وعبدالرحمن حسن محمود . ط ١ . دار الكتب الحديثة ، مطبعة السعادة .
٢٠٦ـ كتاب الكنى والأسماء ، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي . ط ١ . المكتبة الأثرية . باكستان .
٢٠٧ـ كتاب اللامات ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجاجي ، تحقيق : د . مازن المبارك . ط ٢ . دار الفكر ١٤٠٥هـ .
٢٠٨ـ كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر . تأليف : محمد بن الطيب القادري . تحقيق : هاشم العلوي القاسمي . دار الآفاق الجديدة . ط ١ . بيروت ١٤٠٣هـ .
٢٠٩ـ كتاب المخصص : ابن سيدة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي . ط ١ . المطبعة الأميرية . ببولاق ١٣٢٠هـ .
٢١٠ـ كتاب المصاحف ، تأليف : أبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني . دار الكتب العلمية . ط ١ . بيروت ١٤٠٥هـ .
٢١١ـ كتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، للإمام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي العبسي ، حققه : عبدالخالق الأفغاني ، ونشره : مختار أحمد الندوي . ط ٢ . الدار السلفية . الهند ١٣٩٩هـ .
٢١٢ـ كتاب منهج الفرقان في علوم القرآن ، للشيخ محمد علي سلامة . مطبعة شبرا ١٩٣٧م .



٢١٣- كتاب النقط لأبي عمرو الداني ، تحقيق : محمد دهمان . دار الفكر . دمشق . ١٤٠٣هـ . (ذيل المقنع) .
٢١٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري . شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي . ط الأخيرة ١٣٨٥هـ .
٢١٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله ، الشهير : بـ «حاجي خليفة» . طبعة بعناية : وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ١٣٦٠هـ . استانبول .
٢١٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : علاء الدين علي المتقي ابن حسام الدين الهندي . مكتبة التراث الإسلامي . حلب .
٢١٧- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق ، للإمام المناوي . طبع بهامش الجامع الصغير . ط ٤ . مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
٢١٨- لب الألباب في تحرير الأنساب : جلال الدين السيوطي . مكتبة المثنى . ببغداد ١٨٦٠م .
٢١٩- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : د . عبدالعزيز مطر . الدار القومية بالقاهرة . سنة ١٣٨٦هـ .
٢٢٠- لسان العرب ، لابن منظور ، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم . دار صادر - بيروت .
٢٢١- لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن ، تأليف : الشيخ أحمد محمد أبي زيت حار . ط ٢ . محمد علي صبيح وأولاده . ١٣٧٩هـ . (جزآن) .
٢٢٢- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني ، تحقيق : الشيخ عامر سيد عثمان ، وعبدالصبور شاهين . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . القاهرة ١٩٧٢م .



٢٢٣- اللغة والنحو ، دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة : د . حسن عون . مطبعة رويال . الإسكندرية ١٩٥٢م .

٢٢٤- اللهجات العربية في التراث : الدكتور/ أحمد علم الدين الجندي . الدار العربية للكتاب . ط جديدة . سنة ١٩٨٣م .

٢٢٥- مباحث في علوم القرآن للدكتور/ صبحي صالح . ط ١٤ . دار العلم للملايين ١٩٨٢م .

٢٢٦- مجموع فتاوي شيخ الإسلام : أحمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبدالرحمن ابن محمد بن قاسم العاصمي النجدي . ط ١ . مطابع الرياض ١٣٨١هـ . على نفقة الملك سعود بن عبدالعزيز .

٢٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبدالحليم النجار ، وعبدالفتاح شلبي . ط المجلس الإسلامي الأعلى ١٣٨٦هـ - القاهرة .

٢٢٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية عبدالحق بن أبي بكر ابن عبدالملك الغرناطي . تحقيق : المجلس العلمي ، وزارة الأوقاف . فاس .

٢٢٩- المحكم في نقط المصاحف ، لأبي عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، تحقيق : د . عزة حسن . ط ١ . إحياء التراث القديم . دمشق ١٣٧٩هـ .

٢٣٠- مختصر بلوغ الأمنية شرح علي محمد الضبّاع ، على نظم تحرير مسائل الشاطبية . للشيخ حسن خلف الحسيني . طبع بذيل سراج القارئ . مصطفى البابي الحلبي .

٢٣١- مختصر في شواذ القرآن ، من كتاب البديع ، لابن خالويه ، أبي عبدالله الحسين بن أحمد ، عني بنشره : ج . برجشتراسر . المطبعة الرحمانية . ١٩٣٤م . مصر .

٢٣٢- مدخل إلى علم اللغة : د . محمود فهمي حجازي . ط ٢ . دار الثقافة للطباعة والنشر . ١٩٧٨م . القاهرة .



٢٣٣ـ المدخل لدراسة القرآن الكريم : الدكتور/ محمد بن محمد أبو شهبة . ط الثانية .
٢٣٤ـ المدارس النحوية : الدكتور/ شوقي ضيف . ط ١ . نشر دار المعارف ١٩٧٢م . القاهرة .
٢٣٥ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان : عفيف الدين عبدالله بن أسعد اليافعي ، تحقيق : عبدالله الجبوزي . ط ١ . مؤسسة الرسالة . ١٤٠٥هـ .
٢٣٦ـ مراتب النحويين ، تأليف : عبدالواحد بن علي أبي الطيب اللغوي . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة .
٢٣٧ـ مرقاة المفاتيح ، شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان محمد القارئ .
٢٣٨ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبدالرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ، ومحمد إبراهيم . دار الفكر . بيروت .
٢٣٩ـ المسند . للإمام أحمد بن حنبل . شرحه : أحمد محمد شاكر . ط ٤ . دار المعارف . بمصر ١٣٧٣هـ .
٢٤٠ـ المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن . تأليف : محمد ابن مرزوق التلمساني . تحقيق : الدكتورة/ «ماريا خيسوس بيغيرا» . ط ١ . الشركة الوطنية . بالجزائر . سنة ١٤٠١هـ .
٢٤١ـ مشكاة المصابيح ، ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب العمري التبريزي ، تحقيق : الألباني . منشورات المكتب الإسلامي .
٢٤٢ـ مشكلات اللغة العربية : محمود تيمور . مكتبة الآداب . القاهرة ١٩٥٦م .
٢٤٣ـ مصباح الأرواح في أصول الفلاح ، تأليف : محمد بن عبدالكريم المغيلي . تحقيق : رابح بونار . نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . الجزائر ١٩٦٨م .
٢٤٤ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للرافعي ، تأليف : أحمد بن محمد ابن علي المقرئ الفيومي ، تحقيق : عبدالعظيم الشنّاوي . دار المعارف . القاهرة .



٢٤٥ـ المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض حمد القوز . جامعة الرياض ١٤٠١هـ .
٢٤٦ـ مصور الخط العربي : ناجي زين الدين . ط ١ . مكتبة النهضة . بغداد . ١٣٨٨هـ .
٢٤٧ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : بنهان ياسين حسين . دار الرسالة للطباعة . بغداد ١٩٧٧م .
٢٤٨ـ معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين ، تأليف : عادل نويهض . ط ١ . المكتب التجاري للطباعة والنشر ١٩٧١م ـ بيروت .
٢٤٩ـ معجم البلدان لياقوت الحموي شهاب الدين أبي عبدالله . دار صادر بيروت ١٣٩٧هـ .
٢٥٠ـ معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبدالعزيز بن عبدالله . مطبعة فضالة ١٣٩٢هـ .
٢٥١ـ معجم المخطوطات المطبوعة : د . صلاح الدين المنجد . بيروت . دار الكتاب ١٣٩٣هـ .
٢٥٢ـ المعجم العربي بين الماضي والحاضر : الدكتور/ عدنان الخطيب . معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ١٩٦٧م .
٢٥٣ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن : محمد فؤاد عبدالباقي . المكتبة الإسلامية ، إستانبول ، ودار الكتب المصرية ١٣٦٤هـ .
٢٥٤ـ معجم المؤلفين «تراجم مصنفي الكتب العربية» : عمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي ، مكتبة المثنى . بيروت .
٢٥٥ـ المعجم الوسيط ، أخرجه إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمد علي النجار . إشراف : عبدالسلام هارون .
٢٥٦ـ المعارف ، لابن قتيبة الدينوري ، أبي محمد عبدالله بن مسلم ، تحقيق : ثروت عكاشة . الإدارة العامة للثقافة ، ١٩٦٠م القاهرة .



٢٥٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النّجار. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة ١٣٧٤هـ.
٢٥٨- معاني القرآن، للأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق: الدكتور/ عبدالأمير محمد أمين الورد. عالم الكتب. ط ١. بيروت.
٢٥٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين أبي عبدالله الذهبي. حققه: بشار عوّاد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس. ط ١. مؤسسة الرّسالة. ١٤٠٤هـ.
٢٦٠- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي، أخرجه جماعة من الفقهاء، بإشراف: الدكتور/ محمد حجي. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
٢٦١- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب -وهو جزء من كتاب: «المسالك والممالك»-. تأليف: أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري. مكتبة المثنى. بغداد.
٢٦٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه: الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني. ط ٥. دار الفكر. بيروت ١٩٧٩م.
٢٦٣- مفتاح الأمان في رسم القرآن، تأليف: أحمد مالك حمّاد الفوتي. وهو شرح: المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع، الشهير: برسم طالب عبدالله، للشيخ عبدالله بن محمد الجكاني. ط ١. دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ١٣٨٣هـ.
٢٦٤- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: أحمد بن مصطفى، الشهير بـ: «طاش كبرى زادة»، تحقيق: كامل بكري، وأبي النور. دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال.



٢٦٥ـ المفردات في غريب القرآن . تأليف : أبي القاسم الحسين بن محمد ، المعروف : بالرّاغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيّد كيلاني . دار المعرفة . بيروت .

٢٦٦ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : د . جواد علي . ط ١ . دار العلم للملايين ١٩٦٨م .

٢٦٧ـ مقدمة ابن خلدون : ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن . طبعة تونس .

٢٦٨ـ مقدمتان في علوم القرآن ، بعناية المستشرق : آرثر جفري ، وقف على تصحيح الطبعة ٢ : عبدالله إسماعيل الصاوي . مكتبة الخانجي . القاهرة . ١٣٩٢هـ .

«ضمنها مقدمة ابن عطية ، ومقدمة المباني» .

٢٦٩ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار . للإمام أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد ، تحقيق : د . محمد أحمد دهمان . دار الفكر . دمشق ١٤٠٣هـ .

٢٧٠ـ مناهل العرفان في علوم القرآن : محمد عبدالعظيم الزرقاني . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي . ١٩٨٠م .

٢٧١ـ من قضايا اللغة والنحو : د . أحمد مختار عمر . عالم الكتب ١٩٧٤م . القاهرة .

٢٧٢ـ النبوغ المغربي في الأدب العربي : عبدالله كنون . ط ٣ . مكتبة المدرسة ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، ١٣٩٥هـ (في ٣ أجزاء) .

٢٧٣ـ نثر المرجان في رسم نظم القرآن : محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاتي . مطبعة عثمان بريس . حيدر آباد ، الدكن ، الهند ٨ جـ .

٢٧٤ـ النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، شرح : إبراهيم المارغني . طبعة تونس .

٢٧٥ـ النحو الوافي ، تأليف : عباس حسن . ط الخامسة . دار المعارف ـ بمصر .



٢٧٦- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : كمال الدين أبو البركات بن الأنباري . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة والنشر . القاهرة ١٣٨٦هـ .

٢٧٧- نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار ، المشهورة بـ : «الرحلة الورجلانية» ، للحسين بن محمد الورشيلاني . ط ٢ . دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٩٤هـ .

٢٧٨- النشر في القراءات العشر ، تأليف : الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي «ابن الجزري» . راجعه : علي محمد الضبّاع . دار الكتب العلمية . بيروت .

٢٧٩- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني ، تأليف : محمد بن الطيب القادري ، تحقيق : محمد حجي ، وأحمد توفيق . دار المغرب للتأليف والترجمة . الرباط . ١٣٩٧هـ . وطبعة فاس الحجرية .

٢٨٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تأليف : الشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني . حققه : إحسان عباس . دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ . (في ٨ مجلدات) .

٢٨١- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، التنبكتي ، أحمد بابا بن با أحمد بن أحمد ابن عمر . طبعة فاس الحجرية ١٣١٧هـ .

٢٨٢- نيل الأوطار ، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار . القاهرة . المطبعة العثمانية ١٣٥٧هـ .

٢٨٣- هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ، إسماعيل باشا البغدادي . طبع بعناية : وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية . إستانبول . سنة ١٩٥١م . وأعيدت : طبعة طهران . ط ٣ . سنة ١٣٨٧هـ .

٢٨٤- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، للشيخ عبدالفتاح السيد عجمي المرصفي . ط ١ . سنة ١٤٠٢هـ ، على نفقة : محمد بن عوض بن لادن . دار النصر للطباعة الإسلامية مصر .



٢٨٥ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السّيوطي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، وعبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت .

٢٨٦ـ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، تأليف : الشيخ عبدالفتاح القاضي . مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد لنشر القرآن . مصر .

٢٨٧ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان . تحقيق : الدكتور/ إحسان عباس . دار صادر بيروت .



فهـرس محتويـات الـدراســة



«فهرس محتويات الدراسة»









فهرس محتويات
الطراز في شرح ضبط الخرّاز



«فهرس محتويات الطراز في شرح ضبط الخرّاز»





الموضوع	رقم الصفحة











إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرها أن يصدر المجمع

كتاب الطراز في شرح ضبط الخراز

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين ، وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

وسنة وسيرة رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم

والله ولي التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنوّرة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م




ردمك : ٩٩٦٠ - ٨٤٧ - ١١ - x

١٢٠٠٠ ق - ٢ (٥) (٠١)